ترجمة وتقديم: الدكتور توفيق سلوم

ف. ن. نيكيفوروف







الشرق والتاريخ العالمي

حول أسلوب الإنتاج الآسيوي


الشرق
والتاريخ العالمي
حول أسلوب الإنتاج الآسيوي

ف. ن. نيكيفوروف



حول أسلوب الإنتاج الاسيوي

ترجمة وتقديم : الدكتور توفيق سلوم



١٩٨١

АКАДЕМИЯ НАУК СССР
ИНСТИТУТ ВОСТОКОВЕДЕНИЯ

В. Н. НИКИФОРОВ

ВОСТОК И ВСЕМИРНАЯ ИСТОРИЯ

ИЗДАНИЕ 2-е

ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА»
ГЛАВНАЯ РЕДАКЦИЯ ВОСТОЧНОЙ ЛИТЕРАТУРЫ
МОСКВА 1977

دار الفارابي بيروت ص.ب ٣١٨١
الطبعة الأولى ١٩٨١

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

بالطبع ، لم يكن لي ، كمؤلف ، إلاّ أن أعبّر عن سروري وشكري لعزم « دار الفارابي » على اصدار ترجمة عربية لكتابي « الشرق والتاريخ العالمي . حول اسلوب الانتاج الآسيوي » . فالترجمة توفر امكانية ثمينة لتبادل الآراء بين باحثين ، يعيشون في بلدان بعيدة بعضها عن بعض ، ولم يكونوا قبلاً يعرفون أحدهم الآخر ، لكنهم يشتغلون ، في أغلب الأحيان ، بنفس المشكلات ، ويفتشون عن اجابات على المسائل الكبرى ، التي يطرح التاريخ أمامهم .

يعالج الكتاب المناظرة ، الدائرة اليوم حول المراحل الأساسية الكبرى في تاريخ البشرية ـ حول عصور التاريخ العالمي ، وخاصة مسألة ما إذا كانت هذه العصور واحدة بالنسبة لمختلف مناطق العالم : للغرب كما لـ « الشرق » . وقد انطلقت ، في بحثي عن الاجابة على هذا السؤال ، من المنهجية الماركسية ـ اللينينية ، التي توفر للباحث ، في حال تطبيقها تطبيقاً صحيحاً ، امكانية رؤية الأمور كما هي عليه في الواقع ، وتسمح بالنفاذ إلى جوهر الظواهر ، وازاحة كل الستائر المسدلة عليه والضباب الذي يلفّه ، كما تجنب الدارس تأثير الاستنتاجات واللوحات المسبقة .

في بداية المناظرة ، عندما قدمت لي فرضية « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، استقبلتها بتعاطف ، وكنت مستعداً لتبنيها ، لكني عزمت على التحقق منها بنفسي ، حتى لا يكون اخذي بها اخذاً أعمى . ولما عرضتها على الاختبار فوجئت أن الوقائع لا تثبت صحتها : لقد اتضح ، من خلال الدراسة ، أن قانونيات التاريخ العالمي الأساسية عامة بالنسبة لمختلف المجموعات البشرية ، وأن هذه العمومية أكبر مما كان بالامكان توقعه . أما الوقائع والمحاكمات ، التي على أساسها توصلت الى هذا الاستنتاج ، فهي ما حاولت أن أسرده على صفحات كتابي .

ف . نيكيفوروف
موسكو ، ٣ آذار ١٩٨٠

مقدمة المترجم

تدور اليوم بين الماركسيين مناظرة جدية حول التشكيلات * الاقتصادية ـ الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، بدأت منذ الخمسينات . وقبل ذلك كانت قد ترسخت في الأدبيات الماركسية (بعد مناظرة العشرينات وأوائل الثلاثينات في الاتحاد السوفيتي) لوحة التشكيلات الخمس ، المعروفة بـ « اللوحة الخماسية » . ثم جاء بعض ممثلي الجيل الحالي من الباحثين الماركسيين ليشككوا بهذه اللوحة ، ولاسيما بصلاحيتها للتطبيق على بلدان الشرق . وقد تبلورت المناظرة عن اتجاهين رئيسيين لدى خصوم « المراحل الخمس » ، يرى أولهما أن بلدان الشرق لم تعرف المرحلة العبودية (أنصار نظرية « الاقطاعية في العصر القديم ») ، أما الثاني فيؤكد وجود أسلوب انتاج متميز ، عرفته بلدان الشرق ، ولم تشهده أوروبا ، هو « أسلوب الانتاج الآسيوي » .

وهذا الكتاب « الشرق والتاريخ العالمي » ** ، الذي وضعه الباحث السوفيتي الدكتور فلاديمير نيكيفوروف ، هو مناقشة لطروحات خصوم اللوحة الخماسية .

يتألف الكتاب من « مدخل » وثلاثة أقسام ، في « المدخل » يتوقف المؤلف عند ظهور المناظرة المعاصرة ، وتتبع أطوارها الأساسية *** ثم يلخص نقاط الاتفاق بين خصوم اللوحة الخماسية في عشر نقاط ، يناقشها في الفصول اللاحقة .

وفي القسم الأول « منطق المناظرة المعاصرة » يدرس د . نيكيفوروف مختلف الفرضيات ، المطروحة بديلاً للوحة الخماسية ، ويسعى إلى تبيان التهافت النظري لهذه الانشاءات ، وكيف أنها تدور في حلقة مفرغة .

وفي القسم الثاني « من تاريخ المسألة » ينظر المؤلف إلى هذه الفرضيات من زاوية أخرى ، فهو يبين أن هذه الطروحات « الجديدة » ، التي تؤكد على « خصوصية » المجتمع الآسيوي (الشرقي) ليست إلاّ إحياءً لتصورات عتيقة ، كان قد تبناها الأوروبيون في القرن السابع عشر . ويستعرض الدكتور نيكيفوروف مسيرة تطور هذه التصورات ،

(*) في الترجمة استخدم مصطلح أسلوب (Mode) الانتاج للدلالة على اسلوب الانتاج المسيطر ، أي القائم في أساس التشكيلة (Formation) الاقتصادية ـ الاجتماعية . أما بقايا أسلوب الانتاج السالف ، وبدايات أسلوب الانتاج القادم ، وأساليب الانتاج التي قد تتعايش جنباً إلى جنب في المراحل الانتقالية ، فندل عليها بمصطلح « طراز » (Regime) .

(**) ظهرت الطبعة الأولى عن دار النشر « ناووكا » عام ١٩٧٥ ، والثانية عام ١٩٧٧ . وقد ترجم الكتاب إلى عدة لغات أجنبية .

(***) يذكر المؤلف ، في مقدمته للطبعة الروسية ، أن الأقسام ، الخاصة بالمناظرة وأطوارها في الغرب ، جاءت مختصرة للغاية ، نظراً لانها معروضة تفصيلاً في أعمال الباحث السوفيتي ي . كاتشانوفسكي (المرجعان ٥٨٣ ، ٧٢٤) .

وكيف أن ماركس وانجلس أنطلقا من مستوى العلم الاوروبي ، ليطرحا فرضية « أسلوب الانتاج الآسيوي » . لكن مؤسسي الماركسية تخليا عنها فيا بعد ، ولا سيا بعد اكتشاف مورغان للمشاعية البدائية كمرحلة أولى في تطور المجتمعات البشرية . وقد انعكست القناعات ، التي انتهى إليها ماركس وانجلس ، في التشكيلات الخمس ، التي يعرضها انجلس في مؤلفه « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، ثم جاء لينين ليؤيد ما انتهى إليه مؤسسا الماركسية ، ويطور آراءهما إلى الأمام .

أما في القسم الثالث « عودة إلى التاريخ العياني » فيحاول المؤلف ، في صورة مبسطة قدر الامكان ، تعميم المواد والمعطيات المتوفرة حول الشرق والبلدان الأخرى ، التي مستها المناظرة الحالية . وهو يخلص من ذلك إلى القول أن وقائع التاريخ تبين أن القانونيات الأساسية لتطور بلدان الشرق والغرب واحدة من حيث الأساس .

وجدير بالذكر أن المؤلف ، سواء في مقدمته أو على امتداد الكتاب كله ، يؤكد أنه لم ينطلق ، في مشاركته بالمناظرة المعاصرة ، من وجهة نظر محددة ، وأنه على استعداد للأخذ بأي من الفرضيات المطروحة ، شريطة أن تكون مقنعة . وهو ، إذ يخلص ، في هذا الكتاب ، إلى استنتاجات معينة ، فإنه لا يهدف إلى دعم ، أو دحض ، هذه أو تلك من الآراء ، التي تشكلت عند باحث معين أو جماعة من الباحثين . لقد كان الاهتمام الأساسي لصاحب هذا الكتاب موجهاً نحو المسائل المنهجية ، ومن هنا حاول فحص الفرضيات المطروحة من زاوية منطقيتها ، والحجج التي تعتمد عليها ، ومدى توافقها مع المستوى المعاصر ، الذي بلغه العلم ، وهو يؤكد مراراً أن الاختلاف في وجهات النظر والاجتهادات انما ينبع من صعوبة المشكلة المطروحة ، حيث « لا عصمة لأحد » من الخطأ .

***

أما مؤلف الكتاب فهو الدكتور فلاديمير نيكولانفتش يكيفوروف (ولد عام ١٩٢٠) ، أحد كبار المستشرقين السوفيت المعاصرين . وقد خط يراعه أكثر من مئة وخمسين بحثاً ، يجد القارىء بعضاً منها في قائمة المراجع بآخر الكتاب .

وجدير بالذكر أن الدكتور نيكيفوروف قد عمل استاذاً في المدرسة الحزبية العليا بالصين ما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ . وفي السنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ كان من العاملين في تحرير مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » . وهو يشغل حالياً منصب رئيس قسم التاريخ بـ « معهد الشرق الأقصى » في موسكو .

***

في عالمنا العربي بدأ الاهتمام الجدي بنظرية «أسلوب الانتاج الآسيوي» في مطلع السبعينات*

(*) قبل ذلك يمكن العثور على اشارات متفرقة الى « اسلوب الانتاج الآسيوي » . انظر ، مثلاً ، كتاب ابراهيم عامر ، « الأرض والفلاح ، أو المسألة الزراعية في مصر » ، طبع القاهرة .

ويبدو ان ترجمة كتاب « حول نمط الانتاج الآسيوي » *قد أعطت دفعاً قوياً للاشتغال بهذه النظرية ومحاولة تطبيقها في الدراسات التاريخية العيانية . على هذا النحو ظهر باحثون ، يلفتون الانتباه إلى مقولة « أسلوب الانتاج الآسيوي » وضرورة النظرة في امكانية تطبيقها على تاريخنا العربي (بو علي ياسين) فتحي عبد الفتاح ـ في كتابه « القرية المصرية » ** ، في حين أكد آخرون على أن تاريخنا العربي يجب أن يدرس ، بالضرورة ، في ضوء هذه المقولة (الياس مرقص في « الماركسية والشرق » ، د . طيب تيزينـي في « مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط » ، و« من التراث الى الثورة » ، د . حسين مروة في « النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية » ، جـ ١) ***. حاول البعض تحديد السمات العامة لـ « أسلوب الانتاج الآسيوي » المفترض ، والانطلاق من ذلك لدراسة مراحل معينة من تاريخنا العربي (أحمد صادق سعد ، كمال المهداوي ، محمد علي نصر الله) ****. وبالمقابل ، يفضل بعض الباحثين التحدث عن « اقطاعية شرقية » لها سماتها الخاصة (د . نايف بلوز ، د . سليمان تقي الدين) ***** ، ويبدي البعض منهم تحفظاً قوياً حيال « أسلوب الانتاج الآسيوي » ****** ، في حين تصدى

(*) جـ . سوربه كانال ، جـ . شينو ، ي . فارغا ، ن . بيش ، م . غودولييه « حول نمط الانتاج الآسيوي » ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ترجمة جورج طرابيشي .

(**) ومن الأبحاث المترجمة . مكسيم رودنسون « الاسلام والرأسمالية » وكلود كاهن « تاريخ العرب والشعوب الاسلامية » ، المجلد الأول ، د . سمير أمين ، « التطور اللامتكافىء » .

(***) انظر أيضاً : ندوة « الطريق » حول التراث (العدد الأول ، ١٩٧٩) ، ومقدمة جورج طرابيشي لكتاب حول « نمط الانتاج الآسيوي » المذكور أعلاه .

(****) أحمد صادق سعد : أربع دراسات حول نمط الانتاج الآسيوي في مجلة « الطليعة » القاهرية (فبراير ومارس ١٩٧٤ ، ابريل ونوفمبر ١٩٧٥) ، وست دراسات حول نفس الموضوع في مجلة « دراسات عربية » (الأعداد ٦ ـ ٩ ، ١ ـ ٢ لعام ١٩٧٩) ، ومقالة في مجلة « آفاق عربية » العدد ٦ ، ١٩٧٦ ، وكتابا : « تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي » ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، و« دراسات في النمط الآسيوي للانتاج » ، دار الطليعة ، ١٩٧٩ ، كمال المهداوي : « مغرب القرن التاسع عشر بين نمطي الانتاج الآسيوي والخراجي » ، دراسات عربية ، تشرين ثاني ، ١٩٧٩ . محمد علي نصر الله : « أضواء على نمط الانتاج الآسيوي » ، « آفاق عربية » ، عدد ٦ ، ١٩٧٧ .

(*****) أنظر دراسة د . نايف بلوز في عدد تشرين الثاني ١٩٧٢ من « دراسات عربية » ، وسلسلة دراسات د . سليمان تقي الدين في « الطريق » ، الأعداد ٣ ، ٤ ، ٦ ، لعام ١٩٧٩

(******) د . نايف بلوز ، « وقفة مع كتاب « النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية » ، في « دراسات عربية » ، شباط ١٩٧٩ ، هامش ص ٣١ .

آخرون ، وبحدة ، لفرضية « أسلوب الانتاج الآسيوي » * .

ونحن نأمل أن تساهم الترجمة العربية لكتاب « الشرق والتاريخ العالمي » في اغناء المناظرة ، الدائرة اليوم بين الماركسيين العرب .

توفيق سلوم

(*) صالح محمد صالح : « حول مسألة أسلوب الانتاج الآسيوي » ، في مجلة « الشيوعي المصري » ، اكتوبر ، ١٩٧٧ ، وقد أعيد نشر البحث على شكل كراس مستقل ، صدر عن دار ابن خلدون عام ١٩٧٨ بعنوان « حول أسلوب الانتاج الآسيوي » . وانظر له ايضاً : « الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر » بيروت ، ١٩٧٩ .

المدخل

اعلان عن اكتشاف جديد

ينبغي القول أن ثمة مشكلات ، تبدو محلولة لأحد الأجيال ، لكنها تُطرح ثانية للحل ، في قالب جديد تماماً ، بالنسبة لجيل آخر .

س . دوبروفسكي . « لا تهدروا الوقت بحثاً عن الحجر الفلسفي » .

تدور اليوم مساجلات فكرية ، يتسع نطاقها باطّراد ، حول مسألة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في بلدان الشرق . وقد انخرط في المناظرة مفكرون عديدون من فرنسا وانكلترا وهنغاريا واليابان وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي وبلدان أخرى . وكرّست له ، خلال الـ ١٠ ـ ١٥ سنة الأخيرة ، عشرات الكتب ، والعديد من الاطروحات العلمية ، والكتيبات والكراسات ، ومئات المقالات ، وسيزداد هذا العدد ازدياداً ملحوظاً إذا أضفنا الأدبيات ، التي ظهرت في أواخر الخمسينات (أي قبل بدء المناظرة الحالية) . ان هذا الاهتمام ليس أمراً عرضياً ، ذلك أن المشكلة المطروحة تتناول العصور التاريخية الأساسية ، التي مرت بها البشرية .

وكغيرها من المشكلات النظرية الجدية تتخذ مسألة التشكيلات ما قبل الرأسمالية منحى عملياً ، يرتبط بسبل تطور البلدان الآسيوية والافريقية ، التي خلعت عن كاهلها نير السيطرة الامبريالية ، وبمشكلة تحديد طابع العلاقات الانتاجية فيها . بيد أن القيمة الميتودولوجية (المنهجية) للمناظرة (وهو ما يهمنا بصورة رئيسية) أكبر بكثير . لقد طرحت فرضيات جديدة . ولو تم البرهان عليها فسوف يترتب على مؤلفي كل الكتب التدريسية ، سواء في ميدان التاريخ أو المادية التاريخية والاقتصاد السياسي ، أن يعيدوا ، من جديد ، كتابة الفصول ، الخاصة بالتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية وتعاقبها . بهذا الصدد يكفي القول أنه من بين التشكيلات الثلاث ما قبل الرأسمالية

(المشاعية البدائية ، والعبودية* ، والاقطاعية ، المعروفة للعلم الماركسي ، ثم التشكيك ، خلال المناظرة ، بالأولى والثانية منها[1] ؛ أما الاقطاعية فقد أصبحت تُفهم الآن ، من قبل بعض الباحثين ، على نحوٍ ، يختلف عن الفهم ، المعروض سابقاً في الأدبيات السوفيتية[2] .

لن نتطرق ، في مؤلفنا هذا ، الى المشكلات النوعية الخاصة بالمشاعية البدائية . وسينصب اهتمامنا الأساسي على المجتمعات الطبقية التناحرية ما قبل الراسمالية ، فحول هذه المجتمعات ، بالذات ، تمحورت معظم الدراسات ، التي ظهرت أثناء المناظرة .

وإلى جانب الاستنتاجات العيانية الملموسة سنعير انتباهاً كبيراً لميتودولوجيا المناظرة الحالية ، للمنهج المنطقي والنظري ، الذي يسترشد به الباحثون في حلهم لهذه المشكلة البالغة الأهمية .

ان الرأي ، الذي يصطدم بمعارضة عدد من المشاركين في المناظرة ، كان قد رسّخ مواقعه في الأدبيات السوفيتية بعد المناقشات السوسيولوجية ، التي جرت في العشرينات والثلاثينات . يقول هذا الرأي ، المعروف بنظرية ف . ف . ستروفه ،

(*) سوف نستخدم مصطلحي « العبودية » و« الرق » كمترادفين. أما « القنانة » فتدل على لون من الاستغلال الاقطاعي القاسي ، حيث الفلاح مقيد بالأرض ، يخضع لحكم الاقطاعي إدارياً وقضائياً . في اوروبا الغربية اختفى هذا اللون من الاقطاعية في القرون ١٦ ـ ١٨ ، وفي روسيا ألغيت القنانة رسمياً عام ١٨٦١ (المترجم)

١ ـ من ذلك ، أن ن . تير ـ أكوبيان ، الذي يبقي على مصطلح « التشكيلة » للدلالة على المشاعة البدائية ، يرفض ، عملياً ، الاعتراف بها كتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية . فهو يذهب إلى « أن القوى المحركة الرئيسية لهذه التشكيلة اجتماعية ، وليست اقتصادية . إن العلاقات القبلية ـ العشائرية ، وليست العلاقات الاقتصادية ، هي التي تحدد اتجاه تطورها »[٧٢٥ ، ٨٨] .
وبصدد التشكيلة العبودية يرى ي . كوبيشانوف « أن ما يدعى بأسلوب الانتاج العبودي لم يكن موجوداً في أي من الاوقات ، ولا في أي من مناطق العالم »[٦٧٦ ، ٤٥] .

٢ ـ على سبيل المثال ، تقول ل . دانيلوفا : « في كثير من المجتمعات ، التي تعتبرها أدبياتنا التاريخية مجتمعات اقطاعية ، لم يعثر الباحثون على ملكية عقارية كبيرة (سواء خاصة فردية ، أو حكومية) ، إما إطلاقاً ، أو على امتداد فترات زمنية طويلة »[٧٢٥ ، ٥١] .
ويفترض أ . جوريفتش أنه « من المتعذر الوقوف على قانون اقتصادي أساسي للاقطاعية يكون على غرار القانون الأساسي للاقتصاد الرأسمالي) : إن القوانين الاقتصادية لا تحدد مجمل البنية الاقتصادية في المجتمع القروسطي ، ولا مجرى تطوره . ان قانونيات الأطرزة الاجتماعية المختلفة ، المتواجدة معاً في ظل الاقطاعية ، غير متجانسة ، ولا يمكن ردّها إلى طراز واحد » [٥٢٤ ، ١٢٨] .
ويرى ف . ايليوشيتشكين أن مفهومي « التشكيلة العبودية » و« التشكيلة الاقطاعية » ، الرائجين الآن ، قد عفا عليهما الزمن . وهو يقترح « ايداعهما في متحف التاريخ ، كمعروضات مكرّمة ، انجزت مهمتها ، ومارست دوراً إيجابياً كبيراً في تاريخ العلم »[٥٦٩ ، ٨٢] .

بتشكيلات خمس ، تعاقبت إحداها على الأخرى في التاريخ العالمي كله : المشاعية البدائية ، العبودية (الرق) ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، والاشتراكية (الطور الأول من الشيوعية) . هذه اللوخة ، التي تدعى اختصاراً بـ « اللوحة الخماسية » ، استوعبها الجيل الحالي من الباحثين السوفيت ، من الكتب الدراسية ، على أنها مسلمة ، لا جدل فيها ، من هنا يمكن فهم الوقع الكبير ، الذي أحدثته ، بعد ثلاثين سنة على انقضاء المناظرة الماضية ، الأصوات ، الصادرة من كل حدب وصوب ، تدعو الى التخلي عن « اللوحة الخماسية » ، والأخذ بتقسيم *Periodization* جديد للتاريخ العالمي . وبذلك طرحت على بساط البحث أكثر مشكلات علم التاريخ عمومية وشمولية . بالطبع ، لا يدور الحديث عن تغيير النظرية الماركسية في تعاقب التشكيلات على مر التاريخ ؛ فعلى أساس هذه النظرية ، بالذات ، يحاول ممثلو وجهتي النظر كلتيهما التدليل على صحة فرضياتهم . ان مثار الجدل هو فقط التجلي العياني لقانون تعاقب التشكيلات في التاريخ العالمي : كم من التشكيلات الاجتماعية ، مر بها التاريخ ؟ خمس ، أم أكثر أو أقل ؟ وما هي بالتحديد ؟

كانت مناقشات العشرينات والثلاثينات قد أثّرت ، في حينها ، على الفكر التاريخي في اليابان والصين . أما علم التاريخ الغربي فلم يتأثر ، تقريباً ، بها ، حيث لم يشارك فيها إلاّ عالمان غربيان ، كانا يعملان ، آنذاك ، في الاتحاد السوفيتي : ر . فوكس وك . ويتفوغل . على العكس من ذلك ، بدأت مناظرة الستينات في الغرب ، وارتبطت باتساع انتشار علم التاريخ الماركسي ـ اللينيني ، ونظريته عن التشكيلات الاجتماعية .

من هم روّاد المناظرة الحالية ؟ من الصعب الاجابة على هذا السؤ ال . فكما في الحالات الأخرى كلها ، عندما تنضج مشكلة ، تتطلب حلاً عاجلاً ، نرى مفكرين مختلفين يتصدون ، في وقت واحد ، لحل المشكلة المطروحة ، دونما تنسيق فيما بينهم ، ودون أن يعرف أحدهم بما اعتزمه الآخر .

في عام ١٩٥٦ قام مؤ رخان من ألمانيا الديمقراطية ، هما ر . جيونتر وجـ . شروت ، بلفت انتباه الباحثين الى بعض الصعوبات ، التي تنشأ عند النظر الى التاريخ القديم * للهند والصين وعدد من بلدان الشرق الأخرى على أنه مرحلة عبودية . ويرى هذان المؤ رخان أن أساس الانتاج في هذه البلدان هو عمل الفلاحين الأحرار

(*) تطلق صفة « القديم » على المرحلة التاريخية ، الموافقة للتشكيلة العبودية عامة . أما بالنسبة للعالم الاغريقي والروماني فيستخدم مصطلح antique للدلالة على هذه المرحلة . (المترجم)

شخصياً ، وأن التناقض الطبقي الرئيسي فيها انما كان التناقض بين كبار ملاك الأراضي وبين الفلاحين ، وأن العبيد لم يلعبوا ، أبداً ، دوراً موجّهاً في الانتفاضات الشعبية ، وأن الانتقال من المجتمع العبودي الى الاقطاع قد تم ، في الشرق ، دون ثورات العبيد ، حيث أن العبودية لم تكن قد بلغت ، إلى ذلك الحين ، المرحلة الأعلى ، الكلاسيكية ، من تطورها . فقط في اليونان وروما حدّدت العبودية طابع أسلوب الانتاج هناك [انظر : ٩٢١] .

وأبعد من ذلك مضت الباحثة إ . ويلسكوبف ، التي كانت قد أنجزت ، الى ذلك الحين ، مؤلفاً عن العلاقات الانتاجية في العالم القديم . في هذا الكتاب ، الذي صدر عام ١٩٥٧ ، تضع المؤلفة « الاستبداد الشرقي » ونظام الرق جنباً الى جنب ، كتشكيلتين مختلفتين ، قامت أولاهما في الشرق القديم ، والثانية - في اليونان وروما [١٠٥٦] . وفي مقالاتها ، التي نشرت في وقت واحد مع الكتاب (لكنها كانت قد كتبت بعد انجازه) ، تأخذ ويلسكوبف على جيونتر وشروت أنهما اعتبرا الشرق القديم والعالم[اليوناني والروماني] القديم *antiquity* تشكيلةواحدة [١٠٥٣- ١٠٥٥] . وفي هذه المقالات تطرح المؤلفة ، بوضوح أكبر منه في الكتاب ، وجهة نظرها ، القائلة بأن المجتمع الشرقي القديم لا يمثل تشكيلة مشاعية بدائية ، ولا عبودية أو اقطاعية ، بل هو تشكيلة طبقية تناحرية خاصة ، تكلم عنها ماركس ، لكن « انجلس ومورغان وستالين » أدرجوها ضمن « عصر الرق » ، المشترك مع اليونان وروما [١٠٥٥ ، ٢٩٩] .

وفي نفس العام خلص المؤرخ السوفيتي ل . فاسيليف ، من دراسته للعلاقات الزراعية في الصين عهد التشو (بداية الألف الأولى قبل الميلاد) ، الى القول أنه في تلك الفترة كانت عناصر الملكية الخاصة لا تزال في بداية تكونها ، وكذلك شأن الطبقات والدولة ؛ لكن حتى في تلك الأيام عرفت الصين نظاماً للاستغلال ، تقوم فيه طبقة المستغلين (الارستقراطية) ، والموظفون الذين يعملون في خدمتهم ، « باستخدام جهاز الدولة لتنظيم نهب الكادحين » [٤٨٥ ، ١٣٠] . ومع أن فاسيليف اعتبر مصطلح « المجتمع العبودي الباكر » مصطلحاً غير موفق ، فإنه رفض ، في ذلك الحين ، اعطاء تعريفه الخاص للمجتمع الصيني أيام التشو . لكن سير محاكماته كلها يؤدي إلى القول بتشكيلة آسيوية خاصة في الصين القديمة .

وهكذا يمكن اعتبار عام ١٩٥٧ بداية تاريخ ظهور الفرضية ، القائلة بنظام آسيوي خاص ، في الأدبيات التاريخية المعاصرة . لكن حتى في تلك الأيام لم تكن هذه الفرضية الرأي الوحيد ، الذي يطرح نفسه في مجابهة نظرية النظام العبودي في الشرق . ففي العام نفسه ظهرت ، في نشرة « مفكرات علمية » الصادرة عن المعهد التربوي بمدينة كراسنايار ، مقالة ي . سيميونوف ، التي تؤكد على نظام عبودي -

اقطاعي مختلط كشكل أول للمجتمع الطبقي [٧٤٣] . بيد أن هذه المقالة بقيت ، لعدة سنوات ، غير معروفة ، عملياً ، للجمهور الواسع من العلماء . وبصورة مستقلة عن سيميونوف طرحت مجموعة من العلماء التشيكوسلوفاكيين ، في عام ١٩٥٨ ، فكرة تشكيلة مختلطة ، وذلك في مقالتهم النقدية حول المجلد الثاني من مؤلف « التاريخ العالمي » ، الصادر بالاتحاد السوفيتي . وقد أعرب هؤلاء عن شكهم « في أن يكون الرق في الصين مرحلة كاملة من التطور الاجتماعي ، وفي أن تكون هذه المقولة التاريخية - نظام الرق - تصح على كل ماضي الصين التاريخي »[٣] [٦٨٨ ، ١٦٣] .

ويذهب أصحاب المقالة إلى أن دراسة مسألة « امكانية تواجد عناصر عبودية واقطاعية في مجتمع ، آسيوي الطراز ، من شأنها أن تساعد ، على الأقل ، على حل الخلافات ، القائمة بيننا ، في إطار النظرية الماركسية العامة »[٦٨٨ ، ١٦٣] .

في عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ لم تظهر طروحات الأنصار الحاليين لفرضيات أسلوب الانتاج الآسيوي والاقطاعية في الشرق القديم ، فحسب ، بل وظهرت معها موضوعات بعض الباحثين ، الذين وقفوا ، فيما بعد ، مدافعين متحمسين عن نظرية « نظام الرق » . وكمثال على ذلك ، يمكن ذكر مقالتي ، المنشورة في تشرين الأول ١٩٥٦ بمجلة « ليشي يانتزيو » الصينية [١٠٦٣] . هذه المقالة لم تمارس آنذاك أي تأثير على علم التاريخ خارج الصين (فقط في عام ١٩٦٧ أدرجها الماركسيون الفرنسيون في بيليوغرافيا المناظرة حول أسلوب الانتاج الآسيوي) . وأنا أشير إليها هنا بهدف واحد ، هو لفت الانتباه الى أن كل أعمالي اللاحقة خلال أعوام ١٩٦٥ - ١٩٧١ حول المشكلة المطروحة ليست إلاّ تطويراً للموضوعات المتضمنة هناك ، ودعماً لها . على هذا النحو شهد عاما ١٩٥٦ - ١٩٥٧ بوادر الاتجاهات الأساسية للمناظرة المقبلة .

وخلال العامين التاليين ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ظهرت مقالتا [١٠٣٣ ؛ ١٠٣٤] الفيلسوف المجري فدتيوكيه ، الأخصائي بتاريخ الصين . وقد بينت هاتان الدراستان الرواج السريع ، الذي حظيت به آنذاك اللوحات الجديدة عن التشكيلات الاجتماعية . في المقالة الأولى ، المكتوبة ، كما يقول المؤلف ، عام ١٩٥٥ ، يوصف النظام الاجتماعي في الصين عهد التشو بأنه « مجتمع عبودي بطريركي » [١٠٣٤ ، ٣١٨] . وفي المقالة الثانية ، المكتوبة عام ١٩٥٦ ، ينتقل تيوكيه الى القول بـ « امكانية تطبيق ما وصفه ماركس بـ « شكل التملك الآسيوي » على ظروف ملكية الأرض في الصين أيام التشو » [١٠٣٣ ، ٢٩٩] . هنا يخلص تيوكيه الى

٣ ـ وقد استند هؤلاء ، في ذلك ، إلى مقالة فاسيليف أيضاً [٤٨٥] .

افتراض وجود تشكيلة اجتماعية متميزة في بلدان الشرق ، تقوم على أسلوب الانتاج الآسيوي . وعلى غرار ويلسكوبف يعتمد تيوكيه ، في طرحه هذا ، على استشهادات واقتباسات من أعمال ماركس .

لم يكن من قبيل الصدفة أن طرح الفرضيات الجديدة قد جاء في الفترة ، التي أعقبت عام ١٩٥٦ مباشرة . فموجة الانتعاش ، التي عمت العلوم الاجتماعية في البلدان الاشتراكية بعد مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، قد لاقت صداها في النهوض الفكري الخلاق ، بما في ذلك دراسة تاريخ الشرق . ولم يعد الباحثون يرضون بتصديق الاستنتاجات السابقة بدون برهان ، وسعوا لاعادة النظر فيها من مواقع نقدية .

وقد أعقبت « القنبلة الأولى » ، التي فجرها معارضو التقسيم التقليدي للتاريخ ، فترة تعمق بطيء وتدريجي للخلاف ، استمرت ثماني سنوات . وفي هذه الفترة انعكست نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي في مؤلفات الجغرافي الماركسي الفرنسي جـ . سيوريه ـ كانال عن افريقيا ، ول . فاسيليف عن الصين عهد التشو [١٠١٥ ؛ ٧٨٤ ؛ ٤٨٦] .

وفي انكلترا دارت على صفحات مجلة « Marxism Today » ، في الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ ، مناظرة حول مراحل التطور الاجتماعي ، وجِّهت خلالها انتقادات الى القول بنظام عبودي في بلدان الشرق القديم ؛ واقتراح البعض التوجه نحو مقولة اسلوب الانتاج الآسيوي . وقد طرح عدد من المشاركين في المناظرة ، ومنهم إ هوبس في مقدمته للطبعة الانكليزية من مؤلف ماركس « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، موضوعة ، تقول بأن التشكيلات الاجتماعية الثلاث ـ المشاعية البدائية ، والعبودية ، والاقطاعية ـ لم تكن مراحل تاريخية ، أعقبت احداها الأخرى ، فالنظام الاقطاعي ، مثلاً ، يمكن أن يتقدم على العبودي »[انظر : ٩٣٠]

وقد لاقت صدى خاصاً أعمال تيوكيه ، الذي يُفترض انه عبّر خير تعبير عن اراء أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ففي عام ١٩٦٠ وضع تيوكيه كتاباً ، يبرهن فيه ، استناداً إلى تحليل نصوص ماركس (وخاصة « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي ») ، على صحة القول بتشكيلة خاصة ، تقوم على اسلوب الانتاج الآسيوي . ثم جاء مؤلفه [١٠٣١ ؛ ١٠٣٨] ، الذي صدر باللغتين المجرية والفرنسية (عام ١٩٦٦) ، والذي نشر ، قبل ذلك ، على شكل مقالات متفرقة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ، ليجلب له شهرة عريضة جداً . لقد وصفت أعمال تيوكيه هذه بأنها « فاتحة الطريق » [٩٨٤] . وفي الفترة المذكورة نشرت في ايطاليا (في مجلة « ريناشيتا ») مقالات لمؤلفين مختلفين ، تناولت فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي

أما النهوض العارم ، الذي شهدته المناظرة حول اسلوب الانتاج الآسيوي بدءا من عام ١٩٦٤ ، فقد ارتبط ، أولاً ، بأعمال مجموعة من الباحثين ، تشكلت عام ١٩٦٢ في « المركز الفرنسي للدراسات الماركسية » . ومنذ عام ١٩٦٤ بدأت مجلة « Pensée » تنشر ، بصورة منتظمة ، مقالات أصحاب نظريات التشكيلات الجديدة . وقد صار جـ . شينو ، عضو هيئة تحرير المجلة ، أحد الدعاة الرئيسيين لنظرية اسلوب الانتاج الآسيوي . ثانياً ، في تلك الفترة بدأت النقاشات في أوساط العلماء السوفيت حول اسلوب الانتاج الآسيوي . وكان من الدوافع المباشرة لذلك موضوعات الماركسيين الفرنسيين سيوريه ـ كانال وغودليه [٥١٦ ؛ ٧٨٥] ، التي طرحت في المؤتمر الدولي السابع للعلوم الانتروبولوجية والاتنوغرافية (موسكو ، آب ١٩٦٤) ، والتي جاءت موضوعات الأكاديمي ف . ف . ستروفه (مفهوم « اسلوب الانتاج الآسيوي ») رداً عليها [٧٧٧] . وقد نشرت موضوعات المؤلفين الثلاثة في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » (العدد الأول ، ١٩٦٥) ، التي صارت ، منذ ذلك الحين ، أحد المنابر الأساسية للمناظرة .

وفي عام ١٩٦٤ صدر كتاب الأكاديمي ي . فارغا عن الرأسمالية المعاصرة [٤٨٣] . هنا ، وبعد ثلاثين عاماً من الصمت ، أيّد المؤلف ، الذي كان طرفاً في مناظرات العقدين الثالث والرابع ، إحياء المناظرة حول أسلوب الانتاج الآسيوي ، مؤكداً أن ماركس وانجلس ولينين قد ميزوا ، في مسيرة التطور التاريخي ، تشكيلة خاصة ، تستند الى الأسلوب المذكور . وفي هذه الفترة وقف الأكاديمي ف . ف . ستروفه ، الذي كانت أبحاثه ، في النصف الأول من الثلاثينات ، الحجة الرئيسية لتعميم اللوحة « الخماسية » على تاريخ بلدان الشرق ، موقفاً متناقضاً مع آرائه السابقة . ففي حين كان يرفض بتاتاً ، أثناء مناظرات الثلاثينات ، وجود أسلوب الانتاج الآسيوي كأساس لتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة ، جاء ، في عام ١٩٦٤ ، ليعلن عن استعداده للقبول بالوجود الواقعي لأسلوب الانتاج الآسيوي على شكل استثناء في بعض مناطق الشرق [٧٧٧] . وقد كان كتاب فارغا ومقالتا ستروفه ، المنشورتان في عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ، خاتمة أعمال المؤلفين كليهما : فيهما بدا الممثلان البارزان لـ « النقاشات الكبرى » في العلم التاريخي السوفيتي خلال العشرينات والثلاثينات وكأنهما يشاطران الجيل الحالي من المؤرخين شكوكه وحيرته ، ويوصيان ببحث المسألة ، التي بقيت ، بالنسبة لهما ، غير واضحة تمام الوضوح .

وأثناء مناقشة كتاب فارغا بمعهد الفلسفة التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية (كانون الأول ، ١٩٦٤) غدت مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي موضوعاً لمناظرة شفهية ، استمرت ، عام ١٩٦٥ ، في معهدي التاريخ والاستشراق ، التابعين للأكاديمية ، وكذلك في مؤسسات علمية أخرى . وفي عام ١٩٦٥ نشر ن . تير ـ أكوبيان بحثاً

[٧٨٩] ، سعى فيه للبرهان مفصلاً على صحة نسب نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي الى ماركس . وحاول ي . سيميونوف ، في ضوء وقائع تاريخية ملموسة ، تبيان ضرورة تمييز تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية جديدة ، تختلف عن التشكيلات الخمس المعروفة ، سمّاها « الاستعبادية »[٧٥٠] .

وقد شهد عام ١٩٦٦ رواجاً واسعاً للمناظرة في الاتحاد السوفيتي . وبدأت مجلة « قضايا التاريخ » (التي استمرت المناظرة على صفحاتها حوالي عامين) ، وبعدها مجلة « قضايا الفلسفة » ، بنشر المقالات ، التي تعارض النظرية السائدة ، وتقترح أشكالاً مختلفة من التشكيلات الجديدة .

وتجدر الاشارة إلى اشتراك باحثين ، يعملون في مجالات جد مختلفة ، في المناقشات الدائرة : أخصائيين بالتاريخ القديم والقروسطي* والحديث لبلدان مختلفة (ولاسيما بلدان الشرق) ، وبعض الفلاسفة ، وعلماء الاقتصاد السياسي ، الخ . . . ويكفي هنا ذكر أسماء بعض المساهمين النشطاء في مناقشات السنوات الأولى : ي . سيميونوف ـ باحث اتنوغرافي بصورة أساسية ، جـ . سيوريه ـ كانال ـ جغرافي ، جـ . شينو ـ دافع عن أطروحة دكتوراه حول تاريخ الطبقة العاملة الصينية ، ي . كاتشانوفسكي ـ حقوقي . وقد تبين أن المناظرة ، التي بدا وكأنها دارت ، في البداية ، حول مشكلات الشرق القديم ، أخذت تتجاوز بعيداً هذا الاطار ، ولذا فإن المسائل المطروحة يتطلب جهود أخصائيين آخرين ، بالاضافة الى المشتغلين بحقب تاريخية تقليدية معينة .

بين وجهات النظر المختلفة لقيت انتشاراً واسعاً فرضية التشكيلة « المختلطة » ، التي تسعى الى الجمع بين القول بمجتمع « آسيوي » خاص وبين القول بالاقطاعية في الشرق القديم والقروسطي . هذه الفرضية ، التي سبق أن نّوه إليها جماعة من الباحثين التشيكوسلوفاكيين ، تبلورت ، في عام ١٩٦٦ ، في صيغتها النهائية في مقالة ل . فاسيليف وإ . ستوتشيفسكي[٤٩٩] ، ومن ثم عضو أكاديمية العلوم الجيورجية جـ . ميليكشفيلي [٦٤٣] . كما اتخذ ي . سيميونوف موقفاً ، مؤ يداً في جوهره ، لآراء فاسيليف وستوتشيفسكي .

وفي أعمال الباحثين الغربيين ، الذين عارضوا اللوحة « الخماسية » ، ما زالت نسيطر ، منذ أعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ وحتى الآن ، الفرضية ، التي تقول بأسلوب انتاج آسيوي خاص ، وتتميز عن الطروحات الأخرى باستنادها ، أكثر من غيرها ، الى نصوص ماركس وانجلس . وفي عام ١٩٦٧ بلغت المناقشة ذروتها ، حيث ظهر أكبر عدد من المقالات ، المكرسة للمناظرة .

(*) نسبة الى القرون الوسطى (العصر الوسيط) (المترجم)

وخلال عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ شهدت المناظرة نوعاً من الفتور والانحسار : يبدو أن أحد الجانبين قد أفرغ كل ما في جعبته من الحجج الأساسية ، في حين كان الجانب الآخر ، الذي أخذ ، في البداية ، على حين غرة ، لا يزال يستعد لطرح اعتراضاته . وفي عام ١٩٦٨ ظهر كتاب ، يضم مجموعة مقالات ، ينتمي معظم أصحابها إلى خصوم اللوحة « الخماسية » [٧٢٥] ، لكنه يعكس ، بصورة أساسية ، مرحلة « ذروة » المناظرة ، حيث كان جاهزاً تماماً منذ أوائل عام ١٩٦٧ . والى حد ما تغيرت وجهة المناظرة من مشكلات نظام الرق الى مشكلات الاقطاعية ، من أسلوب الانتاج الآسيوي ـ إلى مشكلات تاريخية ، أكثر عمومية وشمولية(٤)

ومع بداية السبعينات بدأ اشوط الكبير الثاني من المناظرة ، الذي تميز بظهور المؤلفات التعميمية الواسعة ، بدلاً من المقالات الصغيرة المتفرقة . في هذه الفترة بسط انصار اللوحة « الخماسية » براهينهم وحججهم : مؤلفات كاتشانوفسكي [٥٨٣] ، وسلونيمسكي [٧٦١] ، وكشيبيكوف [٦٢١] ، ومجموعة « مشكلات المجتمعات ما قبل الرأسمالية » (موسكو ، ١٩٧١) . وبالمقابل ، كان معارضوهم يعممون آراءهم النظرية في مؤلفات جوريفتش [٥٢٩] وتيوكيه [١٠٤٠ ؛ ٧٨٦] ، وكتيبات ايليوشيتشكين [٥٦٨ ؛ ٥٦٩] ، وغيرهم .

وفي هذه الفترة ظهرت أيضاً المناظرات الشفهية : مناقشة مؤلفات جوريفتش [٥٢٩ ؛ ٧١٢] وكاتشانوفسكي ، ومداخلات بيريلوموف وباحثين آخرين في مؤتمر الصينويين (المشتغلون بالصين) السوفيت [٧٢٩] ، ومناقشة مقالة « الاقطاعية » ، المعدّة للنشر في « الموسوعة التاريخية السوفيتية » ، ومقالة استروفيتيانوف وستيربالوفا [٦٩١ ؛ ٦٦٦] . كذلك تجدر الاشارة الى الأهمية الخاصة للندوتين (عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٦ (، المكرستين لمناقشة مسائل الخلاف حول التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، واللتين نظمتهما أكاديمية العلوم الاجتماعية ، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي [٦٥٦ ؛ ٧٢٣] .

وعلى العموم تميزت المناقشات ، التي جرت بالاتحاد السوفيتي في السبعينات ، باشتداد النقد ، الموجه للنظريات ، المطروحة بديلاً للوحة « الخماسية »(٥) .

وفي الخارج لا تزال تصدر المنشورات ، المكرسة لمناقشة المشكلة . ومن الملاحظ ان مجلة « *Pensée* » ، التي كانت منبراً نشيطاً في بداية المناظرة ، قد تخلت ،

٤ ـ كالنظرية « الشخصوية » عن المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، التي طرحها أ . جوريفتش وآخرون . انظر نقدها في [٥٣٥] .

٥ ـ في « الموسوعة الفلسفية » السوفيتية يلخص د . تشيصنكوف النتائج الأولى للمناظرة بقوله « رغم أن النقاشات حول هذه المسألة لا تزال مستمرة ، لم تطرح ، بعد ، معطيات علمية كافية لاثبات أن أسلوب الانتاج الآسيوي أساس لتشكيلة متميزة » [٨٠٣ ، ٣٩٤] .

تقريباً ، عن الاهتمام بهذه القضايا ، بالمقابل ، ظهرت مقالات ، تعالج المسألة المطروحة ، في المنشورات العلمية لبلدان اخرى ، ولاسيما في ألمانيا الديمقراطية (حيث أصبحت « مجلة الآثار والاتنوغرافيا » منبراً ثابتاً للمناظرة) والمجر[٦] .

ليس ثمة شك في أن الجدل سيستمر زمناً طويلاً قبل ان تشرف المناظرة ، حتى في صيغتها الحالية ، على نهايتها . والآن ؟تطرح ، في المقام الأول ، مهمة تجميع المادة المتوفرة ، وتعميمها . ان النتائج ، التي أسفرت عنها المناظرة الحالية ، ستكون موضع دراسة وتقييم المؤ رخين ، حاضراً ومستقبلاً[٧] .

برغم تعدد الآراء والمواقف ، واختلاف وجهات النظر حول الفرضيات الجديدة ، المطروحة خلال المناظرة ، هناك أمر ، لا جدال فيه : أمامنا إعلان هام عن اكتشاف جديد ، ينبغي التحقق من صحته . صحيح أن أصحاب هذا الاعلان يختلفون فيما بينهم حول مسألة الصيغة ، التي يجب أن تحل مكان اللوحة « الخماسية » : نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ؟ أم تشكيلة طبقية تناحرية ، سابقة على الرأسمالية (رغم اختلاف التسميات : « شخصوية » ، عبودية ـ اقطاعية ، أو اقطاعية) ، وعامة لكافة البلدان (لا لبلدان الشرق وحدها) ؟ أو تشكيلة آسيوية ـ عبودية ـ اقطاعية مختلطة ؟ أو غير ذلك من الفرضيات ؟ رغم كل هذه الخلافات والفروق في الجزء الايجابي (تحديد البديل) من طروحات معظم معارضي اللوحة

وخلال المناقشات ، التي جرت في أكاديمية العلوم الاجتماعية ، انتقد الأكاديمي ي . م . جوكوف العيوب ، المميزة سواء « للنظريات » ، التي تقترح « إدخال » تشكيلات جديدة الى جانب التشكيلات المعروفة ، تصف العصور ما قبل الشيوعية (المقصود هنا ، بصورة خاصة ، ما يدعى بـ « التشكيلة الاجتماعية الآسيوية ») ، أولطروحات اولئك الباحثين ، الذين يحاولون التشكيك باستقلالية التشكيلتين العبودية والاقطاعية كمرحلتين اقتصاديتين من التطور التاريخي ما قبل الرأسمالية ، ويقترحون اعتبارهما تشكيلة واحدة سابقة على الرأسمالية . في الحالتين كلتيهما هناك خطأ في تقييم الوظيفة الميتودولوجية (المنهجية) ، التي تؤ ديها المفاهيم الأساسية للتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية : مفهوما القاعدة الاقتصادية ، كمجمل لعلاقات الانتاج ، وأسلوب الانتاج ، حيث يُنظر ، خطأ ، إلى هذين المفهومين إما باعتبارهما غير كافيين وضيقين للغاية ، أو باعتبارهما جد واسعين ، بحيث يصعب ، بمساعدتهما ، احتواء المادة التاريخية الجديدة » [٧٢٣ ، ١٤٢] .

٦ ـ في هذا الكتاب ، الذي وضعناه ، بصورة أساسية ، في عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، لم تؤ خذ أدبيات أعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ (ولاسيما الصادرة في الخارج) بعين الاعتبار بصورة كاملة ، وأكتفينا ، أحياناً ، بالاشارة إليها كبيبليوغرافيا .

٧ ـ هناك عدد من الأعمال ، التي تلخص مسيرة المناظرة في الاتحاد السوفيتي . لكن البعض منها [٤٩١ ؛ ٥٣٦] يعاني ، في رأينا ، من أحادية الجانب ، حيث لا يتوقف إلاّ عند الجوانب ، التي تهم المؤلف . ان عرض أ . أفانسيف [٤٥٣] موضوعي في نظرنا . أما أشمل اللوحات ، التي ترسم لنا تطور المناظرة في الستينات ، داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه ، فيقدمها ي . كاتشانوفسكي [٥٨٣ ؛ ٧٢٤ ، ٤٥ ـ ٩٤] .

الخماسية ، هناك اتفاق بينهم على ما يلي :

١ ـ لم يعرف الشرق نظام الرق ؛

٢ ـ لم يكن المجتمع الاقطاعي مرحلة ، تعقب قانونياً المرحلة العبودية ؛

٣ ـ في المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت العلاقات « الشخصوية » ، غير الاقتصادية ، تلعب الدور الحاسم ؛

٤ ـ ان نظرية ستروفه ومؤيديه لم تبرهن ، في حينها ، برهاناً كافياً ؛

٥ ـ ظهرت المناظرة الحالية بسبب ما اكتشفه العلم من وقائع جديدة ، يتعذر إدراجها في اطار اللوحة « الخماسية » التقليدية ؛

٦ ـ الخروج من المأزق هو الأخذ بنظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ؛

٧ ـ كارل ماركس هو صاحب الرأي ، القائل بنظام اجتماعي متميز في الشرق ؛

٨ ـ ان كارل ماركس ، الذي طرح نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، لم يتخل أبداً عن هذه النظرية ؛

٩ ـ ان ماركس (وكذلك انجلس ولينين ، في رأي البعض) لم يقل أبداً بوجود مرحلة الرق في تاريخ بلدان آسيا وافريقيا ؛

١٠ ـ ان استنتاجات المناقشات السوسيولوجية في العشرينات والثلاثينات ملفقة ، أو غير صحيحة .

هذه الموضوعات مطروحة للاختبار ، للتأكد من صحتها[٨] . فالمطلب المشروع ، الذي طرحه المشاركون في المناظرة الحالية ، ألا وهو عدم الأخذ بأية أحكام دون برهان ، ينطبق ، بالطبع ، على موضوعاتهم نفسها .

٨ ـ نحن نرى أن الأدبيات المتوفرة تتضمن ، إلى حد ما ، حلولاً لبعض المشكلات المطروحة هنا (البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧) ، أو تحلّها الآن ، في حين بقيت المسائل الأخرى بانتظار الحل . ومع ذلك ، فان كمال اللوحة وشموليتها يفرضان علينا التطرق ، وإن يك بدرجات متفاوتة ، إلى كل هذه المسائل .

القسم الاول
منطق المناظرة المعاصرة

ان النفي ، مهما كان ذكياً ، لا يكفي ، لوحده ، في مواجهة العقائد الجامدة .... فقولك « لا تصدق » يعاني من نفس الجمود العقائدي ـ وفي الحقيقة ، من نفس الخطأ ـ الذي يعاني منه قولك « صدّق ! »

غيرتسين . « الى صديق قديم »

ا ـ نقد اللوحة الخماسية

يشكل رفض اللوحة « الخماسية » نقطة انطلاق عامة لدى أصحاب بعض النظريات ، المطروحة في مجرى المناظرة . ويذهب هؤلاء إلى أن الوقائع ، التي جاء بها علم التاريخ ، تتناقض مع التقسيم « الخماسي » ، المعمول به حتى الآن . وهم يركزون اهتمامهم ، في نقدهم للوحة الخماسية ، على نفي التشكيلة العبودية (التي يبدو ، فعلاً ، أن معظم الشعوب لم تمر بها) .

بهذا الصدد كتبت دانيلوفا تقول : « صحيح أن النظرية ، التي صيغت في الثلاثينات ، تسمح بغياب بعض المراحل ، حتى وتشكيلات كاملة ، في تطور هذا الشعب أو ذاك ، لكنها تسمح بذلك كانحراف عن الخط العام للتاريخ العالمي ، أو كاستثناء ، استدعته ظروف خاصة (ولاسيما تأثير المنظومات الأكثر تقدماً ، مما يعجّل في وتائر التطور) . غير أنه تبّين ، أولاً ، أن الانحرافات والاستثناءات أكثر عدداً من الحالات ، التي تنسجم مع القاعدة العامة ؛ واتضح ، ثانياً ، وهذا هو الأهم ، أن القانونيات ، التي تفعل هنا ، هي على درجة من الخصوصية ، بحيث يتعذر تفسيرها بتأثير الوسط التاريخي وحده . من هنا طُرِحت أمام العلم مشكلة تنوع أشكال التطور الاجتماعي »[٣٠ ، ٧٢٥] .

يبدو لنا أن دانيلوفا قد بالغت في التأكيد على عبارتي « انحرافات » و « استثناءات » ، اللتين لا تعبران ، فيما نرى ، عن الجانب الرئيسي في آراء الأطراف ، الذين تناقشهم ، حتى وتتناقض ، في حقيقة الأمر ، مع نظراتهم ، فإذا كانت الوقائع تبين ، مثلاً ، أن مرحلة الرق في أوروبا قد اقتصرت على شريط ، ضيق نسبياً ، يمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، في حين لم يعرف العبودية أي من الشعوب الجرمانية والسلافية ، فعن أي « استثناء » يمكن الحديث في مثل هذه الحالة ؟ لكن أحداً من أنصار التقسيم الخماسي لم يشكك ، يوماً ما ، في الوقائع

المذكورة . ان اللوحة الخماسية تقصد ، بالطبع ، العصور ، التي مرت بها البشرية ككل ، وليس كل بلد على حدة . ولذا فإن الجانب الكمي في الحالة المعنية (« تبين . . . أن الاستثناءات أكثر عدداً من الحالات ، التي تنسجم مع القاعدة العامة ») لا يلعب ، هنا ، دوراً حاسماً[1] .

ولننتقل الى الموضوعة الثانية ، التي تصفها دانيلوفا بأنها « الأهم » . ترى دانيلوفا أن حقيقة كون التطور التاريخي لكثير من الشعوب لم يمر بمرحلة الرق ، مثلاً ، لا تعود إلى « تأثير المنظومات الأكثر تقدماً » ، بل الى فعل « قانونيات خاصة » أخرى . وهنا كان من الطبيعي أن نتساءل : ما هي هذه « القانونيات الخاصة » ؟ من المؤسف أن مقالة دانيلوفا لا تتضمن أية إجابة على هذا السؤال .

كذلك لا نجد اشارة الى أسماء أصحاب الموضوعات المنتقدة ، ولا إلى أعمالهم ، عند أ . جوريفتش ، الذي وقف ، في حينه ، خصماً عنيداً للقول بأن « ثمة جدولاً الزامياً لـ « حركة » الشعوب ، بحيث تمر بكافة التشكيلات ، التي اكتشفها ماركس »[١١٩ ، ٥٢٤] . هذا الأسلوب ينطوي دوماً على مخاطر جمة : قد تتوهم ، عن غير قصد ، خصماً لا وجود له ، وتقع ، من خلال التصدي لـ « لوحته » ، في التطرف المقابل ـ في عدم اعطاء القانونيات العامة ما تستحقه من تقدير .

ومن الدلائل ، التي تبين أن جوريفتش يؤثر الخاص والملموس (العياني Concrete) على العام والمجرد ، يأتي ، مثلاً ، موقفه السلبي من القول أن السلاف والجرمان القدامى « لم يمروا » بالمرحلة العبودية . فهو يرى أن عبارة « لم يمروا » تنطوي ضمناً على التأكيد بوجود قاعدة « صارمة » ، جاءت الحالة المعنية استثناء لها ؛ هذا في حين لم يعرف التاريخ شعباً ، مر بنفس مراحل التطور ، مما يعني أن هذه المراحل ـ كمراحل مشتركة لكل الشعوب ـ لا وجود لها . ويعترض جوريفتش على محاولات اولئك ، الذين يفتشون ، في الحالة المعنية ، عن وجود التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، هذا « الموديل » النظري البحت ، على كوكبنا : « الكليات *Universals* تتحول إلى واقعيات *Reals* » ! [١١٩ ، ٥٢٤]

ان محاكمات كهذه تبدو لنا غير دقيقة بما فيه الكفاية . صحيح أن « التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية » مفهوم مجرد ، لكنها موجودة . ان هذا المفهوم يعكس ، بصورة صحيحة ، سمات معينة لواقع ملموس ، ولذا فإن للتشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية وجودها لا في إطار النظرية ، فقط ، بل ، بمعنى ما ، وعلى كوكبنا أيضاً .

١ ـ يجد القارىء ايضاحات بهذا الصدد في كتاب كاتشانوفسكي [٥٨٣ ، ٩٦ ـ ١٠٧]

لماذا لا يمكننا القول أن الجرمان والسلاف « لم يمروا » بالمرحلة العبودية ؟ لماذا لا يجوز القول بالتطور « دون المرور » بالرأسمالية ؟ نحن نرى أن هذه العبارات تعبر تعبيراً صحيحاً عن الجمع بين القانونيات العامة في التاريخ العالمي وبين خصوصية هذا الشعب أو ذاك .

ان معارضي اللوحة الخماسية يتفقون ـ بغض النظر عما في آرائهم عامة من فروق واختلافات ـ في أن المجتمع الشرقي القديم هو أنصع البراهين على خطل هذه اللوحة ، لأن بلدان الشرق القديم لم تعرف ، على حد قولهم ، النظام العبودي . هنا ، بالضبط ، يرى هؤلاء أبرز المحاولات لتمديد الوقائع قسراً على سرير بروكرست * ، على سرير اللوحة الخماسية .

لقد رأينا أعلاه أن المناظرة الحالية بدأت بمحاولات بعض الباحثين تعميم المادة العيانية المدروسة : هذا الجانب يغلب عند جيونتر وشروت وفاسيليف ؛ ومن هنا انطلق سيميونوف وتيوكيه ، في حين كان التحليل النظري مهيمناً ، منذ البداية ، عند ويلسكوبف .

وقد سبق لجيونتر وشروت الاستناد إلى أن العبيد في بلدان الشرق لم يكونوا يشكلون أغلبية في الانتاج ، ولم يكونوا يلعبون الدور الموجه في الصراع الطبقي (لم تكن ثمة ثورات للعبيد) . فى هذه البلدان كان الفلاحون الأحرار يشكلون الطبقة الأساسية بين المنتجين المباشرين ، والقوة الرئيسية (بين المستغَلين) في النضال الطبقي . وقد ظلت هذه الوقائع ، حتى أيامنا ، الاعتراض الملموس الرئيسي ضد النظرية « العبودية » . لن نتوقف ، الآن ، عند أمر ، كان من المفترض أن يسترعي النظر ، ومع ذلك لم يلتفت إليه جيونتر ولا شروت ، ولا خصومهما : ان الوقائع ، التي يوردانها ، ليست وقفاً على بلدان الشرق ، حيث نجدها في المجتمعين اليوناني والروماني القديمين ، اللذين ظلا ، لسبب ما ، يعتبران مجتمعين عبوديين . وفي بلدان حوض البحر الابيض المتوسط أيضاً لم تكن تلك الفئات ، التي يسميها جيونتر وشروت عبيداً ، تشكل ، على ما يبدو ، أغلبية المستغَلين . وهنا ، أيضاً ، لم تكن (وهو ما يسلم به الجميع اليوم) ثمة « ثورات للعبيد » .

وكان من المنتظر أن يؤدي تطور المناظرة واتساع نطاقها إلى ازدياد تدفق مثل هذه الأمثلة التاريخية ـ البيانية . لكن مجرى النقاش سار ، فعلياً ، في اتجاه آخر : باتجاه الانشاءات النظرية ، وتمحيص آراء كلاسيكيي الماركسية ـ اللينينية حول المشكلة المطروحة .

(*) في الأسطورة اليونانية : قاطع طريق عملاق ، كان يمدد ضحاياه على سريره ، فمن كان أقصر شدّ رجليه حتى يصبح بطول السرير ، ومن كان أطول قطع جزءاً من رجليه . (المترجم)

ومهما تكن أهمية العمل على هذا الطريق يمكن القول أن أحداً لم يقدم ، حتى الآن ، أية معطيات تاريخية جديدة ، لم تكن معروفة لأنصار النظرية « العبودية » . بين الوقائع المألوفة كان الخصوم يرددون ، دائماً ، حجة الغلبة العددية لغير الارقاء في الانتاج وفي النضال الطبقي ببلدان الشرق القديم . من ذلك ، مثلاً ، القول : « بما أنه من الصعب قيام معيار آخر ، غير الوزن النوعي لعمل العبيد في عملية الانتاج ، يكون من المتعذر أن نخلص ، على أساس هذا المعيار الوحيد ، الى الاستنتاج بأن العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية العبودية كانت مسيطرة في الشرق القديم » [٧١ ، ٦٤٣] .

أو القول : « تبعاً للآراء السائدة ليس هناك إلاّ طبقتان في المجتمع العبودي ـ العبيد وأسيادهم . . . لكن الصورة الواقعية هي أكثر تعقيداً بما لا يقاس أفلم يكن العبيد يشكلون الجزء الفعال بين سكان المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة حتى في تلك العصور ، التي بلغ فيها الرق أوجه ، وانما المنتجون الصغار الأحرار ـ المالكون ، والمزارعون ، والحرفيون ، ومربو الماشية ، والتجار ، وشتى ألوان الفقراء ، اللومبن بروليتاريا* . وفي بلدان الشرق القديم ، المسماة عبودية ، كانت مشاعة المزارعين ـ وليس العبيد ـ اساس الدولة المادي . وعليه ، فاننا لا نجد في المجتمع اليوناني والروماني القديم ، كما في سائر المجتمعات القديمة الأخرى ، طبقتين فقط ـ عبيد وملاك العبيد ـ بل تبرز أمامنا بنية اجتماعية ، أكثر تعقيداً وبرقشة الى حد كبير » [٥٢٤ ، ١٢١ ـ ١٢٢] . هنا أيضاً لا نعثر ، مع الأسف ، على ذكر لاسماء اولئك الباحثين ، الذين يؤكدون أنه لم تكن في المجتمعات العبودية إلاّ طبقتان : « ملاك العبيد والعبيد » !

مثال ثالث . بالنسبة لتاريخ دولة الأكسوم** القديمة يشير أحد خصوم اللوحة الخماسية إلى « أن طريقة تفكير أنصار النظرية العبودية معروفة بما فيه الكفاية . فهم ينطلقون ، في تحديدهم لطابع مجتمع ما ، من اعتبارين أساسيين ، يمكن صياغتهما ، بالنسبة لدولة الأكسوم ، كالتالي : ١) كان مجتمع الأكسوم مجتمعاً طبقياً باكراً ، أما أولى التشكيلات الطبقية فهي التشكيلة العبودية ؛ ٢) في الأكسوم كانت العبودية قائمة »[٤٦٧ ، ٢٠٣] .

على هذا النحو يصوّر الخصوم نظرية ستروفه ، مع أن أحداً منهم لم يقم ، حتى اليوم ، بتحليل عمل واحد له (محاضرته المعروفة عام ١٩٣٣ ، مثلاً) ، أو لأحد

(*) « حثالة البروليتاريا » ، وهي الفئة اللاطبقية ، غير المنتجة ، كالمتسولين والمشردين والبغايا والمجرمين ، الخ . . . (المترجم)

(**) دولة قديمة في اثيوبيا (القرون ١ ـ ٧) . (المترجم)

الممثلين الأساسيين للاتجاه ، الذي اختطه ستروفه ، هذا في حين كانت الدراسة النقدية لأعمال الأسلاف ، وتقييمها ، يعتبران ، دوماً ، قاعدة ملزمة لأصحاب الفرضيات الجديدة في العلم[٢] .

أما مؤلف فارغا ، الذي كان أول عمل في الأدبيات السوفيتية المعاصرة يدعو الى اعادة نظر شاملة في آلاراء الشائعة المألوفة ، فكان من المتوقع أن يتضمن نقداً شاملاً لهذه الآراء . لكن التعرف على هذا المؤلف يبين أن صاحبه ، في جداله مع م . غوديس وي . يولك ، اللذين كانا طرفاً في مناظرة أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات ، واللذين توفيا منذ سنوات ، قد حاول (منذ عام ١٩٦٤) ، في المقام الأول ، الدفاع عن نفسه ضد اتهاماتهما له بمعاداة الماركسية . لقد كان طبيعياً أن يتألم ثوري قديم ، مثل فارغا ، حين توجه له مثل هذه التهمة السياسية الخطيرة لأنه تمسك بآرائه حولِ مسألة علمية بالغة التعقيد . وكان طبيعياً أيضاً ان العقود المنصرمة لم تمحُ من ذاكرته كل آثار هذا الألم وهذه الحسرة . لكن من الصعب أن نفهم كيف سمح لنفسه ، في عمله الأخير ، بأن يصف الآراء العلمية ، التي طرحها خصمه القديم س . دوبروفسكي ، بكلمات ، هي أقرب إلى أسلوب بعض أعمال الثلاثينات والأربعينات : « تحريفية » ، « هراء » ، « فارغة » [انظر : ٤٨٣ ، ٣٦٦ ـ ٣٦٧] .

بين أصحاب الفرضيات الجديدة هناك مفكر واحد ، هو سيميونوف ، كرس مقالتين لنقد الخصوم . لكن سيميونوف وجه جل اهتمامه لمعالجة أعمال المعارضين الآخرين للوحة الخماسية (ل . فاسيليف ، م . كريوكوف) . بيد أننا سنتوقف ، هنا ، عند ملاحظاته ، الموجهة إلى أنصار النظرية « العبودية » .

ان سيميونوف يرى في أعمال ل . سيمونوفسكايا « دوغمائية » ، سطحية ، وسكولائية » ، و « فقراً مدقعاً بالوقائع » ، و « قالباً جاهزاً ، نفصّل عليه الوقائع أو يعاد تفصيلها » [٧٥٢ ، ١٥١] . وعن مقالة ر ايتس يقول « أن المؤلف لم يفلح في اثبات صحة موضوعة الطابع العبودي للمجتمع الايني * » [٧٥٢ ، ١٦١] . لكن سيميونوف لم يدعم أقواله هذه بتحليل لآراء خصومه .

بالمقابل ، يعالج سيميونوف مقالتي ل . دومان معالجة أكثر عيانية وتفصيلاً . وهو يخلص من المقارنة بينهما إلى أن دومان لم يكن منسجماً ومتسقاً في تقييمه

٢ ـ هذا في حين وضع أنصار النظرية « العبودية » دراسات مفصّلة لآراء ستروفه والباحثين الآخرين : حول المناظرة ـ في مؤلف بوستوفسكايا [٧٢٠] ، وخلالها ـ في كتاب سلوفيمسكي [٧٦١] .

(*) اول المجتمعات الطبقية في الصين . (المترجم)

للمجتمع الايني . هذا صحيح ، ولكن الاستنتاج ، الذي توصل إليه سيميونوف ، يثير الدهشة : « وبما أننا لا نعرف ما هي حقيقة نظرة ل . دومان الى العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية في الصين القديمة ، فإن هذا يضطرنا لرفض دراسة عمله » [٧٥٢ ، ١٦١] . لماذا ؟! ترى هل يمكن لتردد الباحث حول مسألة معينية أن يكون حجة لعدم دراسة أعماله ؟! إذا أنطلقنا من وجهة النظر هذه كان علينا ، مثلاً ، ألاّ نتطرق إلى مساهمة سيميونوف نفسه في المناظرة الحالية ، فهو قد بدّل ، أكثر من مرة ، آراءه حول نقاط هامة للغاية .

وعلى نحو أكثر تفصيلاً ينتقد سيميونوف أعمال ت . ستيبوجينا . وهو يحاول البرهنة على خطأ موضوعاتها حول استمرار « الديمقراطية البدائية » و « المساواة »[3] . ومن هنا يتضح ان النقاش لا يدور حول مسألة ما اذا كان النظام ، القائم في الصين القديمة ، عبودياً أم غير عبودي ، بل حول مسألة أعم : حول الطابع الطبقي أو غير الطبقي لهذا المجتمع .

وفي الختام يتطرق سيميونوف الى مسألة العبيد ، لكنه يكتفي بملاحظة ، مألوفة في مقالات خصوم النظرية « العبودية » . فهو يشير إلى أن مقالة سيتبوجينا تبين أن الدور الاقتصادي للعبيد في الصين القديمة لم يكن كبيراً . « وعندئذ نتساءل : أية أيدٍ ، أنتجت الثروات الضخمة ، التي كانت بحوزة الڤان * والارستقراطية ، من أين جاءت هذه الثروات ؟ » [٧٥٢ ، ١٣٥] .

وهكذا فان سيميونوف لم يذهب ، في رفضه للوحة التقليدية ، أبعد من تكرار الحجة ، القائلة بضرورة هيمنة عمل العبيد في الانتاج ، فضلاً عن أنه يقصد عبيد النمط « الكلاسيكي » . ويبدو أن هذه الحجة هي الاعتراض المبدئي الرئيسي ، الذي يرى فيه الكثيرون تشكيكاً بأسس التصورات « العبودية » عن الشرق القديم .

فقط في عام ١٩٧٥ ظهرت مقالة موسّعة [٦٤٠] ، تدرس مفصلاً آراء أنصار ف . ف . ستروفه ، معتمدة ، في ذلك ، على مواد مأخوذة من تاريخ الهند . وقد أولى صاحب المقالة (ي . ميدفيديف) اهتمامه الرئيسي لبحث طروحات جـ . إيلين .

يكرس ميدفيديف زهاء نصف ملاحظاته النقدية لوظيفة الضرائب في الهند القديمة : هل كان للضرائب أن تغدو شكلاً للاستغلال ، وهو ما يفترضه صاحب المقالة ، أو لم يكن لها ذلك ، وهو ما يذهب إليه إيلين [٦٤٠ ، ٩ ، ١٨ ـ ٢٢] . وهو يأخذ على إيلين فهمه الحقوقي الضيق (غير الاقتصادي) للمسألة . وفي الوقت

٣ ـ كان من الأصح التحدث عن « بقايا » الديمقراطية البدائية وعن المساواة « الشكلية » .

(*) لقب رؤساء الدولة أو الامارات في الصين (وكوريا) القديمة والقروسطية . (المترجم)

ذاته نراه ، هو نفسه ، يعطي لمشكلة الضريبة دوراً ، لا يتناسب مع حجمها الفعلي . ان هذه المشكلة لا يمكن أن تكون نقطة الخلاف الحاسمة ، لأنه لم يثبت ، حتى الآن ، أن الضرائب كانت دوماً ، وفي كل مكان ، الأساس الوحيد ، أو الرئيسي ، لوجود الطبقة السائدة في مجتمعات الشرق القديم . أما الدور ، الذي ينيطه صاحب المقالة بهذه النقطة ، فيتضح جلياً في ضوء ما ينسبه الى خصومه من آراء ، لم يتبنوها في يوم من الأيام .

من ذلك قول ميدفيديف : « ان الهند القديمة تقدم مثالاً على الجمع بين الملكية الاقطاعية الفردية (؟ـ ف . ن) وبين الاستغلال الاقطاعي الحكومي (؟ - ف.ن) . . . ويرى ف . ن .نيكيفوروف (وهو يتفق في ذلك مع جـ . ف . ايلين) أن الدولة « تنهب » المشاعيين ، أما في الأملاك الخاصة المجاورة فإن المالك ، كما هو جلي ، لم يعد « ينهب » ، بل صار يستغِل » [٦٤٠ ، ٢٢] . صحيح أن فكرة كهذه تبدو مضحكة . غير أن المؤلف لا يورد ، هنا ، اي استشهاد أو إحالة الى المراجع المعنية ، ولم يكن بوسعه أن يفعل ذلك ، لأن أحداً من أنصار نظرية ستروفه ، بما فيهم ايلين ، لم يقل بما ينسب اليه في هذه المقالة . ولم يحالف الحظ ميدفيديف خاصة في نسبته للرأي المذكور إلى « ف . ن . نيكيفوروف » ، وهو الذي لم « يتفق » ، في يوم من الأيام ، مع ايلين في أن الضريبة لا يمكن أن تغدو ، في بعض الحالات ، شكلاً للاستغلال !

بهذا الصدد يكفي التذكير بمقطع من كلمتنا عام ١٩٦٥ (أي في بداية المناظرة) : «من يعرف ما هو المصدر الرئيسي لغنى وجبروت روما العبودية ، من الذي كان يقدم لها الجزء الأساسي من فائض الانتاج ؟ هل هي المزارع ، القائمة على عمل العبيد ، والتي كانت منتشرة في بعض مناطق كومبانيا وصقلية واليونان العظمى ، أم هو نهب الأقاليم والأطراف عن طريق الحرب أو الضريبة . . . . أمامنا ، هنا ، شكلان للاستغلال ، مميزان لنظام الرق : استغلال العبيد في المركز ، والجماهير المشاعية في الأطراف والمناطق النائية » [٦٨٦ ، ٣١] . وقد كان بوسع ميدفيديف أن يجد عبارات مماثلة ، تؤكد ، بلا مواربة ، أن « نهب » المشاعيين هو ، عندنا ، لون من الاستغلال ، وذلك في كلمتنا ، التي من المفترض أن يكون على معرفة جيدة بها [انظر : ٦٨٦ ، ٣٠] .

ولننتقل ، الآن ، الى تلك الصفحات ، التي فيها يناقش ميدفيديف الموضوعات ، المتفق عليها فعلاً بين أنصار النظرية « العبودية »

ان مؤرخ العالم القديم يصطدم بألوان مختلفة من الاستغلال ، ففي المجتمعات الضعيفة التطور يبرز ، في المقام الأول ، شكل الاستغلال ، المعروف

بـ « الهيلوتيا » * (بمختلف أنواعـه) . هنـا لا شك في الغلبة العـددية للهيلـوت بالمقارنة مع الشريحة الاجتماعية التي تستغلهم ، وفي ان الهيلوت كانوا يمتهنون العمل الزراعي ، انطلاقاً من فئة المستغلين هذه يطرح ميدفيديف ، وعدد من خصوم نظرية ستروفه ، الحجة التالية : « يبدو أن كل المؤشرات الموضوعية تدل بوضوح على أن المزارعين ، الذين يعيشون في الأرياف ، ويديرون استثماراتهم العـائلية الفـردية ، ويخضعون شخصياً لسيدهم ويدفعون له الضريبة ، هم فلاحون أقنان ـ اقطاعيون في منظومة الطراز الاقطاعي . غير ان إيلين يرى في هذا كله مجرد تشابه « ظاهري » ، « سطحي » [٦٤٠ ، ٢٢] . ولكن ما العمل إذا كان ايلين على صواب ، واذا كان ميدفيديف لا يذهب أبعد من الظن (« يبدو » ، كما يقول ميدفيديف) أن الهيلوتـي والقن الاقطاعي شخص واحد ؟ هل لدينا تشابه ظاهـري ، أم أن جوهـر الظاهـرتين واحد ـ تلك مسألة ، لا يمكن حلها ، بالطبع ، إلاّ إذا درسنا أي الافتراضين أصلح لتفسير العمليات التاريخية الواقعية . وسنكتفي مؤقتاً بالاشارة الـى أن ما ينمـو علـى أرضية الهيلوتيا ليست العلاقات الرأسمـالية (كمـا هو الحـال في الاقطـاعية) ، بل العبودية المتطورة ، مما يشكل حجة لصالح نظرية ايلين .

ان الباحثين ، الذين ينفون الاقطاعية في الهند القديمة ، ينطلقون من تصـور نظري حول اختلاف أسس التشكيلتين القديمة والقروسطية ، ويأخذ ميدفيديف على أمثال هؤلاء الباحثين قولهم « أن العلاقات الاقطاعية تقوم على الاكراه الاقتصـادي » [٦٤٠ ، ٢٢] . لكن ميدفيديف ، الذي أولـع بعيداً بالنقـد ، ينسى، عادة ، أن العلاقات الاقطاعية ، في نظر خصومه ، لا تقوم ، اطلاقاً ، على الاكراه الاقتصادي وحده ، بل وعلى الاكراه غير الاقتصادي[٤] .

لنأخذ ، مثلاً ، قوله : « ان وجهة النظر ، التي تؤكد على التبعية الاقتصادية في ظل الاقطاعية ، تصادف على نطاق واسع . بهذه المناسبة تجدر الاشارة إلى آراء ف . ن . نيكيفوروف . . . الذي يرى أنه في أساس الاقطاعية يقوم « الاكراه الاقتصادي ، حيث يستطيع البعض ، بفضـل امتلاكهـم للأرض ، ارغـام الآخـرين علـى العمـل لحسابهم » . لكن هذه الموضوعة تفترض ، في حقيقة الأمر ، الاستئجار . ان انصار الرأي المذكور يفهمون العلاقات الاقطاعية على أنها مجرد علاقات بين الملاك الفرديين وبين المـزارعين » [٦٤٠ ، ٢١] . وبعـد ذلك يورد صاحـب المقالـة عدداً من

(*) في اسبرطة : الأهالي ، الذين يعملون في الزراعة ، والذين يعتبرون ملكاً للدولة . كان هؤلاء مقيدين بحصص الأراضي ، التابعة للاسبرطيين . هذا الشكل من الاستغلال الجماعي ظهـر ، على ما يبدو ، نتيجة احتلال الدوريين للسكان الأصليين . (المترجم)

٤ ـ في ظل العبودية تنقلب الآية ، حيث يحتل الاكراه غير الاقتصادي المرتبة الأولى .

الحجج ، التي يحاول عن طريقها اثبات ان الاكراه غير الاقتصادي يلعب دوراً كبيراً في المجتمعات الاقطاعية .

هذه الحجج مقنعة بحد ذاتها ، لكنها لا تضيف شيئاً جديداً لفهم آراء الخصوم ، لأن هذا الأخير لا يرد الاقطاعية الى الاكراه الاقتصادي وحده . ان ميدفيديف « يقتطع » ، قبل الأوان ، الاستشهاد ، الذي ينتقده أعلاه . هذا الاستشهاد ، في سياقه الكامل ، جاء على النحو التالي : « رغم كل التشابه بين التشكيلتين العبودية والاقطاعية نجد أن أساسهما مختلفان ، فأسلوب الانتاج الاقطاعي يرتكز الى الاكراه غير الاقتصادي ، الى قهر الشخصية (الفرد) ، أما في أساس الاقطاعية فيقوم الاكراه الاقتصادي ، حيث يستطيع البعض ، بفضل امتلاكهم للأرض ، ارغام الآخرين على العمل لحسابهم . . . لكن الى الاكراه الاقتصادي في المجتمع الاقطاعي يضاف الاكراه غير الاقتصادي . وهذه « الغير » تؤكد أن الحديث يدور عن اكراه إضافي ، وإن يك غير ضروري ، لكنه ثانوي ، يضاف إلى الاكراه الاقتصادي . وإذا اعتبرنا الاكراه غير الاقتصادي أساس الاقطاعية فلن يكون ، عندئذ ، أي فارق بين الاقطاعية وبين النظام الرأسمالي » . هذه الموضوعات هي التي تعبر عن آراء النظرية « العبودية » .

في البلدان القديمة الرفيعة التطور لم تكن الهيلوتيا شكل الاستغلال المهمين ، بقدر ما كان الاسترقاق الفردي . وفي هذه الحالة يعترف ميدفيديف بالطابع العبودي للاستغلال ، لكنه يلح على أن العبيد في الهند القديمة لم يكونوا يشكلون أغلبية الناس ، المشتغلين في الانتاج »[انظر : ٦٤٠ ، ١٣ ـ ١٧] .

ونحن نرى أن بعض الحجج ، التي يوردها ميدفيديف ، تبين وجود نقص معين في دراسة العمليات الاقتصادية بالمجتمعات القديمة ، والطابع الافتراضي لعدد من الانشاءات العلمية المعاصرة . على سبيل المثال ، يقول ميدفيديف : « ان ملكيات الأرض الكبيرة يمكن أن تدرج أيضاً ـ إذا لم تكن ثمة دلائل جلية على طابعها العبودي ـ في نمط آخر من العلاقات . فبامكاننا ، مثلاً ، الافتراض ان مزرعة ، تستخدم عمل المستأجرين ، هي استثمارة اقطاعية بحتة ، أولون منها »[٦٤٠ ، ١٣] . حتى الآن كان سير محاكمات ميدفيديف يبدو لنا صحيحاً ، لولا ذلك الانعطاف المفاجىء ، غير المتوقع ، في العبارة الأخيرة : ترى لماذا يجب ان تكون كل مزرعة ، « تستخدم عمل المستأجرين » ، « لوناً » من المزرعة الاقطاعية ؟ ان فكرة ميدفيديف الرئيسية ـ في حال عدم كفاية المعطيات يمكن ، على حد سواء ، افتراض الطابع العبودي أو الاقطاعي للمزارع الكبيرة ـ تبدو مقنعة ، لا غبار عليها . ولكن لنأخذ عبارته التالية : « ولذا فإن القول بأن كل مزرعة كبيرة لا بد أن تكون مزرعة عبودية هو قول غير مبرر اطلاقاً »[٦٤٠ ، ١٣] . لا خلاف في ذلك ، فالفكرة صحيحة تماماً . بيد انه من

غير المبرر ، بالمقابل ، اعتبار « كل » مزرعة كبيرة مزرعة اقطاعية . ان الاحتمالين ، كليهما ، يبقيان مجرد فرضيتين ، إذا كانت المصادر ، كما يقول ميدفيديف ، غير كافية .

أما اذا أخذنا نزعة التطور (في الهند لم تظهر ملكيات الأرض الكبيرة إلاّ على مشارف العصور الوسطى) فإن « افتراضات » ايلين حول غياب الاقطاعية في العالم القديم سوف تبدو لنا أكثر أهمية وأجل شأناً .

ان القول بأن عمل العبيد في الانتاج بالمجتمع العبودي يجب أن يكون مهيمناً كمياً فهو يشكل ، كما رأينا أعلاه ، قاسماً مشتركاً بين كافة نقاد النظرية « العبودية » .

ولكن حين نلتفت الى أعمال ممثلي المعسكر الآخر ـ دياكونوف ، كوروستوفتسيف ، ايلين ، ماسون ، سلونيمسكي ، كاتشانوفسكي ، بيغوليفسكايا ، بامكومسكايا ـ نجدهم يطرحون ، في مواجهة هذا الاعتراض ، الموضوعة التالية ، التي نقتبسها من كلمة ايلين عام ١٩٦٥ : « ليس من الضروري أن يشكل العبيد أغلبية السكان . . . وليس من الضروري أن يكون الاستغلال العبودي هو المهيمن » [٦٨٦ ، ١٧٤] .

ان أكثر شكوك خصوم اللوحة « الخماسية » تحوم ، كما يقول ايلين ، حول الطراز المشاعي البدائي في المجتمع العبودي . وهم يصرون على ربط وجود المشاعات هناك بالاستغلال الاقطاعي ، « هذا في حين يشكل وجود الطراز المشاعي البدائي في المجتمع العبودي ظاهرة عادية ، تماماً كما هو الحال في المجتمعات الأخرى » . وفي الوقت ذاته « فإن وجود العبيد ، وإن يك بأعداد غير كبيرة ، من شأنه أن يغير وجه المجتمع ، لأن العلاقات بين الأحرار انفسهم تصطبغ بألوان العلاقات بين العبيد وأسيادهم . وبوجود هؤلاء العبيد تتحدد عملية التمايز الاجتماعي : يتحول القسم الأعظم من السكان إلى عبيد ، ويغدو قسم ضئيل منهم ملاكاً للعبيد . هذه العملية لا تسير حتى النهاية في المجتمع العبودي . وفي المجتمع الاقطاعي يتحول ما تبقى من المشاعيين الأحرار الى فلاحين تابعين اقطاعياً » [٦٨٦ ، ١٧٤] .

وفي كل الأحوال ، فإن وجهة نظر ايلين لا تقل شأناً عن آراء خصومه . ولذا فإن من الجلي أن الجدل يجب أن يدور حول كيفية فهم الطراز المحّدد ، وكيفية تسمية تلك العلاقات الاجتماعية ، التي كانت قائمة في العالم القديم جنباً إلى جنب مع العبودية ، التي يعترف كلا الطرفين بوجودها .

وعليه ، فإن المشكلة ليست في وجود وقائع جديدة ، « لا تنضوي » تحت إطار اللوحة القديمة ، وانما ينبع الاختلاف من المدخل النظري الى الوقائع ، سواءً منها القديمة أو الجديدة

كما تجدر الاشارة إلى أننا اصطدمنا ، منذ البداية ، بسمتين مميزتين للمناظرة المعاصرة . الأولى ـ عدم الدقة في التعبير ، مما يؤدي ، أحياناً ، إلى خلافات وهمية مع الخصم ، ويقود ، في أحيان أخرى ، الى تناقضات حقيقية مع ما سبق للباحث نفسه أن طرحه ، وهذا من شأنه أن يمّد أجل المناقشة إلى ما لا نهاية . والثانية ـ أن مناقشة المشكلات التاريخية تنتقل ، دون سابق وعي ، الى ميدان الأدبيات التاريخية ، مما يستلزم التحقق من ، واثبات ، صحة ما سبق أن كُتِب ، وما ينبع من المكتوب .

بالاضافة الى الجوانب المذكورة أخذ البعض على نظرية ستروفه عدداً من العناصر الجزئية فيها : التصور كما لو أن « الفلاحين » في بلدان الشرق القديم كانوا أحراراً ، ولم يكونوا يُستغَلون بواسطة الضرائب الحكومية ؛ القول بأن مجتمع الشرق القديم لم يكن عبودياً ، فقط ، بل كان عبودياً مبكراً ، الخ . . . هذه المسائل ، التي ليس ثمة اتفاق حولها حتى بين أنصار النظرية « العبودية » أنفسهم ، لا تمس الأمر الرئيسي : التأكيد على أن المجتمعات الشرقية القديمة هي من نفس نمط المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، أي العبودية .

وهكذا فإن الانتقادات المباشرة ، الموجهة إلى النظرية « الخماسية » ، لا تبدو مقنعة بما فيه الكفاية . لكن وزنها غير ذي شأن في أعمال ممثلي الاتجاهات الجديدة ، الذين يصبّون اهتمامهم الأساسي على طرح لوحات ، بديلة عن اللوحة « الخماسية » ، المرفوضة من قبلهم . ومن الطبيعي أن وضع لوحات جديدة يبدو ، بحد ذاته ، كما لو كان شكلاً إيجابياً لنقد النظرية التقليدية . ولذا سنتوقف ، في البنود التالية ، عند الفرضيات الأساسية المطروحة .

٢ ـ الفرضية الأولى :

اسلوب الانتاج الأسيوي أساس تشكيله خاصة

لنبدأ بفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، بوصفها أكثر الفرضيات ، جذرية (حيث أدخلت الى لوحة التطور العالمي تشكيلة جديدة واسلوب انتاج جديد تماماً) . لقد كان طرح هذه الفرضية ايذاناً ببداية المناظرة في الأدبيات الغربية والسوفيتية . هنا سنتوقف عند الفهم المعاصر لها ، وسنؤجل بحث مسألة ظهورها تاريخياً الى القسم الثاني من كتابنا .

يتفق أنصار هذه الفرضية اليوم في النظر إلى اسلوب الانتاج الآسيوي على أنه نظام ، له السمات التالية : غياب التملك الفردي لوسائل الانتاج ، وفي مقدمتها

الأرض ؛ ليس ثمة طبقة مستغِلة ، ليس هناك ملاك ـ أفراد لأدوات الانتاج ، وانما هناك المشاعات ، التي تملك الأرض فعلياً ، والتي تعاني من استغلال الدولة (ممثلة بطبقة الموظفين ـ المستغِلين) . ان معظم أنصار هذه الفرضية يؤكدون على الطابع الاستبدادي للسلطة « الآسيوية » . أما ظهور تشكيلة اجتماعية خاصة ، قائمة على اسلوب الانتاج الآسيوي ، فيفسّر ، عادة ، بالسمات المميزة للشرق : الحاجة الى الري الاصطناعي ، الذي بدونه لا تقوم الزراعة ، والذي كان من شأنه أن يؤدي إلى قيام سلطة مركزية قوية ، تنظّم استثمار المياه ، وتوطّد وجود المشاعات .

من المعروف أن لكل تشكيلة طبقية تناحرية نسقاً من العلاقات الانتاجية الخاصة بها وحدها (علاقات الملكية ، شكل خاص من الاستغلال) ، ولها بنيانها الفوقي الخاص ، كما أنها تقوم على خصوصيات للانتاج ، لا وجود لها في التشكيلات الأخرى . وفي المجتمع « الآسيوي » لدينا ، كما يقول أنصار اسلوب الانتاج الآسيوي ، كل هذه العناصر : خصوصية العلاقات الانتاجية ـ غياب الملكية الخاصة للأرض ، واستغلال المشاعات من قبل الدولة ؛ وخصوصية البنيان الفوقي ـ تطابق الجهاز الحكومي مع الطبقة السائدة ، والاستبداد ؛ والطابع الخاص للقوى المنتجة ـ الدور الحاسم للري الاصطناعي . بعبارة أخرى ، لا يمكن أن نعيب على هذه النظرية غياب البناء المنطقي المنسجم . ولكن يبقى التأكد من صحة الوقائع ، التي تستند إليها .

ان الأعمال السوفيتية ، المكرسة لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي في صيغتها « الصرفة » (بمعنى القول بمجتمع « آسيوي » ، « أزلي » ، في الشرق) هي أقل منها في الأدبيات الغربية . كما أن القسم الأعظم من هذه الأعمال يطرح مشكلات نظرية ، دون التوقف عند الدراسة المفصلة لوقائع التاريخ العالمي الملموسة . بيد أن الأكاديمي ي . فارغا كان من القلائل ، الذين تعرضوا ـ رغم أن اهتمامه الاساسي كان منصباً على الجانب النظري من المسألة ـ لمشكلة الوجود الفعلي لأسلوب الانتاج الآسيوي . وهو يشير ، بحق ، إلى أن المشكلة تُرَدّ ، في نهاية المطاف ، الى السؤال : « هل أثبتت الأبحاث الأخيرة أن « فرضية » ماركس [حول أسلوب الانتاج الآسيوي] صحيحة أم لا ؟ هل وجد أسلوب الانتاج الآسيوي في مكان ما من العالم ؟ »[٤٨٣ ، ٣٨٢] .

هنا تجدر الاشارة إلى أن الأكاديمي فارغا يعترض ، بهذا الصدد ، على « الجولات التاريخية المطولة » ، لأنه انطلق من التصور كما لو أن الكل موافقون على

وجود أسلوب الانتاج الآسيوي[1] . ومع ذلك ، فقد أورد ، في كتابه ، مثالين ملموسين :

١ ـ كيف أمكن لمدن ولمعابد ولأهرامات أن ترى النور في الصحراء «بدون شبكات ري ، أي بدون سلطة حكومية قوية ، تخلق استثمار المياه وتنظمه ، أي بدون اسلوب الانتاج الآسيوي ؟ »[٤٨٣ ، ٣٧٧] .

٢ ـ في اللغات الشرقية لا وجود حتى لمصطلح « المالك العقاري »[٤٨٣ ، ٣٧٧] ، مما يدل على غياب التملك الفردي للأرض في بلدان الشرق .

ترى هل هناك ولو شخص واحد (على الأقل ، من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي) ، يتفق مع فارغا في المثالين ، الذين أوردهما ؟! حقاً ، لماذا يتعذر بناء منشآت للري ، ومدن ومعابد واهرامات ، ووجود سلطة حكومية قوية ، بدون اسلوب انتاج آسيوي ؟ ان سلطة مركزية قوية ، تقوم بأعمال الري ، كانت موجودة (ولا تزال) في ظل تشكيلات اجتماعية جد مختلفة ، وبسهولة أكبر يمكن دحض المثال الثاني : بخلاف ما يزعمه فارغا فان كلمة « المالك العقاري » (وغيرها من المصطلحات ، التي تتقابل ، الى هذا الحد أو ذاك ، التسميات الاوروبية لمختلف فئات الاقطاعيين ومراتبهم) موجودة في اللغات الشرقية[2] .

ولننتقل ، الآن ، الى أعمال باقي الباحثين ، الذين كتبوا ـ إلى هذه الدرجة أو تلك من الوضوح ـ حول وجود مجتمع « آسيوي » خاص .

في موضوعاته عام ١٩٦٤ يعترف الأكاديمي ستروفه بأن « اسلوب الانتاج الآسيوي مُتضمَن في النظرية التاريخية ـ العالمية ، التي وصفها ماركس العظيم» [٧٧٧ ، ١٠٥] . وبعد ذلك يبدو أن ستروفه كان يعتقد ، كفارغا ، أنه لا حاجة للسؤ ال عما إذا كان التاريخ قد عرف مقولة ، مثل اسلوب الانتاج الآسيوي ، ولذا اكتفى بمحاولة التضييق ، إلى أقصى حد ممكن ، من الاطار المكاني والزماني لهذه المقولة .

١ ـ يقول فارغا أن النقاش ، الذي دار في العشرينات والثلاثينات ، لم يكن « حول واقعة الوجود التاريخي لاسلوب الانتاج الآسيوي ، بل حول ما اذا كان علينا أن نعتبره اسلوباً مستقلاً في الانتاج ، أو شكلاً آسيوياً من الاقطاعية »[٤٨٣ ، ٣٧٧] . ولكن لماذا كانت كيفية طرح المسألة في مناظرات العشرينات والثلاثينات ضرورية بالنسبة للمرحلة الراهنة من تطور العلم ؟ وفي الوقت ذاته نرى أن فارغا على صواب في الأمر الرئيسي : ان المسألة كانت ، ولا تزال ، مسألة ما اذا كان علينا النظر الى اسلوب الانتاج الآسيوي على انه اسلوب مستقل ، يشكل أساس تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية خاصة ، أم لا . واذا استخدمنا مصطلح « اسلوب الانتاج » بمعنى آخر ، أي ليس بمعنى كونه أساساً لتشكيلة معينة ، فان المناظرة تفقد كل مبرراتها

٢ ـ في اللغة الصينية المعاصرة ، مثلاً ، هناك كلمة « ديتشو » ، التي تقابل حرفياً مصطلح « المالك العقاري » .

يقول ستروفه : « لم يكن اسلوب الانتاج الآسيوي نتيجة ضرورية لعملية تفسخ المجتمع الشيوعي البدائي ، وانما ظهر ، كما أشار ماركس ، في ظل ظروف محددة هذه الظروف كانت قائمة في المناطق الجنوبية من بلاد ما بين النهرين ، حيث ظهر أول مجتمع طبقي في التاريخ ، وأول تنظيم لمياهه الجبارة ....

وفي أواخر القرن الثاني والعشرين قبل الميلاد كان المجتمع السومري قد صار مجتمعاً عبودياً متطوراً ، حيث أزاح الى المرتبة الثانية العمل الاجتماعي للعبيد ، التابعين للحكومة أو للمعابد ، أزاح عمل المشاعيين .

وفي المجتمع السومري المتأخر بدأ التملك الفردي للعبيد يلعب دوراً أكبر أهمية ، وتعزز شأنه في المجتمع البابلي ، وريث المجتمع السومري [٧٧٧ ، ١٠٦ - ١٠٨] .

للفور يتبادر الى الذهن السؤال التالي : إذا كان المجتمع السومري قد وصل الى مرحلة العبودية المتطورة في الألف الثالث قبل الميلاد ، فمتى مر بمرحلة العبودية المبكرة ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وتائر التطور ، التي كانت غاية في البطء ، ولاسيما في تلك الحقبة من فجر التاريخ العالمي .

ومن الطبيعي أنه لم يكن بوسع ستروفه أن يبسط ، في خمس صفحات ، الحجج ، التي تدعم وجهة نظره الجديدة هذه . أما الجواب على سؤالنا فنجده في تلك الكمية الكبيرة من الوقائع ، التي أوردها في الكثير من أعماله ، والتي كانت تأتي ، في كل مرة ، متناقضة مع لوحة اسلوب الانتاج الآسيوي[٣] .

ان كافة الأعمال ، التي خطها يراع ستروفه منذ عام ١٩٣٢ ، أي منذ لحظة

٣ - لهذا السبب ، بالضبط ، نرى ان ستروفه ، رغم ما بدا منه أحياناً (مرتين : في ١٩٣٠ - ١٩٣١ ، و١٩٦٤) من ميل نحو الفرضية « الآسيوية » ، لم يكن ، في يوم من الأيام ، « آسيوياً » متسقاً . حتى في عام ١٩٣١ ، بعد دفاع ستروفه عن نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، قال م . غوديس ، المعارض لهذه النظرية : « كم بودي أن أرى عدداً أكبر من أمثال هؤلاء المدافعين عن هذه النظرية . إن كل الوقائع ، التي أوردها ، تدل ، في رأينا ، على وجود النظام الاقطاعي في الاستغلال (أشرنا أعلاه إلى أن الاقطاعية كانت ، في عام ١٩٣١ ، البديل الوحيد لأسلوب الانتاج الآسيوي - ف . ن) » [١٤٣ ، ١٧٦] . وفي معرض حديثه عن طروحات ستروفه عام ١٩٦٤ يقول ف . رومودين : « ليس بوسعي الموافقة على رأي اولئك الباحثين ، الذين يجزمون أن ف . ف . ستروفه قد تخلى ، في مقالته بمجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، عن نظراته السابقة . إني لم ألاحظ ذلك أبداً . لقد كان ستروفه من أنصار القول بأن التشكيلة العبودية موجودة ، وأن الكثير من بلدان الشرق ، التي درسها شخصياً ، مرت بالتشكيلة العبودية ، أما مقالته الجديدة فقد جاءت لتفتح السبيل للمناظرة . وقد اعترف أنه من المجدي فتح النقاش حول هذه المشكلة ، وأن نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي لا تزال موضع جدل ، وأن المناظرة القديمة لم تحل كافة المسائل » [٦٨٦ ، ٢١٣] .

انتقاله إلى تبني النظرية الماركسية في التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، كانت موجهة ، عن وعي ، لاثبات وجود المجتمع العبودي في الشرق القديم ، أي لدحض الفرضية ، القائلة بنظام « آسيوي » خاص . وهي تبدو لنا أكثر اقناعاً بالمقارنة مع موضوعاته ، التي طرحها عام ١٩٦٤ ، والتي لا تستند ، في الحقيقة ، الى الوقائع . وفي كل الأحوال ، لا يمكن لهذه الموضوعات الجديدة أن تشطب تلك الأعمال الهامة ، التي وضعها هذا العالم الكبير طوال حياته الماضية .

أما محاولة دعم فرضية النظام « الآسيوي » بوقائع تاريخية فقد قام بها ل . سيدوف ، الأخصائي بتاريخ كمبوديا .

يقول سيدوف : « ان مقارنة سطحية بين ما يدعى بالمجتمع العبودي الباكر في بلاد ما بين النهرين القديمة وبين ما يدعى بالمجتمع الاقطاعي في كمبوديا تكفي لتبيان ان الشبه بين بنيتي هذين المجتمعين أكبر منه بين هذا المجتمع العبودي وبين العبودية اليونانية والرومانية ، أو بين المجتمع الاقطاعي في أوروبا وما يدعى بكمبوديا الاقطاعية ، أو تايلاند الاقطاعية ، الخ . . . من خلال المقارنة يتضح التشابه في دور الدولة وملكيتها ، والتماثل في مكانة المعبد والأملاك التابعة له ، ووجود المشاعات ، حتى وتقريباً نفس المكان ، الذي تحتله العبودية والشكل العبودي للاستغلال ، اللذين نعرف أنهما بقيا في الهند الصينية حتى القرن التاسع عشر » [٦٨٦ ، ٤٨ ـ ٤٩] .

وهو يميز بين نمطين متباينين من البنى « الآسيوية » : بين المجتمعات السقوية والمجتمعات الرعوية ، ويقيم معارضة حادة بين كل من هذين النمطين وبين المجتمعات الاوروبية ما قبل الرأسمالية . والاستشهاد ، الذي أوردناه أعلاه ، خاص بالمجتمعات السقوية . أما بالنسبة للنمط « الرعوي » من التطور فنجد عنده أفكاراً مماثلة : « ورغم أني لست على معرفة تامة بالموضوع ، فإني أرى أن التشابه في النمط بين ما يسمى بمجتمع الهون العبودي ـ الرعوي وبين ما يسمى بمجتمع المغول الاقطاعي هو أكبر منه بين الاقطاعية الزراعية في اوروبا وبين الاقطاعية البرية لدى الرعاة ـ الرحّل » [٦٨٦ ، ٥٠] .

للوهلة الأولى تبدو الأمثلة ، التي يسوقها سيدوف ، أكثر اقناعاً من أمثلة فارغا وستروفه الواردة أعلاه ، لكنها تعاني ، بدورها ، من السطحية . فلنأخذ ، مثلاً ، ما يذكره من سمات التشابه بين بلاد ما بين النهرين القديمة وبين كمبوديا القروسطية ، كـ « وجود المشاعات » ، و « تقارب وضع العبودية وشكل الاستغلال العبودي » . يفترض سيدوف أن هذه الجوانب تميز بلاد ما بين النهرين وكمبوديا ، بوصفهما من « المجتمعات السقوية » ، عن المجتمعات الاوروبية العبودية والاقطاعية . لكن وجود المشاعات هو احدى خصوصيات كافة التشكيلات الطبقية ما قبل الرأسمالية .

كذلك فإن ما يحكيه سيدوف من « تقارب مكانة » العبودية والاستغلال العبودي هو أمر مميز للكثير من البنى الاجتماعية الطبقية الباكرة ، ان لم يكن مميزاً لها كلها . بعبارة أخرى ، لا يمكن للعوامل المذكورة أن تكون حجة لصالح القول بتشكيلة خاصة ، تشكيلة « سقوية » . وماذا حول الرعاة ـ الرحل ؟ صحيح أن مجتمع الهون شديد الشبه بالمجتمع المغولي في عهد جنكيزخان : نفس قوة الرواسب القبلية ، نفس التعاضد ، الموروث من المشاعية البدائية ، نفس الحمية والاندفاع ، نفس الميل لنقل مركز ثقل التناقضات الاجتماعية من النزاعات الطبقية ، الآخذة في التعزز داخل المجتمع الرعوي ، إلى التناقضات بين المجتمع الرعوي المعني وبين الشعوب الأخرى . ولكن لنقارن الهون لا مع المغول أيام جنكيزخان ، بل مع المجتمع المغولي بعد قرن أو قرنين من ذلك الحين . ان النظام الطبقي في المجتمع المغولي على تخوم القرنين الثاني عشر والثالث عشر كان بالكاد قد خرج من المشاعية البدائية ، ولم يكن قد أكمل عملية صيرورته بعد ، ولم يتخذ صورته النهائية إلاّ في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وبقي كذلك ، بدون تغيرات مبدئية ، حتى أوائل القرن العشرين .

ان مقارنة المجتمع المغولي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مع المجتمع الهوني تكشف عن اختلافات كبيرة . فبدلاً من السلطة المركزية نجد التفرق السياسي ، ومكان الديانة الشامانية البدائية نجد الايديولوجية اللامايوية المتطورة ، كما خفت الحمية والاندفاع ، الخ . . . وانتقل مركز ثقل الاستغلال الى داخل المجتمع المغولي نفسه . واذا قارنا هذا المجتمع المغولي الرعوي مع المجتمعات الاخرى من وجهة نظر البنية الفوقية الايديولوجية الدينية نجد أنفسنا ملزمين بألاّ نضعه جنباً إلى جنب مع المجتمع الهوني ، بل مع المجتمع الهندي ، أو المجتمع الصيني ، أو حتى مع المجتمع الايطالي القروسطي : لقد أجريت مقارنات بين اللامايوية التيبتية والمغولية وبين الديانة الكاثوليكية .

ان خطأ قول سيدوف بنمطين متميزين من التطور ، « سقوي » و « رعوي » ، يعود ، في رأينا ، إلى تعذر فرز وتمييز التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية على أساس مؤشرات ، غير علاقات الملكية وأشكال الاستغلال السائدة (في المجتمعات الطبقية التناحرية) . فالمجتمع ، أياً كان ، يتبدى لنا من خلال تشابك كثيف لعلاقات متنوعة ، بحيث أن قسماً منها يقرّبه من بعض المجتمعات ، ولاسيما المجاورة له ، في حين يبدو لنا ، في ضوء علاقات أخرى ، قريباً من مجتمعات ، بعيدة عنه . فالصين في القرن الثامن عشر قد تكون أشبه بالصين في القرن الأول قبل الميلاد منها إلى الهند في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لكن هذا لا يعني أن النظام القائم في

الصين على مشارف الميلاد هو نفس النظام ، المسيطر في القرن الثامن عشر ، فالأمر يتوقف ، هنا ، على المنظور ، الذي منه نقارن بين الفترتين . ان وحدة الصين العرقية والثقافية كانت متوفرة في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي ، وكانت أكثر بروزاً بالمقارنة مع الوحدة الاقتصادية . بيد أن جوهر نظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية يقوم ، بالضبط ، في أنها تتيح لنا رصد ما قد لا يلاحظ ، للوهلة الأولى ، من وحدة اقتصادية ـ اجتماعية بين شعوب ، ربما تتفاوت ، زمانياً ومكانياً ، بانتمائها العرقي أو اللغوي أو الثقافي .

يحدد بعض الباحثين انتماء هذا المجتمع أو ذاك الى تشكيلة معينة انطلاقاً من حجم الدور ، الذي تلعبه الدولة في ادارة العلاقات الاجتماعية وتنظيمها . فقد جاء في المقالة ، التي كتبها كوزلوفا وسيدوف وتيورين ، « أن بلدان جنوب شرق آسيا لم تعرف ، أبداً ، نظاماً ، شبيهاً بالنظام المراتبي (هيرارشية) الأوروبي ، القائم على التملك الفردي للأرض والثروة ، غير المرتبطة بالسلطة الحكومية ، إذ ان حكومات هذه المنطقة بقيت ، في معظمها ، حكومات بيروقراطية . هنا نجد وضع Status الفرد يتحدد ، في المقام الأول وبصورة رئيسية ، بمكانه في المراتبية الوظيفية الحكومية . وهذا كله يسمح بالقول أن التغيرات والتحولات ، التي شهدتها منطقة جنوب شرق آسيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، قد تمت ، حصراً ، في نطاق اسلوب الانتاج الآسيوي ، الذي هو نمط من البنى الاجتماعية ، له مراحله الخاصة ، المتميزة عن التشكيلات المعروفة في اوروبا » [٧٢٥ ، ٥٤٥] .

على هذا النحو يرى كوزلوفا وسيدوف وتيورين أن دور الدولة الكبير هو المؤشر الرئيسي لنظام « آسيوي » خاص ، متميز عن العبودية والاقطاع . لكن مثل هذا الدور كان موجوداً في تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية متباينة ، ولاسيما في مرحلة صيرورة النظام الجديد . فمن الظواهر المعروفة ، مثلاً ، يأتي الدور الاستثنائي الكبير ، الذي كانت الدولة تلعبه في العصر الكلاسيكي للامبراطورية الرومانية العبودية ، وتطابق مفهومي « المستغِلين » و « الدولة » في اسبرطة القديمة ، التي لم تكن « سقوية » أبداً . ومن الثابت أيضاً ـ الوظائف الهامة ، التي كانت تقوم بها الدولة في مرحلة تشكل العلاقات الاقطاعية في البلدان الاقطاعية الكلاسيكية بأوروبا الغربية . أما تطور « التملك الفردي للأرض » ، والثروة « غير المرتبطة بالدولة » ، فقد كان ظاهرة ، متأخرة زمنياً في أوروبا القروسطية . وعليه ، ليس من الضروري أن يكون الدور الكبير للدولة ولملكيتها في كمبوديا حجة لرفض الاقطاعية هناك : فلم يكونا مجرد دليلين على أن درجة تطور الاقطاعية لم تكن رفيعة نسبياً ، أو على وجود علاقات عبودية .

تطرقنا ، حتى الآن ، الى فرضية تشكيلة آسيوية « صرفة » ، « أزلية » ، يقول

أصحابها بسيطرة اسلوب الانتاج الآسيوي على امتداد الثلاثة أو الأربعة آلاف سنة المعروفة من تاريخ الشرق . لكن ثمة لوناً آخر من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، يذهب ممثلوه إلى أن علاقات اسلوب الانتاج الآسيوي موجودة لدى كافة الشعوب ، التي كانت تعيش المرحلة الانتقالية من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي . وقد كان الباحثان الفرنسيان جـ . سوريه ـ كانال وم غودلييه من أوائل المفكرين ، الذين طرحوا هذه النظرية خلال المناظرة المعاصرة .

هذا اللون من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي يبهرنا ، بالمقارنة مع فرضية النظام « الآسيوي » ، « الأزلي » ، بعيانيته ، وبالحشد الكبير من الأمثلة والوقائع الملموسة . ان انصاره يجدون اسلوب الانتاج الآسيوي في كل مكان : في البلدان المعاصرة بافريقيا الاستوائية ، وفي ميسينيا واسبرطة ، ولدى المقدونيين قبل الاسكندر ، وفي آسيا والدول الأمريكية القديمة . بين أتباع هذا الرأي في الاتحاد السوفيتي تجدر الاشارة الى إ . ل . أندرييف ، الذي يرى « أن من المنطقي أن يجد اسلوب الانتاج الآسيوي مكانه في لوحة التشكيلات [الخمس] المعترف بها من قبل الجميع ، وذلك بوصفه أكثر الأشكال الطبقية بدائية ، بوصفه مرحلة انتقالية من المجتمع المشاعي البدائي غير الطبقي الى المجتمع الطبقي »[٦٨٦ ، ١٩٤] . وهو يورد ، بهذا الصدد ، مثال البنية الاجتماعية لدولة مالي ، حيث يعيش ٩٢,٢ بالمئة من السكان في القرى ، التي هي عبارة عن تجمعات للمشاعات الأسروية * ، والتي تشكل خلية المجتمع الأساسية . هذه المناطق لم تعرف المزارعين الاوروبيين . وقد باءت بالفشل الذريع محاولات سقاية الأراضي . . . ولم تتشكل هنا طبقة الاقطاعيين المحليين . . . . لا وجود ، هنا ، للتملك الاقطاعي للأرض . أما العلاقات الرأسمالية فكانت سطحية الطابع . في ضوء هذا يبرز السؤ ال عما إذا كان بالامكان تسمية مجتمع ، له مثل هذه البنية الاجتماعية ، مجتمعاً طبقياً ؟ ان الملكية الفردية لوسيلة الانتاج الأساسية ـ الأرض ـ لم تتشكل بعد . ولذا فان من الصعب القول بمجتمع طبقي متطور في الحالة المعنية » . ومن ثم يلفت أندرييف النظر إلى أن المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الشيوعية هي من الخصوصية ، بحيث يترتب على علماء الاقتصاد تمييز اسلوب الانتاج الاشتراكي ، ويخلص من ذلك الى القول : « وعندئذ يكون لاسلوب الانتاج الآسيوي حقه ايضاً في الوجود ، ولاسيما إذا تذكرنا ان هذه المرحلة كانت أطول تاريخياً ، حيث تشغل أكثر من ألف سنة » .

وفي احدى مقالاته يتساءل أندرييف : « حقاً ، كيف يمكن أن نصّنف ،

(*) احد الاشكال الثلاثة المعروفة من المشاعة : ١) المشاعة العشائرية ، ٢) الأسروية أو المنزلية ، ٣) مشاعية الجوار أو المشاعة الزراعية . (المترجم)

على نحو آخر ، مجتمعاً ، مثل مجتمع مالي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، مرحلة نيل الاستقلال ؟ »[٤٥٠ ، ٥٨] . وبهذا الاتجاه تقريباً تسير محاكمات باقي الباحثين ، المؤيدين لهذه النظرية .

هذا اللون من المجتمع « الآسيوي » يختلف عن فرضية فارغا أو سيدوف ، أولاً ، بأنه لا يُطرح كظاهرة شرقية خاصة ، بل كظاهرة قانونية لكافة بلدان العالم ، أي أن مصطلح « آسيوي » لا يمت بصلة ، هنا ، الى محتواه . ولو أطلقنا عليه مصطلحاً جغرافياً عرفياً لكان من الأصلح تسميته « فرنسياً » ، لأن الباحثين الفرنسيين كانوا أول من نادى به ، وأكثر المتحمسين له .

وهو يختلف ، ثانياً ، بأن أنصار هذه الفرضية لا يعطون الدور الحاسم للري وللسلطة الاستبدادية[٤] .

ليس ثمة ضرورة لتحليل مجمل الوقائع ، التي يوردها أنصار الفرضية المذكورة ، لأن هذه الوقائع لا تثير لدينا أية شكوك . ولكن إذا كان الشكل الأول من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي يفتقد ، كما رأينا ، الى الوقائع التي تدعمه ، فإن من السهل التأكد من أن الشكل المعني ـ الثاني ـ المدعوم بحشد كبير من الوقائع ، لا يستجيب للمؤشرات ، اللازمة لابراز تشكيلة خاصة .

فليس من المهم أن يوجد المجتمع الطبقي الباكر خلال ألف سنة (أو أكثر) ، فقد عاش النظام المشاعي البدائي طوال آلاف وآلاف السنين ، لكننا ، مع ذلك لا نزال نعتبره ، حتى الآن ، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة . وفي مجتمع انتقالي[٥] ، مثل مالي قبل الاستعمار ، لم تذهب عملية التشكل الطبقي بعيداً ، بحيث نجد أمامنا منظومة *Système* اقتصادية متشكلة ، لها بنيانها الفوقي الخاص بها . فإما أن يكون هذا المجتمع غير طبقي في أساسه ، وعندئذ يكون في الطور الأخير من المشاعية البدائية ، وإما ان نعتبر هذا المجتمع طبقياً ، وعندئذ يجب إدراجه في إطار تلك التشكيلة الاجتماعية ، التي نحوها يتجه تطوره . ومن نافلة القول أن من الصعب للغاية أن نحدد ، منذ المرحلة الأولى ، هذا الاتجاه ، من الصعب تحديد الطراز الأساسي :

٤ ـ وهذا ينجم عن القول بالطابع العالمي الشامل للتشكيلة الآسيوية .

٥ ـ أحياناً تطلق صفة « العصور الانتقالية » على المراحل الأخيرة من تطور هذا المجتمع أو ذاك ، هذه المراحل ، التي تخلق المقدمات لتشكيلة جديدة . وعليه ، فإن القرون الأخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية كانت ، هي الأخرى ، نوعاً من « العصور الانتقالية » ، لكنها تختلف اختلافاً مبدئياً عن القرون الأولى للتاريخ ما بعد الروماني ، عندما كان البنيان الفوقي العبودي قد غاب عن المسرح ، وكانت صيرورة المجتمع الاقطاعي تتم في إطار التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الاقطاعية . ودفعاً للالتباس فإننا سنستخدم مصطلحي « العصور الانتقالية » و « المراحل الانتقالية » بالنسبة للمجتمعات الطبقية الباكرة فقط .

ليس بالامكان ، عادة ، القيام بذلك إلاّ بالنسبة لمرحلة ، تكون فيها علاقات الانتاج ، والبنيان الفوقي ، قد وصلت درجة معينة من النضج .

وجليّ أن المراحل الباكرة من التطور التاريخي لم تشهد عملية تراكم الرساميل الفردية الكبيرة ، اي لم تعرف الظروف الملائمة للانتقال الى الرأسمالية . ولم يكن هناك أيضاً تكديس لعقارات كبيرة بيد عدد قليل من الأفراد ، أي لم تتوفر المقدمات الأساسية للاقطاع . وفي مرحلة تفسخ المشاعية البدائية ليس من النادر أن توجد الكثير من الأراضي « الحرة » ، التي لا مالك لها . وفي حالات كهذه لا تكون الأرض ذات قيمة كبيرة ، وذلك خلافاً للاقطاعية ، حيث تمثل الأرض شكل الثروة الرئيسي . ولذا نجد أنه في الظروف « العادية » لتشكل الطبقات تبرز الى الواجهة أساليب العنف المباشر ، أساليب قهر الفرد واسترقاقه ، وذلك بهدف اكراه الآخرين على العمل لحساب شخص ما ، على اعطاء ثمار عملهم له . صحيح أنه توجد تبعية اقتصادية وأشكال استغلال اقتصادية ، لكنها تحتل المرتبة الثانية . وهكذا تغدو النزعة العبودية حاسمة ومحددة .

لكن عملية التشكل الطبقي « العادية » ، بمعنى التحرر من تأثير المجتمعات الأكثر تطوراً ، لم يعرفها القسم الأعظم من شعوب العالم . فقد تأثر تفسخ النظام المشاعي البدائي لدى الجرمان والسلاف بالتطور الاقتصادي والايديولوجي والسياسي لشعوب ، كانت قد قطعت أشواطاً بعيدة على طريق التقدم ، ولذا فإن المرحلة الانتقالية من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي لدى الشعوب الجرمانية والسلافية شهدت، في فترة مبكرة كفاية، حلول النزعة الاقطاعية محل العبودية، وانتقالهاإلى مواقع السيادة . ولدى بعض الشعوب الافريقية تتخذ العملية المذكورة طابعاً أكثر تعقيداً : ان هذه الشعوب ، التي تعيش المرحلة الانتقالية ما بين المشاعية البدائية والمجتمع الطبقي ، قد خضعت ، ردحاً طويلاً من الزمن ، لتأثير عوامل عديدة ، وجهت تطورها نحو الاقطاعية ، دون المرور بالعبودية . وفي القرن الأخير انضم إلى هذه العوامل تأثير الرأسمالية ، مما أدى إلى نشوء ظروف للانتقال مباشرة من المشاعية البدائية إلى الرأسمالية ، دون المرور لا بالعبودية ولا بالاقطاعية . وشهدت العقود الأخيرة تأثيراً كبيراً للمنظومة الاشتراكية العالمية على تطور هذه البلدان ، مما أضاف الى الامكانية السابقة ـ امكانية تجاوز المرحلتين العبودية والاقطاعية ـ امكانية جديدة : تجاوز المرحلة الثالثة ، الرأسمالية ، والأنتقال مباشرة الى الاشتراكية .

وطالما ان واحدة من هذا النزعات لم تنتصر بعد فإن البلدان المذكورة ستبقى ، كما في السابق ، في المرحلة الانتقالية من المشاعية البدائية الى تشكيلة أرفع . ولكن إلى أية تشكيلة ؟ تلك مسألة ، يحلها صراع النزعات والاتجاهات داخل هذه المجتمعات ، وتشابك العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية . كما يتطلب هذا

ردحاً طويلاً من الزمن . ومن الثابت أنه في المراحل الانتقالية يتعاظم دور الدولة كأداة ، تسرّع ، في حالات كهذه ، حركة المجتمع في المنحى الصاعد .

ان المراحل الانتقالية كثيرة في التاريخ . وهي لا تقتصر على مرحلة الأنتقال من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي[6] . فالصين ، مثلاً ، كانت تعيش ، منذ اواسط القرن التاسع عشر وحتى اواسط القرن العشرين ، المرحلة الانتقالية من الاقطاعية إلى الرأسمالية ، رغم أن انتصار الرأسمالية الوطنية انتصاراً كاملاً ونهائياً لم يتم هناك . وكانت الهند ، قبل الغزو الاستعماري لها ، بلداً اقطاعياً . وخلال قرن ونصف من التسلط البريطاني بقيت مجتمعاً انتقالياً من الاقطاعية الى الرأسمالية . لكن هذا المجتمع الانتقالي لم يكن مستقلاً في تطوره ، بل ظل ملحقاً بالمجتمع الرأسمالي في انكلترا . هنا أيضاً لم تنتصر العلاقات الرأسمالية انتصاراً كاملاً . وبعد نيل الاستقلال شهدت الهند مرحلة انتقالية جديدة ، تتصارع فيها نزعتان ، رأسمالية (لكنها صارت رأسمالية وطنية) واشتراكية . ان مصير هذا الصراع سيتوقف على موازين القوى بين النزعتين الرأسمالية والاشتراكية في الهند ، وفي العالم ككل

ونحن نرى أن تسمية كافة المراحل الانتقالية « تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية » انما تعني التخلي عن مفهوم التشكيلة كعضوية اجتماعية ، تنشأ وتتطور ، وتصل مرحلة النضج ، ولا تبدأ بالانحطاط إلاّ عندما تستنفد كافة قواها . ان ظهور عدد لا يحصى ، عملياً ، من « التشكيلات » في التاريخ العالمي من شأنه أن يحجب عنا المراحل والاتجاهات الأساسية في التطور ، وأن يؤدي الى العشوائية والتعسف في تقسيم التاريخ العالمي وتصنيف مراحله ، ويجعل من الصعب تحديد نقاط الرؤية في العمليات التاريخية .

وقد يحدث ، أحياناً ، أن بعض الباحثين ، ذوي المعرفة العميقة بوقائع وخصوصية مرحلة انتقالية معينة (القرون الوسطى الباكرة ، مثلاً)[7] ، تغيب عنهم الآفاق العامة ، فنجدهم يميلون إلى اعتبار المرحلة ، التي يدرسونها ، مرحلة بذاتها ، لا على أنها جزء من تشكيلة أعم وأشمل ، من ذلك ، مثلاً ، أن أ .

٦ ـ حول المجتمعات الانتقالية يمكن الرجوع الى مقالة كرابيفنسكي[٦٠٧] ، الذي نشاركه آراءه .

٧ ـ وهذا القول يصح على البنى الطبقية الباكرة في العصور القديمة . هنا يمكن الاستناد الى رأي م . كريوكوف ، القائل أن مجتمعات ، كالمجتمع الصيني ما بين القرنين ١١ ـ ٤ ق . م (حيث لا شك في أن الدولة كانت قائمة منذ قرون عديدة) « لا يمكن أن تنسب إلى التشكيلة المشاعية البدائية ولا إلى الاقطاعية »[٧٣٠ ، ٢٤٩] .

نيوسيخين يميز في القرون الوسطى الباكرة مرحلة « بروتو اقطاعية »(*) ، لم تتشكل فيها ، بعد ، « بنية طبقية واضحة الملامح » ، لكن ظهرت فيها الدولة ، وهو يخلص إلى القول أن هذه المرحلة ، التي فقدت سمات المشاعية البدائية ، وبالمقابل ، لم تغد ، بعد ، طبقية - تناحرية ، لا يمكن ادراجها في أي من التشكيلات الاجتماعية [٦٦٠ ، ٧٦ ، ٨٧] .

لكن القول أن المرحلة « البروتو اقطاعية » ليست عبودية أو اقطاعية أو مشاعية بدائية غير صحيح في رأينا . وهو يتناقض مع ما نشهده من وقائع في تاريخ الحدود بين التشكيلات ، مع القفزات الواضحة من التشكيلة ما قبل الطبقية الى المجتمع الطبقي ، وما يرافقها ، عادة ، من ظهور الدولة ، يتناقض مع ما تشهده المجتمعات المعنية من طبقات قد تشكلت (وإن تكن غير « واضحة الملامح ») ، من تفاوت طبقي واستغلال ، ان المرحلة « البروتو اقطاعية » هي أول مراحل التشكيلات الاقطاعية ، رغم أنها تختلف عن الأطوار المتأخرة في تاريخ الاقطاعية ، مثلما يختلف الشاب ، الناضج والمستقل والمكتمل القوى ، عن الطفل الرضيع .

في ضوء هذا يبدو لنا أنه لا أساس لابراز المجتمع الطبقي الباكر كتشكيلة خاصة ، ولا لاعتباره مجتمعاً ، قائماً خارج التشكيلات ، إن سيميونوف محق تماماً في قوله « ان المجتمع لا يوجد ، عموماً ، إلاّ كوحدة لتشكيلات اقتصادية - اجتماعية ، تتلو احداها الأخرى ، وتمثل كل منها مرحلة أرفع تطوراً بالمقارنة مع سالفتها » [٧٤٣ ، ٩١] . والحديث عن مرحلة ، موجودة خارج التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية ، معناه القول : خارج المجتمع[٨] .

ان نقطة الضعف في اللونين المذكورين من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي كليهما - « الأزلي » و « الفرنسي » - لا تزال في أن العلم لا يعرف ، حتى اليوم ، أسلوباً رابعاً للاستغلال وللجمع بين المنتج المباشر ووسائل الانتاج (في المجتمع الطبقي) ، يختلف عن السمات ، المميزة لاستغلال العبيد ، والفلاحين التابعين اقطاعياً ، والعاملين بالاجرة . بهذا الصدد كتب س . دوبروفسكي عام ١٩٢٩ يقول : « ان التشكيلة ، المأخوذة على نحو مجرد ، تقوم على أسلوب معين في

(*) البادئة « بروتو » تعني الأصل المباشر ، الذي منه ظهر الشيء .

٨ - ان السؤال : « هل يمكن أن ننسب المرحلة الانتقالية الى تلك التشكيلة ، التي نحوها يسير التطور » ، ليس بالجديد . حتى الآن كان تعاقب التشكيلات لا يفهم إلاّ على هذا النحو ، واذا لم نعتبر المراحل الانتقالية أجزاء من التشكيلات المعنية سيكون من غير الواضح ، مثلاً ، الى أين ننسب المرحلة الانتقالية في الاتحاد السوفيتي (ان مرحلة بناء المجتمع الاشتراكي تندرج ، بالطبع ، في عصر التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية الاشتراكية) .

الانتاج ، أما المجتمع العياني فيمكن أن يضم أساليب انتاج مختلفة ، أطرزة متغايرة ، علاقات اجتماعية متباينة » [١٤١ ، ١٢٤] .

ان كل أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي يجدون في التشكيلة « الآسيوية » اسلوباً خاصاً من الاستغلال ، لكنهم لا يتحدثون عنه مفصلاً . وبالفعل : اذا كانت الدولة هي التي تستغل المشاعيين ، فلمصلحة من ؟ هل لمصالحها الذاتية ؟ إذا صح ذلك فإن واقعة استغلال الفلاحين في المجتمع « الآسيوي » من قبل الدولة مباشرة لا تعني سوى أن الطبقة المسيطرة ، التي تملك وسائل الانتاج ملكية جماعية مشتركة ، تتطابق مع جهاز الدولة[٩] . لكنهم لم يقولوا لنا ، بعد ، ما هي طرق الاستغلال ، التي كانت تلجأ إليها هذه الطبقة المسيطرة ، وبالتالي لم يحددوا لنا طابع الطبقة المستغلة ، وطابع المجتمع ككل .

إذا كانت الطبقة السائدة ، الموحدة في تنظيم حكومي واحد ، تستغل الكادحين عن طريق الأجر الرأسمالي ، فستكون أمامنا رأسمالية الدولة[١٠] . وفي المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية ، حيث يلعب الاكراه غير الاقتصادي دوراً كبيراً (وأحياناً مهيمناً ، كما هو الحال في العبودية) في الحياة الاقتصادية ، نجد ان الطبقة الحاكمة تسعى ، غالباً ، للاندماج مع آلة الدولة ، ولاسيما في ظروف شيوع الأشكال الباكرة من الملكية الخاصة . وإذا كانت الطبقة الحاكمة ، الموحدة في « الدولة » ، تستغل الفلاحين ، استناداً إلى تملكها للأرض بالاضافة الى الاكراه غير الاقتصادي ، فإن الحديث يدور عن دولة اقطاعية ، وعن مجتمع اقطاعي . ولنتصور ، أخيراً ، طبقة مسيطرة ، تستغل الشعب من خلال جهاز الدولة فقط ـ عن طريق الضرائب وأعمال السخرة ـ ، لكنها لا تعتمد في ذلك على منح الأرض للمنتجين المباشرين ، بقدر ما تسعى لفصلهم عن الأرض ، لحرمانهم من الملكية . ما هو طابع الاستغلال في حالة كهذه ؟ من الجلي ان هذا الاستغلال ـ الذي لا يستند إلى ملكية الرسمال أو الأرض ،

٩ ـ اثناء احدى المناقشات لمشكلات اسلوب الانتاج الآسيوي طُرح السؤال التالي : « فيم يكمن الخلاف بين وضع ، تكون فيه الثورة الزراعية موجهة ضد الاقطاعيين ، وبين وضع آخر ، تكون فيه موجهة ضد الموظفين ، الذين ليسوا مالكين ـ اقطاعيين ، لكنهم هم المتصرفون ، فعلياً ، بالأرض ؟ »[٦٨٦ ، ١٩١] . ان السؤال ، المطروح على هذا النحو ، ينطوي بحد ذاته على الجواب . فإذا كان الموظفون هم « المتصرفون » فعلياً بالأرض فانهم يكونون ، خلافاً لرأي صاحب السؤال ، مالكين اقطاعيين . ولذا فليس ثمة فرق في ان تكون الثورة الزراعية موجهة ضد « الاقطاعيين » (المالكين الفعليين أو الصوريين للأرض) أو ضد أمثال اولئك « الموظفين » (المالكين الفعليين للأرض) .

١٠ ـ لقد أوردنا هنا مثالاً نظرياً صرفاً . ففي ظل الرأسمالية لا نعرف ، عملياً ، أية حالة ، تتطابق فيها الطبقة الحاكمة تطابقاً كاملاً مع جهاز الدولة .

بل الى التملك المباشر ، من خلال العنف ، لثمار العمل ـ يتسم ، هنا ، بطابع عبودي .
ان انصار الفرضية « الآسيوية » لم يجدوا ، حتى الآن ، اسلوباً رابعاً ، متميزاً عن استلاب الفرد ،واستلاب الملكية العقارية ، و « الاسترقاق المأجور » .

٣ ـ الفرضية الثانية :
اسلوب الانتاج الآسيوي مزيج من الاقطاعية والعبودية

ظهرت ، في عدد من الأعمال ، رغبة واضحة في الاجابة على السؤال : ما هو ذلك الشكل الخاص من الاستغلال ، القائم في أساس العلاقات الاجتماعية « الآسيوية » ؟ وبخلاف تلك الآراء ، التي اكتفى أصحابها بالاشارة إلى وجود شكل خاص من الاستغلال ، غير معروف سابقاً ، بدت هذه الأعمال وكأنها تمثل المرحلة التالية ، الأرفع ، من تطور المناظرة .
بين الأعمال المذكورة تأتي مقالة سيميونوف ، التي يحاول فيها تحليل شكل الاستغلال الآسيوي إلى عناصره المكوِّنة .
ينطلق سيميونوف من نفس النقطة ، التي رأيناها أعلاه عند بحثنا لشكلي فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي : في أساس أولى التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الطبقية يقوم شكل خاص من الاستغلال ، « غير متجزىء » . لكن سيميونوف عمل ، في الحقيقة ، على تجزئة هذا الشكل إلى فئتين . في عداد الفئة الأولى من المستغلين في المجتمعات الشرقية القديمة يدخل العبيد . أما الفئة الثانية فتتكون ، على ما يبدو ، من الفلاحين ، الذين يعيشون في قطعة معينة من الأرض يستثمرونها ، وتستغلهم الطبقة السائدة من خلال جهاز الدولة (الخراج ، أعمال السخرة) . من هنا يخلص سيميونوف إلى القول : « وهكذا فإن أول شكل تاريخي لوجود المجتمع الطبقي انما كانت تلك التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، القائمة على الوحدة غير المتجزئة لأسلوبي الانتاج الاقطاعي والعبودي : التشكيلة العبودية ـ الاقطاعية » [٧٤٣ ، ٢٥١] .
في هذا التحديد ، الذي أعطاه سيميونوف عام ١٩٥٧ ، بقي الكثير من الجوانب الغامضة وغير المفسّرة كفاية . فإذا كان أمامنا شكلان للاستغلال ، لماذا يصرّ المؤلف على تسميتهما شكلاً واحداً ، « غير متجزىء » ؟ ان سيميونوف ، الذي يؤكد أنه « منذ فجر التاريخ » كانت توجد ، في أولى المجتمعات الطبقية ، علاقات اقطاعية إلى جانب العلاقات العبودية ، كان قد أخذ بالحسبان « أن العلاقات الاقطاعية ، التي كانت قائمة في بلدان الشرق القديم ، تختلف عن العلاقات الاقطاعية ، التي سادت في أوروبا القروسطية » [٧٤٣ ، ٢٤٧] . وحتى في هذه الحالة ، لماذا يدمج المؤلف هذين

الشكلين من الاستغلال في شكل واحد ، يسميه « اقطاعياً » ؟ ان سيميونوف يفترض ، لسبب ما ، أن « مسألة خصوصية العلاقات الاقطاعية ، الموجودة في المجتمع الشرقي القديم ، تخرج عن اطار » بحثه [المصدر السابق] .

من المعروف أن مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية يفترض مستوى معيناً من تطور القوى المنتجة ، يقوم في أساس التشكيلة المعنية ، وأن أسلوب الانتاج السائد هو الذي يحدد ملامح التشكيلة .

ولكن أين هو موقع هذه المقولات في فرضية سيميونوف ؟ ان المجتمع العبودي ـ الاقطاعي في الشرق القديم يقابل ، عنده ، القوى المنتجة في العصر النحاسي والعصر البرونزي ، والمجتمع (العبودي) القديم *antique* ـ العصر الحجري المباكر ، والاقطاعية ـ العصر الحديدي المتطور .

على هذا النحو يتراءى وكأن المؤلف قد بيّن ارتباط العلاقات الانتاجية بمستوى القوى المنتجة . ولكن هنا أيضاً ثمة أمر غامض . فسيميونوف يحصر المجتمع العبودي القديم *antique* بحوض البحر الأبيض المتوسط ؛ أما في بلدان الشرق فقد بقيت العلاقات العبودية ـ الاقطاعية ، كما هو معروف ، حتى في العصور الوسطى . بيد أن حلول العصر الحديدي محل البرونزي لم يقتصر على حوض البحر الأبيض المتوسط ، بل عرفته كافة بلدان العالم القديم . وعندئذ يبرز السؤال التالي : لماذا أدى حلول العصر الحديدي محل البرونزي الى ظهور المجتمع العبودي في حوض البحر الأبيض المتوسط ، ولم يؤدِ الى ذلك في بلدان الشرق ؟ لماذا لم يتجلَ ، في الحالة الثانية ، الدور المحدِّد لمستوى تطور القوى المنتجة ؟ ان سيميونوف لا يطرح هذه الأسئلة ، ولا يعطي أجوبة عليها .

ولننظر في مشكلة أخرى : أي نمط من العلاقات الانتاجية كان قيادياً في ظل التشكيلة العبودية ـ الاقطاعية ؟ في مقالة عام ١٩٥٧ أجاب سيميونوف : كان عمل العبيد أقل انتاجية من عمل « التابعين اقطاعياً » ، لكن كان بوسعه « أن يقدم نفس كمية المنتجات تقريباً . . . . . . وذلك لأن درجة استغلال العبيد قد تكون ـ وقد كانت فعلاً ـ أعلى من درجة استغلال الشغيل التابع اقطاعياً . . . واذا كان بالامكان اعطاء العبيد كمية من العمل المنتج ، ضرورية بصورة مطلقة للمحافظة على وجوده الجسدي ، فإن المنتج التابع اقطاعياً كان مضطراً لأن يبقي لنفسه ما هو ضروري لا للمحافظة على وجوده ، فحسب ، بل وأسرته أيضاً » [٧٤٣ ، ٢٥٣] . من هنا يلزم القول أن سيميونوف يعتبر شكل الاستغلال العبودي قيادياً في بلدان الشرق القديم .

وفيما بعد ، صار يطلق تسمية « الاستعبادية » على تلك العلاقات الاجتماعية (في المجتمعات القديمة) ، التي يسميها غيره من الباحثين عبودية . يقول سيميونوف : « ان الدور القيادي يعود إلى الطراز الاستعبادي ، بغض النظر عن التناسب بين عدد

المستعبدين وبين المنتجين الصغار المستقلين . لقد كان بالامكان أن تطرأ ـ وحدث فعلاً أن طرأت ـ على البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمعات الشرقية القديمة تحولات في كافة الاتجاهات ، ولكن النزعة ، التي سيطرت في نهاية المطاف ، كانت النزعة نحو تحويل كل فئات المنتجين المباشرين إلى مستعبدين . ان الطراز الاستعبادي . . . . قد حدد مجمل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع الشرقي القديم ، وبالتالي نمط حياته ككل . ان الطراز الاستعبادي هو الذي كان أساس القوة الاقتصادية والسياسية لطبقة المستغلين ، وكان ، بذلك ، أساس سيطرة هذه الطبقة على جمهور المنتجين الصغار المستقلين » [٧٥٠ ، ٨٧] .

ان القائلين بأن لكل تشكيلة نمطاً واحداً مسيطراً من العلاقات الانتاجية (الطراز القيادي) ، وبأن العلاقات الانتاجية ، السائدة في التشكيلة المعنية ، تتوقف على مستوى القوى المنتجة ، سيجدون في فرضية سيميونوف ما يلي : الطراز الاقتصادي القيادي هو الطراز العبودي (= الاستعبادي) ؛ ولذا فإن العصر الحديدي الباكر (وهو الذي مرت به كافة بلدان الشرق) يجب أيضاً أن تقابله ، كقاعدة عامة ، المرحلة العبودية من تطور المجتمع . بعبارة أخرى يمكن القول ، انطلاقاً من هاتين المقدمتين ، أن التشكيلة الآسيوية الخاصة ، التي يأخذ بها سيميونوف ، هي لون من النظام العبودي [انظر : ٦٨٦ ، ٣٢ ـ ٣٣] .

لكن سيميونوف لم يخلص ، لسبب ما ، الى هذه النتيجة ، اللازمة منطقياً عن مقدماته . على العكس ، نجده يقوم بمحاولتين لاقامة تعارض حاد بين فرضيته وبين النظرية « العبودية » . ففي عام ١٩٥٧ سمّى مجتمعات الشرق القديم مجتمعات عبودية ـ اقطاعية ، وفي عام ١٩٦٥ غيّر تسميتها إلى « استعبادية » (« القبالية ») * ، وأدخل مصطلحين جديدين : « المستعبَدون » و « ملاك المستعبَدين » (بدلاً من « العبيد » و « ملاك العبيد » ، كما كان الحال عام ١٩٥٧) . لكن هذه المصطلحات الجديدة لم تحظ ، حتى اليوم الحاضر ، بقبول أحد من العلماء الآخرين . وهي تجعل من الصعب فهم جوهر الطراز الاقتصادي ـ الاجتماعي ، الذي كان سائداً في الشرق القديم ، ذلك أن مصطلح « القبالة » لا يستخدم ** ، عادة ، إلاّ للدلالة على لون من العلاقات العبودية (عبودية الدَّيْن) . وقد كان إ . م . دياكونوف على صواب حين أشار ، في ردّه على سيميونوف ، الى « تعذر إبراز تشكيلة خاصة ، تتحدد بالدور القيادي لعبودية

(*) الكلمة ، التي نترجمها ، هنا ، بـ « الاستعبادية » ، هي ، في النص الروسي ، « القبالية » . وهذه الأخيرة عربية الأصل (القبالة بمعنى التقبيل والالتزام) .(المترجم)

(**) المقصود ، بالطبع ، في اللغة الروسية . (المترجم)

الدَّيْن . ان المصطلح ، الذي يقترحه سيميونوف ، يبقي في الظل ذلك الشكل الأهم للاسترقاق في الشرق القديم : استغلال العبيد ـ الأسرى » [٥٤٧ ، ٤٤] .

لكن سيميونوف قام بخطوة على أحد المحاور ، حيث استبدل مصطلح « التابعون اقطاعياً » ، الذي لا يصلح أبداً للمجتمعات القديمة ، بمصطلح « التابعون برا إقطاعياً » ، أما الطراز الاقطاعي ، الذي كان يجده ، سابقاً ، في كافة مراحل تطور الدول القديمة ، فصار يدعى ، عنده ، « برا إقطاعياً » ، أو « بروتو إقطاعياً » . غير أن سيميونوف لم يوضح ، كما في السابق ، أوجه التمايز بين هذا الأخير وبين الاقطاع القروسطي .

يذهب سيميونوف إلى أن الطراز « البرا اقطاعي » يتحول تدريجياً ، مع تطور الانتاج الاجتماعي ، الى طراز « استعبادي » : يثري قسم ضئيل من الملاك العقاريين ، ويتحول إلى « ملاك المستعبّدين » ، في حين يصيب الافلاس القسم الاعظم منهم ، فيغدو محروماً من وسائل الانتاج ، وينضم ، في نهاية الأمر ، الى طبقة « المستعبَدين » [٧٥٠ ، ٨٤ ـ ٨٥] . هذه العبارة تتفق تماماً مع نظرة المؤلف الى الطراز الاستعبادي (أو العبودي) كطراز أساسي ، والى الطراز البرا إقطاعي كطراز انتقالي ، يتحدد تبعاً لتقدم الاقتصاد . فمن أوساط « التابعين برا إقطاعياً » يظهر ، في آخر المطاف ، العبيد (« المستعبدون ») وملاك العبيد (« ملاك المستعبدين ») . وعليه ، فإن العلاقات البرا إقطاعية تتقدم زمنياً على ما يمكن تسميته بالعلاقات العبودية (الاستعبادية) . من هذه المنطلقات يلزم استنتاج صحيح وحيد ، هو تسمية العلاقات المعنية ، السابقة على العبودية ، علاقات « برا عبودية » . ولكن لماذا أطلق عليها المؤلف اسم « برا إقطاعية » ، مما يترك في النفس انطباعاً بأنها كانت العتبة المباشرة للاقطاعية القروسطية ؟ أليس في هذا نوع من القفزة المنطقية ؟

حول أخذه بالمصطلح المذكور يقول سيميونوف : « كان المنتجون الصغار المستقلون في الشرق القديم يخضعون لاستغلال الدولة ، بصفتها المالك الأعلى للأرض . وكانوا يدفعون الضرائب (الخراج) ويقومون بأعمال السخرة . والضرائب ، التي كانوا يدفعونها ، تمثل ، في جوهر الأمر ، شكلاً خاصاً من الريع العقاري الاقطاعي[١] . ولذا يمكن اعتبار هذا الشكل من الاستغلال اقطاعياً . وعليه ، هناك أساس معين لاعتبار الاستثمارات الطبيعية الصغيرة المستقلة في مجتمعات الشرق القديم جزءاً مكوّناً للطراز الاقتصادي ـ الاجتماعي الاقطاعي ، ولاعتبار المنتجين الصغار المستقلين تابعين ـ اقطاعياً » [٧٥٠ ، ٨٤] . « ونظراً لعدم نضجها (؟ ـ ف . ن)

١ ـ هذه الموضوعة هي ما يلزم اثباته ، لكن سيميونوف لم يقم حتى بمحاولة في هذا الاتجاه .

كانت تتميز (بماذا ؟ ـ ف . ن) إلى حد كبير عن العلاقات الاقطاعية في القرون الوسطى . . . . ونحن سنسميها برا إقطاعية أو بروتو اقطاعية ، وبالمقابل ، سنسمي الطراز ، الحاصل منها ، برا إقطاعياً أو بروتو اقطاعياً . وفي بلدان الشرق القديم تلعب الدولة ، عادة ، دور البرا اقطاعي »[٧٥٠ ، ٨٥] .

لقد أشرنا أعلاه الى أن استغلال المشاعة من قبل جهاز الدولة لا يمكن أن يكون المؤشر الحاسم للعلاقات الانتاجية : ان أشكال الاستغلال الحكومية تُصادف في كافة التشكيلات الطبقية التناحرية . لكن سيميونوف ينظر الى هذه المسألة نظرة مغايرة تماماً : انه يرى في استغلال الطبقة السائدة للسكان بواسطة جهاز الدولة ، أو من خلال الضرائب ، لوناً من شكل واحد للاستغلال ـ من الاقطاعية . ولذا يكفيه العثور على استغلال للسكان من قبل السلطة الحكومية في الشرق القديم حتى يسارع الى القول : علاقات انتاجية اقطاعية .

ونحن نعتقد أن سيميونوف ، باستبداله تسمية التشكيلة العبودية ـ الاقطاعية بالاستعبادية ، والعلاقات الاقطاعية بالبرا اقطاعية ، قد زاد من عمق التناقضات في فرضيته .

وفي عام ١٩٦٦ أدخل سيميونوف تعديلات جديدة على لوحته . فقد صار يقول بتكافؤ الطرازين ، الاستعبادي والبرا اقطاعي ، في التشكيلة الاستعبادية ، التي أصبحت تدعى « التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الاستعبادية ـ البرا اقطاعية » [٧٤٥ ، ١٠٠] . بذلك تخلى سيميونوف عن مفهوم الطراز القيادي ، مما جاء ، كما نظن ، نتيجة لشعوره بأن القول بطراز قيادي واحد [٢] سيؤدي حتماً إلى النظرية « العبودية » حول المجتمعات الشرقية القديمة .

ان الطرازين الاستعبادي والبرا اقطاعي متكافئان تبعاً للشكل الجديد من فرضية سيميونوف ، لكن العلاقة بينهما لا تبقى ثابتة : عندما ينتصر الطراز الاستعبادي يتوحد المجتمع ، وعندما تتبدل موازين القوى لصالح الطراز البرا إقطاعي يتحلل الكيان الاجتماعي لمدة طويلة .

هذا الشكل الجديد (وما يرافقه من قول بتكافؤ الطرازين العبودي والاقطاعي) من التشكيلة الطبقية التناحرية ما قبل الرأسمالية نجده أيضاً عند باحثين آخرين ، أوصلوه حتى الصيغة « الكلاسيكية » ، ولاسيما عند ل . فاسيليف و إ . ستوتشيفسكي [٣] .

٢ ـ وهذا الطراز يجب أن يكون ، كما رأينا ، الطراز الاستعبادي .
٣ ـ وفي الوقت نفسه قيّم هذان الباحثان فرضية سيميونوف تقيماً نقدياً واضحاً : ان الحل ، الذي يقترحه ، يبدو لهما غير مبرهن كفاية ، رغم أنهما اعتبر القسم النقدي من مقالة سيميونوف مقنعاً تماماً [٤٩٩ ، ٧٨] .

يرى هذان الباحثان أن تفسخ المشاعية البدائية قد أسفر عن ظهور ثلاثة نماذج من المجتمع الطبقي : عبودي ، واقطاعي ، وآسيوي . وهما ينطلقان من القول بتوازي هذه النزعات الثلاث ، وباستقلالية وتكافؤ الأطرزة الموافقة لها . وهذا التكافؤ لا ينحصر في أن الأطرزة الثلاثة يمكن أن تنشأ من المجتمع البدائي في درجات شبه متساوية من تطور القوى المنتجة ، بل ويقوم في أن أياً منها لا يمكن أن يكون قيادياً في إطار المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية ، المأخوذة ككل : « ان الرق والاقطاع ليسا تشكيلتين متعارضتين ، حتى ولا مرحلتين متعاقبتين ، بل هما جانبان لظاهرة واحدة ـ للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، القائمة على الإكراه غير الاقتصادي » [٤٩٩ ، ٨٦] .

أما الطريق ، الذي سيسلكه المجتمع بعد خروجه من المشاعية البدائية ، فيتوقف - عندهما - على شكل المشاعية ، وهذا الأخير يتحدد بعدة عوامل ، أهمها الظروف الطبيعية[٤] . وهما يعتبران أن الموديلات (النماذج) الثلاثة للمجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية تؤلف تشكيلة عامة ثانوية ، قائمة على الملكية الفردية والاكراه غير الاقتصادي .

على هذا النحو يعطي فاسيليف وستوتشيفسكي حلاً جذرياً للمصاعب ، التي صادفناها عند دراستنا لفرضية سيميونوف : مشكلات القوى المنتجة ، والطراز الاقتصادي ـ الاجتماعي القيادي . وهذا الحل يقوم في أنهما طرحا جانباً هذا وتلك .

ان الانتقال من المشاعية البدائية الى الاقطاعية ، مثلاً ، وليس الى العبودية ، لا يرتبط ، من وجهة نظرهما ، بتوفر أدوات عمل أكثر كمالاً وتطوراً[٥] : ان كافة الأنماط المختلفة من العلاقات الانتاجية ـ العبودية ، والاقطاعية ، والآسيوية ـ تتولد عن قوى منتجة ، متقاربة من حيث المستوى [٤٩٩ ، ٨٩ ـ ٩٠] . وهما يذهبان إلى أن ظهور الاقطاعية عند الجرمان أو السلاف لا يمكن أن يفسّر بالأخذ بالمنجزات الانتاجية ـ التقنية للعالم اليوناني والروماني القديم [٤٩٩ ، ٨١ ـ ٨٢] .

كذلك يتخلى الباحثان عن مفهوم الطراز القيادي ، ذلك ان تشكيلتهما الثانوية تنطوي على ثلاثة أطرزة قيادية ـ عبودي ، واقطاعي ، وآسيوي . وبكلام أدق : اذا كان الطراز الآسيوي جمعاً للاقطاعي والعبودي (المتواجدين في حالة من التوازن الكامل) ، يمكن القول أن هناك طرازين قياديين اثنين فقط . وعندئذ يمكن أن نطلق على تشكيلة فاسيليف وستوتشيفسكي « الثانوية » اسم التشكيلة الاقطاعية ـ العبودية ـ الآسيوية ، أو ، باختصار ، العبودية ـ الاقطاعية . ذلك هو العام ، المشترك بين هذه التشكيلة وبين

٤ ـ تبعاً لتفاوت الظروف الطبيعية تظهر مشاعات النمط القديم antique ، أو الجرماني ، أو الآسيوي .

٥ ـ لقد عبّر مليكشفيلي عن هذه الفكرة بصورة أكثر حدة : « ان نفس الأدوات قد تكون ، على ما يبدو ، أساساً للرق ، أو للاقطاع ، وفي حالات متفرقة ـ للمشاعة البدائية أيضاً » [٦٤٣ ، ٧٧] .

تشكيلة سيميونوف العبودية ـ الاقطاعية ، التي درسناها أعلاه .

صحيح أن سيميونوف لم يُدخل في فرضيته طرازاً ثالثاً ، « آسيوياً » ، الى جانب الطرازين الاقطاعي والعبودي . ولكن حتى في لوحة فاسيليف ـ ستوتشيفسكي نجد أن الموديل « الآسيوي » هو أكثر النقاط ضعفاً . فهذا الموديل لا يمكنه أن يوجد وجوداً مستقلاً إلاّ في ظل التوازن الحقي للعنصرين العبودي والاقطاعي . وإذا لم يتم ذلك ، فإن غلبة العنصر الاقطاعي ستؤدي الى مجتمع اقطاعي ، فيه طراز عبودي ، وليس إلى مجتمع « آسيوي » . وفي حال غلبة العلاقات العبودية نحصل على مجتمع عبودي ، فيه طراز اقطاعي . ولكن أين رأى فاسيليف وستوتشيفسكي ، في التاريخ كله ، مجتمعاً ، يكون فيه العنصران العبودي والاقطاعي متوازنين تمام التوازن ؟! على كفة أية موازين أمكن لهما تحديد ذلك ؟!

ويذهب فاسيليف وستوتشيفسكي إلى أن اسلوبي الانتاج ، المتكافئين من حيث القوة ، والمتعايشين في إطار النظام الآسيوي ـ الاقطاعية ، والعبودية ـ يبدوان « وكأنهما يعيقان أحدهما الآخر » [٤٩٩ ، ٨٨] . كيف يمكن لعاملين متوازيين ، يفعلان باتجاه واحد ، أن يعيقا أحدهما الآخر ؟ يبدو أن فاسيليف وستوتشيفسكي يفهمان « الاعاقة » على أنها صراع النزعتين الاقطاعية والعبودية ، صراع ، يتعاقب فيه انتقال احداهما إلى المقدمة[6] .

لكن « الاعاقة » ، التي يتحدث عنها الباحثان ، لا تؤدي إلى وقف التطور : « ان الموديل الآسيوي ، الذي يتطور ببطء على امتداد آلاف السنين ، كانت له ، مع ذلك ، نزعة ، محددة تماماً ، في مسيرته . تقوم هذه النزعة في أن العناصر الاقطاعية بدأت ، في نهاية المطاف ، تنتقل تدريجياً الى مواقع الهيمنة بالنسبة للعناصر العبودية . وباستعمال لغة رياضية يمكن القول أن الموديل الثالث ، « الآسيوي » ، « ينتهي » في تطوره إلى الموديل الثاني ، الاقطاعي . أما الاختلاف بين الموديلين كليهما فيعود إلى أن « تنقية » اسلوب الانتاج الاقطاعي من شوائب اسلوب الانتاج العبودي ، التي كانت ذات شأن في البداية ثم صارت أقل أهمية ، قد سارت ، في كافة المناطق التي شهدت مثل هذا الجمع ، بوتائر بطيئة ، بحيث أدركها عصر الأنتشار العالمي للرأسمالية الاوروبية وهي لا تزال بعيدة جداً عن الاكتمال » [٤٩٩ ؛ ٨٨ ـ ٨٩] .

من هذا المقتطف نعرف ، عملياً ، أن النزعة العبودية كانت سائدة في المجتمع « الآسيوي » من أوله إلى آخره ، وان اختلاف هذا المجتمع عن المجتمع الاقطاعي الاوروبي ينحصر في وتائر تطور الاقطاعية . من هنا يلزم أن هذا المجتمع « الآسيوي »

٦ ـ قارن ذلك بوجهة نظر سيميونوف .

ليس إلاّ مجتمعاً اقطاعياً بطيء التطور ، احتفظ في أحشائه ، ولمدة طويلة ، على الطراز العبودي . على هذا النحو نجد أن الموديل الآسيوي يهدد بالانسحاب حتى لوحة فاسيليف ـ ستوتشيفسكي ، لينهار معه البنيان كله .

وإذا رجعنا إلى الموديل العبودي فسرعان ما نتبين أن الباحثين لم يقدرا على حل مشكلة تتابع التشكيلات زمنياً ، أو تواجدها في آن واحد ، فكيف يمكن التوفيق بين نظرية فاسيليف وستوتشيفسكي وبين قولهم التالي : « ان الموديل العبودي « نادراً ما يُصادف في التاريخ » ، لأنه « نظراً للعيوب (ا ـ ف . ن) الملازمة عضوياً للتشكيلة العبودية . . . لا بد لهذه التشكيلة أن تدخل في مأزق ، وتأخذ بالانحطاط » ؛ وعندما يحتضر النظام العبودي يحدث للمجتمع « نوع من الانكفاء نحو نقطة بداية التشكل الطبقي ، حيث تتعزز النزعات الاقطاعية ، التي كانت ملازمة له منذ بداية صيرورته ، وبذلك نحصل على احدى حلقات المسار الحلزوني »[٤٩٩ ، ٨٨] . وهذا يعني أنه في إطار الموديل العبودي كانت النزعة نحو الاقطاع متقدمة زمنياً على العلاقات العبودية المتطورة . من الاقطاعية نبدأ ، واليها ننتهي ـ أليس معنى هذا ، تبعاً للتصورات المعمول بها حتى الآن ، أن الحديث يدور عن مجتمع اقطاعي ، فيه طراز عبودي ؟ وهكذا نجد ، في نهاية الأمر ، أنه بين الموديلات الثلاثة ، المكوّنة لتشكيلة فاسيليف ـ ستوتشيفسكي الثانوية ، هناك موديل ، اقطاعي مباشرة ، أما الموديلان الآخران « فينتهيان » ، بهذه السرعة أو تلك ، الى الاقطاعية . بعبارة أخرى : ان فرضية فاسيليف ـ ستوتشيفسكي « تنتهي » كلها إلى الاقطاعية . ولذا لم يكن من العبث أن يؤكد الباحثان ، في آخر مقطع من مقالتهما ، « أن الموديل الاقطاعي هو أكثر الموديلات الثلاثة طليعية وكمالاً . وهو يعتبر ، بحق ، الموديل الرئيسي ، والأساسي في التشكيلة الثانوية ما قبل الرأسمالية ، الموديل المحدِّد لملامح هذه التشكيلة »[7] [٤٩٩ ، ٩٠] .

قبل الانتهاء من مسألة التشكيلة الآسيوية ـ الاقطاعية ـ العبودية « المختلطة » ، نلفت النظر الى مدى الاتقان ، الذي نصادفه في محاولات بعض المؤلفين التهرب من كل ما يمكن أن يزيد موضوعاتهم تعقيداً . من ذلك ، مثلاً ، أنهم لا يتطرقون أبداً إلى ظواهر البنيان الفوقي ، رغم أنه من المفترض تعذر الكتابة عن التشكيلة دون دراسة المجتمع ككل . ان لوحة فاسيليف ـ ستوتشيفسكي مغالية في التجريد ، حيث تخلو

٧ ـ ان المجرى اللاحق لتطور آراء أحد الباحثين ـ ستوتشيفسكي ـ قد تم باتجاه ادراك أعمق للمغزى « الاقطاعي » في نهاية المطاف ، الذي تنطوي عليه هذه الفرضية . ففي أواخر عام ١٩٦٦ قال أن هذه الفرضية « تخرج ، في الحقيقة ، عن اطار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، وتقترب من التصور حول نمط خاص (« آسيوي ») من الاقطاعية (خط التشديد لنا ـ ف . ن) ؛ يتميز بوجود نمط عبودي قوي وملكية حكومية للأرض »[٦٤٢ ، ١٤] .

مقالتهما من الأمثلة ، المستقاة من تاريخ هذا البلد أو ذاك . ولو أدرج المؤلفان فيهما مشكلة البنيان الفوقي ، وأورد أمثلة ملموسة ، لكانت فرضيتهما بعيدة عما تبدو عليه من الانسجام والاتساق .

من المعروف أن البنيان الفوقي جزء أساسي من أية تشكيلة اجتماعية . وبين عناصر البنيان الفوقي تأتي الدولة ، التي توجدها الطبقة المسيطرة لدعم وتوسيع وحماية اسلوب الانتاج ، الذي تمثله هذه الطبقة . وماذا يحصل إذا كان هناك - كما يقول فاسيليف وستوفشيفسكي - طرازان قياديان ؟ هل ينشأ بنيانان فوقيان مستقلان ، أم بنيان واحد مشترك ؟ أو يكون البنيان الفوقي واحداً لكل الموديلات الثلاثة ، التي تؤلف ، في نظرهما ، تشكيلة واحدة ؟ ان الباحثين المذكورين يتجاهلان تماماً مثل هذه الأسئلة .

غير أن جـ . ميليكشفيلي ، الذي يطرح آراء قريبة ، في أساسها ، من فرضية فاسيليف - ستوتشيفسكي ، قام ، بخلافهما ، بمحاولة لإيراد بعض الأمثلة الملموسة (القليلة ، مع الأسف) من تاريخ البلدان الشرقية ، لكن يبدو لنا أن هذه الأمثلة جعلت الفرضية أكثر غموضاً . يزعم ميليكشفيلي أنه في فينيقيا ظهرت تشكيلة اقتصادية - اجتماعية (وبالتحديد - عبودية) ، مغايرة لما ظهر في مجتمعات الشرق الأوسط المجاورة لفينيقيا [٦٤٣ ، ٧٦] ، وأنه في الهند القديمة كان وجود الطبقة المسيطرة يستند ، غالباً ، إلى الاستغلال الاقطاعي البدائي للمشاعيين » [٦٤٣ ، ٧٠] ، في حين كان لبلدان الشرق القديم الأخرى أن تشهد ، وقد شهدت فعلاً ، مجتمعات طبقية مبكرة ، « تغلب فيها ، بصورة حادة ، أشكال أسلوب الانتاج الآسيوي »[8] [٦٤٣ ، ٧٦] . ومن الطبيعي أنه لا يمكن تمييز فينيقيا - من ناحية التشكيلة السائدة - عن باقي بلدان الشرق الأمامي القديم ، التي كانت بنفس المستوى تقريباً من تطور القوى المنتجة ، إلاّ إذا نفينا أن يكون الاختلاف بين التشكيلات رهناً بمستوى تطور القوى المنتجة . وفي الحقيقة ، نجد أن ميليكشفيلي لا يعترف ، على غرار فاسيليف وستوتشيفسكي ، بأن وجود مجتمعات طبقية مبكرة ، أو عبودية متطورة ، أو اقطاعية متطورة ، يرتبط حتماً « بمستوى » معين من تطور أدوات العمل » ؛ وهو لا يوافق على القول « أن العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية الاقطاعية تتناسب ، بالضرورة ، مع . . . مستوى أرفع » للانتاج المادي ، بالمقارنة مع العلاقات العبودية . وهو يوضح فكرته بقوله : « من المعروف أن الانتقال ، في اوروبا الغربية ، من الرق الى الاقطاع قد جرى في ظروف انحطاط الانتاج ، أكثر مما جرى أيام نهوضه » [٦٤٣ ، ٧٧] .

وقريباً من هذا الرأي جاءت محاكمات أ . جوريفيتش : « وفعلاً ، فإننا لا نلاحظ

٨ - لكن المؤلف لا يأتي ، في مقالته ، على ذكر أي مجتمع كهذا .

في الامبراطورية الرومانية المتأخرة تقدماً للقوى المنتجة ، التي كان عليها أن تؤدي ، تبعاً لقانون الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى أخرى ، الى تجاوز نمو العلاقات الانتاجية العبودية المهترئة ، وأن تدخل في نزاع معها ، بقدر ما نلاحظ جموداً ، حتى وتراجعاً في الانتاج ، انتهى بالمجتمع الروماني إلى مأزق » [٥٢٦ ، ١٥] . وبعد أن يقرر « أنه من الصعب تفسير سقوط الامبراطورية الرومانية بأزمة النظام العبودي وحدها » ، يشير المؤلف إلى وجود جملة من التفسيرات المتناقضة لهذه الظاهرة التاريخية ، ليخلص من ذلك إلى القول : « ان كلاً من هذه النظريات (أزمة اقتصاد نظام الرق ، تدهور الانتاج ، الهجمات البربرية ، تضخم الدولة ، الانتفاضات الشعبية ، انخفاض عدد السكان ، انتصار المسيحية ، سعي الاقاليم والاطراف للاستقلال ، الخ .) تعكس جانباً واقياً من العملية التاريخية » . ومن هنا يأتي الاستنتاج : « ان الظاهرة التاريخية متعددة الجوانب والمستويات ، سواء من حيث منشئها ، أم من حيث مجمل العوامل التي استدعتها ، أم من حيث التأثير ، الذي تمارسه : ليس لها سبب واحد ، ولذا يتعذر اعطاء تفسير واحد لها » [٥٢٤ ، ٥٤] .

هنا نتساءل : ما الذي أوحى لصاحبي هذين المقتطفين بأن قانون تعاقب التشكيلات الاجتماعية يقتضي أن تشهد الامبراطورية الرومانية ، على مشارف انهيار نظام لرق ، تقدماً مستمراً للقوى المنتجة ؟

ان أغلبية المؤرخين ، المشتغلين بالتاريخ القديم ، لا يزالون حتى اليوم يربطون أزمة التشكيلة العبودية في روما بانحطاط طويل الأمد (دام عدة قرون) ، أصاب القوى المنتجة . لكن هذا لا يتناقض أبداً مع حقيقة أن نمو القوى المنتجة هو الذي هيأ ، واستدعى ـ في نهاية المطاف ـ مجمل الانتقال من الرق الى الاقطاع ، وأزمة العالم القديم *antique* نفسها . وإذا لم تأخذ بالحسبان الدور الحاسم (في آخر الأمر) للقوى المنتجة فسوف نصل ، كما هو واضح في ضوء المقتطفين المذكورين ، الى القول ، فعلياً ، بتكافؤ دور جملة من العوامل المتباينة : تدهور الانتاج ، و « تضخم الدولة » ، وانتصار المسيحية . لكن المؤلف لم يذكر ما هو العامل المحدِّد (الحاسم) بين هذه العوامل . على هذا النحو تغدو القانونية التاريخية لتعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية غير مفهومة بشكل كاف . ان عدم رؤية الدور الحاسم لتطور القوى المنتجة ، وصب الاهتمام على تدهور الانتاج وحده في أواخر العصر القديم ، قد يؤديان ، بالطبع ، الى عدم الاعتراف بالرق والاقطاع درجتين متتاليتين على سلم التقدم الاجتماعي . في ضوء هذا أمكن لميليكشفيلي أن يرى في بلدان الشرق القديم مجتمعات عبودية ـ اقطاعية ، متساوية في تطورها [أنظر : ٦٤٣ ، ٧٩] .

وعلى غرار سيميونوف ، وفاسيليف وستوتشيفسكي ، يدمج ميليكشفيلي الرق

بالاقطاع ، لكنه ، بخلاف هؤلاء ، يسبغ على تشكيلته « المختلطة » مسحة « اقطاعية » أكثر جلاءً . وهو ينطلق ، كسيميونوف وفاسيليف وستوتشيفسكي ، من فكرة أن « الاتاوة ، والضرائب الحكومية ، والأشغال الاجتماعية « ليست إلاّ أشكالاً « للاستغلال الاقطاعي البدائي » [٦٤٣ ، ٧٠] ، وأن « جوهر النظام الاقطاعي يقوم ، بالضبط ، في استيلاء الطبقة السائدة على فائض انتاج المنتجين الصغار عن طريق الضرائب أو الريع ، وفيما بعد (فقط فيما بعد ـ ف . ن) عن طريق تحويل الأرض والمنتج الى ملك لها » [٦٤٣ ، ٧٢] . لن نتوقف ، هنا ، عند مسألة كيفية تصور المؤلف لـ « الاستيلاء على فائض الانتاج » في ظل غياب أية عناصر لتملك المستغِل للأرض أو للمنتجين ، وانما سنكتفي بالاشارة الى أن استغلال الدولة للرعية هو ، عند ميليكشفيلي ، الشكل الأساسي للاستغلال في أغلبية البلدان الشرقية القديمة . وبما أن ميليكشفيلي يعتبر هذا الشكل اقطاعياً صرفاً ، يلزم ، انطلاقاً من مصادراته النظرية ، أن الاقطاعية كانت النظام المسيطر في بلدان الشرق القديم . وهو يزعم أنه لم يكن للنظام العبودي أن يظهر ، في الدول القديمة ، « إلاّ في حالات استثنائية » ، وأنه بعد سقوط روما « رجع (ا ـ ف . ن) المجتمع إلى الخط الرئيسي لتطوره ـ إلى طريق الاقطاعية » [٦٤٣ ، ٧٦] .

ويخلص المؤلف إلى القول : « في ضوء كل ما ذكرناه أعلاه يتبين لماذا كانت التشكيلة التناحرية الاقطاعية على هذا القدر من الانتشار والشمولية : ان المجتمع الاقطاعي هو ، فعلياً ، الشكل الواقعي الأرفع للمجتمع الطبقي ما قبل الرأسمالي المتطور . وهذا هو ما جعلها نقطة الانطلاق لتشكل مرحلة جديدة ، أرفع ، من التطور الاجتماعي ، هذا هو ما جعلها قاعدة للتحول إلى المجتمع البرجوازي ، الرأسمالي . نظرياً ، من وجهة نظر تطور الطبقات التناحرية ، كان بالامكان أن تكون المرحلة التالية (بعد الاقطاعية ـ ف . ن) في حركة المجتمع هي تحول الفلاحين الأقنان إلى عبيد (!! ـ ف . ن) . لكن هذا لم يتحقق لأنه يتناقض تناقضاً حاداً مع مقتضيات تطور القوى المنتجة . على العكس تماماً ، كان الضغط القوي لهذه الأخيرة ، جنباً إلى جنب مع النضال الثوري للقسم المستعبد من السكان ، يسير مظفراً في تحطيم أصفاد التفاوت الحقوقي والاقتصادي ، الذي ساد لقرون طويلة ، ليشيع ، في البداية ، المساواة الحقوقية ، وإن تك شكلية (الرأسمالية) ، ومن ثم المساواة الاقتصادية ، الفعلية ، بين البشر (الاشتراكية) » [٦٤٣ ، ٧٧] .

ومن الطريف أن المؤلف ، الذي أنكر دور مستوى القوى المنتجة في الانتقال من المشاعية البدائية الى الرق والاقطاع ، نراه ، هنا ، يدفع بهذا العامل الى الواجهة ، عندما لزم الأمر التطرق الى مرحلة ، مدروسة من قبل علم التاريخ بصورة أفضل بما لا

يقارن ، هي فترة الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية . كذلك لم يكن من الصدفة أن ميليكشفيلي ، الذي يورد في مقالته بعض الأمثلة على المجتمعات العبودية و « الاقطاعية » في الشرق القديم ، لا يأتي على ذكر لمجتمع ، قائم على أسلوب الانتاج الآسيوي : بالنسبة له ، بما لديه من معرفة جيدة بالوقائع ، كان من فائق الصعوبة فعل ذلك .

وعلى العموم ، يشغل النظام « الآسيوي » في فرضية ميليكشفيلي مكاناً ، أكثر تواضعاً منه لدى فاسيليف و ستوتشيفسكي فإذا كان هذان الأخيران يذهبان الى ان الموديلات الثلاثة متكافئة ، نظرياً على الأقل ، فإن ميليكشفيلي (الذي يقسّم ، منذ البداية ، المجتمعات ما قبل الرأسمالية الى طبقية مبكرة ، ومتطورة ، وطبقية متأخرة) يدرج ، في عداد المجتمعات الطبقية المبكرة ، المجتمعات الآسيوية (إلى جانب العبودية المبكرة والاقطاعية المبكرة) ، حيث « يتعايش كلا شكلي الاستغلال ، كلا الطرازين الاقتصاديين ـ الاجتماعيين ، بدون نزعة واضحة للتحول الى مجتمع عبودي ، أو مجتمع اقطاعي النمط » [٦٤٣ ، ٧٦] . حتى الآن يتطابق سير محاكمات ميليكشفيلي مع فرضية فاسيليف وستوتشيفسكي . لكنه حين ينتقل الى المجتمعات الطبقية المتطورة لا يجد ، هناك ، اسلوب انتاج آسيوي . ان المجتمع « الآسيوي » ، عنده ، هو مجتمع طبقي مبكر دوماً ، أما المجتمعات الطبقية المتطورة ما قبل الرأسمالية فلا يمكن أن تكون إلا عبودية أو اقطاعية ، سواء في الغرب أو في الشرق » [انظر : ٦٤٣ ، ٧٩] .

للوهلة الأولى يتراءى أن ذلك النظام الاجتماعي ، الذي في ظله يكون « تكافؤ » الطرازين قائماً في المراحل الباكرة فقط ، والذي ينتقل ، في مرحلة النضج ، الى التشكيلة العبودية أو الاقطاعية ، لا يمكن ، بأي حال ، أن يُعتبر ، بحد ذاته ، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية مستقلة . لكن ميليكشفيلي يجعل منه تشكيلة طبقية خاصة [٦٤٣ ، ٧٨] . بيد أن التعريفات ، التي يعطيها بهذا الصدد ، تعاني من تناقضات فاضحة فمن جهة ، ليس المجتمع « الآسيوي » إلاّ نمطاً من المجتمعات الطبقية المبكرة ، يؤكد ميليكشفيلي نفسه على طابعه « الانتقالي » [٦٤٣ ، ٧٢] ، ومن جهة أخرى ، « يمكن إبراز » هذا المجتمع كتشكيلة خاصة .

وعلى نحو مماثل يعرّف ميليكشفيلي اسلوب الانتاج الآسيوي على أنه جمع بين « عمل العبيد وبين النمط البروتو اقطاعي لاستغلال الفئات الواسعة من السكان المحليين » [٦٤٣ ، ٧٨] ، تارة ، ويرى فيه ، تارة أخرى ، شكلاً مستقلاً للاستغلال ، وإن يك قريباً « من الشكلين الاقطاعي والبروتو اقطاعي ، حيناً ، ومن الرق ، حيناً آخر » [٦٤٣ ، ٧٩] . وفضلاً عن ذلك يقول ، على الصفحة التالية ، بشيء ثالث : الطراز « الآسيوي » ، وأشكال الاستغلال « الآسيوي » ، « يمكن اعتبارها أيضاً بروتو اقطاعية » [٦٤٣ ، ٨٠] .

ولكن ما هي هذه العلاقات « البروتو اقطاعية » : هل هي مستقلة عن « الآسيوية » ، أم متطابقة معها ، أم جزء منها ؟

ومن غير الواضح أيضاً كيف يفهم المؤلف وجه الاختلاف بين ما يسميه علاقات اقطاعية وبين أسلوب الانتاج الآسيوي . فهو يقول ، تارة ، ان المجتمع « الآسيوي » يتميز عن العبودي والاقطاعي بأن « الشريحة المسيطرة تتمثل بالدولة ، وجهازها ، وكل من يرتبط بها » [٦٤٣ ، ٧٨] ، ويؤكد ، تارة أخرى ، « أن جوهر النظام الاقطاعي يقوم ، بالتحديد ، في استيلاء الطبقة السائدة على فائض منتجات عمل صغار المنتجين من خلال الضريبة أو الريع » [٦٤٣ ، ٧٢] . وفي الوقت ذاته ، يرى ميليكشفيلي « أن من الخطأ . . اعتبار الطراز « الآسيوي » والتشكيلة « الآسيوية » لوناً من الطراز الاقطاعي والتشكيلة الاقطاعية » [٦٤٣ ، ٧٩] ! في هذه الحالة يبرز السؤال : ما هو ذلك النظام ـ آسيوي ، أم اقطاعي ـ، الذي يشكل استغلال الدولة للمشاعيين « جوهره » ؟ ان الموضوعتين المذكورتين تستثنيان إحداهما الأخرى .

برغم كل التناقضات ، التي تحفل بها مقالة ميليكشفيلي ، تبرز فيها على السطح نظرية الاقطاعية في العالم القديم : ان الرئيسي ، عنده ، هو القول بالاقطاعية « طريقاً رئيسياً » . وهذه المقالة تقدم لنا مثالاً ، أكثر وضوحاً وجلاءً بالمقارنة مع مقالات سيميونوف وفاسيليف وستوتشيفسكي ، يبين كيف « يتبخر » اسلوب الانتاج الآسيوي من النظرية الآسيوية ـ العبودية ـ الاقطاعية ، بحيث لا « يترسب » منه إلاّ الاقطاعية الصرفة .

٤ ـ الفرضية الثالثة :

لا وجود لأسلوب انتاج آسيوي ، بل هناك اقطاعية

لكن نظرية « الاقطاعية في العصر القديم » لا يمكن ، بطبيعتها ، أن نطبّق على تاريخ الشرق وحده . فبلدان العالم اليوناني والروماني لم تعرف ، هي الأخرى ، ذلك « الرق » الذي كان غيابه في آسيا ومصر القديمة مثار الخلافات كلها . حتى في الامبراطورية الرومانية (إذا لم نأخذ ايطاليا وحدها) ، وفي فترة بلغت فيها العبودية أوج ازدهارها في التاريخ العالمي كله ، كان عدد المزارعين ـ المشاعيين يربو ، على الأرجح ، على عدد العبيد ، أي أن عمل عبيد « النمط الكلاسيكي » لم يكن غالباً في « مجالات الانتاج الأساسية » . ولذا كان من الطبيعي أن تظهر ، لدى خصوم معارضي النظرية « العبودية » المتسقين ، آراء ، تقول أنه في العصور القديمة والوسطى شهد العالم كله ، عدا تلك البلدان التي ظلت العلاقات المشاعية البدائية مهيمنة فيها ، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة ، هي الاقطاعية ، أما العلاقات العبودية فلم تكن

توجد ضمن هذه التشكيلة إلاّ على شكل طراز ، أكثر تطوراً (كما في روما وأثينا) ، أو أقل . ومنذ بداية المناظرة يمكن أن نصادف ، في مداخلات بعض الأطراف ، عبارات ، تدافع عن الاقطاعية « الأزلية » ، أو « تشكيلة الاكره غير الاقتصادي » الواحدة . وقد قدم ي . كوبيشانوف أول عرض متكامل لمثل هذه الآراء .

يرى كوبيشانوف « أن استغلال صغار المنتجين عن طريق الاكراه البحث ، بدون توسط التبادل ، هو ، بالتحديد ، الاستغلال الاقطاعي . . . . ان اسلوب الانتاج الاقطاعي يكمن في استغلال المنتج الصغير بواسطة الاكراه غير الاقتصادي . . . . وفيما يخص ما يدعى بأسلوب الانتاج العبودي فإنه لم يكن موجوداً أبداً في أي من مناطق العالم » [٦٨٦ ، ٤٣ ـ ٤٥] .

ان اتساق وجهة النظر هذه يميزها عن الكثير من النظريات ، التي ينبغي ، عند دراستها ، صرف الكثير من الوقت لتبيان تناقضاتها الداخلية . وقد كانت استقامة أحكام كوبيشانوف سبباً في أن آراءه قد تعرضت ، قبل غيرها ، للانتقاد ، رغم أنه لم يكن ، في حقيقة الأمر ، ثمة اختلاف مبدئي بينه وبين فاسيليف وستوتشيفسكي ، مثلاً .

أثناء المناقشات الشفهية الأولى عام ١٩٦٥ طرحت فكرة ، تقول « أن دحض وجود الاقطاعية في العالم القديم لأصعب من نفي وجود تشكيلة آسيوية خاصة . فهو أصعب ، لأن الحديث يدور ، في الحالة المعنية ، عن أسلوب للانتاج ، كان قائماً فعلاً في التاريخ ، وله سمات ، قريبة من أسلوب الانتاج العبودي ، بحيث يصعب ، أحياناً ، التمييز بينهما » [٦٨٦ ، ٢٣٨] . ويبدو لنا أن كراس ف . ايليوشيتشكين [٥٦٩] ، الصادر عام ١٩٧٠ ، قد جاء دعماً جديداً ، لهذا الافتراض . صحيح أن المؤلف لا يرغب في أن يسمي « المجتمع الواحد الطبقي التناحري ما قبل الرأسمالي » مجتمعاً اقطاعياً ، ويفضل تسميته بـ « المرحلة الأساسية الثانية في الارتقاء الاجتماعي » . وهو يفهم هذا النظام فهماً ، أقل تبسيطاً منه لدى كوبيشانوف ، حيث يؤكد ، طوال الوقت ، أنه يرى فيه جمعاً ، منذ البداية ، لطرازين اثنين ـ القنانة والعبودية . لكن التشكيلة ، التي يتحدث عنها ايليوشيتشكين ، لا تختلف ، من حيث الأساس ، عن موديل كوبيشانوف ، ذلك أنه يجد نفسه مضطراً لاعتبار الطراز الاقطاعي قيادياً فيها .

وللحقيقة نذكر أن ايليوشيتشكين قد أورد مجموعة من الأمثلة التاريخية ـ الملموسة ، تثبت ، بلا شك ، أن العبودية والقنانة تعايشتا سواء في العالم القديم أو في العصور الوسطى . ولذا فإنه يعتبر تقسيم التاريخ العالمي الى قديم وقروسطي تقسيماً عرفياً محضاً [٥٦٩ ، ٦٥] . وهو لا يرى فرقاً في مستوى تطور القوى المنتجة في العالمين القديم والقروسطي ، ولا حداً فاصلاً بينهما ، يكون على شكل انقلاب ثوري

ما[1] كما يفترض أن النظرية « الخماسية » عاجزة ، كما يقول ، عن تفسير « مسألة حسّاسة ودقيقة جداً ، هي مسألة الانتقال من المشاعية البدائية الى العبودية ، في بعض الحالات ، والى الاقطاعية ، في حالات أخرى » [٥٦٩ ، ٧٧] ، لأن دول القرون الوسطى الباكرة لم تتعرض ، في رأيه ، لتأثير بلدان اكثر تقدماً .

ويمكن القول أن الخلاف الحقيقي يبدأ هنا . ان وجهة نظر ايليوشيتشكين ـ كوبيشانوف تتميز عن الفرضية « المختلطة » بمنطقيتها ، وعن « الفرنسية » ـ بأنها لا تغير من جوهر الخلاف ، وعن النظرية الكلاسيكية في أسلوب الانتاج الآسيوي ـ بأنها تستعين بالوقائع .

ولكن ما هو الفرق بين نظرة ايليوشيتشكين الى الأدوار التاريخية الكبرى وبين آراء أنصار النظرية « العبودية » ؟ نحن نرى هذا الفرق في أن ايليوشيتشكين ينظر الى مشكلة الأدوار من زاوية مقولات مكتملة ، جاهزة ، غير مرنة ، يحاول أن يحشر في إطارها العملية التاريخية الواقعية ، أما أنصار ستروفه فينطلقون ـ حسناً كان ذلك أم لا ـ من مسيرة التاريخ الفعلية .

ولنبدأ بتقسيم التاريخ العالمي الى عصور قديمة ووسطى . ترى هل تنحصر المسألة كلها في « المنطلقات العرفية » ، في أن بالامكان وضع الحدود بين هذه العصور كيفما اتفق ؟ ألا يدور الحديث ، هنا ، عن الأدوار الأساسية ، المعمول بها منذ قرون ، والتي كان يأخذ بها ، حتى الآن ، كافة المؤرخين ، وليس الماركسيون وحدهم . لماذا لا يتخلى هؤلاء عنها ؟ ذلك لأن الوقائع ، التي يغتني مخزونها باستمرار ، تجد مكانها المناسب في هذه اللوحة . وعليه ، فإننا لا ننطلق من وجود مفهومي « الرق » و « الاقطاع » ، اللذين يجب (أو لا يجب) تطبيقهما على عصر معين ، بل ننطلق من وجود عصور واقعية في التاريخ العالمي ، تتطلب تفسيرها .

ان التطور الاقتصادي للمجتمعات القديمة والقروسطية ، سواء في أوروبا أو في الشرق ، يتكشف ، بكل جلاء ، عن نزعتين ، حلت إحداهما محل الأخرى (في أهم بلدان العالم آنذاك) في القرون الأولى بعد الميلاد . في الحالة الأولى يتبين أنه مع نمو العلاقات السلعية ـ النقدية تعزز الميل نحو عزل المنتج المباشر عن وسائل الانتاج ، وازداد عدد العبيد « الحقيقيين » ، « الكلاسيكيين » ، الذين لا يملكون الأرض وأدوات الانتاج ، وتوطدت ـ رغم كل التعرجات التاريخية ـ أقسى أنواع الاستغلال ، القائم على العنف المباشر . أما السمات ، المميزة للنزعة الثانية ،

[1] ـ انتصار الديانات العالمية في القرون الوسطى لا يصلح دليلاً على تبدل التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية .

فهي : ١) نمو الاستغلال ، الذي يستند الى تركز ملكية الأرض بيد أعداد قليلة من الناس ؛ ٢) الريع ، كشكل ارتبط ، في ذلك العصر ، بالاكراه غير الاقتصادي أيضاً ؛ ٣) منح المنتجين المباشرين قطعاً من الأرض ، وتقييدهم بها بأشكال مختلفة ، بدلاً من الميل السابق نحو عزل المزارع عن الأرض ؛ ٤) التخفيف التدريجي للاستغلال ، وبعض الحد ـ غير الكبير ـ منه بفضل التقاليد . ومع النمو اللاحق للعلاقات السلعية ـ النقدية تبدأ الأساليب غير الاقتصادية بإخلاء المكان ـ ببطء وبالتدريج ، لكن بصورة ملحوظة ـ للأساليب الاقتصادية . وعندما تشهد بعض البلدان ، من جديد ، تجريد الفلاحين من الأرض فإن هذا لا يرتبط ، الآن ، بانتشار الاستغلال العبودي ، بقدر ما يرتبط بعلاقات الاستئجار .

هاتان النزعتان نجدهما في البلدان المتوسطية * ، والصين ، والهند . ومما يلفت النظر أن التبدل المذكور قد تم في نفس القرون تقريباً .

ولننظر الآن إلى هذه المسألة من زاوية أخرى . لقد أشرنا أعلاه إلى أن خصوم النظرية « العبودية » يبنون فرضياتهم على دراسة أسلوب الانتاج ، أي أساس التشكيلة الاجتماعية ، لكنهم يتجاهلون البنيان الفوقي ، أي لا يدرسون مجمل العلاقات الاجتماعية ، التي تؤلف مفهوم التشكيلة . ولا يشذ عن ذلك أنصار « التشكيلة الواحدة الطبقية التناحرية ما قبل الرأسمالية » . فليس من النادر أن يؤكد هؤلاء على الترابط المتبادل بين البنيان الفوقي وبين القاعدة ، لكن ما أن يبدأ أحدهم بالبحث حتى نجده يلتفت إلى القاعدة ، حيناً ، وإلى البنيان الفوقي ، حيناً آخر ، بحيث يصرف النظر ، عملياً ، عما بينهما من علاقة وثيقة ، مستمرة ، غير قابلة للانفصام ، من تأثير متبادل ، لا يتوقف دقيقة واحدة[٢] . هذا في حين يحدد الطراز الاقتصادي القيادي السمات والاتجاهات الأساسية لتطور المجتمع ككل ، وليس الاقتصاد وحده .

(*) نسبة إلى حوض البحر الأبيض المتوسط . (المترجم)

٢ ـ اثناء احدى المناقشات الشفهية طرحت الحجة التالية ضد النظرية « العبودية » : إذا لم ننطلق من عدد العبيد في الانتاج ، واستندنا الى النزعة الغالبة في التطور ، سيكون لزاماً علينا اعلان المجتمع الاقطاعي الروسي في القرن السادس عشر مجتمعاً عبودياً . ففي تلك الفترة سيطرت ، بجلاء ، نزعة نحو الرق ، نحو التكبيل ، أدت ، في القرن الثامن عشر ، الى النزول بالفلاحين ، عملياً ، إلى وضع العبيد . هذه الملاحظة تصلح لو أن المجتمع البشري يتألف من الهيكل الاقتصادي فقط . لكن الأمر على خلاف ذلك . فالنزعة في الاقتصاد ، اي الطراز الاقتصادي ـ الاجتماعي ، يغدو قيادياً منذ لحظة انهيار البنيان الفوقي القديم ، وفي اطار النظام الاجتماعي الجديد، الذي تشكل . أما ظاهرة الفلاحين ـ الأقنان في روسيا ، الذين لم يكونوا يتميزون ، في أمور كثيرة ، عن العبيد ، فقد نشأت ، كما هو معروف ، في الطور الأخير من التشكيلة الاقطاعية ، واستمرت في إطاره ، وزالت بزواله ، حيث لم يكن بوسعها إيقاف تطور

وما أن نأخذ التشكيلة كلها ، أي المجتمع ككل ، حتى يبرز للعيان الفرق الكبير بين المجتمع القديم والمجتمع القروسطي . ففي العالم القديم كانت المدنية محصورة بشريط ساحلي ، ضيق نسبياً ، في بلدان دافئة المناخ ، في حين سيطرت البربرية في الشمال منها (اوروبا الوسطى ، والشمالية ، والشرقية ، وآسيا الوسطى ، والشمالية) والجنوب (الصحراء الكبرى ، والمناطق الجنوبية منها ؛ والهند الجنوبية ؛ وجنوب شرق آسيا) والشرق (كوريا ، اليابان) . أما في العصور الوسطى فقد استطاعت المدنية ، خلال قرون معدودة ، أن تنتشر بحيث تشمل كل أوروبا وآسيا ، ما عدا أقصى الشمال . وفي حين تميز العالم القديم بنزعة تعدد الآلهة *Polytheism* ، التي تعكس انقسام المجتمع الى خليات ـ مشاعات ، غير مرتبطة احداها بالأخرى ، وبتمجيد الحرب ، والقوة المباشرة ، والتعسف غير المحدود ، جاءت العصور الوسطى لتشهد سيطرة « الأديان العالمية » ، التي تضفي القداسة على النظام القائم ، لكنها تدعو الى « محبة الأقربين » ، في محاولة للحد من أشكال الاستغلال القاسية ، المتطرفة والعنيفة . في العالم القديم ساد التنظيم المشاعي للطبقة المسيطرة (سيطرة العشيرة على العشيرة ، القبيلة على القبيلة ، المدينة ـ الدولة ، أو المعبد ، على المشاعات الأخرى الريفية والمدنية) ، أما في العصور الوسطى فتتخذ الطبقة المسيطرة شكل فئة وظيفية (عسكرية ، أو ـ كما في الصين ، مثلاً ـ مدنية على الأغلب) ، ذات مراتبية (هيرارشية) داخلية متطورة . في العالم القديم نجد الدور السياسي القيادي للمشاعات المدينية واضحاً وجلياً ، نجد أحياناً غلبة العلاقات الخارجية البعيدة على العلاقات مع المناطق القريبة ، نجد ازدهار الحياة المدينية ، الذي أعقبه ، فيما بعد ، انحطاط المشاعات المدينية . أما في العصور الوسطى فنرى مركز الثقل ينتقل ، في البداية ، الى الريف ، وتبدأ الروابط الداخلية بالتغلب على العلاقات الخارجية ، مما هيأ لتركز الأقوام * ؛ كما نرى تطور المدن ، على امتداد

الاقطاعية الصاعد ، ولم يكن بإمكانها ، فيما بعد ، الحيلولة دون أنتصار الطراز الرأسمالي . وفي العالم القديم نجد أن ظاهرة ما يدعى بالفلاحين الأقنان كانت شكلاً من العلاقات الاجتماعية ، تطور ـ على العكس ـ باتجاه الانتقال الى الرق الكلاسيكي ، ولم يكن يمثل المرحلة الأخيرة من التشكيلة ، وانما يمثل الطورين الباكر والمتوسط فيها . ان عدم فهم هذا الأمر ، والتجرد ـ غير المشروع في الحالة المعنية ـ عن الدور المستقل للبنيان الفوقي ، قد دفعا ، عام ١٩٢٩ ، بالباحث السوفيتي س . دوبروفسكي للقيام بمحاولة رسم تشكيلة قنانية خاصة ، كانت تسود ، كما يظن ، في روسيا ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ، وتختلف مبدئياً عن التشكيلتين العبودية والاقطاعية [انظر : ١٤٤] .

(*) القوم (نارودنست) ـ مرحلة وسطى من « أشكال تجمع الناس التاريخية » ، بين القبلية والقومية . (المترجم)

المرحلة الاقطاعية ، لا يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى تدهور المشاعات المدينية ، بل إلى ظهور أولى ارهاصات العلاقات الرأسمالية .

في الامبراطورية الرومانية سارت التحولات ، التي أصابت الايديولوجيا على مشارف الميلاد ، جنباً إلى جنب مع تغيرات عميقة ، سياسية الطابع . ان ايليوشيتشكين يخطىء حين يذهب إلى أن وجود انتفاضات المستغلين لا يعني شيئاً طالما أنه كان دوماً ، وفي كل المناطق . فمن الملفت للنظر تلك السلسلة من الانتفاضات الشعبية الضخمة ، التي استمرت (مع بعض الانقطاع) منذ القرن الأول قبل الميلاد وحتى القرن الخامس الميلادي ، والتي تشكل دليلاً واضحاً على أن التطور الاقتصادي للمجتمع الروماني قد ترافق بأزمات سياسية دورية . لقد كان المؤرخون على حق حين تخلوا ، في وصفهم لهذه الانتفاضات ، عن مصطلح « ثورة العبيد » ، لكن من الخطأ ، بالمقابل ، نفي الطابع الثوري لسقوط العالم القديم *antique* . هنا يجب أن نأخذ بالحسبان أن التحركات الطبقية ليست عملاً سياسياً آنياً ، يتم على غرار الثورات المعاصرة ، وأن قروناً عديدة قد تفصل انفجاراً اجتماعياً عن الآخر ، وأن عدد العبيد الصرف بين الثوار لم يكن كبيراً إلاّ في المراحل الأولى ، في حين كان المزارعون (« الفلاحون ») يشكلون الكتلة الأساسية بينهم ، وأن الانتفاضات الشعبية ، ولاسيما في آخر مراحل أزمة نظام الرق ، قد تشابكت مع الغزوات البربرية ، وأن هذه الأخيرة هي التي أنزلت ، على ما يبدو ، الضربة القاصمة بالمجتمع المحتضر .

من الطبيعي أن تتفاوت سمات التطور بين شعب وآخر ، وأن يستمر الطراز العبودي في البلدان غير الاوروبية مدة أطول منها في أوروبا ، وأن يكون دور الدولة ، والمركزية ، والسلطة الاستبدادية ، أقوى بكثير في الشرق منه في الغرب . ومع ذلك ، لا شك في وجود سمات عامة ، مشتركة .

هل تعكس السمات العامة في الظواهر الفوقية * وحدة العمليات الاقتصادية ؟ يبدو لنا أن هذا الارتباط قائم فعلاً .

فمن الصعب الموافقة على القول أن قاعدة واحدة يمكن أن تولد بنيانين فوقيين مختلفين . ولو كان البنيان الفوقي ، السياسي والايديولوجي ، في المجتمعات القديمة شبيهاً به في المجتمعات القروسطية لكان لنا الحق في افتراض أن أمامنا ، هنا ، نمطاً واحداً من المجتمعات . لكننا نلمس اختلافاً حاداً في الظواهر الفوقية ، ولذا فإن الفرضية الأخرى ، القائلة بأن طبيعة هذين النمطين من المجتمعات متفاوتة ، تبدو لنا أقرب إلى الصواب . ومن نافلة القول أن الجواب القاطع على هذه المسألة لا يأتي إلاّ

(*) نسبة إلى البنيان الفوقي . (المترجم)

من خلال الدراسة المباشرة للعلاقات الاقتصادية . وطالما أن هذه الدراسة لم تكتمل بما فيه الكفاية ، يظل الاستنتاج المسبق ، القائم على مقارنة الظواهر الفوقية ، يقيناً إلى حد ما ، وكل محاولة لاثبات الآراء ، لا تأخذ بالحسبان ترابط القاعدة والبنيان الفوقي ، بل تعزلهما الواحد عن الآخر ، ستكون محفوفة بالانتقال ، عملياً ، الى المواقع المثالية .

ولنلتفت الآن إلى مسألة العلاقة المتبادلة بين قاعدة المجتمع الاقتصادية وبين مستوى تطور القوى المنتجة ، التي (المسألة) يصعب تفسيرها من زاوية النظريتين الاقطاعية والاقطاعية ـ العبودية . ان أنصار وجهتي النظر هاتين يؤكدون أن كل المرحلة ، التي تفصل بين خروج المجتمع من الحالة ما قبل الطبقية وبين بداية عصر الرأسمالية (بما في ذلك تخوم العالمين القديم والقروسطي) ، لم تشهد انقلاباً جذرياً في مجال القوى المنتجة ، وفي مقدمتها ـ أدوات العمل ، من شأنه أن يولّد ثورة في الاقتصاد ، ويستدعي الانتقال من تشكيلة الى أخرى . وبالمقابل ، يجب ألاّ يفهم الارتباط بين القوى المنتجة والاقتصاد فهماً مبسطاً ، كالذي نجده عند عومورجو ، الذي يتصور كما لو أن التشكيلة الاقطاعية الجديدة تحل محل العبودية في نفس اليوم ، ان لم يكن في نفس الساعة ، التي فيها يخلي العصر البرونزي مكانه للعصر الحديدي[٣] [انظر : ١٠٦٢] .

لا شك أنه بين التغيرات الجذرية في القوى المنتجة وبين التحولات الاجتماعية الناجمة عنها يجب أن تنقضي ـ في ظل وتائر التطور ـ بالعالم القديم ـ سنوات عديدة . وفي ضوء هذا يمكن النظر الى الانقلاب[٤] التقني الكبير ، الذي ارتبط بالانتقال الى الأدوات المعدنية ، على انه منطلق للانتقال اللاحق من علاقات الرق الى الاقطاع . ان مجمل الانتقال ، في مجال أدوات العمل ، من الحجر الى الحديد ، أي العصر النحاسي والبرونزي والحديدي المبكر ، يتطابق زمنياً مع وجود تلك المجتمعات ، التي كانت بين المشاعية البدائية والاقطاعية ، والتي اتفق على تسميتها عبودية .

في إطار هذا الفهم يصبح فعل قانون التوافق الضروري بين العلاقات الانتاجية وبين طابع القوى المنتجة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية قابلاً للتفسير من زاوية

٣ ـ حتى لوحة سيميونوف تعاني ، بدورها ، من قلة المرونة . فهي تذهب إلى أن العصر البرونزي توافقه التشكيلة الآسيوية (« الاستعبادية ») ، والعصر الحديدي الباكر ـ المجتمع العبودي القديم Antique ، والعصر الحديدي المتطور ـ الاقطاعية . ان تقسيماً كهذا يعزل ، بصورة مصطنعة ومتكلفة ، تاريخ اليونان وروما عن المراحل السابقة في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط ، ويقيم حداً ، غير مفسّر ، في أواسط التاريخ القديم للصين والهند .

٤ ـ بدأ هذا الانقلاب بظهور البرونز لدى كل الشعوب ، وذلك في وقت واحد تقريباً مع ظهور المجتمع الطبقي ، ولم ينته إلاّ بالانتصار الكامل للحديد .

المدخل النظري والتطور التاريخي الملموس . وتبتدء نهائياً شكوك ، كالتي ارتبطت بواقع أن مستوى تطور القوى المنتجة في مطلع الفترة الاقطاعية لم يكن إطلاقاً أعلى منه في ظل نظام الرق . ونعيد إلى الأذهان أن هذا بالذات هو الذي أدى بفاسيليف وستوتشيفسكي وميليكشفيلي وآخرين غيرهم إلى نفي دور القوى المنتجة في الحالة المعنية . اما من وجهة النظر ، التي تبدو لنا مادية منسجمة ، فليس ثمة ضرورة في ان يكون الاقطاع المبكر أكثر تفوقاً ، من كافة النواحي ، بالمقارنة مع المجتمع القديم Antique السالف . هنا يكفي أن تكون القوى المنتجة في المجتمع الاقطاعي المتطور أرفع ، بصورة مطلقة ، من قمة تطور القوى المنتجة العبودية .

هل بالامكان التحدث عن « استعارة » الجرمان والسلاف لانجازات العالم القديم التقنية ـ الانتاجية ؟ هذه المسألة بعيدة عن أن تكون قد حلت ، كما قد يتراءى للبعض . فالاستعارة يجب ألاّ تنسب ، بالطبع ، الى أواخر عهود الامبراطورية الرومانية ، بل إلى مجمل تاريخ الاحتكاكات ، التي تمت خلال آلاف السنين ، بين البربر وبين الشعوب المتوسطية . أما تأثير الانجازات الاقتصادية للشعوب المتمدنة على العملية الانتاجية لدى القبائل الاكثر تخلفاً فيتضح جلياً ، وذلك ، على الأقل ، في ضوء واقعة أن الانتقال من البرونز الى الحديد قد حل ، عند هذه الشعوب وتلك ، في نفس الفترة (من وجهة نظر التاريخ العالمي) تقريباً . وقد تم هذا برغم ما كان قائماً آنذاك من بون شاسع في المجالين الاقتصادي والثقافي بين العالم الاغريقي ـ الروماني وبين العالم البربري ، وبرغم ضعف العلاقات والروابط بين الشعوب في تلك الأيام ! وهكذا فإن انتقال الجرمان والسلاف من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي قد جرى في ظل مستوى لتطور القوى المنتجة ، أرفع من ذلك المستوى ، الذي كانت عليه الشعوب المتوسطية في حينه . وكان لا بد لهذا الفرق من أن يؤدي الى ظهور منظومات اقتصادية متباينة لدى هذه الشعوب وتلك .

وفضلاً عن ذلك ، أثبت المؤرخون وجود استعارات مباشرة لا في مجال الانتاج ، فحسب ، بل وفي البنيان الفوقي ، حيث كانت تحمل ، كما هو متوقع ، طابعاً أكثر جلاءً واستقامة . هنا نقصد تبني الجرمان والسلاف للمسيحية ، أي لايديولوجية ، صارت تقابل ، بصورة أساسية ، التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية الاقطاعية .

وعليه ، أمامنا هنا استعارة مجتمعات متخلفة للانجازات الانتاجية ـ التقنية الطليعية ، واستعارة للمؤسسات الفوقية . وعلى هذه الأرضية يغدو النقل المباشر للعلاقات الانتاجية من الرومان الى الجرمان أمراً ، لا لزوم له إذا صح التعبير . بهذا الصدد نذكّر بالاستثمارات الاقطاعية النموذجية في ذلك العصر ـ بالأديرة ، ومساعيها

لنقل خبرة الاقتصاد الاقطاعي الطليعي من ميادين العالم الاغريقي ـ الروماني الغابر الى البلدان البربرية ، التي لم تكن قد تأثرت ، حتى ذلك الحين ، تأثراً مباشراً بالعالم القديم Antiquity . ولنتذكر أيضاً الوقائع ، المعروفة بما فيه الكفاية ، والتي تشهد على النشاط الواعي ، الذي كانت تبذله بهذا الاتجاه السلطة الحكومية ،التي لعبت دوراً بارزاً في عملية تطور المجتمعات الانتقالية . ان نقاد النظرية العبودية يزعمون انها لا تتفق مع الوقائع الجديدة ، التي حصلها العلم . لكن لم يوردوا ، حتى الآن ، أية وقائع كهذه . أما التاريخ الملموس فهو يؤكد ، كما رأينا ، صحة النظرية العبودية ، اكثر مما يدعم الانشاءات الذهنية المجردة ، التي طرحها خصوم هذه النظرية .

وعندما يلتفت هؤلاء الخصوم الى وقائع التاريخ اليقينية فانهم يؤولونها تأويلاً ، خاطئاً في رأينا ، فهناك ، مثلاً ، افتراض ، يقول أنه حتى في العالم القديم لم يكن عمل العبيد مهيمناً في الزراعة . هذه الموضوعة تشكل ، لدى بعض أصحاب الفرضيات المدروسة أعلاه (كوبيشانوف مثلاً) ، احدى أهم الحجج ضد النظرية العبودية . وهم ينطلقون ، في ذلك ، من فكرة ، هي بمثابة المصادرة (المسلّمة) عندهم : ان الطراز « القيادي » (أي المحدد لملامح التشكيلة) يجب أن يهيمن كمياً في المجال الأساسي من الاقتصاد .

هذه النظرة تثير اعتراضات جدية . فالزراعة لم تكن أساس الاقتصاد لا في كافة مجتمعات العالم القديم تقريباً ، والعصور الوسطى ، فحسب ، بل وفي الجزء الأكبر من العصر الحديث أيضاً . وفي المجتمع الرأسمالي لم يبدأ العمل المأجور بالسيطرة في الزراعة[٥] إلاّ منذ القرن الثامن عشر . فهل يصح القول ، على هذا الأساس ، أن انكلترا ، بعد أن قامت بالثورة البرجوازية ، كانت بلداً اقطاعياً صرفاً[٦] ؟ أو القول أن العلاقات الاقطاعية ظلت سائدة طوال المرحلة الرأسمالية في تاريخها[٧] ؟ بالطبع ، لا . وعلى نحو مماثل كان الطراز العبودي قيادياً لا بمعنى غلبته الكمية ، بل بمعنى دوره الفعال في تحوير المجتمع . لقد كانت المدن معاقله الأساسية . هنا نتفق مع ايلين في قوله : « ان وجود عدد ، ولو لم يكن كبيراً ، من العبيد قد يغير وجه المجتمع ، لأن العلاقات حتى بين الأحرار أنفسهم تبدأ تتكون بالعلاقات بين العبيد وملاكهم . وبهؤلاء العبيد تتحدد عملية التمايز والفرز الاجتماعي ، حيث يأخذ جمهور الأحرار بالانقسام : يتحول معظمهم الى عبيد ، في حين تغدو قلة منهم ملاكاً للعبيد » [٦٨٦ ، ١٧٤] .

٥ ـ وهذا ، كما هو معروف ، في بلد واحد أول الأمر !

٦ ـ انظر حجج ايلين [٦٨٦ ، ١٧٣ ـ ١٧٤] .

٧ ـ هنا أيضاً لم يكن لعمل البروليتاريا الغلبة في الزراعة .

ونضيف نحن أن عملية التمايز هذه لم تسر ، في أي من المناطق ، حتى نهايتها . ومن العبث أن يفتش البعض ، من المشاركين في المناظرة ، الذين يسعون لاثبات الطابع العبودي لبلدان الشرق القديم ، عن سيطرة كاملة ، لا منازع عليها ، لعلاقات الرق هناك . ان قوانين التطور الاجتماعي تكشف عن نفسها على شكل نزعات . وإذا غلبت النزعة العبودية[8] فإن المجتمع المعني ينتمي الى فئة المجتمعات العبودية النمط . بهذا المعنى لا نجد إلاّ النزعة وحدها . صحيح أن هذا قول مجرد ، لكن أليست التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، عموماً ، مفهوماً مجرداً ، هو التعميم الأرفع لقانونيات التقدم الواقعية .

ان ضرورة العثور ، في كل مرة وفي كل مرحلة من التقدم الاجتماعي ، على طراز قيادي بين عدد من الأطرزة ، المترابطة والمتشابكة ، تطرح أمام المؤرخين والاقتصاديين مهمة تدقيق مفهوم « الطراز القيادي » . بهذا الخصوص يطرح ف . بافلوف [٦٩٢] عدداً من الأفكار ، الجديرة بالاهتمام .

يقول بافلوف : « في ختام محاكماتنا حول المؤشرات الاقتصادية ـ الاجتماعية للطراز ، الذي يحدد انتماء المجتمع ككل الى تشكيلة معينة ، نود ابراز المؤشرات الأهم التالية : ١) مستوى أرفع لتطور التجهيز التقني ولتنظيم العمل ولانتاجيته ؛ ٢) في نطاق الطراز المعني يتم انتاج الكمية الأكبر من فائض الانتاج ؛ ٣) الى الحلقات الأعلى ، المركزية ، في منظومة التوزيع يرد هذا الفائض بأقصى الوتائر ؛ ٤) شيئنة * هذه الفائض في أرفع أشكال المواد الاستهلاكية ، والسلاح ، و ـ وهذا هو الأهم ـ وسائل الانتاج ؛ ٥) يكون للجزء ، المستخدم انتاجياً ، من فائض القيمة الذي يعطيه هذا الطراز ، التأثير الغالب على عمليات اعادة الانتاج الموسّع على نطاق البلاد ككل ، أي على التراكم[9] ؛ ٦) الدور القيادي لمنتجات الطراز المعني ، الذي يؤمن معيشة الطبقة السائدة ، ورجالات المؤسسات الفوقية ، وجهاز العنف والتأثير الايديولوجي ؛ ٧) مكانة ايديولوجية الطبقة ، السائدة في الطراز المعني ، في ذهنية الشعب عامة ، وفي منظومة القيم والمعايير الأخلاقية ـ الاجتماعية ، التي منها تنبع قوة التطلعات الحياتية ـ الدنيوية ، ولا سيما الخاصة بالعمل ، وحجم التطلعات لاقتناء الخيرات المادية » [٦٩٢ ، ١١٥] .

لقد خلص بافلوف الى هذه المؤشرات على أساس دراسة المجتمع الاقطاعي ، الذي يتواجد فيه طراز رأسمالي ، وسلعي صغير . لكن لاستنتاجاته قيمة ، أوسع وأكبر

٨ ـ بمعنى أنها تخضع البنيان الفوقي لها ، وتشكل العامل الرئيسي للتقدم الاجتماعي .
٩ - المؤشر الأخير ينطبق على الطراز الرأسمالي خاصة.

بكثير ، حيث أنها تصلح أيضاً لمجتمعات سابقة ، بما في ذلك المجتمعات العبودية . صحيح أن التجهيز التقني العالي (انظر النقطة الأولى) لا يميز ، على ما يبدو ، الطراز العبودي ، لكن المستوى الأرفع لتنظيم عمل العبيد وانتاجيته ، بالمقارنة مع عمل المشاعيين ـ المستغلين ، هو أمر لا شك فيه .

في لوحة بافلوف يمكن العثور أيضاً على نقاط أخرى ، تتطلب التمحيص والتدقيق . فمن المهم ، مثلاً ، معرفة ما اذا كانت الكتلة الأساسية من فائض الانتاج تنتج في اطار الطراز القيادي (النقطة الثانية) ، أم يكفي أن يضمن هذا الطراز ، اقتصادياً ، عمل « الحلقات الأعلى ، المركزية ، في منظومة التوزيع » (النقطة الثالثة) . على كل حال ، جاءت فرضية بافلوف لتغني تصوراتنا عن آلية عمل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ولتجعلها أكثر دقة وعيانية . وهي تؤكد ، مثلاً ، أنه يتعذر نفي وجود التشكيلة العبودية بالاستناد فقط الى « عدم كفاية » (وفقاً لأية معايير ؟) الوزن النوعي لعمل العبيد في الاقتصاد .

ان عدم فهم جوهر الطراز « القيادي » يعيق التحديد الصحيح للنظام الاجتماعي في بلدان الشرق القديم . ومن العوائق الأخرى يجب ذكر القناعة ، المشتركة بين عدد من الباحثين (سيميونوف ، فاسيليف وستوتشيفسكي ، مليكشفيلي ، ميدفيديف) ، بأن استغلال المزارعين ـ المشاعيين من خلال جهاز الدولة لا يمكن أن يكون ، عندهم ، إلاّ اقطاعياً ، وأن الضريبة ، التي تحصلها الدولة لصالح الطبقات المستغِلة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، لا بد أن تكون ضريبة ـ ريع[١٠] (Rent-tax)

لنبدأ بالضريبة ـ الريع . لقد ذكرنا أعلاه مراراً أن الدولة توجد ، وتحصّل الضرائب ، في تشكيلات طبقية تناحرية مختلفة . من هنا يمضي بعض الباحثين (ايلين ، مثلاً) للقول أن الضريبة لا يمكن أن تُعتبر شكلاً للاستغلال . بيد أن من الصعب الموافقة على هذا الحكم القاطع . في هذه الحالة يتوقف الأمر على ما إذا كانت الموارد المحصّلة تنفق لصالح المجتمع ككل ، أم لصالح أقلية طفيلية ، تميزه عن باقي أفراد الشعب . ففي المراحل الأولى من المجتمع الطبقي ، عندما كانت الرواسب المشاعية لا تزال قوية ، ظلت الملكية الخاصة الصاعدة تتستر ، ردحا طويلاً من الزمن ، برداء الملكية العامة ؛ وكانت الضريبة ، المحصلة ، شكلياً ، لـ « المصالح العامة » ، وفعلياً ـ لصالح المستغِلين ، تمثل ، في تلك الظروف ، الشكل الأسهل (وبالتالي ، الأكثر رواجاً) للاستغلال . لكن الشكل الخراجي للاستغلال لا يكفي ،

١٠ ـ ينطلق الباحثون المذكورون مما تبين لهم من رواج واسع لهذا الشكل من الاستغلال في كافة المجتمعات الطبقية ـ الباكرة ليجدوا ـ كما يظنون ـ في كل هذه المجتمعات علاقات « اقطاعية » ، متقدمة زمنياً على علاقات الرق المتطورة .

بحد ذاته ، للحكم على الطابع الطبقي للدولة ، التي تجبي الضرائب[11] .

ان الضريبة تكون ريعاً اقطاعياً إذا كانت طبقة ملاك الأرض تقف على رأس جهاز الدولة ، وإذا كان استغلال المنتجين المباشرين اقطاعي الطابع ، أي إذا كان معيار الاستغلال أقل بكثير منه في المجتمع العبودي ، في حين تكون استقلالية الفلاح الاقتصادية أكبر بكثير ، أما الاكراه غير الاقتصادي فإنه ، رغم بقائه ، يلعب دوراً ، أقل منه في مجتمع الرق . واذا كنا نعني دولة ، تمثل طبقة ، يستند استغلالها ، في غالبيته ، الى الاستيلاء القسري على عمل الآخرين ، الى استلاب الشخصية ، فإن الضريبة ، التي تحصّلها دولة كهذه ، لن تكون ، بالطبع ، ريعاً اقطاعياً ، بل إتاوة عبودية . ان التشابه الظاهري أمر لا شك فيه : هنا ، وهناك ، تجبي دولة المستغِلين الضرائب من المزارعين ـ المشاعيين . لكن هذا التشابه يجب ألاّ يؤ دي الى استنتاجات خاطئة[12] .

ان الباحثين ، الذين يرون في الاستغلال الحكومي ببلدان الشرق القديم استغلالاً إقطاعياً ، يستندون الى القناعة ، السائدة في الأدبيات التاريخية ، بأن ماركس اعتبر الضريبة ، في ظل الاستغلال الخراجي للفلاحين ، ريعاً إقطاعياً . وفي الحقيقة ، يستخدم ماركس مفهوم « الضريبة ـ الريع » في مقالاته عن الهند .

لكن ل . جاميونوف ، الذي درس أقوال ماركس عن الهند ، يلفت النظر [٥٠٩ ، ٤٢] الى ملخص ماركس لكتاب كوفاليفسكي ، حيث يشير ماركس الى أن الخراج ، الذي كان يدفعه الهنود ، لم يحوّل ملكيتهم الى اقطاع ، كذلك فإن (ضريبة الأرض) **Impot foncier** لم تحوّل الملكية العقارية الفرنسية الى اقطاع [١٨ ، ١٨] . وبعد ذلك يوضّح ماركس أنه لا يمكن اعتبار تملك الأرض اقطاعياً إلاّ

١١ ـ في احد اعمالها تقول ل . دانيلوفا : « لقد صار كثير من المؤ رخين ميالين . . . الى اعتبار شتى ألوان الاتاوة والضرائب العقارية ريعاً إقطاعياً ، واعتبار الحاصل عليه (الدولة ، أو فئة من الطبقة السائدة) مالكاً عقارياً . . . ان البرهان على تطابق الضريبة والريع الاقطاعي لا يمكن ان يتم إلاّ إذا ثبت ، قبل ذلك ، الطابع الاقطاعي للملكية ، التي على أساسها ؟تحصّل الضريبة . ومن الخطأ التام تصنيف كافة حقوق الدولة في التصرف بالأرض في عداد تجليات الملكية العقارية الاقطاعية »[٥٣٦ ، ١٥٢] . هذه الموضوعة تبدو لنا صحيحة للغاية ، وهي ، في الحقيقة ، تدحض وجود الاقطاعية في العالم القديم . لكن من الصعب الاتفاق مع دانيلوفا حين تقول ، مثلاً ، « أن ثمة امكانية ، لدى بعض الشعوب ، للانتقال من العلاقات الاقطاعية الى العبودية » [٥٣٧ ، ٨٠] . صحيح أن هذا ممكن ، لكن فقط على شكل تراجع ، على شكل ردة رجعية قوية ، وهو ما لم تشر إليه المؤلفة .

١٢ ـ هنا نتذكر ، على سبيل المثال ، علاقات « الايجار » في الصين الاقطاعية ، حيث لم يخطىء الباحثون في تحديد هويتها بوصفها شكلاً للاستغلال الاقطاعي ، وليست ايجاراً بالمعنى البرجوازي .

حين يدفع المالك ضريبة عينية أو نقدية لا لخزينة الدولة ، بل لصالح الأشخاص ، الـذين تعينهـم هذه الخزينـة[١٣] [١٨ ، ١٨] . وعليه ، لدينـا ، هنـا ، اشـارة لماركس ، لا تسمح باعتبار كل ضريبة ، تجبى من مالك الأرض ، ضريبـة ـ ريعـاً اقطاعياً .

أما جانب المشكلة الآخر فيقوم في أن سلطة الدولة علـى الـرعية لا يمـكن أن تعتبر ، دوماً ، حقاً لمالك الأرض الأعلى : ان تسلط البشر على البشر قد تطور حتى قبل أن تترسخ ملكية الأرض . ومن المعروف أن علاقات الملكية في التشكيلات ما قبل الرأسمالية عامة هي مشكلة معقدة ، وغير مدروسة كفاية . ولنا عودة ، أدناه ، الى هذه المشكلة .

والآن لنتساءل عما إذا كان بالامكان أن نطلق ، بدون تحفظ ، اسم اقطاعي على مالكٍ عقاري ، خاضع ، فعلياً ، لا شراف المستغِلين الكامل ، ومضطر لأن يدفع لهم كل المنتجات تقريباً ؟ ألا تغدو ملكيته لقطعة من الأرض ملكية وهمية في هذه الحالة ؟ ما الذي يميز فعلياً (لا حقوقياً) مالكاً كهذا عن العبيد ؟ هذه الاسئلة تجعل لزاماً علينا التفكير بمدى صحة أحكام اولئك ، الذين يجدون الاستغـلال الاقطاعـي في أطـوار تاريخ العالم القديم كافة . ان العلاقات الاقطاعية تستلزم نوعاً من استقلالية المنتـج المباشر ، الذي يجـب أن تبقـى له من فائض المنتـوج حصـة ، أكبـر منهـا في ظل العبودية . ولكي تتوفر امكانية أخذ حصة أكبر من المنتوج ، الذي يقدمه العبد ، لا بد أن تكون للطبقة السائدة درجة من الاشراف على المنتـج المباشـر ، أعلـى منهـا في الاقطاعية . هذا التفاوت في درجة الاشراف يولّد تفاوتاً في تنظيم الانتاج على نطـاق المجتمع كله . وقد تتنوع صيغ الاشراف : سلطة الدولة ، وسلطة المالك الفردي . لكن من غير الضروري أن يكون شغيل المجتمع العبودي عارياً ومكبلاً ، وأن يكون كل من يملك محراثاً ، ويعيش وأسرته في كوخ ، فلاحاً تابعاً ـ اقطاعياً . بهذا الصدد يبدو لنا أن ايليوشيتشكين محق تماماً في قوله « أن الخط الرئيسي ، الفاصل بين العبـودية والقنانة ، يمر ، كما تدل كافة القرائن ، لا عبر مستوى التفاوت الطوائفي ـ الحقوقي ،

١٣ ـ من هنا يخلص جاميونوف الى القول أن ماركس لم يجد في الهند اقطاعية ، بل أسلوب الانتاج الآسيوي [٥٠٩ ، ٦٣] . اننا لا نتفق مع جاميونوف في ذلك لأن المقتطف المذكور يبين أن ماركس يصنّف قسماً معيناً من الملكية العقارية في الهند (في حال دفع الضريبة لا الخزينة الدولة مباشرة ، بل للأشخاص الذين يمثلونها صورياً ، والذين صاروا فعلاً ملاكاً للأرض) في عداد الأراضي الاقطاعية . هذا فضلاً عن أننا ، حين نتأكد من أن ضريبة الأرض ليست ورقة عباد الشمس بالنسبة للاقطاعية ، نكون قد فقدنا أي مبرر لاعتبار هذه الضريبة مؤشراً ضرورياً لأسلوب الانتاج الآسيوي أيضاً (في الريف الهندي أيام الحكم الاسلامي يمكن النظر الى استغلال الفلاحين من خلال الضرائب على أنه ، مثلاً من مخلفات العلاقات العبودية) .

بقدر ما هو في مستوى التفاوت في طابع ارتباط العبيد والأقنان بوسائل الانتاج ، وهو يتحدد بدرجة استقلاليتهم الاقتصادية الفعلية »[٥٦٩ ، ١٢] .

ولكن إذا كان الفرق بين الاقتصاد العبودي والاقطاعي يتحدد ، في آخر الأمر ، بالحصة التي يستولي عليها المستغِل ، وبما يتبقى للمنتج المباشر من المنتوج ، وكذلك بدرجة إشراف المستغِل على المستغَل ، سيكون من الخطأ الاستناد الى مؤشر « تملك » الأراضي لنعت كادحي العالم القديم بأنهم فلاحون تابعون ـ اقطاعياً .

ان الخلط بين العلاقات الانتاجية العبودية والاقطاعية ينجم عن أن الفرق بين التشكيلتين العبودية والاقطاعية هو أقل جلاًء وبروزاً منه بين هاتين التشكيلتين كلتيهما وبين الرأسمالية ، ناهيك عن الفرق الجذري بين هاتين التشكيلتين الطبقيتين التناحريتين ، من جهة ، وبين المشاعية البدائية ، حيث لا طبقات ولا استغلال ، من جهة أخرى . ان الرق والاقطاع يستندان ، على حد سواء ، الى الاقتصاد الطبيعي ، وهما ينشآن ـ الرق دوماً ، والاقطاع في حالات كثيرة ـ من المشاعية البدائية ، ويحافظان على الكثير من البقايا المشاعية ، ويقومان ـ الرق كلية ، والاقطاع الى درجة كبيرة ـ على الاكراه غير الاقتصادي . وقد لفت لينين الانتباه إلى أن الحق القناني في روسيا لا يختلف ، اقتصادياً ، في شيء عن العبودية ، وإلى أن بقايا علاقات الرق في الولايات الأمريكية الجنوبية لا تختلف عن بقايا الاقطاعية . ولتجنب الوقوع في الخطأ يجب ألاّ نكتفي ، عند المقارنة ، بالهيكل الاقتصادي للمجتمع ـ بالعلاقات الانتاجية ، بل يجب أخذ التشكيلة كلها ، بما في ذلك البنيان الفوقي ومجمل الظواهر الاجتماعية . وما أن تأخذ كل التشكيلة ، أي المجتمع ككل ، حتى يبدو اختلاف المجتمع القديم عن القروسطي جلياً للعيان (وهو ما رأيناه أعلاه) .

ان اشكال الاستغلال الثلاثة ، التي عرفها تاريخ البشرية ـ استلاب الشخصية (الفرد) ، الذي يبدأ بالعنف المباشر ؛ والاستغلال القائم على الملكية العقارية الكبيرة ؛ واستخدام العمل المأجور ـ تنشأ منذ بداية ظهور المجتمع الطبقي ، وتبقى حاضرة في كافة التشكيلات الطبقية التناحرية . وهذه الأشكال الثلاثة تتواجد جنباً إلى جنب ، لاسيما في المراحل الانتقالية : من المشاعية البدائية الى الرق ، ومن الرق الى الاقطاع . ومع ذلك فإننا نحدد طابع التشكيلة تبعاً لنمط العلاقات الانتاجية القيادي ، المسيطر . وإذا صادفنا في المجتمع العبودي أو الاقطاعي رواجاً ، كبيراً أحياناً ، للعمل المأجور ، مثلاً ، فإن هذا لا يعني وجود علاقات رأسمالية آنذاك .

يقول مليكشفيلي : « الى جانب استغلال عمل العبيد ، والنمط البروتو اقطاعي لاستغلال فئات واسعة من السكان في بلدان الشرق القديم ، نصادف أيضاً ـ وعلى نطاق واسع أحياناً ـ استغلال العمل المأجور . وهكذا تتعايش في المجتمعات الطبقية

الشرقية الأقدم أشكال مختلفة من الاستغلال ، لكل منها ، عادة ، صيغ ، غير متطورة كفاية »[٦٤٣ ، ٧٢] .

وهكذا نرى أن المؤلف لا يسمي استغلال العمل المأجور في الشرق القديم ، رغم « النطاق الواسع » لانتشاره ، « رأسمالياً » ولا « بروتو رأسمالياً » . إلى أي أساس ، إذن ، يستند في كلامه[١٤] عن العلاقات « البروتو اقطاعية » ؟ ان المبدأ يجب أن يكون واحداً في كلا الحالين . ولذا فإن الانتشار المبكر لأشكال من الاستغلال ، تنتقل فيما بعد ، في الاقطاعية ، الى مواقع السيطرة ، لا يعطينا الحق في التحدث عن علاقات اقطاعية في المجتمعات الطبقية - الباكرة[١٥] .

في حينه كان المؤرخون يسمحون لأنفسهم بالكلام عن وجود علاقات رأسمالية في بابل ، واليونان القديمة ، وروما القديمة . لكن الماركسيين دحضوا مثل هذه التصورات . وفي أيامنا نجد حتى الباحثين البرجوازيين يفضلون عدم التحدث عن ولادة العلاقات الرأسمالية إلاّ بالنسبة للمرحلة المتأخرة من الاقطاعية ، لأن علاقات العمل المأجور - رغم تشابهها مع تلك العلاقات ، التي ظهرت ، يوماً ما ، في العالم القديم - لا تتحول مباشرة الى علاقات رأسمالية إلاّ في ظروف الاقطاعية المتأخرة . واليوم يحاول الماركسيون عدم استخدام مصطلح « العلاقات الرأسمالية » بالنسبة لما قبل عصر التراكم الواسع للرساميل . ومن البديهي أن هذا المبدأ يجب أن يراعى عند دراسة أصل الاقطاعية . ففي الشرق القديم لم تؤد العلاقات الاجتماعية ، التي تشبه سطحياً العلاقات الاقطاعية ، الى الاقطاعية مباشرة . ان ارهاصات العلاقات الاقطاعية لا تنشأ ، على ما يبدو ، إلاّ مع نمو التملك العقاري الكبير (في المنطقة المتوسطية ، والهند والصين - في القرون الأخيرة ما قبل الميلاد) .

ان اسلوب الانتاج السائد يترك بصماته على مجمل العلاقات الاجتماعية في التشكيلة المعنية ، له تخضع مختلف الأطرزة ، ومعه تتكيف . ولذا فإن اتساع استخدام العمل المأجور ، وتزايد أهمية التجار وأصحاب الورشات في المجتمع العبودي والاقطاعي ، تبقى كلية في إطار النظام المعني . وإذا كان المزارعون - المشاعيون ، الذين قد لا يختلف نمط حياتهم الداخلي عنه في المشاعية البدائية ، يدفعون ضريبة ثابتة للدولة العبودية ، فانهم يفقدون صفتهم كجزء من المشاعية البدائية ، ويغدون أحد الأطرزة الأساسية في التشكيلة العبودية . ولذا يتعذر ، كما

١٤ - نجد الشيء ذاته لدى سيميونوف واخرين .

١٥ - في الحالة المعنية يدور الحديث عن ظواهر اقتصادية ، مثل تأجير الأراضي ، ولا نقصد ، بالطبع ، أشكالاً ، مثل استغلال المشاعيين من قبل الدولة ، الذي لا يمثل ، كما ذكرنا أعلاه ، سمة خاصة بالمجتمع الاقطاعي وحده .

يبدو ، اعتبار هذا الطراز في المجتمعات القديمة طرازاً إقطاعياً (أو « بروتو اقطاعياً » ، أو « اقطاعياً بمعنى ما ») .

ان الجدال بين أنصار النظريتين « الاقطاعية » و « العبودية » في تاريخ الشرق القديم هو جدال قديم العهد . فأنصار « الاقطاعية » يستندون الى واقعة بديهية ـ استغلال « الفلاحين ـ المشاعيين » في الشرق . أما أنصار « العبودية » فيرون أن هذه البداهة وهمية ، خدّاعة ، ويؤكدون أن العلاقات الاقطاعية الكاذبة (شبه الاقطاعية) في الشرق القديم لم تكن ـ بخلاف العلاقات الاقطاعية الحقة ـ أقل تطوراً من العلاقات العبودية (القديمةAntique) ، فحسب ، بل وكانت ، على العكس ، أكثر بدائية عنها .

٥ ـ الحلقة تكتمل :

« الاقطاعية في العصور القديمة » ـ اسلوب الانتاج الآسيوي

رأينا أن من غير السهل اثبات وجود الاقطاعية في العالم القديم إذا انطلقنا من الفهم المألوف للعلاقات الاقطاعية (كنمط من العلاقات الانتاجية) . ففي هذه الحالة لن يكون بالامكان ، أبداً ، دمج التشكيلتين العبودية والاقطاعية (سواء في الشرق أو في العالم كله) في تشكيلة واحدة . هذا الأمر اثار لدى أنصار الفرضيات التشكيلاتية الجديدة ميلاً طبيعياً لتعديل مفهوم الاقطاعية نفسه .

فمنذ بداية المناظرة فطن بعض أطراف المناظرة الأحدّ بصيرة (دانيلوفا ، مثلاً) الى أن إحدى نقاط الضعف المحورية ستكون مسألة ما إذا كان أساس الاقطاعية هو الملكية العقارية الكبيرة ، أم الاكراه غير الاقتصادي وحده [انظر : ٥٣٦ ، ١٥٤] .

وبالفعل ، إذا كان الرق والاقطاع تشكيلتين متباينتين فإن أساسهما يجب أن يكون مختلفاً . وحتى بداية المناظرة الحالية كانت الأبحاث النظرية السوفيتية ترى في الاكراه غير الاقتصادي والقهر المباشر للشخصية أساساً للعبودية ، وترى في الاكراه الاقتصادي وغير الاقتصادي أساساً للاقطاعية . وقد أشار لينين ، في معرض حديثه عن الاكراه الاقتصادي في استثمارات السخرة* ، الى « أن « حصة » الفلاح في هذه الاستثمارة . . . تبدو وكأنها أجر عيني (اذا استخدمنا المفاهيم المعاصرة) ، أو وسيلة لتزويد الاقطاعي بالأيدي العاملة » [٧٢ ، ١٨٤] .

وقد يعترض البعض بأن قول لينين هذا يتعلق بروسيا أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كانت أشكال الاستغلال الاقتصادية في الزراعة قد بلغت ، الى ذلك الحين ، درجة

(*) وهو عمل الفلاح سخرة في أراضي الاقطاعي لقاء قطعة الأرض ، المعطاة له . (المترجم)

لا بأس بها من التطور . ونحن نتفق مع القائلين أن موازين القوى بين الاكراه الاقتصادي وغير الاقتصادي قد تغيرت على امتداد تاريخ اسلوب الانتاج الاقطاعي : في البداية كانت الغلبة لعناصر الاكراه غير الاقتصادي ، مع وجود بقايا ، غير قليلة ، لأساليب الاكراه العبودية ، أما في أواخر عهد الاقطاعية فقد ازداد ، بصورة ملموسة ، وزن الاكراه الاقتصادي ، مما يعكس ، جزئياً ، التحضير الاقتصادي للانتقال ـ على الأقل في المنظور البعيد ـ الى التطور الرأسمالي[1] . ان وجود الاستغلال الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الاستغلال غير الاقتصادي ، بغض النظر عن التناسب بينهما ، هو ظاهرة مميزة لأسلوب الانتاج الاقطاعي على امتداد تطوره كله . وعندما نثبت أن الشكل غير الاقتصادي للاستغلال كان سائداً على امتداد تاريخ مجتمع معين ، فإن هذا معناه أنه أمامنا اقطاعاً ، وليس اسلوب انتاج عبودي . وبالمقابل ، عندما يكون الاستغلال اقتصادياً بصيغته أيضاً نكون أمام نظام رأسمالي .

لقد قام خصوم النظرية « العبودية » بمحاولات عديدة لاثبات أن الاكراه غير الاقتصادي يقوم في أساس الاقطاع والرق ، على السواء . ولكن في تلك الحالة تندمج الاقطاعية والعبودية في تشكيلة واحدة . على سبيل المثال ، يقول فاسيليف : « في مجتمع ، قائم على استغلال المشاعة الفلاحية ، يكون الاستغلال مستنداً الى الاكراه غير الاقتصادي للفلاحين ـ المشاعيين » [٦٨٦ ، ١١٩] . وفي حديثه عن العلاقات الاقطاعية يعتبر ستوتشيفسكي هذه العلاقات « اكراهاً غير اقتصادي للمواطنين » [٦٨٦ ، ١٣٢] . وقد عمل الباحثان كلاهما على ارساء قاعدة نظرية لفرضيتهما في « التشكيلة الثانوية » الواحدة . أما كوبيشانوف ، الذي طرح فرضية الاقطاعية الكلية ، التي تغطي مجمل الحقبة التاريخية الممتدة ما بين المشاعية البدائية والرأسمالية ، فيصر على أن « أسلوب الانتاج الاقطاعي يكمن في استغلال صغار المنتجين بواسطة الاكراه غير الاقتصادي » [٦٨٦ ، ٤٤] . من هنا يأتي منطقياً استنتاج المؤلف : « في الأساس الاقتصادي للمجتمع الروماني قام استغلال صغار المنتجين عن طريق الاكراه غير الاقتصادي بصورة رئيسية . وعليه ، يكون المجتمع الروماني مجتمعاً إقطاعياً » [٦٨٦ ، ٤٥] .

وقد اقترحت ل . دانيلوفا ، في حينه ، أساساً نظرياً لهذا الرأي . وهي تعتقد أن الملكية العقارية الكبيرة ليست أساس الاقطاعية ، وأن الأرض في ظل الاقطاعية لم تكن ملكاً للاقطاعيين ، وحدهم ، بل وللفلاحين أيضاً . « وحتى في تلك الحالات ، التي

١ ـ صحيح أن ثمة استثناءات كبيرة عن هذه القاعدة ، كالحق القناني في روسيا ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر .

يكون فيها الفلاح ، قانونياً ، محروماً من أي حق في ملكية إستثمارية (كما هو الحال في القنانة) ، نجده ، فعلياً ، مالكاً لها . . . في كثير من المجتمعات ، التي تعتبرها أدبياتنا التاريخية مجتمعات اقطاعية ، لم يعثر الباحثون على ملكية عقارية كبيرة (خاصة فردية ، أو حكومية) اما اطلاقاً ، أو على امتداد فترات زمنية طويلة . ومع ذلك كان الفلاحون هناك يعانون من نفس الاستغلال ، الذي كان قائماً في ظل النظام الاوتوقراطي » [٧٢٥ ، ٥٠ - ٥١] .

وتذهب دانيلوفا إلى أن الأدبيات العلمية السوفيتية قامت باسباغ قانونيات الرأسمالية اسباغاً ميكانيكياً على المجتمع الاقطاعي . وهي ترى في ذلك سبباً لظهور موضوعة الأساس الاقتصادي للاقطاعية (الملكية العقارية الكبيرة) : « ان النظام الاجتماعي ، الذي يُصنّف في أدبياتنا التاريخية نظاماً اقطاعياً ، هو نظام قائم على سيطرة الاستثمارات الصغيرة الطبيعية - المغلقة للمنتجين المباشرين ، أي الفلاحين والحرفيين ، الذين يُستغلون بأساليب غير اقتصادية » [٧٢٥ ، ٥٠] . وهكذا تتطابق هذه الفكرة مع وجهة نظر كوبيشانوف[٢] .

حين تحدثنا أعلاه عن العيوب الجدية للوحات التشكيلاتية الجديدة أشرنا إلى أن أصحاب هذه اللوحات يقومون ، في محاولتهم للاستناد إلى دراسة العلاقات الانتاجية ، بعزل الاقتصاد عن القوى المنتجة ، وعن البنيان الفوقي . أمّا هنا فلدينا تطرق آخر : تجاهل (غير مقصود ، بالطبع) لقاعدة المجتمع الاقتصادية .

فمن محاكمات دانيلوفا اللاحقة يلزم أن العلاقات ، التي سادت في كافة التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، كانت - برغم أن طابعها جاء وليد الوضع الاقتصادي المعني - غير اقتصادية بحد ذاتها [٧٢٥ ، ٥٩] ، و « أن الفئات ، السائدة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، لم تكن مسيطرة اقتصادياً ، أي لم تكن تحتكر وسائل الانتاج . (وهي لا تغدو كذلك إلاّ في ظل الرأسمالية ، التي تفصل العامل عن وسائل الانتاج وظروفه) » [٧٢٥ ، ٦٢] .

٢ - من الضروري الاشارة إلى أن دانيلوفا قد قامت ، في مقالتها المنشورة عام ١٩٦٥ ، بنقد مدمّر للمؤرخين ، الذين يقرنون تطور الاقطاعية « بالاكراه غير الاقتصادي وحده ، ويقللون من دور الملكية العقارية الاقطاعية »[٥٣٧ ، ٨٦ - ٨٧] . وفي المقالة نفسها انتقدت نظرة أ . أ . بغدانوف الخاطئة الى الاقطاعية [انظر : ٥٣٧ ، ٧٥ ، ٨٥] .

ولذا كان من الطبيعي أن دانيلوفا ، التي كانت في النصف الثاني من الستينات تكّن بعض الاحترام للفرضيات التي تغض من شأن الدور الحاسم للعلاقات الاقتصادية قبل عصر الرأسمالية ، قد حاولت ، لاحقاً ، التخلص من تأثير هذه النظرات (كلمتها بأكاديمية العلوم الاجتماعية في إيار ١٩٧٣) .

ونجد مثل هذه النظرة عند جوريفتش ، الذي يؤكد « أن آلية حركة المجتمع الأقطاعي لا يمكن أن ترد ، أبداً ، الى المقولات الاقتصادية وحدها . ان أي محاولات للقيام بهذا ستؤدي لا محالة إلى تشويه جوهر المجتمع الاقطاعي ، وإلى سوقه قسراً نحو الرأسمالية » [٥٢٤ ، ١٢٨] . وقد رأينا أن جوريفتش يعتقد أن من المتعذر ، مبدئياً ، رصد القانون الاقتصادي الأساسي للاقطاعية ، أي أن قانونيات مختلف الأطرزة ، عنده ، « لا يمكن أن تردّ الى قانونية واحدة » [٥٢٤ ، ١١٨] .

لنتفحص هذا الرأي عن كثب . نعم ، من الصحيح أن آلية حركة المجتمع الاقطاعي لا ترد إلى المقولات الاقتصادية « وحدها » . لكن هذا يصح على كل المجتمعات ، وليس الاقطاعية فقط . ان جوريفتش يحذر من سوق المجتمع الاقطاعي الى الرأسمالية . لكن هذه المقارنة خاطئة ، لأنه ، في الحالة الأخيرة ، ليس الاقتصاد ، وحده ، هو الذي يحدّد كل شيء . لماذا يتعذر ايجاد قانون اقتصادي أساسي للاقطاعية ؟ ترى أليست « الاطرزة غير المتجانسة » ، التي منها يتألف - كما يقول جوريفتش - النظام الاقطاعي ، مندمجة عضوياً أحدها بالآخر في كيان اجتماعي واحد ؟ وإذا كانت الاقطاعية مجموعاً ميكانيكياً من الاطرزة ، التي يصعب رد قانونياتها إلى قانونية واحدة ، فإنها ، عندئذ ، لا تكون تشكيلة اقتصادية - اجتماعية .

ان بعض الباحثين ، الذين يسعون لايجاد عوامل مكّونة لبنية المجتمع خارج الاقتصاد (ويستندون ، في ذلك ، الى موضوعة ماركس حول شكلي الروابط الاجتماعية : شيئية وشخصوية [انظر : ٧ ، ١٠٧]) ، يطرح نظرية ، تقول أن العلاقات الشيئية بين الأفراد لا تسود إلاّ في ظل الرأسمالية ، أما المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، بدءاً من المشاعية البدائية ، فتتميز بهيمنة العلاقات الشخصوية ، لا الشيئية . وبذا تكون الطبقات ، بالمعنى الكامل للكلمة ، أي كفئات اقتصادية - اجتماعية ظهرت على أساس العلاقات « الشيئية » ، تكون ظاهرة ، مميزة للرأسمالية وحدها .

بيد أن ماركس وانجلس أثبتا في كافة أعمالهما[٣] أن التاريخ المكتوب المنصرم كان تاريخ صراع بين الطبقات . صحيح أن ماركس قد أشار ، في بعض الحالات ، الى الانقسام الطبقي كخصوصية للمجتمع الرأسمالي . لكن أقوالاً متفرقة كهذه لا تتناقض مع مجمل النظرية الماركسية في عهد الطبقات والصراع الطبقي : فيها أراد ماركس التأكيد فقط على أن الانقسام الطبقي في شكله الصرف ، أي عندما لا يتوارى جوهره الاقتصادي خلف غلالات بطريركية ، طوائفية ، وغيرها ، لايظهر إلاّ في الرأسمالية . وسيكون من

٣ - لنتذكر ، على الأقل ، « البيان الشيوعي » .

الخطأ ، في رأينا ، الانطلاق من ذلك للقول أن ماركس قد فرق تفريقاً دقيقاً بين طبقات المجتمع البرجوازي وبين التشكيلات الاجتماعية في العصور ما قبل الرأسمالية ، أو أن مصطلح « الطبقة » يمكن أن يفهم بمعنيين : ضيق ـ كظاهرة ، ملازمة للرأسمالية ، وواسع ـ كمفهوم ، يدل على مختلف الفئات والزمر الاجتماعية نفسها ، بما في ذلك تلك الفئات ، التي في اطارها يرتبط الافراد بعرى « شخصوية » . ان هذا الفهم الماركسي يسمح باقامة حد صارم بين الرأسمالية وبين التشكيلات « الشخصوية »[٤] . لكن مما لا شك فيه أن الادبيات الماركسية المعاصرة قد رسّخت تحديداً واحداً لمفهوم « الطبقة » ، هو الذي سمّيناه أعلاه « واسعاً » . ولذا لا يصح ، في رأينا ، الحديث ، الآن ، عن غياب « الطبقات » في المجتمع القديم . ان الخلط بين المفاهيم لا يؤدي إلاّ إلى عدم دقة التصورات عن الفوارق الجذرية بين التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، وهو لا يقود إلى دمج العبودية والاقطاعية في تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة ، فحسب ، بل والى الحاق المشاعية البدائية بهما ، أي الى خلط المجتمعات الطبقية بغير الطبقية .

وقد تضمن كتاب جوريفتش [٥٢٩] عدداً من الموضوعات ، المميزة للنظرية « الشخصوية » . وليست في نيتنا ، هنا ، تقديم عرض عام لها ، لأن الكتاب المذكور لم يكن مكرساً للشرق ، ولأنه لاقى ، فضلاً عن ذلك ، نقاشاً عميقاً [انظر : ٧١٢] . ونحن ، اذ نؤكد على أهمية المادة ، التي يحفل بها الكتاب ، وعلى حدة طرح المشكلة ، سنكتفي بمعالجة بعض الجوانب .

في محاولته لاثبات أن الروابط الاقتصادية (« الشيئية ») لم تكن محدّدة في النظام الاقطاعي يستند جوريفتش الى ماركس ، الذي أشار الى أن العلاقات الشيئية لم تتخذ صيغتها النهائية إلاّ في المجتمع البرجوازي [٥٢٩ ، ٢١ ـ ٢٢] . هنا يبدو لنا أن المؤلف يخلط بين ذلك الشكل الاقتصادي (الشيئي) الجلي ، الذي تتخذه العلاقات الانتاجية في ظل الرأسمالية ، وبين ذلك الجوهر الاقتصادي ، الذي يحضر ، على نحو أو آخر ، في العلاقات الاجتماعية بكافة التشكيلات ، التي عرفها تاريخ البشرية[٥] .

٤ ـ يدور الحديث عن غياب الطبقات في الشرق القديم ، عن الامكانية المبدئية لقيام دولة في المجتمعات ما قبل الطبقية ، الخ . . . [انظر : ٧٢٥ ، ٤٣٦ ـ ٤٣٧] .

٥ ـ يقع بعض دارسي آلية (ميكانيزم) المجتمع البدائي الاجتماعية في خطأ مماثل ، حين يعطون الدور الحاسم للعلاقات « العشائرية » ، وليس الانتاجية . في معرض ردّه على امثال هؤلاء الباحثين يلاحظ ن . إ . لابين ، بحق ، « أن تأكيد انجلس على دور العلاقات العشائرية لا يلغي أبداً كونها ثانوية بالنسبة للعلاقات الانتاجية ، وهو لا يعني إلاّ أن الصلة المتبادلة بين الاقتصاد وبين العوامل الفوقية في المجتمع المشاعي البدائي انما تتم من خلال العلاقات العشائرية ـ القبلية ، وأن هذه الأخيرة تلعب ، بهذا المعنى ، الدور الحاسم في تحديد طابع النظام الاجتماعي » [٦٢٣ ، ١٥٦] .

ان جوريفتش يقلل ، بوضـوح ، من دور التملك الاقطاعـي للأرض : « إذا فهمنا الملكية الخاصة على انها وسيلة لاستغلال المنتجين المباشرين ، على أنها الشرط الذي يلزمهم بتقديم فائض انتاجهم الى مالكي وسائل الانتـاج ، فإن هذا المفهـوم يصـح ، بصورة مطلقة ، على كل مجتمع طبقي تناحري » [٥٢٩ ، ٢٧] . وهو لا يوافق على مثل هذا الفهم الواسع للملكية ، لانه يعتقد أن مفهوم « التملك الخاص للأرض يفترض حرية غير محدودة في التصرف بها » [٥٢٩ ، ٢٦ ـ ٢٧] . وبما أنه لم يجد ـ وهذا أمر طبيعي ـ في العصور الوسطى الباكرة سيطرة لهذه الأشكال من الملكية ، نراه ينـزع لأن ينصّب محل العامل الاقتصادي (الملكية العقارية الاقطاعية) السيطـرة ، غـير المنـازع عليها ، للاكراه غير الاقتصادي ، أي ـ إذا استخدمنـا مصطلحـات المؤلف ـ سيطـرة العلاقات « الشخصوية » . وهو يتوقف عند الطابع النسبي والمزدوج لمفهومي القاعدة والبنيان الفوقي في المجتمع الاقطاعي ، عند مسألة عدم تمايز المجال الاقتصادي عن نطاق السياسة والأخلاق والدين . من هذه المحاكمات قد يخرج القارىء بانطبـاع بأن التأثـير المتبادل القانونـي بـين القاعـدة والبنيان الفوقـي (حـدود التأثـير العـام بالنسبـة لكافـة التشكيلات) لا يمسّ الاقطاعية ، في حين تشكل القاعدة (« المجال الاقتصادي ») ، في المجتمع الاقطاعـي ، جزءاً « غـير متميز » من البنيان الفوقـي (« نطـاق السياسـة والأخلاق والدين ») . تلك هي نتيجة المنطلق الخاطىء ، الذي أشرنـا إليه أعـلاه : الخلط بين قاعدة المجتمع الاقتصادية وبين هذه أو تلك من درجـات وضـوح **الأشـكال** الاقتصادية للعلاقات بين الناس .

هذا الخط من شأن الدور المحدِّد للعامل الاقتصادي ، الذي (الخـط) يقـوم في أساس النظرية « الشخصوية » ، يتجلى أيضاً في محـاكمات ، كالتـالية : « ان ارتبـاط التناضد الاجتماعي بعلاقات الملكية لوسائل الانتاج هو ظاهرة ، مميزة للمجتمع الطبقي الناضج . . . . . فظهور التناضد الاجتماعي يسبق التمايز في الملكية . وهذا يبرز واضحاً عند دراسة الدول « البربرية » ، ما قبل الاقطاعية . ولكن حتى في الانظمة الاستبدادية الشرقية القوية ، حيث وصلت علاقات السيطرة ـ الاخضاع ، علاقات الاستغلال ، درجة عالية من التطور ، نجد أن مصدر امتيازات الفئات السائدة واستيلائها على فائض الانتاج لم يكن احتكار ملكية وسائل الانتاج ، بقدر ما كان ذلك الفصل ، الذي يمتد بجذوره إلى المشاعية البدائية ، بين العمل المنتج وبين المهمات التنظيمية (الاقتصادية ، والعسكرية ، والطقوسية الدينية ، وغيرها) . وفي المجتمع الاقطاعي نجـد أيضاً أن الانقسام الطوائفي ، وما يرتبط به من توزيع الخيرات المادية ، لم يتحدد ، إطلاقـاً ، بتملك الأرض وحـده . فقـد لعبـت دوراً كبـيراً ، بل ورئيسياً في المراحـل الأولى ، عوامل، مثل النسب، ونوع العمل، والمكانة على السلم المراتبي في ((نظام الموالاة)) Vassalité ، والوضع الحقوقي النابع منها.

وفي عمل آخر نعثر على نفس سياق التفكير . يقول جوريفتش : « في أولى دول الشرق القديم ظهر ، أغلب الأحيان وفي المقام الأول ، ضرب من التقسيم الاجتماعي للعمل ، لا يرتكز الى التفاوت في الملكية ، بل الى عدم التكافؤ الاجتماعي » . وهنا يتحدث المؤلف عن تطور جهاز الدولة في الشرق « في ظل غياب الملكية الخاصة أو الدور التافه لها » [٤٧٨ ، ٧٢٥] .

يبدو أن أنصار النظرية « الشخصوية » لا يجدون ملكية لوسائل الانتاج في المجتمعات القديمة ، لأنهم لا يفتشون إلاّ عن أشكال ناضجة ، رفيعة التطور . لكن أساس التفاوت في الملكية والتوزع الطبقي بالعالم القديم قد لا يكون حيازة الأرض ، بل حيازة المنتج المباشر - العبد ، التي تصادف منذ الخطوات الأولى للمجتمع الطبقي ، وفضلاً عن ذلك ، كان استغلال المشاعة من قبل مشاعة أخرى (اسبرطة) - وهو الشكل المألوف ، وربما الغالب ، للاستغلال في العالم القديم - يمثل ، بذوره ، تجلياً لعلاقات معينة من الملكية .

في المجتمع الاقطاعي كان النسب ، ونوع العمل والمكانة الاجتماعية ، تلعب ، فعلاً ، دوراً كبيراً ، لكنها ، في الحقيقة ، تلعب دوراً لا يستهان به حتى في المجتمعات الرأسمالية . من الطبيعي أن التكوين النفسي الاجتماعي كان مختلفاً ، حيث كان لفقير من النبلاء في المجتمع الاقطاعي أن ينظر بازدراء إلى تاجر ثري . لكن هذا لا يغير شيئاً من الحقيقة الأساسية : النبلاء ، كطائفة ، كانوا يملكون ، في ظل الاقطاعية ، الثروة الاجتماعية الأساسية ، أي الأرض . هذه الملكية ، الحقوقية أو الفعلية ، كانت موضوعة تحت تصرف عدد من الأفراد أو الأسر[6] . وفي المجتمع الاقطاعي كان التناضد في الملكية يتوافق مع التناضد في المكانة الاجتماعية ، حتى وفي الانتماء الطوائفي .

ذكرنا أعلاه أن بعض الباحثين يرون أن الاكراه غير الاقتصادي ، وليس الملكية العقارية الاقطاعية ، هو أساس الاقطاعية . وقد أوردنا أقوالاً ، تذهب إلى أن الأرض ، في ظل الاقطاعية ، لم تكن تخص الاقطاعيين ، بل الفلاحين ، أو الفئتين معاً .

لنفترض أن الفلاحين ، التابعين اقطاعياً ، كانوا يملكون قطعاً معينة من الأرض ، وأن الاقطاعيين كانوا « يكتفون » بالاستيلاء على ثمار عملهم . ولكن إذا كانت ثمار الأرض تذهب بانتظام ، على نحو أو آخر ، الى الاقطاعي ، من يكون المالك الفعلي للأرض ؟ بهذا الصدد يقول الأكاديمي س . د . سكازكين : « انطلاقاً من التعريف الماركسي الأساسي للملكية لا يمكننا أن نعتبر الفلاح ، أو المنتج المباشر في التشكيلة الاقطاعية ، مالكاً ، مهما كانت حقوقه في التملك وطيدة وواسعة » [٧٥٦ ،

٦ - خلافاً للمجتمعات الاستغلالية المألوفة في العصور القديمة : المشاعة - الدولة .

١٢٩] . ان الملكية الاقطاعية ، كما يؤكد سكازكين ، تختلف عن الملكية البرجوازية : انها تتوقف على مكانة المالك في المراتبية الاقطاعية ، وهي مقيدة بالتقليد ، الذي يعطي للفلاح بعض حقوق التملك ، وغالباً ما تحمل طابعاً شرطياً ، عرفياً[٧] . لكن المالك الفعلي يبقى ، مع ذلك ، الاقطاعي ، لأنه هو الذي يحصل على الريع[٨] .

وقد تضمنت مقالة م . بارج النقدية ، المكرسة لكتاب سكازكين « دراسات في تاريخ الفلاحين الاوروبيين الغربيين في العصور الوسطى » ، تلخيصاً جيداً لوجهة نظر سكازكين . في هذه المقالة يشير بارج إلى أن طروحات سكازكين « ذات أهمية مبدئية ، وذلك في ضوء تلك النزعة ، التي بدأت تبرز مؤخراً ، والتي تنفي حق امكانية التفسير الاقتصادي للعلاقات ، المعبّر عنها بمقولة الملكية الاقطاعية . وبذلك نعود ، خلسة ، الى تلك الأيام ، التي كان يطابق فيها بين النظام القروسطي وبين « العنف الصرف » . ان اعتبار الاكراه غير الاقتصادي أساساً للريع لا يقل خطأً عن القول ، مثلاً ، ان الاتفاق « الطوعي » حول تأجير الورشة للعامل هو أساس الاستغلال الرأسمالي . ولذا فإن صاحب « الدراسات » ، التي نحن بصددها ، محق تماماً في تأكيده على دور القاعدة الاقتصادية للاستغلال الاقطاعي . ان الريع الاقطاعي هو شكل اقتصادي لتحقق الملكية الاقطاعية . كما أن احتكار طبقة الاقطاعيين للشرط الأساسي للانتاج الاجتماعي هو الشكل الكلي ، هو القاعدة الاقتصادية للريع الاقطاعي . أما بشأن الاكراه غير الاقتصادي فانه لايحدد لنا إلاّ اسلوب، طريقة ، جني الريع ، وامكانية الحصول عليه من المنتج المباشر ، الذي يعمل في استثمارته الخاصة ، وبفضل ذلك ينتج ، بنفسه ، وسائل العيش ، الضرورية له »[٤٥٩ ، ١٦٩] .

من المعروف أن أراء العلماء السوفيت حول طبيعة الملكية الاقطاعية متباينة ومتنوعة : بورشنيف لا يعتبرها عرفية ، مقيدة ، إلاّ في حدود ضيقة[٩] ، في حين يؤكد

٧ - على سبيل المثال : اوروبا الغربية على امتداد القسم الأكبر من القرون الوسطى

٨ - في ردّه على رأي مماثل ، كان قد طرحه ل . ب . ألايف ، يقول ل . سيدوف : « ان تحديد نوع الملكية في الاراضي ، التي يذهب ل . ب . ألايف الى ان مالكها هو الشخص ، الذي يحصل منها على الريع ، يبدو ، عند الاختبار ، لغواً سطحياً . ذلك أن مفهوم ملكية الأرض مدعو لتفسير واقعة الاستغلال ، أما عن السؤال ما هي ملكية الأرض فيجيبنا بأنها تتجلى في الحق بالاستغلال » [٦٨٢ ، ٥٢] . لكننا ، بخلاف سيدوف ، لا نرى هنا أي لغو : ان الايف يكتفي ، في الحالة المعنية ، بتحديد ملموس لمفهوم ملكية الأرض في المجتمعات الطبقية التناحرية .

٩ - بهذا الصدد يلاحظ ل . ف . تشيربين ، بحق ، أنه « من الصعب الاقتصار (كما يفعل ب . ف . بورشنيف) على تسمية هذا الشكل من الملكية « كاملاً ، حراً ، مطلقاً ، غير محدود » . هذه الاصطلاحات قد تؤدي الى الالتباس والخطأ ، رغم أن بورشنيف لا يستخدمها إلاّ حين يقابل ، من الناحية الاقتصادية - السياسية ، بين الاقطاعيين كمالكين وبين الفلاحين كحائزين على الأراضي ، وهو يعي شرطية الوضع الحقوقي للفئة الأولى »[٦٨٣ ، ١٢٨] .

سكازكين أن الملكية الاقطاعية تتوقف على مكانة المالك في المراتبية الاقطاعية ، وأنها مقيدة بالتقليد ، وغالباً ما تحمل طابعاً عرفياً . بيد أن من الضروري ، هنا ، الاشارة إلى نقطة الانطلاق ، المشتركة بين الباحثين المذكورين : ان مالك الأرض ليس الفلاح ، بل الاقطاعي الذي يحصل على الريع . وفي السنوات الأخيرة بدأ ينتشر رأي ثالث ، يعود بجذوره إلى أ . ف . فينيديكتوف ، يقول أن الملكية الاقطاعية تتميز بتوزيع حقوق التملك بين الاقطاعي والفلاح . ونحن نرى أن وجهة النظر هذه لا تختلف ، هي الأخرى ، اختلافاً جذرياً عن النظرتين السابقتين ، إذا انطلقنا من أن فلاح المجتمع الاقطاعي لا يتصرف إلاّ بجزء صغير من فائض الانتاج ، اما جزؤه الأكبر فيذهب إلى الاقطاعي . وفي هذه الحالة ، يعتبر أن أساس اسلوب الانتاج الاقطاعي هو الاستثمارة الاقطاعية ، وليس ملكية الفلاح للأرض ، لأن ملكية الفلاح يجب إعتبارها شكلاً تابعاً ، خاضعاً ، للشكل السائد ، المسيطر ، أي للملكية العقارية الاقطاعية .

ان اعتبار ملكية الفلاح الصغيرة للأرض أساساً للاقطاعية قد دفع ببعض اطراف المناظرة المعاصرة الى القول بالاكراه غير الاقتصادي أساساً وحيداً للاستغلال في ظل الاقطاعية . لكن هؤلاء ، إذ ينتقدون بورشنيف لتقريبه (الذي لم يكن ، مع ذلك ، كبيراً أحياناً !) العلاقات الاقطاعية من البرجوازية ، يقومون ، فعلياً ، بدمج مفهومي « الاقطاع » و« الرق » .

ان خصوصية اسلوب الانتاج الاقطاعي ، بالمقارنة مع العبودية والرأسمالية ، يجب ان نراها في الدور الكبير سوأء لأساليب الاكراه الاقتصادية أو غير الاقتصادية . ومهما اختلفت النسبة بينهما في مختلف مراحل تطور الاقطاعية ، لا يمكن لأحدهما أن يقوم بدون الآخر ، وإلاّ يفقد اسلوب الانتاج صفته الاقطاعية .

وجدير بالذكر أن هذا اللون من الثنائية في أساس الاستغلال الاقطاعي هو الذي أدى ، على ما يبدو ، الى أخطاء اولئك الباحثين ، الذين طرحوا تشكيلة « مختلطة » ، عبودية ـ اقطاعية .

ينطلق بعض الباحثين ، الذين يشككون بالدور المحدِّد للملكية العقارية الكبيرة في ظل الاقطاعية ، من أن مفهومي « الملكية » و« الملكية الخاصة » لا يصلحان لوصف علاقات الأرض الاقطاعية . وبذلك ترد المشكلة الى مسألة الاختلاف في فهم المصطلح المعني[١٠] .

لقد أشرنا إلى أن التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية (التي ينظر إليها كثير من المشاركين في المناظرة على أنها شيء معطى مرة واحدة وإلى الأبد) هي ، في الواقع ،

١٠ ـ هنا نقصد ، دوماً ، الملكية الحقيقية ، الفعلية ، وليست الحقوقية .

عملية ، صيرورة . والملكية عملية أيضا . ومن خلال دراسة الملكية العقارية يمكن اثبات أنه حتى الاستثمار البسيط للأرض ، الذي لا يعطي ، بحد ذاته ، أي حق فيها ، ينطوي ، مع ذلك ، على ارهاص بالملكية ، إذ يخلق مقدمات ، يخلق امكانية الحيازة اللاحقة . أما المرحلة الثانية من التملك ـ الحيازة ـ فهي لون مباشر من الملكية ، رغم أن الملكية ، هنا ، لا تزال غير كاملة . وليس بالامكان اعتبار الحائز على الأرض مالكاً فردياً (أو ـ في ظل المشاعية ـ جماعياً) إلاّ إذا كانت الحصة الأساسية من منتجات الأرض تذهب إليه . وعند الاستئجار بالمحاصصة فإن المالك ، بالطبع ، ليس الفلاح ، وانما هو الاقطاعي . وفيما يخص المزارع Farmer الرأسمالي ، الذي يستأجر الأرض من الاقطاعي ، فإن العائق امام تحول إلى مالك فعلي للأرض المستأجرة هو ربط (تقييد) الأرض حقوقياً بالاقطاعي ، مما يضمن له ريعها .

في كتابه عن الملكية في التشكيلات ما قبل الرأسمالية يقترح م . كولجانوف التمييز المتسق بين ملكية الأرض وبين حيازتها ، ويرفض رفضاً باتاً استخدام مصطلح « الملكية الخاصة » فيما يخص العلاقات العقارية ما قبل الرأسمالية . ان المؤلف يقع في احادية الجانب ، حين يقول ، مثلاً ، « أن وجهة النظر المقررة ، التي تزعم أن الملكية الجماعية كانت سائدة في المشاعية البدائية ، في حين هيمنت الملكية الخاصة في عصر الرق والاقطاع ، تبسّط الوضع الحقيقي للأمور ، بل وتشوّهه » [١٧٧ ، ٤٩٣] . ان الشغف بالتمييز الصارم بين « الملكية » و « الحيازة » قد جعل كولجانوف لا ينتبه إلى أنه ، إذ يقرن « الملكية » بالعصر الرأسمالي وحده ، يكون قد ألغى ذلك المفهوم العام ، الذي يدل على علاقات الملكية في كل العصور ، دون أن يقترح أي بديل له . وعندئذ يتلاشى العام ، ليبقى الخاص وحده . وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى إزالة الغموض والتخبط ، يكون قد « زاد الطين بلة » ، لأنه قدم حجة جديدة لنفي الملكية الخاصة للأرض في المجتمعات ما قبل الرأسمالية[١١] .

ان من الصعب استبدال مصطلح « الملكية الخاصة » بمصطلح آخر ، يكون تحديداً عاماً لعلاقات الاستحواذ في كافة التشكيلات ، أو حتى للدلالة على العلاقات ، التي كانت موجودة فعلياً في العصور الوسطى ، وفي العصور القديمة خاصة ، والتي يتعذر نعت البعض منها بأنها حيازة . فإلى جانب الملكية العرفية شهدت أوروبا الاقطاعية ، مثلاً ، ملكية كاملة للأرض ، سواء للفلاحين أو لكبار الملاك العقاريين ، كانت على أعلى درجات الكمال واللامشروطية ، الممكنة في ظل العلاقات ما قبل

١١ ـ لكن من المهم الاشارة إلى أنه رغم الخطأ ، الذي وقع فيه كولجانوف فيما يخص المصطلحات ، فإن أحداً ، سواء هو او خصومه ، لم يشكك ، آنذاك ، في سيطرة طبقات المالكين الفرديين في المجتمعين العبودي والاقطاعي [انظر : ١٧٧ ؛ ١٧٨ ؛ ٢٢٤] .

الرأسمالية . صحيح ان الملك الكامل Allod للفلاح قد أبقى على ارتباطه بالمشاعة ، وأبقت الملكية العشائرية الاقطاعية الوراثية Seigneurie على ارتباطه بمراتبية التملك الاقطاعي للأرض ، لكنهما كانا ، مع ذلك ، ملكية خاصة للفلاح . ان الحيازة تفترض أن يكون ، الى جانب الحائز ، مالك صوري ، وهذا الأخير لم يكن له وجود[١٢] .

يسلّم بعض المشاركين في المناظرة الحالية بوجود الملكية الخاصة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، لكنهم يطرحون تحفظاً هاماً : لم تكن هذه الملكية الأساس الأولى للوجاهة ، بل « على العكس ، كانت الوجاهة والمكانة الاجتماعية مقدمات للاثراء »[١٣] . [٧ ، ٧٩٨] .

بعبارة أخرى ، يقر هؤلاء بان الطبقة الحاكمة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت لا تملك السلطة ، فحسب ، بل والثروات المادية ـ الأرض والعبيد ، لكنهم ينفون ، في الوقت ذاته ، أن يكون للعامل الاقتصادي الدور المحدِّد في هذه المجتمعات . ويذهب أنصار هذه النظرية إلى ان الانسان ، في العالمين القديم والقروسطي ، كان يحصل على السلطة ، أولاً ، وبعدها ، فقط ، يصير مالكاً للأرض ، وإلى أن الطائفة (وليست الطبقة !) السائدة لم تكن تتألف من المالكين ، حيث تصرمت قرون عديدة قبل أن تغدو مالكة للأرض ، وقبل حلول ذلك يتعذر اعتبارها ممثلاً للطبقة ، السائدة اقتصادياً . وراح هؤلاء يفتشون عن مثل هذه الدولة غير الطبقية في مختلف العصور التاريخية ، ولاسيما في المراحل الطبقية ـ الباكرة والانتقالية من تاريخ التقدم الاجتماعي .

هذا في حين لم يتبين ، حتى الآن ، وجود دولة غير طبقية ، أي دولة ، لا تكون فيها الفئة الحاكمة مالكة لوسائل الانتاج . في المراحل الطبقية الباكرة يكون التناضد في

---

١٢ ـ إلاّ إذا صرنا نعتبر الدولة مالكاً لكل الأراضي . لكن الملكية العليا للأرض من قبل الدولة في بلدان العصور الوسطى والشرق القديم هي موضع تشكيك بعض الباحثين في الوقت الحاضر .

١٣ ـ من هنا يخلص اوتشنكو ودياكونوف ، في تقريرهما الى المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم التاريخية ، الى القول أن عملية التشكل الطبقي في اطار المجتمع القديم Antique لم تبلغ « نهايتها المنطقية » ، أي لم تؤد الى تشكل تلك الطبقات « الصرفة » ، « اللاطوائفية » ، التي يتحدث عنها لينين [٤٩٨ ، ٤] ، ولذا يلزم الاقتناع « بلا مشروعية وضع العبيد مقابل ما يسمى بملاك العبيد » [٧٩٨ ، ١٠] ، الخ . . . . من الجلي أن امامنا هنا ، مرة أخرى ، شغف بالسمات الخاصة على حساب القانونيات العامة ، بحيث تغيب القاعدة وراء الاستثناءات . صحيح أن عملية تشكل الطبقات في المجتمع القديم ظلت « غير مكتملة » ، لكن فقط بمعنى أن المجتمع لم ينتقل ، مباشرة ، الى المرحلة الرأسمالية ، بما هي عليه من تمايز واضح ودقيق بين الطبقات . غير أن هذه العملية كانت « مكتملة » بما يكفي لخلق طور تام من التقدم الاجتماعي ، لخلق العالم اليوناني والروماني القديم ، ولتشييد البنيان الفوقي للتشكيلة الاجتماعية المعنية ، ومن ثم القضاء عليه ، وفسح المجال للانتقال الى مرحلة أعلى من التطور الاجتماعي .

الملكية داخل الشريحة الحاكمة أقل بروزا ، لكنه ، بدون شك ، كان قائماً جنباً إلى جنب مع ملكية المستغلين المشتركة للأرض وللعبيد والمداخيل المحصلة من الشعوب المحتلّة (المشاعية الاسبرطية والهيلوتيا ، روما والأقاليم التابعة لها) . وفي المالك البربرية بأوروبا الغربية ساعدت الدولة على نمو طبقة الاقطاعيين ، وكانت مروجاً نشيطاً للاقطاع ، ولذا لا يمكن اعتبارها ، بأي حال ، دولة غير طبقية .

مجتمعات ، لا تخضع للقوانين الاقتصادية أو تخضع لها على نحو غير مألوف ؛ غياب الطبقات ، أو طبقات ، ليست ، في نفس الوقت ، طبقات ؛ دولة غير طبقية - عن هذا كله ، كما نذكر ، كتب (ويكتب) أنصار نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، التي بها استهللنا بحثنا . وهنا نجد أيضاً نفس الاهتمام الغالب بالاستشهادات والاقتباسات ، ونفس عدم الاكتراث بوقائع التاريخ الملموسة . . . .

وهكذا نرى أن تعذر اثبات وجود علاقات ، يعترف الجميع بأنها اقطاعية ، في العصور القديمة ، قد اضطر بعض الباحثين الى التفتيش عن لون خاص من الاقطاعية ، تبين ، بعد التمحيص ، أنه ليس إلاّ اسلوب الانتاج الآسيوي ذاته . وقد سبق أن أشرنا أعلاه إلى أن « الاقطاعية في العصور القديمة » ، والنظام « الآسيوي » ، والتشكيلة الواحدة ما قبل الرأسمالية ، القائمة (أي التشكيلة) على الاكراه غير الاقتصادي ، هي لوحات ، جد متشابهة من حيث المبدأ .

لقد درسنا ، على التوالي ، النظريات : « الآسيوية » ، « العبودية - الاقطاعية » ، « الاقطاعية في العصور القديمة » ، « الشخصوية » . وفي محاولتنا للعثور على المنطق الداخلي فيها رجعنا ، في نهاية المطاف ، الى النظرية « الآسيوية » ، لكن في صيغتها الموسّعة : لقد انصهرت كل المراحل الاجتماعية ، السابقة على الرأسمالية ، في مرحلة عديمة الشكل . وعندئذ تبرز ، الى المقام الأول ، مهمة التفتيش ، من جديد ، عن مراحل وقانونيات في التاريخ ما قبل الرأسمالي . وفي ضوء هذا يبدو وكأن الفرضيات الجديدة تدور ، كلها ، في حلقة مفرغة .

٦ - على عتبة النظرية « العبودية »

تتكشف طروحات أنصار الفرضيتين - الاقطاعية في العصور القديمة ، وأسلوب الانتاج الآسيوي «الكلاسيكي» - عن ميل لابقاء انشاءاتهم النظرية في صيغة مبدئية نقية ، بعيداً عن الخلط الانتقائي بين الخطين « الاقطاعي » و « الآسيوي » في نظام مبهم ، لا شكل له ، أياً كانت تسميته : تشكيلية « ثانوية » ، « تشكيلة الاكراه الاقتصادي » ، مجتمع « العلاقات الشخصوية » ، النظام العبودي - الاقطاعي أو الآسيوي - الاقطاعي ، وبهدف المحافظة على الدقة الأصيلة لنظريتهم يعمد هؤلاء الى

نقد آراء الجهة المنافسة . وإلى جانب ما ذكرناه أعلاه من نقد للنظرية « العبودية » يفتش « الاقطاعيون » و « الآسيويون » ، كل من جهته ، عن المطاعن ونقاط الضعف عند الآخر ، ويهاجمونها بعنف ، ونحن نرى أن نقداً كهذا إنما يساعد على الكشف عن تهافت الفرضيتين كلتيهما .

ان انصار الفرضية الاقطاعية ، الذين يكمن جانب القوة عندهم في أنهم يبنون انشاءاتهم على أساس أسلوب للانتاج ، كان قائماً فعلاً ، ومعترفاً به من قبل الجميع (بخلاف الاسلوب « الآسيوي ») ، يؤكدون أن اسلوب الانتاج الآسيوي هو شيء غير محدد ، وغير معروف لأحد بصورة ملموسة ، ويشن ايليوشيتشكين هجوماً حاداً على النظرية « الشخصوية » ، التي يعتبرها مِثالاً « للنفي الفعلي لحقيقة أنه في أساس الارتقاء الاجتماعي يقوم تطور الانتاج الاجتماعي وتبدل أساليب الانتاج ، التي تقابل كلاً منها تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية محددة تماماً » [٥٦٩ ، ٨٦] . وهو يتحدث عن « فرضية عفا عليها الزمن ، لكن خطها يراع ماركس ـ فرضية « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، التي تعود بجذورها الى قول هيجل بمرحلة آسيوية خاصة على طريق وعي الروح المطلق لذاته » [٥٦٨ ، ٧٠] . ثم يشير إلى « أن ثمة أفكاراً ، أمست منذ أمدٍ بعيد حرفاً ميتاً من الماركسية ، وتتناقض ، الآن ، مع روحها الحية ، لكن هناك ، اليوم ، من يحاول إحياءها تحت ستار « قراءة جديدة لكلاسيكيي الماركسية » ، ويروج لها ، ويكاد يطرحها على أنها كلمة جديدة في العلم ، هنا أقصد ، مثلاً ، ترويج عدد من الباحثين لفكرة « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، على صفحات مجلة « قضايا الفلسفة » ، تحت شعار أبحاث في الماركسية ، لو أن أحداً أخذ بالترويج لنظرية الفلوجستين الغابرة لاعتبر الكيميائيون ذلك ضرباً من المزاح ، من الشعوذة ، أو من المرض . أما في العلم التاريخي والفلسفي فنجد ان الترويج لنظريات مشابهة ، يكفي فيها الاستناد أحياناً إلى كلاسيكيي الماركسية ، يُعتبر ، مع الأسف ، « بحثاً علمياً » » [٥٦٩ ، ٨٢] . ان احداً من المتحمسين للوحة « الخماسية » لم ينتقد ، بمثل هذه الحدة ، دعاة فرضية المجتمع « الآسيوي » .

وفي موضع آخر من كراسه يقول ايليوشيتشكين : « غير أن ل . س . فاسيليف ، في مقالته « التركيب الاجتماعي وديناميته في المجتمع الصيني القديم » ، قد ضرب رقماً قياسياً في الموقف ، العدمي في جوهره ، من المادية التاريخية . ان هذه المقالة تقدم « موديلاً اجتماعياً ـ ثقافياً » لأول المجتمعات الصينية الطبقية . وبما أن فاسيليف يقف ، هنا ، في مواقع البنيوية[1] «Structuralism» ، بعيداً عن السوسيولوجيا التاريخية

١ ـ هناك ، بين أطراف المناظرة ، من يعتمد فعلاً « المنهج البنيوي » ؛ ويصوّره مدخلاً جديداً تماماً في البحث . أما في الواقع فقد سبق أن استخدم المنهج البنيوي في مؤلفات ماركس [انظر : ٤٦٠] .

الماركسية ، كان من الطبيعي ألاّ يجد ، في موديله هذا ، مكاناً للطبقات ، وللصراع الطبقي ، وللطابع الطبقي للدول الصينية في العصور القديمة والوسطى ، الخ . . . ان فاسيليف يذهب ، في حقيقة الأمر ، إلى اناطة الدور الحاسم ، في تحديد تركيب الصين الاجتماعي وارتقائه ، لا بتطور القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، بل بـ « دولة كونفوشية»، « فوق الطبقات » ، هي تنظيم للنخبة المتنورة الحاكمة وللايديولوجية الكونفوشية . بعبارة أخرى : ليس الوجود ، عنده ، هو الذي يحدد الوعي ، بل ، على العكس ، الوعي يحدد الوجود .

ان فاسيليف ، الذي يرسم لوحة مشوهة تماماً للمجتمع الصيني القديم ، يقوم ، على سبيل المثال ، باكتشاف مدهش ، لا يجرؤ عليه إلاّ من كان اطلاعه على الفهم الماركسي المادي التاريخي اطلاعاً سماعياً فقط : كانت الدولة في الصين لا تقوم بتأدية وظائف البنيان الفوقي ، بقدر ما كانت تؤدي وظائف القاعدة ؛ لقد كانت ، على حد قوله ، ألف التركيب الاجتماعي ويائه ، بدايته ونهايته . « وهو ينيط دوراً مماثلاً بالايديولوجية الكونفوشية » ، في هذا الطرح يرى ايليو شيتشكين « تراجعاً واضحاً عن الفهم الماركسي المادي للتاريخ ، وترويجاً لنظرية « اسلوب الانتاج الآسيوي » التي عفا عليها الزمن ، ولطروحات تاريخية منهجية ، غريبة عنا »[٥٦٩ ، ٨٧] . ورغم أننا لا نتفق مع حدة اللهجة هذه ، نرى لزاماً علينا الاقرار بأن ايليو شيتشكين قد أفلح في التدليل على عدد من أخطاء خصومه . بيد أنه يجب ألاّ ننسى أن هذه الأخطاء قد وقعت أثناء دراسة مشكلات تاريخية معقدة ، وغير محلولة بعد ، وأن الاستنتاجات الخاطئة ، في حالات كهذه ، أمر ، لا عصمة منه لأحد .

وعبّر باحث آخر ، قريب من القائلين بالاقطاعية في العالم القديم ، عن اعتراضه الجذري على فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . هذا الباحث هو ميدفيديف ، الذي يؤكد أن المواد ، المتوفرة عن الهند القديمة « لا تبقي مكاناً لـ « أسلوب الانتاج الآسيوي » إلاّ إذا استخدمنا هذه الكلمات للدلالة على الجمع بين الطرازين الاقطاعي والعبودي ، وعندئذ ليس لنا أن نتحدث عن اسلوب خاص في الانتاج . ان مفهوم « اسلوب الانتاج » يعني نمطاً خاصاً من الاستغلال ؛ وهذا هو ، بالضبط ، العنصر الأساسي ، الذي تفتقر إليه انشاءات أنصار « اسلوب الانتاج الآسيوي ». [٦٤١ ، ٧٧] . على هذا النحو يدحض ميدفيديف ، بصريح العبارة ، لا الفرضية « الآسيوية » ، فحسب ، بل و « الاقطاعية ـ العبودية » أيضاً .

لكن السوسيولوجيا البرجوازية المعاصرة تأخذ البنى على نحو عشوائي ، بدون ارتباط بعضها ببعض ، وتتجاهل الدور القيادي للعامل الاقتصادي في التطور الاجتماعي .

لكن يصعب علينا ، في الوقت ذاته ، الاتفاق معه ، حين يجد (يظن أنه يجد) أن النظرية « العبودية » وفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي تشتركان في أهم الموضوعات . وهو يذهب إلى أن الأولى ، كما الثانية ، تُبرز « اسلوباً جديداً ، رابعاً ، للاستغلال ، هو الاسلوب الخراجي » [٧٢٦ ، ٣٢] . غير أن ميدفيديف نفسه يبينّ ، في مقالاته ، أن الأمر يختلف بالنسبة لأنصار النظرية « العبودية »، لأنهم يرون (وكانوا يرون ذلك دوماً !) أن الاستغلال الخراجي يمكن أن يوجد ، من حيث المبدأ ، في أي من التشكيلات الطبقية التناحرية (وإذن ، لا يعتبرونه « شكلاً خاصاً ، رابعاً ») . وفي الوقت ذاته ، فإن غلبة أشكال الاستغلال الحكومية (لا بواسطة الضرائب ، فحسب ، بل وعن طريق النهب أثناء العمليات العسكرية ، ومن خلال أعمال السخرة) هي ، بلا شك ، سمة مميزة للمجتمعات القديمة ، فمن المعروف أنه في أساس الاستغلال في ظل اسلوب الانتاج العبودي ، في ظل علاقات الملكية العبودية (الانسان يملك الانسان ، والمشاعة تملك المشاعة) ، يقوم استلاب الشخصية استلاباً مباشراً عن طريق العنف . ومن المعروف أيضاً أن الدولة ، بما هي دولة ، تكون ، في كافة المجتمعات الطبقية ، آلة للعنف . فلماذا لم يكن بوسع طبقة ملاك العبيد أن تستخدم هذه الآلة أداةً رئيسية في الاستغلال ؟!

ولكن أي طبقة تُستغَل في هذه الحالة ؟ في عدد من المجتمعات القديمة نجد مضطهدين من نمط الهيلوت . وفي حالات أخرى نجد فئات شتى من السكان ، الذين استعمرهم الأجانب ، ولم يدخلوا في صفوف الطبقة السائدة (يمكن تسميتهم بـ « المسترقين ») . وهنا قد يتساءل القاريء : لماذا لا نسمي نظاماً كهذا نظاماً « آسيوياً » ؟

نحن نرفض هذه التسمية لأن فرضية اسلوب الانتاج الاسيوي (مهما تضمنت من جوانب صحيحة) تنفي الملكية العقارية الفردية في بلدان الشرق ، في حين تنطلق الفرضية « العبودية » من القول بأن هذه البلدان شهدت ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، وتطوراً للرق ، وسيطرة لأساليب العنف الفظ في الاستغلال . فمن المعروف أن التملك الفردي لوسائل الانتاج ، وعلاقات الرق ، قد نمت وتطورت على امتداد كل العصر القديم في الشرق ، وأن الاستغلال هناك كان يتسم بطابع العنف . وهذه المؤشرات حاسمة بالنسبة لمسألة ادراج المجتمعات الشرقية القديمة ضمن النمط العبودي ، وهي تجعل من المتعذر بناء اسلوب انتاج آسيوي خاص .

في احدى المقالات قام ميدفيديف بنقد ، شامل ومقنع ، لأعمال أنصار الفرضية « الآسيوية » : تير - أكوبيان ، جاميونوف ، وآخرين [٧٢٦ ، ١٦ - ٢٤] . ولكن هنا أيضاً لم يخطُ المؤلف الخطوة الحاسمة باتجاه النظرية « العبودية » . وهو يورد

موضوعتنا في « أن الفرق بين الاقتصاد العبودي والاقطاعي يعود ، في نهاية المطاف ، إلى الفرق بين الحصة ، التي يستولي عليها المستغِل ، وبين ما يبقى للمنتج المباشر من الانتاج » ، ليخلُص منها إلى القول ؛ مثلاً : « وهكذا يمكننا التأكد من أن ف . ن . نيكيفوروف لا يرى فرقاً بين الاقطاع والرق تبعاً لنمط تنظيم الانتاج ، وأن الفروق في التوزيع ذات طابع كمي بحت ، وبالتالي يكون من السهل تجاوزها بتغيير بسيط في وتائر الاستغلال »[٣٣ ، ٧٢٦] .

من الصعب الموافقة على مثل هذا الفهم. قبل كل شيء نتساءل : ما هو المقصود ، في الحالة المعنية ، بـ « تنظيم الانتاج » ؟ فإذا نظرنا إليه من الزاوية التكنولوجية (التقنية) نجد أنه قد يكون متشابهاً في تشكيلات اجتماعية مختلفة . وإذا كنا نعني تنظيم الانتاج على نطاق المجتمع ، يتبين لنا أن هذا التنظيم لا يمكن أن يختلف في مجتمع الرق عنه في ظل الاقطاع ، لأن عليه أن يتكيف مع مستويات ، مختلفة تماماً ، من تحكم المستغِل بالمنتج المباشر ، واشرافه عليه . ففي المجتمع العبودي لابد لهذا التحكم ، الحكومي أو الفردي ـ الخاص ، من أن يكون ، عموماً ، أكثر قسوة وتفصيلاً ، لأن درجة تملك المستغِل شخصية المستغَل ولمنتجات عمله تكون عالية إلى الحد الأقصى . وتبعاً لذلك يأتي تنظيم الطبقة السائدة على النمط المشاعي ، واشراف الدولة على استلاب فائض المنتوج ، وسيطرة السيكولوجية الاجتماعية التي تبرر أعنف طرق الاستغلال . ترى أليس هذا كله تنظيماً للانتاج على النطاق الاجتماعي ؟!

ان ميدفيديف يكرر الموقف الخاطيء لكل أصحاب النظريات ، المعارضة للوحة « الخماسية » : النظر إلى البنيان الفوقي بمعزل عن القاعدة . فالاقتصاد ، عنده ، يتطور بذاته ، وتتبدل الأشكال الاقتصادية بنفسها ، على نحو صرف . ولذا فإنه لا يلاحظ أن الطرف المقابل يخرج ، في النقاش ، من اطار التصورات الاقتصادية الضيقة . في ضوء هذا ، وحده ، يمكن تفسير اعتقاد ميدفيديف أن خصمه لا يقول إلاّ بتفاوت « كمي » بين الرق والاقطاع . اننا نؤكد ، دوماً ، أن التشكيلة العبودية تتميز عن الاقطاعية بنمط ، مغاير تماماً ، من علاقات الملكية ، وبنمط ، مغاير تماماً ، من البنيان الفوقي ، وأن الأنتقال من الأول إلى الثانية يتم على شكل قفزة ، أي ، في حقيقة الأمر ، على نحو ثوري . ومن الجلي أن هذه التغيرات كلها تدخل في عداد التغيرات الكيفية . ومما لا يقل جلاءً عنها هو القول أنه في أساس هذه التغيرات الكيفية لابد أن تقوم (وأن تمهد لها) تغيرات كمية الطابع ، كتلك التغيرات ، التي ذكرناها أعلاه ، في معدلات الربح .

ورغم أن عدم الوضوح في هذه النقطة قد حال دون فهم ميدفيديف لوجهة نظر أتباع ستروقه ، نذكر أن الرئيسي ، كما يبدو لنا ، يكمن في أنه قد دحض الفرضية « الآسيوية » دحضاً مقنعاً .

إذن ، عندما ينتقد أنصار الاقطاعية في العالم القديم أصحاب الفرضية الآسيوية نجدهم يصيبون الهدف ، لكنهم يخطئون حين يوجهون سهامهم نحو النظرية « العبودية » . يلوح لهؤلاء أنهم يناضلون على جبهتين ، أما ، في الواقع ، فانهم ، إذ يشنّون هجمات نقدية ناجحة ضد النظرية « الآسيوية » ، يقتربون من النظرية « العبودية » ، لكنهم لا يقومون بالخطوة الأخيرة ، الحاسمة .

وهذا التحرك باتجاه اللوحة « الخماسية » يمكن ملاحظته لدى عدد من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ذلك هو ما حدث لتيوكيه عندما حاول اثبات النظرية « الآسيوية » ، ودعمها بوقائع ملموسة من تاريخ الصين .

يقول تيوكيه أن الاستبداد الشرقي ، في ظل غياب الملكية العقارية الخاصة ، كان مسيطراً ، على نحو صرف ، بالصين في الألف الثاني ق . م (عصر الشان ـ إين) . لكن منذ القرن العاشر وحتى الثالث ق . م (عصر التشو) لم تعد تشكيلة اسلوب الانتاج الآسيوي « الصرفة » موجودة ، وانما تطورت باتجاه « المجتمع العبودي القديم «Antique» [١٠٣٨ ، ٧١ ـ ٧٢] . وهو يذهب إلى أن بالامكان العثور ، في المجتمع الصيني ، على نفس تلك الظواهر ، التي نجدها في العالم الاغريقي ـ الروماني : سلطة الارستقراطية ممزوجة بالطغيان (توحيد الصين على يدي الامبراطور تسين شي ـ هوان) ؛ ومنذ القرن الثاني ق . م وحتى القرن الثاني م (عصر الخان) بدأ المجتمع الصيني يتخذ سمات ، تذكر بـ « الأشكال الاوروبية القديمة «Antique» لتطور الملكية الخاصة » ؛ ثم جاءت انتفاضة القرن الثالث الميلادي (انتفاضة « العصائب الصفر ») لتضع نهاية « العصر القديم «Antiquity» الصيني » ؛ وأتى بعدها زحف البرابرة ، الذي ترافق ـ تماماً كما في اوروبا ـ بولادة أشكال جديدة من التبعية ومن تملك الأرض [١٠٣٨ ، ٧٢ ـ ٧٨] . وينعت تيوكيه هذه الملكية العقارية بـ « الاقطاعية » [انظر : ١٠٣٨ ، ٧٩ ، ٨٠] . وعلى العموم ، يمكننا التعرف في الصين القروسطية على سمات « الاقطاعية الآسيوية » ، كما يمكننا ملاحظة كيف تطورت الملكية العقارية الفردية على حساب الملكية الحكومية ، وكيف ازدهرت المدن التجارية . ان الأمور هنا جرت ، كلها ، على غرار ما حدث في اوروبا تقريباً . . .

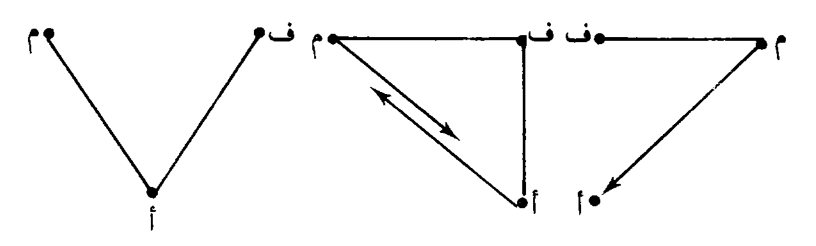
وبعد أن يرسم تيوكيه لوحة للتطور ، تشبه ، في خطوطها العامة ، اللوحة الاوروبية ، كان من الطبيعي أن يخلص الى القول بالطابع الانتقالي ، العابر وغير المستقل ، لاسلوب الانتاج الآسيوي ، مما لا يتناقض مع نظرية التشكيلات الخمس الأساسية ، « ذلك أن نزعة قانون التطور العام تتجلى حتى في مستوى أسلوب الانتاج الآسيوي » [١٠٣٨ ، ٨٨] .

ولكن هنا نتوقف تماماً عن فهم تيوكيه . لقد دلّل ، في تقصيه لتاريخ الصين ، على

مرحلتين ، شبيهتين بالرق الاوروبي والاقطاع الاوروبي . بالطبع ، ثمة اختلاف جذري عن اوروبا : الصين أكثر مركزية ، والوزن النوعي لأراضي الدولة أكبر ، ووتائر التطور أبطأ منها في أوروبا . ولكن رغم ذلك كله فإن المراحل ، الشبيهة جداً بالمراحل الاوروبية ، موجودة هنا أيضاً . فما الذي يمنع تيوكيه ، الذي يرى في الصين ما قبل الرأسمالية مرحلتين كبيرتين من التطور ، أن يأخذ بهذا الاستنتاج ؟ غير أن تيوكيه يضيف : ان المرحلتين ، اللتين أشار اليهما ، موجودتان فعلاً ، لكن في إطار ثابت عموماً ، راكد ، هو نظام اسلوب الانتاج الآسيوي . ان الرغبة في حشر التاريخ العياني قسراً في لوحة مصطنعة ـ هذه الرغبة التي ينسبها تيوكيه وآخرون غيره الى أنصار اللوحة « الخماسية » ـ تتجلى ، هنا ، على أشدها .

ولكي يجعل فرضيته واضحة إلى أقصى حد ممكن وضع تيوكيه الرسوم التالية ، حيث « ف » يرمز الى الفرد ، و« م » ـ إلى المشاعة ، و« أ » ـ الى الأرض [١٠٣٨ ، ٤٩] :

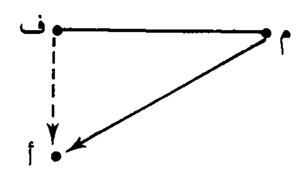
١ ـ المجتمع الآسيوي ٢ ـ المجتمع اليوناني والروماني ٣ ـ مجتمع الجرمان القدامى



من هذه الرسوم يتبين أن تملك كل فرد للأرض في ظل اسلوب الانتاج الآسيوي (١) يتم عن طريق المشاعة ، أي أن الملكية العقارية غير ممكنة إلاّ من خلال المشاعة . أما مشاعة النمط الجرماني (٣) فهي النقيض المباشر للمشاعة الآسيوية : المشاركة في المشاعة مرهونة بتملك الأرض ، وهنا يبرز ، في المحل الأول ، التملك الفردي للأرض . وفي المجتمع اليوناني والروماني القديم (٢) يفعل كلا الخطين في ارتباط الفرد بالأرض : مباشرة ، أو من خلال المشاعة .

للوهلة الأولى قد يتراءى أن أمامنا ثلاثة موديلات للتطور ، مختلفة تماماً . ولكن بعد ذلك بعدة صفحات [١٠٣٨ ، ٦٠] نرى تيوكيه ، الذي يطبق فكرته عن الطابع الأنتقالي لاسلوب الانتاج الآسيوي ، يعدّل الموديل الأول ، ليبين أنه في المجتمع « الآسيوي » أيضاً تتم عمليات تشكل الملكية الفردية الى جانب الملكية المشاعية :

٤ ـ المجتمع الآسيوي



ان مقارنة هذا الرسم الجديد مع موديل النظام « القديم » «Antique» (٢) كافية لرؤ ية أن أمامنا هنا موديلاً واحداً ، من حيث الأساس ، مع فارق بسيط ، هو أن أحد الاسهم في النمط « الآسيوي » (٤) متقطع ، ولا يصل حتى النهاية ، مما يجب أن يشير ، في رأي تيوكيه ، الى الطابع الانتقالي ، غير المتشكل تماماً بعد ، للمجتمع « الآسيوي » . بعبارة أخرى ، لدينا موديلان لمجتمع واحد : في مرحلته الأولى ، وفي شكله النهائي[٢] . ولذا فإن المجتمع « الآسيوي » ؛ كما يفهمه تيوكيه ، هو في جوهر الأمر ، الطور الباكر من المجتمع القديم «Antique» ، مع أن تيوكيه لا يصوغ ، لسبب ما ، هذه النتيجة .

هذا الاقتراب من النظرية « الخماسية » ، وعدم الرغبة ـ في نفس الوقت ـ في السير حتى النهاية المنطقية ، نلمسه في أعمال نصير آخر لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، هو جـ . ليفين . ان ليفين صينوي ، كتيوكيه ، وهو يعنى بدراسة مشكلة تعاقب التشكيلات ما قبل الرأسمالية على مثال الصين . وهو يفترض أن اسلوب الانتاج الآسيوي كان مسيطراً في الصين منذ القرن السابع عشر وحتى القرن الرابع قبل الميلاد : لم تكن هناك ملكية عقارية خاصة ، وكانت الدولة تقف في مواجهة المشاعيين . ومنذ القرن الرابع ق . م بدأ المجتمع الصيني يشهد تطور الملكية العقارية الفردية [٩٥٣ ، ٢٢٥] . ان ليفين يدرك أنه بدءاً من ذلك الحين يتعذر الكلام عن اسلوب الانتاج الآسيوي ، ولذا فإنه يُدرج بين القرن الرابع وبين عصر دخول الرأسمالية الغربية إلى الصين تشكيلة طبقية تناحرية ثانية ، يسميها « التشكيلة ما قبل الرأسمالية » [٩٥٠ ، ٢٢] . وعليه ، إذا كانت ثمة خطوة واحدة ، تفصل تيوكيه عن النظرية « العبودية » : تسمية المرحلتين ، اللتين يتبينهما داخل مجتمع اسلوب الانتاج الآسيوي ، تشكيلتين مستقلتين ، فإن ليفين قد قام بهذه الخطوة ، ولم يبق أمامه إلاّ القليل : تسمية النظام ، الذي كان قائماً بالصين القديمة ، نظاماً عبودياً ، وفي القرون الوسطى ـ نظاماً إقطاعياً .

٢ ـ الرسم (١) يعكس ، في الحقيقة ، المرحلة الأخيرة من المشاعية البدائية ، أما الرسم (٣) فيمثل المجتمع الاقطاعي الباكر .

هذا ناهيك عما رأيناه أعلاه من أنه حتى تيوكيه نفسه ، الذي جاء تقسيمه لمراحل تطور المجتمع الصيني مطابقاً تقريباً لتقسيم ليفين ، لم يستطع الالتفاف حول مصطلحي « القديم » «Antique » و « الاقطاعي » .

ونحن نستغرب ذلك الاصرار ، الذي يبديه ليفين في هذه النقطة الأخيرة ، التي تلوح لنا مسألة شكلية تقريباً . ان وقائع التاريخ قد تجمعت ، عنده ، في لوحة واحدة ، لكنه لا يزال يؤكد على لوحة أخرى ، تذهب إلى أن التشكيلة الأولى ، التي وجدها بالصين القديمة ، تستند إلى اسلوب الانتاج الآسيوي ، وأنها تتميز بركود نسبي . ولكن عن أي ركود يمكن الحديث ، إذا كان المجتمع الطبقي قد تشكل في اواسط الألف الثاني ق . م ، ولم يأت القرن الرابع حتى بدأت الصين الانتقال الى تشكيلة أخرى : حتى التاريخ اليوناني والروماني لم يشهد وتائر كهذه ! ويتابع ليفين القول أن التشكيلة الطبقية التناحرية في الصين ، التي (التشكيلة) ظهرت من مجتمع قائم على أسلوب الانتاج الآسيوي ، لابد أن تتصف ، هي الأخرى ، بركود نسبي . لقد غدا المجتمع الصيني[3] عاجزاً عن أن يحل ، بقواه الذاتية ، تلك التناقضات ، التي كانت حدتها تتزايد يوماً بعد يوم ، بين طابع القوى المنتجة وبين العلاقات الانتاجية . ولم تستطع الصين ، بقواها الذاتية ، الأنتقال الى النظام الرأسمالي . غير أن هذا الاستنتاج يبقى مجرد اعلان ، يفتقر إلى الاثبات ، لأن الصين ، حتى ولو سلمنا بامكانية الانتقال ذاتياً إلى الرأسمالية ، لم تكن لتجد الوقت ، عملياً ، للقيام بذلك قبل تدخل الدول الرأسمالية الغربية .

ان تشبث ليفين بأسلوب الانتاج الآسيوي يغدو أكثر غرابة عندما نعرف ؛ أولاً ، ان وقائع التاريخ تتوضع ، عنده ، في لوحة صحيحة من حيث الجوهر ، وثانياً ، أن بعض نقاط الضعف النظرية لدى القائلين بأسلوب الانتاج الآسيوي واضحة له تماماً . على سبيل المثال ، ينتقد ليفين، بحدة، اولئك الباحثين، الـذين يبالغون في دورالعامل الجغرافي في التاريخ . وهو يؤكد ، في أعماله ، أن ما يحدد طابع كل مجتمع ليس الوسط الجغرافي ، وانما هو نمط العلاقات الانتاجية [٩٤٩ ، ١٤٠ ـ ١٤١] . في هذه المسألة يبدو لنا أن ليفين يقع في التطرف المقابل ، لان المنهجية الماركسية لا تنفي ؛ أبداً ، الدور الكبير للعامل المذكور . ففي فجر المدنية ، في ظروف كانت حياة البشر فيها تتوقف إلى حد كبير على الطبيعة ، يمكن للعامل الجغرافي ان يلعب الدور الحاسم بمعنى ما ، إذ يسرّع التطور الصاعد لبعض المجتمعات ويعيق تطور البعض الآخر[4] .

ان ليفين ، الذي ينفي دور الظروف الجغرافية (بما في ذلك ـ لزومية منشآت الري

٣ ـ صار هذا جلياً ، كما يقول ليفين ، في أوائل القرن الرابع .
٤ ـ طبيعي ان هذا التأثير لا يمكن أن يتحقق إلاّ بتوسط منظومة العلاقات الانتاجية .

الضخمة في بلدان الشرق كمنطلق ضروري لظهور المجتمع الطبقي والدولة) ، يبرز الى الواجهة عاملاً ثانوياً آخر : غزو الشعوب الرعوية للشعوب الزراعية . ان هجمات البدو الرحل قد ساعدت على ظهور الملكية الاستبدادية الآسيوية في الصين ، وهي التي كانت ، في نظر ليفين ، أحد أسباب وجود تانكما التشكيلتين ، اللتين لم يجد متسعاً من الوقت حتى لاختيار تسمية للثانية منهما [٩٥٢ ، ١١٢ ، ١١٣] .

كانت شكوك ليفين تتزايد من مقالة إلى أخرى . وهو يعترف بأنه لا يستطيع التحرر مما تكون عنده من انطباع بأن بعض أنصار نظرية « التشكيلة المختلطة » لا يدركون دائماً تمام الادراك أن المبدأ الحاسم في تحديد التشكيلة هو ابراز نمط العلاقات الانتاجية المهيمن . ومن المتعذر ، عنده ، التحدث عن الاستغلال الحكومي ، إذا تجاهلنا السؤال : من تخدم هذه الدولة ، التي تستغل المنتجين المباشرين . كذلك أشار ليفين إلى أن عدداً من أطراف المناظرة يبتعدون ، في محاكماتهم ، عن القانون ، القائل بضرورة توافق العلاقات الانتاجية مع طابع القوى المنتجة . ويمكننا الافتراض أن مسيرة تطور نظرات ليفين لن تتوقف عند هذا الحد .

وتتضمن أعمال سيميونوف اعتراضاً حاد اللهجة على كثير من موضوعات النظريات « الآسيوية » و« الشخصوية » و« المختلطة » وهو ، إذ يتأرجح ـ كما رأينا ـ بين أنصار « الاقطاعية » وبين القائلين بالتشكيلة « المختلطة » (حتى ويستعين أحياناً ، وإن يك على نحو خارجي بحت ، بالاصطلاحات « الآسيوية ») ، يرى ، مع ذلك ، التهافت النظري لكثير من مسلمات الفرضيات الثلاث المذكورة .

ان سيميونوف يتميز عن غيره من المشاركين في المناظرة بأنه تناول بالتحليل لا مؤلفات خصومه ، فحسب ، بل وحلفائه أيضاً . وكما هو الحال عادة وجد سيميونوف أغنى المواد وأثمنها في أعمال شركائه بالرأي ، وبينهم فاسيليف وكريوكوف .

يشير سيميونوف الى أن الوقائع ، التي حجمها كريوكوف ، تدعم القول بالطابع الطبقي للمجتمع الصيني القديم ـ عصر « الإين » ، لينوه بأن كريوكوف غير متسق في آرائه : فهو يطلق على نفس الظواهرالاجتماعية اسم «العشائر» تارة ، و«القبائل» تارة أخرى ، و « اتحادات القبائل » تارة ثالثة ، ويحاول ، في الوقت نفسه ، ايجاد السمات ، المشتركة بينها وبين مجتمع ، لاشك في طبقيته ، هو مجتمع الدول ـ المدن السومرية [٧٥٢ ، ١٥٣ ـ ١٥٥] . كذلك ينّوه سيميونوف بأن آراء فاسيليف لا تقل تناقضاً . فهو يدرج في المرحلة « الانتقالية من المجتمع ما قبل الطبقي الى المجتمع الطبقي المتطور » عصر الصيرورة ، ومعه المرحلة الأولى من تاريخ المجتمع الطبقي ، الذي تشكل لتوه [انظر : ٧٥٢ ، ١٥٧] .

في عام ١٩٦٦ ، أي في معمعان المناظرة ، أشار سيميونوف الى أن سوريه ـ كانال وغودلييه يمحوان الخط ، الفاصل بين المجتمع الطبقي ، الذي يسير في طريق

الصيرورة ، وبين المجتمع الطبقي الباكر ، الذي تشكل ، وهو الخط « الذي يتعذر تجاهله دون المخاطرة بتشويه صورة الواقع » [٧٥٢ ، ١٥٦] .

وأخيراً ، يمكننا الرجوع الى مقالة سيميونوف ، الصادرة عام ١٩٧٠ ، بعد انقطاع سنوات ، والتي كان لها أن تبين هل تعلّم صاحبها من دروس السنوات الخمس ، التي مضت من عمر المناظرة . ان هذه المقالة تختلف اختلافاً حاداً عن أعمال سيميونوف السابقة . فهو لم يأت حتى على ذكر « التشكيلة الاستعبادية » ، التي كان ينادي بها من قبل . ولا نعثر في المقالة على نقد لأنصار النظرية « العبودية » ، هذا النقد الذي كان واهياً وضعيفاً منذ أعماله السابقة . هنا يوجّه سيميونوف كل حججه ضد فرضيات فاسيليف وستوتشيفسكي وميليكشفيلي وجوريفتش ، الذين يبينّ صاحب المقالة أنهم يعملون ، في الحقيقة ، على إلغاء مفهوم « التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية » [انظر : ٧٥٣ ، ٨٤ ـ ٨٦ ، ٨٨] . ان الحجج النقدية الأساسية ، التي يوردها سيميونوف ، تتطابق ، هذه المرة ، مع حججنا[٥] .

بيد أنه لابد من الاشارة إلى أن سيميونوف يميل أحياناً إلى التطرف في نقده للفرضيات المذكورة ، ففي أواخر الخمسينات ، عندما كانت المناظرة الحالية لا تزال في مستهلها ، نشرت مجلة « أخبار التاريخ القديم » مقالة للباحث ز . يامبولسكي ، يتحدث فيها عن زعامة المجتمع العشائري ، من كهنة وشيوخ ، إلى زعامة مستغِلة . وقد كان هذا كافياً ليرد سيميونوف برسالة امتعاض ، وجهها إلى هيئة تحرير المجلة ، يتهم فيها صاحب المقالة بالترويج للنظرية « التنظيمية » اللاماركسية في نشوء الطبقات ، وهي النظرية ، « التي كان التحريفي المعروف أ . بغدانوف نصيراً متحمساً لها » [٧٤٩ ، ٢٠٥] .

ونحن نلفت انتباه القراء ، مرة أخرى ، إلى أن أحداً من المدافعين عن اللوحة « الخماسية » لم يتحدث ، بمثل هذه الحدة ، عن خصومه . وفضلاً عن ذلك ، يبدو لنا أن سيميونوف مخطيء ، في الواقع ، في هذه المسألة ، ان النظرية « التنظيمية » في نشوء الطبقات ليست بعبعاً ولا « فزّاعة » ، تُشهر عند أي ذكر لدور « المنظمين » في التاريخ . لقد كان بغدانوف مخطئاً لأنه تجاهل الدور الحاسم لاسلوب الانتاج وللصراع الطبقي ، وليس لأن « المنظمين » كانوا ، لسبب ما ، عاجزين عن شغل مكان بارز في عملية التشكل الطبقي . وقد كان يامبولسكي على حق في ردّه [انظر : ٨٢٨] على اتهامات سيميونوف المذكورة[٦] .

٥ ـ انظر ، مثلاً ، أعمالنا النقدية ، المنشورة منذ أعوام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ [٦٨٦ ، ٩ ـ ٣٣ ، ٢٣٤ ـ ٢٤٣ ؛ ٦٧٥] .

٦ ـ لكنه كان يسعى ، على ما يبدو ، لئلا يعطي حجة للخلط بين آرائه وبين آراء بغدانوف ، ليؤكد ،

وفي حالات أخرى نرى سيميونوف محقاً في الغالب ، ان نفيه للموضوعات الخاطئة ، التي يطرحها خصوم النظرية « العبودية » ، لا يمكن إلاّ وأن يدفعه نحو الاقتراب من هذه النظرية . لكن سيميونوف يعاند في اغماض عينيه عن هذا السبيل ، وهو السبيل الوحيد ، الذي لا ينتهي ، في رأينا ، إلى مأزق .

في مقالة عام ١٩٦٦ يبين سيميونوف ، مفصّلاً ، التناقض الداخلي في نظرية فاسيليف ، التي « لا تفسّر شيئاً » [٧٥٢ ، ١٥٩] ، غير أنه ، مع ذلك ، يعلن - بدون برهان ، لكن في عبارات مدوّية ! - أن مأثرة فاسيليف تكمن في أنه لا يرغب في القول بالمجتمع الصيني الطبقي الباكر مجتمعاً عبودياً [٧٥٢ ، ١٦١] . وفي مقالة ١٩٧٠ يكشف ، وعلى نحو لا يقل اقناعاً ، عن تهافت تلك الانشاءات ، التي تؤدي إلى وضع « لا تعود ، معه ، مقولة التشكيلة مفهوماً عن مرحلة قانونية في تطور المجتمع » [٧٥٣ ، ٨٥] ، لكنه أسرع في شطب قوله هذا ، الذي لا يحتمل تفسيرين ، حيث يطرح قولاً آخر ، يذهب فيه إلى « أن الموضوعات العامة . . . . يعرفها أصحاب هذه الانشاءات معرفة ، ليست أدنى منها لدى أولئك الذين أنبروا لتعليمهم إياها . وإذا كانوا قد ابتعدوا عن هذه الموضوعات فما ذلك إلاّ بسبب أن الوقائع ، التي كدسّها علم التاريخ ، لا تندرج في أطر التصورات المألوفة عن تعاقب التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية » [٧٥٣ ، ٨٦] .

ان اللوحة « الخماسية » تبدو لسيميونوف خاطئة إلى درجة ، لا تحتاج معها إلى الدحض ، وهو يعتقد أن بالامكان نفي حتى الموضوعات العامة ، التي يطرحها خصوم التقسيم « الخماسي » ، لكنه لا يمكن التحدث ، بأي حال ، عن عودة إلى النظرية « العبودية » . هل هذا صحيح ؟ ان سيميونوف مصيب ، في رأينا ، حين يبرهن على تعذر التخلي عن القول بالدور الحاسم ، في نهاية المطاف ، لمستوى القوى المنتجة - ولكن ماذا يحل ، عندئذ ، بموضوعته ، القائلة أن بامكان العلاقات الاقطاعية أن تتقدم زمنياً على العلاقات العبودية ؟ ان هذين الشكلين من العلاقات الانتاجية يتوافقان ، كما هو معروف ، مع مستويين ، مختلفين تماماً ، من تطور القوى المنتجة ! كذلك كان سيميونوف محقاً حين يدحض التهجمات على ما يسمى بـ « الخط الرئيسي » لتطور

بهذا الصدد ، على أن وجود تملك جماعي للعبيد وزعامة مستغلة في المجتمع المشاعي البدائي قد لا يعني - في حال غياب الملكية العقارية الفردية - ظهور المجتمع الطبقي . ويذهب يامبولسكي إلى أن الشريحة الجديدة من المستغلين ، التي ظهرت على المسرح لتحل محل الزعامة القبلية على أساس اقتصادي صرف ، هي الفئة الوحيدة ، التي يمكن أن تتحول الى طبقة سائدة [أنظر : ٨٢٨ ، ٢٠٠ - ٢٠١] . من الصعب الموافقة على هذه الطروحات ، رغم أن صاحبها كان ، على العموم ، محقاً ، في رأينا ، في الجدل ، الدائر بينه وبين سيميونوف .

البشرية . ولكن كيف نوفق بين هذا الموقف الواضح وبين تلك العبارات الغامضة ، التي نجدها عنده ، مثل قوله « ان التشكيلتين ، « ما قبل الطبقية » و « الطبقية الباكرة » ، كونهما مرحلتين من تطور المجتمع البشري ككل ، لم يبرزا ، أبداً ، كمرحلتين من تطور مجتمعات معينة »[٧٥٣ ، ٩٣] ؟ كيف نوفق بين نقده للموضوعات الأساسية ، التي يطرحها أنصار التشكيلتين « المختلطة » و « الآسيوية » ، وبين فرضيته « العبودية - الاقطاعية » أو « الاستعبادية » .

***

من البديهي أن المواد ، التي درسناها في هذا القسم ، الأول ، من كتابنا ، لا تكفي ، بحد ذاتها ، لاثبات صحة النظرة « الخماسية » الى التاريخ العالمي . لكنها تسمح لنا ، منذ الآن ، بالقول أن الفرضيات ، المطروحة في مجابهة اللوحة الخماسية ، متناقضة داخلياً ، ولا يمكن ، في حقيقة الأمر ، البرهان عليها .

ان لأصحاب هذه الفرضيات الحق في القول : قد يكون هذا صحيحاً ، ولكننا نبحث ! لا بأس ، دعهم يبحثون . وعندما يجدون ضالتهم المنشودة قد يغدو بوسعهم أن يقنعونا .

القسم الثاني

من تاريخ المسألة

« لماذا تلزمنا معرفة تاريخ مذهب ماركس الاقتصادي ؟ ألا تكفينا دراسة هذا المذهب الاقتصادي نفسه ؟ . . . . ان ذلك ضروري لأنه يتعذر فهم مذهب ماركس الاقتصادي فهماً حقيقياً إلاّ في تطوره ، في صيرورته . وإذالم يتم ذلك ، فإنه سيُفهم ، لا محالة ، على نحو دوغمائي ، أي مشوّه ، خاطىء وضحل » .

ف . س . فيجودسكي . تاريخ احد اكتشافات كارل ماركس الكبرى .

في أعمال المناظرة المعاصرة يشغل الاستناد إلى مؤلفات ماركس وانجلس ، اللذين يعتبرهما البعض واضعي نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، مكاناً كبيراً للغاية . ونحن نرى أن مجرد الاستناد إلى الواقعة ، التي لا شك فيها من حيث المبدأ ـ واقعة كون ماركس وانجلس صاحبي التصور حول اسلوب الانتاج الآسيوي ، ليس بعيداً عن أن يكون كافياً فحسب ، بل ويؤدي الى تشويه اللوحة التاريخية الواقعية . هنا لا بد من النظر في المكانة ، التي كان يشغلها هذا التصور في مذهبهما حول التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وكذلك في مؤلفات لينين ، ولا بد أيضاً من تتبع مسيرة تطور آراء مؤسسي الماركسية حول المشكلة المعنية . على هذا الطريق ترتدي أهميةً بالغة دراسة المصادر ، التي على أساسها ظهرت التصورات المذكورة[1] .

١ ـ هذا السؤال عما إذا كانت المشكلة ، التي حولها تدور المناظرة الحالية ، أدبية ـ تاريخية historiographic محضة ، أي تحل بوسائل هذا العلم التاريخي ، يبدو طبيعياً ومشروعاً الى درجة ، ندهش ، معها ، من قلة الأعمال ، المكرسة للأدبيات التاريخية ما قبل الماركسية حول هذه المشكلة . في السنوات الأخيرة ظهرت مقالة ، كتبها ي . م . جاروشيانتس ، مخصصة لتلك القضية [٥١٥] . وثمة مقالة ، كتبها الماركسي الانكليزي ر . فوكس ، تحتوي على معطيات ومعلومات مهمة [٣٣٨] ، مأخوذة من مناظرات العشرينات والثلاثينات . أما أحسن عرض للأدبيات المعنية فنجده عند ل . الكسييفا [٤٤١] .

١ ـ فرضية بيرنيه ـ مونتسكيو

من المعروف انه منذ القرن السادس عشر أقيمت علاقات وطيدة وراسخة بين اوروبا الغربية وبين دول المناطق الجنوبية والشرقية من القارة الآسيوية ، ولاسيما الهند والصين . وفي القرن السابع عشر تمت أولى محاولات التعميم العلمي لما صار معروفاً لأوروبا من وقائع حول النظام الاجتماعي للبلدان الآسيوية . صحيح ان مفهوم « النظام الاجتماعي » لم يكن مستخدماً في تلك الأيام ، لكن العلاقات الاجتماعية للبلدان « المكتشفة » مجدداً كانت موضع اهتمام بالغ لدى العلماء الاوروبيين . وكان بين هؤلاء العلماء من غض النظر عن السمات النوعية الخاصة بالشرق ، ليقف ، دونما قصد ، الى جانب الرأي ، القائل أن المجتمع في بلدان آسيا لا يختلف ، مبدئياً ، عن المجتمع الاوروبي : نفس النبلاء ، والكهنة ، والفلاحين ، والملكية ، الخ . . . ، أي نفس الاقطاعية فعلياً . أما اولئك العلماء ، الذين حاولوا سبر أغوار الخصوصية الشرقية ، فقد لاحظوا ، منذ البداية ، أشكالاً للملكية العقارية ، مختلفة عنها في اوروبا . فقد ذكر توماس رو ، السفير البريطاني في بلاط جاهنجير[1] ، أن الهند لا تعرف من الملكية العقارية إلاّ ملكية العاهل الأكبر ، وان الامبراطور هو الوريث الشرعي لكل افراد رعيته [انظر : ٣٨٣] . ويذهب المؤرخ المعاصر س . ن . موهرجي إلى أن رو هو الذي وضع أساس نظرية « الاستبداد الشرقي » [٣٩٧ ، ٩] .

لكن حين يدور الحديث عن البحث المفصّل الشامل لهذه النظرية فإن قصب السبق سيكون للفرنسيين ، الذين كانوا يحتلون ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، المرتبة الأولى في العلوم الانسانية على النطاق العالمي ، بما في ذلك بحث المشكلات التاريخية ـ الفلسفية . لقد بدأ الاهتمام العميق بالصين والهند في حلقة أصدقاء وتلامذة الفيلسوف المعروف بيير غاسندي ، الذي مهدّ ، في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، لظهور مادية القرن الثامن عشر الفرنسية . وكان من المقربين الى هذه الحلقة سيرانو دي بيرجراك ، وموليير ، والشاعر والناقد جان شابلن ، الذي حظي برعاية ريشيليه وكولبير . وكان أكبر أعضاء الحلقة سناً ـ الفيلسوف فرانسوا لاموت لوفاييه (١٥٨٨ ـ ١٦٧٢) ، تلميذ مونتين وسلف بييل ، وصاحب مؤلف « مناظرات هوراثيوس تيوبيرو » ، الذي لاقى انتشاراً واسعاً في تلك الأيام . وقد صار لوفاييه ، منذ عام ١٦٤٠ ، مربي لودفيغ الرابع عشر الطفل ، ومن بين أكثر تلامذة غاسندي حماساً وحيوية

[1] ـ شاه من سلالة « المغول العظام » .

وإخلاصاً كان فرانسوا بيرنيه (١٦٢٠ ـ ١٦٨٨) ، الذي ولد في أسرة فلاح من أنجو ، وكان طبيباً ، خطيراعه عدد من الأهجيات المرة ضد الظلامية Obscurantism ، كادت ان تنتهي بالتلميذ ، وباستاذه ، الى السجن .

كان أعضاء الحلقة يقرؤون ويتدارسون كتب سيجيزموند هربرشتين عن موسكوبيا (*) ، وداكوستا عن الهند ، وماركو بولو وتريغو عن الصين . وعلى غرار معلمهم ، الذي كان أول من عمم اكتشافات عمالقة العلم الجديد ـ كوبرنيق ، وغاليليه ، وكبلر ، وتيشوبراغه ، ودحض مذهب أرسطو الرائج عن الطبيعة ، سعى تلامذة غاسندي وأنصاره لأن يجمعوا ، في كل واحد ، المعلومات المتوفرة عن ذلك العالم الكبير ، الذي لم تعرف أوروبا إلاّ مؤخراً ، ولأن يحصلوا ، بذلك ، على تصور عن البشرية ككل . وقد وضع أعضاء الحلقة مؤلفين ، قُدِّر لهما أن يرسيا أساس اتجاهين في تقييم بلدان الشرق ، سيطرا في العلم الاوروبي في القرون اللاحقة .

كان المؤلف الأول هو « كونفوشيوس ـ سقراط الصين »[٢] ، الذي وضعه لاموت لوفاييه [٣٩٦] . في هذا المؤلف ، الذي استند فيه لوفاييه إلى أعمال المبشرين تريغو وبوري ، يوضع كونفوشيوس في صف واحد مع أفلاطون وسقراط . وفيه يؤكد لوفاييه أن الفكر الفلسفي الصيني يتفوق على الفكر اليوناني ، وان النظام الاجتماعي الصيني ، حتى في القرن السابع عشر ، يصلح لأن يكون مثالاً يحتذى بالنسبة للأوروبيين . ويصوّر لوفاييه الصين دولة للعلماء ، تقوم على مبادىء خلقية رفيعة (« لم يحكم الصين غير الفلاسفة ») [٣٩٦ ، ١٤٣] ، وتدير أمورها حكومة استبدادية بطريركية ، وبلد الرفاه والرخاء لقاطنيه جميعاً .

ومهما كانت نزاهة المقاصد ، التي كانت وراء سعي لوفاييه لتوسيع أطر لوحة العالم ، المعروف لأوروبا آنذاك ، ولاعطاء شعوب آسيا المكانة التي تستحقها ، نجد لزاماً علينا القول أن وصفه للمجتمع الصيني بعيد عن الواقع ، ففي الحقيقة ، كانت الصين تهم لوفاييه لا بحد ذاتها ، بل كـ « موديل » لـ « الحكم الاستبدادي الخيّر » ، يعرضه على ملوك أوروبا .

أما المؤلف الثاني فقد ظهر بعد حوالي ثلاثين عاماً . وبخلاف لوفاييه ، الذي كتب عن الصين من خلال معلومات مستقاة حصراً من الكتب ، كان بوسع بيرنيه ، صاحب المؤلف الجديد ، أن يستند إلى معلوماته الشخصية عن البلاد . فبعد وفاة غاسندي ، وتشتت حلقته ، شد بيرنيه الرحال إلى الهند ، حيث عمل مدة طويلة طبيب البلاط لدى الباويشاه اورانجزيب . وفي عام ١٦٦٩ عاد إلى اوروبا وفي جعبته خبرة

(*) هكذا كانت تسمّى الدولة الروسية في الآدبيات الغربية في القرنين ١٦ و ١٧ . (المترجم)

٢ ـ وهو جزء من كتاب « فضيلة الوثنيين » .

ومشاهدات سنوات طويلة . لكن فرنسا ، التي رجع إليها ، كانت قليلاً ما تشبه فرنسا التي عرفها ، فرنسا الفروندية : الحكم الملكي المطلق للودفيغ الرابع عشر وكولبير كان في أوج مجده ، وكانت السياسة الميركانتيلية (التجارية) تترافق مع مخططات للتوسع الاستعماري . وتزايد الاهتمام بالشرق ، سواء بسبب السياسة الاستعمارية ، أو من خلال المقارنات ، التي لا بد أن يعقدها ذهن القارىء الاوروبي بين الملكية المطلقة الفرنسية وبين الاستبداد الآسيوي . وقد انعكست هذه الجوانب في مؤلفات بيرنيه ، التي وضعها بعد عودته . ويبدو أن بيرنيه قد تأثر ، من الناحية النظرية ، بمؤلف هوبس « لوفياتان »[3] ، ذلك أن صورة لوفياتان ، رمز الدولة ـ الغول ، التي لا تعرف قانوناً ولا دستوراً ، كانت تتجاوب ، جزئياً ، مع انطباعات بيرنيه عن الانظمة الاستبدادية الشرقية . ولكن في حين برّر هوبس تصرفات « لوفياتانه » ، ورأى فيه وليداً شرعياً لقوانين التقدم الموضوعية ، نجد بيرنيه يقف من نظام الحكم في عدد من بلدان الشرق موقفاً انتقادياً حاداً .

ان أهم مؤلفات بيرنيه كان « تاريخ آخر الانقلابات السياسية في دولة المغول الأكبر » [٨٧ ؛ ٣٦٨ ؛ ٣٦٩] ، المكتوب على أساس انطباعات المؤلف الشخصية . أما استنتاجاته حول المشكلات الاقتصادية ـ الاجتماعية فقد أوجزها في رسالته الى كولبير ، المفتش العام للمالية بفرنسا : « حول مساحة هندوستان ، وتداول الذهب والفضة ، اللذين يذهبان إلى حيثما تبقيان ، وحول سبب انحطاط الدول الآسيوية » . ويروي لنا مؤلف من القرن السابع عشر حكاية هذه الرسالة : « في أيامنا ينظر العاهل الأكبر إلى كل شيء على أنه ملك خاص له ، ويفرض الضرائب على هواه ، وعندما كان السيد كولبير وزيراً نوقش السؤال العام التالي : أليس من الأفضل للملك أن يحوّل كافة أراضيء الدولة إلى ملك فعلي له ؟ أليس من الأفضل تحويلها إلى حقول *Domaines* ملكية ، تُستَغَل أو تؤجَّر كما يشاء صاحب البلاط ، دون أن يحفل بالمالكين السابقين ، بالحقوق الوراثية والامتيازات القديمة . ولذا استدعى السيد كولبير أحد الرحالة المشهورين ، كان قد أمضى سنوات عديدة في البلاطات الشرقية ، واستجوبه طويلاً عن كيفية إدارة هذه الأملاك في الشرق . وعندئذ وجد هذا الرحالة نفسه مضطراً لكتابة رسالة ، موجهة إلى الملك . في هذه الرسالة حاول أن يفهّم الملك مدى صعوبة الوضع ، الذي يعيشه أهالي البلدان الشرقية البائسون ، وكيف أن الطغيان هو سبب خراب أحسن البلدان هناك » [٢٧٧ ، ٢٧ ـ ٢٨] . وكان الذي قدّم بيرنيه الى كولبير هو صديقه القديم شابلن ،

٣ ـ صدر كتاب هوبس هذا قبل سفر بيرنيه الى الهند . وقد وضعه هوبس أثناء اقامته بفرنسا ، عندما كان قريباً من حلقة غاسندي .

المقرّب من الوزير القوي[٤] .

وقد صادف كتاب بيرنيه عن الهند . وما ألحق به من رسائل المؤلف الى لوفاييه وشابلن ودي ميرويليو[٥] ، ورسالته إلى كولبير ، صادف أعظم النجاح . فقد أعيد طبعه تسع مرات خلال سبع سنوات : في باريس ، ولندن ، وامستردام ، وفرانكفورت ، وميلانو . وفي عام ١٨٣٣ صدرت الطبعة السادسة والعشرون منه . وصار بيرنيه يُعرف بـ « المغول الأكبر » . وإلى جانب هذا الكتاب وضع بيرنيه مؤلفاً آخر عن الصين ، لم يُنشر . فيه يورد بيرنيه تعاليم حكماء الكونفوشية . وهنا يدعو ، على غرار لوفاييه ، الملوك الفرنسيين لأخذ الحكمة عن أباطرة الصين [انظر : ٨٠٠ ، ١٤٢] .

لكن بيرنيه ، في كتابه عن الهند التي تعرف عليها بنفسه وليس من خلال روايات الآخرين ، يسلك سبيلاً آخر . فالهند ، التي كانت ، في القرن السابع عشر ، مجزأة إلى عدد من الدويلات ، وتعاني من الحروب والنزاعات الدائمة ، بدت للأوروبيين مثالاً كلاسيكياً على سوء الادارة ، على الركود والانحطاط ، بعكس الصين ، المنظّمة والمستقرة .

ان بيرنيه ، بنزعته نحو التفتيش عن الأسباب المادية للظواهر التاريخية ، رأى في غياب الملكية العقارية الخاصة المفتاح إلى فهم كل ما يجري في الهند : « ان المغول الأكبر هو الوريث الشرعي لكل الأمراء ، أو الفيلموج ، ولكل المانسبدار ، أو صغار الأمراء . . . ومما له عواقبه الهامة هو أن كل أراضي الدولة ملك له ، باستثناء بعض البيوت والبساتين ، التي يسمح لأفراد رعيته بالتصرف بها قسمةً وبيعاً وشراءً » [٨٧ ، ١٨٤ ـ ١٨٥] .

وفي موضوع آخر يقول بيرنيه : « ان كل أراضي الامبراطورية هي ملك للعاهل ، يوزعها على جنده كإقطاعات ـ هبة (غير وراثي) *Bénéfice* * ، تسمّى جاغير (وفي تركيا يسمّونها تيمار) ، بدلاً من الرواتب أو المعاشات التقاعدية . . . . على هذا النحو توزع الأراضي المذكورة على ولاة الأقاليم ، بدلاً من الرواتب ولسد حاجات الجند ، شريطة أن يعطوا للعاهل الأكبر حصة معينة من فائض إيرادات الأرض ، تكون بمثابة ضمان عنها ، أو يبقي العاهل هذه الأراضي ملكاً شخصياً لحاشيته ، لا يوزعها ، إلاّ نادراً ، كـ « جاغير » ، لكنه يعطيها للمقبلين (الملتزمين) ، لقاء مبلغ معين

٤ ـ كان شابلن مكلفاً من قبل كولبير بمهمة اعداد قائمة بأسماء الأدباء ، المحليين والأجانب ، الذين يستحقون معونات العاهل الفرنسي .

٥ ـ من معارف بيرنيه . كان على صلة بـ م . تيوينو ، الذي اشتهر ، في تلك الأيام ، كناشر لكتب الرحلات .

(*) في اوروبا الغربية تحول « اقطاع الهبة » فيما بعد الى اقطاع وراثي *féodum* . (المترجم)

سنويا . بفضل هذه المدفوعات يصبح لأصحاب التيار ، من ولاة ومتقبلين ، سلطة غير محدودة على الفلاحين ، وعلى الصناع والتجار في المدن والضياع ، التابعة لهم »[٨٧ ، ٢٠١] .

وهكذا يعرض بيرنيه ما رآه عرضاً دقيقاً نزيهاً ، بل ويعطي للوقائع تفسيراً ، صحيحاً في الكثير منه ، فهو ينظر الى الأراضي ، التي بحوزة الأعيان والوجهاء بالهند ، على أنها ملك مؤقت (غير وراثي) ، يشبه الـ *bénéfice* الأوروبية ، أي يرى فيها شكلاً من الاقطاعية ، كانت أوروبا قد مرت به . ولوكان بيرنيه منسجماً حتى النهاية في احكامه هذه لما كان بالامكان حتى طرح مسألة الاختلاف المبدئي بين النظام الاجتماعي في الهند وبين مثيله في أوروبا .

لكن رواية بيرنيه تركت انطباعاً بأن نظام العلاقات العقارية المذكور كان موجوداً في الهند منذ الأزل . في ذلك الحين لم يكن العلماء الاوروبيون يعرفون ، بعد ، ان الملكية العقارية الوراثية كانت ظاهرة واسعة الانتشار في الهند القديمة ، وأن الملكية المؤقتة والوراثية تواجدتا ، جنباً إلى جنب ، على امتداد تاريخ الهند كله . أما القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر فلم يكونا إلاّ واحدة من فترات الغلبة المؤقتة للملكية غير الوراثية .

انطلاقاً من إيمانه بأزلية منظومة العلاقات العقارية وقع بيرنيه في الخطأ الثاني : لقد فسّر كل الظواهر السلبية في حياة الهند المعاصرة له بغياب الملكية الخاصة . هذا في حين أن اقامة نظام الاستثمار المؤقت للأرض ، بمساعدته على المركزية ، كان عادة ، وفي جميع المناطق ، من العوامل المعيقة للتوطيد المؤقت للنظام الاقطاعي ، ولنمو العلاقات السلعية ـ النقدية ، ولنهوض الزراعة والثقافة[٦] . ان بيرنيه ، الشغوف بفرضيته ، لا يرد انحطاط البلاد الى التفكك السياسي (المشروط ، في نهاية المطاف ، بنمو النزعات الاقطاعية ـ الفردية) ، بل إلى المركزية المفرطة . وقد كان هذا ، في رأيه ، سبباً في أن الفلاحين ، وأصحاب الاقطاعات المؤقتة ، وولاة الأقاليم ، كانوا ، على حد سواء ، غير مهتمين باستثمار الأرض ، التي لا يملكونها فعلياً ، والتي يمكن أن تُسترد منهم في أية لحظة ؛ في حين كان طغيان الملوك وتعسفهم يتجاوز كل الحدود ، حيث كانوا ينتزعون من الفلاحين والحرفيين « كل ما هو ضروري لحياتهم » . « ولذا فإن هذه الدول الآسيوية تشير ، على مرأى منا ، إلى حالة من الانخطاط الكامل » . ويعمم بيرنيه استنتاجه هذا على البلدان الأخرى ، التي زارها : على ايران وتركيا .

لقد انطلق بيرنيه ، في حقيقة الأمر ، من أن اقطاعات الأرض في الهند تحاكي

٦ ـ مثلاً ، في الهند في القرن السادس عشر ، اي قبل حكم اورانجزيب .

الـ *bénéfice* في اوروبا الاقطاعية ، لينتقل ، فيما بعد ، الى تأويل مفهوم « الملكية » تلك الملكية العقارية ، التي كانت سائدة بموطنه في القرن السابع عشر . وكانت فرضيته تُفهم على أنها قول بأن الشرق لا يعرف بتاتاً أي شكل للملكية العقارية الخاصة ، إلاّ ملكية العاهل الاكبر (الملك) . من هنا يخلص الى الاستنتاج : هذه الدول الثلاث ـ تركيا ، وايران ، وهندوستان ـ التي ألغت مفهوم « لي » و « لك » فيما يخص الأراضي ـ وهو المفهوم الذي يشكل أساساً لكل ما هو قيمّ ورائع في الكون ـ صارت ، رغماً عنها ، قريبة جداً احداها من الأخرى ، وصارت تعاني من نفس العيب : عاجلاً أم آجلاً ستدركها نفس المصائب ، نفس الطغيان ، نفس الافلاس ، نفس الخراب » [٨٧ ، ٢٠٦] .

ان بيرنيه ، كسالفه لوفاييه ، لم يكن يهتم بالشرق إلاّ كموديل لحل المشكلات الاوروبية ، لكن هذا الموديل جاء ، هذه المرة ، موديلاً سلبياً .

لقد كان بيرنيه ايديولوجي البرجوازية الفتية . من هنا كان دفاعه عن الملكية البرجوازية الصاعدة ضد أطماع الحكومة الاقطاعية . فهو يقول في رسالته الى كولبير : « إذن ، لا قدّر الله أن يصبح ملوكنا الاوروبيون ملاكاً لل الأراضي ، التي بحوزة رعيتهم . ففي تلك الحالة ستنتقل بلدانهم إلى وضع ، بعيد جداً عن وضعها الحالي ، إذ أنها لن تظل على ما هي عليه الآن من عناية بالأراضي ، ووفرة السكان ، والرفاهية والثروة ، والمدنية والازدهار . ان ملوكنا لأكثر جبروتاً ، وأغنى ثروة ، من ملوك هندوستان ؛ ويجب القول أنهم يُخدمون خدمة أفضل ، وأكثر لياقة بالملوك . هذا في حين أن من السهل أن يتحولوا إلى ملوك للصحارى المقفرة ، للمعدمين والبرابرة ، الذين رسمت صورتهم أعلاه » . وهو يمضي في وعيده لكولبير ولودفيغ الرابع عشر : « ان اولئك ، الذين يطمعون في تملك كل شيء ، سيفقدون ، في نهاية المطاف ، كل شيء ، وهم ، إذ يرغبون في ان يصبيروا أكثر ثروة ، سيجدون أنفسهم » نتيجة لذلك ، بدون شيء ، أو ، في أحسن الأحوال ، سيجدون أنهم جد بعيدين عن تلك الدرجة من الغنى ، التي يزينها لهم حب الرفعة الأعمى ، والطموح الأعمى نحو صلاحيات أوسع ، مما تسمح به قوانين السماء والطبيعة » [٨٧ ، ٢٠٦ ـ ٢٠٧] .

تكمن قيمة فرضية بيرنيه في محاولته العثور على الأساس المادي للقوانين التاريخية . أما معارضته الحادة بين الشرق والغرب ، وتفسيره للأسس الاقتصادية للاستبداد الشرقي ولأسباب تخلف الشرق ، هذه الجوانب كلها لم تجد ما يدعمها في مسيرة العلم اللاحقة .

لكن نظرية بيرنيه لاقت صدى واسعاً في حينها . ولذا لم يكن مستغرباً أن رحالة آخرين ، معاصرين لبيرنيه ، وبينهم التاجران شاردين وتافيرنيه ، قد توصلوا ، في

مذكراتهم حول الهند وايران ، الى استنتاجات مماثلة [٣٧٢ م ، ٤١٤] .

هذان الخطان كلاهما ـ خط لوفاييه وخط بيرنيه ـ لقيا ، لتوهما ، عدداً من الأنصار والأتباع . وكان من العوامل ، المساعدة على الاهتمام بالصين ، ذلك الجدل حول « الطقوس والشعائر الصينية » ، الذي دار آنذاك في اوساط الكنيسة الكاثوليكية ما بين عامي ١٦٤٥ و ١٧١٥ . فقد ذهب اليسوعيون الى أن الطقوس الكونفوشية لا تتناقض مع الديانة المسيحية[٧] ، أما الدومنيكان والفرنسيسكان فلم يوافقوا على هذا الرأي . وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ظهرت أعمال اليسوعيين ل . ليكون و جـ . ديوالد ، اللذين[٨] اعتمدا على المواد الغنية التي جمعها المبشرون حول الصين ، ورسما لوحة ، مفرطة فيما تسبغه من الكمال على الانظمة ، السائدة هناك . ان حكم الفلاسفة ، وتقلد المناصب العليا بغض النظر عن الأصل الاجتماعي وحجم الثروة ، يبدوان ، في الأعمال المذكورة ، أمراً لا شك فيه ، أما ما جاء فيها من ذكر للخرافات والدوغمائية في الصين فقد حذف كاملاً من قبل المحررين . وجدير بالذكر أن نظرات المبشرين كان لا بد أن تتأثر بالتقليد الصيني الراسخ ، الذي يصوّر الصين مركزاً للحضارة العالمية ، ويصنّف باقي الشعوب كلها في عداد « البرابرة » .

وكان الاهتمام ، الذي أبداه المارشال الشهير فوبان بالصين ، نابعاً من أغراضه الخاصة . وقد قيل أن مشروعه لنظام جديد للضريبة العقارية ، يخفف من وضع الفلاحين الفرنسيين ، انما أخذ من التجربة الصينية .

ولم يكن من قبيل الصدفة أن ادانة البابا كليمنت الحادي عشر لـ « الطقوس والشعائر الصينية » قد توافقت ، زمنياً ، مع أولى التهجمات العنيفة على الصين وثقافتها . وقد شن الهجوم على محورين ، الأول بقيادة فينيلون ، الذي سار تحت راية الدوائر المسيحية المحافظة ، وكان الثاني بزعامة الأديب المشهور دانيل ديفو . وقد رسم فينيلون ، تشفياً من لوفاييه ، حواراً بين سقراط وكونفوشيوس ، يخرج منه كونفوشيوس مثخناً بالجراح [٣٨٢] . ويصوّر الحوار الصينيين أكثر شعوب العالم حباً للرفعة والأبهة ، وشغفاً بالخرافات ، وولعاً بالأنانية والظلم والكذب » [٣٨٢ ، ١٢] . أما ديفو فقد انتقد الصين نقداً حاداً ، وسخر منها انطلاقاً من مواقع الفئات الراديكالية في انكلترا الرأسمالية . ان الذي أثار امتعاضه الغريزي هو الاعجاب بالنظام الاستبدادي ، و « العيب الفاضح » للنظام الصيني ، الذي في ظله تصدر الأحكام « بناء على انطباعات ، تكوّنت لتوها » ، وحيث يقال عن الناس أنهم «إذا ما أُمروا بأن يعلقوا على

٧ ـ هذه النظرة كان من شأنها المساعدة على اعتناق « الوثنيين الصينيين » للمسيحية .

٨ ـ ولاسيا الثاني منهما .

المشانق ، فانهم ينتحبون قليلاً ، ثم يمتثلون للأمر » [نقلا عن : ٧٨٣ ، ١٥٢] .

غير أن ديفو وفينيلون لم يواجها خصومهما بحجج علمية ، بقدر ما عنيا بالخطب العاطفية ، أما اللوحة ، التي رسماها للصين ، فكانت ، في الكثير منها ، كاريكاتورية . ولذا فإن اعتراضاتهما لم تمارس تأثيراً جدياً على نظرية المجتمع الشرقي ، التي كانت قد تشكلت لدى علماء القرن الثامن عشر . في هذا القرن كان اتجاها الثناء المفرط والهجوم العنيف في دراسة بلدان الشرق ممثلين بعمالقة ، كفولتير وكينيه (الاتجاه الأول) ، مونتسكيو وروسّو (الاتجاه الثاني) .

لقد كانت الصين محط أنظار فولتير والفيزوقراطيين من حيث هي موديل نموذجي للحكم الاستبدادي المستنير . وقد سار فولتير على خطى لوفاييه ، الذي أخذ عنه الكثير . وهو يرى أن الديئية تسيطر في الصين ، وأن مذهب كونفوشيوس هو « تعاليم أخلاقية صرفة » ، وأن الصين لا يمكن أن تسمى استبدادية إلاّ من حيث الشكل ، أما ، في الحقيقة ، فيدير شئونها « حاكم ـ فيلسوف » ، يعمل لما فيه مصلحة الشعب . من هنا يذهب فولتير الى القول أن للدولة الصينية الحق في أن تعتبر نفسها « أكثر مدنية بما لا يجارى ، بالمقارنة مع البلدان الاوروبية البربرية » [نقلاً عن : ١٣٩ ، ١٠٣] .

غير أن أحكام فولتير ، التي يجنح فيها نحو الخيال ، والتي تعود إلى الطابع الأحادي الجانب للمصادر المعتمدة ، والى حماس فولتير نفسه ، الذي لم يكن مهتماً بدراسة الصين بقدر ما كان معنياً بالتفتيش عن مثال تعليمي لتربية الملوك الأوروبيين ، قد جوبهت بالنقد من قبل عدد من معاصريه . من ذلك ما رواه المبشر الكاثوليكي پو من أن الصين « ليست على تلك الدرجة من السعادة والحكمة » ، التي يصورها عليها فولتير ، و « أن مظاهر سوء الادارة والتصرف ، التي تنخز في جسم المجتمع الصيني ، هي أكثر من تلك، التي يشتكي منها الناس في بلداننا الغربية » [نقلاً عن : ١٣٩ ، ١١٤] .

ان لوحة الشرق ، التي رسمّها المدّاحون ، كانت أقل علمية وموضوعية من فرضية بيرنيه . لكن فيما يخص مسألة الملكية الخاصة كان المفكرون ، أمثال فولتير ، يقفون على أرضية أكثر واقعية . صحيح أنهم انطلقوا من أن بعض بلدان الشرق كانت تعيش مرحلة من الأزدهار ، وأن الازدهار بدون حماية الملكية الخاصة كان يبدو لهما أمراً غير معقول . ففي الصين ، كما يقول فولتير ، يكفل القانون حماية « الحياة ، والشرف ، والملكية » [نقلاً عن : ١٣٩ ، ١٠٣] . كذلك طرح فولتير أفكاراً مماثلة حول الهند . فقد أعلن ، بلهجة حادة ، « أن أحداً من الكتاب ، الذين نسخوا خرافات لدور النشر ، أو من مبشرينا أو رحالتنا ، لم يخبرنا ، حتى الآن ، الحقيقة . . . . . . لقد صدّقوا الزعم بأن لامبراطور الهند كل أملاك الرعية ، وأنه ليس لأحد من السكان ، من كشمير وحتى رأس كومورين ، أية ملكية . حتى أن فيلسوفاً ، مثل بيرنيه ، يذكر ذلك في رسالته الى

المفتش العام كولبير . ان نقل أشياء كهذه الى مسامع القائم على الأمور المالية لملك مطلق كان سينطوي على مخاطر جمة ، لولا ما هو عليه هذا الملك وهذا الوزير من الحكمة ورحابة الصدر . لقد أخطأ بيرنيه ، كما أخطأ قبله الانكليزي توماس رو . فقد أعمتهما أبهة المغول الأكبر ، وحكمة الاستبدادي ، مما جعلهما يتخيلان أن الأرض كلها له ، طالما أن هذا السلطان يُقطع الاراضي ملكاً مدى الحياة فقط . ان هذا لا يعدله إلا القول ، مثلاً ، أن حاكم مالطا الأعلى هو المالك الأعلى لكافة تلك المقاطعات الاوروبية ، المسئول عن التعيينات فيها ، او القول أن عاهلي فرنسا واسبانيا هما المالكان لكل الأراضي ، التي يديريون شئونها ، وأن كل اقطاعات **bénéfice** الأديرة هي ملك *domaine* لها . . . هذه الخطيئة ، المميزة للجنس البشري ، تكررت مئات المرات بالنسبة للدولة التركية ، كما أن لها نفس الجذور . فقد كان يتم الخلط بين التيمار ، أي القطائع العسكرية ، التي يعطيها السنيور الأعلى ويستردها ، وبين الملكية العشائرية الاقطاعية الوراثية *Seigneurie* . هنا يكفي لأن يتفوه قسّ أغريقي بقول ما ، حتى يكرره ، تواً ، مئات الكتاب » [٤١٥ ، ١٩٦ ـ ١٩٧] .

هذا المقتطف يكشف لنا عن الجوانب القوية في فكر فولتير : العقل النقدي ، وسعة الاطلاع على التاريخ الاجتماعي لأوروبا الغربية القروسطية ، اي يكشف عن جزء من تلك الخصال ، التي تسمح باعتبار فولتير مؤسس علم التاريخ البرجوازي المعاصر [انظر : ١٨٢] . ومن الصعب التصوّر أن هذا الرجل نفسه كان يصدّق تلك اللوحة ، التي تبالغ فيما تسبغه على النظام الاجتماعي بالصين من ملامح الكمال . .

وفي عام ١٧٦٧ نشر فرانسوا كينيه ، مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية ، كتاب « الاستبداد الصيني » ، الذي كان أول بحث فلسفي ، مكرس للمسألة « الصينية » ، منذ أيام لوفاييه . وقد اعتمد كينيه على أعمال الصينويين ديوالد وليكونت وايز برانت اديس ليخلص منها الى استنتاج ، مفاده أن الصين ، التي تدار على أساس « القانون الطبيعي » ، يمكن أن تكون لكل الحكومات مثالاً يحتذى . فهو يصف لنا الصين بلداً ، فيه نظام ممتاز في التعليم والتربية ، وقوانين حكيمة ، وليس فيه ارستقراطية وراثية ، وموظفوه غاية في الانسانية والنزاهة . ويدعم هذا كله احترام الملكية الفردية ، التي كان من الطبيعي أن تبدو لكينيه (وللفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، عامة) جزءاً لا يتجزأ من « النظام الطبيعي » .

ومن المفهوم أنه في دولة كهذه ليس ثمة مجال للحديث عن الملكية الحكومية ، فالأراضي ، هنا ، تورّث من الآباء الى الأبناء . ويقف كينيه ، الذي يتوجه ـ كما هو واضح ـ الى القارىء الفرنسي وربما إلى العاهل الفرنسي نفسه ، ضد اي تدخل للسلطة المركزية في شئون الملكية الخاصة : « ان استغلال الأراضي لمدة مؤقتة ، غير محدودة ،

من شأنه ألا يسمح لأحد بالانفاق على تحسين الاراضي ، التي لا تضمن النفقات المصروفة عليها .

وليس للعاهل أن يتطلع الى امتلاك كافة أراضي دولته ، لأنه لن يكون بوسعه ، سواءً شخصياً أو بمساعدة الآخرين ، ادارة أمورها : شخصياً ، لأنه لا يستطيع الاحاطة بذلك العدد اللامحدود من التفاصيل ؛ وبمساعدة الآخرين ـ لان الادارة هي على قدر من الشمول والاتساع ، من التنوع وامكانية اساءة التصرف والخداع ، بحيث يتعذر ائتمان الآخرين عليها ، لما يرافق ذلك من امكانية مفتوحة للغش عن طريق حسابات المصاريف والمنتوجات . وعليه ، يتبين أن الاراضي يجب أن توزع بين ملاك كثيرين ، لهم مصلحة في أن يجنوا من حصصهم أكبر كمية من الدخل بواسطة أفضل أنواع الادارة ، لأن ادارة كهذه تضمن للدولة جزءاً من المدخول ، يتناسب سواء مع كميته ونموه ، أو مع احتياجات الدولة . ولذا فإن النجاحات الأكبر في الزراعة من شأنها ضمان مدخول أكبر ، للدولة وللمالك على حد سواء » [١٦٣ ، ٥٢٢ ـ ٥٢٣] . على هذا النحو ، كما يقول بيرنيه ، كانت تسير الأمور في الصين . وعلى « الطراز الصيني » اقترح كينيه ادخال نظام موحد للضرائب العقارية ، يتحمل النبلاء ورجال اللاهوت العبء الأساسي فيه . هذا المشروع العادل في جباية الضرائب ، الذي أخذه كينيه عن ڤوبان ، كان متقدماً ، بمدة طويلة ، على مشاريع هنري جورج ، وسون يات سن ، وغيرهما .

في كلمته على قبر كينيه قال ميرابو الأكبر ، الذي كان من أتباع نفس المدرسة ، أن كونفوشيوس قد نصح مواطنيه بأن يصغوا إلى الأب السماوي ، أن يخشوه ويخافوه ، وأن يحبوا الاقربين ، وينتصروا على الشهوات ، وألا يفعلوا ما يتنافى مع العقل . « ولم يكن ثمة ما يضاف الى هذه الأخلاق الدينية الرفيعة ، لكنه بقي الشيء الأهم ، ألا وهو ترسيخ دعائمها على الأرض . وكانت تلك مهمة معلمنا » [نقلاً عن : ٤٠٧ ، ١٠٤] . وقد أطلق على كينيه لقب « كونفوشيوس أوروبا » . وبعد كينيه نادى الفيزيوقراطي البارز تيورغو بالتعلم من حكمة الصين ونظامها .

وكان « روح القوانين » ، الذي وضعه مونتسكيو ، يتميز عن غيره من أبحاث القرن الثامن عشر بتبحره وتعمقه . فيه حاول مونتسكيو العثور على السمات العامة لنظام الحكم في كل البلدان . وقد فسرّ القانونيات العامة ، والخصوصيات ، بدور الوسط الجغرافي . وكان هذا المدخل انجازاً كبيراً للفكر البشري .

بخلاف هوبس ، الذي قال بثلاثة اشكال للحكم ـ ملكي ، ارستقراطي ، ديمقراطي ـ وكان يحبذ الأول منها ، أبرز مونتسكيو الجمهورية ، والملكية ، والاستبداد . « الملكية » ، عنده ، ملكية دستورية فقط ، أما الاستبداد فهو الحكم « تبعاً لارادة وأهواء شخص واحد » ، ولذا فإنه حكم مدان [٢٠٩ ، ١٦٩] . ان

مأثرة مونتسكيو تقوم في أنه أدرج بلدان الشرق في اللوحة العالمية الشاملة . لكنه لم يستطع تجاوز العيب العام ، الذي كان تعاني منه الانشاءات الفلسفية في القرن الثامن عشر : غياب النظرة التاريخية . فهو لا يأخذ تصنيف أشكال الحكم في تطورها ، بل ينظر إليها في سكونيتها ، كما أن التقسيم بينها يتم تبعاً للمؤشر الجغرافي ، وقد اعتبر بلدان الشرق كلها بلداناً « استبدادية » .

من دراسة مختلف المصادر خلص مونتسكيو الى القول أن معطيات المبشرين تستحق ثقة أقل ، بالمقارنة مع شهادات باقي الرحالة ، ولاسيما التجار : « يصوّر لنا مبشرونا الامبراطورية الصينية المترامية الأطراف دولة ممتازة ، يجمع مبدؤها بين الهيبة والشرف والفضيلة . . . . . أنا لا اعرف ماذا تعني كلمة الشرف عند شعوب ، تُساق بالسوط لأي من الأفعال . وفضلاً عن ذلك ، يحكي لنا تجارنا بعض الأخبار عن تلك الفضيلة ، التي كم يبجلها مبشرونا . اليكم ما يروونه عن نهب البرتقال » [٢٠٩ ، ٢٦٦] .

ويفترض مونتسكيو أن روح العبودية تسود في آسيا كلها ، مما يعود إلى الخصوصيات الجغرافية لهذا الجزء من العالم . ان آسيا تتألف من سهول شاسعة ، تفصل بينها الجبال والأنهار ، ويسيطر فيها المناخ الدافىء . والشعوب الجنوبية تتميز بالاستبداد ، والشمالية ـ بالحكم المعتدل . ولذا فإن السلطة في آسيا « يجب أن تكون استبدادية دوماً . فلولا هذا الشكل المتطرف من العبودية لتمزقت إلى دويلات صغيرة ، لكن هذا التمزق لا يتفق مع التقسيم الطبيعي للبلاد » [٢٠٩ ، ٣٩١] .

ان مونتسكيو يعبر عن حذره فيما يخص مسألة السلطة الحكومية ، حيث يكتفي بالاشارة إلى أن أشد الحكومات الاستبدادية ارهاقاً لنفسها هي تلك الدولة ، « التي فيها ينصّب العاهل نفسه مالكاً لكل الأراضي ، ووريثاً لكل الرعية » [٢٠٩ ، ٢١٣] . ولكن إذا لم يكن من الضرورة ان يستند الاستبداد الى ملكية الدولة للأراضي ، فإن العامل الوحيد ، الذي يحدد خصوصية نمط المجتمع والدولة الشرقيين ، هو التأثير المباشر للوسط الجغرافي . في هذه النقطة تغدو نظرة مونتسكيو إلى تاريخ آسيا ونظامها الاجتماعي أكثر ميكانيكية منها عند بيرنيه ، رغم أن نظرية مونتسكيو ، ككل ، تتفوق بعيداً على لوحة بيرنيه الزاهية ، لكن المتسرّعة .

لكن مونتسكيو وقع في عدم الاتساق حين أعرب[٩] عن استعداده للتسليم بأن الحكم في الصين ، نتيجة لأوضاع خاصة ما ، « ليس فاسداً بالقدر ، الذي من المفترض أن يكون عليه » [٢٠٩ ، ٢٦٧] . وهو يتساءل عن سبب ذلك : هل لأن السهول الصينية ، البالغة الخصوبة ، انتزعت ، كما هو الحال في هولندا ، من مملكة البحر بجهد

٩ ـ كان هذا ، على ما يبدو ، تحت تأثير سيل الادبيات التاريخية ، التي تثني على الصين .

الانسان[10] ، « فالبلدان ، التي صارت مأهولة بفضل جهد الانسان ، والتي يحافظ على وجودها بفضل هذا الجهد ، تميل نحو الحكم المعتدل »[٢٠٩ ، ٣٩٥] . ومع ذلك يقيّم مونتسكيو الصين ، عموماً ، بأنها « دولة استبدادية ، قائمة على الخوف » [٢٠٩ ، ٢٦٨] .

غير أن مونتسكيو ، بكل نزاهته العلمية ، لم يكن ، آنذاك ، على إلمام كافٍ بتاريخ بلدان الشرق . فأحياناً يبدو « الاستبداد » ، في لوحته ، تعمياً لما كان يعرفه جيداً من سمات الاستبداد في الملكيات الاوروبية . بعبارة أخرى : ان بلدان الشرق ، بالنسبة لمونتسكيو أيضاً ، كانت ، إلى حد ما ، وسيلة مساعدة لغرس كراهية الحكم الاستبدادي في نفوس الاوروبيين .

وقد نشب بين النظريتين ـ نظرية لوفاييه ـ فولتير ، الممجدة للشرق ، من جهة ، ونظرية بيرنيه ـ مونتسكيو ، من جهة ثانية ، صراع حاد ، كان يعكس تصادم الآراء السياسية ، لقد كان أنصار الآراء المعتدلة ، المستعدون للمهادنة مع الملكية المطلقة بأوروبا شريطة أن تصبح « متنورة » ، يعارضون خصوم كل استبداد ، آسيوي أو أوروبي . ومن الطبيعي أن يقف روسّو ضد المبالغة في كمال النظام الآسيوي : « لو كانت العلوم تطهّر الأخلاق ، لو كانت تعلّم الناس بذل الدماء من أجل الوطن ، لو كانت تغرس الشجاعة في النفوس ، لكانت شعوب الصين حكيمة ، حرة ، لا تُقهَر ابداً . ولكن إذا لم تكن ثمة نقيصة ، إلاّ وتسيطر على هذه الشعوب ، إذا لم تكن ثمة جريمة ، إلاّ وتعتبرها أمراً عادياً ، إذا لم يكن بوسع معارف الوزراء ، ولا ما يسمى بحكمة القوانين ، ولاتعداد السكان الكبير في هذه الامبراطورية الواسعة الأرجاء ، أن تدرأ عنها خطر همجية المنغول ، إذا كان هذا كله ، يصح لنا أن نتساءل عن جدوى كل علمائها بالنسبة لها »[٢٧٦ ، ١٥] .

وهكذا وقف روسّو ، نصير الديمقراطية ، الى جانب أنصار ملكية مونتسكيو الدستورية . على العكس من ذلك ، كرس كينيه جزءاً كبيراً من كتابه المذكور آنفاً ـ « الاستبداد الشرقي » ، لنقد مونتسكيو ، ولاسيما محاولته تصوير الحكم في الصين لوناً من الطغيان [١٦٣ ، ٦٢٢] .

أما الموسوعيون فلم يكونوا يلتفتون إلى مشكلة الاستبداد الشرقي إلاّ نادراً . هنا تجدر الاشارة إلى أن هيلفيتيوس قد عارض موضوعة مونتسكيو ، القائلة أن المناخ والموقع الجغرافي يمكن أن يكونا أساساً للاستبداد الشرقي ، وقد استبدل هيلفيتيوس التأثير المباشر للعامل الجغرافي بتأثير التاريخ كله ، واعتبر أن المرحلة العبودية حتمية في التطور

١٠ ـ لم تؤكد الوقائع التاريخية صحة هذا الافتراض .

الاجتماعي : « ان الشعوب ، التي كانت أول من انتظم في مجتمع ، هي أول من يقع تحت سلطة الاستبداد ، لأن كل شكل للحكم سينتهي إلى ذلك » [١٢٥ ، ٤٦٨] . وبهذا الصدد يمكن ذكر كتاب بولانجيه (تلميذ هولباخ) ، الذي صدر في امستردام ، والذي يقتفي ، في استنتاجاته الأساسية ، أثر بيرنيه [٣٧١] . وهكذا بدأت اللوحات ، الممجدة للشرق ، تتعرض لمزاحمة التصورات عن الركود والاستبداد الشرقيين .

في تلك الايام كانت الضجة ، التي أثارتها استنتاجات الرحالة انكيتيل - ديوبيرون ، المستخلصة من مشاهداته ومن دراسته للنصوص والمصادر الأصلية ، والتي تحاول اثبات وجود الملكية العقارية الخاصة في الهند [انظر : ٣٦٥ ، جـ ١ ، ٢٥١ - ٢٥٤ ، جـ ٢ ، ٥٤٥ - ٥٤٨] ، . كانت أقل من الضجة ، التي احدثها قول عالم - رحّالة آخر ، هو فولني ، ان الشرق الأوسط - سوريا - لا تعرف الملكية الخاصة .

ومع اقتراب العاصفة الاجتماعية في فرنسا كان الاهتمام بالانشاءات التاريخية المجردة ، المبنية على مواد الشرق ، يخبو شيئاً فشيئاً . أما الوميض ، الذي كان يصدر عنه ، بين الفينة والأخرى ، فلم يكن يظهر إلاّ على شكل إدانة صارمة لكل استبداد ، شرقي أم غربي . وفي سنوات الثورة رسم فولني اللوحة التالية عن الشرق : « ان آسيا كلها غارقة في ظلام دامس . فالانسان الصيني ، الذي غلظ ، طبعاً وملمساً ، تحت تأثير السلطة الاستبدادية ، التي تحكم بالعصى الخيزرانية ، والذي أعمته خزعبلات المنجمين ، وقيدته أصفاد التقاليد والعادات الصارمة ، واللغة غير الصالحة أبداً ولاسيما نظام الكتابة الرديء ، يبدو لي انساناً - آلة ، خلقته حضارة مشوهة ، اما الانسان الهندي ، الذي تسترقه الخرافات ، ويرسف في أغلال الطوائف المغلقة المقدسة ، فيقعد خاملاً ، لا أمل منه » [١١٦ ، ٦٢] .

٢ - مونرو واكتشاف المشاعة

في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان تطور الفكر الاجتماعي الفرنسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسيرة الفكر الانكليزي ، بما في ذلك المسألة ، التي نحن بصددها ، وعموماً ، كان الانكليز يتحدثون عن الاستبداد الشرقي بلهجة ، أقسى من لهجة الفرنسيين ، وقد رأينا أن اول كلام عن الأساس الاقتصادي لهذا الاستبداد انما جاءت من انكلترا (ت . رو) . صحيح أنه عندما كانت الفلسفة الفرنسية تعيش في القرن الثامن عشر ، اوج ازدهارها ، أخذ الانكليز عنها قسطاً كبيراً من المبالغة في الثناء على الصين (مؤلفات جـ . أديسون ، أ . بوب ، و . تيمبل ، س . جونسون ، وبدرجة

أقل ـ أ . غولد سميث) [انظر : ٨٠٠ ، ١٥٣ ـ ١٥٦] . لكن في النصف الثاني من ذلك القرن شهدت انكلترا رواجاً واسعاً للنظرة الانتقادية الى النظام الشرقي .

هنا لعبت دوراً كبيراً سيطرة الانكليز على قسم كبير من الهند . فقد ساهم ذلك في تعزيز الشعور بالتفوق « الاوروبي » ، وطرح ، لأول مرة ، مهمة دراسة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في الهند كمهمة عملية : من أجل وضع أفضل نظام للاستغلال وفي أوائل السبعينات حدث انعطاف هام ، عندما حاولت شركة الهند الشرقية سن نظام خاص بها لجباية الضرائب ، يلغي النظام المحلي القديم ، المعقد وغير الفعال . في هذه السنوات بدأ العلماء الانكليز ، الذين كانوا يحظون برعاية الحاكم البريطاني في الهند ورن هيستنجس ، بحثاً مكثفاً للنظام الاجتماعي والمؤسسات الحقوقية التقليدية الهندية .

وفي عام ١٧٢٢ صدر مؤلف الكسندر دو « تاريخ هندوستان » [٣٧٥] ، الذي يسير ، فيما يخص مسألة الاستبداد الشرقي ، على هدى نظرية بيرنيه ـ مونتسكيو . وقد لاقت هذه النظرية تطويرها في كتاب جـ . كرانت [٣٨٤] ، الذي يؤكد على أن الهند ، قبل مجيء الانكليز ، لم تكن تعرف الملكية العقارية الخاصة . وكانت وجهة النظر هذه نافعة جداً للمستعمرين البريطانيين ، حيث أطلقت أيديهم في مسائل العلاقات العقارية الهندية . وفي عام ١٧٩٣ أدخل الحاكم البريطاني كورنو ويلس الى منطقة البنغال النظام ، المعروف بـ « نظام الاراضي الدائم » هذا النظام نصّب الزامندار (أي جباة الضرائب ، الذين كانوا يتوارثون هذه الوظيفة أباً عن جد) ملاكاً للأراضي ، وحرم الفلاحين نهائياً من كل حق في الملكية ، على هذا النحو ، تم في حقيقة الأمر ، استبدل شكل من الملكية الاقطاعية بآخر ، كان على الزامندار ، في ظله ، أن يعطوا للشركة المذكورة القسم الأعظم من الريع المحصّل .

وعلى تخوم القرنين ١٨ ـ ١٩ ظهرت في انكلترا نظرية الاخوين تشارلز وروبيرت باتون في الملكية العقارية . وقد انعكست ، في كتاب الاول منهما ، المسيرة المظفرة لأفكار بيرنيه ـ مونتسكيو . فهو يرى أن ملكية العاهل للأرض هي السمة الرئيسية ، التي تميز الدول الاستبدادية الآسيوية والافريقية عن الاوروبية . ويذهب الى أن **الملكية يجب أن تعتبر نصف سلطة أية دولة** ، لأنه عندما تقترن هذه السلطة بسيادة العاهل فإن الشعب كله ـ كما يتبين في ضوء المبادىء ، المبسوطة في مؤلفنا ـ يصير مستبعداً بالكامل [٣٩٩ ، ١٣٥] . وقد طبق ر . باتون هذا المبدأ على روما [٤٠٠] ، وعلى الملكيات الاسيوية [٤٠١] . وبالمقارنة مع بيرنيه ومونتسكيو لم يأت ر . باتون إلاّ بالقليل من الافكار الجديدة . لكنه ميّز بين « الملكية المطلقة » التي للعاهل ، وبين « حق الحيازة » الذي يتمتع به الفلاح (« رايت ») واعترف أيضاً أن الهند ، قبل الاستعمار البريطاني لها ، كانت تعرف ، إلى جانب تملك الارض مدى الحياة عند المسلمين ، ملكية عقارية وراثية لدى غير المسلمين ، لكنه اعتبرها ظاهرة ثانوية ، لا تحدد الخصوصيات الأساسية للمجتمع والدولة الآسيويين : « لا يمكن أن تقوم ، في أي من البلدان الآسيوية ،

زعامة ، تعتمد على الملكية أو النسب لأنه ليس في آسيا ملاك عقاريون كبار ، فالأرض كلها ملك للدولة ، والريع العقاري يذهب ضريبة الى خزينة العاهل »[٤٠١ ، ٢٢٠ ـ ٢٢١ .]

تلك هي النظرية ، التي كانت مهيمنة في فترة تشكل الاقتصاد السياسي الانكليزي الكلاسيكي . ولذا لم يكن مستغرباً ان يأخذ بها ممثلوه البارزون ـ آدم سميث ، جيمس ميل ، ريتشارد جونس ، جون ستيوارت ميل . فآدم سميث ، مثلاً ، يتحدث عن « ركود » الصين [٢٨٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٤] ، في حين تشهد اوروبا ، في رأيه ، عملية دائمة من التغيرات التقدمية .

لقد قدّر للنظرية ، التي وضعها ايديولوجيو الفئات الطبيعية من البرجوازية الفرنسية في خضم النضال ضد تطاولات الدولة الاقطاعية على أملاكها ، أن تتحول ، في انكلترا ، إلى اداة لنزع ملكية شعوب المستعمرات . لكن بعد هذا الاتجاه ، المدعو لتبرير هذا النزع ، ظهر ، على تخوم القرنين ١٨ ـ ١٩ ، تيار ، أكثر عمقاً وذو مسحة انسانية . وكان رائد هذا التيار ويلم جونس (١٧٤٦ ـ ١٧٩٤) ، الذي كان من أبرز رجالات عصره . كان ويلم مستشرقاً فذاً ، وحقوقياً ، وشخصية اجتماعية ، ومناضلاً من أجل حقوق الانكليز المدنية ، وشاعراً موهوباً . وقد صار أحد مؤسسي الاستشراق العلمي الانكليزي ، وفي المقام الأول ـ دراسة ايران والهند . وفي عام ١٧٨٣ انتقل جونس الى كلكوتا ، حيث اشتغل قاضياً . هنا اتقن اللغة السنسكريتية ، وعمل على ترجمة عدد من المصادر الهندية ، وبينها قوانين مانوا القديمة ، وأنشأ ، عام ١٧٨٤ ، « الجمعية البنغالية الآسيوية » . كان جونس يكن احتراماً عميقاً للهند ، لحضارتها وشعبها ، لكنه كان ، في الوقت نفسه ، حلقة ، ذات شأن لا يستهان به ، في جهاز الحكم الاستعماري . وكانت تلك إحدى المفارقات ، غير النادرة في حياة رجل فذ كهذا .

حاول جونس ، في دراساته ، البحث عن العام في تاريخ الهند واوروبا . وقد دفعه موقفه الريبي من نظرية الاستبداد الشرقي المتميز الى اعتبار أن رجال بلاط اورانجزيب هم الذين ضللوا بيرنيه [انظر : ٣٩٧ ، ١٣٢] . بهذا الصدد يقول جونس : « ان امتنا تملك ، باسم الملك ، ٢٣ مليونا من الرعية في هذين الاقليمين ، لكن تسعة أعشار ملكيتهم منتزعة منهم . حتى ويقال ، علنياً ، أنهم لا يملكون ، اطلاقاً ، أية اراضي . ولو عملت قوانيننا ، الخاصة بالهند ، على ترسيخ ملكيتهم ، الشخصية غير المنقولة ، وعلى توفير الأمن الكامل لهم ، لكان هذا أكبر هدية ، يتلقونها منا »[نقلاً عن : ٣٩٧ ، ١٣٢] . هنا لا بد من الاشارة أيضاً الى أن دفاع جونس ، في تلك الظروف ، عن ملكية الهنود غير المنقولة يمكن أن يعني ، عملياً ، الابقاء على الاملاك العقارية بيد الاقطاعيين المحليين بصورة رئيسية .

قبل أعوام قليلة من وفاة جونس دار سجال حامي الوطيس بين أنصار فرضيات

الاستبداد الشرقي وبين خصومها . ان الحجج ، المؤيدة أو المناهضة ، قد تركزت (على التوالي) في مؤلفي كرانت و روز [٣٨٤ ؛ ٤٠٨] ، اللذين صدرا في وقت واحد تقريباً . وبعدها جاء كتاب ر . باتون [٣٩٩] ، المعارض لروز .

ويسترعي الاهتمام مصير التركة العلمية ، التي خلفها جونس . أن دراساته ، التي تبرهن على وجود الملكية العقارية الخاصة في الهند ، قد بقيت ، لمدة طويلة ، شبه منسية (اذا لم نذكر النقد الحاد ، الموجه لها من قبل جيمس ميل) . ولم يبدأ العلم الاوروبي باستيعاب نتائج ابحاثه العلمية في هذا المجال استيعاباً حقيقياً الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . لكن ضجة كبيرة رافقت اكتشافه الأخير ـ وحدة أصل اللغات السنسكريتية والفارسية والاوروبية (وفي مقدمتها الاغريقية واللاتينية) ، أي الوحدة اللغوية الهندو ـ اوروبية .

على هذا الأساس ولدت الفكرة ، القائلة بالسنسكريتية أصلاً للغات الأوروبية . وسرعان ما استكملت هذه الفكرة بفرضية تاريخية ـ اجتماعية ، يذهب أنصارها ألى أن الهند كانت مهد الشعوب الهندو ـ اروبية ، وأن نظامها الاجتماعي التقليدي البدائي كان الأصل ، الذي منه تطور النظام الاجتماعي لاوروبا القديمة والقروسطية . وقد شهدت هذه النظرية فترة ازدهار في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، لكن في النصف الثاني منه بدأت ـ بعكس فكرة جونس عن الملكية العقارية بالهند ـ تنحسر تدريجياً مع تطور العلم .

في مطلع القرن التاسع عشر ظل البحث اللاحق للملكية العقارية بالهند مقروناً بالسياسة الخراجية للادارة الاستعمارية البريطانية . وفي تلك الفترة برز ، في أوساط ممثلي هذه الادارة ، اتجاه جديد ، بديل لنظام الزامندار ، يدعو الى اعطاء الفلاحين قطعاً صغيرة من الأرض تكون بحوزتهم ، لكنها ترتبط بالدولة ، أي ، في الحالة المعنية ، بشركة الهند الشرقية . وفي المناطق الجنوبية من الهند أدخل نظام الرايتواري (من كلمة « رايت » ـ فلاح) ، الذي بموجبه تكون الارض كلها ملكاً للدولة ، ويكون الفلاحون مستأجرين للأراضي ، يتوارثونها أباً عن جد ، وكان توماس مونرو (١٧٦١ ـ ١٨٢٧) من المبادرين لادخال نظام الرايتواري ، وأبرز العاملين على تطبيقه . وقد تولى مونرو ، في أواخر حياته ، منصب حاكم اقليم مدراس ، وفي الفترة ما بين ١٨٠٠ ـ ١٨٠٨ شغل منصب المتصرِّف الرّئيسي بـ ((الأراضي المتروكة))[1]، وبذلك ترتب عليه أن يشتغل، بعمق، بمسائل تملك الأراضي واستثمارها [انظر : ٣٦٧] .

أما ((إكتشاف)) مونرو للمشاعة القروية الهندية فقد إطلع عليه الأوروبيون من خلال تقاريره، المستخدمة في كتاب صديقه الضابط م.ويلكس (١٨١٠) .

ويتضح من كتاب ويلكس أن تقارير مونرو كانت مادة هامة للغاية حول الملكية

١ ـ مناطق جنوب الهند، التي كانت شركة الهند الشرقية قد إستولت عليها لتوها.

العقارية والتنظيم الاجتماعي للقرية الهندية . ففي التقرير ، المؤرخ في ٩ تشرين الثاني من عام ١٨٠٠ ، يشير مونرو إلى ان الأرض في مقاطعة كانارا[٢] تعتبر ، منذ القدم ، ملكية فردية ؛ « أقدم ، وأكثر كمالاً ، من الملكية العقارية في انكلترا » [٤١٨ ، ١٢٧] . لكنه يقول في تقريره ، المؤرخ في ١٥ آب من عام ١٨٠٦ ، أن الملكية الفردية ظاهرة ، « لم تعرفها الهند« أبداً » . وللتوفيق بين هذا القول وقوله السابق يورد مونرو التحفظ التالي : باستثناء ضفة المالابار » [المصدر السابق] . هذا التغير في نظرة مونرو ربما يعود الى أنــه ، في الفترة الفاصلة ما بين التقريرين ، كان قد اكتشف بالهند وجود المشاعة ، التي يمكن اعتبارها ، من الآن فصاعداً ، مالكاً للأراضي .

وفي تقريره من أنا نتبورا ، المؤرخ في ١٥ أيارمن عام ١٨٠٦ ، يصف مونرو قرية هندية ، نموذجية في نظره : كانت أشبه بجمهورية صغيرة . ومن هذه الجمهوريات يتألف ، في رأيه ، المجتمع الهدي . لكن ضياع النص الأصلي للتقرير يجعل من الصعب اليوم ان نميز ، في الوصف الأول للمشاعة الهندية الذي وصلنا عن طريق كتاب ويلكس ، ما يعود الى صاحب الكتاب ، وما يعود الى مونرو نفسه ، الذي اعتمد ويلكس على مواده ، وقدّرها عالي التقدير .

يذكر كتاب ويلكس أن كل قرية هندية تعطي لنا صورة حية لتلك « المراحل الباكرة من الحضارة » ، التي لم يكن للمنظرين ان يتصوروها إلاّ بالخيال [٤١٨ ، ١١٧] . هنا الأرض ملكية جماعية ، رغم أن الاشتغال الجماعي بالأرض محصور ببعض أصناف المشاعة ، الأكثر بدائية .

أما في معظم الحالات فتكون حصص الأرض ملكاً خاصاً لهذه العائلة أو تلك . وأعضاء المشاعة هم الذين يحلّون بأنفسهم المسائل ، الخاصة بأمور الزراعة ، ودفع الضرائب . ومن ثم يورد الكتاب قائمة مطولة بـ « موظفي » المشاعة : العمدة (المختار) ، والمحاسب ، والشرطي ، والحارس ، ومراقب خزانات المياه ، والكاهن ، والمعلم ، والمنجم ، والحداد ، والنجار ، والفخّار ، والحلاق ، وصانع الفضّيات ، والشاعر [انظر : ٤١٨ ، ١١٧ - ١١٨] .

ويتابع ويلكس وصفه للمشاعة : « ان البنية والظروف الداخلية في كل من هذه المدن - الدول (*Township*) لم تتغير ، ولم تمسها أية ثورات ، اية غزوات . . . فالغزوات أو الثورات ، بحد ذاتها ، لم تؤثر مطلقاً عليها . وكان الغازي ، بنفسه او عن طريق رجاله ، يتوجه ، كسيد او ممثل السيد ، إلى رئيس المدينة ليتفاوض معه ، دون ان يمس ذلك وضع موظفي المدينة ، وحدودها ، وكافة أشكال بنيتها الداخلية »

٢ - منطقة في جنوب غرب الهند (مقاطعة مايسور حالياً) شمل جزءاً من ضفة المالابار . كان مونرو يترأس ادارتها المدنية في الفترة ١٧٩٩ - ١٨٠٠ .

[٤١٨ ، ١٢١] . في هذا الموضع يستند ويلكس استناداً مباشراً الى تقرير مونـرو ، حيث جاء في أحد مقتطفاته : « في حالة الحرب كان الأهالي ينظرون ، بصورة رئيسية ، إلى عمدتهم . لم يكونوا يقلقون أبداً بصدد هلاك ملكيات كاملة أو تقسيمها . وطالما ظلت قريتهم سالمة لم يكن يهمهم في أية أيد صارت السلطة : ان البنية الـداخلية (للمشاعة) تبقى دونما تغيير ، ويبقى العمدة في منصبه ، ويثابر على جمع الضرائب ، والحكم بين المتخاصمين » [المصدر السابق] .

لقد لاقى وصف مونرو وويلكس للمشاعة رواجا واسعا . وفي عام ١٨١٢ تم إدراجه في « التقرير الخامس للجنة مجلس العموم الخاصة بأمور شركة الهند الشرقية » ، التي ظل ، لمدة طويلة ، المصدر الأساسي في المسألة المعنية . ومن هذه الوثيقة أخذ حاكم جاوا البريطاني ت . س . رافلز مقتطفات عديدة ، اعتمد عليها في تبيان الشبه المدهش بين المشاعتين الهندية والجاوية [٤٠٥ ، ٢٨٥] ، كما استخدمها ، على نطاق واسع ، د . كيمبيل ، صاحب كتاب « الهند المعاصرة » [٣٧٢] ، الذي ذاع صيته في القرن التاسع عشر ، وإلى هذا النص عاد ماركس مرتين : في أوائل الخمسينات وفي مطلع الستينات[٣] .

مما لا شك فيه أن اكتشاف التنظيم المشاعي في الهند مثلاً (هذا التنظيم ، الذي نعرف ، الآن ، أن كل شعوب الارض قد مرت به) كان حدثاً تاريخياً ضخماً .

صحيح أن ثمة شكوكاً ، تثار الآن حول صحة تحديد مؤلفي القرن التاسع عشر لطابع العلاقات القائمة في المشاعة الهندية[٤] . لكن ، أياً كان الأمر ، يمكن التأكيد ان التنظيم المشاعي ، وما يرتبط به من نظام الطوائف المغلقة *castes* ، هو من مخلفات المراحل الطبقية القديمة ، وجزئياً ما قبل الطبقية ، من التطور الاجتماعي . لقد أعطى اكتشاف هذه الخلية المشاعية (المشاعة) بالهند دفعاً قوياً للدراسة اللاحقة لخصـوصية الشرق ، وللأبحاث المتعلقة بطبيعة النظام الاجتماعي في فجر التاريخ البشري .

٣ ـ في مقالة « السيطرة البريطانية في الهند » يورد ماركس مقتطفاً مطولاً في تقرير لجنة مجلس العموم [انظر : ١ ، ١٣٤ ـ ١٣٥] . وفي « رأس المال » يصوغ ماركس ، بعباراته الخاصة ، مضمون القسم الأول من هذا المقتطف ، استناداً الى كتاب ويلكس [انظر : ٧ ، ٣٦٩ ـ ٣٧٠] ، الذي كان أول المصادر ، التي اطلع عليها . أما القسم الثاني من المقتطف فينقله ماركس عن كتاب رافلز [انظر : ٧ ، ٣٧١] . وجدير بالذكر أن المقتطف المذكور يختلف عند ويلكس عنه في تقرير البرلمان البريطاني ، لان هذا الأخير يسرد مضمون نص مونرو ، وليس النص ذاته] ٤٠٥ ، ٢٨٥ . قارن : ٤١٨ ، ١٢١ .] .

٤ ـ على سبيل المثال يرى الايف ان نظام تقسيم العمل ضمن المشاعة لم يفهم على نحو صحيح [٤٤٠ ، ٦٥] . ففي القرن التاسع عشر كان الباحثون ينطلقون من القناعة ان « المشاعي هو الفلاح نفسه ، ولا يمكن أن يكون شخصاً آخر » [٤٤٠ ، ٧١] . لكن المستوى الحالي لعلم التاريخ سمح بالاستنتاج ، كما يقول ألايف ، أن الفئة العليا من المشاعيين كانت مستغلة ، غير عاملة ، « في حين كان القسـم الاساسي من العمل الجسدي في الزراعة بالهند ملقى على اكتاف الطوائف الدنيا ، وكذلك المزارعين المفلسين من الطوائف العليا ، غير المنتمين الى ضياع المزارعين التعاونية » [٤٤٠ ، ٦٩] .

والى جانب المسلمة النظرية العامة حول مجتمع آسيوي ، له خصوصيته المبدئية ، صار بيد علم التاريخ في القرن التاسع عشر مثال للبنية الاجتماعية ، يمكن ، كما يتراءى ، أن يشكل أساساً للخصوصية الآسيوية .

هنا تجدر الاشارة إلى أنه قد سبق لويلكس نفسه أن وقف بحزم ضد التعويل على مفهوم المشاعة في تفسير الغياب الموهوم للملكية العقارية الخاصة في الهند . على العكس ، يحاول ويلكس اثبات أن الملكية الخاصة كانت موجودة في الهند منذ أقدم العصور ، ويرّد بهذا الخصوص ، على بيرنيه ، وشاردين ، وتافيرنيه ، والرحالة الآخرين ، حتى وعلى صديقه مونرو (واستطاع ، على ما يبدو ، اقناعه بصحة رأيه)[انظر : ٤١٨ ، ١٢٧ - ١٢٨] . ومع ذلك ، وخلافاً لرأي ويلكس ، كان اكتشاف المشاعة القروية الهندية دعماً للفرضية ، القائلة بوجود مجتمع « آسيوي » خاص ، لا يعرف الملكية العقارية الخاصة ، ويتربع على قمته حاكم مستبد ، وتشكل المشاعة قاعدته . في هذه اللوحة يبدو ، فعلاً ، وكأنه لا مكان للمالك العقاري الفردي[٥] .

على هذا النحو تشكلت ، في الاستشراق الانكليزي أوائل القرن التاسع عشر ، نظريتان ، تقول الأولى بوجود الملكية العقارية الخاصة في الهند والبلدان الآسيوية الأخرى ، في حين تنفي الثانية ذلك نفياً قاطعاً . لكن النظرية الاولى بقيت في الظل . فدراسات جونس العميقة كانت بمتناول فئات محدودة من الباحثين . ورغم الشهرة الكبيرة ، التي لاقاها كتاب ويلكس ، اعتبر القراء ، خطأ ، أن استنتاجاته لا تصح إلاّ بالنسبة لمنطقة جنوب الهند ، التي على أساسها بنى المؤلف أحكامه .

أما النظرية الثانية ، القائمة على القول بالطابع « الخاص » للمجتمع الشرقي ، فقد صادفت رواجاً واسعاً آنذاك . من ذلك ، مثلاً ، أن كتاب « تاريخ جاوا » ، الذين وضعه ت . س . رافلز ، مؤسس الجبروت الاستعماري البريطاني في جنوب شرق آسيا ! قد عمّم على المجتمع الجاوي الطروحات ، المصاغة على أساس الهند : غياب الملكية العقارية الخاصة ، ووجود مشاعة مغلقة هندية النمط . حتى واعتبر رافلز أن كون العاهل مالكاً أعلى للأراضي في الجزء الأعظم من جاوا هو أمر ، أكثر يقينية منه لدى « المغول العظام » في الهند [انظر : ٤٠٥ ، ١٣٦ - ١٣٨] .

وبالاستناد الى بيرنيه ورافلز ، وباقي المؤلفين المذكورين أعلاه [انظر : ٣٩٤ ، ٣٠٥ - ٣١١] ، أنكر جيمس ميل ، المؤيد لهذه النظرية ، وجود الملكية العقارية الفردية بالهند[٦] ، وسحب هذا الاستنتاج على مصر وايران وتركيا والصين . كما أشار الى

٥ - من البديهي أنه اذا ثبتت صحة موضوعة الأيف وكودريافتسيف والباحثين الآخرين ، القائلة بالطابع الأقطاعي لاستغلال المشاعة الهندية ، فإن خطأ تصورات كهذه يبدو جلياً .

٦ - كان عمل ميل موجهاً ضد الكثير من استنتاجات جونس ، وقد ترتب على العلم أن ينتظر قرناً كاملاً حتى يغدو بامكانه القول أن الحق كان الى جانب جونس .

أن بريطانيا وويلز في العصر القديم كانتا ، بدورهما ، تتميزان بملكية العاهل لكل الاراضي [٣٩٤ ، ٣٠٤ ـ ٣٠٥] . ومن البينّ أن هذا القول الأخير يضع الخصوصية الشرقية نفسها موضع تساؤل .

من هذه المواقع انطلق ريتشارد جونس آخر رجالات الاقتصاد السياسي الانكليزي البارزين : « في آسيا كان للعاهل ، دائماً ، الحق المطلق في ملكية الاراضي ، الواقعة تحت سيطرته . وقد حافظ على هذا الحق حتى أيامنا ، دون أن يمسبه سوء ، او يطاله تغير . الشعب ، هناك ، يستأجر الارض من العاهل ، صاحب الارض الوحيد . فقط أعمال النهب ، التي يقوم بها موظفوه ، يمكن أن تكسر ، في أحيان جد نادرة ولمدة قصيرة للغاية ، حلقات سلسلة التبعية . وهذه التبعية العامة للعرش في وسائل العيش هي الاساس الفعلي للاستبداد المكين في الشرق ، وكذلك لمداخيل الملوك ، وللشكل ، الذي يتخذه المجتمع تحت اقدامهم »[١٤٠ ، ٢٩] .

وهكذا نرى أن المئة وخمسين عاماً ، التي انقضت بعد بيرنيه ، لم تذهب سدىً . الآن صار جونس يعرف أن حيازة الارض المؤقتة (غير الوراثية) قد سيطرت باوروبا في وقت ما ، وأنه ، بالمقابل ، تم اكتشاف وجود الملكية العقارية الخاصة بالهند . لكن جونس اعتبر الظاهرتين ، كلتيهما ، أمراً قديماً ، لم يستمر طويلاً ، وفي الحقيقة ، قام جونس ، على نحو لم يلحظه ، بحشد الوقائع الجديدة ضمن اللوحة القديمة . فمن أجل الهدف ذاته قام ، على غرار مونتسكيو ، باستثناء الصين من اللوحة العامة ، حيث قال أن « حكما ليناً » سيطر فيها ، وأن هذا الحكم مباين تماماً للانظمة ، القائمة في الهند وإيران . وهو يؤكد أنه ليس ثمة معطيات كافية ، تبين ما اذا كانت توجد في الصين طبقة ، تلعب دور الوسيط بين المزارعين وبين الامبراطور ، كطبقة الزامندار في الهند مثلاً ، وأنه ربما كان الفلاحون الصينيون يدفعون الريع للدولة مباشرة [انظر : ١٤٠ ، ٩٨ ـ ٩٩] . وهكذا يتضح أن جونس لم يكن يرغب في معارضة التقاليد الراسخة ، التي تثني على الصين وتمتدح نظامها . أما في بلدان الشرق الأخرى فتسود عبودية مطلقة : « لا وجود لطبقات متوسطة ومستقلة . أن الكبير فيهم والصغير يسمّي نفسه ـ وهو كذلك فعلاً ـ « عبد » سيده ، الذي على ارادته تتوقف ، كلياً ، وسائل حياته »[١٤٠ ، ٨٧] . ويرّد جونس منشأ مثل هذا النظام الى وقوع المزارعين ، في حينه ، تحت سيطرة البدو الرحل .

ويشير كتاب ماك كولوخ (١٨٤٥) إلى ان سمات الملكية العقارية الخاصة تبدو جلية في المناطق المتخلفة من الهند (ضفة المالابار) في حين تكاد لا ترى في المناطق الأكثر تطوراً وسكاناً (البنغال) . في هذا الطرح ينعكس ، بوضوح ، صدى ما سبق أن ذكرنا ومن تردد وعدم اتساق في تقارير مونرو .

واعتبر ماك كولوخ الفرضية ، القائلة بأن الزامندار مالك فعلي للأراضي ، فرضية

خاطئة : « من المسلم به اليوم أن جماعة الزامندار كانوا ، قبل اصلاحات كورنوليس ، مجرد جباة للضرائب ، يتوارثون هذه الوظيفة » ويحصلون على عشر ما يجمعونه [٣٩٣ ، ١٠٤ ـ ١٠٥] . لكن في تلك الايام لم يطرح السؤال التالي : لماذا لا يمكن اعتبار جباة الضرائب ، من نمط الزامندار ، اقطاعيين في طور التشكل ؟

لقد عكست أعمال جونس وماك كولوخ حالة المشكلة المعنية في الاقتصاد السياسي الانكليزي في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وفيما بعد ، في مطلع النصف الثاني منه ، جاء جون ستيوارت ميل ليؤكد « ان القسم الأعظم من الهند لا يعرف الوسيط بين المنتج المباشر والدولة . فالمزارع لا يدفع الريع لشخص والضريبة لآخر : ان ضريبته هي ريعه (أو جزء منه) » [٣٩٥ ، ٣] . لكن القول بأن الهند ، كغيرها من البلدان الآسوية التي تسود العلاقات ما قبل الرأسمالية في ريعها ، لم تعرف « الوسطاء » بين الفلاحين وبين الملك (أياً كانت تسمية « الوسيط » حائز على الأرض ، موظف مدني أو عسكري ، او متقبل) لم يكن يتفق ـ كما يتبين في ضوء العلم المعاصر ـ مع واقع الأمور .

٣ ـ فلسفة التاريخ في ألمانيا

(القرن الثامن عشر ـ مطلع القرن التاسع عشر)

في رؤيته لخصوصيات بلدان الشرق كان علم التاريخ في ألمانيا رهين الوقائع ، التي جمعها الفرنسيون والانكليز . وقد مرّ هذا العلم بمرحلة الشغف بالصين (ليبنيتز ، ك . فولف ، هيردر) ، ثم انتقل إلى نظرية « الاستبداد الآسيوي » . وقد عُرف المؤرخون الألمان ، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، بنزعة لبناء لوحات شاملة للتطور العالمي . وحاول أ . ل . شليتسر ، وأ . جـ هيرين ، وف . ك . شلوسير أن يجدوا ، في نظرياتهم ، مكاناً لتاريخ بعض بلدان الشرق ، رغم أن نظرياتهم ظلت ، في خطوطها الأساسية ، أسيرة المركزية الأوروبية .

وقد لقي مؤلف فريدريك شليجل عن الهند شهرة خاصة بين الكتب ، الصادرة في مطلع القرن التاسع عشر . كان شليجل هذا فيلسوفاً وعالماً لغوياً ، رحب ، في أواخر القرن الثامن عشر ، بالثورة الفرنسية ، لكنه صار ، فيما بعد ، من موظفي النظام الرجعي في النمسا . وقد عكست اعماله تعزز النزعات اليمينية في المجتمع الأوروبي . وكانت الهند تجتذب انظاره كمثال على ترسخ وقوة التقاليد والأفكار المحافظة . وقد اعتمد ، في كتابه « حول لغة الهنود وحكمتهم » ، على أعمال جونس خاصة ، ليطور الفكرة ، القائلة بالسنسكريتية لغة أم للآريين ، وبالهند مهداً لهم . ولقد جاء كتاب شليجل نموذجاً للمؤلفات ، التي كانت رائجة في مطلع القرن التاسع عشر ، ولا سيما في ألمانيا ، والتي رسمت فيها ، على نحو افتراضي صرف ، لوحات لهجرة الشعوب

الهندو ـ اوروبية من الهند ، وانتشار المستعمرات الهندية قبل آلاف السنين من أيامنا ، وامتدادها حتى اوروبا ، الخ .

وقام ف . هيجل بعمل ضخم في مجال صهر منجزات العلم السالف في بوتقة واحدة ، ورسم لوحة جديدة للتاريخ العالمي ، تستند إلى مبدأ التاريخية . وفي تقيمه لدور بلدان الشرق اقتفى هيجل ، إلى حد ما ، أثر مونتسكيو ، حيث صوّر الشرق كلاً واحداً ، مستقلاً وموازياً لأوروبا ، ظلّ راكداً في المرحلة الأولى من التطور ، أي تصوّره على نحو لا تاريخي .

أما السمات الكلاسيكية ، المميزة للمجتمع « الآسيوي » الخاص : السلطة المركزية الاستبدادية وملكية الدولة للأراضي ، فقد عرضها هيجل على مثال الصين ، في حين كان أكثر حذراً فيما يخص الهند ، التي كانت مدروسة ، آنذاك ، على نحو أفضل . لقد صوّر الصين بلداً ، فيه تعود ملكية الأراضي كلها للدولة[1] ، « وليس فيه فرق كبير بين العبد والحر ، لأن الجميع متساوون أمام الأمبراطور ، أي أن الجميع محرومون من الحقوق »[١٢٤ ، ١٢٤] . هنا « لا توجد فوارق بسبب النسب ، وبوسع أي شخص ان يتسنم المناصب العليا ، ولذا فإن هذه المساواة ، بالذات ، لا تعكس الاحترام العميق للكرامة الانسانية ، التي تحُصَّل عن طريق النضال ، بل الغرور الرخيص ، الذي لم يصل حد إقامة الفوارق »[١٢٤ ، ١٣١] .

من السمات الايجابية (بالمقارنة مع الصين) ، التي وجدها هيجل في الهند ، هو بدء تشكل وتمايز « اعضاء مستقلين » (الطوائف المغلقة) من بين « الوحدة الاستبدادية » العديمة الشكل [١٢٤ ، ١٣٧] . ويرى هيجل ان « من الأهمية البالغة معرفة ما إذا كانت الأرض المزروعة بالهند ملكاً لزارعها ، أم لما يسمى بصاحب الاقطاعات . وقد كان هذا أمراً صعباً حتى على الانكليز أنفسهم . فعندما استولوا على البنغال كانوا مهتمين أشد الاهتمام بكيفية جباية الضرائب من الاملاك ، وكان عليهم الاختيار بين جباية الاتاوة من الفلاحين أم من ملاك الأرض . وقد أخذوا بالحل الثاني » [١٢٤ ، ١٤٦] .

يصوّر هيجل نظام الحكم في الهند قبيل الغزو الاوروبي نظاماً ، شبيهاً بنظام الاقطاع الوراثي « **Lehn** * » ، الذي في ظله كان ولاة الاقاليم يقومون بجباية الضرائب ، و« يمثلون ، اذا صح التعبير ، الفئة الارستقراطية »[١٢٤ ، ١٥٦] . بعبارة أخرى : كان المجتمع الهندي يذكّره بالمجتمع الاوروبي الاقطاعي .

وهكذا جاءت لوحة هيجل لتبدل ، بالمقارنة مع مونتسكيو ، مكانة الصين والهند ،

١ ـ رغم أن هيجل اعتبر ان هذه الظاهرة نشأت في وقت متأخر .

(*) بالفرنسية **flef**، وبالانكليزية **fee**.

حيث نصّبت الأولى نموذجاً كلاسيكياً للاستبداد الآسيوي ، في حين سمحت ببعض التساهل بالنسبة للثانية .

وعموماً ، ظل المجتمعان كلاهما ، الصيني والهندي ، مجرد مرحلة أولى ، مرحلة « ما قبل التاريخ » ، التي ليس لها قيمة إلاّ بمقدار كونها قاعدة ، سيقام عليها التاريخ العظيم ، الذي صنعه الاغارقة والرومان ، و« أوروبا » عامة : « ان الصين والهند لا تزالان ـ إذا صح القول ـ خارج التاريخ العالمي . انها منطلق لتلك الحلقات ، التي بفضل الجمع بينها تبدأ العملية التاريخية الخلاقة » [١٢٤ ، ١١١] . ولذا يستهل هيجل فلسفة التاريخ بتلك البلدان ، التي ظلت مجتمعاتها البدائية حتى أيامنا « ساكنة ، راكدة ، تعيش حياة النبات الطبيعية » [١٢٤ ، ١٦٣] . ومهما كانت الفوارق بين الصين الراكدة والهند « الهائجة » [١٢٤ ، ١٠٩] ، فإن البلدين ، كليهما ، ظلا على حالهما منذ القدم ، دونما تغيير ، فالانقلابات السياسية كانت تجري هناك على السطح فقط ، بحيث لا تمسّ جوهر العلاقات الاجتماعية : « ان الثورات السياسية كلها لا تهم الهندوسي البسيط ، لأنها لن تغير شيئاً من قَدَرَه » [١٢٤ ، ١٤٦] .

ان مكانة بلدان الشرق في لوحة هيجل التاريخية هي الحلقة الأضعف فيها . صحيح أن هيجل قد قام بخطوة إلى الأمام بالمقارنة مع مونتسكيو : لم ينظر الى الفرق بين أوروبا نظرة سكونية (لم يربطه بالوسط الجغرافي) ، كما وجد للشرق مكانة في السلسلة العامة للتاريخ العالمي . لكنه لم يسر حتى النهاية في تعميمه لمبدأ التاريخية على العالم الأفرو ـ آسيوي ، حتى وضاعف ، في هذه النقطة ، أخطاء مونتسكيو . فعلى يديه يبدو وكأن « اوروبا » و« الشرق » يخضعان لقانونيات ، مختلفة تماماً . ان الفصل بينهما ـ هذا الفصل ، الذي لاحت بوادره في فرضيات بيرنيه ومونتسكيو ـ قد تحول ، عنده ، الى هوة عميقة .

في ختام عرضنا للعلم التاريخي ما قبل الماركسي نشير الى أن هذا العلم ، الذي أولى اهتماماً معيناً لمشكلة مكانة بلدان الشرق في العملية التاريخية العالمية ، لم يطرح ، مع ذلك ، مسألة مراحل تطور هذه البلدان .

٤ ـ مشكلة المشاعة : من كيريفسكي وهاكستهاوزن حتى كوفاليفسكي ومورغان

في العقود ٥ ـ ٨ من القرن التاسع عشر تجمعت لدى العلم معطيات جديدة ، أحدثت تغييرات كبيرة في التصورات عن المجتمعات ما قبل الرأسمالية . ورغم أن هذه المعطيات لم تُستَخلص ، بصورة أساسية ، من مواد آسيا وافريقيا ، فإنها أثّرت إلى حد كبير على دراسة النظام الاجتماعي لبلدان الشرق . كذلك يتعذر فهم ظهور التقسيم

المعاصر للتاريخ العالمي بدون الاطلاع على اكتشاف النظام المشاعي في أوروبا ، وقد كانت روسيا أول بلد ، عثر فيه على المشاعة .

لم تكن قد انقضت ثلاثة عقود على وصف مونروو ويلكس للمشاعة الهندية حتى جاءت جماعة « أبناء السلاف » في روسيا لتعلن ، فجأة ، ان السلاف ، والشعب الروسي خاصة ، يتميزون عن باقي الشعوب بحياتهم المشاعية ، لقد أشار « أبناء السلاف » الى ما أسموه بـ « العالم » القروي ، بما فيه من ملكية جماعية للأرض ، واعادة توزيع دورية لحصص الأرض ، ومناقشة جماعية لأمور المشاعة ، وانتخاب للأشخاص ، الذين يتقلدون المناصب ، واعتبروا هذه السمة ، المميزة لنظام روسيا الاجتماعي ، تجلياً لأصالة الروح الانسانية ، التي فسروها بعوامل دينية . ويبدو أن « أبناء السلاف » كانوا أول من طرح مسألة ان البلاد ، التي لم تقطع أشواطاً بعيدة على طريق التطور الرأسمالي ، يمكنها ، بفضل التنظيم المشاعي ، أن تقوم بقفزة في تطورها ، بحيث لا تمر بمرحلة ، بلغتها الأمم الأكثر تقدماً . لكنهم صاغوا هذه النبوءة الصحيحة صياغة غامضة ، مشوشة وخيالية .

ويبدو أن أول من خطرت بباله هذه الفكرة هو الشاعر الفيلسوف إ . ف . كيريفسكي . كان كيريفسكي رومانسياً ، من تلامذة شيلينغ ، أطلق عليه بيساريوف لقب « دون كيشوت روسيا » . وقد اشتهر بوصفه صاحب مذهب فلسفي محافظ ، يقف في أقصى يمين « أبناء السلاف »[1] . لكن قلّما يلتفت الباحثون ، عادة ، إلى حقيقة أن نظرات كيريفسكي قبل الأزمة النفسية القاسية ، التي انتابته عام ١٨٣٢[2] ، تختلف اختلافاً كبيراً عنها في أواخر حياته . ففي مقالة « القرن التاسع عشر » ، المنشورة عام ١٨٣٢ ، يميز كيريفسكي ، بوضوح ، بين طورين من التاريخ العالمي : قبل الثورة الفرنسية وبعدها (« نصف القرن الثامن عشر ») . ومع انه لم يؤ يد الثورة فإنه اعترف بدورها ، الايجابي موضوعياً ، في التاريخ : لقد تحطم النظام ، الذي ولى عهده ، وحلّ نظام جديد (أي برجوازي في جوهره) بعد الثورة ، يمثل « الوسط الذهبي » بين الاتجاهين الثوري وما قبل الثوري . بعد هذه الأفكار ، البالغة الجرأة في ظروف روسيا نيكولاي الأول ، يتابع كيريفسكي القول : « على هذا النحو تبدو لنا الثقافة الاوروبية في شكلين : التنوير الأوروبي قبل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وبعده ، ان التنوير القديم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظومة كاملة من التطور التدريجي ، يتطلب الاقتراب منه أن نعيش ، من جديد ، كل الحياة السالفة ، التي عاشتها اوروبا . أما التنوير

١ - بخلاف أ . س . خومياكوف و ي.ف . ساماربن ، اللذين أكدا على ضرورة تحرير الفلاحين مع أراضيهم ، وقف كيريفسكي إلى جانب تحرير الفلاحين بدون الأرض .

٢ - عندما أغلقت الرقابة مجلة « الاوروبي » التي أسسها ، وأعطاها كل ما لديه .

الجديد فهو نقيض للقديم ، وله ذاتيته وأصالته . ولذا فإن بإمكان الشعب ، السائر في طريق التشكل ، أن يستعيره مباشرة ، بدون التنوير القديم ، وأن يطبقه مباشرة على حياته الحاضرة »[١٦٦ ، ١٠٧] .

ان بقايا آراء الماضي ، بما فيها من أحلام حلوة حول امكانية استعارة روسيا للانجازات الغربية ، والانتقال مباشرة إلى مستقبل منير ما ، كانت لا تزال تحوم في ذهن كيريفسكي ، عندما كتب ، في رسالته الى خومياكوف عام ١٨٣٨ ، أنه يعلق الآمال على المشاعة الريفية ، على « العالم » ، الذي يجسد ، في رأيه ، تفوق روسيا على الغرب : « ان الذاتية الفردية ، الخاصة ، التي هي أساس التطور الغربي ، كانت ، شأن الحكم الاستبدادي ، غير معروفة عندنا . لقد كان الانسان ملكاً للعالم ، وكان العالم ملكاً له . أما الملكية العقارية ، التي تشكل مصدر الحقوق الفردية في الغرب ، فكانت عندنا ، ملكاً للمجتمع . لقد كان للفرد الحق في أن يكون مالكاً بقدر كونه عضواً في المجتمع »[١٦٥ ، ١١٥] .

مصادفة طريفة : في نفس العام ، عام ١٨٣٨ ، يكتب كيريفسكي رواية « الجزيرة » ، التي يرسم فيها مجتمعاً طوباوياً ، يعيش نمطاً من الحياة « غير مألوف ابداً . هنا الأرض ملكية عامة . الأعمال مشتركة ، والنقود بدون تداول ، والبذخ معدوم . وهنا حافظ الأهالي على كل ثقافة اليونان القديمة والجديدة ، بكل عمق أصالتها ، غير المعروفة للغرب ، والمنسية في الشرق . وفي أشغالهم كان العمل الجسدي يخلي مكانه للعمل الذهني، وفي المجالس تسيطر روح الصدق ، والود ، والنزعة نحو الملذات السامية . وفي المحيط العائلي يسود الصفاء والوئام العميق . وفي تربية الأطفال يُعنى بتطور قوى النفس بدون توترات قسرية : كره التصنّع والكلفة ، وازدراء شعور التنافس غير الودي »[١٦٧ ، ١٧٧] .

هذه الفكرة عن الدور الخاص للمشاعة تلقفها خومياكوف [٣٤٥ ؛ ٣٤٦] وسامارين[٢٧٩ ، ٢٤٥ ـ ٢٥٠] ، اللذان كانا يريان فيها حجة لصالح القول بأزلية حق الفلاحين في الأرض، وضرورة توزيع الأراضي بينهم عند الغاء الحق القناني .

لقد عرف العالم الغربي بوجود المشاعة في روسيا من خلال أبحاث أ . هاكستهاوزن ، الذي زار روسيا عام ١٨٤٣ بهدف دراسة تنظيمها الزراعي . كان هاكستهاوزن قد اصطدم ، أثناء دراسته ، ما بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٣٨ ، للمسألة الزراعية في ألمانيا ، ببقايا الحياة المشاعية . لكن هذه البقايا بدت له غريبة عن الحياة الألمانية المعاصرة ، ولذا اعتبرها من خصوصيات نظام السلاف الاجتماعي ، أخذها الجرمان عن القبائل السلافية ، التي كانت ، في غابر الزمان ، تقطن المناطق المذكورة . وأثناء زيارته لروسيا لم يدرس هاكستهاوزن القرية الروسية ، فحسب ، بل وتعرف على

آراء « أبناء السلاف » .

كان هاكستهاوزن يأمل ، من خلال بحثه ، تبرير النظام القنانية ، ولذا زيّن وضع فلاحي روسيا ، وفي النظام المثالي *ideal* ، الذي رسم صورته ، كانت المشاعة تلعب دوراً ملحوظاً : « في حين نرى لزاماً علينا أن ننسب كافة بلدان أوروبا ـ استناداً إلى تطورها التاريخي ـ إلى الدول الاقطاعية ، يجب علينا تسمية روسيا دولة بطريركية . . . وبما أن كل فلاح روسي هو عضو في مشاعة معينة ، وله ، بوصفه فرداً فيها ، حصة متساوية من الأرض ، فإنه لا وجود للبروليتاريا في روسيا . . . من الآن فصاعداً تجد احلام الثوريين الاوروبيين تحقيقها الواقعي ، في الحياة الروسية الشعبية » [١٢٣ ، ١٩] . لكن قراء الكتاب[٣] توصلوا إلى استنتاجات مغايرة تماماً !

صدر الجزءان الأول والثاني من هذا المؤلف الضخم على مشارف ثورات ١٨٤٨ ، التي كشفت بلا هوادة (ولا سيما الثورة الفرنسية) عن التناحرات الداخلية ، الملازمة للمجتمع الرأسمالي . وقد كان لذلك وقع كبير في نفوس المثقفين في مختلف البلدان ، الذين دفعتهم هزيمة البروليتاريا للتفتيش عن سبل جديدة . في هذه الفترة بالذات ، في عامي ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، طوّر « أبناء السلاف » تطويراً مفصلاً فكرتهم عن الدور الخاص للمشاعة الروسية كوسيلة لتجنب عيوب الغرب وتناقضاته . من هنا جاء تأكيدهم « أن الانسان الروسي لن يدخل الجنة اذا كان بمفرده ، لكن من المتعذر الا يسمح لقرية كاملة بدخولها » [٢٧٩ ، ٢٤٧] .

كانت آراء « أبناء السلاف » تعبر ، بصورة أساسية ، عن مصالح قسم كبير من الاقطاعيين الليبراليين الروس ، بنزعتهم القومية « الارثوذكسية » ، بميلهم نحو الرابطة السلافية ، بوجهتهم الملكية ، المشوبة ببعض الديمقراطية البطريركية والاستعداد للقبول باصلاحات برجوازية معتدلة . لكن نظرية سبيل روسيا الخاص سرعان ما تلقفتها أيضاً الاوساط الراديكالية . فغيرتسين ، مثلاً ، الذي كان منذ مطلع الاربعينات على معرفة بآراء « أبناء السلاف » حول المشاعة ، توجه نحو هذه الفكرة بعدما رأى بأم عينيه القمع الدموي للبروليتاريا في باريس ١٨٤٨ .

ان « الغربي » المتحمس غيرتسين ، الذي روّعه ذلك المنظر ، قد أصيب بخيبة أمل مريرة تجاه الغرب الرأسمالي ، ولذا اندفع يفتش لروسيا عن امكانية للتطور ، تجنبها المرحلة الرأسمالية ، وأخذ ، من أجل ذلك ، بالفكرة ، القائلة بتجسيد لاشتراكية ، منذ أمدبعيد ، في القرية الروسية . وقد رأى في مؤلف هاكستهاوزن حجة مرموقة ، تدعم تلك الاستنتاجات ، التي أعطاها « أبناء السلاف » صياغة غير علمية .

٣ ـ صادف الكتاب رواجاً واسعاً ، يعود جزئياً إلى متعة اسلوبه ، وسهولة لغته .

في عام ١٨٤٨ كتب غيرتسين إلى اصدقائه في موسكو : « إن كتب هاكستهاوزن ، وأعمال الرحالة الروس ، تدفع الى تصور جديد عنا . لقد أقلعوا عن النظر إلينا من منظور السوط والثلج وعربة السفر . لقد صاروا يعتبروننا اشتراكيين أباً عن جد » [١٣١ ، ٩٠] .

لقد أدرك غيرتسين جيداً الخلفية الرجعية لآراء هاكستهاوزن ، لكنه خلص من نظريته إلى تلك الاستنتاجات الديمقراطية ، التي يرى أنها تنبع ، بالضرورة ، منها ، وقد عرض استنتاجاته هذه في مقالة « روسيا » (١٨٤٩) ، وفي كتيب « حول تطور الأفكار الثورية في روسيا » (١٨٥٠ - ١٨٥١) ، وغيرها . هذه الأعمال ، التي صدر أولها بالفرنسية ، والثاني - بالألمانية والفرنسية ، كانت مدعوة لاثبات صحة القول بأن بوسع روسيا « الانتقال إلى أفسح رحاب الشيوعية بنفس السهولة ، التي اندفعت بها ، وراء بطرس الأكبر ، نحو الحضارة الأوروبية » [١٢٨ ، ١٢٨] .

ويرى غيرتسين « أن المشاعة هي التي أنقذت الشعب الروسي من البربرية المغولية ومن « حضارة الامبراطور » ، من الاقطاعيين ذوي المسوح الاوروبية ومن البيروقراطية الألمانية . وقد أمكن للتنظيم المشاعي ، برغم ما أصابه من هزات عنيفة ، ان يصمد بوجه تدخل السلطة ، وأن يحافظ على وجوده حتى جاء تطور الاشتراكية في أوروبا . هذه الحقيقة ذات أهمية لا محدودة بالنسبة لروسيا » [١٢٥ ، ٣٢٣] .

كان غيرتسين يأمل ان تتمكن روسيا ، بعد الأخذ بأفكار الغرب الاشتراكية ، من الانتقال إلى الشيوعية بدون أية هزات اقتصادية وطبقية ، وذلك بفضل وجود المشاعة . « فما كان ، بالنسبة للغرب ، مجرد أمل ، تتجه نحوه المساعي ، هو ، بالنسبة لنا ، حقيقة واقعية ، منها نبدأ . ونحن ، الذين عانينا من اضطهاد القيصر واستبداده ، نسير اليوم للقاء الاشتراكية ، مثلما سار الجرمان القدامى ، الذين كانوا يعبدون « طور » و « أودين » لملاقاة المسيحية » [١٣٤ ، ٢٠٤] .

ان للمقارنة مع الجرمان القدامى دلالتها البالغة : لقد تنبأ غيرتسين ، وإن يك على نحو غامض ، بامكانية انتقال البلدان المتخلفة إلى علاقات اجتماعية أكثر تقدماً ، دون المرور بمرحلة معينة من التطور الاجتماعي . لكن فهمه للمقدمات والمنطلقات ، الضرورية لمثل هذا الانتقال ، كان خاطئاً ، وقد جاءت مبالغته في تمجيد المشاعة الروسية انعكاساً لبعض السمات الرجعية ، التي تعاني منها آراؤه النظرية . وهنا انعكس، على ما يبدو ، تأثير « أبناء السلاف » ، رغم ان غيرتسين نفسه ناضل ، من قبل ، ضد هذا التيار . وعلى العموم كان موقف غيرتسن ديمقراطياً ثورياً ، لكن نظريته في الطريق الروسي المتميز كانت تستحق ، فعلاً ، ذلك الانتقاد الحاد ، الذي وجهه لها ماركس وانجلس . لقد كانت آراؤه ، في الكثير منها ، أقرب الى نظرات الفنان ، منها إلى

نظريات العالم . ومع ذلك قُدّر لنظرته إلى المشاعة ـ وهو ما يحدث غالباً في تاريخ الفكر الاجتماعي ـ أن تلاقي نجاحاً عظيماً ، حيث صارت راية لجيل كامل من الثوريين .

ان اكتشاف مشاعة الجوار في روسيا ـ بعد الهند ، قد ساهم ، موضوعياً ، في نسف النظرية ، القائلة بخصوصية مجتمعات الاستبداد الآسيوي . فقد تبين أن السمات ذاتها ـ المشاعة ، والأملاك المشاعية ـ كانت موجودة في اوروبا أيضاً . صحيح أنه كان بالامكان نسب روسيا إلى المجتمعات ، الآسيوية النمط في تطورها ، ومساواة القيصرية بالاستبداد الآسيوي . وهنا جاء الشعبويون ليصوروا روسيا على درجة من الأصالة والتفرد ، كالتي أغدقها الاوروبيون ، في حينه ، على الهند ، لكن بعد مؤلف هاكستهاوزن ظهرت أبحاث جـ . ل . ماورير [٢٠٠ ؛ ٣٩٢ م] ، الذي كان ، على غرار هاكستهاوزن ، رجلاً محافظاً في معتقداته الفكرية ، لكن مؤلفه الضخم ، الذي بدأ بالصدور منذ أواسط العقد السادس ، قد أحدث ثورة حقيقية في العلم ، حيث أثبت ، وبكل نزاهة ، وجود البقايا المشاعية في ألمانيا المعاصرة له ، وتتبع تاريخ المشاعة منذ أيام الجرمان القدامى . صحيح أنه تبينّ ان المشاعة الجرمانية كانت ، حتى في العصور القديمة ، تتميز عن المشاعة « الآسيوية » بأن ملكية العائلات المفردة للأرض كانت أكثر تطوراً . لكن المشاعة صارت ، من الآن فصاعداً ، ظاهرة شاملة ، مما يعني نهاية الحديث عن تفرّد الشرق .

وفي روسيا انعكس الاهتمام العام بالمشاعة في أعمال تشيرنيشيفسكي ، الذي تأثر ـ على غرار غيرتسين ـ بمؤلف هاكستهاوزن ، والذي كان يعلق آمالاً كبيرة على المشاعة الروسية . بيد أنه كان أكثر حذراً في أبحاثه بالمقارنة مع غيرتسين . فقد دحض كافة الأوهام حول امكانية اعتبار « الروح المشاعي » واحدة « من الخصال الخفية ، المميزة للطبيعة السلافية أو الروسية ، وحدها » [٣٥٢ ، ٣٠٣] ذلك ان التنظيم المشاعي كان موجوداً لدى الألمان والفرنسيين والانكليز والطليان ، أي لدى كافة الشعوب . ولم يبالغ في دور المشاعة الروسية في التاريخ . فبقاء المشاعة هو ، في نظره ، نتيجة للظروف غير المؤاتية ، التي مر بها تطورنا التاريخي » ، ولذا لا مجال للتفاخر هنا ، « ولكن كما أن لأسوأ الأمور جانبه السيء أيضاً ، كذلك فإن لأسوأ الأمور جانبه الحسن » [٣٥٢ ، ٣٠٣] .

وحاول تشيرنيشيفسكي اثبات أن ثمة امكانية ، لدى الشعوب المتخلفة ، لتجنب كافة مراحل التطور ، التي قطعتها الشعوب المتقدمة : « يقول هيجل ، على نحو ايجابي ، أن الحلقات المنطقية المتوسطة لا تصل ، في أغلب الأحيان ، إلى الوجود الموضوعي ، وتبقى مجرد حلقات منطقية . هنا يكفي أن تصل احدى الحلقات المتوسطة الى الوجود في مكان ما وزمن ما ، حتى تتحرر عملية التطور ، في كل الأزمنة والأمكنة

الأخرى ، من ضرورة الوصول بالحلقة المتوسطة حتى التحقق الفعلي » [٣٥١ ، ٣٢٩] . وهو يرى أن من الضروري استغلال هذه الفرصة : « ان كل ما حصّله الآخرون هو إرث جاهز لنا » [٣٥١ ، ٣٣٣] . وطالما ان المشاعة الروسية لم تتفسخ ، بعد ، بفعل التطور الرأسمالي « فإن ثمة امكانية لتحويلها الى شكل للملكية الاشتراكية ، ولتجنب ويلات الرأسمالية وعذاب البروليتاريا » [٣٥١ ، ٣٢٩] .

ان قول تشيرنيشيفسكي بامكانية انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية ، دون المرور بالمرحلة الرأسمالية ، ومن خلال استخدام النظام المشاعي القائم ، لا يتناقض مع العلم المعاصر . ولكن لم يكن لصاحبه ان يرى طوباوية مشاريع كهذه في ظروف ، كانت فيها روسيا بدون صناعة عصرية وبدون بروليتاريا،ولم تكن الاشتراكية قد انتصرت في بقعة ما من العالم ، بحيث يمكن لها مدّ يد العون لروسيا . ومع أن تشيرنيشيفسكي قد اختلف مع « أبناء السلاف » حول المسائل الجذرية للتطور الاجتماعي ، فإن ذلك لم يمنعه من القول ، مثلاً ، « أن كل ضلالات أبناء السلاف النظرية ، كل تطلعاتهم الخيالية ، يكفيها فخراً أنها أوصلت ، على الأقل ، الى الاقتناع بأن تنظيم قرانا المشاعي يجب ألاّ يُمسّ مهما حدث من تغيرات في العلاقات الاقتصادية » [٣٥٠ ، ١٩٩] .

وفي اوروبا الغربية توسع نطاق دراسة المشاعة في العقدين السابع والثامن . وكان المؤرخ والحقوقي الانكليزي جـ . س . مين ، الذي أمضى حقبة من الزمن في الهند ، من الباحثين ، الذين طوّروا آراء ماورير . وقد قام مين بمقارنة للمعطيات المتوفرة حول المشاعة لدى الشعوب السلافية والهندية والجرمانية ، بعد أن أضاف إليها مواداً ايرلندية واغريقية ورومانية . وخلص من ذلك إلى تعميم وجود المشاعة على تاريخ كافة شعوب المجموعة اللغوية الهندو ـ اوروبية (الآرية) .

كانت أعمال مين تعاني جملة من العيوب ، بينها ـ مدخله الحقوقي الصوري في دراسة عدد من المؤسسات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، وظنّه ان العائلة البطريركية كانت خلية المجتمع الأصلية ، وما نجم عن ذلك من مبالغة في دور « القرابة » الهندو ـ اوروبية بين الشعوب . هذا فضلاً عن دفاعه عن السياسة الاستعمارية البريطانية .

وكان منهجه في البحث يعاني ، بدوره ، من بعض العيوب : في كثير من الأحيان لم تكن الاستنتاجات التعميمية العريضة مدعومة ـ كما كان الأمر عند ماورير ـ بحشد من الوقائع ، مما جعلها تتحول ، في الحقيقة ، الى مجرد طرح للمسائل ، ومع ذلك تبينّ فيما بعد أن مين كان على صواب في عدد من تعميماته وتخميناته .

يرى مين أن الملكية العقارية الخاصة كانت موجودة في المجتمع الهندي منذ القدم ، ولذا اعتبر نظام الرايتواري ، الذي ادخله المستعمرون الانكليز ، نظاماً ، لا يتفق اطلاقاً مع التقاليد الهندية [انظر : ٣٩٢ ، ١٠٦] . وهو يذهب إلى أن عملية انتشار الاقطاع

كانت ظاهرة مميزة للهند القروسطية ، ويردّ هذه العملية إلى أيام الحكم الاسلامي . كذلك اكتشف مين في الهند عدداً من الظواهر ، الملازمة للاقطاعية الاوروبية أيضاً : نظام « الحماية » (« العهدة » *Commendatio*) وتحول الملكية الكاملة *allod* الى شرطية (غير وراثية) .

ان مين ، الذين لم يجد في الهند ملكية عقارية فردية « مطلقة » بالفهم الاوروبي لها ، كان محقاً في قوله أن هذا الشكل من الملكية لم يكن ، حتى في اوروبا ، إلاّ نتيجة للتطور الاقطاعي المتأخر . وبهذا الصدد يؤكد « أن الاقطاع **Féodalisation** في الهند . . . لم يبلغ أبداً مرحلة الاكتمال » [٣٩٢ ، ١٥٨] .

وكان م . م . كوفاليفسكي ، في المرحلة الباكرة من حياته العلمية ، من أتباع مين ، وكان يؤكد ، بنفسه ، على كونه تلميذاً له . وفي الفلسفة كان من أنصار وضعية كونت وسبنسر ، لكنه تأثر ، في أواخر العقد الثامن ومطلع العقد التاسع ، بأفكار ماركس .

كان ماركس على معرفة شخصية بكوفاليفسكي ، ويرتبط به بصداقة حميمة . وفي أواخر السبعينات كان كوفاليفسكي كثير التردد على ماركس في شقته بلندن . ونحن نرجّح أن اختيار موضوع خيرة أعمال كوفاليفسكي السوسيولوجية ـ « الملكية المشاعية ، أسباب تفسخها ومسيرته ونتائجه » [١٧٤] ـ قد تم بناء على نصيحة ماركس . وقد جاء طرح المسألة في الكتاب (الاهتمام بالجانب المادي من المشكلة ، وإدانة الاستعمار) دليلاً على تأثر صاحبه بماركس .

في هذا الكتاب حاول كوفاليفسكي تجاوز عيوب أعمال مين . فقد فضح سياسة الاستعمار الاوروبي ـ الغربي في بلدان الشرق ، وسعى ، في مجال المنهجية العلمية ، لدعم كل موضوعة بحشد غني من الوقائع ، وحاول تجنب المدخل الحقوقي ـ الصوري . ولم يحصر نطاق بحثه بالشعوب الهندو أوروبية ، حيث أورد معطيات عن الجزائريين والهنود الامريكيين .

في دراسته لمشكلة المشاعة القروية يبين كوفاليفسكي أن المشاعة العشائرية سبقت مشاعة الجوار ، وأن هذه الأخيرة تتفسخ ، في اقطار المشرق ، سواء تحت تأثير نمو الملكية الفردية أو بفعل سياسة السلطات الاستعمارية . وعلى غرار مين أطلق كوفاليفسكي على عملية التفسخ هذه اسم **الاقطاع** *féodalisation* ، وقال ، بالاتفاق مع مين ، أن هذا الاقطاع ظل غير مكتمل [١٧٤ ، ١٥٥] .

وتصدّى كوفاليفسكي تصدياً حازماً للنظريات ، القائلة بمجتمع آسيوي خاص ، ويؤكد ان المصادر تدل ، بما لا لبس فيه ، على وجود الملكية العقارية الخاصة في الهند ، لا في العصور القديمة فحسب بل وفي ظل الحكم الاسلامي ، عندما « لم يكن ثمة مجال

للحديث عن تحويل المسلمين لكافة المناطق التابعة لهم إلى ملك *domaine* لهـم . ومهما حدثنا الرحالة بهذا الخصوص ، وأياً كان المعنى الذي كان يستخلصه المستشرقون ، حتى وقت ليس ببعيد ، من الآيات القرآنية حول كون الأرض « ملكاً لله » وحده ، يترتب علينا ، عاجلاً أم آجلاً ، التسليم بأن كلمات ابي حنيفة ـ ليس للامام أن يعلن الأرض ، التي استولى عليها المسلمون ، وقفاً للشعب كله ولا للفاتحين وحدهم ـ لا يمكن أن تعني إلاّ النفي القاطع لفكرة حرمان سكان البلدان المفتوحة من الارض ، والحاقها ببيت المال » [١٧٤ ، ١٢١] .

ويذكر كوفاليفسكي أن أ . بوسيوين ، سفير ڤينيسيا في موسكوبيا بالقرن التاسع عشر ، لم يجد في الامبراطورية الموسكوبية أيضاً مالكاً إلاّ القيصر . وقد وقع في نفس الخطأ بيرنيه ، وتيوينو ، وشاردين ، وتافيرنيه ، ورو ، في كتاباتهم عن الشرق . وفيما يخص أعمال جيمس ميل أشار كوفاليفسكي إلى « جهل هذا العالم الفذ بكل ما يمت بصلة الى تاريخ الحق » وإلى « عجزه عن التسليم بفكرة وجود أشكال لحيازة[4] الأرض غير الملكية الخاصة او *domaine* » [١٧٤ ، ١٥٩] .

لقد كشفت مؤلفات هاكستهاوزن وماورير ومين وكوفاليفسكي عن دور التنظيم المشاعي وأشكاله منذ لحظة تفسخ المجتمع البدائي . لكن بنية هذا المجتمع الداخلية ظلت ـ برغم ما ظهر في اواسط القرن التاسع عشر من أعمال بانكروفت وباهوفين والباحثين الآخرين ـ غامضة في الكثير من جوانبها .

هذا النقص تم استدراكه عام ١٨٧٧ بظهور مؤلف باحث اتنوغرافي ، لم يكن معروفاً آنذاك ، هو لويس هنري مورغان . لقد قام مورغان بدراسة جد دقيقة لصلات القربى ولمجمل النظام الاجتماعي لدى الايروكيين ، وأعطى أول وصف للمجتمع البدائي ، القائم على التنظيم العشائري . كان النظام العشائري ، لدى الجماعات التي تعيش مرحلة التوحش والبربرية ، بديلاً للعرى الخارجية ، الاقتصادية والسياسية والدينية الخ . . . ، التي تصهر المجتمعات المتحضرة في بوتقة واحدة . وهكذا أعطى مورغان أول تفسير جلي للنظام البدائي ، الذي ظل قائماً آلاف السنين بدون ملكية خاصة ، بدون دولة ، وبدون الأشكال الأسروية المألوفة لنا . وعلى أساس المقارنة بين المؤسسات العشائرية ، التي عثر عليها لدى الايروكيين ، وبين بعض سمات الحياة الاجتماعية عند الاغريق والرومان والاستيك القدامى ، أثبت مورغان أن المجتمعات الطبقية لدى كل هذه الشعوب قد نشأت من النظام العشائري ، وحافظت ، مدة طويلة ، على بعض سماته . ان السبب الرئيسي ، الذي كان وراء نجاحات مورغان

٤ ـ هنا كان من الأصح القول « ملكية » ـ المؤلف .

والقيمة غيرالعابرة لاكتشافاته ، انما كانت نزعته المادية، كان تفسيره للتقدم الاجتماعي بعوامل ، مثل العلاقات الاسروية ، حتى وعلاقات الملكية ، التي أولاها اهتماماً كبيراً . فمع نمو الملكية وتطورها ظهرت - كما يؤكد مورغان - «العبودية ، والارستقراطية ، والاستبداد ، الخ . . . ، انتهاءً بالديمقراطية التمثيلية »[٢١٠ ؛ ١٩٥] . وعلى غرار ما كتبه انجلس في « أنتي دوهرينغ » يذهب مورغان إلى « أن الملكية والمنصب كانا التربة ، التي منها نمت الارستقراطية »[٢١٠ ؛ ٣٢٩] .

وقد ارتفع مورغان ، في استنتاجاته ، الى مستوى الاشتراكية الطوباوية . فهو يؤكد « أن هلاك المجتمع يجب أن يكون النتيجة النهائية للسباق التاريخي ، الذي تكون الثروة هدفه الوحيد . ان سباقاً كهذا انما ينطوي على عناصر دماره . ثم تأتي الديمقراطية في الادارة ، والأخوة في العلاقات الاجتماعية ، والتعليم العام الشامل ، سمات مميزة للنظام اللاحق ، الأعلى ، الذي نحوه تسعى ، باطّراد ، التجربة ، والعقل والعلم . وسيكون هذا المجتمع الجديد بعثاً ، لكن على نحو أرفع ، للحرية والمساواة والاخوة ، التي كانت عليها العشائر القديمة »[٢١٠ ، ٣٢٩] .

في مجال الحديث عن ثغرات وعيوب مؤلف مورغان تجدر الاشارة إلى مبالغته في تقييم المجتمع العشائري الذي اكتشفه، حيث أسبغ عليه بعض الكمال. وهناك ثغرات اخرى ، واستنتاجات لم تثبتها مسيرة العلم اللاحقة . كذلك كان مورغان يعاني من بعض التخطيطية *Schématisme* ، من الميل لأن يردّ الى مؤشرات متكافئة وصارمة ظواهر متنوعة ومتباينة ، كالتي تشاهد عند الانتقال من مرحلة للتطور الاجتماعي إلى اخرى - من الطور الأعلى للتوحش الى الطور الأدنى للبربرية ، ومن الطور الأدنى للبربرية إلى طورها المتوسط .

كما خانته الدقة أحياناً ، ولا سيما عندما يتحدث عن القبائل والشعوب التي كانت تقف في درجات ، رفيعة نسبياً ، على السلم الاجتماعي بالمقارنة مع الايروكيين ، الذين عني بدراستهم من كل الأوجه ، حيث نجد لديه نزعة للحط من مستوى التطور الاجتماعي لمثل هذه الشعوب .

على سبيل المثال ، يخلص مورغان ، من اكتشافه لسمات التنظيم العشاري عند الاغارقة في العصر الهوميري ، والرومان في العهد « القيصري » ، والاستيك أيام كورتيس ، الى ادراج هذه المجتمعات في عداد المجتمعات البدائية ، التي لم تعرف ، في نظره ، التنظيم الحكومي . فأباطرة الاغريق ، وقياصرة الرومان ، وحكام الاستيك ، ليسوا ، عنده ، إلاّ قادة منتخبين ، يخضعون لسلطة مجلس الشيوخ ، وعموماً ، فإن المعيار ، الذي اقترحه مورغان للانتقال من « الطور المتوسط من البربرية » الى طورها « الأعلى » ألا وهو اكتشاف صب الحديد وتحويله ، بعيد ، كما هو جلي ، عن أن يكون

معياراً أميناً ، ذلك أن الأبحاث اللاحقة قد كشفت عن أن الكثير من شعوب العصر البرونزي كانت ، بلا شك ، تعيش في ظروف المجتمع الطبقي والدولة . لقد خطا مورغان خطوة كبيرة إلى الامام حين رفض الاساطير والخرافات ، الموروثة عن المستعمرين الأسبان ، حول الأملاك الاقطاعية عند الاستيك والانيكيين . لكنه حين لم يعثر ، في لوحته ، على مكان لبعض الوقائع الجزئية المفردة ، التي رواها الاسبان ، مضى ، في كثير من الأحيان ، لاعلانها ، على هذا الاساس وحده ، وقائع خاطئة .

ان التعديلات الهامة ، التي أدخلها العلم على نظرية مورغان خلال المئة سنة المنصرمة بعد ظهور كتابه ، لا تقلل أبداً من شأن اكتشافه . لقد تم لمورغان تتبع السمات الأساسية للتنظيم المشاعي حتى ينابيعها ، وفسّر المشاعات لدى الشعوب الهندو ـ اوروبية بأنها أشكال موروثة عن النظام المشاعي البدائي ، وبذلك تأكدت ، بوضوح كبير ، وحدة تاريخ البشرية . أما النظام المشاعي البدائي ، الذي ضمّن الباحثون صورته على أساس البقايا المندمجة في بنية المجتمعات والدول الطبقية المعاصرة ، فقد عرضه مورغان في صورته الأصلية : بدون طبقات ، وبدون استغلال ، وبدون دولة ، يستمر ويتطور بفعل صلات القربى .

٥ ـ ماركس ، انجلس وأسلوب الانتاج الآسيوي

عندما اتجه ماركس وانجلس ، في عام ١٩٥٣ ، نحو دراسة معمّقة لمشكلات الشرق ، كانت المعارف حول بداية التاريخ البشري تعيش مرحلة انعطاف حاسمة ، شارفت على الانتهاء في أواخر العقد الثامن من القرن الماضي . إلى ذلك الحين كان ماركس وانجلس على معرفة بمؤلف هاكستهاوزن ، وبوجود المشاعة لدى الشعوب السلافية . وفيما عدا ذلك كانت معلوماتهما عن المراحل الأولى للحضارة العالمية تستند ، بالضرورة ، إلى المستوى ، الذي وصله العلم فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بما في ذلك تلك النظرة ، التي ترى في الهند موطناً أصلياً للشعوب الهندو ـ أوروبية ونموذجاً لأقدم الانظمة الاجتماعية ، والرأي السائد حول الاختلاف المبدئي بين النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في البلدان الاوروبية والشرقية .

وقد قام ن . ب . تير ـ أكوبيان بدراسة مفصلة وشاملة لتطور آراء ماركس وأنجلس (حتى عام ١٨٥٣) حول النظام الاجتماعي لبلدان الشرق [انظر : ٧٨٩] . وهو يبين ، في مقالته هذه ، أن ماركس كان ، منذ فترة انتقاله إلى المادية والشيوعية العلمية ، « يطرح الاستبداد الشرقي في مواجهة دولة الرق الاغريقية ، من جهة ، ويسعى ، من جهة ثانية ، لايجاد السمات ، التي تقرب بينهما » [٧٨٩ . د ٢ ،

ص ٧٥] ، ويكتب عن نظام الطوائف المغلقة *Castes* في بلدان الشرق ، حيث يميز هذا النظام سواءً عن النظام « البطريركي » ، أو عن النظام العبودي والمشاعي ، ويطرح أولى الأفكار عن المشاعة والملكية المشاعية كظاهرتين ، لم تعرفهما الشعوب الآسيوية وحدها ، بل والشعوب الاوروبية الغربية أيضاً (البطن الاسكوتلاندي ، والمشاعة الروسية) ، ويتحدث عن منظومة المشاعات المغلقة كسند للسلطة الاستبدادية .

فيما يخص أعمال ماركس في المرحلة المذكورة ينبغي الاشارة ، **أولاً** ، إلى أن ماركس قد انطلق ، بالطبع ، من النظرة ، القائمة إلى ذلك الحين ، والتي ترى في المجتمع الشرقي مجتمعاً متميزاً خاصاً ، يختلف اختلافاً مبدئياً عن المجتمع الغربي ؛ **ثانياً** ، في الكيان الاجتماعي الآسيوي الخاص كان ماركس يفتش عن السمات ، التي تقرّبه من باقي المجتمعات القديمة ، بما في ذلك الاوروبية ؛ **ثالثاً** ، كان ماركس معنياً ، بصورة رئيسية ، بالاشكال المتبقية من العلاقات المشاعية البدائية ، التي (العلاقات) كان على دراستها ان تثبت صحة قناعته بغياب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في فجر التاريخ البشري ، أي قناعته بالطابع العرضي ، غير الأزلي ، للملكية الخاصة .

وفي الوقت نفسه لم يكن ماركس وانجلس ، في أعمال ما قبل **١٨٥٣** ، يفردان للنظام الآسوي « الخاص » (« نظام الطوائف المغلقة » ، وغيره) مكاناً محدداً تماماً في التاريخ العالمي . ان مؤلفي « الايديولوجية الألمانية » و« مبادىء الشيوعية » يعكسان القول بتعاقب العلاقات الاجتماعية البدائية (القبلية) والقديمة *antique* والاقطاعية . فقط في « بؤس الفلسفة » (١٨٤٧) يضع ماركس بين النظامين « البطريركي » والاقطاعي نظاماً ثالثاً ، هو « نظام الطوائف المغلقة » [٢٣ ، ١٥٣] .

لكن هذه كلها لا تتعدى كونها أمثلة متفرقة ، وردت في مناسبات مختلفة . ففي تلك الفترة لم يقم ماركس وانجلس ، في أي من أعمالها ، بعرض متكامل لتصوراتهما عن مراحل التطور الاجتماعي .

وفي « البيان الشيوعي » (١٨٤٨) ، الذي جاء خاتمة للمرحلة الأولى من تطورهما الفكري ، يشير ماركس وانجلس ، في معرض الحديث عن صراع الطبقات ، الى طبقات المجتمع الروماني القديم ، والاقطاعي ، والنظام الرأسمالي ، دون التطرق الى تاريخ الشرق . ويمكن الحكم من لهجة « البيان » أن ماركس وانجلس كانا ينظران الى الطريق من المشاعية البدائية ، مروراً بالرق والاقطاع والرأسمالية ، الى الاشتراكية والشيوعية على أنه الاتجاه الأساسي لتطور البشرية ، صارفين النظر ، مؤقتاً ، عما قد يكون من انحرافات ، ربما كانت جدية .

في مطلع الخمسينات انصرف ماركس وانجلس إلى دراسة عميقة لمشكلات الشرق . وقد ارتبط هذا ، جزئياً ، بالآمال ، التي كانا يعقدانها ، بعد فشل الثورات الاوروبية ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، على الحركة التحررية في البلدان ، المضطهدة من قبل

الرأسمال الاوروبي . ان حركة سكان التيبت جعل بالامكان الظن أن الهند تقف على عتبة انقلاب ، سيكون له ، بدوره ، تأثير كبير على أوروبا ، اذ سيعجل بانفجار ثوري جديد [٤٠ ؛ ٢٦] . كذلك كان الاهتمام بالشرق يعود في البعض منه ، الى مناقشة مجلس العموم البريطاني ، في عام ١٨٥٣ ، لمسألة تمديد جديد للتشريع الخاص بشركة الهند الشرقية ، وقد كان ماركس يتتبع هذه المناقشة بعناية بالغة .

وفي ايار ١٨٥٢ دوّن انجلس ، في رسالة له إلى ماركس ، بعض الافكار حول تاريخ شعوب الشرق ، كانت قد تبادرت إلى ذهنه أثناء قراءة كتاب ش . فورستر « الجغرافيا الطبيعية للجزيرة العربية » [٤٩ ، ٢٠٩] . وقد تطرق ماركس ، في رسالته الجوابية ، إلى المسائل العامة لخصوصية النظام الاجتماعي في بلدان الشرق . أما المصدر الأساسي ، الذي كان يعتمد عليه الى ذلك الحين ، فكان ، كما يتضح من الرسالة ، كتاب بيرنيه المذكور أعلاه . يقول ماركس : « ان بيرنيه محق تماماً حين يرى أنه في أساس كافة الظواهر في الشرق (يقصد تركيا ، وبلاد فارس ، وهندوستان) يقوم **غياب الملكية الخاصة للأرض**[1] . ذلكم هو المفتاح الحقيقي لفهم حتى السماء الشرقية نفسها » [٣٠ ، ٢١٥] . ويرد أنجلس لتوّه : « ان غياب الملكية العقارية الخاصة هو ، فعلاً ، المفتاح لفهم الشرق . إن في ذلك أساس تاريخه السياسي والديني . ولكن لماذا لم تصل الشعوب الشرقية إلى الملكية العقارية الخاصة ، حتى إلى الملكية الاقطاعية ؟ » [٥٠ ، ٢٢٩] . في محاولته لتفسير هذه الواقعة ، التي كانت تبدو آنذاك سمة مميزة للنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ببلدان الشرق ، يشير انجلس الى خصوصيات الانتاج الزراعي ، المشروطة بطبيعة الشرق ومناخه : الدور الخاص للأشغال العامة ، ولا سيما منشآت الري . هذه الأعمال ، التي يرى فيها ماركس الشرط الأول للانتاج في البلدان ذات المناخ الجاف ، كان لا بد أن تتم على أيدي جماعات كبيرة من الناس ، مما يساعد على رص صفوف المشاعات ، ويسهل عمل السلطة المركزية الاستبدادية ، التي توّحد المشاعة عنوة للقيام بالأشغال العامة على نطاق البلد ككل . تلك هي ، في الخطوط العامة ، وجهة النظر ، التي تشكلت عند ماركس وانجلس إلى حزيران ١٨٥٣ ، والتي انعكست في مراسلاتهما ، ومن ثم في مقالة « السيطرة البريطانية في الهند » (١٠ حزيران ، ١٨٣) .

في هذه المقالة يطرح ماركس عدداً من الأفكار حول العلاقات الهندية التقليدية . فهو يرى ان شركة الهند الشرقية قد زرعت الاستبداد الغربي « في تربة الاستبداد

١ ـ ان العبارة ، التي يضع تحتها ماركس خطّ تشديد ، تسترعي منا انتباها خاصا : فهو لا يرى الخصوصية المبدئية لتاريخ بلدان الشرق في وجود الملكية العقارية الحكومية أو المشاعية (التي كانت موجودة في كافة التشكيلات الطبقية جنبا الى جنب مع الملكية الخاصة) ، وإنما يراها في غياب الملكية الخاصة للأرض .

الآسيوي »[١ ، ١٣١] . وبما أن أساس الزراعة الشرقية هو منظومة « الري الاصطناعي بواسطة القنوات ومنشآت الري » ، فإن ضرورة الاستثمار المشترك للماء « كانت تتطلب ، حتماً ، تدخل السلطة الحكومية المركزية »[١ ، ١٣٢] . فمن جهة ، « قام سكان الهند ، على غرار كل الشعوب الشرقية ، بتولية الحكومة المركزية مهمة العناية بالأشغال العامة الكبيرة ، التي تشكل الشرط الأساسي لزراعتهم وتجارتهم . ومن جهة أخرى ، يتجه سكان الهند ، المشتتون في مختلف أرجاء البلاد ، نحو التجمع في مراكز صغيرة بفضل الرابطة الابوية (البطريركية) بين العمل الزراعي والحرفي . هاتان الواقعتان استدعتا ، منذ أقدم العصور ، منظومة اجتماعية خاصة ، هي ما يدعى بـ « منظومة المشاعات القروية » ، التي أسبغت على كل من هذه الاتحادات الصغيرة طابعاً مستقلاً ، وحكمت عليه بالحياة المنعزلة »[١ ، ١٣٤] .

وإذ يعبّر ماركس عن امتعاضه من التوسع الاقتصادي البريطاني ، الذي ادّى إلى تخريب تدريجي للمشاعات الهندية ، الى الحاق الويلات بالناس وهلاكهم ، فإنه يشير ، في الوقت نفسه ، إلى أن « هذه المشاعات ، مهما بدت مستكينة وغير مؤذية ، كانت ، في كل زمان ، أساساً مكيناً للاستبداد الشرقي »[١ ، ١٣٥] . وقبل ذلك يقول ماركس : « مهما كانت كبيرة تلك التغيرات السياسية ، التي طرأت على الهند في الماضي ، فإن شروطها الاجتماعية بقيت على حالها منذ أقدم الازمنة وحتى انعقد الأول من القرن التاسع عشر »[١ ، ١٣٣] . ولذا فإن دخول انكلترا الرأسمالية ، وما أدى إليه من خراب المشاعة ، هو ، وحده ، « الذي أحدث اعظم ثورة اجتماعية ـ ينبغي القول ، للحقيقة ، انها الثورة الوحيدة ـ التي شهدتها آسيا في يوم من الأيام »[١ ، ١٣٥] .

ويخلص ماركس إلى القول : « ان انكلترا ، التي احدثت ثورة اجتماعية في هندوستان ، كانت ، في الحقيقة ، تهتدي بأهدافها الثابتة ، لكنها عبّرت عن غبائها في الوسائل ، التي اعتمدتها لتحقيق هذه الأهداف . لكن ليس هذا هو المهم . ان المسألة تقوم فيما إذا كان بوسع البشرية أن تحقق مهمتها بدون ثورة جذرية في ظروف آسيا الاجتماعية . واذا كان الجواب بالنفي ، فإن انكلترا ، كانت ، برغم كل جرائمها ، أداة للتاريخ غير واعية ، حين أحدثت تلك الثورة . وفي هذه الحالة ، ومهما كان منظر دمار العالم القديم مهيناً لمشاعرنا الذاتية ، فإن لنا الحق ، من وجهة نظر التاريخ ، أن نتساءل مع غوته :

تُرى هل يكون عذاباً لنا
ذاك الذي يضاعف لذّاتنا ؟!
فكم من الأنفس قد أُزهقت
ليبني تيمور جبروته ![١ ، ١٣٦]

وفي مقالة « النتائج المرتقبة للسيطرة البريطانية في الهند » ، التي اعتبرها ماركس تلخيصاً وتتويجاً لملاحظاته وأفكاره حول الهند [٢ ، ٢٢٤] ، يبينّ أن كل ما صنعته البرجوازية البريطانية في الهند « لن يجلب الحرية للجماهير الشعبية ، ولن يحسّن وضعهم الاجتماعي تحسيناً ملموساً ، لأن هذا وذاك لا يتوقفان على تطور القوى المنتجة ، فحسب ، بل وعلى واقع ما إذا كان الشعب مالكاً لها » [٢ ، ٢٢٨] . ويتابع ماركس : « ليس بوسع سكان الهند أن يجنوا ثمار نضوج عناصر المجتمع الجديد ، التي زرعتها البرجوازية البريطانية بينهم ، إلاّ حين تعمل البروليتاريا الصناعية في بريطانيا نفسها على الاطاحة بالطبقات الحاكمة الآن ، أو عندما يصل الهنود أنفسهم إلى درجة من القوة ، يستطيعون معها القاء النير البريطاني عن كواهلهم . وعلى كل حال ، يمكننا التوقع ، بكل ثقة ، أن المستقبل ، القريب إلى هذا الحد أو ذاك ، سيشهد انبعاث هذه البلاد العظيمة والجديرة بالاهتمام . . . ، التي هي مهد لغاتنا وأدياننا ، والتي تعطينا ، في شخص الجاطي ، نمط الجرماني القديم ، وفي شخص البراهمان ـ نمط الاغريقي القديم » [٢ ، ٢٢٨ ـ ٢٢٩] .

كم تَبدو هذه الأفكار ، التي دوّنها ماركس حول الهند ، عصرية في أيامنا ! لقد تنبأ ، منذ قرن خلا ، بنتائج السيطرة البريطانية في الهند ، وكان أولّ من عبّر ، بقوة وحماس ، عن تعاطف البروليتاريا الاوروبية مع النضال التحرري لشعوب المستعمرات . في هذه المقالات قلّما نجد موضوعة إلاّ ويمكن تطبيقها على الظروف المعاصرة . حتى ملاحظات ماركس ، التي أبداها في ارتباط مباشر بلوحة المجتمع الهندي التقليدي التي رسمها العلم آنذاك ، تظل صحيحة في نهاية المطاف : ان التنظيم المشاعي في الهند قد حافظ ، حقاً ، على مواقعه الراسخة حتى أيامنا ، وفعلاً كانت منظومة المشاعات الصغيرة المغلقة دعامة هامة للاستبداد . بهذا الصدد تجدر الاشارة الى أن ماركس ، في أعماله العائدة إلى فترة مبكرة ، يذهب إلى أن أساس السلطة المركزية الاستبدادية قد يكون حتى المجتمع الفلاحي الصغير في الريف الفرنسي ايام نابليون الأول والثالث [انظر : ٧٨٩ ، العدد ٢ ، ٨١] . ومما لا شك فيه أيضاً ان دخول الرأسمالية الانكليزية قد أحدث أول ثورة اجتماعية ، عرفتها آسيا إلى ذلك الحين ، اللّهم إذا فهمنا الثورة الاجتماعية بمعنى ذلك الانقلاب الجذري في المجتمع وأساسه المادي ، الذي (الانقلاب) ارتبط ، حتى تلك الأيام ، ببداية عصر الرأسمالية فقط . وجليّ أننا اذا فهمناها بمعنى القفزة الثورية من نظام إلى آخر ، وهو ما أشار إليه ماركس في كل حالات الانتقال من تشكيلة إلى اخرى (بما في ذلك ؛ الانتقال من المجتمع القديم *antique* الى الاقطاعي) ، فإن عبارة الثورة الاجتماعية « الوحيدة » في مقالة عام ١٨٥٣ يجب ألاّ تؤخذ بمدلولها الحرفي . هنا يجب ألاّ ننسى أن قانونيات تعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ

الاجتماعية لم تلقَ صياغتها النهائية عند ماركس إلاّ في عام ١٨٥٩ .

ان المجرى العام لمحاكمات ماركس ، التي لا غبار عليها ، تجعل من أعماله مصدرا دائماً للمعارف والتأملات ، فما شاخ منها انما هو فقط بعض التفاصيل الوقائعية ، التي أخذها ماركس من علم الاستشراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر . من ذلك ، مثلاً ، ان القول بكون الهند « مهد لغاتنا وأدياننا » لا يصح إلاّ بالمعنى التالي : ان الهند ، ككل العالم الشرقي القديم ، قد مارست تأثيراً عظيماً على الحضارات اللاحقة ، اليونانية والعربية والاوروبيه الغربيه. كذلك لم يثبت العلم المعاصر صحة الموضوعة ، القائلة بالدور الحاسم للزي الاصطناعي بالنسبة لاقتصاد الهند الزراعي كله في العصور القديمة والوسطى . وتبدلت تصوراتنا عن المشاعة الهندية التقليدية .

ومن الجدير بالذكر أننا لا نجد في مقالات ماركس ما نجده في مراسلاته مع انجلس من وضوح وتحديد في طرح فرضية نظام آسيوي خاص ، وما يرتبط به من دور كبير لأشغال الري ، ومن حكومة استبدادية ، تضطهد المشاعات . وهو يبدي الحذر في النقطة الحاسمة ـ في مسألة غياب الملكية العقارية الخاصة . ويبدو أن ماركس كان يرى أن هذه المسألة لا تزال غير واضحة كفاية في الأدبيات .

ما هي الأعمال العلمية ، التي كان بوسع ماركس وانجلس الاستناد إليها في طرحهما ، عام ١٨٥٣ ، لفرضية النظام الآسيوي ؟ قبل كل شيء ، كانا ، منذ ايام الشباب ، على معرفة بالنظرية الهيجلية ، التي تفرد للشرق مكان الدرجة الأولى ، الدنيا ، في سلم التقدم البشري . كما كانا على اطلاع على مؤلفات ف . شليجل والفلاسفة الآخرين ، الذين كانوا ينحون نفس هذا المنحى في التفكير . وكانا يعرفان ، في الخطوط العامة ، التصورات الاساسية لممثلي الاقتصاد السياسي الانكليزي حول النظام الاجتماعي لبلدان الشرق[٢] . ان مشكلات التركيب الاجتماعي والملكية العقارية في الهند ، التي كانت موضع جدل وخلاف بين الباحثين ، والتي اصطدم بها ماركس عند هيجل وماك ـ كولوخ ، قد انتصبت أمامه ، من جديد ، عندما التفت ، في نيسان ـ أيار من عام ١٨٥٣ ، إلى قراءة « الكتب الزرقاء » الخاصة بالهند ، التي صدرت عن البرلمان البريطاني ما بين عامي ١٦٩٨ و١٨٤٤ .

ويبدو أن كتاب أ . هيرين ، الذي لخّص ماركس ترجمته الفرنسية منذ عام ١٨٥١ ، كان المصدر ، الذي استقى منه ، للمرة الأولى ، معلومات أدق حول تاريخ شعوب الشرق . في دراسته لهذا الكتاب أولى ماركس اهتماماً خاصاً لدور المشاعة في الهند

٢ ـ على الأقل ، من خلال اعمال ماك ـ كولوخ الموسوعي ، الذي به بدأ ماركس دراسته المنظمة لادبيات الاقتصاد السياسي .

وبمشكلة ملكية الأرض . ولما انتقل ماركس من هيرين الى بيرنيه نراه يفضّل استنتاجات الثاني ، لأن كتاب بيرنيه كان أوسع وأشمل وأقدم ، فضلاً عن أن صاحبه زار بلدان الشرق ، وتعّرف عليها عن كثب ، وعبّر ، في مؤلفه ، عن قوة في الملاحظة ووضوح في التفكير . وبعد ذلك التفت ماركس إلى دراسة كتب جـ . كامبيل ، ت . رافلز ، م . اويلكس ، ر . باتون . ان استنتاجات هؤلاء الباحثين (باستثناء اويلكس) لم يكن لها إلاّ أن تدعم النظرة السائدة حول غياب الملكية العقارية الخاصة في المجتمع الشرقي التقليدي . صحيح أن وجهة نظر اويلكس قد زعزعت هذه اللوحة إلى حد ما ، ولذا فإن ماركس (الذي كان ، كعادته ، حذراً فيما يخص المشكلات العلمية المعقدة) يخلص إلى القول بأن التملك الخاص للأرض كان موجوداً، على ما يبدو ، في المناطق الجنوبية من الهند [٣١ ، ٢٢٩] . أما واقعة سيطرة الملكية المشاعية في القسم الأعظم من الهند فقد بدت ، إلى ذلك الحين ، أمراً لا لبس فيه ، وكانت موضع اهتمام خاص عند ماركس ، إذ انها رسّخت نبوءته (الصحيحة اجمالاً) عن النظام المشاعي كنقطة انطلاق في التاريخ البشري .

وهكذا فإن العلم آنذاك قدم لماركس وانجلس كافة العناصر ، الضرورية لبناء فرضية نظام آسيوي خاص : التصور عن الطابع الاستثنائي للشرق وسذاجته ، وعن الدور التاريخي للمجتمع الآسيوي (كسلف للمجتمع اليوناني) ، وعن الاستبداد الشرقي ، والمشاعة الهندية ، وغياب الملكية العقارية الخاصة ، ودور العامل الطبيعي (الري) ، من هذه المعطيات انطلق ماركس وانجلس في محاولتهما لتفسير الطابع الاستثنائي (الذي كان يبدو لهما امراً بديهياً) لتاريخ الشرق من منظور المادية التاريخية .

من المعروف أن ماركس وانجلس يذهبان إلى أن الفروق في اشكال الملكية هي ما يميز الانظمة الاجتماعية الواحد عن الآخر . ومن المعروف أيضاً أن طابع الاقتصاد الاجتماعي يتوقف على طابع القوى المنتجة . من هنا فإن طرح المسألة ، كما بدت لماركس وانجلس في حزيران ١٨٥٣ ، هو الذي يرينا موضوعة شكل الملكية ، المميز للمجتمعات الشرقية : **غياب الملكية الخاصة للأرض**[٣]! فالأرض ، فعلياً ، ملك للمشاعة ، في حين تمثل الدولة المالك الحقوقي الأعلى . هذه الأشكال من الملكية كانت وراء تلك الخصوصية في الانتاج ، التي نجدها في الدور الخاص للأشغال العامة ، ولا سيما منشآت الري . أمامنا ، هنا ، خصوصية القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، هذه الخصوصية التي تشكل ، بدون شك ، حجة قوية لصالح القول بنظام « آسيوي » خاص في بلدان الشرق ، يختلف عن تلك الانظمة ، التي يقوم كل منها (في ضوء معطيات تاريخ اوروبا

٣ ـ تحت هذه الكلمات يضع ماركس نفسه خط التشديد .

الغربية آنذاك) على أحد الانماط الثلاثة ، المعروفة الى ذلك الحين ، من الملكية : القديمة antique ، والاقطاعية ، والبرجوازية . في تلك الأيام لم تكن قد اكتشفت ، بعد ، أشكال الملكية المشاعية البدائية في صورتها الصرفة ، ولذا فإن التصورات الافتراضية عن نظام « آسيوي » خاص كانت تستند ، في جوهر الأمر ، الى تلك الأشكال المشاعية من الملكية وتنظيم العمل ، التي ظلت ، في صورة مخلفات من العهود السابقة ، في الهند وغيرها من البلدان الآسيوية في النصف الأول من القرن الماضي . غير أن التركيب الطبقي للتشكيلة الآسيوية المفترضة كان لا يزال غامضاً للغاية : كان من المعروف من الذي يمثل الطبقة المضطهدَة ـ الفلاحون المشاعيون ، لكن المسألة الخاصة بمن يمثل المضطهِدون (موظفو الدولة » ظلت معلّقة .

في عام ١٨٥٣ لم تكن فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي قد لقيت ، بعد ، اثباتها التفصيلي ، حتى ولا صياغتها النهائية . ففي تلك الفترة كان اهتمام ماركس وانجلس بالعلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية التقليدية في بلدان آسيا اهتماماً ثانوياً ، وكانا يعنيان ، بصورة رئيسية ، ببقايا عهود المشاعية البدائية ، ببقايا التنظيم المشاعي . لكن درجة الدراسة العلمية للمجتمعات الشرقية لم تكن تتيح ، إلى عام ١٨٥٣ ، امكانية النظر الى العلاقات المشاعية البدائية نظرة مستقلة عن الدولة الاستبدادية وعن العمل العبودي . لقد كان هذا يبدو كلاً واحداً ، لا يتجزأ .

ان السعي لتفسير خصوصية المجتمع الشرقي تفسيراً مادياً كان الانجاز الرئيسي لماركس وانجلس في الطور الأول من دراستهما لمشكلات التطور التاريخي في بلدان الشرق .

أما الطور الثاني في دراسة ماركس للعلاقات الاجتماعية في البلدان الشرقية فيعود إلى الفترة ١٨٥٧ ـ ١٨٥٩ ، مما يعكس ، بصورة مباشرة ، انكباب ماركس ، في تلك السنوات ، على وضع الجزء الأول من « رأس المال » . ذلك ان البحث العميق لقانونيات التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية كان يتطلب ، مسبقاً ، نظرة شاملة إلى مجمل منظومة التشكيلات على امتداد التاريخ العالمي كله ، والتعرف ، على الأقل ، على السمات الأساسية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية .

ان السنوات الأربع ، التي انقضت على شروع ماركس وانجلس بدراسة مشكلات الشرق ، لم تقدم ، في هذا المجال مباشرة ، أية نتائج علمية جديدة ، كان بوسعها التأثير على آرائهما، غير ان دراسة المشاعة الريفية الاوروبية كانت قد قطعت شوطاً الى الأمام : كان قد تم ، في عام ١٨٥٣ ، انجاز نشر بحث هاكستهاوزن ، وبدأت تصدر أعمال جـ . ل . ماورير[٤] .

٤ ـ غير ان ماركس لم يكن له ان يدرس هذه الاعمال دراسة معمقة الا بعد عام ١٨٦٨

وقد أثمرت أبحاث ١٨٥٧ ـ ١٨٥٩ عن ظهور مخطوطة ماركس ـ « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، ومقدمته لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (كانون الثاني ، ١٨٥٩) ، التي جاءت أشبه بتلخيص لنتائج كل هذه الابحاث ، والتي أعطت الصياغة الماركسية الكلاسيكية لقانونية تعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية .

في هذه المقدمة انصبّت أفكار ماركس وانجلس حول الأساس المادي للمجتمع الشرقي في بوتقة موضوعة : « أسلوب الانتاج الآسيوي » المعروفة [٦ ، ٧] . وبما ان مضمون المصطلح لم يوضَّح مفصّلاً هنا(٥) ، لا يبقى لنا ، في مسألة فهم هذا المصطلح ، إلاّ الاستناد إلى أعمال ماركس وانجلس ورسائلهما السابقة ، ولا سيما « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » .

ان هذا العمل ـ « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ـ يمارس تأثيراً بالغاً على كيفية طرح المسائل النظرية في المناظرة المعاصرة حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية . ومما يلفت النظر ، هنا ، هو تلك الاختلافات الحادة في كيفية فهمه وتأويله من قبل ممثلي الاطراف المتنازعة . ان عدداً من انصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي يرى في عدم نشر الباحثين الماركسيين لهذه المخطوطة قبل عام ١٩٣٩ : أحد الأسباب الرئيسية ، التي أدت الى رفض الانشاءات النظرية لمؤ يدي الفرضية المذكورة في مناقشات العشرينات وأوائل الثلاثينات . وبالنسبة لباحثين ، مثل هوبسبوم وشينو وتيوكيه ، وآخرين غيرهم ، تمثل « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » أقوى الحجج لصالح القول بأسلوب الانتاج الآسيوي .

أما « الموسوعة التاريخية السوفيتية » فتقدم لنا رأياً آخر . هنا نقرأ « ان نشر مخطوطة ماركس « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » قد أوضحت تماماً ان ماركس لم يكن يقصد بعبارة « أسلوب الانتاج الآسيوي » تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة ، يقال انها كانت موجودة في بلدان آسيا ، وأنها خاصة بها وحدها ، وبيّنت ان ماركس لم يكن يعني بها إلاّ تلك الميزات الخاصة ، التي تتجلى باستمرار ، في النظام الاجتماعي لهذه البلدان . . . ان « اسلوب الانتاج الآسيوي » ينبغي أن يُفهم بمعنى واحد : كتعبير عن الخصوصيات المحلية في أشكال الملكية والعلاقات الانتاجية ، التي (الخصوصيات) انعكست في مسيرة تطور التشكيلتين الاقتصاديتين ـ الاجتماعيتين ، العبودية والاقطاعية ، ببلدان آسيا » [٧٣١ ، ٢٦٧ ـ ٢٦٨] .

ونجد طرحاً مماثلاً ، لكنه أكثر قطعاً وجزماً ، لدى انصار نظرية ف . ف .

٥ ـ في هذا الموضع من المقدمة لم يكن اهتمام ماركس موجها نحو النظام الاسيوي بحد ذاته ، بل نحو القانونية العامة لتعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية .

ستروفه ، وذلك بعد نشر مخطوطة ماركس مباشرة . فقد جاء في افتتاحية[٦] « أخبار التاريخ القديم » ما يلي : « بالنسبة للعصر القديم عموماً أثبت ماركس ، في « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي ، أشكالاً ثلاثة من الملكية ـ آسيوية ، أو شرقية ، وقديمة *antique* ، وجرمانية . وبذلك يوضع الحد ، مرة واحدة وإلى الأبد ، لمحاولات بعض المؤرخين ان يتبينوا ، عند ماركس ، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية « آسيوية » خاصة . ان المجتمع الآسيوي مجتمع عبودي ، له خصوصياته ، لكنه بعيد عن أن يكون تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة ، تماماً يبعد عنها المجتمع الجرماني » [١٤٨ ، ٣] .

وعليه ، يرى البعض في « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » الركيزة الرئيسية لنظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، في حين يعتبرها آخرون الدحض الحاسم لتلك النظرية . يبقى علينا أن نذكر ان عدداً من الباحثين يخلص من هذه المخطوطة الى نظرية التشكيلة « المختلطة » ، الآسيوية ـ العبودية ـ الاقطاعية ، التي تناولناها في القسم الأول من كتابنا . فالباحثان فاسيليف وستوتشيفسكي يؤكدان ان سياق « الأشكال . . . » يدل على أن موديل (نموذج) المشاعة الجرمانية « كان ، تبعاً لتفكير ماركس نفسه ، يقف على قدم المساواة » مع موديل المشاعة القديمة *antique* ، « وكان يعكس طريقاً ، مستقلاً تماماً وموازياً للأول ، في التطور من التشكيلة الأولى (ما قبل الطبقية) الى الثانية (الطبقية) » [٤٩٩ ، ٨١] . وهما يخلصان إلى القول أن ماركس يضع الموديل الثالث ، الآسيوي ، جنباً إلى جنب مع الموديلين الأوليين ، وعلى نحو مواز لهما [٤٩٩ ، ٨٧] . بهذا الصدد يقول فاسيليف وستوتشيفسكي : « يرى ماركس أن الموديل الثالث للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ـ الموديل الآسيوي ـ يتصف ، في أعم سماته الخاصة الاساسية ، بالجمع والتفاعل المتبادل (حتى والتأثير المتكافىء احياناً) لكلتا نزعتي الاستغلال ، المعروفتين في العالم ما قبل الرأسمالي : العبودية (استغلال العبيد ـ الأجانب في المقام الأول) والاقطاعية (استغلال مواطني البلد الآخرين ، استغلال المزارعين المشاعيين ، الذين يعملون ، منذ اقدم العصور ، في حصص الأرض التي بأيديهم) » [٤٩٩ ، ٨٥ ـ ٨٦] .

كيف يمكن الوصول ، انطلاقاً من نفس المؤلف ، إلى مثل هذه الاستنتاجات المتباينة والمتناقضة ؟ يعود هذا ، في رأينا ، إلى أن أفكار ماركس ، التي دوّنها لنفسه ، على شكل مسوّده ، والتي تمثل مرحلة في صياغة مؤسسي الماركسية لنظريتهما عن المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، تؤخذ على أنها استنتاجات نهائية .

لصالح تفسير « الأشكال . . . » بما يدعم القول بتشكيلة آسيوية خاصة يمكن

٦ ـ جاءت الافتتاحية مغفلة من اسم المؤلف ، أما رئيس التحرير فهو أ . ف . ميشولين .

ايراد واقعة أن عبارات انجلس ، التي ذكرناها أعلاه ، قد سبقت كتابة هذه المخطوطة (ولا سيما في حزيران ١٨٥٣) . وهذه العبارات تثبت انهما كانا يعتبران ، فعلاً ، أن أشكال الملكية « الآسيوية » تختلف اختلافاً مبدئياً عن العلاقات ، التي كانت قائمة في أوروبا ، ومن الحجج ، الأجلّ شأناً ، تأتي الموضوعة المعروفة ، الواردة في « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، والتي تشكل ، بلا ريب ، خلاصة وتعميماً لما كان يدور بذهن ماركس أثناء اشتغاله بـ « الأشكال . . . » : « في خطوطها العامة يمكن اعتبار أساليب الانتاج ، الآسيوي ، والقديم *antique* ، والاقطاعي ، والبرجوازي المعاصر ، عهوداً صاعدة *progressive* من التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية » [٦ ، ٧] . هنا يوضع أسلوب الانتاج الآسيوي جنباً الى جنب مع تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية ، لا يشك أي ماركسي في وجودها ، مثل النظام القديم : *antique* ، والاقطاعية ، والبرجوازية[٧]

وهكذا ظل ماركس ، بعد انجاز العمل بـ « الأشكال » ، على قوله ، الذي عبر عنه منذ عام ١٨٥٣[٨] ، بوجود بنية ، خاصة بالمجتمع الآسيوي . وفي ضوء هذا يجب النظر الى فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي على أنها محاولة لوضع أساس مادي تحت التصورات السائدة في العلم آنذاك .

وبما أن « الاشكال » لا تعطي ، بحد ذاتها ، إجابة على السؤال عن تلك التشكيلات الاجتماعية ، التي كان ماركس وانجلس يميزانها في التاريخ العالمي ، فإن مخطوطة ماركس هذه يجب ان تؤخذ ـ فيما نرى ـ في ارتباط وثيق بمقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، حيث يرد تعداد التشكيلات .

في مناقشات العشرينات والثلاثينات أخذت عبارة ماركس ، الواردة في مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، بمعزل عن غيرها ، لأن « الأشكال . . . » لم تكن قد انتشرت ، بعد ، في الاوساط العلمية . وقد سهّل ذلك من امكانية ظهور تفسيرات ذاتية اعتباطية . من ذلك قول ي . س . يولك : « لم يتحدث ماركس ، في يوم من الأيام ، عن اسلوب انتاج « آسيوي » خاص » [١٥٣ ، ١٤٦] . وذهب يولك الى ان الترجمة غير الصحيحة للعبارة المذكورة قد أدت الى التباس ، وطرح س . م . دوبروفسكي رأيا ، قريباً من رأي يولك . وفي أيامنا يدافع ي . أ . لينتسمان و أ . جـ . كريموف عن وجهة نظر مماثلة ، تؤكد ان ماركس وانجلس لم يكونا ، أبداً ، من

٧ ـ نعيد الى الاذهان انه في هذا المكان ، بالتحديد ، اعطى ماركس ، للمرة الاولى ، صياغة دقيقة لمفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسه .

٨ ـ اي التي تستند الى مستوى العلم في النصف الاول من القرن التاسع عشر .

أنصار فرضية أسلوب الانتاج الآسيوي [انظر ، مثلاً : ٦٨٦ ، ٣٧ ـ ٣٨] .

لكن هذا التوجه يتناقض مع المغزى العام لأقوال ماركس وانجلس عن الشرق قبل عام ١٨٥٩ . حتى أن دراسة مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » نفسها لا تعطي أية حجة للأخذ بهذا التوجه . ان اهمية المقتطف الوارد أعلاه ، والذي دارت حوله ، ولا تزال تدور الآن ، مناقشات كبيرة ، تضطرنا للتوقف خصيصاً عنده .

في الأصل الألماني جاءت العبارة على النحو التالي :

In grossen Umrissen Konnenasiatische, antike, feudale und modern bürgerliche Produktionsweisen als progressive Epochen der ökonomischen Gesellschaftsformation beteichnet werden» [٣٣٨ ، ٧٤] .

ان الصعوبة في ترجمة[٩] هذه العبارة تعود ، أولاً ، إلى أن كلمة (*Formation*) يمكن أن تُفهم ، هنا ، كعملية ـ « تشكيل » ، أو كنتيجة للعملية ـ « تشكيلة » . وعندما يتحدث ماركس عن أساليب الانتاج ، الآسيوي والقديم والاقطاعي والبرجوازي ، كـ « عهود صاعدة من *Formation* الاقتصادية ـ الاجتماعية » ، فإنه يستعمل كلمة «*Formation*» بمعنى ، أقرب الى العملية ، أي كـ « تشكيل » . وعندما يخلص ، بعد عدة أسطر ، إلى الاستنتاج : « إن التشكيلة *Formation* الاجتماعية البرجوازية تختتم ما قبل تاريخ المجتمع البشري » [٦ ، ٨] فإنه يستخدم مصطلح «*Formation*» بمعنى العصر التاريخي ، المتميز بأسلوب خاص من الانتاج . وفيما بعد ترسخ ، في الأدبيات الماركسية ، استخدام مصطلح «**formation**» بالمعنى الأخير ، أي كـ « تشكيلة » .

ثانياً ـ وهكذا كان ، بدوره ، مثاراً للجدل ! ـ ان كلمات « أساليب الانتاج ، الآسيوي ، والقديم ، والاقطاعي ، والبرجوازي المعاصر » تترجم ، أحياناً ، بصيغة المفرد ، وأخرى ـ بصيغة الجمع . ففي البداية ترجم لينين هذه الكلمات كالتالي : « في خطوطها العامة يمكن النظر الى أنظمة الانتاج ، الآسيوية ، والقديمة ، والاقطاعية ، والبرجوازية المعاصرة ، على أنها عهود صاعدة في تاريخ تشكيلات المجتمع الاقتصادية » [٧٣ ، ١٣٦] .

يصرّ يولك على الترجمة : « أساليب الانتاج ، الآسيوية ، والقديمة . . . » ، أي بصيغة الجمع ، ليخلص من ذلك الى القول أن ماركس ، في الحالة المعنية ، لا يفهم « أساليب الانتاج الآسيوية » بمعنى تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة ، بل فقط

٩ ـ هنا ، وفيما بعد ، يدور الحديث عن الترجمة الروسية (المترجم)

كـ « أساليب عمل اجتماعية ـ تقنية » خاصة بالبلدان الآسيوية ، مثل الانتاج المشاعي والفلاحي الصغير [١٥٣ ، ١٤٣] . حقاً أن مصطلح « أسلوب الانتاج » يستخدم أحياناً ، عند ماركس ، بمعنى واسع ، بحيث لا يلزم أن يكون أساساً لتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية معينة .

لنمض مع يولك ، ولنأخذ بترجمته : « ... ان أساليب الانتاج ، الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبرجوازية المعاصرة ، يمكن ان تُعتبر عهوداً صاعدةً من تشكيلة المجتمع الاقتصادية » [١٥٣ ، ١٤] . كيف ينبغي ، عندئذ ، فهم المقتطف ككل ؟ في السياق العام للمقدمة يدور الحديث عن المقولة ، التي اكتشفها ماركس ـ مقولة العلاقات الانتاجية ، التي يجب ان تتوافق مع درجة معينة من تطور القوى المنتجة المادية : « ان مجمل علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، يؤلف الأساس الواقعي ، الذي يقوم عليه البناء الفوقي الحقوقي والسياسي ، وتتوافق معه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي » [٦ ، ٦] . وبعد ذلك بقليل يكتب ماركس عن تعاقب البنى الاجتماعية الواحدة بعد الأخرى ، نتيجة للتناقض ، الذي ينشأ تاريخياً بين القوى المنتجة الجديدة وبين العلاقات الانتاجية القديمة ، ويؤكد ، بهذا الصدد ، أن « عصراً من الثورة الاجتماعية » يفصل بين بنية اقتصادية ـ اجتماعية وأخرى [٦ ، ٦ ـ ٧] . على هذا النحو يشير ماركس إلى القوة المحركة للتقدم الاجتماعي وشكله الاساسي ، ويشير ، توضيحاً لفكرته هذه ، الى مراحل التقدم العيانية ، التي قطعتها البشرية[١٠] : الأولى ـ « أساليب الانتاج » الآسيوية ، والثانية ـ القديمة ، والثالثة ـ الاقطاعية ، والرابعة ـ البرجوازية .

من هنا نجد ان التعديل ، الذي يقترحه يولك على ترجمة المقتطف المعني ، لا يقدم لنا ، في نهاية المطاف ، شيئاً بتاتاً . ان « أساليب الانتاج الآسيوية » تبقى ، تبعاً لما يمليه مجمل مغزى المقدمة ، أساساً لأحد عهود التقدم الكبرى ، التي يعددها ماركس ، وهي تملك من التمايز والاستقلالية ما « لاساليب » الانتاج القديمة (العبودية) ، والاقطاعية ، والرأسمالية .

وبوسعنا الاشارة إلى أنه لم تقدم ، حتى الآن ، أية حجج مرموقة ضد القول بأن ماركس قد طرح فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي كأساس لتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة . ويبدو لنا أنه من الثابت أن ماركس وانجلس كانا من أنصار هذه الفرضية في الأعوام ١٨٥٣ ـ ١٨٥٩[١١] .

١٠ ـ المقصود ، بالطبع ، في ضوء معطيات علم التاريخ في ذلك العصر .

١١ ـ وفي الحقيقة ، ثابرا على ذلك بعد هذه الفترة بمدة ، ذلك أننا نجد بعض الامكنة ، التي تدعم هذه الفرضية ، في مؤلف ماركس « رأس المال » وانجلس « انتي دوهرينغ » .

لنرجع إلى اولئك الباحثين ، الذين يرون أن بالامكان الاستناد إلى الأشكال . . . » في رسم لوحة تشكيلة « مختلطة » ، آسيوية ـ عبودية ـ اقطاعية (ل . س . فاسيليف و إ . أ . ستوتشيفسكي) .

ينظر ماركس إلى المجتمعات ، الآسيوي والقديم والاقطاعي والبرجوازي ، على أنها درجات متتالية على سلم التاريخ البشري . وهذا التعاقب لا ينبع من ترتيب تعداد المجتمعات المذكورة في مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، فحسب ، ، بل ومن المؤلف ، الذي يظن فاسيليف و ستوتشيفسكي أنهما يرتكزان إليه في بناء نظريتهما : من « الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي » . في هذا العمل تبرز المشاعة « الشرقية » ، بالنسبة لماركس ، بوصفها أول الاشكال الاجتماعية وأبسطها ؛ فيها ، لا تزال قائمةً ، تلك الوحدة ، غير المتجزئة ، « بين الصناعة والزراعة ، بين المدينة (القرية) والأرض . في حين اعتبر قدامى [الأغارقة والرومان] أن الصناعة عمل مُهلك » ، وتحررت الصناعة (المدينة) ، عندهم ، من « التبعية الصرفة للزراعة » [٢٩ ، ٤٨٤] . « ان تاريخ العصور القديمة الكلاسيكية هو تاريخ المدن ، لكنْ المدن ، القائمة على الملكية الخاصة . أما تاريخ آسيا فهو شكل من الوحدة ، غير المتجزئة ، بين المدينة والريف (هنا يمكن اعتبار المدن ، الكبيرة حقاً ، مجرد معسكرات حكومية ، مجرد امتداد للنظام الاقتصادي بالمعنى الخاص للكلمة) » [٢٩ ، ٢٧٠] .

وفي تحليله لتأثير نمو الثروة النقدية على اقتصاد المجتمعات ما قبل الرأسمالية يعقد ماركس ، في نفس العمل ، مقارنة بين روما وبيزنطة في فترة انحطاطها وبين المجتمع الاقطاعي في أواخر العصور الوسطى الاوروبية الغربية ، ويلاحظ : عمليات متشابهة (تفسخ علاقات الملكية القديمة نتيجة التطور الواسع للثروة النقدية) ، جرت ، في كلا المثالين المأخوذين ، في مراحل ، مختلفة تماماً ، من التطور الاجتماعي . ولذا جاءت النتائج متغايرة : « ان توفر الثروة النقدية ، حتى وتوصلها الى السيطرة إلى حد ما ، لا يكفي إطلاقاً ، لوحده ، لكي يحدث هذا التحول الى رأسمال . ولو كان الأمر على غير هذا النحو لاختتمت روما القديمة وبيزنطة الخ . . . تاريخها بالعمل الحر والرأسمال ، أو ، على الأصح ، لبدأت ، بذلك ، تاريخاً جديداً . صحيح ان تفسخ علاقات الملكية القديمة قد ارتبط ، هناك أيضاً ، بتطور الثروة النقدية ، بتطور التجارة وغيرها . لكن هذا التفسخ قد أدى ، فعلياً ، الى سيطرة الريف على المدينة ، بدلاً من أن يؤدي الى تطور الصناعة » [٢٩ ، ٤٩٧] . وقد رأينا أعلاه أن النظام القديم *antique* (العبودي) كان ، عند ماركس ، مرحلة ، أكثر تقدمية من النظام ، القائم على المشاعة « الآسيوية » . وفي ضوء المقتطف الأخير

يتضح أن ماركس اعتبر الاقطاعية القروسطية مرحلة صاعدة ، تعقب النظام القديم .

منذ أمد بعيد (وقبل ان يطلع المؤرخون على مخطوطة « الأشكال . . . ») سيطرت في الأدبيات الماركسية قناعة راسخة بأن النظام العبودي والاقطاعي والرأسمالي (ومن ثم الشيوعي) هي عصور متعاقبة من التقدم البشري . حتى بليخانوف[١٢] لم يشكك ، في يوم من الأيام ، في التوالي الزمني للنظام المشاعي البدائي ، والعبودي ، والاقطاعي .

ومع ذلك نجد انفسنا مضطرين للبرهنة، من جديد، على الحقائق القديمة، لأن البعض بدأ يشكك فيها . من ذلك ، مثلاً ، ما يراه إ . هوبسبوم وجـ . ليفين من أن كلمة « Progressive » في عبارة ماركس، المأخوذة من مقدمة « مساهمة [٦ ، ٧١] »،[١٣] لا تعني ، في السياق المعني ، « صاعدة » ، « متتالية »[٩٣٠ ؛ ٩٥٠] . لكننا بينا أعلاه ان ماركس في « الأشكال . . . » ، يعتبر العهود التاريخية المذكورة عهوداً متعاقبة ، متتالية . ومن الصعب ، في رأينا ، الافتراض أن ماركس ، في مقدمة « مساهمة[٦، ٧١] »، كان ينظر الى هذه المسألة على نحو آخر يبقى علينا أن نذكر أن هذا التوالي نفسه (الاقطاعية ثم العبودية) يتكرر ، بجلاء ، في « البيان الشيوعي » ، وفي أعمال اخرى لماركس وانجلس ولينين .

من هنا يصعب الموافقة على قول فاسيليف وستوتشيفسكي بوجود ارتباط « عضوي » بين « الأشكال . . . » وبين نظريتهما في الموديلات الثلاثة المتوازية (الآسيوي ، والعبودي ، والاقطاعي) . ان وجهة نظرهما يجب أن تعتبر وجهة نظر مستقلة تماماً ، لا تنبع ، في الحقيقة ، من العمل ، الذي يستندان إليه .

ومن الخطأ أيضاً ، في رأينا ، ما يقوم به فاسيليف وستوتشيفسكي من استناد إلى « الأشكال . . . » في طرحهما لـ « الموديل الآسيوي » كـ « تشابك وجمع بين نزعتين أساسيتين ـ العبودية والاقطاعية »[٤٩٩ ، ٨٥] . ان كل أعمال مؤسسي الماركسية تبين أن التشكيلة الاجتماعية لا يمكن تصورها مجموعاً لاطرزة متكافئة ، وأن ملامح التشكيلة تتحدد بالطراز القيادي ، وأن العلاقات الانتاجية ، القيادية بالنسبة للتشكيلة المعنية ، تمثل القاعدة ، التي تشكل وحدتها مع البنيان الفوقي الموافق لها أساس المجتمع في المرحلة المعنية . وهذه النظرة هي النظرة الوحيدة ، التي تساعدنا

١٢ ـ من المعروف ان بليخانوف كان من انصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، وكان يحاول ان يجد ، في مكان ما من التاريخ العالمي ، محلا لتشكيلة آسيوية خاصة .

١٣ ـ حيث يدور الحديث عن أساليب الانتاج ، الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبرجوازية ، كـ « عهود *progressive* من التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية .

على فهم تعاقب العصور في التاريخ ، على فهم قيمة أشكال الملكية ، ودور الثورات . أما فاسيليف وستوتشيفسكي فيحشران قسراً ، في « التشكيلة الثانوية ما قبل الرأسمالية » ، مجتمعات ، ذات أشكال متباينة تماماً من الملكية ومن البنيان الفوقي ، تفصل بينها عصور ثورية . ليست المشكلة ، هنا ، في مصطلح « التشكيلة الثانوية » ، المأخوذ فعلاً عن ماركس[14] ، بل في أن لوحة فاسيليف وستوتشيفسكي (التي لم تُراعَ ، عند رسمها ، الجوانب المذكورة أعلاه) لا تساعد على فهم التطور الفعلي للتاريخ . أما في الحالة ، التي نحن بصددها ، فتكفي الاشارة إلى أن الباحثين لا يبرهنان على صحة تفسيرهما لأعمال ماركس حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية .

هنا سنتوقف عند تفسير خاطيء آخر لنظرية ماركس في التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية . كنا قد بحثنا سابقاً فرضية ما يسمى بالتشكيلات الانتقالية كلون من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، ويحاول بعض الباحثين اقناعنا بأن الأطر التاريخية لـ « التشكيلات الانتقالية » ، أو « الطبقة الباكرة » ، كانت « قد حُدِدّت في أعمال ماركس وانجلس ، العائدة الى السبعينات والثمانينات » [٥١٥ ، ٩٤] . ونحن نقول ، مرة أخرى ، أنه لم يكن لماركس ، في يوم من الأيام ، أن يُدخِل مقولة التشكيلات « الانتقالية » ، التي لا يسيطر فيها أحد أساليب الانتاج الخمسة المعروفة . ذلك أن ماركس ينظر إلى كل تشكيلة اجتماعية على أنها عضوية **organisme** اجتماعية ، تمر بمرحلة التشكل ، والازدهار ، والانحطاط ، ومن ثم تتحول ـ من خلال قفزة ثورية ـ إلى عضوية أخرى ، أرفع منها . ومثل هذا الفهم للتشكيلات الاجتماعية يستلزم ادراج العصور الانتقالية في أطر التشكيلات نفسها .

وهكذا يدل مؤلف « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، بما لا لبس فيه ، على أن ماركس ، في السنوات ١٨٥٧ ـ ١٨٥٩ ، كان يرى في اسلوب الانتاج الآسيوي أساساً لتشكيلة متميزة . لكنه لا يمكن أن يُعتبر ، في رأينا ، مرتكزاً ، ولاحجة ، لصالح القول بتشكيلات « مختلطة » و« انتقالية » ، وبأساليب انتاج تتعاقب فيما بينها على نحو عشوائي .

وفي الوقت ذاته تبين الدراسة العميقة لهذا المؤلف ان اولئك الباحثين ، الذين يرون فيه أثباتاً للنظرية « العبودية » (ف . ف . ستروفه) ، كانوا يستندون ، في ذلك ، الى حجج قوية وجدية . لقد أشرنا آنفاً إلى أن ماركس كان ، ما بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٩ ، نصيراً لفرضية تشكيلة خاصة في الشرق . لكن « الأشكال . . . » تنطوي

١٤ ـ رأينا أعلاه أن ماركس كان يستخدم ، أحياناً ، مصطلح « التشكيلة » بمعنى ، أوسع منه بمعنى « نظام اجتماعي » معين .

على أفكار من شأنها إلقاء بعض الضوء على التطور اللاحق لآراء ماركس حول المسألة المعنية . ففي هذا المؤلف نجد اشارة إلى ان الفرد ، في ظل الشكل الآسيوي من الملكية ، هو ، « في حقيقة الأمر ، ملكية ، هو عبد لذلك الشخص ، الذي فيه تتجسد وحدة المشاعة ، ولذا فان العبودية ، هنا ، لا تنسف شروط العمل ، ولا تغير من جوهر العلاقات » [٢٩ ، ٤٨٢] . ويعطي ماركس تفسيراً عميقاً لماهية العلاقات ، التي تتشكل عند خضوع بعض القبائل والشعوب لغيرها[١٥] : « ان الشرط الأساسي للملكية ، القائمة على النظام القبلي (الذي إليه تُردّ المشاعة في الأصل) ، هو الانتماء إلى القبيلة . وهذا يعني أن القبيلة المحتلة من قبل قبيلة أخرى ، والخاضعة لها ، **تغدو محرومة من الملكية** ، وتصير أحد **الشروط اللاعضوية** لاعادة الانتاج بالنسبة للقبيلة الغازية ، التي (الشروط) تنظر إليها المشاغة على أنها ملك لها . ولذا فإن العبودية والقنانة هما مجرد مرحلتين لاحقتين في تطور الملكية ، القائمة على النظام القبلي » [٢٩ ، ٤٨٢] .

في ضوء العبارات المذكورة يتضح أن كلمات ماركس حول وجود « عبودية عامة » في بلدان الشرق [٢٩ ، ٤٨٥] ليست مجرد صورة فنية ، كما يظن البعض [انظر : ٥١٥ ، ٨٩] . ان ابراز « جوهر العلاقات » الواحد في ظل العبودية و« اسلوب الانتاج الآسيوي » هو موضوعة هامة ، تسمح ، لاحقاً ، بالانتقال الى تقسيم العلاقات « الآسيوية » إلى مشاعية بدائية وعبودية .

بين الخصوصيات الرائعة[١٦] لـ « الأشكال . . . » تأتي حقيقة أن ماركس لا يتحدث ، هنا ، عن ضرورة منشات الري الضخمة بالنسبة لبلدان اسلوب الانتاج الآسيوي . هذه السمة الهامة لأسلوب الانتاج الآسيوي تغيب . منذ عامي ١٨٥٧ ـ ١٨٥٩ ؛ من مؤلفات ماركس وانجلس . والحال ، ان النظام ، القائم على أسلوب الانتاج الآسيوي ، يُعتبر ، في « الأشكال . . » ، نظاماً عاماً لكل شعوب العالم أثناء انتقالها من المشاعة البدائية إلى المجتمع الطبقي . وعندئذ نجد من الطبيعي أن الخصوصيات البيئوية لبلدان آسيا وافريقيا ، النابعة من ضرورة أشغال الري الضخمة ، لا يمكن أن تُطرح ، من الآن فصاعداً ، على أنها عوامل حاسمة .

في « الأشكال . . . » يبدو النظام الاجتماعي للبلدان الآسيوية أقل ركوداً ، وأقل « استبداداً » ، منه في أعمال ١٨٥٣ : رغم كل ركود واستبداد المجتمع « الشرقي » ، اللذين لا شك فيهما ، يتكشف هذا المجتمع ، وبصورة متزايدة ، عن

١٥ ـ وهذه ظاهرة مميزة ، كما هو معروف ، للمجتمعات الطبقية الباكرة .

١٦ ـ بالمقارنة مع أعمال ماركس وانجلس عام ١٨٥٣

سمات ، تقرّبه من « الغرب » .

وفي الوقت ذاته يطرح ماركس رأياً ، مفاده أن « شكل الملكية المشاعية البدائية » ليس ظاهرة سلافية خاصة : « انها ذلك الشكل البدائي ، الذي يمكننا تتبعه لدى الرومان ، والجرمان ، والسلت ، والذي ما نزال نلقي له في الهند مجموعة كاملة من مختلف العينات ، وإن تك في حالة خراب جزئياً » [٥ ، ٢٠] . وهكذا يسعى ماركس للبحث عن العام في النظام الاجتماعي لشعوب مختلفة[١٧] . ومن الواضح أن الاستنتاج ، القائل بأن المشاعة هي من البقايا التي لا تميز آسيا وحدها ، كان من شأنه أن يساهم في تقويض دعائم التصور حول الطابع المتميز ، الاستثنائي ، للعالم الشرقي .

على هذا النحو نري ماركس وانجلس يشيران ، منذ عام ١٨٥٩ ، الى جملة من الجوانب الهامة ، التي تقرّب بين المجتمعات القديمة في الشرق والغرب . انهما يعثران ، هنا وهناك ، على علاقات عبودية النمط ، وعلى الملكية المشاعية . ولم يبقَ من الخصوصيات ، التي يظن أنها سمة مميزة للشرق ، إلاّ غياب الملكية العقارية الخاصة . هذا التصور حول غياب التملك الخاص للأرض في بلدان الشرق هو الذي لم يضع بيد ماركس وانجلس الأسس الكافية للتخلي عن فرضية التشكيلة الآسيوية المتميزة ، واستبدالها بنظرية أخرى . ومن هنا جاء أسلوب الانتاج الآسيوي في مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » .

كذلك يمكن العثور على محاولات للتقريب بين الأشكال « الآسيوية » والعبودية في تلك الأمكنة من « رأس المال » ، التي يدور الحديث فيها عن أسلوب الانتاج الآسيوي . وقد درس ف . ف . ستروفه [٣٠٣] قسماً من هذه الأقوال ليخلص من ذلك إلى القول أن اسلوب الانتاج الآسيوي كان يعني ، بالنسبة لماركس ، أساس نظام اجتماعي نصف عبودي ونصف أبوي .

ونحن ، إذ نتفق مع محاكمات ستروفه عموماً ، نشير ، في الوقت ذاته ، إلى أن ستروفه كان ، في ذلك الحين ، ينفي نفياً قاطعاً تبني ماركس لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ولذا فإن تحليله ، الصحيح بحد ذاته ، يعاني من أحادية الجانب : لم يكن بالامكان نسيان أن ماركس كان قد نشر ، قبل عدة أعوام من انجاز المجلد الأول من « رأس المال » ، مؤلف « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، الذي تدل مقدمته ، بكل وضوح ، على أن ماركس كان ينظر الى اسلوب الانتاج الآسيوي على أنه تشكيلة متميزة ، يضعها على قدم المساواة مع التشكيلة القديمة *antique* والاقطاعية .

١٧ ـ مع أنه يتطرق ، حتى الآن ، إلى تطور شعوب الأسرة الهندو ـ أوروبية فقط .

لقدرفع ستروفه ، في حقيقة الأمر، مسألة تفتيش ماركس وانجلس عن نظرية . وكان يبدو له ، في تلك الايام ، أن ماركس وانجلس لم يطرحا ، أبداً ، فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، تماماً كما تراءى لـ . ن . ب . تير ـ أكوبيان وباحثين آخرين من أن ماركس وانجلس كانا ، دوماً ، من أنصار هذه الفرضية !

نحن لا نقول أن « رأس المال » ينطوي على فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، إذ لا وجود لها هناك . ان ما نجده فيه هو عبارات متفرقة ، تسمح بالافتراض أن ماركس ، أثناء اشتغاله بـ « رأس المال » ، ظلّ على نظرته الى المجتمعات الشرقية ، التي عبّر عنها في « الأشكال . . . » . هذه المواضع المتفرقة لا تقدم إلاّ النذر اليسير من أجل اعتبارها فرضية متكاملة ، حيث يمكن تفسيرها كلها (كما هو حال « السيطرة البريطانية في الهند ») بدون الرجوع الى فكرة اسلوب الانتاج الآسيوي المتميز . هنا ينتصب أمامنا ، مرة أخرى ، الفرق بين ما نشره ماركس وبين ما دوّنه لنفسه ، على شكل مسوّدة . فحين يصف ماركس ، في « رأس المال » ، الأشكال المعروفة من الملكية ، ويتطرق مفصلاً الى طابع الملكية في النظام المشاعي البدائي والعبودي والاقطاعي (وبذلك يذكر كل أشكال المجتمعات ما قبل الرأسمالية) ، نراه لا يتفوه بكلمة واحدة عن اسلوب الانتاج الآسيوي ، لأن طابع الملكية في المجتمع الآسيوي المتميز لم يكن معروفاً لأحد .

وفي الوقت ذاته لم يكن ماركس وانجلس قد تخلصا بعد ، في الستينات ، من التصور التقليدي حول الاختلاف المبدئي بين « الشرق » و« الغرب » ، وهذا ما تدل عليه بعض العبارات المتفرقة في « رأس المال » ، وأخرى غيرها .

لنرجع ، مثلاً ، الى مقالة ماركس عن التايبنيين ، التي كتبها عام ١٨٦٢ . ان تقييم ماركس للتايبنيين لا يعود ، في رأينا ، إلى طابع المصدر (المعادي لهم) ، الذي استند إليه في كتابة المقالة ، فحسب ، بل والى موضوعة النظام « الآسيوي » في الصين . فبنفس العبارات ، التي نجدها في مقالاته التي سطرّها حول الهند ، يكتب ماركس : « اننا نشاهد دائماً ، في البلدان الشرقية ، ركود القاعدة الاجتماعية ، رغم التبدل المستمر في الأشخاص والقبائل ، التي تستولي على البنيان الفوقي السياسي » [٩ ، ٥٢٩] . هنا ينعت ماركس الصين أواسط القرن التاسع عشر بـ « مستحاثة حية » ، ويرى في انتفاضة التايبنيين * « تخريباً ، بدون أي برعم لعمل بنّاء » [٩ ، ٥٣٠] . « ان التايبنيين هم ، بكل وضوح ، الشيطان *in persona* ، الشيطان في

١٨ ـ ما جاء في المجلد الأول من هذا الكتاب .

(*) انتفاضة فلاحية في الصين ١٨٥٠ ـ ١٨٦٤ . المترجم

الهيئة ، التي يجب ان يتصوره عليها الخيال الصيني . لكن في الصين ، وحدها ، يمكن ان تقدم قائمة لمثل هذا الشيطان . انه وليد الحياة الاجتماعية المتحجرة » [٩ ، ٥٣٢] .

في الختام ، نؤكد ، مرة اخرى ، أن الموضوعة ، التي ارتسمت في ذهن ماركس وانجلس عام ١٨٥٣ ، ثم صاغها ماركس في أعوام ١٨٥٧ ـ ١٨٥٩ ، والتي تقول بأسلوب الانتاج الآسيوي أساساً لتشكيلة خاصة ، هي موضوعة ، تبدو لنا فرضية ، تمثل مرحلة على طريق وضع لوحة ملموسة لتعاقب التشكيلات في التاريخ العالمي . وقد كان طرح هذه الفرضية خطوة عملاقة في دراسة تاريخ الشرق ، هذا التاريخ الذي كان ماركس وانجلس ، في الحالة المعنية ، أول من حاول تفسيره من منظور المادية التاريخية . لكن فرضية اسلوب الانتاج الاسيوي قد استُبدِلت ، في المراحل اللاحقة ، بنظرية النظام المشاعي البدائي ، والرق والاقطاع في بلدان الشرق .

٦ ـ تطور آراء ماركس وانجلس في العقدين الثامن والتاسع

بعد صدور المجلد الأول من « رأس المال » لم يستخدم ماركس ، ولو مرة واحدة ، مصطلح « أسلوب الانتاج الآسيوي » في مؤلفاته . فهل حدث هذا نتيجة التخلي عن مفهوم التشكيلة الآسيوية المتميزة نفسه ؟ وإذا كان الجواب بنعم ، فبماذا يُفسَّر ؟

بين الأجوبة ، التي أعطاها الباحثون على هذين السؤالين ، اشتهر اثنان . فالمرتد عن الماركسية ك . أ . ويتفوغل يعترف ، بل ويؤكد ، أن ماركس وانجلس قد بدّلا نظراتهما الى المجتمع الآسيوي ، وتخليا عن مفهوم « أسلوب الانتاج الآسيوي »[٤٢٥] . وهو يعزو هذا إلى هلع ماركس وانجلس أمام النتائج النهائية ، التي تنبع تلقائياً ، كما يقول ، من فرضية التشكيلة « الآسيوية » . ان المسألة تقوم ، على حد زعمه ، في أن أسلوب الانتاج الآسيوي ، بما يتميز به من غياب الملكية الخاصة لأدوات الانتاج (الأرض) ، كان ، في بلدان الشرق ، أساس الحكم الاستبدادي ، وهذا لا بد أن يدفع نحو التفكير بحتمية الاستبداد في المجتمع الاشتراكي أيضاً . لكن ويتفوغل ، فضلاً عن طابع محاكماته الكاذب والمعادي للشيوعية ، وقف عاجزاً عن ايراد ولو استشهاد واحد ، ولو واقعة واحدة ، تؤيد زعمه بأن ماركس وانجلس لاحظا ، حقاً ، أن ثمة استنتاجات ، تنبع من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، وتشكل خطراً على الاشتراكية .

وهناك تفسيرات أخرى ، قدمها العلماء الماركسيون . فمنهم من ينفي نفياً قاطعاً تغير نظرات ماركس وانجلس في مطلع الثمانينات ، ويصرّون على أن ماركس وانجلس كانا ، دوماً وأبداً ، من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ومنهم من يرى أن ماركس وانجلس لم يقفا ، في يوم من الأيام ، الى جانب هذه الفرضية ، ولم يبّدلا ، بالتالي ، من مواقفهما في الثمانينات . ويعترف بعض الباحثين - بدءاً من بليخانوف - بتغير فرضية ماركس وانجلس في العقد التاسع . غير أن مسألة ما إذا كان هذا التغير قد جاء بمبادرة من انجلس نفسه ، أم بمبادرة من ماركس أيضاً ، تبقى ، في حقيقة الأمر ، معلقة عند قسم منهم ، في حين يأخذ آخرون على انجلس أنه قد غيّر ، في هذه النقطة ، نظرة ماركس [انظر : ٥٦٩ ، ٦٧] ؛ وهناك من يفترض أن ماركس وانجلس قد توصلا سوية الى وجهة النظر الجديدة [انظر : ٧٢٤ ، ٣٢] .

ان حجج اولئك الباحثين ، الذين ينفون تبدل نظرات ماركس وانجلس في مطلع الثمانينات ، بعيدة عن الاقناع . فتيوكيه ، مثلاً ، يستند الى المجلد الثالث من « رأس المال » ، الذي وجد فيه عبارات متفرقة ، قريبة من روح فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، ويخلص من ذلك الى القول : « بما ان هذه العبارات موجودة في مجلد ، اشتغل فيه ماركس حتى وفاته ، فإن من أبعد الاحتمالات أن يكون قد طرأ أي تعديل ، مهما كان ضئيلاً ، على آرائه بالنسبة لـ « أسلوب الانتاج الآسيوي » بعد قراءة مؤلف مورغان « المجتمع القديم » [١٠٣٨ ، ١٧] . غير أن المجلد الثالث من « رأس المال » ، الذي إليه يستند تيوكيه ، كان قد كتب مع المجلدين الأولين قبل عام ١٨٦٥ ، وإن يك قد صدر بعد وفاة ماركس ، وفيما بعد انصرف ماركس إلى تحضير المجلد الثاني للطبع [انظر : ٥٥ ، ٧ - ٩] . ولذا فإن مخطوطة المجلد الثالث لا تعكس آراء ماركس في السنوات الاخيرة من حياته ، بل ، بصورة أساسية ، في النصف الأول من الستينات ، وليس بوسعها ، إذن ، تقديم جواب على السؤال المطروح .

وثمة باحثون التفتوا الى المشكلة من منطلقات ، تناقض بعضها الآخر ، لكنهم توصلوا مع ذلك ، الى نتائج متقاربة ، إذ خلصوا إلى أن النظام الآسيوي ، في أعمال ماركس وانجلس ، يتطابق مع المشاعية البدائية .

إن ب . ف . بورشنيف يعتبر « اسلوب الانتاج الآسيوي » مجرد مرادف لكلمات « بدائي *archaique* »، « مشاعي بدائي » ، « قبلي » ، أي لتلك المصطلحات ، التي يستخدمها ماركس للدلالة على العصر ما قبل الطبقي ، ما قبل التناحري ، في التاريخ (أو ما قبل التاريخ) . وعندما اكتشف مورغان المشاعة لدى الهنود الاميركيين لم يعد هناك أية حاجة - كما يقول بورشنيف - للتدليل على هذا النظام

العالمي بكلمة « آسيوي »[انظر : ٧١٨ ، ٦٠ ـ ٦١] . غير أن مضمون مؤلفات ماركس وانجلس في السنوات ١٨٥٣ ـ ١٨٥٩ يبّين أنهما كانا ، في تلك الفترة ، يتصوران الشرق القديم (وإلى حد ما ، لا الشرق القديم وحده) على شكل مجتمع تناحري خاص ، متميز عن كل المجتمعات المعروفة ، أي أن « اسلوب الانتاج الآسيوي » لم يكن ، بالنسبة لهما ، مجرد مصطلح ، بل كان مفهوماً ، استبدلاه ، في السنوات اللاحقة ، بمفهوم آخر . ومع ذلك ، يبدو لنا أن لرأي بورشنيف أساساً جدياً ، بمعنى أن النظام ، الذي نعته ماركس وانجلس بـ « الآسيوي » ، قد اتضح ، في نهاية المطاف ، أنه مشاعي بدائي . لكن هذا لم يكن ذلك النظام المشاعي البدائي ، الذي حدّده ماركس وانجلس فيما بعد ، والذي نقصده اليوم . ان النظام المفترض ، القائم على اسلوب الانتاج الآسيوي ، كان يعني النظام المشاعي البدائي مضافاً إليه الدولة المستغلة .

وهكذا فإن وجهة نظر بورشنيف تتجاهل ، بدون حق ، مشكلة بحث ماركس وانجلس عن حل نهائي ، مشكلة تطور نظرات مؤسسي الماركسية حول المسألة المعنية . ونحن نرجحّ أن الأقرب الى الصواب هو الرأي ، القائل أن ماركس وانجلس تخلصا ، الى مطلع الثمانينات ، من التصور حول الطابع الطبقي للمجتمع القائم على أسولب الانتاج الآسيوي ، مما يعود الى التطور العاصف للمعارف التاريخية . ان ي . ف . كاتشانوفسكي محق ، في رأينا ، حين يقول أنه بدءاً من لحظة معينة صار المجتمع ، الذي يضعه ماركس في بداية العملية الاجتماعية ـ التاريخية ، هو المجتمع ، الذي درسه مورغان ، وليس المجتمع الشرقي [٥٨٣ ، ٢٠٦] . وهذا الرأي يتفق مع وجهة نظرنا[1] .

يسلّم بعض أنصار النظرية « الشخصية » بصحة هذه الموضوعة ، لكنهم ، في الوقت ذاته ، يمتنعون عن التسليم بواقعة اختفاء مفهوم « أسلوب الانتاج الآسيوي » نفسه من أعمال ماركس وانجلس في مطلع الثمانينات ، حتى ويقفون ، بحماس شديد ، ضد من يقول بتخلي ماركس وانجلس ، في الفترة المذكورة ، عن نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي . وهم يوجّهون الى مخالفيهم في الرأي سلسلةمن الاسئلة ، تنبع ، بصورة أساسية ، من الرغبة في تخمين ما يمكن ان يكون قد دار بذهن ماركس

١ ـ ان تير ـ أكوبيان ، الذي لم يكن ، من قبل ، يعترف بتجاوز ماركس وانجلس لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، يلاحظ ، بحق ، في « الموسوعة الفلسفية السوفيتية » ، « أن التطور اللاحق لآراء ماركس وانجلس حول أسلوب الانتاج الآسيوي جاء نتيجة لتقدم المعارف حول المجتمع البدائي ، وخاصة اكتشافات مورغان »[٧٨٧ ، ٢٧٩] . لكنه لم يذكر في اي اتجاه سار هذا « التطور اللاحق » .

في السنوات الأخيرة من حياته حول أمور ، غير متضمنة مباشرة فيما وصلنا منه من أقوال ومسودات . هنا يُستثنى من التحليل مؤلف انجلس ، المكتمل والواضح - « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، مما يجعل تعقب مسيرة تطور أفكار ماركس وانجلس حول تعاقب التشكيلات الاجتماعية ناقصاً ، لا يمضي حتى النهاية .

وعليه ، لا بد من الرجوع الى المصادر الأصيلة !

لقد أتاح لنا الاطلاع على أعمال ماركس وانجلس الوقوف على حقيقة أن أعوام ١٨٥٣ - ١٨٦٧ تشكل مرحلة معينة في تطور آرائهما حول المجتمع الشرقي : في تلك الفترة كانا من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . أما المصطلح نفسه فيعود ، كما رأينا ، الى عام ١٨٥٩ ، في حين كانت الصورة النهائية لمجتمع آسيوي متميز قد ارتسمت في أعمال ١٨٥٣ . وفي مؤلفاتهما اللاحقة صارت صفات المجتمع الآسيوي الخاص تتلاشى جزئياً ، لكن أساسها ظل - على ما يبدو - قائماً .

ان عملية تخلص مؤسسي الماركسية من النظرات ، التي أملاها مستوى العلم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قد استمرت في المرحلة الثانية ، من تطور آرائهما حول تاريخ بلدان الشرق . وقد بدأ هذا الطور حوالي عام ١٨٦٨ ، عندما اتجه ماركس وانجلس نحو دراسة عميقة لأعمال جـ . ل . ماورير ، التي لم تكن معروفة لهما من قبل ، وانتهى في عام ١٨٨٤ - مع ظهور كتاب انجلس « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

وفي السبعينات طوّر ماركس وانجلس ابحاثهما عن الأشكال الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في جو من نهوض الحركة الثورية في روسيا . وبعد فشل كومونة باريس ، وتوقف نشاط الاممية الأولى ، صارا يوليان روسيا الثورية اهتماماً كبيراً . ولـذا نرى ماركس يلخص كتاب م . ج . باكونين « الدولة والفوضى » (١٨٧٤ - ١٨٧٥) ، ويدخل انجلس في مناظرة مع ب . ن . تكاتشيف (١٨٧٥) . وقد طرأت تغيرات هامة على تقييم مؤسسي الماركسية للمشاعة : في الخمسينات كانا يؤكدان على دورها الرجعي ، وفي السبعينات خلص ماركس وانجلس ، من دراستهما لتجربة الحركة الروسية الثورية ، وأعمال تشيرنيشيفسكي وغيره من الكتاب الروس ، الى القول (المستند ، للمرة الأولى ، الى أرضية علمية راسخة) بامكانية استخدام المشاعة للانتقال بالبلدان المتخلفة الى الاشتراكية ، دون المرور بالمجتمع الرأسمالي المتطور .

ان انجلس ، الذي يكرر ما سبق ان قاله من « أن الملكية المشاعية للارض هي ظاهرة ، نجدها في المراحل الدنيا من التطور لدى كافة الشعوب الهندو - اوروبية ، من الهند وحتى ايرلندا ، حتى ولدى سكان جزر الملايو ، الذين تطوروا تحت تأثير الهند ، في جاوا ، مثلاً » [٦٠ ، ٥٤٣ - ٥٤٤] ، يقف ضد الصورة المثالية التي

رسمها الشعبويون للمشاعة . يقول انجلس : « ومع ذلك ، هناك ، بلا شك ، امكانية للانتقال بهذا الشكل الاجتماعي الى شكل ارفع ، شريطة ان تحافظ على وجودها الى حين تنضج الظروف لذلك ، وأن تكون قادرة على التطور ، بمعنى أن يأخذ الفلاحون بزراعة الأرض سوية ، لا كل بمفرده ؛ وهذا الانتقال إلى الشكل الأعلى يجب ان يتم بدون مرور الفلاحين الروس بالمرحلة المتوسطة ، بالملكية البرجوازية المجزأة . ولكن هذا لا يمكن ان يحدث الا اذا قامت في اوروبا ، قبل الانحلال الكامل لهذه الملكية المشاعية ، ثورة بروليتارية مظفرة ، تهيء للفلاح الروسي الشروط اللازمة لمثل ذلك الانتقال ، وخاصة الأدوات المادية ، التي سيحتاج اليها من أجل القيام بالانقلاب المطلوب في مجمل نظام الزراعة » [٦٠ ، ٥٤٥ - ٥٤٦] .

وماركس ، الذي كان يقدر تشيرنيشيفسكي عالي التقدير ، يقول في رسالته الى هيئة تحرير مجلة « اوتيشيستفينيه زابيسكي » (الروسية) : « لقد درس هذا العالم ، في مقالاته الرائعة ، مسألة ما اذا كان على روسيا ان تبدأ بتدمير المشاعة الفلاحية للانتقال الى النظام الرأسمالي ، وهو ما يرغب به الاقتصاديون الليبراليون ، أم ان بامكانها ، على العكس من ذلك ، ودون معاناة آلام هذا النظام ، أن تجني كل ثماره ، من خلال تطوير معطياتها التاريخية الذاتية . وهو ينحاز الى جانب هذا الحل الأخير » [٢٥ ، ١١٩] .

ونحن نجد فكرة التطور اللارأسمالي لروسيا (عن طريق استخدام المشاعة)[٢] في رسائل ماركس الى هيئة تحرير « اوتيشيستفينيه زابيسكي »[٣] ، والى ف . إ . زاسوليتش [٢٤ ، ٢٥١] ، وفي رسالة انجلس الى م . ك . جوربونوفا [٤٣] « وفي مقدمة ماركس وانجلس للطبعة الروسية الثانية من « البيان الشيوعي » [٤١] . أن أمل المفكرين الروس بالطريق اللارأسمالي ، الذي كان لا يزال ، حتى عند تشيرنيشيفسكي ، حلماً طوباوياً ، قد تحول إلى استنتاج علمي صارم عندما ربطه ماركس بفكرة الثورة البروليتارية في الغرب .

في دراسة ماركس وانجلس للمواد الروسية في السبعينات يجب ، في رأينا ، التفتيش عن نقطة الانطلاق ، التي مهدت لتبدل نظرة مؤسسي الماركسية - اللينينية الى التطور التاريخي لبلدان الشرق . نحن نقصد الاشتغال بالمسائل ، المرتبطة بالمشاعة الريفية . والحال أن اعادة التقسيم الدورية للأرض في المشاعات الروسية ، هذه البقية الهامة من عصر الملكية الجماعية ، كانت أكثر انتشاراً الى حد كبير بالمقارنة مع

٢ - بالطبع ، في حال قيام الثورة الاشتراكية بأوروبا الغربية .
٣ - بقيت الرسالة دون ارسال .

البقية الهامة من عصر الملكية الجماعية ، كانت أكثر انتشاراً الى حد كبير بالمقارنة مع المشاعات في الهند . وكان الحكم في روسيا ، كما في بلدان الشرق ، استبدادي الطابع . ومن جهة أخرى ، كانت روسيا ، في العقد الثامن من القرن الماضي ، بلداً أوروبياً حقاً ، فيه الاشكال البرجوازية وما قبل البرجوازية للملكية العقارية الخاصة ، بلداً ، بدأ يتطور وفقاً للنموذج الاوروبي العام ـ الرأسمالي .

كان الشعبويون الروس يتجاهلون هذا الجانب ـ تطور الرأسمالية ، ويبالغون في الجانب الآخر ـ التنظيم المشاعي . لقد كرروا فكرة دور المشاعة الخاص ، المأخوذة ، جزئياً ، عن غيرتسين وباكونين وتشيرنيشيفسكي ، وجزئياً ـ عن « أبناء السلاف » مباشرة ، ليسحبوا على روسيا تلك الاستنتاجات ، الخاصة بالمشاعة والدولة اللاطبقية ، التي كان قد توصل إليها ، في حينه ، المفكرون الاوروبيون الغربيون استناداً الى مواد البلدان الشرقية . وقد بيّن انجلس ، في معرض نقده لاحدى هذه النظريات حول النظام الاجتماعي في روسيا (نظرية تكاتشيف) ، أنه يتعذر القول عن النظام القيصري بأنه « معلق في الهواء » ، وعن النظام الاجتماعي بروسيا ـ أنه غير مرتبط بالدولة ، وعن الاشكال الاجتماعية الروسية ـ أنها تدين ، بوجودها ، للدولة [انظر : ٦٠ ، ٥٣٨] . في مسائل الطابع ما فوق الطبقي للدولة ، وخلق الدولة لأشكال اجتماعية لا تنبع من « مصالح اقتصادية معينة » ، كانت النظرة الشعبوية تتطابق مع آراء الليبراليين الفرنسيين البرجوازيين (ب . ن . تشيتشيرين) ، رغم ازدراء هؤلاء للمشاعة بوصفها ، على حد زعمهم ، وليداً اصطناعياً لسياسة الدولة .

لقد بيّن انجلس أن الدولة في روسيا تمثل المصالح الاقتصادية الفعلية لملاك الأرض ـ النبلاء والبرجوازية الناشئة ، وأن ما هو « معلق في الهواء ليس الدولة الروسية ، بل ، بالأحرى ، السيد تكاتشيف نفسه » [٦٠ ، ٥٤٠] . وفي هذه المقالة نفسها يتحدث انجلس عن « الاستبداد الشرقي » في روسيا ، دون أن يضمّن هذه العبارة أي معنى ، يتجاوب مع مفهوم تشكيلة آسيوية خاصة . ومن المعروف أن ماركس في « أنتي دوهرينغ » يوجه نقداً مدمراً « لنظرية العنف » ، التي تنفي الدور الحاسم للعامل الاقتصادي في عصر ظهور الطبقات والدولة . وليس من الصعب رؤية ان هذا النقد يسحب البساط من تحت أقدام القائلين أيضاً بنظام خاص ، تقوم فيه الدولة ـ بدون وجود طبقات متشكلة اقتصادياً ـ باستغلال المشاعة .

وقد اشرنا الى انه بعد اعمال هاكستهاوزن ، وخاصة ماورير ، أصبح من الواضح : ١) أن ما يسمّى بسمات أسلوب الانتاج الآسيوي ليست وقفاً على آسيا وحدها ؛ ٢) وأن المشاعة ، مثلاً ، هي من خصوصيات روسيا ايضاً . وكان الوضوح النظري يقتضي إما ادراج روسيا في التشكيلة الآسيوية الخاصة (وهو ما قام به ، فيما بعد ، بليخانوف) ، او الاستنتاج ان النظام المشاعي لا يخلق ، بحد ذاته ، تشكيلة

طبقية تناحرية خاصة (وهذا الاستنتاج يلزم عن اعمال ماركس وانجلس في السبعينات) . وفي الحالة الاخيرة لا يبقى من المؤشرات الأساسية لأسلوب الانتاج الآسيوي ، المفترضة عام ١٨٥٣ (غياب الملكية العقارية الخاصة ، الري ، الاستبداد ، المشاعة كأساس للاستبداد) إلاّ شيئاً واحداً : التصور حول غياب الملكية العقارية الخاصة في « الشرق » التقليدي .

هل تغيّرت (واذا كان الجواب بنعم ، فمتى ؟) نظرة ماركس وانجلس الى المجتمع الشرقي في هذه النقطة الرئيسية ، الحاسمة ؟ ان أعمالهم ، المطبوعة في السبعينات ، لا تقدم لنا شيئاً في هذا المجال . صحيح ان موضوعة امكانية انتقال البلدان ، المتخلفة اقتصادياً ، الى الاشتراكية دون المرور بالرأسمالية ، هذه الموضوعة المصاغة في ضوء المادة الروسية ، سيسحبهاانجلس فيما بعد (عام ١٨٨٢) على بلدان الشرق [٤٤ ، ٢٩٨] . لكن ثمة مواضع في اعمال ماركس ومخطوطاتهما ، تعود الى فترة ما قبل ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ، تحتم علينا الظن ان مؤسسي الماركسية لم يكونا في تلك الفترة ، يريان ، بعد ، خطأ الموضوعة ، التي اخذاها عام ١٨٥٣ عن الأدبيات العلمية حول الشرق ـ موضوعة غياب الملكية العقارية الخاصة في عدد من البلدان الشرقية . ففي « انتي دوهرينغ » (١٨٧٧ ـ ١٨٧٨) ، مثلاً ، نقرأ من جديد : « في الشرق كله ، حيث الأرض ملك للمشاعة او الدولة ، تغيب من اللغة حتى كلمة « الاقطاعي » (مالك الأرض) . . . . ان الاتراك هم اول من ادخل الشرق في البلدان التي استولوا عليها ، نوعاً من الملكية الاقطاعية » [٤٢ ، ١٨١] . وبعد ذلك يقول انجلس : « حيثما ثابرت المشاعات القديمة على وجودها كانت تشكل ، طوال آلاف السنين ، اساس اشد أشكال الدولة وحشية ، اساس الاستبداد الشرقي ، من الهند وحتى روسيا . ولم تسر الشعوب ، بقواها الذاتية ، على طريق التطور إلاّ حيثما انحلّت تلك المشاعات . وكان تقدمها الاقتصادي اللاحق يقوم في زيادة الانتاج وتطويره ، بواسطة العمل العبودي » [٤٢ ، ١٨٦].[٤]

ان قرن « المشاعة القديمة » بـ « الاستبداد الشرقي » في هذا المقتطف (المأخوذ من القسم الثاني من « انتي دوهرينغ ») يجب ألاّ يؤخذ على انه تصور حول تشكيلة اجتماعية متميزة . وهذا يتبين ، على الأقل ، من مثال روسيا ، الذي يورده انجلس توضيحاً لذلك ، رغم ان انجلس كان يعرف جيداً بسيطرة النظام الاقطاعي في روسيا[٥] .

٤ ـ هذا المقتطف يبين ، مرة أخرى ، أنه بعد النظام الآسيوي ، عند ماركس وانجلس ، يأتي مباشرة الرق . ويجد القارىء في القسم الأول من كتابنا هذا نقداً للفهم الآخر لهذه المسألة .

٥ ـ انظر نقده أعلاه لآراء تكاشيف .

ونجد توضيحاً اكبر للمسألة المعنية في القسم الثالث من « انتي دوهرينغ » ، حيث يتحدث انجلس عن اصل الدولة ، مؤكداً انها لم تظهر من النظام المشاعي وضرورة البري الاصطناعي ، بل جاءت نتيجة لتطور الملكية الخاصة والتناقضات الطبقية : « ان المجتمع ، الذي كان قائماً او لا يزال قائماً حتى الآن ، والذي كان يتحرك في التناقضات الطبقية ، كان بحاجة الى الدولة ، اي الى تنظيم للطبقة المستغلة في شروط القهر ، التي حددها اسلوب الانتاج المعني (الرق ، القنانة او التبعية الاقطاعية ، العمل المأجور) » [٤٢ ، ٢٩١] . ولذا فان الدولة « في العصور القديمة ...... كانت دولة ملاك العبيد ..... وفي العصور الوسطى ـ دولة النبلاء الاقطاعيين ، وفي عصرنا ـ دولة البرجوازية » [٤٢ ، ٢٩٢] . وهكذا لا نجد ذكراً لأسلوب الانتاج الآسيوي ، ولا للاستبداد الشرقي ، لا في تعداد أساليب الانتاج الأساسية ، الخاصة بالمجتمع الطبقي ، ولا في قائمة الانماط الطبقية الأساسية للدولة . هنا احتمالان : اما ان يكون انجلس ، في الحالة المعنية ، يعتبر اسلوب الانتاج الآسيوي اساساً لمجتمع ، كان قائماً قبل الطبقات والدولة (اي اسلوب الانتاج الآسيوي = النظام المشاعي البدائي) ، او انه تخلى اساساً ، عن مفهوم « اسلوب الانتاج الآسيوي » (ونحن نميل الى الافتراض الثاني) .

لكن ، في الحالتين كلتيهما ، تختفي التشكيلة المفترضة ، التي تجمع بين الملكية المشاعية البدائية وبين الدولة ، هذا وتجدر الاشارة الى ان الموضع المذكور في « انتي دوهرينغ » قريب للغاية من ذلك التصور حول التشكيلات التاريخية الملموسة ، الذي نجده لاحقاً في « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، وفي محاضرة لينين « حول الدولة » .

من المعروف ان انجلس كتب « انتي دوهرينغ » بالتعاون الوثيق مع ماركس . ولذا نرجح ان المقتطفات ، التي اوردناها اعلاه ، تعكس ، الى هذا الحد او ذاك ، وجهة نظر ماركس وانجلس المشتركة . وبعد « انتي دوهرينغ » يأتي مباشرة ملخص ماركس لكتاب م . م . كوفاليفسكي « ملكية الارض المشاعية ، اسباب تفسخها ، سبيله ونتائجه » ، هذا الملخص ، الذي يطلعنا على آراء ماركس في تلك السنوات .

هنا ، كما في معظم المخطوطات ، نجد امامنا مسودة ، غير معدّة للنشر ، ولذا فان الكثير من المسائل الهامة يبقى بدون توضيح وتفصيل ، لأن ماركس اعتبرها واضحة له ، كما ان بعض الافكار معروض بشكل سريع ، وبعضها يحتمل تفسيرات مختلفة ، وبما اننا نتعامل مع تلخيص لكتاب مؤلف آخر ، فإن من الصعب ، احياناً ، فرز أراء صاحب الملخص عن آراء مؤلف الكتاب نفسه . لكن هذا الملخص ، برغم تلك التحفظات كلها ، يسمح بالوصول الى استنتاج معين حول آراء ماركس بالنسبة للمسألة المطروحة .

عندما تحدثنا اعلاه عن كتاب كوفاليفسكي كنا قد اشرنا الى تحمس المؤلف ضد النظريات ، القائلة بالسيطرة المطلقة للملكية العقارية الحكومية في بلدان الشرق . ولذا يلفت النظر ، بادىء ذي بدء ، أن ماركس لا يقدم اي اعتراض ضد وجهة الكتاب هذه . واعتماداً على استشهادات كوفاليفسكي نرى ماركس يعدّ ، من جديد ، قائمة بأسماء الباحثين ، الذين كتبوا حول المسألة (بدءاً من بيرنيه ، الذي كان على معرفة جيدة بأعماله) ، وكأنه يعتزم ، مرة اخرى) ، قراءتها من اجل متابعة العمل بهذا الموضوع [١٩ ، ١٣] . ويخرج القارىء بانطباع بأن ماركس يرحب بعبارات كوفاليفسكي ، التي تنفي ملكية العاهل الفردية للأرض[٦] . لكننا لا نلمس عند ماركس ميلاً للموافقة حيث يتهمه بالمبالغة في الملكية العقارية الخاصة على حساب ملكية المشاعة . يقول ماركس : « **لقد اخذ « المغفلون » الانكليز يعون ، شيئاً فشيئاً ، ان الملكية المشاعية ليست ظاهرة خاصة بهذه المنطقة او تلك ، وانما هي نمط سائد من العلاقات العقارية** ، لم يشهد من الاستثناءات إلاّ ما أقامته الدولة الاسلامية من « ملكية خاصة » لهذا الموظف او ذاك » [١٩ ، ١٨] . وفي الوقت ذاته يقتفي ماركس اثر كوفاليفسكي ليعيد القول ، مراراً كثيرة ، بأن الملكية العقارية الخاصة كانت موجودة في الهند سواءً قبل الفتح الاسلامي لها ، او في ظله [١٨ ، ٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ١٣] .

كيف كان يتصوّر ماركس ، في تلك الأيام ، النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي للهند قبل الاستعمار ـ (البريطاني) ؟ لقد ذكرنا اعلاه ان كوفاليفسكي يذهب ، على غرار مين ، الى ان الاقطاع *Féodalisation* لم يكن قد اكتمل بعد . هذه الموضوعة يقبل بها ماركس فعلياً في ملخصه ، لكنه يشير الى ان الاقطاع يبدو لكوفاليفسكي واسعاً اكثر من اللازم ، وأنه يفرط في تكرار النماذج الاوروبية الغربية ، ولذا نجد كلمة « *Féodalisation* » توضع ، احياناً ، موضع الشك في الملخص ، لكن حين ينتقل ماركس الى الفصل ، الخاص بالشرق الأوسط ، ويتناقش مع كوفاليفسكي حول درجة تطور الاقتطاعية لدى الاتراك ، نراه يذكر *Féodalisation* الهند بالمعنى الاثباتي : « ان السيطرة التركية لم تؤدِ ، إطلاقاً ، الى اقطاع *Féodalisation* ، مماثل للاقطاع الهندوستاني (في عصر انحطاط الحياة الاقتصادية أيام حكم « المغول الأكبر ») » [٢٠ ، ٨] .

ونحن نرى ان الدراسة العميقة لملخص كتاب كوفاليفسكي تسمح بالتوصل الى النتيجة التالية : في تلك الفترة يسلّم ماركس ، بخلاف الخمسينات ، بأن الشرق

٦ ـ يبدو أن ماركس كان معجباً ، على غرار كوفاليفسكي ، بأنكيتيل ديو بيرون ، « الذي كان أول من أدرك أن المغول الأكبر لم يكن المالك الوحيد للأرض » [١٩ ، ١٣١] .

(الهند) قد شهد ، منذ اقدم العصور ، الملكية العقارية الخاصة ، الى جانب الملكية التعاونية ، المشاعية ، وهو يرى - وهذا جانب جديد آخر ! - في الهند القروسطية إقطاعاً ، يعتبره على غرار كوفاليفسكي ، غير مكتمل . ولكن هل يحق لنا ألاّ نعتبر الاقطاعية غير المكتملة اقطاعية ؟ ان هذا يتوقف على ما إذا كان الحديث يدور عن بداية الاقطاع في اطار تشكيلة سابقة ما ، ام ان المقصود هو ان الانقلاب في البنيان الفوقي لصالح الاقطاعية قد حدث غير ان ماركس لم يدوّن على الهامش اية ملاحظات ، يمكن في ضوئها معرفة رأيه حول هذه المسألة .

أما بالنسبة لعدم اكتمال مسيرة الاقطاع في الهند ، وتواجد اطرزة أكثر بدائية ، فإن هذه الأطرزة ، التي يعتبرها انصار أسلوب الانتاج الآسيوي اطرزة « آسيوية » صرفة ، يمكن أيضاً ، في مواضع عدة من الملخص ، فهمها على انها أطرزة عبودية . من ذلك ، مثلاً ، اشارة ماركس الى وجود نظام القبالة (التقبيل) وغياب « المسوح الشعرية » بالنسبة للأرض في الهند وفي روما القديمة على السواء [١٩ ، ١٢] . لكننا لن نتسرع ، ونخلص من ذلك الى الاستنتاج ان ماركس يعترف ببقايا العبودية في الهند ، وانما سنكتفي بالقول : ان ماركس لا يتحدث ، هنا ، عن مجتمع قائم على اسلوب الانتاج الآسيوي ، بل عن العلاقات ما قبل الرأسمالية عامة ، بدون تطرق للتفاصيل .

ان المهم ، هنا ، هو ان ماركس لا يركز عنايته على هذا كله ، فهو لا يهتم ، كما في السابق ، بوضع هذا او ذاك من « موديلات » تشكيلة أصيلة ، بل يُعنى بدراسة تلك البقايا المشاعية ، التي تتيح امكانية البرهنة على وجود المجتمع ما قبل الطبقي في العصور الموغلة في القدم ، ودحض الخرافة البرجوازية في ازلية الملكية الخاصة والاستغلال ، ودعم نظرية بناء الاشتراكية والشيوعية بإقامتها على أساس معاصر .

وسيكون من باب التسرع ايضاً الاستنتاج ، انطلاقاً من ملخص ماركس لكتاب المحامي الانكليزي فير(صدرالكتاب عام ١٨٨٠) ، بأنه يأخذ بنظرية اسلوب الانتاج الآسيوي . اما ملاحظته : « هذا المغفل فير يسمّي تنظيم المشاعة الريفية تنظيماً اقطاعياً » [١٤ ، ٧٥] ، فإنها قد تعني رغم كل محاولات انصار اسلوب الانتاج الآسيوي تفسيرها لصالحهم - ان ماركس ينظر الى المشاعة الهندية على انها من مخلفات النظام المشاعي البدائي ، وليس الاقطاعي . فالحديث هنا لا يدور عن التشكيلة ككل ، بل عن المشاعة فقط . ان اهتمام ماركس منصّب ، في هذه الحالة أيضاً ، على المشاعة البدائية ، على المجتمع ما قبل الطبقي .

تتمتع آراء ماركس في السنوات ١٨٧٩ - ١٨٨١ بأهمية بالغة بالنسبة لنا ، ذلك أن التغير الملموس في تصوراته عن النظام الاجتماعي لبلدان الشرق لا يمكن ان يكون قد تم (اذا كان قد تم فعلاً) إلاّ في تلك الفترة تقريباً . ولذا فإن من المجدي التحقق

من صحة الاستنتاجات ، التي توصلنا اليها استناداً الى ملخص كتاب كوفاليفسكي ، ومقارنتها مع استنتاجات ل . س . جامايونوف ، الذي كرس بحثاً خاصاً لعمل ماركس هذا .

ان استنتاجنا ـ كما يذكر القارىء ـ يتلخص بالعبارات التالية : لا يقدم ملخص ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ أية حجة للقول بتخلي ماركس ، في تلك الفترة ، عن فرضية المجتمع الآسيوي المتميز ، لكنه يدل على تقدم لاحق بهذا الاتجاه ، ولكن لننظر ، عن كثب ، في حل جامايونوف للمشكلة .

يذهب جامايونوف ، في احد استنتاجاته العامة ، الى « ان نظرية الاقطاع الشرقي ، الموجودة في العلم التاريخي المعاصر ، هي نظرية مستقلة تماماً » . ولذا يبدو لنا « ان صلتها بالتراث الماركسي هي صلة خارجية صرفة ، تتجلى في استخدام اقوال ماركس ، ومقتطفات من مؤلفاته ورسائله . لكن المادة نفسها يمكن ان تستخدم من أجل بناء نظرية الاقطاع الشرقي ، او نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي سواءً بسواء » [٥١٠ ، ٥٧] .

ليس لدينا اي اعتراض على هذه الموضوعة ، التي بها يستهل جامايونوف مقالته ، ونحن نرى ان نظرية الاقطاعية الشرقية ، التي صيغت في الثلاثينات في اعمال إ . م . ريسنر ومؤلفين آخرين ، كانت هجيناً من النظريتين الاقطاعية و « الآسيوية » . ان الباحثين ، الذين طرحواهذه النظرية ، انطلقوا ـ تحت تأثير كلمات ي ـ س . يولك ، التي اختتمت مناظرة العشرينات والثلاثينات ـ من ان ماركس لم يطرح ، في يوم من الأيام ، فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، لكن ضرورة تأويل مقالات ماركس حول المجتمع الشرقي المتميز ، ولا سيما مقالاته حول الهند ، دفعت بريسنر ، وآخرين غيره ، الى ادراج هذه المقالات في عداد الاشارات الى خصوصية « الاقطاعية الشرقية »[٧] . ان عدداً من الامكنة في ملخص ماركس ، الذي يدرسه جامايونوف ، تدحض ، بما لا يقبل الشك ، فرضية « الاقطاعية الهندية ، او بصورة اعم ، الاقطاعية الشرقية » [٥١٠ ، ٦٥] . وبما أننا متفقون تمام الاتفاق مع المؤلف في رأيه هذا ، فإننا لن نتوقف عند هذه النقطة .

اما الاستنتاج الأساسي الثاني ، الذي جاء في خاتمة المقالة ، فهو : « على كل حال ، كان ماركس يرى في الهند ما قبل الاستعمار بلداً **غير اقطاعي** . . . . . كان يرى فيها . . . مجتمعاً آسيوياً قديماً ، قائماً على المشاعات المحلية والاقتصاد الطبيعي ،

٧ ـ في مقدمة الطبعة الجديدة من كتاب بيرنيه (١٩٣٦) سبق لبرونين التأكيد أن نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي « متواهية ، وخاطئة من أساسها » ، لكنه يذهب إلى أن خصوصية الاقطاعية الهندية تكمن في « غياب الملكية العقارية الخاصة في الهند ما قبل الغزو البريطاني » [٢٦٥ ، ١٩] .

الذي يربط المزارع بالحرفي ، بدون ملكية عقارية خاصة » [٥١٠ ، ٦٧] . كيف يبرهن جامايونوف على هذه الموضوعة البالغة الأهمية ؟ انه يورد من ملخص ماركس كل ما يتناقض مع فرضية « الاقطاعية الشرقية » ، ويتناوله بالشرح والتعليق ، لكن غياب « اقطاعية شرقية » خاصة ليس معناه غياب الاقطاعية عامة . ان العبارات التي يوردها جامايونوف ـ تبين أن ماركس يعترض على ما يقوم به كوفاليفسكي من مطابقة مباشرة بين الظروف الاجتماعية في الهند وبين اللون الكلاسيكي ، الروماني ـ الجرماني ، من الاقطاعية . غير ان عدم وجود نسخة دقيقة من الاقطاعية الرومانية ـ الجرمانية لا يعني ، بدوره ، عدم وجود الاقطاعية عامة . ان جامايونوف يورد بنقد ماركس لنظرة كوفاليفسكي الى الاقطاعية كمنظومة من المؤسسات الحقوقية ، لكن هذا النقد لا يكفي ، بالطبع ، لدحض وجود الاقطاعية نفسها . وهو يحاول اثبات ان ماركس كان يعتبر مسيرة الاقطاعية في الهند غير مكتملة . ولكن اذا لم يكن هناك اقطاعية مكتملة ، فإن هذا لا يعني ، بدوره ، انه لا وجود للاقطاعية عامة[8] . واخيراً حتى لو سلّمنا ان ماركس قد انطلق ، في جداله مع كوفاليفسكي ، من القناعة بغياب الاقطاعية في الهند ، فانه لا بد ايضاً من اثبات ان ماركس يفهم غياب الاقطاعية في الحالة المعنية ، على انه سيطرة اسلوب الانتاج الآسيوي .

لنقارن بعض العبارات ، ذات الطابع التعميمي ، في مقالة جامايونوف المذكورة . في العمود الأيمن اوردنا استنتاجاته لصالح القول بوجود العلاقات الاقطاعية في الهند ما قبل الرأسمالية ، وفي الأيسر ـ الاستنتاجات المناقضة[9] .

« ان ماركس ، الذي كان ، في السنوات الباكرة ، يصف نظام الهند الاقتصادي ـ الاجتماعي بانه « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، **يرى في الهند** (كما تبين مخطوطات السنوات الأخيرة من حياته) **علاقات اقطاعية أيضاً** [٥١٠ ، ٦٤] .

« ان الافكار ، التي طورها ماركس في **مطلع الستينات لم تتغير في السنوات اللاحقة** » [٥١٠ ، ٦٣] .

٨ ـ لفترة طويلة كان المؤرخون السوفيت ينظرون الى الهند في القرون ١٦ ـ ١٨ على غرار عدد من المجتمعات الاوروبية ، حيث يصورونها بلداً ، دخل مرحلة الاقطاعية المتأخرة . وقد زاد ذلك من صعوبة فهم بعض ظواهر القاعدة الاقتصادية والبنيان الفوقي ، التي كانت تختلف ، في المرحلة المذكورة ، عنها في أوروبا . في ضوء ما بأيدينا من الأدبيات يمكن القول أن أ . إ . ليفكوفسكي كان أول من صاغ (في مطلع الستينات) الفكرة الهامة ، القائلة أنه حتى الغزو البريطاني « لم يوقف التطور اللاحق للاقطاعية في الهند » ، وان الهند لم تدخل طور « الاقطاعية المتأخرة » إلاّ « في النصف الأول من القرن التاسع عشر » [٦٣٠ ، ٢١] .

٩ ـ خطوط التشديد كلها من وضعنا . (المؤلف)

ان بنية مجتمع الهند الاقتصادية ـ الاجتماعية **ليست شيئاً خاصاً تماماً واستثنائياً** .... ذلك أن ما يدعى بخصوصية الشرق تتجلى في المجتمعات الغربية أيضاً »[٥١٠ ، ٦٣] .

« يقول كوفاليفسكي .... : « في حين تحولت حيازة الأرض في الغرب .... الى ملك لأولئك ، الذين حصلوا عليها كإقطاع غير وراثي ، وللموظفين المحليين .... لم يحصل هذا في الهند ... إلاّ في بعض المناطق . أما في المناطق الأخرى فقد **ظلت الملكية الخاصة ، كما في السابق** ، بأيدي المالكين الأجانب » ... » .

« وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى أن تصورات كوفاليفسكي عن مستوى التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في الهند ما قبل الاستعمار لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تصورات ماركس »[٥١٠ ، ٦٥] .

حين يتطرق ماركس الى المجتمع الهندي فانه **لا يرى فيه مجتمعاً اقطاعياً** في مرحلة معينة من تطوره ، ولا علاقات الانتاج الاقطاعية الموافقة له »[٥١٠ ، ٦٣] .

« ان ما يصفه ماركس في الهند في عصره ـ القرن التاسع عشر ـ هو شيء ، **يختلف** عن المجتمعات **الاوروبية** المعاصرة له . انه اسلوب الانتاج الآسيوي »[٥١٠ ، ٦٣] .

« يؤكد ماركس ، في كافة المواضع ، أن هذا مجتمع آسيوي قديم ، قائم على المشاعات المحلية والاقتصاد الطبيعي على ارتباط المزارع بالحرفي بدون ملكية **عقارية خاصة** »[٥١٠ ، ٦٧] .

يبدو لنا أن التناقضات في عرض جامايونوف جلية للعيان . ولفهم مصدرها نشير إلى أن كل مقتطفات العمود الأيمن تتعلق بملخص ماركس لكتاب كوفاليفسكي ، في حين أن كل مقتطفات العمود الأيسر هي جولات في أعمال ماركس عام ١٨٥٣ .

بعبارة اخرى : ان كل الحجج ، التي يسوقها جامايونوف لصالح القول بوجود العلاقات الاقطاعية في الهند ، ترتكز الى نصوص ملخص ماركس ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ ، أما الاستنتاجات لصالح فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي فتستند ، حصراً ، إلى أعمال ماركس ١٨٥٣ . بهذا الصدد نعبّر عن أسفنا لأن صاحب المقالة قد ابتعد ، في الحالة المعنية ، عن التسلسل الزمني في دراسة أعمال ماركس ، ناهيك عن أنه يختتم المقالة باستنتاج ، قائم على الأعمال الباكرة (التي لم تكن المقالة مكرسة لها) وحدها . وبغض النظر عن ذلك ، فإن التناقضات ، التي أشرنا اليها في مقالته ، تبين ، بجلاء ، وجهة تطور آراء ماركس حول المسألة المطروحة .

وفي اتجاه مواز سار أيضاً تطور أفكار انجلس ، الذي كان يعتزم ، في السبعينات ، وضع مؤلف كبير (لم يقدّر له انجازه) ، هو « أشكال الاستعباد الأساسية الثلاثة » . من التسمية وحدها يتبين أن ماركس وانجلس لم يطرحا شكلاً رابعاً ، « آسيوياً » ، يضاف إلى فكرة الأشكال المتتالية الثلاثة لاستغلال الانسان للانسان : العبودية ، القنانة ، والعمل المأجور . ومن المعروف أن هذه الفكرة ، التي كان سان سيمون أول من طرحها ، قد تبناها ماركس وانجلس في « البيان الشيوعي » ، و « رأس المال » ، وأعمال أخرى . وفي معرض دراسته للتاريخ الاوروبي القروسطي الباكر يرجع انجلس ، من جديد ، الى أعمال ماورير من جملة الابحاث التاريخية حول تلك المرحلة . أما النواحي ، التي كانت تهم انجلس ، فهي دور مشاعة الجوار ، والتغيرات التي طرأت على الملكية العقارية في فترة ولادة الاقطاعية .

ان فكرة الدور الحاسم للمبدأ المادي ، الاقتصادي ، في صيرورة الاقطاعية تنسحب خيطاً أحمر في أعمال انجلس حول القرون الوسطى الباكرة . ويطرح اجلس هذه الفكرة نفسها في مراسلاته مع ماركس حول القنانة . فقد جاء في رسالته ، المؤرخة في ٢٢ كانون الأول ١٨٨٢ : « ليس ثمة شك في أن الحق القناني ، أو التبعية القنانية ، ليس شكلاً اقطاعياً قروسطياً خاصاً ، إذ نجدها في كل مكان ، أو في كل مكان تقريباً ، يقوم فيه الفاتح بإرغام السكان الأصليين على الأشتغال بالأرض لصالحه ـ في فساليا ، مثلاً ، حيث وجدت هذه الظاهرة منذ وقت مبكر . حتى ان هذه الواقعة قد ضللتني ، وآخرين غيري ، فيما يخص مسألة القنانة القروسطية . فقد كنا ميالين ، بسهولة كبيرة ، لتفسيرها بالغزو وحده ، وبذلك تنحل المسألة بسهولة ويسر . ارجع ، بهذا الصدد ، الى تيري . كما أن لوضع المسيحيين في تركيا ، في عصر ازدهار النظام النصف اقطاعي التركي القديم ، عدداً من السمات ، المشابهة للوضع المذكور »[٥٣ ، ١١٢ ـ ١١٣] .

للوهلة الاولى قد يتراءى وكأن قول انجلس هذا يمحو الفارق بين المجتمعين العبودي والاقطاعي : لقد تبين أن القنانة ظاهرة مميزة للأول ، كما للثاني . بهذا المعنى يؤوّل هذا القول أنصار فرضية العلاقات الاقطاعية في العالم القديم . ولكن لندرس المقطتف المذكور بتمعن أكبر . هنا نلاحظ ، قبل كل شيء ، أن ماركس وانجلس كانا ، لأسبوع خلا ، قد تبادلا الرسائل ، التي يدور الحديث فيها عن « الطبعة الثانية » من القنانة (« القنانة الثانية ») في القسم الشرقي من أوروبا في أواخر العصور الوسطى . ان مجرد طرح المشكلة يبين أن ماركس وانجلس في تلك الفترة لم يكونا يعتبران القنانة ظاهرة ، ضرورية لكافة مراحل التشكيلة الاقطاعية . وآلان لنرجع الى الرسالة ، التي كنا بصددها .

يقول انجلس أن الحق القناني ، أو التبعية القنانية ، « ليس شكلاً اقطاعياً قروسطياً خاصاً » ، لأنه يصادف في فساليا أيضاً ، أي في اليونان العبودية . ألا يعني هذا ، حرفياً ، أن انجلس لا يعتبر القنانة في العالم القديم « شكلاً اقطاعياً » ؟

ومن ثم يذكر انجلس أنه يمكن العثور على الحق القناني والتبعية القنانية ، خارج اطار العصور الوسطى ، « في كل مكان ، أو في كل مكان تقريباً » ، يُرغم فيه الفاتح السكان الأصليين على العمل لصالحه ، ويورد ، بهذا الصدد ، مثال بلاد الاغريق (العالم القديم) . ويذهب إلى أنه من الخطأ التبسيط في تفسير هذه الظاهرة ، كما فعل تيري حين ردّ ظهور « القنانة القروسيطية » (اقرأ : العلاقات الاقطاعية) إلى الغزو وحده . ان هذه الأخيرة تنشأ نتيجة التأثير المباشر للعوامل الاقتصادية ، أما العلاقات في العالم القديم (« القنانة » أيضاً) فهي من نوع آخر : انها تنشأ عن غزو الشعوب أحدها للآخر . تلك هي فكرة انجلس ، البالغة الوضوح .

أما تركيا ، التي كان ماركس وانجلس محقين تماماً حين اعتبرا نظامها الاجتماعي نظاماً اقطاعياً ، حتى وطرحاه ، من هذه الناحية ، في مواجهة نظام البلدان الشرقية الأخرى [انظر : ٤٢ ، ١٨١] ، فقد كانت امبراطورية ، قائمة على النهب الدائب والمنتظم للشعوب العديدة ، الخاضعة للأتراك . لكن هذه البنية أقرب الى نمط العلاقات الانتاجية في العصور ما قبل الميلادية . وليس ثمة شك في أنه على هذا الأساس سمّى انجلس المجتمع التركي الطبقي الباكر في عصر ازدهاره مجتمعاً « نصف اقطاعي » ، ليميزه ، بذلك ، عن المجتمعات الاقطاعية الكلاسيكية .

وهكذا فإن انجلس ، في الأمثلة المذكورة ، لا يطابق بين المجتمعات القديمة والقروسطية ، بل يقول بالاختلاف بينها ، ويؤكد أن العنف الفظ ، والغزو ، كانا مميزين للعالم القديم ، في حين لعبت العوامل الاقتصادية الدور المباشر الأكبر في صيرورة المجتمع الاقطاعي .

غير اننا لا نزال نعثر ، في مخطوطة انجلس « العصر الفرانكي » (١٨٨١ - ١٨٨٢) ، على الفكرة ، القائلة أنه حيثما[١٠] ظهرت الدولة في عصر ، « لم تكن قد تشكلت فيه ، بعد ، الملكية العقارية الخاصة » ، نرى الحكم يتخذ صيغة الاستبداد [٥٩ ، ٤٩٧] . تلك هي وجهة النظر ، التي سبق لنا أن صادفناها في « أنتي دوهرينغ »[١١] .

كانت السنوات ١٨٨١ - ١٨٨٤ (أي الفترة ، التي سبقت وفاة ماركس والتي أعقبتها) مرحلة انعطاف ، قام فيها ماركس وانجلس بخطوة حاسمة ، هيأت امكانية

١٠ ـ يدور الحديث ، هنا ، عن الآريين الآسيويين والروس .
١١ ـ وهي القائلة بامكانية وجود مجتمع بدون ملكية عقارية خاصة ، لكن مع سلطة الدولة .

الانتقال الى الاستنتاج النهائي حول التعاقب الملموس للتشكيلات الاجتماعية . وإن بحوزة العلم ، الآن ، تلك المصادر الأساسية ، التي تسمح تتبع تطور آراء ماركس وانجلس حول المسألة ، التي تعنينا .

لقد كان اكتشاف ل . جـ . مورغان للنظام العشائري انجازاً علمياً جديداً ، أدّى إلى تغير جذري في التصورات حول المجتمع المشاعي البدائي ، ووفر لماركس وانجلس امكانية النظر ، على نحو جديد ، الى مشكلة التشكيلات ما قبل الرأسمالية . ان مؤلف مورغان ، الذي صدر قبل عامين من كتاب كوفاليفسكي ، كان محدود الانتشار في اوروبا . وكان كوفاليفسكي قد حصل على نسخة منه أثناء رحلة الى أمريكا ، لكن الوقت لم يسمح له باستخدامه كما ينبغي في كتابه ، حيث اكتفى بادراجه في أحد الاستشهادات ، وبعد ذلك بمدة استعار ماركس مؤلف مورغان من كوفاليفسكي ، وقام بتلخيص مفصّل له (حوالي ١٨٨٠ ـ ١٨٨١) .

ان مسودة رسالة ماركس الجوابية الى ف . زاسوليتش (آذار ، ١٨٨١) تدل على التأثير ، الذي تركه مؤلف مورغان على آراء ماركس حول التشكيلاتُ ما قبل الرأسمالية . اولاً ، في هذه المسودة يتحدث ماركس عن الاكتشاف ، الذي قام به مورغان [٢٢ ، ٤٠٢] . ثانياً ، هنا ، ولأول مرة بعد أعمال ١٨٥٣ ، يصوغ ماركس موضوعة النظام المشاعي البدائي ، الذي يسبق مباشرة النظام القديم antique ، حتى ويفتش له عن تسمية خاصة به ـ التشكيلة البدائية[١٢] . وعليه ، امامنا ، هنا ، تخل ، كامل ونهائي ، عن فرضية تشكيلة آسيوية متميزة ، حتى وعن المصطلح نفسه . ولكن ، أليس من الممكن أن يكون ماركس ، في عام ١٨٨١ ، قد أبقى لمجتمع أسلوب الانتاج الآسيوي مكاناً ولو ثانوياً في التقسيم *Periodization* الجديد ؟

في مسودته يأتي ماركس على ذكر المشاعة في الهند ، لكنه يسميها بدائية *archaïque* ، ويقول انها تصادف « **دائماً كطور أخير** ، أو كمرحلة أخيرة ، من التشكيلة البدائية » [٢٢ ، ٤٠٣] . فهل يعني ذلك أن ماركس قد حوّل التشكيلة المتميزة السابقة الى « الطور الأخير » من النظام المشاعي ـ البدائي ، دون ان يطرأ أي تغيير على تصوراته حول جوهر التشكيلة المذكورة ؟ قبل الانتقال للاجابة على هذا السؤال بودنا الاشارة الى سمة هامة أخرى لنظرات ماركس حول المجتمع البدائي ، التي تكونت بعد قراءة مؤلف مورغان .

أن ماركس ، في مسودة رسالته الجوابية الى ف . زاسوليتش ، لا يتطرق ، ولو مرة واحدة (وفي هذا تكمن السمة الثالثة للرسالة !) ، الى ذكر الدولة ، التي كانت ،

١٢ ـ من الواضح أن القصد من وراء ذلك انما هو تجنب الخلط بينه وبين مجتمع اسلوب الانتاج الآسيوي ، الذي كان يحتل مكانه في تصنيف ماركس لمراحل التاريخ العالمي عام ١٨٥٩ .

حتى ذلك الحين ، أمراً طبيعياً وقانونياً تماماً . ذلك أن نظرية مورغان ، التي أخذ بها ماركس ، تقوم في أن المجتمع العبودي (القديم antique) ينشأ مباشرة ، نتيجة لفعل العوامل الاقتصادية ، من مجتمع ، خالٍ من الملكية ، من الطبقات والدولة . ان مورغان لم يعثر على أية مرحلة انتقالية الى المجتمع الطبقي ، توجد فيها الدولة مع غياب الملكية العقارية الخاضة ، مع غياب الطبقات . ويبيّن ملخص ماركس أنه كان متفقاً مع مورغان في رأيه هذا .

لكن ذلك يعني أن النظام الآسيوي ، القائم على اسلوب انتاج ، لا هو بالعبودي ولا بالمشاعي البدائي ولا أحد الأساليب الأخرى المعروفة ، لا يمكن أن يغدو ، عند ماركس ، جزءاً من التشكيلة المشاعية البدائية ، لأنها تتميز بغياب الملكية الخاصة ، والطبقات ، والدولة ، على حد سواء . ولذا لم يكن لماركس ـ كما يظن بعض الباحثين ـ أن يحوّل التشكيلة الآسيوية السابقة الى جزء من المشاعية البدائية : لقد رفع ، نهائياً ، فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ومع ذلك يرى البعض ، وبينهم بليخانوف [انظر : ٢٤٣ ، ٢١٦ ـ ٢١٧] ، ان أعمال ماركس تعطي الحق في القول أنه صار ، بعد ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ ، يعتبر النظام الآسيوي نظاماً ، موازياً للعبودي (*antique*)

وفي أحد الدفاتر ، التي تحتوي على تلخيصات لمؤلف مورغان وملخص كتاب فير الذي ذكرناه أعلاه ، نجد مقتطفات ، دونها ماركس من كتاب جـ . س . مين . وقد درست س . ز . ليفيوفايا وإ . م . سينيلنيكوفايا هذه المقطتفات الهامة ، التي تلقي بعض الضوء الاضافي على آراء ماركس ، وموقفه تجاه نظرية مورغان . آن ماركس يطرح ، في مواجهة محاكمات مين حول ازلية العائلة ، نظرية العشيرة ، التي تسبق الأسرة تاريخياً . وهو يبدي اهتماماً خاصاً بتطور الملكية الخاصة ، التي جعلت « **العائلة المفردة ترتفع فوق العشيرة** » [٦٢٣ ، ٥٦٤] . ويؤكد ماركس ان اهتمامات الفرد ، والجماعات والطبقات الاجتماعية ، مشروطة بعوامل اقتصادية ، وأن ظهور الدولة يرتبط بتفسخ وهلاك النظام المشاعي البدائي ، كما يتحدد طابعها بقانونيات التطور الاجتماعي [٦٢٣ ، ٥٦٦] . من هنا ينتج ان الدولة ، في المجتمع المشاعي البدائي ، لا يمكن ، من حيث المبدأ ، أن توجد ، وبذلك يُنسَف أساس التصورات حول النظام الآسيوي المتميز . ان ماركس يسخر الآن من الخرافات العتيقة ، التي نسجها خيال المؤلفين الانكليز حول الدولة الاستبدادية في المجتمع المشاعي البدائي ، من تلك « النظرة الرئيسية والمحببة لدى جون بول البليد ، الذي أسكره « الاستبداد » البدائي » [٦٢٩ ، ٥٦٦ ـ ٥٦٧] .

على هذا النحو تخلص ماركس نهائياً من ضلالات قرنين كاملين حول النظام

الاقتصادي ـ الاجتماعي لبلدان الشرق . ولن تمضِ فترة طويلة حتى يصل انجلس ، هو الآخر ، الى نفس هذه الاستنتاجات .

تبين ملاحظات انجلس ، المدوّنة في رسالتيه الىّ كاوتسكي وماركس [انظر : ٤٥ ، ٩٧ ؛ ٥١ ، ١٠٣] ، ان ماركس تناقش ، على ما يبدو ، أكثر من مرة مع انجلس بخصوص كتاب مورغان ، حتى وحثه على كتابة عمل على أساسه . وفي ضوء المقتطفات ، المفصّلة جداً ، التي دوّنها ماركس من مؤلف مورغان ، يمكن الترجيح ، ايضاً ، « أنه كان يرغب أن يقوم ، بنفسه ، بتعريف الألمان بهذا الكتاب » [٤٥ ، ٩٧] . غير أن الموت حال دون تحقيق هذا العزم .

وتكتسب أهمية كبيرة تقييمات انجلس لكتاب مورغان ، التي جاءت في رسالته الى كاوتسكي بتاريخ ١٦ شباط ١٨٨٤ ، أي بعد التعرف على ارشيف ماركس ، والاطلاع على تلخيص ماركس لهذا الكتاب . ومما لا شك فيه أن انجلس قد استند ، في هذه الحالة ، الى ملخص ماركس ، والى تقييماته الشفهية ، لأن انجلس لم يكن ، إلى ذلك الحين ، قد قرأ الكتاب المذكور ، أو ، على كل حال ، لم يكن قد قرأه قراءة جدية متمعنة .

يشير انجلس الى أن مؤلف مورغان « ذو أهمية حاسمة » من أجل فهم المجتمع البدائي ، « تماماً كما داروين في البيولوجيا » . « ففي مجاله اكتشف مورغان ، من جديد وبصورة مستقلة ، الفهم المادي الماركسي للتاريخ ، وتوصل إلى استنتاجات شيوعية خالصة بالنسبة للمجتمع المعاصر . ولأول مرة لقي الـ gens الروماني والاغريقي تفسيره الكامل على مثال التنظيم العشائري للحجج ، وخاصة الهنود الأمريكيين . وبذلك تم العثور على أساس راسخ تاريخ البدائي » [٤٥ ، ٩٧] .

وتسترعي اهتماماً خاصاً تلك المقاطع ، التي يتحدث فيها انجلس عن النظام المشاعي البدائي بنفس تلك العبارات ، التي كانا ، هو وماركس ، يتحدثان بها ، في حينه (في الخمسينات) ، عن المجتمع الآسيوي : « على اساس الشيوعية المشاعية القديمة نظّم الهولنديون الانتاج الحكومي . . . وهذا دليل على أن الشيوعية البدائية في جاوا ، كما في الهند وروسيا ، تشكل ، في الوقت الحاضر ، خير وأوسع ركيزة للاستغلال والاستبداد (حتى تأتي الشيوعية المعاصرة وتقوضها) » [٤٥ ، ٩٧] .

هذا المقتطف يبين أن انجلس يدرس معادلة النظام الآسيوي ، المعروفة لنا : المشاعة البدائية + الدولة . لكن الدولة ، في الحالة المعنية ، لم تنشأ ، وانما أقحمها المستعمرون من الخارج . أما النظام ، الذي كان قبل مجيء المستعمرين ، فيصفه بأنه « الشيوعية المشاعية القديمة » . ومن الواضح أن مصطلح « الشيوعية » يستبعد التصورات عن الاستبداد الآسيوي القديم ، وعن العبودية العامة ، وغيرها . ان النظام

المشاعي ، عند انجلس ، يمكن ان يشكل أساساً للاستغلال ، لكن فقط ذلك الاستغلال ، الذي أدخله المستعمرون من الخارج .

وفي رسالة أخرى الى كاوتسكي (بتاريخ ٢٤ آذار ١٨٨٤) يؤكد انجلس ، في مجال التعبير عن استعداده ، من حيث المبدأ ، للبدء بالعمل بمواد مورغان : « هذه المهمة تقع على عاتقي ، شخصياً ، لأنني مدين بذلك لماركس ، وبوسعي استخدام ملاحظاته »[٤٦ ، ١١٣] .

وسيكرر انجلس هذه الفكرة في مقدمته لـ « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » : « ان الفصول ، الواردة أدناه ، هي ، إلى حد ما ، تنفيذ لوصيته . فإن كارل ماركس بالذات هو الذي كان يعتزم أن يعرض نتائج ابحاث مورغان بالارتباط مع معطيات دراسته (وضمن حدود معينة أستطيع القول : دراستنا) المادية للتاريخ ، وأن يوضّح ، على هذا النحو الوحيد الممكن ، كل أهمية تلك النتائج »[٥٧ ، ٢٥] .

بالطبع ، لم يكن هدفنا من إيراد كل هذه الوقائع التشكيك في تلك الحقيقة ، التي لا لبس فيها ، حقيقة أن انجلس هو المؤلف الوحيد لكتاب « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، وأنه المسؤول عن النظرة المعروضة فيه ، بل كنا نتوخّى التأكيد على تطابق نظرات ماركس وانجلس في هذه المراحل من تطورهما الفكري[١٣] .

لنقارن مؤلف مورغان ، وملخص ماركس ، وكتاب انجلس : ان النظرة العامة واحدة من حيث الأساس . في تلخيصه لمؤلف مورغان سجل ماركس عدداً ، قليلاً نسبياً ، من الملاحظات الانتقادية ، وهو ينتقل من صفحة إلى أخرى ، ويصوغ مضمونها بعباراته الخاصة ، مما يدل على موافقته على الآراء المعروضة . ولذا فإن مما لا شك فيه أن انجلس ، عندما أخذ بنفس هذه النظرة ، كان يقتفي ، في ذلك ، أثر ماركس .

لقد أعار ماركس ، في ملخصه ، اهتماماً خاصاً بما أشار إليه مورغان من أهمية العامل الاقتصادي . ولكي يبدو الدور الحاسم للعامل الاقتصادي اكثر جلاءً، أخلّ ماركس ببنية كتاب مورغان ، إذ نقل القسم الثاني (« تطور فكرة الادارة ») إلى آخر الملخص ، وبذلك جاء بعد القسمين الثالث والرابع (« تطور فكرة العائلة » ، « تطور فكرة الملكية ») . ان تسلسل دراسة ماركس لمادة الكتاب يبدأ من تطور

١٣ ـ نحن لا نوافق سواء على القول أن ماركس ظل حتى آخر حياته نصيراً لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، أو على القول أن مؤلفات انجلس لا تتضمن « أية أقوال بوجود التشكيلة الآسيوية ما قبل الرأسمالية »[٦٨٦ ، ٣٩] . ان ماركس وانجلس قد توصلا ، في وقت واحد ، الى فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، وتخلياً ، في آن واحد ، عنها ، رغم الاختلاف في مدى مساهمة كل منهما في حل المشكلة من طور إلى آخر .

الانتاج المادي والعائلة ـ مروراً بالملكية ـ وينتهي بظهور الدولة . يقول ماركس : « **ان عفوية الملكية الخاصة ، التي غدت ، خلال مرحلة قصيرة نسبياً من عمر الحضارة ، مسيطرة ، إلى درجة كبيرة ، في المجتمع ، قد جلبت الاستبداد للبشرية ، جلبت الامبراطورية** ، والحكم الملكي ، والطبقات صاحبة الامتيازات ، وأخيراً ، الديمقراطية التمثيلية » [١٣ ، ١٨٢] . وهكذا فإن الدولة ، عند ماركس ، قد ظهرت نتيجة التغيرات الجذرية في مجال الملكية .

وقد أخذ انجلس من ملخص ماركس بنية البحث هذه كلها . فهو يستهل كتابه بدراسة مراحل الثقافة البدائية ، وبعدها يبحث في التنظيم العشائري ، وأخيراً ، وبعد أن بيّن بداية تفسخ العشيرة على يدي الملكية الخاصة ، ينتقل إلى ظهور الدولة .

في كتابه ينظر انجلس الى الحضارة على أنها عصر ، بدأ مع ظهور المجتمع الطبقي التناحري ، ويورد المؤشرات التالية للانتقال من البربرية الى الحضارة : ١) ظهور النقود ، ٢) تشكل فئة التجار ، ٣) ظهور الملكية الخاصة للأرض ، ٤) تحول العبودية الى شكل سائد في الانتاج [٥٧ ، ١٧٥ ـ ١٧٦] .

وهكذا يعتبر انجلس المجتمع العبودي أول المجتمعات الطبقية . وفي الوقت ذاته لا يمكن ، عنده ، وجود أي مجتمع متحضر ، أي مجتمع طبقي تناحري ، تغيب فيه الملكية العقارية الخاصة[١٤] . وفي موضع آخر من « أصل العائلة . . . » يعبر انجلس عن هذه الفكرة بتحديد أكبر : « العبودية هي شكل أول للاستغلال ، خاص بالعالم القديم *antique* ، تأتي بعده : القنانة في العصور الوسطى ، والعمل المأجور في العصر الحديث » [٥٧ ، ١٧٥] . ويتحدث انجلس ، في هذا الكتاب ، عن الدولة القديمة *antique* كتنظيم بيد ملاك العبيد ، وعن الدولة الاقطاعية كتنظيم بيد النبلاء ، لكنه لا يأتي أبداً على ذكر استبداد شرقي متميز . في اللوحة ، التي يرسمها انجلس عام ١٨٨٤ ، ليس ثمة مكان لتشكيلة متميزة ، قائمة على اسلوب الانتاج الآسيوي . وليس هناك من أساس للشك في أن انجلس ، هنا ، يقاسم ماركس آراءه ، ويطورها .

ان العيوب ، التي أشرنا إليها أعلاه في نظرية مورغان ، كان من الطبيعي أن تنعكس ، إلى حد ما ، في كتاب انجلس أيضاً . ومع ذلك ، تصعب المبالغة في دور « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ككل . لقد جاء هذا الكتاب خاتمة لمسيرة ماركس وانجلس على طريق وضع نظرية علمية في التشكيلات ، تخلص الى القول بسيطرة الملكية العامة لأدوات الانتاج : في الماضي البعيد ، وفي المستقبل ،

١٤ ـ قارن مع « أنتي دوهرينغ » !

القريب الى هذا الحد أو ذاك .

ان اهمية هذا الكتاب ، كمرحلة ختامية في تطور أفكار مؤسسي الماركسية ، تبدو جلية في ضوء تلك التحفظات ، التي رأى أنجلس ضرورة ايرادها بالنسبة لأعمالنا وأعمال ماركس السابقة ، ففي مقدمته لطبعة جديدة من « أنتي دوهرينغ » (١٨٨٥) رأى انجلس أن من اللازم الاشارة إلى رغبته في تعديل بعض النقاط الخاصة بـ « تاريخ المجتمع البدائي ، الذي لم يقدم لنا مورغان المفتاح لفهمه إلاّ عام ١٨٧٧ » . ومن ثم يتابع انجلس القول : « لكن ، بما أنه قد سنحت لي الفرصة ، في مؤلفي « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » (زوريخ ، ١٨٨٤) ، لاستخدام المواد ، التي كانت قد توفرت لي في تلك الاثناء ، فإنه تكفي الاحالة إلى هذا المؤلف الأخير » [٤٢ ، ١٠] .

وفي الطبعة الانكليزية من « البيان الشيوعي » (١٨٨٨) يضيف انجلس إلى عبارة « ان تاريخ المجتمعات ، التي قامت حتى الآن ، كان تاريخ صراع بين الطبقات » الملاحظة التالية : « على الأصح التاريخ المكتوب : ففي عام ١٨٤٧ كان تاريخ النظام الاجتماعي الذي سبق كل تاريخ مكتوب ، أي عهد ما قبل التاريخ ، مجهولاً تقريباً . وبعدئذ اكتشف هاكستهاوزن في روسيا الملكية العقارية المشاعية ، وبرهن ماورير أن هذه الملكية المشاعية كانت الأساس الاجتماعي الذي انطلق منه تاريخياً تطور جميع القبائل الجرمانية . ثم تبين شيئاً فشيئاً أن المشاعة الزراعية ، مع التملك الاجتماعي للأرض ، كانت في الماضي ، أو تؤلف الآن ، الشكل الابتدائي للمجتمع في كل مكان من الهند إلى ايرلندا » [٣٧ ، ٤٢٤] .

وبعد ثلاث سنوات على صدور « أصل العائلة . . . » - في عام ١٨٨٧ - يكرر انجلس ، على النحو التالي ، فكرته القديمة عن أشكال الاضطهاد الأساسية الثلاثة : « في العصور القديمة والكلاسيكية كان الشكل الغالب للاضطهاد الطبقي هو العبودية ، اي لم يكن نزع ملكية الأرض من يد الجماهير ، بقدر ما كان الاستيلاء على هذه الجماهير نفسها . . . . وفي العصور الوسطى لم يكن مصدر الاستغلال الاقطاعي هو تحرر الشعب من الأرض ، بل ، على العكس ، تقييده بها » [٥٨ ، ٣٤٨ - ٣٤٩] .

على هذا النحو نرى أن الاستنتاجات النهائية ، التي خلص إليها ماركس وانجلس ، والتي جاءت - كما حاولنا أن نبين - نتيجة لمجمل تطور آرائهما ، يمكن صياغتها وتلخيصها بالموضوعات الأربع التالية :

١ - ليس ثمة تعارض جذري بين « الشرق » و « الغرب » ، فقد عرفا ، كلاهما ، نفس التشكيلات الاجتماعية .

٢ ـ ليس ثمة حد فاصل بين « الشرق » و « الغرب » ، وانما بين التشكيلة العبودية والتشكيلة الاقطاعية .

٣ ـ لا وجود لتشكيلة متميزة بين المشاعية البدائية وبين نظام الرق .

٤ ـ لا يمكن قيام مجتمع طبقي تناحري بدون دولة ، ولا يمكن للدولة أن تظهر بدون مجتمع طبقي تناحري[١٥] ، أما النظام المشاعي البدائي فلم يعرف الطبقات ، ولا الدولة .

٧ ـ العلم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

كان يبدو وكأن القرن التاسع عشر قد حلّ نهائياً المسألة المعقدة ، التي زادتها الادبيات التباساً : مسألة الملكية العقارية والنظام الاقتصادي المتميز في الشرق . وكان يبدو وكأن سلسلة الأبحاث ـ بدءاً من جونس واويلكس ، مروراً بهاكستهاوزن وماورير ، وانتهاءاً بمورغان ـ لم تبق لأنصار التطور « المتميز » لبلدان الشرق إلاّ القيام بمحاولة لتفنيد كل حجج هؤلاء الباحثين تفنيداً علمياً صارماً ومتسقاً ، أو اعتبار أنفسهم مخطئين . لكن لم يحدث لاهذا ولا ذاك . وثابرت النظرتان كلتاهما على الوجود جنباً إلى جنب .

ففي موسوعة بروكهاوز وإيفرون (١٨٩٤) تصادفنا الأقوال ، المعروفة لنا جيداً : « في الهند ، كما في القسم الأعظم من آسيا (باستثناء الصين) ، تكون الأرض ملكاً للعاهل . وقد انتقلت حقوق عواهل تلك المناطق الى الحكومة البريطانية ـ الهندية . . . . . ان الدولة تحصل على رسوم من الأراضي ، هي ريع واتاوة في نفس الوقت »[١٥٢ ، ١٢٣] . ان كاتب تلك السطور كان يعرف ، بلا شك ، الأعمال الأساسية في القرنين ١٨ ـ ١٩ حول الهند ، لكنه ، مع ذلك ، أخذ بنظرية الأعمال المعممة ، كالتي وضعها ميل ، وشاح بوجهه عن المؤلفات ، التي تدحض هذه النظرية . وتتجلى هذه الانتقائية في تحفظ صاحب المقالة بالنسبة للصين ، التي يزعم أنها لا تقدم ، بخلاف « القسم الأعظم من آسيا » ، مثالاً على ملكية العاهل لكل

١٥ ـ يتحدث انجلس عن « التأثير المعاكس ، الذي يمارسه التفاوت في الأملاك على تنظيم الادارة من خلال تشكيل أولى ارهاصات الزعامة الوراثية والسلطة القيصرية » . ان الدولة ، عند انجلس ، قد ظهرت كمؤسسة ، لا تعمل على تخليد « بدايات انقسام المجتمع إلى طبقات ، فحسب ، بل وعلى تخليد حق الطبقة المالكة في استغلال الطبقة غير المالكة ، وسيادة الأولى على الثانية » [٥٧ ، ١٠٨] .

الأراضي . هذا في حين انه بالنسبة للصين بالذات ، حيث لم تكن قد ظهرت آنذاك أبحاث عميقة عنها كالتي ظهرت حول الهند ، كان الكثير من أعمال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يلح ، اكثر منه بالنسبة للهند ، على القول بأن الصين لم تعرف ، طوال تاريخها ، التملك الفردي للأرض .

وفي هذا الأطار جاءت كتب ومقالات ر . دوغلاس والمؤلفين الانكليز الآخرين ، مع أنها لم تكن ، في معظمها ، أبحاثاً علمية في موضوع واحد ، بل جاءت على شكل نبذات وتحقيقات صحفية ، تحظى باهتمام قطاعات واسعة من الجمهور . وهنا أيضاً يمكن ذكر كتاب جـ : سيمون ، القنصل البريطاني السابق في الصين ، الذي يقول فيه ان الصين البدائية كانت تعرف سيطرة الاستثمار المشاعي للأرض ، والصين القديمة ـ الاستغلال الفردي ؛ ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد وحتى القرن الثالث الميلادي سادت فيها الملكية العقارية الحكومية ، التي اتسمت ، في رأي المؤلف ، « بطابعها التعاوني الشعبي » [٢٨٣ ، ٣٦] . ان كل الأراضي المزروعة ملك للدولة ، مع أنها بحوزة الأهالي . وليس ثمة فروق كبيرة بين حصص الأرض ، المعطاة لهم . على أساس هذا التنظيم العادل لاستغلال الأرض تحولت الصين إلى أكثر دول العالم تمدناً . « ففي تلك المناطق استطاع عدد كبير من الناس ان يحصلوا ، ويتقاسموا فيما بينهم على أحسن نحو من التساوي وقلة التكاليف ، أكبر كمية من الرخاء والحرية والعدالة والأمن »[٢٨٣ ، ٣] .

وعلى تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين انخرط الجغرافيون في حل المشكلة . وكان ك . ريختهوفن وإ . ركليو ، تلميذا العالم الألماني البارز ك . ريتر (النصف الأول من القرن التاسع عشر) ميالين لردّ خصوصيات التطور الاجتماعي الى العامل الجغرافي مباشرة . وقد كان ل . إ . ميتشنيكوف ، الذي كان قد هاجر الى روسيا واشتغل مع ركليو ، على صواب في تدليله على دور الانهار الكبرى ـ النيل والغانج ودجلة والفرات وهوانهي ـ من أجل قيام أولى الحضارات البشرية . لكنه بسّط المشكلة ، حيث اعتبرالاستبداد الشرقي نتاجاً حتمياًللحضارات النهرية الكبرى . كما بالغ في خصوصية الشرق ، وفي الطابع المتميز لمؤسسات ، مثل الطوائف المغلقة في الهند . وقد قام بليخانوف بدراسة ماركسية لكتاب ميتشنيكوف [٢٠٤] ، بيّن فيها ان هذا الأخير لا يرى الدور الحاسم للعامل الاقتصادي في تطور المجتمع ، مما جعل نظرة هذا الرجل المادي الى الدور التاريخي للوسط الجغرافي قريبة جداً من نظرات المثالي هيجل »[٢٣٩ ، ٤٦] .

كان ميتشنيكوف وركليو من أنصار النزعة الفوضوية ، ولذا جاء تقييمها للنظام الاجتماعي الشرقي جزءاً من نظراتهما الطوباوية حول سبل التقدم الاجتماعي . بهذا الصدد يقول ركليو أن « النظام الاقطاعي » كان سائداً في الصين قبل القرن الرابع ق.م

ومن ثم ، ونتيجة الصراع الطويل من أجل الأرض الذي كان « سبب كافة الأحداث التي شهدتها **الامبراطورية الوسطى** » ، وقع قسم من الأراضي بين المستغلين ، رغم أن المشاعات ظلت قائمة [٢٧٢ ، ٧٢] . وعلى غرار سيمون اعتبر ركليو المجتمع الصيني أسرة كبيرة ، تتألف من المشاعات القروية التي تدير أمورها بنفسها . وسمّى الامبراطور « أب » الشعب و« أمه » [٢٧٢ ، ٧٩] . ورغم تسليمه بالتفاوت والصراع الطبقي في الصين يؤكد ركليو ، على النقيض من ذلك ، أن الاستغلال المشاعي للأرض استطاع الابقاء على وضعه المسيطر [٢٧٢ ، ٧٧ . قارن ٢٧٢ ، ٨٠] .

في تلك السنوات وضع أوتو فرانكه أول مؤلف موسوعي حول المسألة ، التي نحن بصددها . ولذا فإن استنتاجاته ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا . كان فرانكه هذا موظفاً في الادارة الاستعمارية ، ذا « خبرة كبيرة » في ميدان تنظيم الأرض بالصين . ولم يكن يرى في كتابه مساهمة في الدراسات التاريخية ، فحسب ، بل واعتبره مرشداً عملياً ، يساعد على المحاولات الجرمانية « لحل المهمات الجليلة في الصين حلاً مرضياً » [٣٣٩ ، ١٧] .

لقد انبرى فرانكه ، بكل جدية ، للقيام بهذه المهمة . وقد حاول هذا الباحث العلمي ، ذو الكفاءات العالية ، « الالتزام بالمبدأ الأساسي ، الذي يسير عليه كل صينوي نزيه : عدم طرح أي رأي ، يتعذر اثباته بالمصادر الموثوقة او بالتجربة الشخصية . ويبدو لي أن الاخلال بهذا المبدأ كان من أقوى العوامل ، التي ساعدت على ظهور ذلك الحشد الكبير من التصورات والمفاهيم المشوهة والخاطئة ، التي تحول ، إلى حد كبير ، دون فهم الانسان الاوروبي لعالم الصين » [٣٣٩ ، ٢٤] .

ويخلص فرانكه الى القول : « لقد بيّنت أبحاثنا أن مضمون حق الملكية العقارية الخاصة في الصين لا يقل كمالاً عنه في أي من بلدان العالم . ولا يمكننا الحديث عما للعاهل أو للامبراطور من حق ، أعلى وأشمل - ، في ملكية الأرض ، إلاّ بمقدار ما نتحدث عنه في البلدان الأخرى الأوروبية والأمريكية . وليس ثمة أساس لأن ننسب الى الصين وضعاً متميزاً من هذه الناحية . لقد كان من الضروري اثبات هذه الحقائق بعد أن تولدت ، في الأدمغة غير الصينية ، خرافة « امبراطور الصين كمالك أعلى - » . . . . . الى جانب نظرات خاطئة حول الثقافة الصينية ، انتقلت ، كالمرض الوراثي ، من جيل إلى آخر ، لتستهوي ، باستمرار ، كاتباً بعد آخر » [٣٣٩ ، ٢٥ - ٢٦] .

على أساس مواد الصين توصل فرانكه ، من حيث المبدأ ، الى نفس الاستنتاجات ، التي خلص إليها فولتير على مثال الهند ، حتى وصاغها بنفس العبارات تقريباً . وهكذا فإن « المرض الوراثي » لم يختف خلال المئة وخمسين عاماً

المنصرمة ، بل واشتد وطأة مع التقدم الحضاري ، وتزايدت الهوة بين الدراسات العيانية وبين الأعمال التعميمية . في تلك الأيام كان بالامكان التنبؤ أنه مع التعمق اللاحق للتخصص قد يزداد خطر الانتكاسات ، خطر إحياء النظرات القديمة في مجال التعميمات الواسعة .

بيد أنه من الضروري التأكيد أن تلك الفترة (تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين) قد تميزت بنزعة لدى المؤ رخين نحو تعميم المادة الوقائعية الكبيرة ، المتكدسة خلال المرحلة الماضية، نحو رسم لوحات سوسيولوجية عريضة. وقد طرح إ . ماير وك . بيوخير نظريتين ، متناقضتين تماماً ، حول التاريخ العالمي . كانت النظرية الأولى تستند الى القول بالفرق الكبير بين النظامين العبودي والاقطاعي ، مع أنها قرّبت ، بنوع من العصرنة *Modernisation* ، بين الرق وبين الرأسمالية ، مما أدى بها الى فكرة حركة التاريخ الدورية . على العكس من ذلك انطلقت الثانية من التأكيد على الفرق المبدئي بين العبودية والرأسمالية ، لكنها محت الحد بين الرق والاقطاع ، حيث ألحت (وبالنسبة للمجتمعات القديمة *antique* ـ أفرطت في الالحاح) على الطابع الطبيعي للاقتصاد القديم والقروسطي . من هنا نجد بعض المؤ رخين ، الذين انطلقوا آنذاك من مواقع ماركسية ، قد وجهوا سهامهم الرئيسية نحو نظرية ماير الرجعية المكشوفة ، غير أنهم وقعوا ، أحياناً ، تحت تأثير لوحة بيوخير * .

في تلك السنوات كان تأثير الماركسية في علم التاريخ لا يزال ضعيفاً . وكان بالامكان توقع أن منظري الاشتراكية الديمقراطية ، الذين كانت بحوزتهم آراء ماركس وانجلس حول التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، سيشيعون الوضوح في مشكلة تقسيم التاريخ العالمي . وقد وقف عائقاً على هذا السبيل كون معظم منظري الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي لم يستوعبوا ، على نحو صحيح ، استنتاجات ماركس وانجلس حول النظام الاجتماعي لبلدان الشرق .

(*) ومع ذلك نرى أنه ليس ثمة أساس للقول أن د . سالفيولي كان يعتبر العصر القديم والوسيط تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية واحدة [انظر : ٥٦٩ ، ٨٣] . ان قولا كهذا يتناقض ، تخصيصاً ، مع عبارة سالفيولي نفسه : « لقد خلق الاقتصاد القديم *antique* منظومة مستقلة ، يربطها بمنظومتنا عدد من الأحداث التاريخية ، لكن ثمة قوانين خاصة تحكمها ، ولذا يجب أن تطرح جانبا كل الأحاديث عن الاقطاعية في مصر ، وعن العصور الوسطى في بلاد الاغريق ، وعن كل ما لا يتوافق مع الواقع التاريخي » [٢٧٨ ، ١٨٥] .

٨ ـ منظّرو الاشتراكية ـ الديمقراطية

لردح طويل من الزمن كان كارل كاوتسكي أبرز المفكرين الماركسيين في نظر رجالات الاشتراكية ـ الديمقراطية بأوروبا الغربية . لكن آراءه حول مسائل ظهور المجتمع الطبقي والدولة ، بالذات ، كانت غير ماركسية في جوهرها . وهو يشهد بنفسه على ذلك . فهو يذكر أن تشكل نظريته حول أصل الطبقات والدولة يعود إلى عام ١٨٧٦ ، ويربط هذا التشكل بتأثير السوسيولوجيين البرجوازيين لودفيغ جومبلو فيتش وفرانس اوبنهيمير . ثم جاء ظهور مؤلف انجلس « أنتي دوهرينغ » عام ١٨٧٧ ليزعزع من ثقة كاوتسكي بصحة مواقفه السابقة ، دون أن يرغمه على تركه . وفيما بعد ، بعدما تخلى كاوتسكي عن النظر الى انجلس كـ « حجة » في هذا المجال ، صار يطرح علناً آراءه الخاصة في مواجهة « فرضية انجلس » . وبهذا الصدد كان كثيراً ما يضيف « أن ما نسميه ، هنا ، فرضية انجلس كان وجهة النظر ، التي أخذ بها ماركس أيضاً » [١٥٩ ، ٦٣] . وقد أسفرت أعمال كاوتسكي بهذا الاتجاه عن ظهور مؤلف « الفهم المادي للتاريخ » ، الذي أصدره ، أواخر حياته ، في مجلدين .

كان جومبلو فيتش واوبنهيمير ، وكاوتسكي الذي تبنّى نظرتهما ، يفسرون ظهور الدولة والطبقات بسيطرة القبائل والشعوب أحدها على الآخر[1] . هنا يؤكد جومبلوفيتش « **أن الدولة لم تظهر ، أبداً ، إلاّ من خلال استرقاق القبائل من قبل قبيلة أو اتحاد قبائل اخرى** »[١٣٨ ، ١٨٤] .

ان تشكل الدول الطبقية الأولى من خلال سيطرة بعض الشعوب على غيرها هو واقعة ، لا تنطوي ، بحد ذاتها ، على ما يبدو أنه يتناقض مع استنتاجات ماركس وانجلس حول ظهور المجتمع الطبقي ، لكننا نعيد الى الأذهان أن المقصود هو فقط التشكل النهائي للعملية ، التي تبدأ ، بدون شك ، قبل الغزو بمدة طويلة . ذلك أن غزو قبيلة لأخرى ، والابقاء عليها تحت السيطرة ، يتطلب من القبيلة الغازية أن يكون لديها جهاز حكومي (وان كان بدائياً) ، وتنظيم حربي معين . وان نشوء الجيوش

١ ـ يذكر كاوتسكي أنه كان من الأسهل على جومبلوفيتش ، وعليه نفسه ، التوصل إلى استنتاجات كهذه ، لأنهما ، كليهما ، نمساويان ، كانا يلاحظان دائماً وضع الامبراطورية النمساوية ، حيث المستغِلون يتحدرون من قوم (نارودنست) والمستغَلون ـ من قوم آخر [١٥٩ ، ٨٠ ـ ٨١] . ويمكن أن نضيف الى ذلك أن المدرسة السوسيولوجية النمساوية ـ الهنغارية قد مارست تأثيراً كبيراً على الكتاب اللاحقين ، المهتمين بهذه المسألة ، والذين كان الكثير منهم ألماناً أو هنغاريين (ويتفوغل ، ابرهارد ، مايكل ، بالاج) .

وجهاز الموظفين هو ظاهرة ، لا يمكن أن تقوم بدون بلوغ مستوى معين من الانتاج ، بدون تكديس ، كبير إلى هذه الدرجة أو تلك ، لفائض الانتاج ، أي ان الغزو ، نفسه ، هو أيضاً نتاج للتطور الاقتصادي . هذا ناهيك عن أن فكرة استرقاق قبيلة لأخرى بهدف ارغامها على العمل لحساب الغزاة لا يمكن أن تخطر ببال أعضاء متساويين في مشاعة ما !

ان ظهور فكرة كهذه يدل على أن أعضاء المشاعة يعرفون ، مسبقاً ، كيف يعمل البعض لحساب الآخرين . لكن ذلك يعني أن علاقات الاستغلال قد تكوّنت في المجتمع المعني ، وظهرت طبقات ، وإن تك ضعيفة التطور ، تتوارى الفروق بينها وراء ستار من التنظيم الاجتماعي المشاعي - البدائي . بدون مقدمات كهذه لا يمكن تفسير واقعة غزو قبيلة لأخرى ، وسيطرتها عليها ، إلاّ برغبة ، غامضة الدوافع ، خطرت بأذهان المشاعيين .

لقد كان كاوتسكي على حق في قوله أن انجلس ، سواءً في « أنتي دوهرينغ » عام ١٨٧٧ أو في « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » عام ١٨٨٤ ، قد أكد (بالتوافق التام مع ماركس) أن ظهور الطبقات يسبق ، من الناحية النظرية ، قيام الدولة . لكن كاوتسكي لم يفهم تمام الفهم أن انجلس يتحدث ، هنا ، عن المراحل الباكرة لصيرورة الطبقات ، أي عن عملية ، كانت بعيدة وقتئذ عن الاكتمال . ان عدم الفهم هذا قد دفع بكاوتسكي الى اعتبار أن بداية العملية هي القفزة النوعية المتأخرة ، التي تمت عندما كانت الدولة قد تشكلت في ملامحها الأساسية ، وكان وجود الطبقات يرى بالعين المجردة .

يقول كاوتسكي : « صحيح أن ظهور الاستغلال لا يرتبط بالدولة فقط ، وأنه قبل قيام الدولة كان هناك عمل العبيد ، ونهب القبائل الأخرى ، غير أن ظهور المستغِلين والمستغَلين ضمن المشاعة ذاتها (التي لم يكن العبيد يعدّون من أفرادها) لم يكن إلاّ نتيجة لقيام الدولة ، نتيجة التوحيد القسري للقبائل المهزومة في مجتمع كبير موحّد ، تسيطر عليه القبيلة المنتصرة . من الآن فصاعداً تواجد المستغِلون والمستغَلون في إطار مجتمع واحد . وحتى اليوم لا تزال الدولة تحمل بعض سمات أصلها هذا ، وهي تمثل ، في نهاية المطاف ، أساس كل علاقات الاستغلال ضمن المجتمع » [١٥٩ ، ١٤٦] .

من الجلي أن هذه المحاكمات كلها لا تمت إلى الماركسية بصلة : ليست الدولة نتاجاً لتعذر التوفيق بين التناقضات التناحرية ، وانما التناقضات الطبقية والاستغلال نتيجة لظهور الدولة . هنا تتبدى أمامنا نظرية العنف ، التي فنّدها انجلس في « أنتي دوهرينغ » ومن هذه المقدمات ، التي ظل - كما يعترف هو نفسه - أميناً لها طوال حياته ، ينطلق كاوتسكي لحل مشكلة النظام الاجتماعي في بلدان آسيا وافريقيا .

ومن الضروري الاشارة الى أن كاوتسكي لم يُعنَى بالشرق عناية خاصة ، حيث لم يخصص له إلاّ صفحات قليلة من أعماله . ولكن بما ان باقي منظري الأممية الثانية لم يولوا اهتمامهم لمشكلات الشرق ، كانت حتى أقوال كاوتسكي ، المتناثرة هنا وهناك ، ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم ، وكانوا ينظرون إليها على أنها موضوعات ، يهتدون بها .

ان « نظرية العنف » لا تولي العامل الاقتصادي ما يستحقه من اهتمام . ولذا كان من الطبيعي أن يُؤخذ انصارها باللوحة ، التي تصوّر المجتمع الشرقي مؤلفاً من مشاعات راكدة ، لا تعرف التفاوت في الملكية داخلها ؛ أما الدولة هناك فلا ترتبط بالطبقات ، وهي تلعب دوراً مستقلاً ، أي تسيطر ـ إذا صح التعبير ـ علاقات العنف الصرف . على هذا النحو بالضبط استوعب كاوتسكي فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، رغم أنها ، عند ماركس وانجلس ، لم تكن تعني ، اطلاقاً ، التقليل من أهمية العامل الاقتصادي . فقد رأينا أن العلاقات الاقتصادية ضمن المجتمع الآسيوي المفترض ، لم تكن واضحة لهما ، وعندما صارت المسألة أكثر جلاءً ، تخليا عن الفرضية المذكورة . أما كاوتسكي فقد انطلق ، على العكس من ذلك ، من الشكل الأول لهذه الفرضية ، ميمماً وجهه شطر « نظرية العنف » المثالية .

ولم يكن لكاوتسكي إلاّ ان يلاحظ التغير ، الذي طرأ على نظرات ماركس وانجلس بعد اكتشاف مورغان . ولذا لم يكن من قبيل الصدفة أن يتحدث ، في وقت لاحق ، عن « فرضية انجلس ـ ماركس ـ مورغان » [١٥٩ ، ٦٣] . وبعد ثلاثة أعوام من ظهور مؤلف انجلس « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » صاغ كاوتسكي آراءه حول المسألة المطروحة دون أن يأخذ بالحسبان نظرية انجلس . لقد كرر كاوتسكي ، من حيث الأساس ، وصف المجتمع « الآسيوي » ، الذي كان ماركس وانجلس في الخمسينات قد أخذا به في خطوطه العريضة . فالمجتمع الشرقي ، عنده ، هو خليط من المشاعات المغلقة ، التي تشكل أساس الاستبداد . أما النظام المشاعي فهو سبب ركود الشرق . وبالاتفاق التام مع التصورات القديمة عن النظام الآسيوي يزعم كاوتسكي أن المجتمع الشرقي « خالٍ من القوى ، القادرة على النهوض به إلى درجة أعلى » [٣٩٠ ، ٣٠٩] .

أما الانتفاضات الشعبية ، التي عرفتها بلدان الشرق ، فكان سببها ، في رأي كاوتسكي ، الضرائب وحدها . لكن الانصاف يقتضي منا ذكر أن كاوتسكي حاول ، مع ذلك ، التوفيق بين « نظرية العنف » وبين طروحات انجلس في « أنتي دوهرينغ » ، حيث عمل على رد اتحاد المشاعات تحت راية سلطة موحدة لا إلى الحروب والغزوات وحدها ، بل والى الانتاج والتبادل ، والدور المتميز ، الذي يلعبه الري الاصطناعي في بلدان الشرق [٣٩٠ ، ٣٩٤ ـ ٣٩٥] . كما تحدث عن

« ارستقراطية » البلدان الشرقية (المحاربون ، المهندسون ، المنجمون) [٣٩٠ ، ٣٩٦] .

وفيما بعد ، بعد التخلي العلني عن الماركسية ، عدّل كاوتسكي فرضيته الأولى ، حين قلل من دور الري الاصطناعي فيها (مشيراً الى أن المشكلة غامضة) ، ورفع ، بالمقابل ، من شأن الغزوات والحروب ، « فالغزو ، وحده ، هو الذي أتاح للسلطة المركزية امكانية ضبط الثروة المائية » [١٥٩ ، ٢٠٨] .

ان اقوال كاوتسكي القليلة بصدد العلاقات الاجتماعية التقليدية في بلدان الشرق قد تراءت له ، على ما يبدو ، نظرية موسّعة كاملة . ويدل على ذلك قوله ، مثلاً[٢] ، أنه انطلق من فكرة ماركس حول الدور التاريخي لضبط الانهار في مصر والهند ، ليخلص الى « أن ما يصح على النيل والغانج يصح أيضاً على دجلة والفرات ، ويان تزي تسيان وهوانهي ، وأن ضرورة ضبط مجرى الأنهار كانت ، جزئياً ، القاعدة الاقتصادية للمالك ، لا في مصر والهند ، فحسب ، بل وفي الصين وبلاد ما بين النهرين . وبهذه الضرورة يجب أن يُفسّر ، جزئياً ، ظهور الحكومات الاستبدادية الشرقية » [٤٠٣ ، ٤٤٧ ؛ ١٥٩ ، ٢٠٥] .

ان كلمة « جزئياً » ، التي يكررها كاوتسكي ، من شأنها التأكيد على أن المكانة الأولى انما تخص العامل ، الرئيسي في نظره ، في ظهور الاستبداد الشرقي : العنف المباشر ، السيطرة على القبائل والشعوب الأخرى .

في الحقيقة ، إذا لم يكن كاوتسكي أحد أصحاب فرضية المجتمع « الآسيوي » المتميز (وهو ما كان يتطلع إليه ، على ما يبدو) ، فإنه ، على كل حال ، قد أحيا الفرضية ، التي كان قد رفضها ماركس وانجلس ، وأسبغ عليها سمات غير مادية [انظر أيضاً : ١٦٠ ، ٥ ـ ٦ ، ٥٠ ، ٦٤] . وفي الوقت نفسه يسترعي الاهتمام تقييم كاوتسكي للمجتمعات القديمة المتوسطية : « ان التشابه بين أبطال هوميروس وبين الأمراء القروسطيين ليس أمراً عرضياً ، فهو يقوم ، هنا وهناك ، على تشابه الظروف الاجتماعية . ففي اليونان الهوميرية ، كما في القرون الوسطى المسيحية ، كانت القوة الحربية الرئيسية تتمثل في كبار الملاك العقاريين ، الذين لم يكونوا يعيشون على مرتباتهم ، التي يعطيها قائد عسكري ما ، بل على حساب الاقنان ، التابعين لهم »

٢ ـ في تعليقه ، بوصفه المحرر الرئيسي لمجلة « *Neue Zeit* » ، على مقالة بليخانوف حول كتاب ميتشنيكوف (نشرت المقالة في هذه المجلة عام ١٨٩٠) . وهذا الموضع يبين مدى نقص اطلاع كاوتسكي على آراء ماركس وانجلس حول المسألة المعنية . فقد اعتبر من مآثره الشخصية تعميم اسلوب الانتاج الآسيوي على بلاد ما بين النهرين والصين . لكن لو أخذ كاوتسكي « رأس المال » وغيره لوجد أن ماركس وانجلس لم يطرحا الفرضية المذكورة بالنسبة لمصر والهند ، فحسب ، بل وبالنسبة لاندونيسيا ، والصين ، وتركيا ، والشرق كله عامة .

[١٥٨ ، ٥٩] . وبدلاً من « الديمقراطية الحربية » عند مورغان يطرح كاوتسكي ، بالنسبة للعصر الهوميري ، « الأمراء » و « الأقنان » و « العصر الوسيط المسيحي - الجرماني » ، أي الاقطاعية . هنا نلمس ، بلا شك ، تأثير المؤرخين البرجوازيين ، الذين اعتادوا على أن يروا الاقطاعية حيثما يجدون التفرق السياسي . أما الأساس الغنوصيولوجي (المعرفي) للاستنتاجات ، التي يخلص اليها كاوتسكي هنا ، فهو نفسه في تقييمه للمجتمعات الشرقية : نظرية العنف ، والمبالغة في دور عناصر البنيان الفوقي (الدولة المركزية) ، وعدم رؤية الدور الحاسم للعامل الاقتصادي .

ولم يكتب بليخانوف ، الوجه البارز الآخر بين منظري الأممية الثانية ، إلاّ القليل عن الشرق ، وإن يك أكثر مما كتبه كاوتسكي ، مما يعود الى ان فرضية المجتمع « الآسيوي » المتميز كانت تشغل باله نظراً لارتباطها بمشكلة العلاقات الاجتماعية في روسيا ما قبل الاصلاح[٣] .

من المعروف ان بليخانوف انتقل من الشعبوية الى الماركسية . وكان قبل عام ١٨٨٣ يشارك الشعبويين نظرته الخاطئة الى دور المشاعة المتميز . فقد جاء ، في نقده لكتاب كوفاليفسكي ، أن المشاعة ، بحد ذاتها ، لا تنطوي على عنصر التفسخ ، وأن أسباب دمارها لا توجد ، أبداً ، « داخل المشاعة ، وانما خارجها » [٢٤٤ ، ١٠٧] . أما العوامل الخارجية (بالنسبة للمشاعة) فيعني بها ، فيما يعني ، استيلاء شعب على آخر ، وسياسة الدولة .

وبعد انفصال عن الشعبويين ظل بليخانوف ، في تقييمه للمشاعة والدولة ، على بعض تصوراته القديمة . ففي عام ١٨٩٢ ، مثلاً ، يؤكد أن سياسة الدولة هي التي أوجدت المشاعة الروسية في صورتها الحالية : في حينه كانت الاراضي ملكاً وراثياً لبيوت الفلاحين . لكن مع تطور سلطة الدولة واستبداد الملوك الشرقي الصرف ، حُرِم الفلاحون ، المقيدون بالأرض ، من حقهم فيها . ولم تعد هذه الأرض تعتبر ملكاً للفلاح ، بل ملكاً للدولة ، أو ، بعبارة أدق ، ملكاً للعاهل . أما الشكل الجديد للمشاعة فقد أدخلته الدولة قسرياً [انظر : ٢٣٦ ، ٣٤٨] . هنا يقارن بليخانوف النظام الاجتماعي في روسيا القيصرية مع المجتمع المصري القديم [انظر : ٢٣٦ ، ٣٤٦] .

صحيح أن بليخانوف أخذ على ميتشنيكوف ردّه خصوصيات النظام الاجتماعي رداً مباشراً الى العامل الطبيعي ، لكنه ، هو نفسه ، وقع ، كما هو معروف ، في بعض المبالغة في دور الوسط الجغرافي . وهذا يفسّر أيضاً تبنيه لفرضية النظام « الآسيوي »

٣ - أي اصلاح ١٨٦١ ، الذي ألغى القنانة في روسيا (المترجم)

المتميز ، التي تذهب ، كما أشرنا أعلاه ، إلى أن الخصوصيات الجغرافية لبلدان الشرق (بما في ذلك ـ من وجهة نظر بليخانوف ـ روسيا) قد لعبت الدور الحاسم في ظهوره .

وفور تعرف بليخانوف على لينين حصل بينهما صدام حول النظرة إلى العملية التاريخية . ولكن فقط بعد الانقسام ، الذي حصل في صفوف حزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي (حـ . عـ . ا . د . ر) ، وما رافقه من مناظرة حامية الوطيس بين الفريقين المتنازعين حول البرنامج الزراعي ، أعطى بليخانوف آراءه في المجتمع الآسيوي (والروسي) صورتها النهائية ، وفي آذار ١٩٠٦ ، في « يوميات اشتراكي ـ ديمقراطي » ، وصف بليخانوف « النظام القديم » بروسيا بأنه « طبعة موسكوبية من النظام الاقتصادي ، القائم في أساس كافة دول الشرق الاستبدادية العظمى » ، حيث « الأرض ، ومن بحوزته الارض ، ملك للدولة » [٢٣٧ ، ٣١] . وقد فسّر ظهور هذا المجتمع في روسيا بوجود التسلط المنغولي ، الذي جلب « الكثير من الجوانب الصينية » [٢٣٧ ، ٣١] . ويدل نص « اليوميات » على أن المصدر الأساسي ، الذي اعتمد عليه بليخانوف ، كان مؤلف ركليو « جغرافيا العالم » . وقد كان بليخانوف على حق في قوله ، بصدد ما يرويه ركليو عن فشل اصلاحات فان ان ـ شي في الصين ، أن « الفوضوي ركليو يسدد سهامه نحو الاشتراكيين ـ الديمقراطيين » ، الذين تتخذ تطلعاتهم ، في أذهان الفوضويين ، صورة « الشيوعية » الصينية [٢٣٧ ، ٣٢] . ومع ذلك لم يتورع بليخانوف ، نفسه ، عن تصوير فشل « تأميم الأرض » في الصين حجةً ضد شعار لينين في تأميم الأرض بروسيا . لقد تراءى لبليخانوف انه في حال تأميم الأرض في روسيا سيقع الفلاحون في عبودية جديدة ، عبوديةِ «لوافياتان ـ الدولة » [٢٣٧ ، ٣٦] .

وفي مؤلف « مبادىء الماركسية » حاول بليخانوف الاستناد الى ماركس في تحديده للنظام « الآسيوي » . بهذا الصدد يسوق الموضوعات المعروفة حول اسلوب الانتاج الآسيوي ، التي كان قد طرحها ماركس في الخمسينات ، وبدون مواربة يعترف ـ مثل كاوتسكي ـ بأن تغيراً كبيراً قد طرأ ، بعد بحث مورغان ، على آراء مؤسسي الماركسية حول هذه المسألة الملموسة . لكن بليخانوف ، بخلاف كاوتسكي ، لم يطرح نظريته في مجابهة « فرضية انجلس ـ ماركس ـ مورغان » ، بل وجد تفسيراً « أسهل » : ينبغي الظن (إ ـ ف . ن) أن ماركس ، بعد أن اطلع على كتاب مورغان ، قد غيّر ، على الأرجح (إ ـ ف . ن) ، نظرته بصدد علاقة اسلوب الانتاج القديم *antique* بالشرقي . وبالفعل ، أدى منطق التطور الاقتصادي لاسلوب الانتاج الاقطاعي إلى الثورة الاجتماعية ، التي كانت إيذاناً بانتصار الرأسمالية . غير أن منطق التطور الاقتصادي في بلدان ، مثل الصين أو مصر القديمة ، لم يؤدِ ، اطلاقاً ،

الى ظهور اسلوب الانتاج القديم *antique* . في الحالة الأولى يدور الحديث عن مرحلتين في التطور ، تتلو احداهما الأخرى وتتولد عنها . أما الحالة الثانية فتقدم لنا ما هو اقرب الى وجود نمطين متعايشين من التطور الاقتصادي . لقد حلّ المجتمع القديم *antique*، محل التنظيم العشائري الاجتماعي ، وهذا التنظيم نفسه سبق ظهور النظام الاجتماعي الشرقي ، إن كلاً من هذين النمطين من التنظيم الاقتصادي قد جاء نتيجة لذلك النمط ، الذي شهدته القوى المنتجة في أحشاء التنظيم العشائري ، والذي عليه أن يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى تفسخ هذا التنظيم . وإذا كان ثمة فرق هام بين هذين النمطين فإن ملامحهما الرئيسية قد تشكلت تحت تأثير الوسط الجغرافي ، الذي فرض ، في احدى الحالات ، على مجتمع ، بلغ مرحلة معينة من نمو القوى المنتجة ، جملة من العلاقات الانتاجية ، وفي حالة أخرى فرض ، على مجتمع آخر ، جملة أخرى ، متميزة للغاية عن الأولى » [٢٤٣ ، ٢١٦ ـ ٢١٧.] .

ان عبارتي « ينبغي الظن » و « على الأرجح » تدلان بجلاء على أنه لا أساس لما يزعمه بليخانوف من أن نظرته الى اسلوب الانتاج القديم *antique* والآسيوي ، كأسلوبين « متوازيين » ، تعود بجذورها الى ماركس .

لن نتطرق ، هنا ، إلى مسألة مدى تطابق مثل هذا الفصل بين اساليب الانتاج تبعاً للمبدأ الجغرافي مع نظرية ماركس في التشكيلات الاجتماعية[٤] ، بل سنكتفي بالاشارة إلى الواقعة ، التي لا ريب فيها ، وهي أنه ليس ثمة أي قول لماركس أو انجلس ، مباشر أو غير مباشر ، يمكن أن يلوح منه انهما صارا ، بعد عام ١٨٨٠ ، يفهمان اسلوب الانتاج الآسيوي على أنه اسلوب موازٍ لاسلوب الانتاج القديم *antique* .

ان غموض آراء بليخانوف حول المجتمع « الآسيوي » وتناقضها الداخلي يتضحان في ضوء المثال التالي . في المقتطف الوارد اعلاه ، المأخوذ من « مبادىء الماركسية » ، يذهب بليخانوف ، بالاتفاق التام مع الماركسية ، إلى أن منطق تطور اسلوب الانتاج الاقطاعي يؤدي إلى الثورة البرجوازية ، الى الرأسمالية . وبهذا المعنى يعارض الاقطاعية بـ « النظام الآسيوي » . لكنه ، في مؤلف « تاريخ الفكر الاجتماعي في روسيا » ، الذي كان ثالث دفاع له عن نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، وأضعفها حجة ، يقول « أن مصر ، وكلدانيا ، وبلاد آشور وفارس ، واليابان والصين ، مرت ، هي الأخرى ، بالاقطاعية » [٢٣٨ ، ١١] . وهنا لا تُصوَّر الاقطاعية نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً ، « يقود الى الرأسمالية » ، بل تبدو منظومة سياسية ـ حكومية ، تتميز بالتفكك السياسي . ولذا يطلق بليخانوف صفة الاقطاعية على مجتمعات هذه

٤ ـ توقفنا أعلاه عند هذه النقطة .

البلدان في فترات التفتت السياسي ، ويؤكد أن الانتقال من حالة التمزق السياسي هذه إلى المركزية كان إيذاناً بترسخ اسلوب الانتاج الآسيوي ، ومن المؤسف أن بليخانوف ، الذي دافع ، على الصعيد النظري ، دفاعاً لامعاً عن مبادىء المادية التاريخية ، قد وقع ، عند التطبيق العملي ، أسير الفهم المثالي للتاريخ .

وإذا كانت بقايا التصورات القديمة ، ما قبل الماركسية ، قد أثقلت على كاوتسكي وبليخانوف ، فإن الثوريين الشباب ، الذين انضموا الى صفوف الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية العالمية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي ، كان بوسعهم ، بالطبع ، من خلال اطلاعهم على نظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، أن يأخذوا محصلة تطور آراء ماركس وانجلس . وكقاعدة عامة تعرّف هؤلاء الشبان على اللوحة العيانية لتعاقب التشكيلات الاجتماعية من « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

وعلى هذا الأساس بُني ، أول الأمر ، مؤلف بغدانوف « موجز علم الاقتصاد » ، الذي لاقى رواجاً منقطع النظير في روسيا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين : ما بين عامي ١٨٩٧ و١٩٠٦ أعيد طبعه عشر مرات ، ومن ثم ، ما بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٤ ، صدرت منه ، رسمياً فقط ، ست طبعات أخرى[٥] . في الطبعة الأول (١٨٩٧) [٩٠] ، التي ظهرت على أساس الدروس التي ألقاها في الحلقات العمالية بغابات تولِيا ، يستعيد بغدانوف ، في جوهر الأمر ، صيغة انجلس « الخماسية »[٦] .

لكن بغدانوف لم يتوقف عند الآراء ، التي بسطها في الطبعة الأولى . وان تاريخ تقلبات بغدانوف ، التي تعكس ، في نفس الوقت ، المراحل العامة لتطوره الفكري ، ليستحق الاهتمام . نظراً لما مارسته نظريته ، فيما بعد ، من تأثير على بعض الباحثين السوفيت .

كانت بنية « موجز علم الاقتصاد » تتغير باستمرار . لكن الطبعة الأولى (١٨٩٧) والثانية (١٨٩٩) [٩١] والعاشرة (١٩٢٠) [٩٣] تعطينا صورة عن التبدل الحاد ، الذي طرأ على فكر صاحبها . وللمقارنة نورد أدناه هذه الأوجه الثلاثة :

٥ ـ وفعلياً كان عددها أكبر بكثير .

٦ ـ يعود غياب التشكيلة الخامسة ـ الاشتراكية ـ الى اعتبارات ، تتعلق بالرقابة . ولم تظهر هذه التشكيلة إلا في الطبعات ، الصادرة في سنوات ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ [انظر : ٩٢ ، ٢٧٨ ـ ٢٨٥] .

الطبعة الأولى	الطبعة الثانية	الطبعة العاشرة
١) عصر الشيوعية العشائرية البدائية ؛ ٢) عصر العبودية ؛ ٣) عصر الاقطاعية والورشات ؛ ٤) الرأسمالية .	١) الشيوعية العشائرية البدائية ؛ ٢) التنظيم البطريركي -العشائري، والعبودية القديمة ؛ ٣) المجتمع الاقطاعي ؛ ٤) المجتمع البرجوازي الصغير ؛ ٥) عهد الرأسمال التجاري ، ٦) الرأسمالية الصناعية -مرحلة المانيفاكتورة ؛ ٧) الرأسمالية الصناعية -مرحلة المكنات .	الاقتصاد الطبيعي ١) الشيوعية العشائرية البدائية ؛ ٢) المشاعة العشائرية، المتيمرزة بسلطة الزعيم ٣) المجتمع الاقطاعي ؛ تطور التبادل ١) نظام الرق ؛ ٢) الاقتصاد القناني ؛ ٣) النظام الحرفي -المديني ، ٤) الرأسمالية التجارية ؛ الرأسمالية الصناعية ١) عصر المانيفاكتورة ؛ ٢) عصر المكنات ؛ ٣) الرأسمال الصيرفي ؛ المجتمع الاشتراكي

من هنا يتضح ان ابتعاد بغدانوف عن نظرية انجلس بدأ عام ١٨٩٩ . وقد كانت تلك الفترة فترة هجوم التحريفية في اوروبا الغربية (تحرك برنشتين ما بين ١٨٩٦ - ١٨٩٨) وفي روسيا (الاقتصادية : ١٨٩٧ - ١٨٩٨) . وفي عام ١٨٩٩ صدر مؤلف بازاروف « العمل المنتج ، والعمل الذي يشكل القيمة » [٨٦] . في هذا الكتاب يعيد بازاروف النظر بمفهوم « اسلوب الانتاج » ، الذي وضعه ماركس ، ويحاول معارضته بهدف الانتاج وعلاقات التبادل ، وقد اعترف بغدانوف بأن هذه النظرة قد مارست تأثيراً معيناً عليه[٧] .

٧ - يبدو أن بغدانوف قد اطلع على كتيب بازاروف قبل صدوره ، لأنه كان على معرفة شخصية ببازاروف من خلال عمله في الحركة الاشتراكية - الديمقراطية بمنطقة تولا .

في الطبعة الأولى من مؤلف بغدانوف كان نظام الرق يتوسط بين المشاعية البدائية وبين الاقطاع ، ويُعتبر مرحلة ، متكافئة مع هاتين المرحلتين . وهنا صُوِّر الشرق وحوض البحر الأبيض المتوسط القديمان لونين من نظام الرق . وهذا الفهم للملكيات الاستبدادية الآسيوية يقوم على القول أن كل فرد من الرعية هناك هو عبد للدولة ، أما طبقة ملاك العبيد فكانت متجسدة في العاهل والجهاز البيروقراطي . وفي الطبعة الثانية بقيت موضوعة انتماء الشرق والعالم الاغريقي ـ الروماني الى نفس التشكيلات ، لكن لوحة التشكيلات تغيرت جذرياً . فقد قسّم المؤلف النظام المشاعي البدائي الى مرحلتين ، وقرّب بين عصر « العبودية القديمة » وبين المرحلة الثانية من المشاعية البدائية (« التنظيم البطريركي ـ العشائري ») ، ليطمس ، بذلك ، الحد الفاصل بين المجتمعات الطبقية التناحرية وغير الطبقية . كذلك طمس الحد بين الاقطاعية والرأسمالية ، حيث وضع بينهما « المجتمع البرجوازي الصغير » . ولم يحالف التوفيق المؤلف إلاّ في تقسيمه لعصر الرأسمالية الصناعية إلى مرحلة المانيفاكتورة ومرحلة المكنات : هنا يقدم المبدأ الانتاجي في أساس التصنيف . لكن « عهد الرأسمال التجاري » ، الذي يبرزه انطلاقاً من درجة تطور التبادل ، لا يتفق ، ابداً ، مع المعايير الماركسية في التصنيف ، ولذا دحضته الادبيات التاريخية الماركسية ـ اللينينية .

ان ما يهمنا ، هنا ، هو تقسيم بغدانوف للمجتمعات ما قبل الرأسمالية . فالاقطاعية ، في رأيه ، تنبع من تطور المشاعة البدائية . والطابع الطبيعي للاقتصاد يوحّد المرحلتين كلتيهما . بالمقابل ، تبدو « العبودية القديمة » ظاهرة استثنائية ، حتى ولا يفرد لها المؤلف ، في الطبعة الثانية ، مكاناً خاصاً بها ، يحمل رقماً معيناً . لكن في تلك الفترة كان بغدانوف لا يزال يضع عصر « العبودية القديمة » في مكانه السابق : بين المشاعية البدائية والاقطاعية .

أما في الطبعة العاشرة فيبرز أمامنا بغدانوف جديد تماماً ، بغدانوف الذي خاض سنوات طويلة من الصراع ضد اللينينية ، وابتعد عن الحزب ، ليطرح مذهباً مثالياً متكاملاً . ويتفق مع هذا المذهب تقسيم جديد للتاريخ العالمي ، ينطلق ـ خلافاً للتسلسل التاريخي ـ من تطور علاقات التبادل . ان الافكار ، التي طرحها بغدانوف في مطلع القرن الحالي عن التطور الحتمي لمجتمعات « التبادل » من مجتمعات الاقتصاد « الطبيعي » (بما في ذلك : العبودية من الاقطاعية [٨٩ ، ١٠٢]) قد وجدت ، الآن ، انعكاسها في أن نظام الرق والنظام الرأسمالي يأتيان بعد الاقطاعية ، وهما يتحددان ـ شيمة النظام القناني المتميز ، الذي يبرزه المؤلف ـ كنتيجة لتطور علاقات التبادل في أحشاء الاقتصاد الاقطاعي الطبيعي .

لقد أشرنا أعلاه إلى مدى حرص ماركس على ألاّ يقف تطور أشكال التبادل حائلاً بين المؤرخين وبين رؤية الدور الحاسم ، الذي يلعبه الانتاج ، ورأينا كيف أكد ماركس

أن التشابه في تطور العلاقات السلعية ـ النقدية في العالم القديم وأواخر العصور الوسطى هو تشابه ظاهري صرف ، يقوم على اسس انتاجية متباينة تماما ، ولذا يؤدي ، في الحالتين كلتيهما ، الى نتائج متعارضة . وإذا كان كاوتسكي وبليخانوف قد فهما ، على نحو دوغمائي ، موضوعة اسلوب الانتاج الآسيوي ، فإن بغدانوف قد مضى ابعد من ذلك ، حيث تخلى نهائياً عن منهج ماركس . لقد رفض « اللزومية المطلقة لأية حقيقة » [٩٤ ، ٤ ، ٥] . ووضع نظرية ذاتية في « فلسفة التاريخ » ، لا تتفق مع الوقائع الملموسة .

إن آراء بغدانوف وكاوتسكي وبليخانوف تبين مدى حيوية تصور العلم البرجوازي عن « الاقطاعية » كمرادف للتفكك السياسي . فقد أكد بغدانوف «.أن رصيد العلاقات الاقطاعية كان نقطة الانطلاق لتطور المنظومة العبودية ، سواء في الدول الاستبدادية الشرقية أو في العالم القديم *antique* . وإذا رجعنا إلى بلاد اليونان أيام حروب طروادة ستتبدى أمامنا لوحات المجتمع الاقطاعي المعروفة . فـ « القيصر » ، الذي يرسمه لنا هوميروس ، لا يمت بصلة إلى العاهل المقبل في الدولة المركزية . هنا ليس ثمة سوى حلف عسكري للجماعات الاقطاعية ، الموحدة من أجل عمل مشترك، والتي تحمل اسم « عشائر » و «بطون Phratrie » [٩٣ ، ٧٠] .

وهكذا تبين أن التصور عن « الاقطاعية قبل الرق » قريب من نظرية المجتمع « الآسيوي » المتميز ، ذلك أنه يؤدي ، منطقياً ، إلى القول بأن الاقطاعية هي النظام الاجتماعي الوحيد ، الذي كان مسيطراً في أسيا وافريقيا منذ أقدم الأزمنة[٨] . فعلى غرار بليخانوف يذهب بغدانوف إلى أن المجتمع الشرقي ـراكدتماماً : « يعرف التاريخ أمثلة ، تغدو فيها حضارة كاملة عاجزة عن التطور بسبب ما أنتجته من ايديولوجية ، تستبعد التقدم الاجتماعي » [٩٤ ، ٦٥] . هنا يؤكد بغدانوف على الدور الحاسم للايديولوجيا ، التي يطرحها في مواجهة اسلوب الانتاج . كذلك عبّر عن نفس هذا الفهم المثالي لقوى التقدم التاريخي حين أعلن فيض السكان المطلق « محركاً أساسياً للتطور الاجتماعي » [٩١ ، ٩٧] ، أو حين فسر انحطاط الشرق بغياب « فيض الطاقة » [٩٣ ، ٨٣] .

وجاءت آراء روزا لوكسمبورغ حول التطور التاريخي للشرق متميزة ـ في الاتجاه الأحسن ! ـ عن آراء كاوتسكي وبليخانوف وبغدانوف . بهذا الصدد يكفي التذكير بكم عن الامتعاض واجهت « تلك الخرافة القديمة ، التي لفقها المستعمرون الاوروبيون ، والتي تزعم أن أراضي المستعمرات كلها ملك لصاحب السلطة السياسية . فقد منح الانكليز الأرض كلها للمغول الأكبر وولاته لكي يحصلوا عليها « ورثة » شرعية . حتى

٨ ـ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ما ذكرناه اعلاه .

أكبر العلماء في ميدان الاقتصاد السياسي ، مثل جيمس ميل ، اندفعوا بحمية لتبرير هذه الخرافة ، ودعمها باعتبارات « علمية » ، كالحجة اللامعة التالية : يجب فهم أن الأرض في الهند كانت تخص الحاكم ، « ذلك أننا اذا افترضنا انه لم يكن مالكاً للأراضي لن يكون بوسعنا القول من هو مالكها الفعلي » . . . . ويظن هنري مين أن الانكليز ورثوا عن اسلافهم المسلمين أطماعهم الأولى في تملك كافة أراضي الهند ـ هذه الاطماع ، التي يقول أنها غير مشروعة . . . . . على العكس من ذلك برهن مكسيم كوفاليفسكي . . . . أن ما يدعى بـ « النظرية والممارسة الاسلاميتين » ليستا سوى خرافة ، نسجها الانكليز . . . . والآن يدافع العلماء الانكليز ، ومعهم زملاؤهم الفرنسيون ، عن خرافة مماثلة بالنسبة للصين ، حيث يزعمون أن الأرض كلها هناك ملك للامبراطور » [١٩٤ ، ٢٦٢ـ ٢٦٣] .

وكان من الطبيعي أن روزا لوكسمبورغ ، التي لم تعترف بغياب الملكية العقارية الخاصة في الشرق[٩] ، سوف تنفي وجود تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية خاصة ، قائمة على اسلوب الانتاج الآسيوي . وبالفعل ، نراها في كتابها « مقدمة في الاقتصاد السياسي » ، الذي صدر بعد وفاتها ، لا تكتفي بعدم ابراز تشكيلة آسيوية متميزة ، بل وتطلق على عصر نظام الرق اسم « عصر العبودية الشرقية والغربية » [١٩٣ ، ٢٩٤] .

لقد كان الماركسيون ، الذين عالجوا المشكلة على غرار روزا لوكسمبورغ ، يفهمون أقوال ماركس حول أسلوب الانتاج الآسيوي على أنها مجرد اشارة إلى خصوصية معينة للانتاج التقليدي في بلدان الشرق ، إلى طابع المشاعة المغلق وركودها ، مع الاضافة ، غالباً ، أنه بنية اجتماعية كهذه توفر جواً ملائماً للاستبداد . لكن هذا كله أُدرِج في اطار تشكيلتين اجتماعيتين متعاقبتين ، سماها انجلس ، في « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » : نظام الرق ، والاقطاعية .

٩ ـ لينين ومسألة العلاقات الاجتماعية في بلدان آسيا وافريقيا

يتعذر العثور ، في أي من أعمال لينين ، ولو على اشارة واحدة ـ من وضع المؤلف نفسه ـ الى اسلوب الانتاج الآسيوي . فلينين يورد مقتطفات من مؤلفات ماركس والمفكرين الماركسيين الآخرين ، تأتي على ذكر النظام الآسيوي ، لكنه لم يطرح ، ولو مرة واحدة ، وجهة نظره حول هذا المفهوم ، الذي لم يحظ باهتمام خاص عنده .

٩ ـ وقد اعتمدت ، في ذلك ، على أعمال ، منها كتاب أ . فرانكه .

أما فيما يخص آراء لينين العامة حول مشكلة التشكيلات ما قبل الرأسمالية فإن معظم أقواله تتعلق بروسيا وتاريخها . وهذه الأقوال مهمة بالنسبة لنا ، فقد رأينا أعلاه أن بليخانوف أدرج روسيا في عداد البلدان ، التي يسيطر فيها اسلوب الانتاج الآسيوي .

لقد اطلع لينين ، منذ سني الدراسة ، على مشكلة النظام الاجتماعي لروسيا ما قبل الرأسمالية . وكان أحد أعماله الطلابية في عامي ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ بسامارا يحمل عنواناً ، له دلالته ـ « حول اقطاعية روسيا القديمة » . بهذا الصدد يشير المؤرخ السوفيتي أ . م . ساخاروف إلى أن مجرد طرح المسألة « كان يتعارض تعارضاً مباشراً مع وجهة النظر ، السائدة في علم التاريخ البرجوازي بالقرن التاسع عشر ، والرافضة للاقطاعية في تاريخ روسيا » [٧٢٠ ، ١٥٥] . وقد كرس لينين لمسألة الاقطاعية في روسيا مؤلفه « من هم « أصدقاء الشعب » وكيف يحاربون الاشتراكيين ـ الديمقراطيين » [٧٣ ، ٢٩٦] .

ومنذ أول لقاء للينين مع بليخانوف (عام ١٨٩٥) اصطدمت آراؤهما حول النظام الاجتماعي في روسيا [١٢٢ ، ١١٠] . وقد ظل لينين يدافع عن وجهة نظره أيام المناظرة حول مشروع برنامج حزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي (حـ . عـ . ا . د . ر) ، ويورد الحجج ، التي تثبت وجود الاقطاعية في روسيا [٦١ ، ٣١٤ ـ ٣١٥ ؛ ٦٥ ، ٢٢٢ ؛ ٧١ ، ٤٣٣ ـ ٤٣٤ ، ٤٤٤] . وفي الوقت نفسه اكد لينين على وحدة نمط العلاقات الاجتماعية التقليدية في روسيا القيصرية والصين [٦٧ ، ٣٨٣] . وليس من الصعب أن نتبين أن اقوال لينين هذه كلها لا تنسجم ، اطلاقاً ، مع فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي .

كنا قد أشرنا أعلاه الى أن بليخانوف قام ، في المؤتمر الرابع لـ (حـ . عـ . ا . د . ر) ، بعرض موسع لفرضيته في اسلوب الانتاج الآسيوي . وقد اعترض لينين على هذا الطرح ، لكنه لم يكن يقصد فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي عامة ، بل فقط موضوعة النظام الآسيوي في روسيا . بهذا الصدد اعتمد لينين ، فيما اعتمد ، على أبحاث ف . أ . كلوتيشيفسكي و أ . ي . يفيمنكو ، في نفيه لأن تكون الدولة هي المالك لكل الأراضي في روسيا القديمة [انظر : ٦٤ ، ١٤] .

ومن القرائن ، التي تدل على أن موقف لينين السلبي من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي في روسيا قد امتد ليشمل نظام بلدان الشرق المعاصرة له ، يأتي حديثه عن العلاقات الاجتماعية في الصين . ففي عام ١٩١٢ كتب لينين : « ان ظروف الصين الموضوعية ، ظروفها كبلد متخلف ، زراعي ، نصف اقطاعي ، تطرح على بساط البحث ، بالنسبة لحياة زهاء نصف مليار من البشر ، شكلاً واحداً من هذا الاضطهاد وهذا الاستغلال ، له خصوصيته التاريخية ، ألا وهو الاقطاع . فالاقطاعية تقوم على

سيطرة الحياة الزراعية والاقتصاد الطبيعي . اما مصدر الاستغلال الاقطاعي للفلاح الصيني فكان تقييده بالأرض على هذا النحو أو ذاك . وكان الاقطاعيون هم المعبّرون سياسياً عن هذا الاستغلال ، إما مجتمعين أو كل بمفرده برئاسة الامبراطور ، الذي يتربع على قمة هذا النظام » [٦٣ ، ٤٠٣ - ٤٠٤] .

واخيراً، هناك عملان ، لا يتطرق فيهما لينين الى مشكلة النظام الاجتماعي لبلد معين ، بل يعالج مسألة أعم ، هي التعاقب الملموس للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في تاريخ البشرية : مقالته النقدية حول كتاب أ . أ . بغدانوف [٦٢] ومحاضرته « حول الدولة » . هنا نعيد الى الأذهان أن الأولى تعود الى السنين الباكرة من نشاط لينين الاجتماعي والعلمي (١٨٩٨) ، في حين تعود الثانية إلى المرحلة الأخيرة من حياته العلمية (١٩١٩) . ان هذين العملين يعطياننا تصوراً عاماً عن آراء لينين حول مشكلة تقسيم التاريخ العالمي على امتداد كل حياته العلمية تقريباً .

في مقالته حول الطبعة الأولى من كتاب بغدانوف« موجز علم الاقتصاد » يقيّم لينين عالياً هذا المؤلف ، وذلك ، تخصيصاً ، لأنه لا يعرض محتوى العلم « عرضاً دوغمائياً (كما هو الحال في معظم الكتب التدريسية) ، بل يقدمه في صورة وصف للمراحل المتعاقبة من التطور الاقتصادي ، ألا وهي : مرحلة الشيوعية البدائية العشائرية ، مرحلة الرق ، مرحلة الاقطاعية والورشات ، واخيراً - الرأسمالية » [٦٢ ، ٣٦] . ونحن لا نعثر ، في هذه القائمة ، على تشكيلة اقتصادية - اجتماعية خاصة ، مرتبطة بأسلوب الانتاج الآسيوي . لكن لينين ، والحق يقال ، يمتدح بغدانوف لأنه يعرض المادة « تبعاً للتشكيلات » ، وليس لقوله بتشكيلة معينة ، أو نفيه لها . أما قائمة « مراحل التطور الاجتماعي » في قول لينين فهي مجرد سرد لما جاء في كتاب بغدانوف . ورغم أن لينين كان ، على ما يبدو ، متفقاً تمام الاتفاق مع المؤلف ، إلاّ أننا نرى أن مقالة لينين هذه لا تعطينا الحق في صياغة استنتاجات نهائية حول موقف لينين السلبي ، أو - وبقدر أقل ! - الايجابي ، من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي .

بيد أن محاضرة « حول الدولة » تعطينا مبررات أكبر لذلك . ففيها يتحدث لينين ، منذ البداية وحتى النهاية ، باسمه شخصياً ، ويقدم أوسع عرض لنظريته في تقسيم التاريخ العالمي : المجتمع الأبوي ، المشاعي البدائي ؛ المجتمع العبودي ؛ المجتمع الاقطاعي ؛ الرأسمالية ؛ الاشتراكية .

أمامنا ، هنا ، لوحة ، تتفق تماماً مع تلك اللوحة ، التي أثنى عليها لينين في تعليقه على كتاب بغدانوف ، وتتحدر من نفس الينبوع - من مؤلف انجلس « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، الذي يستند إليه لينين مباشرة في محاضرته

[انظر : ٦٩ ، ٦٧] .

هل يتعلق هذا التقسيم ، الذي يذكره لينين ، بالتاريخ الاوروبي فقط ؟ بالطبع ، لا : ان لينين يتكلم ، بما لا لبس فيه ، عن تطور « كافة المجتمعات البشرية خلال آلاف السنين في كل البلدان بدون استثناء » ، ويشير إلى أن العبودية كانت مرحلة ، « مر بها القسم الأعظم من شعوب باقي (بالاضافة الى اوروبا ـ ف . ن) مناطق العالم » ، وأن الانتقال من نظام الرق إلى الاقطاعية يمكن رصده « في القسم الاعظم من البلدان » [٦٩ ، ٧٠] .

مما لا شك فيه ان تقسيم لينين يستبعد وجود تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية أخرى ، سادسة ، قائمة على اسلوب الانتاج الآسيوي ، هذا المفهوم ، الذي لا يرد ذكره ـ كما في السابق ! ـ في محاضرته . وفي الوقت نفسه يؤكد لينين على التسلسل المذكور للتشكيلات في التاريخ ، وعلى « أن مجتمع القنانة كان ، دائماً ، أكثر تعقيداً من مجتمع الرق » [٦٩ ، ٧٦] . ومن الجلي أن هذه الموضوعات كلها ، التي صاغها لينين ، في محاضرته ، صياغة بالغة الدقة والتحديد ، تعكس نفس ذلك التصور ، الذي أنتهى إليه ماركس وانجلس فيما يخص التعاقب الملموس للتشكيلات الاجتماعية .

لقد ذكرنا أعلاه أن لينين لم يتطرق مباشرة إلى مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي ، وأن التشكيلة « الآسيوية » لم تجد مكاناً لها في تقسيمه للتاريخ العالمي .

من هنا ، على ما يبدو ، نجد أنه حتى فترة قريبة لم يحاول أي من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي اثبات ان لينين كان من مؤيديها . أما ما نصادفه ، عند فارغا وبعض المؤلفين الآخرين ، من تأكيدات أن لينين كان ، كماركس وانجلس ، من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، فإنها لا تستند الى أي أساس . فقط في عام ١٩٦٩ قام ف . جـ . بوبوف بدراسة خاصة لهذه المسألة ، خلص منها الى القول أن لينين ترسّم خطى ماركس وانجلس في تأييد فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، حتى وطورها الى الأمام . ولذا فإن هذه المقالة ، من حيث كونها المحاولة الوحيدة لدراسة المشكلة المعنية دراسة شاملة ومفصلة ، تستحق الوقوف مطولاً عندها .

لقد جمع بوبوف كل عبارات لينين ، التي يرد فيها ذكر لأسلوب الانتاج الآسيوي وللاستبداد « الآسيوي » ، ورتبها حسب تسلسلها الزمني[1] .

بين أهم الأعمال ، التي يستند إليها بوبوف ، يمكن ابراز أعمال خمسة . في

١ ـ تجدر الاشارة إلى أن المؤلف ، إذ يعترف بأن أقوال لينين الكثيرة حول « الاسيويين » كمرادف للتخلف ، وعن « الاستبداد الآسيوي » ، لا تمت بصلة الى مشكلة اسلوب الانتاج الآسيوي ، لم يتطرق إلى هذه الأقوال في دراسته .

اثنين منها (الأول والخامس حسب التسلسل الزمني) - في مؤلف « من هم « أصدقاء الشعب » وكيف يحاربون الاشتراكيين - الديمقراطيين ؟ » [٧٣ ، ١٣٦] ومقالة « كارل ماركس » [٦٦ ، ٥٧] - يستشهد لينين بالعبارة المعروفة . التي اوردناها أعلاه ، والمأخوذة من مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » . وفي أحدها (الثالث) - في تلخيص « مراسلات » ماركس وانجلس - يقتصر لينين على تدوين مقتطفات على الهامش ، ووضع خطوط تشديد تحت ما ذكرناه أعلاه من موضوعات لمؤسسي الماركسية حول اسلوب الانتاج الآسيوي . وفي العملين الباقيين (الثاني والرابع) يكرر لينين ، في جداله مع بليخانوف وروزا لوكسمبورغ ، صياغات خصميه حول أسلوب الانتاج الآسيوي والاستبداد الآسيوي .

ونحن نرى أن هذه المقتطفات كلها لا توفر - في حال النظرة الموضوعية إليها - الامكانية للحكم على موقف لينين من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي .

والى الاعتراف بهذه الحقيقة يخلص ، في جوهر الأمر ، بوبوف نفسه ، حين يدرس الأمثلة الأربعة الأولى كلاً على حدة . وهو ينتهي من تحليلها الى استنتاج ، صحيح في رأينا ، يذهب إلى « أن لينين لم يُعنَ بدراسة بنية المجتمعات الطبقية الباكرة ، ولذا كان من الطبيعي أنه لم يكن له أن يضع نظرية في اسلوب الانتاج الآسيوي ، تنظر الى العصر المعني نظرة ، مختلفة عنها لدى مؤسسي الماركسية » [٧١٥ ، ٨٦] .

ومع ذلك يحاول بوبوف تصوير ما جمعه من استشهادات على انها تعبير عن رأي لينين نفسه حول المسألة المطروحة .

فهو يرى أن ملخص لينين لـ « مراسلات » ماركس وانجلس تعطي الحجة للقول ان لينين كان يعتبر ملكية الدولة للأرض مضموناً أساسياً لمفهوم « اسلوب الانتاج الآسيوي »[٧١٥ ، ٧٩] . لكن من البديهي أن لينين ، إذ يورد مقتطفات من أعمال ماركس ، سيضمنها نفس المحتوى ، الذي ضمنها إياه ماركس .

ان بوبوف ، الذي يلاحظ ، بحق ، ان لينين ، في فهمه للمجتمعات الطبقية الباكرة ، قد اقتفى أثر مؤسسي الماركسية ، يضيف : « غير أن موقف لينين من المسألة المعنية يبين أن دراسة أسلوب الانتاج آلاسيوي هي دراسة لتشكيلة اقتصادية - اجتماعية مستقلة ، لها سماتها النوعية الخاصة »[٧١٥ ، ٨٦] . هذا صحيح ، بالطبع ، طالما أن الحديث يدور عن سرد آراء ماركس وانجلس ، العائدة لمرحلة كانا فيها يعتبران اسلوب الانتاج الآسيوي اساساً لتشكيلة خاصة . لكن من غير المفهوم لماذا يتحدث بوبوف عن « موقف » لينين « من المسألة المعنية » ؟ فهو نفسه يعترف ، قبل ذلك ، بأن لينين لم يشتغل بهذه المسألة ، وأن الاستشهادات الأربعة المذكورة لا تعطي أية دلائل على « موقفه » .

ان المثال الخامس (مقالة « كارل ماركس ») هو اللحظة الحاسمة في نظرية بوبوف . وكل ما في الأمر ، هنا ، هو أن لينين يورد ، في هذه المقالة ، عبارة من مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، لكن في ترجمة جديدة ، لم تغير إطلاقاً من معناها . أما بوبوف فيركز الانتباه على هذا التفاوت الطفيف ليقول أن ترجمة لينين الجديدة « تحتمل تأويلاً وحيداً لأسلوب الانتاج الآسيوي ، يرى فيه تشكيلة مستقلة ، ويستبعد فهم هذه المرحلة الطبقية الباكرة الأولى من التطور الاجتماعي على أنها لون آسيوي من العبودية أو (و) من الاقطاعية » [٧١٥ ، ٨٦] .

هذه المعارضة بين ترجمتي لينين لا تقوم ، في نظرنا ، على أي أساس ، ذلك أن الترجمتين كلتيهما لا تسمحان بفهم كلمات ماركس المذكورة إلا كوصف لتشكيلة أسيوية خاصة . غير اننا لن نتوقف عند هذه النقطة . وسنسلم ، جدلاً ، بأن الترجمة الجديدة « تعزّز » حقاً مواقع الفرضية « الآسيوية » . لكن الحديث ، هنا ، يدور عن آراء ماركس في عام ١٨٥٩ ! وما علاقة وجهة نظر لينين بذلك ؟

ويتابع بوبوف قوله : « ان دراسة القاعدة الاقتصادية لاسلوب الانتاج الآسيوي وعناصر بنيته الاجتماعية قد أتاحت للينين أن يتصور ، على نحو أدق ، أسلوب الانتاج الآسيوي على أنه مرحلة في التطور الاجتماعي . ولذا يبدو في مقالة « كارل ماركس » وكأنه يلخص نتائج أبحاثه ، ويعطي الترجمة ، التي يأخذ بها الجميع اليوم ، لتعاقب التشكيلات عند ماركس » [٧١٥ ، ٨٥] .

ان هذا الاستنتاج لأوسع نطاقاً وأكثر جزماً مما تسمح به المادة . هنا ، بالضبط ، خانت المؤلف تلك الموضوعية ، المميزة لما سبق من تحليل . وقد تجلى هذا أيضاً عند دراسة أمكنة من التركة اللينينية ، لا تتمش مع استنتاجات بوبوف ، وتتطلب ، بالتالي ، تفسيرها . وهنا تم الاخلال ، منذ البداية ، بمبدأ الموضوعية : في اختيار المصادر . ففي المقالة يتجاهل المؤلف تجاهلاً تاماً تعليق لينين على كتاب بغدانوف ، ووصف لينين للنظام الاجتماعي في الصين على أنه نظام اقطاعي .

غير أن بوبوف يلتفت إلى أكثر أعمال لينين تناقضاً مع انشاءاته ـ إلى محاضرة « حول الدولة » ، التي يتحدث فيها لينين ـ كما أشرنا أعلاه ـ باسمه شخصياً ، ويورد لوحة لتعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، لا تنطوي على تشكيلة اسلوب الانتاج الآسيوي [انظر : ٦٩ ، ٦٨ ـ ٧١] . بـمَ يُفسَّر هذا السكوت ، وهل هو تعبير عن موقف لينين ؟

يقول بوبوف : « من الجلي أن أهداف المحاضرة المذكورة ، والمواد المستخدمة فيها ، هي التي تقدم الجواب على هذا السؤال » [٧١٥ ، ٨٩] . ان طرح المسألة على هذا النحو هو طرح صحيح من حيث المبدأ . لكن من الضروري اعطاء تأويل صحيح له . ان هدف لينين ـ كما يقول بوبوف ـ هو عرض أسس

الموضوع أمام جمهور ، ضعيف المستوى نسبياً ، لم تكن تسمح له الظروف بالدراسة إلاّ خلال مدة قصيرة ، وفي أوقات جد عصيبة . ولذا كان لا بد من أن تكون المحاضرة مبسّطة . ويتساءل بوبوف : « ترى هل كان بوسع لينين ، والحال كهذا ، أن يطرح أمام الجمهور مشكلات خلافية . مثل مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي ، التي ظلت ، خلال عقدين ، مثار جدل في أوساط الحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية الروسية والأجنبية ؟ كلا ، بالطبع »[٧١٥ ، ٨٩] .

لنمعن النظر في هذه الحجة . ان أحداً لا يشكك في الأسلوب المبسط للمحاضرة المعنية[٢] . لكن سهولة العرض في مؤلفات لينين كانت تأتي ، دائماً ، من خلال تقليص الجوانب الثانوية ، الخلافية أو الغامضة ، وليس على حساب تشويه الفكرة الأساسية . ان اللوحة الأساسية في الحالة المعنية هي : المشاعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية . وإذا كانت هذه القائمة لا تأتي على ذكر تشكيلة ما ـ التشكيلة الآسيوية ، فما ذلك إلاّ لأن المحاضر اعتبر وجودها أمراً غير مثبت ، أوكان ينفيها عموماً . ومن هنا نرى أن لينين لم يضع اسلوب الانتاج الآسيوي جنباً إلى جنب مع التشكيلات الأخرى ، وهذا يعكس ، بلا شك ، وجهة نظره الشخصية ، مهما كان عرضها « مبسطاً » .

أما السؤال الثاني ، الذي طرحه بوبوف ، فيدور حول المواد ، التي اعتمدت عليها المحاضرة : « في أساس المحاضرة وضع لينين مؤلف انجلس أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة »[٧١٥ ، ٨٩] . ان بوبوف محق تماماً في هذه النقطة .

وبعدها يقول بوبوف أن عدداً من خصوم نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي يصرّون على ضرورة النظر اليها في ضوء آراء لينين ، وهم يقصدون من وراء ذلك أنه في مؤلفات لينين ، بالتحديد ، اكتسب التصور الماركسي عن تعاقب التشكيلات أكثر صوره كمالاً وجلاءً . وهو يردّ على ذلك بالقول : « ان مطلب النظر الى فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي في ضوء آراء لينين سيعود بنا ـ وكما يلاحظ ، بحق ، ي . بيتشيركا ـ الى دراسة آراء أصحاب اسلوب الانتاج الآسيوي ، أي ماركس وانجلس » [٧١٥ ، ٩١ ـ ٩٢] . بعبارة أخرى : لا مجال للنقاش في الحقيقة الجلية ، وهي أن لينين قد وقف ، في هذه المسألة ، إلى جانب رأي ماركس وانجلس .

لكن من المؤسف أن بوبوف ، الذي يسلم بهده الواقعة الهامة ، يعرض موقف ماركس وانجلس عرضاً ، لم يكن موفقاً أبداً . فهو لم يدرس ، مفصلاً ، آراءهما ، ولم يورد ، في الحقيقة ، أية حجج ، تدعم استنتاجاته حول المشكلة المطروحة .

٢ ـ وهذا الأسلوب المبسط نجده أيضاً في أعمال نظرية عميقة أخرى ، وضعها لينين .

ونحن نسمح لانفسنا ألاّ نتوقف عند هذا المكان من مقالة بوبوف[٣] ، وسنكتفي باحالة القارىء إلى البندين الخامس والسادس من القسم الثاني[٤] .

ولا أساس أيضاً (أي لا ينبع من كل مضمون المقالة السابق) للاستنتاج العام ، القائل أننا لا نجد أبداً عند لينين تخلياً واضحاً عن مشكلة اسلوب الانتاج الآسيوي نفسها [٧١٥ ، ٩٠] . وفضلاً عن ذلك ، يؤكد لنا بوبوف أنه « من خلال النضال ضد تشويهات نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي توصل لينين إلى صياغة السمات العامة (؟ - ف . ن) لـ « أسلوب الانتاج الآسيوي الكلاسيكي » المفترض (؟ - ف . ن) ، الذي جاء به (؟ - ف . ن) ماركس وانجلس »[٧١٥ ، ٩١] .

فعن أي « تخلٍ » يمكن الحديث إذا لم يثبت أن لينين قدطرح ، في اي من الأوقات ، « مشكلة اسلوب الانتاج الآسيوي » ؟ وعن أي نضال ضد « تشويهات » هذه النظرية ، التي لم يتبناها لينين أبداً[٥] ، يتحدث المؤلف ؟

وأخيراً : لا يصح ، بالطبع ، عرض آراء الخصوم عرضاً غير أمين . ان بوبوف يتحدث عن قول « خصوم أسلوب الانتاج الآسيوي » بأن لينين نفى « مشكلة اسلوب الانتاج الآسيوي » . وهو يتعمد ، هنا ، تقديم موضوعة هؤلاء « الخصوم » ، الذين لا يذكر أسماءهم ، في صورة ، يسهل معها « التغلب » عليهم . لكن أحداً من « خصوم أسلوب الانتاج الآسيوي » لم يتحدث أبداً ، ولم يكتب - فيما نعرف - عن « نفي » لينين لـ « المشكلة » ! لقد عبّروا عن رأيهم على نحو أبسط : لم يكن لينين من أنصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . وهذا القول يبدو ، في ضوء كافة الاعتبارات ، أقرب الى الحقيقة .

ان أخذ لينين بالنظرة ، التي توصل إليها انجلس عام ١٨٨٤ لا يعني ، في رأينا ، انه لم يطّور هذه النظرة في بعض نواحيها . فقد كان بوسعه الاعتماد على مستوى لتطور علم التاريخ ، أرفع منه في ايام ماركس وانجلس . لقد كانت لديه ، مثلاً ، أحدث

٣ - أي ، في الحقيقة ، عند نظرة ماركس وانجلس .

٤ - يذهب بوبوف الى أن انجلس ، في « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، « يدرس الفرع الاوروبي - الغربي من التطور الاجتماعي » . ومن هنا يزعم أن لينين ، لهذا السبب ، « استند ، هو الآخر ، الى تجربة التطور الاوروبي » [٧١٥ ، ٨٩ - ٩٠] . هنا يستشهد بوبوف بعبارة انجلس ، الواردة في « أصل العائلة . . . » : « لقد تتبعنا تطور النظام العشائري على ثلاثة أمثلة كبيرة متفرقة - الأغارقة ، والرومان ، والجرمان »[٥٧ ، ١٥٦] . صحيح انه قبل هذه العبارة تأتي ثلاثة أقسام ، مكرسة للتاريخ الاغريقي ، والروماني ، والجرماني . لكن بوبوف ينسى أنه قبل هذه الأقسام جاء فصل « عشيرة الايروكوا » ، وهي مثال غير أوروبي ! ويشير انجلس نفسه إلى أنه يرسم الخطوط العامة « للوحة تطور البشرية (خط التشديد لنا - ف . ن) »[٥٧ ، ٣٣] . لكنه يبين ذلك على أمثلة من هذه القارة أو تلك .

٥ - على الأقل ، لم يتمكن بوبوف من إيراد ولو واقعة واحدة ، تدعم هذا .

الدراسات حول تاريخ روسيا ما قبل الرأسمالية (ف . أ . كليوتشيفسكي ، أ . ي . يفيمنكو ، وآخرين) . وكان ، بدون شك ، على معرفة باكتشاف الوثيقة الهامة عن النظام الاجتماعي للشرق القديم ـ قوانين حامورابي . ولذا كان بوسعه التحدث عن بعض الظواهر الاجتماعية بصورة اكثر تحديداً منها في عصر ماركس وانجلس .

لقد رأينا أعلاه ان لينين ينفي نفياً قاطعاً وجود اسلوب الانتاج الآسيوي في روسيا وفي الصين ، ويتحدث عن ذلك بلهجة أكثر تحديداً منها في أعمال ماركس وانجلس المتأخرة . وهو يستخدم ، فيما يخص النظام الاجتماعي في هذين البلدين ، مصطلح « الاقطاعية » ، الذي لم يكن قد رسّخ مواقعه ايام ماركس وانجلس ، وكان يستخدم ، أحياناً ، بالنسبة لتاريخ أوروبا الغربية فقط .

وبحزم أكبر يؤكد لينين على « القانونية العامة ، على التسلسل العام » لتطور « كافة المجتمعات البشرية خلال آلاف السنين في كل البلدان بدون استثناء » : ليست اوروبا وحدها هي التي مرت بمرحلة الرق ، بل ومعها « القسم الأعظم من شعوب باقي مناطق العالم » ، وان العبودية تحولت إلى القنانة « في القسم الأعظم من البلدان » [٦٩ ، ٧٠] .

ان لينين لم يبدل شيئاً فيما طرحه ماركس وانجلس من تقسيم ، واحد من حيث الأساس ، لتاريخ الشرق والغرب ، وانما أحياه من جديد ، برغم كل ما لاقته نظرات مؤسسي الماركسية حول هذه المسألة من تشويه على أيدي منظري الأممية الثانية .

لقد توقفنا عند كافة أقوال لينين ، التي يرى هذا أو ذاك من الباحثين أنها تمت بصلة الى المشكلة المدروسة . وقد كان بالامكان ألاّ نلتفت إلى الكثير من الاستشهادات ، لولا ذلك التأويل الخاطىء ، الذي لاقته عند مؤلفين آخرين . صحيح أن تطور علم التاريخ بعد لينين قد يغيّر الكثير ، لكننا لم نتطرق ، هنا ، إلى ذلك . لقد كان همنا هو الاجابة فقط على السؤال ، الذي طرحه غيرنا : ما هي آراء لينين الحقيقية حول تعاقب التشكيلات الاجتماعية .

١٠ ـ مناظرات العشرينات والثلاثينات .
نظرية ستروفة

بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ظهرت الحاجة الى تدقيق تقسيم *Périodisation* التاريخ العالمي ، وتفسيره من وجهة النظر الماركسية . وقد استدعى ذلك سلسلة كاملة من المناظرات السوسيولوجية ما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٥ . وكان المدخل الاممي الى التاريخ العالمي يتطلب دراسة الشرق والغرب على صعيد واحد .

وكان من الضروري تبيان اوجه التشابه واوجه الاختلاف ، في سبل التطور التاريخي للشرق والغرب . وجاء نهوض حركة التحرر الوطني في بلدان الشرق ، ولاسيما بعد الثورة الصينية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ، ليسرع وتائرالمناظرات ، ويزيدها حدة وشمولا . فقد كان من المتعذر على الكومنترن صياغة استراتيجية وتكتيك صحيحين في الحركة الثورية لبلدان الشرق بدون تصور علمي صحيح عن النظام الاجتماعي لهذه البلدان .

وتلفت الانتباه الواقعة الطريفة التالية : في انكلترا القرنين ١٨ ـ ١٩ كان العلماء ، الذين يتناقشون فيما بينهم حول طابع النظام الاجتماعي في الهند ، يسعون للمساعدة على ايجاد « أفضل » (بالنسبة لأنكلترا ، بالطبع) صيغ جباية الضرائب ، أي ، في حقيقة الأمر ، صيغ نهب هذه البلاد العظيمة . أما في العقد الثالث من القرن العشرين فكان العلماء السوفيت يدرسون المجتمع الصيني بهدف مساعدة الشعب الصيني العظيم على خلع نير السيطرة الامبريالية .

قبل فترة « المناظرات الكبرى » تواجدت ، في الأدبيات العلمية السوفيتية ، عدة وجهات نظر حول مسائل النظام الاجتماعي في بلدان الشرق . فانطلاقاً من مقدمات نظرية ، كانت رائجة في الأدبيات الاستشراقية (الأجنبية غالباً) في مطلع القرن الحالي ، وقف قسم من المؤرخين إلى جانب الموضوعة القديمة[١] حول الخصوصية الجذرية للمجتمع الشرقي ؛ وحول غياب الملكية العقارية الخاصة ، والتساوي الشامل بين مشاعات الجوار ، حتى والمشاعات العشائرية ، وحول الطابع غير الطبقي للدولة ، الخ . هذه الموضوعات تُصادف في كتب ومقالات ن . ف كيونر [١٨٧ م] وف . ف . بارتولد ، وف . أ . جوركو ـ كرياجين [١٨٤ م] ، وآخرين . والى جانب هؤلاء كان الباحثون ، ذوو الاعداد الماركسي قبل اندلاع ثورة اكتوبر ، يتحدثون ، عادة ، عن « الاقطاعية » و « المخلفات الاقطاعية » في بلدان الشرق القروسطي والحديث . وقد استخدمت هذه الصيغة في وثائق الكومنترن . ولم يكن هذا القسم من الباحثين يتطرق إلى مشكلات العصر القديم إلاّ نادراً ، وحين كان يفعل ذلك كانت بلاد الاغريق وروما تبدو له ، عادة ، عبودية ، وبلدان الشرق القديم ـ اقطاعية (ن . م . نيكولسكي . انظر : ٢١٤ ؛ ٢١٥)

وجاءت الشهرة ، التي أصابتها اعمال ماكس فيبر في النصف الأول من العشرينات ، لترسخ مواقع التصورات حول المجتمع الشرقي المتميز . وتحت تأثير هذه الأعمال كتب ي . س . فارغا ، عام ١٩٢٥ ،مقالة[٢]، يتحدث فيها عن مجتمع صيني متميز ، فيه الأرض ملك للفلاحين (لعشائر الفلاحين « في معظم

١ ـ تجدر الاشارة الى ان صياغة هذه الموضوعة كانت تعاني من الغموض وعدم الدقة .
٢ ـ هنا سيستند المؤلف الى م . فيبر .

الحالات ») ، ويلعب فيه « المتعلمون » دور الطبقة السائدة . هنا الدولة دولة سلمية بطريركية ، ظهرت بفعل الحاجة الاجتماعية الى تنظيم أشغال الري [١٠٣] .

ونجد لوحة مماثلة في مقالة أ . ي . كانتروفيتش (عام ١٩٢٦) ، التي مارست المالتوسية تأثيراً كبيراً عليها : يستبدل المؤلف الاستغلال والصراع الطبقي في المجتمع الصيني بعوامل ديموغرافية صرفة . فالفقر ، مثل الانتفاضات ، يعود ، في رأيه ، إلى فيض السكان فقط [١٥٧ ، ٨٦ ، ٩١] .

في عام ١٩٢٥ أعاد د . ب . ريزانوف إلى الأذهان أن ماركس كتب عن اسلوب الانتاج الآسيوي . وفي البداية لم يحدث هذا الخبر ذلك الوقع ، الذي أحدثه فيما بعد ـ عام ١٩٢٧ . ان الانقسام في صفوف الجبهة الموحدة المعادية للامبريالية ، والمعادية للاقطاعية ، وابتعاد الجومينداان (الكومنتانغ) عن الثورة بعد انقلاب تشان كاي ـ شيك (نيسان ، ١٩٢٧)، قد طرحا على بساط البحث مسألة سبل تطور الصين ، ومدى صحة تطبيق مقولات ، مستخلصة من تاريخ البلدان الأوروبية ، على المجتمع الصيني . وفي أيار ١٩٢٧ كتب جون ببير ، ممثل الحزب الشيوعي الأمريكي في الكومنترن آنذاك ، مقالة عن اسلوب الانتاج الآسيوي في الصين [٢٢٨] . ومنذ ذلك الحين صارت فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي بمتناول الجميع . وفي عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ تشبث بها الصينويان ل . إ . ماديار ـ وف . ف . لومينادزه، وعليها اعتمدت مقالات فارغا اللاحقة (١٩٢٨ ـ ١٩٣٠) ، ومنها انطلق س . أ . دالين [٥٣٢] . وتحت تأثير ماديار ولومينادزه ورد ذكر اسلوب الانتاج الآسيوي في مشروع البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي الصيني (تشرين الثاني ، ١٩٢٧) . كما جاء ذكره ، في صيغة أكثر حذراً ، في برنامج الأممية الشيوعية (١٩٢٨) .

كان مؤلف « الاقتصاد الزراعي في الصين » [١٩٨] ، الذي كتبه ماديار في الصين ونشر في موسكو عام ١٩٢٨ ، وكتاب « تزين ـ تيان . البنية الزراعية للمجتمع الصيني » (١٩٣٠) ، الذي وضعه خريجا معهد الاستشراق بلينينغراد م . د . كوكين وجـ . ك . بابايان [١٧٥] ، وأشرف عليه وكتب له مقدمة مطولة ماديار نفسه [١٩٦] ، يشكلان المادة الوقائعية الرئيسية ، التي اعتمد عليها انصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي .

في أعوام ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩ كان النقاش حول النظام الاجتماعي لبلدان الشرق يستند في معظمه ، إلى مواد الصين المعاصرة . وكان م . فولين وي . س . يولك (ولا سيما الأول منهما) الخصمين الرئيسيين لنظرية اسلوب الانتاج الآسيوي . وقد جمع هذان الباحثان ، اثناء اقامتهما بالصين ، مواد غنية ، تدل على الطابع الاقطاعي للعلاقات التقليدية في القرية الصينية ، وعلى تملك افراد لقطع كبيرة من الأرض ، وعلى وجود الاستغلال ، والطابع الطبقي للسلطة . وقد ساعدت مقالات فولين عام ١٩٢٦ مساعدة كبيرة على تبني الوثائق الحزبية ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ لموضوعة المخلفات

الاقطاعية في الصين . ولقيت هذه الموضوعة تأييد ب . ا . ميف خلال المناظرة مع لومينادزه أثناء المؤتمر الرابع عشر للحزب البلشفي ، وبعده او في عام ١٩٢٨ أعلن المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الصيني رفضه لموضوعة اسلوب الانتاج الآسيوي ، التي جاءت في مشروع البرنامج الزراعي .

غير أن م . فولين ، الرافض لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، ساعد ، بكل ما لديه من نزاهة العلماء ، على نشر أعمال خصومه . فبمبادرة منه نشر « معهد البحث العلمي الخاص بالصين » عام ١٩٢٨ كتاب ماديار[٣] . اما مؤلف فولين ويولك حول القرية الصينية ـ « الحركة الفلاحية في خواندون » ، الذي طبع في الصين باللغة الانكليزية تحت اشراف م . م . بورودين ، فقد أتت عليه الثورة المضادة في خوانجو ، ولم يصلنا إلاّ عدة نسخ من الجزء الثاني (ملحق وثائقي) .

في هذه المرحلة من المناظرات السوسيولوجية (حتى عام ١٩٢٩) يمكن القول ، في ضوء المعطيات المتوفرة ، أن فكرة التشكيلة العبودية في تاريخ الشرق لم تطرح تقريباً . وكان الجدال يدور ، بصورة رئيسية ، بين النظريتين « الاقطاعية » و « الآسيوية » . وفي مجابهة النظريتين كلتيهما طرحت نظرية « الرأسمالية التجارية » في بلدان الشرق ، التي (النظرية) استخدمها التروتسكيون في المعركة ضد موضوعة الطابع اللا اقطاعي للثورة الصينية . ويمكن ان نلمس بعض الاقتراب من النظرية العبودية في كتاب جـ . أ . سافاروف ، الذي كان يفرز مرحلتين في تاريخ الصين : الأولى ، وتقابل من حيث الأساس ، العصر القديم (مرحلة المجتمع الاقطاعي ـ العبودي) ، وتشمل الثانية العصر الوسيط والحديث (مرحلة المجتمع الاقطاعي) [٢٠٨] .

وقد فنّد فولين نظرية النظام الاقطاعي ـ العبودي ، وبيّن أن تشكيلة « مختلطة » كهذه انما تعني ، نظرياً ، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية اقطاعية ، فيها طراز عبودي . لكن فولين ، الذي لم يشتغل بتاريخ الصين القديم ، كان ميالاً الى تعميم تصوره عن سيطرة الاقطاعية في الصين على تلك الحقبة ايضاً . وقد ظن ، خطأً ، ان بغدانوف هو صاحب النظرية ، الخاطئة في رأيه ، القائلة بالمجتمع العبودي في الشرق القديم[٤] [انظر : ١١٢ ، ٢١٦ ـ ٢١٧]

وفي عام ١٩٢٩ اندمجت المناظرة حول النظام الاجتماعي للصين المعاصرة مع المناظرة الميتودولوجية (المنهجية) التي انتعشت في تلك الفترة ، والتي دارت حول مشكلات تاريخ الاتحاد السوفيتي والتاريخ العالمي .

٣ ـ أرفق فولين هذا الكتاب بمقدمة ، يناقش فيها وجهة نظر المؤلف .
٤ ـ وقد دفعه الى هذا الاستنتاج ما جاء في الطبعة الأولى من مؤلف بغدانوف « موجز علم الاقتصاد » .

وفي العالم نفسه نشرت لأول مرة ، محاضرة لينين « حول الدولة » ، التي تضمنت تقسيم لينين للتاريخ العالمي . وقد أعطت هذه المحاضرة دفعاً قوياً نحو مناقشة المبادىء الماركسية في تقسيم التاريخ ، التي تستند الى تقسيم تاريخ المجتمع تبعاً للتشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية .

من اوائل المشاركين في الطور الجديد من المناظرة كان الأمضائي بالمشكلات الزراعية س . م . دوبروفسكي ، الذي نشر ، عام ١٩٢٩ ، كتاب « حول مسألة جوهر اسلوب الانتاج الآسيوي ، والاقطاعية ، والقنانة ، والرأسمال التجاري » [١٤٤] ، والذي كان قد ألقى ، قبل ظهور الكتاب ، تقريراً حول نفس الموضوع امام رابطة المستشرقين السوفيت [انظر : ٦٧٨ ، ٢١٧] .

ان عنوان كتاب دوبروفسكي يبين بحد ذاته ، أن التشكيلة العبودية تغيب عن نظره . وفي الوقت نفسه حاول دوبروفسكي ، خطأً ، ان يفصل عن الاقطاعية تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية متميزة : القنانة . هذه الموضوعة الأخيرة ، التي قوبلت بالرفض من كافة معاصريه (ومن قبل العلم الماركسي اللاحق) ، وكذلك حدة اللهجة في دحضه لكافة وجهات النظر الشائعة آنذاك ، جعلتا كتابه موضع نقد حاد للغاية . ولكن مما اثار امتعاض خصومه شمولية طرح المسائل ، التي (أي الشمولية) كانت غير مألوفة حتى في ذلك الحين ، وكون المؤلف يبدو وكأنه يسعى ـ من خلال الاستشهادات فقط ، وبدون الرجوع الى المصادر الأصلية الأولى والأدبيات الأجنبية ـ الى حل أعقد مشكلات التطور الاجتماعي .

لكن الانصاف يقتضي التنويه بالنواحي الايجابية في كتاب دوبروفسكي . فقد كان المؤلف محقاً في نقده لنظرية « الرأسمالية التجارية »[٥] ، كما بيّن دوبروفسكي ، بصورة مقنعة في رأينا ، التهافت النظري لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . وحتى في أيامنا نجد أنصار هذه النظرية يقفون عاجزين عن إيراد الوقائع والحجج ، التي من شأنها دحض بعض اعتراضات دوبروفسكي . واخيراً ، بيّن هذا الكتاب مدى ما للأعمال النظرية التعميمية ، التي تعالج مسائل المنهج والصياغات ، من جدوى أكيدة ، الى جانب الابحاث التاريخية العيانية .

لم نضع نصب أعيننا ، في هذا الكتاب ، مهمة التوقف مفصّلاً عند مناظرة اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات ، وكذلك المناظرة المعاصرة ، وجدير بالذكر اننا قد قمنا بذلك ، جزئياً ، في موضع آخر [٦٦٨ ؛ ٦٧٨] . هذا فضلاً عن ان الكثير من سمات المناظرتين كلتيهما تتكرر ، لكنّ ، لحسن الحظ ، بدون تلك اللهجة الحادة

٥ ـ وقد تلطخت السمعة السياسية لهذه النظرية نتيجة لاستخدامها من قبل التروتسكيين ، ولم تجد من يحييها بعد الثلاثينات .

المتعصبة التي كثيراً ما ظهرت أثناء المناظرات السابقة . وهنا سنكتفي باستعراض سريع لأهم نتائج المناقشات السوسيولوجية حتى عام ١٩٣١ .

في تلك الفترة لم يفلح انصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي في ايراد الحجج ، التي من شأنها اقناع معظم اطراف المناظرة . وفي كافة المناقشات كان القائلون بوجهة النظر « الآسيوية » يظلون أقلية صغيرة . وكانت النتيجة هي نفسها سواءً كانوا اصحاب الكلمة الأساسية ، او الثانوية (ت . د . بيرين ، م . د . كوكين) . كذلك لم تؤثر اللهجة الحادة على النتائج ، ذلك انها كانت متبادلة آنذاك .

ولم يحقق الهدف المرجو كتاب ماديار [١٩٨] ، الذي كان العمل الاساسي ، المدعو لاثبات وجود اسلوب الانتاج الآسيوي . فالعلاقات ، التي يصفها المؤلف في القرية الصينية . كانت اقرب الى الاقطاعية . اما البنود النظرية ، المكرسة لمجتمع اسلوب الانتاج الآسيوي ولفئة « الشانشي » كطبقة في هذا المجتمع ، فقد بدت للقراء إضافة ميكانيكية الى النص الأصلي ، وبعد مساجلات حامية وطويلة (لم يكن ، بدوره ، يرحم خصومه فيها !) اعتبر ماديار ـ بما له من شجاعة واخلاص كبيرين ـ ان من واجبه الاعتراف بخطأ وجهة نظره حول أسلوب الانتاج الآسيوي في الصين المعاصرة . وفي طبعة عام ١٩٣١ من كتابه حذف الأقسام ، الخاصة بأسلوب الانتاج الآسيوي [١٩٩] . وبعدها صار ماديار ، وقبله كوكين وبابايان ، يفتش عن اسلوب الانتاج الآسيوي في الصين القديمة فقط [١٧٥ ؛ ١٩٩] .

لكن نظرية كوكين ـ بابايان لم تصمد ، هي الاخرى ، امام النقد . فقد بيّنت مقالات يولك وسافاروف وجود الملكية الخاصة ، والاستغلال ، والطبقات المتناحرة ، في الصين القديمة . في تلك الايام كان النقاش بين الطرفين يستند الى اساس من المصادر ، يبدو ـ من وجهة نظر العلم في الستينات والسبعينات ـ ضيقاً للغاية ، لكنه ، رغم ذلك ، اتاح ليولك الكشف ، بصورة مقنعة ، عن خطأ خصومه . كما تبيّن خطأ وتهافت الأساس الوقائعي ، الذي اعتمد عليه انصار اسلوب الانتاج الآسيوي

وبالمقابل ، يبدو الآن ، وفي ضوء ما ذكرناه اعلاه (البندان الخامس والسادس) ، خطأ القول ، الذي دافع عنه يولك نفسه بحماس خاص ، ان ماركس وانجلس لم يطرحا ، في اي من الأيام ، فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، لكن من وجهة نظر الكثير من الباحثين في الثلاثينات كان الاستنتاج حول خطأ فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ينبع من القول انه لم يكن لماركس ان يؤيد هذه الفرضية . وبالعكس ، كان وصول هؤلاء الباحثين الى الاستنتاج بأن اسلوب الانتاج الآسيوي لم يكن موجوداً ، يعني ، بصورة آلية ، الأخذ بوجهة نظر يولك في ان ماركس لم يطرح ابداً مثل هذه الفرضية ، ولذا فإن رأي يولك ، المطروح عام ١٩٣١ ، اي قبيل اختتام

« المناظرات الكبرى » ، ظل ، زهاء عقود ثلاثة ، يُعتبر رأياً صحيحاً ، لا غبار حوله .

وقد اتفق معظم المشاركين في المناظرات ، الذين رفضوا فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ونظرية « الرأسمالية التجارية » والتشكيلة « المختطلة » في ان اهم بلدان الشرق شهدت ، في العصر الحديث والوسيط والقديم ، سيطرة نظام واحد من العلاقات الاجتماعية هو النظام الاقطاعي . وفي الطبعة الثانية من كتاب سافاروف (١٩٣٣) صار « النظام الاقطاعي - العبودي » في الصين القديمة يُسمّى اقطاعياً [٢٨١] . وانتقل أ . جـ . بريغوجين ، الذي كان في حينه من انصار نظرية التشكيلة « المختلطة » الى جانب « الاقطاعية في العالم القديم » ، ولم يبخل في توجيه الاتهامات الايديولوجية للباحثين ، الذين لم يكونوا يؤ يدون وجهة النظر هذه . كما انعكستفرضية الاقطاعية بالشرق القديم في اول كتاب تدريسي عن التاريخ القديم [٢١٤] ، كان من وضع ن . م . نيكولسكي (١٩٣٣) .

لكن انتصار هذه النظرية لم يدم طويلاً . فقد تبين انها عاجزة عن تفسير مراحل فعلية في تطور بلدان الشرق . هذا العيب الجذري ، الذي كانت تعاني منه نظرية الاقطاعية في العالم القديم ، تجلّى على أشده منذاعوام ١٩٣١ - ١٩٣٣ . ولذا فان الأوساط العلمية استقبلت ، بفتور ، الطبعة الثانية من كتاب سافاروف عن الصين ، واعمال بريغوجين [انظر : ١٦٤ ؛ ٢٢٢ ؛ ٢٨٨] .

ان القيمة التاريخية لمناظرات اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات ، برغم العيوب المذكورة ، تكمن في ان دراسة الماضي صارت تستند الى اساس ماركسي متين ، هو نظرية التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية ، التي اخذ بها كل الباحثين السوفيت . وقد طُبقت هذه النظرية تطبيقاً ناجحاً على تاريخ روسيا (تقرير ب . د . غريكوف : « العبودية والاقطاعية في روسيا كييف » [١٣٧ م] وعلى تاريخ منغوليا والشعوب الرعوية عموماً (مؤلف ب . ي . فلاديمير تسوف عام ١٩٣٤ [١١١]) . كذلك عمل المختصّون بالشرق القديم على الانطلاق من المنهجية الماركسية - اللينينية في محاولة لتجاوز المصاعب ، التي طرحتها أمامهم نظرية الاقطاعية في العصر القديم .

حتى اثناء مناظرات ١٩٢٨ - ١٩٣١ جرت اولى المحاولات للتفتيش عن مفتاح « عبودي » لفهم تاريخ الشرق القديم . غير أن الملاحظات والاشارات السريعة ، التي تضمنتها بعض المداخلات والكلمات (ت . د . بيرين) لم تلقى تطويرها اللاحق آنذاك [انظر : ٢١٨ ، ٣٠] . وفي عامي ١٩٣١ - ١٩٣٣ انضم الى انصار اللوحة « العبودية » عالمان من لينينغراد ، كان ، قبل ذلك (في مطلع عام ١٩٢١) من مؤ يدي فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي : ف . ف . ستروفه وس . إ .

كوفاليوف [انظر : ٦٧٨ ، ٢٤٨ ـ ٢٤٩] .

وفي عام ١٩٣٣ القى ستروفه في لينينغراد ، ومن ثم في موسكو[٦]، محاضرته الشهيرة ـ « مشكلة ولادة وتطور وتفسخ المجتمعات العبودية في الشرق القديم » التي نشرت ، مع محضر المناقشات ، عام ١٩٣٤ [٣١٤] . هنا جمع ستروفه حشداً كبيراً من المصادر ، وبيّن ، على اساسها ، ان المجتمع السومري القديم قد شهد تطوراً واسعاً للرق . ان العبيد ، كما يصفهم ستروفه ، كانوا يستخدمون ، اول الأمر ، في الاعمال الشاقة (بناء منشآت الري) ، في حين كان المشاعيون الاحرار هم الذين يعملون في الاراضي ، وكانوا يُجبَرون ، بصورة دورية ، على العمل في الاراضي التابعة للمعابد ، هذه الاراضي التي تحولت تدريجياً الى ملكية فعلية للأعيان . لكن اشكال الاستغلال تغيرت : اثناء حكم اسرة اورا الثالثة صار عدد عبيد الدولة ، الذين يعملون في اراضي الامبراطور ، اكبر بأربع مرات من عدد الشغيلة الاحرار ، الذين يعملون بالأجرة . واثناء حكم الأسرة البابلية الأولى ازدهر التملك الفردي للعبيد، غير ان عدد العبيد عند الأفراد لم يكن كبيراً عادة، وذهب ف . ف . ستروفه الى ان العبيد كانوا يشكلون الطبقة المستغلة الاساسية في مصر القديمة ايضاً ، اما في العهد الهيلينيستي فإن وضع الفلاحين كلهم كان ، في رأيه قريباً من وضع عبيد الدولة ايام حكم اسرة اورا الثالثة .

وإذا قسنا محاضرة ستروفه بمعايير العلم في ايامنا قد نجد فيها عدداً من الموضوعات ، التي صارت ملكاً للماضي . فقد بالغ ستروفه في تقييمه لدرجة تطور الرق في الشرق القديم ، حيث يتحدث ، مثلاً عن « المجتمع العبودي المتطور » في ظل حكم اسرة اورا الثالثة ؛ وحين يتطرق !) الانتقال من المجتمع القديم الى القروسطي سيستخدم مصطلح « ثورة العبيد » ، الذي كان قد ظهر لتوّه في تلك الفترة[٧] . كما نلحظ في المحاضرة نزعة للتقريب ، الى الحد الاقصى ، بين اشكال الرق في بلدان الشرق القديم وبين العبودية الاغريقية ـ الرومانية الكلاسيكية .

ومع هذا كله ، فإن استنتاجات ستروفه الأساسية حول الطابع العبودي للمجتمعات القديمة لا تزال ، برغم كل ما وجّه إليها من انتقادات عنيفة في الستينات ، بعيدة عن ان تُدحض . وقد أثبتت معظم الأبحاث اللاحقة صحة افكار ستروفه عن التطابق الزمني في انتقال بلدان الشرق والغرب من الرق الى الاقطاع (القرون الميلادية

٦ ـ بعد توقف المناظرات الواسعة عام ١٩٣١ كانت المناقشات في السنوات اللاحقة . تجري على نطاق أضيق : بصورة رئيسية بين الأخصائيين بالشرق القديم .

٧ ـ اتضح ، فيما بعد ، مدى خطر هذا المصطلح .

الأولى) ، وعن اختلاف سبل مصر القديمة وبلاد ما بين النهرين القديمة[٨]

ومنذ البداية لفت ستروفه ، وكذلك مؤيده كوفاليوف ، الانتباه الى سمة ، مميزة للمجتمعات العبودية (ولاسيما العبودية المبكرة) : اتحاد ملاك العبيد في تعاونيات معينة (مشاعات) . ومن الطريف الاشارة الى ان ستروفه وكوفاليوف ، اللذين انتقلا من فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي الى النظرية العبودية ، هما اللذان انتهيا الى القول بالتنظيم المشاعي للطبقة السائدة ، في حين خصومهما ، الذين انطلقوا من نظرية الاقطاعية في الشرق القديم ، يؤكدون على الطابع الفردي لتملك العبيد وعلى التنظيم المشاعي للطبقة المستغلة (وهي السمات ، المعروفة لهم من النظام الاقطاعي) .

ومن اعمال ستروفه ، التي لاقت شهرة أقلّ من محاضرته عام ١٩٣٣ ، نذكر مقالته ، التي نشرت في العام نفسه : « الدهماء والهيلوت » [٣١١] . في هذه المقالة يرفض ستروفه رفضاً قاطعاً تسمية ما يدعى بالعلاقات « القنانية » في العالم القديم علاقات اقطاعية . وهو يبرهن[٩] على ان الهيلوتيا واشكال التبعية القريبة منها في العالم القديم ، هي الوان من العلاقات العبودية . وهنا يؤكد ستروفه « ان قنانة الاحتلال ، حيث يكون الاقنان ، شبه العبيد ، من افراد مجتمع آخر ، مهزوم لا تعرف ، بعد ، الانقسام الطبقي داخل المجتمع نفسه . ان الفرق بين العبيد وبين اقنان الاحتلال كان ينحصر في ان المنتصر ، في الحالة الاولى ، فصل المهزومين عن وسائل الانتاج ، وساقهم للعمل في اراضيه ، اما في الحالة الثانية فقد ابقاهم في اراضيهم ، وفرض عليهم اتاوة . وفيما يخص العلاقات القنانية في ظل التشكيلة الاقطاعية فانها لم تأتِ نتيجة للغزو المباشر ، بل بسبب ظروف اقتصادية بالغة التعقيد » [٣١١ ، ٣٦٤ - ٣٦٥] .

وانتقد ستروفه نظرية ماير الدورية ، وبين خطل القول بحلول الرأسمالية محل الاقطاعية في التاريخ القديم . وفي عدد الاعمال اللاحقة ، عني ستروفه بإيراد الوقائع ، التي تدعم نظريته . وقد كرس دراسة خاصة لأقوال ماركس وانجلس ولينين حول التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية إلاّ أنه لم ينجز هذا العمل حتى النهاية : كان ستروفه ، كغيره من باحثي تلك الفترة ، يظن ان ماركس ، حين يتحدث عن اسلوب الانتاج الآسيوي ، لا يقصد تشكيلة متميزة خاصة .

لقد صادفت نظرية ستروفه رواجاً واسعاً . اثناء مناقشة هذه النظرية في لينينغراد

٨ - كان تطور مصر اكثر بطئاً ، كانت الاشكال الاجتماعية اكثر محافظة ، مع دور كبير للقطاع الحكومي في الاقتصاد .

٩ - اعتماداً على وقائع ملموسة ، مأخوذة من مصادر عن الوضع العبودي للهيلوت في اسبرطة .

كاد س . إ . كوفاليوف أن يكون المؤيدالوحيد لها ، وفي موسكو ـ ا . ف . ميتشولين ، ف . إ . أفدييف[10] . أما العالمان البارزان ، اللذان كانا رائدين في مجال دراسة ، الشرق القديم من وجهة النظر الماركسية ـ ن . م . نيكولسكي ، و أ . إ . تيومونوف ـ فقد رفضا رفضاً قاطعاً طروحات ستروفه ، حتى ان الأول منهما لجأ الى الحدة والاتهامات ، التي لا أساس لها . ومع ذلك انتصرت حجج ستروفه ، التي كانت اكثر الحجج ترويأ واقناعاً في تلك الأيام . فقد اخذ بها معظم الاخصائيين بالتاريخ القديم ، وبينهم أ . إ . تيومونوف . وعُمِمت نظرية النظام العبودي ، التي صيغت على اساس مواد الشرق الاوسط ، على الهند والصين القديمتين ايضاً[11] .

إن الأخذ بآراء ستروفه لم يتم بـ « مرسوم من الأعلى » ، كما يتشدق البعض . فحتى في عام ١٩٤٠ اكدت مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، وهي المنبر السوفيتي القيادي في ميدان دراسة التاريخ القديم ، على ضرورة الموقف العلمي الابداعي والخلاق ، البعيد عن القناعات المسبقة ، على ضرورة صراع الآراء في العلم ، حيث جاء في احد مقالاتها الافتتاحية : « سيكون من الخطأ الظن ان بوسع المؤرخين الماركسيين ، او ان عليهم ، التوقف عند الموضوعات النظرية العامة التي صاغها انجلس ، والنظر اليها على انها حقائق نهائية ، لا تسمح بأي تطوير ، او تدقيق . . . . . إن وجود العبودية في هذه الصيغة او تلك لا يستنفد كل التناقضات الاجتماعية . والتاريخ العياني غني للغاية . وهو لا يتكرر ، بل يجري على نحو ، يختلف من بلد إلى آخر . فإلى جانب التناقض بين الأثرياء والفقراء يبقى التناقض بين كبار ملاك الارض وبين المشاعيين في المناطق ، التي حوفظ فيها على المشاعة ، الخ . . . وتزداد الصعوبة عند دراسة بغض بلدان الشرق القديم ، التي كانت فيها العبودية لا تشكل ، بعد ، وبصورة مباشرة ، اساس الحياة الاقتصادية ، والتي حوفظ فيها على بقايا قوية من الطراز المشاعي . هنا لا يزال الاستغلال المباشر للمشاعيين ذا صيغ بدائية ـ على شكل جباية الاتاوة ، واعمال السخرة لصالح « بيت القيصر » ، ولاسيما في بناء القصور ، والمعابد ، والمدافن ، والمنشآت الاخرى » [٣٦٢ ، ١١ ـ ١٢]

وكانت ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠ نقطة انعطاف حاسمة ، بعدها يمكن الحديث عن انتصار فرضية ستروفه . ففي الفترة المذكورة وضعت هذه النظرية في اساس الكتب التدريسية ، والمؤلف الضخم « التاريخ العالمي » ، الذي كان مشروعه جاهزاً قبل

١٠ ـ حتى ان أفدييف أصرّ في حينه ، على سبقه في طرح نظرية المجتمع العبودي في الشرق القديم [انظر : ٧٦] .

١١ ـ لكن على شكل فرضية محضة أول الأمر !

الحرب[١٢] . غير ان بعض المؤرخين ظلوا ، حتى بعد الحرب ، يؤيدون القول بسيطرة الاقطاعية في الشرق القديم[١٣] .

اما النصر الكامل للنظرية « الخماسية » فيعود الى ايام عمل العلماء السوفيت الجماعي في انجاز مؤلف « التاريخ العالمي » . فخلال تبادل الآراء حول المجلدات الثلاثة الأول ، واثناء جلسات العمل ، انتقل الى مواقع النظرية « العبودية » ن . إ . كونراد وإ . م . أوسيبوف ، وآخرون ، صاروا من الدعاة المتخمسين لها . واثناء المناقشات اللاحقة صار إ . م . دياكونوف و جـ . ف . ايلين ، اللذان برزا بعد الحرب مباشرة كأخصائيين كبيرين بالشرق الأوسط القديم (دياكونوف) والهند القديمة (ايلين) ، صار المؤلفين الرئيسيين ، المدافعين عن النظرية « العبودية » والمطورين لها . كذلك غدا ل . س . بيريلوموف من مؤيديها النشطاء .

وقد تم البحث عن القانونيات العامة ، القائمة في اساس كل من التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . ففي النصف الاول من الخمسينات ، وبعد صدور مقالة ب . ف . بورشنيف في مجلة « قضايا التاريخ » [٢٥٠] ، اندلعت المناظرة حول القانون الاقتصادي الأساسي للتشكيلة الاقطاعية . هذه المناظرة استندت ، اساساً ، على مواد العالم الغربي ، لكنها مست الاخصائيين بالشرق . وقد اسفرت المناظرة عن ظهور مؤلف بورشنيف حول الاقتصاد السياسي للاقطاعية [٢٥١] ، الذي أُدرج لاحقاً في كتاب « الاقطاعية والجماهير الشعبية » [٢٥٢] . كذلك طرح بعض الباحثين مشكلة القانون الاساسي للتشكيلة العبودية . ونظمت هيئة تحرير مجلة « اخبار التاريخ القديم » ندوات لمناقشة مقالة ي . م . شتايرمان حول قانونيات الانتقال من الرق الى الاقطاع [٣٥٦] .

غير ان مجمل المشكلات ، المتعلقة بفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، والتي بقيت مشوبة ببعض الغموض منذ عام ١٩٣١ (ولاسيما بالنسبة للجيل الجديد من العلماء) ، لم تكن قد طرحت ، بعد ، على بساط البحث في النصف الاول من الخمسينات .

١٢ ـ أي قبل اشتراك الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية . (المترجم)

١٣ ـ يكاد يكون إ . م . لوريه اخر خصوم النظرية « العبودية » بين الاخصائيين بالشرق الأوسط . صحيح انه لم يطرح نقداً شاملاً لها ، لكنه شكك فيها جزءاً فجزءاً في مقالاته [انظر ، مثلاً : ١٩١ ؛ ١٩٢] . اما بين الباحثين ، المشتغلين بتاريخ الهند والصين ، فإن عدد الخصوم المتبقين اكبر . فقد سبق لـ . أ . م . اوسيبوف ، منذ عام ١٩٤٧ ، أن عرض تاريخ الصين من مواقع « الاقطاعية » [انظر : ٢١٩] . وفي الخمسينات تحدث ن . إ . كونراد [انظر : ١٨٠ ؛ ١٨١] ، ول . س . بيريلوموف ، الذي كان باحثاً شاباً آنذاك ، عن الاقطاعية في الصين القديمة . وطرح ف . م . شتين وجهة النظر هذه في اعماله حول الصين القديمة [انظر ، مثلا : ٨٢١] وقد ظل على رأيه هذا حتى آخر حياته (١٩٦٤) . وعلى العموم . كشفت النظرية « العبودية » عن حيوية اكبر بالمقارنة مع « الآسيوية » .

١١ ـ العلم البرجوازي المعاصر

من الطبيعي أن علم التاريخ وفلسفة التاريخ البرجوازيين ظلاّ ، بعد ثورة اكتوبر ، على عدائهما السابق للفهم الماركسي ـ اللينيني لمراحل تطور « الشرق » و « الغرب » . وقد ركز الباحثون البرجوازيون هجماتهم على موضوعتين أساسيتين ، طرحمها الماركسيون : ١) وحدة تطور « أوروبا » والعالم الأفرو ـ آسيوي ، و ٢) وجود التشكيلة العبودية في التاريخ العالمي .

في العشرينات كانت الفلسفة الألمانية (ڤيبر ، شبنجلر) لا تزال تحتفظ بالأولوية في مجال الانشاءات ، المتعلقة بفلسفة التاريخ . في تلك الفترة ، وكذلك في الثلاثينات ، راجت اللوحتان ، الجامحتان إلى الخيال ، اللتان رسمهما شبنجلر والفيلسوف الانكليزي أ . توينبي[1] . ومن المعروف ان هذين المفكرين يقسّمان التاريخ العالمي الى عدد من « الحضارات » المغلقة ، التي تتطور ضمن دورات حتمية . مع طرح كهذا تغيب عن نظر القارىء القانونيات ، التي تجمع بين البلدان الشرقية والغربية .

ونحن نرى أن فلسفة شبنجلر وتوينبي قد ظلت ، برغم كل التأثير الذي مارسته على الأبحاث التاريخية البرجوازية اللاحقة ، عاجزة عن ارساء أساس منهجي للاتجاهات المعاصرة غير الماركسية في علم التاريخ . أما المفكر ، الذي لعب دوراً أكبر بكثير ، في هذا الاتجاه فهو ماكس ڤيبر .

من المعروف أن سوسيولوجيا ڤيبر تستند الى نظرية العوامل ، التي تتطلع الى تقييم الظواهر تقييماً موضوعياً ، متعدد الجوانب ، دون اسباغ أهمية خاصة على هذا الجانب أو ذاك . هذا المدخل يسمح بالرد على « مبالغة » الماركسيين في دور الاقتصاد ، بحيث يغدو الاقتصاد مجرد عامل بين كثير من العوامل ، التي تفعل في عملية التطور الاجتماعي المعقدة . بعبارة اخرى : ان نظرية العوامل تعطي حجة لتجاهل العنصر الحاسم ، الحلقة الرئيسية ، في كل تغير ، في كل بنية ، كوجود طراز اقتصادي قيادي في هذه التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية أو تلك ، مثلاً . ومن الناحية العملية تؤدي هذه النظرية إلى نفي القانونيات السوسيولوجية العامة ، الى طمس العام ضمن حشدٍ من النزعات المتناقضة ، التي تفعل في وقت واحد .

إن ڤيبر ، الذي طرح ، على نحو مصطنع ، العلاقات الشخصوية في مواجهة

١ ـ حين نورد هذين الاسمين جنباً إلى جنب فإننا ، بالطبع نغض النظر عما بينهما من اختلافات هامة ، سواءً في النظرة الفلسفية العامة ، أو الآراء السياسية .

العلاقات الشيئية . والذي انبرى لمحاربة ما بدا له من جبرية القوانين السوسيولوجية العامة ، وجد نفسه مضطراً ، آخر الأمر ، للانتقال إلى تفسير الظواهر الاجتماعية من منظور العشوائية واللاعقلانية . كذلك كانت نظريته في المعرفة تعاني من النزعة الذاتية الفاضحة . فهو ، ككانطي ولاأدري ، يعتبر العالم متعذراً على المعرفة ، شيئاً في ذاته ، أما معارفنا عن العالم فليست إلا نسقاً ، ابتدعه عقلنا ، من « الانماط المثالية » ، من الموديلات (النماذج) العشوائية ، التي ضمنها نحشر الواقع ، البعيد المنال . وبالاتفاق مع ذلك يرى ڤيبر وجود عدد لا حصر له من « أنساق القيم » ، التي يضعها مختلف الأفراد والجماعات ، ويكون لكل منها ، بالتالي ، قيمة نسبية فحسب . هذه المنهجية أتاحت لڤيبر وأتباعه بناء « نماذج »متطرفة من العملية التاريخية .

ان فلسفة ڤيبر ، التي تعترف كلامياً بوجود الطبقات ، تعمل ، في حقيقة الأمر ، على تجزئة مفهوم « الطبقة » ، لتبرز فيه جوانب متفرقة ، بينها ـ الوظائف الادارية (الحكومية) ، التي تقوم بها الطبقة السائدة ، أي الوظائف التنظيمية . هذه المبالغة في قيمة « الادارة » ، المعزولة نهائياً عن الطبقات الاقتصادية ، تقود ڤيبر الى المبالغة في دور البيروقراطية . على هذا النحو نجد نقد النظام الرأسمالي يكتسب ، عنده ، طابع نقد للنظم البيروقراطية ، المميزة ، على حد زعمه ، لمختلف التشكيلات الاجتماعية .

لقد كنا مضطرين ، هنا ، للتوقف عند بعض الموضوعات العامة لسوسيولوجيا ڤيبر لان أمامنا مفكراً موهوباً بلا شك ، استطاع أن يجابه الماركسية بنسق نظري ، أصعب بكثير على التنفيد من تلك الانشاءات الضحلة والتافهة لدى غيره من الفلاسفة المثاليين . وقد مارس هذا النسق تأثيراً كبيراً على أعمال المؤرخين البرجوازيين المعاصرين . ويبدو لنا أنه لاقى أحياناً بعض الصدى في عدد من أبحاث الدارسين الماركسيين أيضاً .

في مجال التاريخ القديم يستند ڤيبر الى ك . رودبيرتوس و ك . بيوشير ، ليعمم مفهوم الاقطاعية على العالم القديم *antique* ، ولينفي ، بالتالي ، واقعة وجود المجتمع العبودي . وهو يتابع ، في الوقت نفسه ، تبنيه لوجهة النظر التقليدية ، التي تعارض الشرق الراكد بالغرب الحركي .

وفي معرض كلامه عن الشرق يؤكد ڤيبر على دور الأديان (بما في ذلك الكونفوشية والتاوية) ، التي مارست تأثيراً واضحاً على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . هذه الموضوعة صحيحة بحد ذاتها ، وبهذا المعنى يمكن لأعمال ڤيبر أن

تكون ذات قيمة من حيث تجاوزها للتصورات المادية المبتذلة عن التأثير المباشر والأحادي الجانب ، الذي تمارسه القاعدة الاقتصادية على البنيان الفوقي ، غير أن خطيئة ڤيبر الجذرية تكمن في أنه وقع في التطرف المقابل ، حيث يفسّر كافة الظواهر الاجتماعية بتأثير البنيان الفوقي الايديولوجي وحده .

وبخصوص الصين يؤكد ڤيبر أنه ليس هناك دولة بالمعنى العقلاني للكلمة . ان الصين ، عنده ، « دولة زراعية ، ولذا حوفظ هنا على سيطرة العشائر الفلاحية (التي على عاتقها تقع تسعة أعشار الاقتصاد) وكذلك طوائف (نقابات) الحرفيين واتحادات الورشات . أما الموظفون فانهم لا يتولون مهام الادارة ، ولا يظهرون إلاّ أثناء الاضطرابات والغزوات الخارجية » [١٠٥ ، ٢١٢] . وعندئذ تكون التقاليد هي القوة الحاسمة في تطور المجتمع الصيني .

كنا قد أشرنا أعلاه الى التأثير ، الذي تركته موضوعات ڤيبر هذه على عدد من الباحثين ، أنصار فرضية أسلوب الانتاج الآسيوي في العشرينات .

وبعد الحرب العالمية الثانية يبذل العلم البرجوازي ، من جديد ، جهوداً كبيرة لاثبات خطأ التصورات الماركسية عن الدور المحدِّد للعامل الاقتصادي ، ويعبّر عن استعداده للقبول بالاقتصاد على أنه مجرد قوة بين قوى كثيرة ، تؤثر على مجرى العملية التاريخية . من وجهة النظر هذه يمكن للاقتصاد أن يكون « محدِّداً » في مكان ما وفي فترة زمنية معينة ، أما في مكان آخر وفترة أخرى فقد يلعب الدين ، أو جهاز الدولة ، هذا الدور . ان الفهم المثالي للتاريخ يستثني الفهم الماركسي لـ « طبقة » ، فهو ، مثلاً ، لا يستخدم مصطلح الطبقة الحاكمة ، وانما يستبدله بمفهوم « النخبة » *Elite* المائع وغير المحدَّد . وهنا يستقي أصحاب الانشاءات المثالية حججهم وأمثلتهم من مواد تاريخ بلدان آسيا وشمال افريقيا ، وجنوب الصحراء الكبرى خاصة ، هذه المناطق غير المدروسة كفاية بعد ، بما لها من خصوصية (ومن عدم نضج أحياناً) العلاقات الطبقية ، ومن انتشار للأشكال الانتقالية . ولذا فإن لدراسة المؤرخين الماركسيين ـ اللينينيين سواء لمشكلات تاريخ بلدان الشرق ، أو للأبحاث التاريخية حول هذه المشكلات ، أهمية منهجية فائقة .

في معالجة العلم الغربي لمشكلة النظام الاجتماعي في بلدان الشرق يأتي اللحن الأساسي ، اليوم ، من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد بيّن المؤرخ السوفيتي ل . أ . بيريوزني في ضوء دراسته لأهم مجموعة من العلماء الأمريكيين الصينويين ـ مجموعة هارفارد ، التي يترأسها د . ك . فيربينك ، بيّن مدخل المستشرقين الغربيين المعاصرين الى المسألة ، التي نحن بصددها : « هناك اختلافات في آراء المؤرخين

الغربيين حول المجتمع « التقليدي » . وقد يتجادلون ، أحياناً ، حول بعض المسائل المتفرقة . لكنهم متفقون جميعاً في أن المجتمع الصيني كان ، طوال الألفي سنة الأخيرة ، مجتمعاً إقطاعياً .

ان الباحثين الأمريكيين ، المختصين بآسيا ، ينطلقون من التصور ، الرائج في العلم التاريخي البرجوازي ، عن الاقطاعية ، وهذا التصور يرى أن الاقطاعية هي ، بصورة رئيسية ، طريقة في الادارة ، منظومة من المؤسسات والمعايير الحقوقية ، وليست اسلوب انتاج ، أو مرحلة قانونية في مسيرة الانسانية . هنا يركز الاهتمام على نظام « الموالاة » Vassalité ، الذي ينظم العلاقة بين مختلف فئات الطبقة السائدة . . .

اما المنهجية ، التي يستخدمونها ، فهي غاية في البساطة ، فبما أن الاقطاعية هي نظام من الموالاة ، فإن الصين في عصر التشو ، حيث كانت العلاقات بين العاهل وبين حكام الممالك تشبه علاقات « السيد » *Seigneur* و « مواليه » Vassale ، يجب أن تصنّف ، عندهم ، على أنها اقطاعية . وبما أن علاقات الموالاة ، منذ تشكل امبراطورية التسين ، لم تعد مميزة لنظام الصين الحكومي ، نراهم يخلصون من ذلك الى الاستنتاج : « لم يكن المجتمع الصيني « التقليدي » مجتمعاً اقطاعياً ، وانما كان امبراطورية بيروقراطية » [٤٧٤ ، ١٢٤] .

ان الباحثين البرجوازيين المعاصرين ، الذين يطلقون أيضاً على النظام الصيني « التقليدي » اسم « مجتمع الشانشي » (ابرهارد) ، أو « دولة زراعية ـ بيروقراطية » (د . ك . فيربينك) ، الخ . . . ، لا ينفون ، الآن ، في معظمهم ، التطور الصاعد لهذا النظام ، لكنهم ظلوا ، كما في القرن التاسع عشر ، على معارضتهم الحادة بين المجتمع « الشرقي » والمجتمع « الغربي » .

وثمة ميلٌ لدى الصينويين البرجوازيين اليوم لتفسير كل ما في تاريخ الصين بتأثير « التقاليد »[٢] ، بما في ذلك العلاقات ، التي تشكلت بين الصين والعالم الامبريالي . وهم يسعون لتفسير كل الظواهر المعاصرة تقريباً بخصوصية الصين وتقاليدها . ان احادية الجانب ، التي تعاني منها هذه النزعة ، جلية للعيان ، حتى أن بعض العلماء الأمريكيين أنفسهم أشاروا الى ذلك . ففي معرض ردّه على « الحتمية الصينوية » أشار م . ميسنر إلى « أن مشكلة صلة الصين المعاصرة بتقاليد الماضي هي مشكلة واقعية جداً ، لكن البحث عن « ماهية » صينية خفية ليس السبيل الوحيد لحل المسألة ، فضلاً عن أنه قد لا يكون السبيل الأفضل » [نقلاً عن : ٤٧٥ ، ١٩٣] .

٢ ـ وهذا ما يتلاءم ، بالطبع ، مع وجهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية .

هذا التعارض ، الذي أقامه العلم البرجوازي عامة بين المجتمعات « الشرقية » و « الغزبية » ، أسفر عن ولادة نظرية « المجتمع الهيدروليكي » ، أو « الاستبداد الشرقي » ، التي وضعها كارل ويتفوغل .

بدأ جمهور القراء يسمع باسم ويتفوغل في مطلع العشرينات . في تلك الأيام كان ويتفوغل صينوياً وسوسيولوجياً شاباً ، يجاهر علانية بتبني الماركسية ، ويعد بقلب كل علم الصينويات الألماني الروتيني . لكنه حتى في تلك الفترة ظل ، فيما يخص مسائل النظام الاجتماعي لبلدان الشرق ، أسير التصورات البرجوازية المألوفة : من جهة ـ القول بتطور كافة البلدان من المشاعية البدائية الى الاقطاعية مباشرة (وفق النماذج الاوروبية ـ الجرمانية الكلاسيكية) ، ومن جهة أخرى ـ القول بالفارق الجذري بين انماط التطور الشرقية والغربية . هاتان الموضوعتان ، اللتان أخذ بها م . ڤيبر (الذي مارس تأثيراً حاسماً على ويتفوغل) ، لا تتناقضان احداهما مع الأخرى إلاّ من وجهة نظرنا نحن . أما بالنسبة للميتودولوجيا غير الماركسية فليس ثمة مشكلة صعبة هنا ، ذلك انها تعلن الاقطاعية ، نفسها ، شيئاً خارجياً ، تشابهاً سطحياً في تطور مختلف البلدان .

وجاءت الثورة الصينية ، والمناظرة في الاتحاد السوفيتي حول طابع المجتمع الصيني ، لتترك انطباعاً كبيراً في نفس هذا العالم الألماني الشاب ، وفي عام ١٩٢٥ عرف ويتفوغل من مقالة د . ب . ريزانوف عن فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي عند ماركس ، وأعلن نفسه نصيراً متحمساً لهذه النظرية . أما في الحقيقة فقد ظلت أعماله أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات تعتمد على أفكار ڤيبر ، لكن ويتفوغل أضاف إليها جرعة قوية من الحتمية الجغرافية . وقد كان ويتفوغل يأمل في اثبات وجود اسلوب الانتاج الآسيوي في الصين ، وذلك في مؤلفه الأساسي « الاقتصاد والمجتمع في االصين » ، الذي ظهرالمجلد الأول منه قبيل الانقلاب الهتلري . لكنه لم يقدر لهذا المجلد ان يجد قراءه المطلوبين ، حتى ولا ان يكتمل . وبعد وصول هتلر الى السلطة فرّ ويتفوغل من المانيا ، وبدأ يعمل في أمريكا منذ عام ١٩٣٤ . وفي عام ١٩٤١ حصل على الجنسية الأمريكية .

لكن البروفيسور الأمريكي كارل ويتفوغل بدا وكأنه لا يمت بصلة إلى سلفه الألماني . وبدلاً من الاستشهادات بالعلماء السوفيت صار يرتكز ، في أعماله ، على الشخصيات الغربية البارزة ، وبينهم أناس ، بعيدون جداً عن الصينويات ، مثل دوايت ايزنهاور . لقد تحول ويتفوغل الى عدو لدود للاتحاد السوفيتي والفكر الماركسي ، وصار يقف في أقصى يمين المعسكر الرجعي بأمريكا . كما اشتهر

بمكارثيته ، وبمساهمته في تسميم جو الاساتذة الليبراليين ، مما جعله ذا سمعة سيئة في أوساط الانتلجنسيا العلمية الأمريكية . لكن ثمة شيئاً واحداً ، لم يتغير فيه منذ سني الشباب ، ألا وهو تحمسه الدوغمائي لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، التي اكتسبت ، على يديه ، طابعاً معادياً للماركسية .

وفي عام ١٩٥٧ صدر عمله الرئيسي ـ « الاستبداد الشرقي » [٤٢٤] . هنا جمع ويتفوغل كمية كبيرة من الوقائع والامثلة ، في محاولة لاثبات ما استخلصه من قانونيات ، لا تحكم تاريخ الصين والشرق ، فحسب ، بل والعالم كله أيضاً ، إلى حد ما .

وهو يرى أن الشرق شهد وجود المجتمع « الهيدروليكي » ، القائم على الري الاصطناعي . ويستخرج خصوصيات هذا النظام الاجتماعي من خصوصيات الوسط الجغرافي مباشرة ، متجاهلاً الدور الحاسم للعلاقات الانتاجية . في هذا المجتمع ـ كما يصوّره ويتفوغل ـ تسيطر البيروقراطية الكلية الجبروت ؛ وليس فيه طبقات اقتصادية . وعلى رأس المكنة البيروقراطية يتربع الملك ، الذي لا يسترشد ، في نشاطه ، بالجوانب الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وانما فقط بالسعي لتعزيز سيطرته إلى أقصى حد . وبالتناقض مع الوقائع العديدة ينفي ويتفوغل الصراع الطبقي في المجتمع الشرقي .

ويمضي ويتفوغل أبعد من ذلك ، حين يعمم استنتاجاته على الدول الاشتراكية أيضاً ، وعلى القطاع العام في البلدان النامية المعاصرة بآسيا وافريقيا! وهو يضم تاريخ روسيا بعد الغزو المنغولي إلى تاريخ الشرق . وجدير بالذكر أن احدى أفكار ويتفوغل الرئيسية هي السعي لدحض النظرية المقيتة في « التطور الخفي ، الذي يسير على خط واحد » ، قاصداً بذلك نظرية التشكيلات الاجتماعية . وهو يؤكد أن المجتمع « الشرقي » يتعارض تعارضاً جذرياً مع المجتمع « الغربي » ، ولم يكن بوسعه الاعتماد على قواه الذاتية في الوصول لا إلى الرأسمالية ، فحسب ، بل وحتى إلى الاقطاعية .

تلك هي اللوحة ، التي يحاول ويتفوغل ، بعناد محموم ، حشر الوقائع ضمنها . ومن نافلة القول أنه ليس ثمة شيء مشترك بين المؤلفين الماركسيين ، الذين يسعون لاستخدام فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي لصالح التقدم ، ومن أجل اكتشاف امكانية جديدة لتطوير معارضنا عن المجتمعات الانتقالية ، وبين ويتفوغل ، الذي يهدف إلى خوض نضال عنيف ضد التقدم ، ففي مجرى المناظرة الحالية ظهرت مقالات لانصار فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي (في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ،

وتشيكوسلوفاكيا) ، مكرسة خصيصاً لويتفوغل وآرائه [٧١٦ ؛ ٩٥١ ؛ ١٠٠٨] . ولم يقتصر أصحاب المقالات على تبيان التهافت السياسي لآراء ويتفوغل ، بل وبينوا تهافتها العلمي ، حيث انها تستخلص طابع المجتمع من العامل الجغرافي مباشرة ، في حين يسعى الماركسيون ، المشاركون في المناظرة ، الى الاعتماد ، في المقام الأول ، على الدور الحاسم للعلاقات الانتاجية .

لقد وصل استهتار نظرية ويتفوغل بالكثير من الوقائع حداً ، جعلها لا تحظى بالقبول حتى في اوساط العلماء البرجوازيين . ذلك أن نزعة المؤلف الذاتية ، وفرط تحمسه ، ودوغمائيته ، لا تروق اطلاقاً لأولئك الباحثين (توينبي ، مثلاً) ، الذين يثمنون عالياً المبادىء الانسانية في توجهات المفكر[٣] .

ان تسمية مقالة م . ميسنر - « دوغمائية النظرية » ، التي فيها ينتقد كتاب ويتفوغل ، تعبّر بجلاء عن موقف اولئك « الموضوعيين » ، أمثال د . فيربينك ، إ . بولّيبلينك ، وب .شفارتز-جزئياً ، تجاه هذا العمل . صحيح أن بعض المؤلفين ، ومعظمهم من أعداء الماركسية المسعورين ، قد رحبوا بمؤلف ويتفوغل (ل . شابيرو) ، واستندو إليه في أعمالهم (ف . مايكل) . لكن ثمة مبررات كافية تماماً للقول ، على لسان الباحثة السوفيتية م.ب. باڤلوڤا - سيلفانسكايا ، « أن محاولة ويتفوغل لوضع نظرية شاملة في التطور التاريخي لبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، بما في ذلك نظرية الاستبداد الشرقي ، قد باءت بالفشل الذريع »[٦٩٣ ، ١٧١] .

وبين دراسات الباحثين البرجوازيين ، التي لم تكن مكرسة لتاريخ بلدان الشرق ، لكنها مارست ، ولا تزال ، تأثيراً كبيراً على بحث مجمل المشكلات التي تهمنا ، تجدر الاشارة إلى أعمال العالم الأمريكي و . ويسترمان ، الأخصائي بالتاريخ اليوناني والروماني القديم .

على امتداد النصف الأول من القرن العشرين ظلت مشكلة الرق في العصر القديم شبه منبوذة في الأبحاث التاريخية الغربية . فنتيجة لاعتبارات وتأثيرات كثيرة ، بينها أعمال إ . ماير ، صار العلماء يستخفون بدور الرق حتى في العالم الاغريقي - الروماني . من هنا صار ويسترمان - المؤلف الوحيد ، الذي عني ، في تلك الفترة ، بدراسة الرق على نطاق واسع - يحتكر طرح النظريات ، التي تحدّد وجهة النظر العامة حول المسألة المعنية .

٣ - ولا بد أن نذكر أيضاً انهم يقرفون من تلك المادية المبتذلة ، التي لم يبخل ويتفوغل في تضميخ لوحته المثالية بها .

ان الموقف النقدي المفرط من المصادر ، والميل للتقليل من الدور الفعلي للعبودية في العصر القديم ، بلغا ، في أعمال ويسترمان ، أقصى حدودهما . وتتلخص استنتاجات المؤلف في القول أن كمية العبيد في المجتمع القديم *antique* لم تكن كبيرة ، ولم يكن عملهم يلعب الدور الحاسم في النتاج . ولم يكن العبيد ، حتى في أثينا العصر الكلاسيكي ، يُستخدمون في الزراعة . فهذه الظاهرة كانت وقفاً على روما ، حينما بلغت فيها العبودية ذروة تطورها على امتداد التاريخ البشري كله (القرن الأول قبل الميلاد) ، ولكن ، حتى هنا ، ظلت الغلبة لعمل الأحرار .

ان نظرية ويسترمان تقوم كلها على التخلي القاطع عن اعتبار أنماط التبعية الجماعية ، التي كانت رائجة في العصر القديم (الهيلوتيا ، مثلاً) ، ألواناً من العبودية . ويرى ويسترمان أنه حتى وضع العبيد الكلاسيكيين كان وضعاً مقبولاً ، يمكن احتماله ، ولم يكن هناك حد صارم بين العبيد والأحرار . من هنا يرد ويسترمان انتفاضات العبيد إلى أسباب عرضية . وهو يؤكد أن كل الذين كتبوا قبله (حتى م . ڤيبر ، الذي كان ميالاً للتقليل من دور الرق) قد بالغوا في دور العبودية بالعصر القديم .

بعد صدور مؤلف ويسترمان التعميمي الأساسي « نظام الرق في العصر القديم الاغريقي والروماني » عام ١٩٥٥ [٤١٧] وجّه الباحثون السوفيت ، الأخصائيون بالتاريخ الاغريقي والروماني (كورسونسكي ، كوزيشين ، لينتسمان ، بافلوفسكايا ، سفينتسكايا) نقداً حاداً لمنهج ويسترمان في البحث . وقد أشار هؤلاء ، بهذا الصدد ، إلى أن ويسترمان ينتقي المصادر ، ويؤولها كيفما يشاء ، ويقوم ، أحياناً ، باستنتاجات جدية بدون دعمها بالوقائع ، ويبالغ في التأكيد على الفوارق بين مختلف أشكال الرق ، حتى يتاح له التشكيك بمقولة العبودية ككل [٦٠٤] . غير أن نظرية ويسترمان تستحق ، في رأينا ، مزيداً من الدراسة النقدية ، التفصيلية والشاملة .

ان سهام هذه النظرية موجهة صد النظرية الماركسية ـ اللينينية في التشكيلات ما قبل الرأسمالية . ومن العوامل ، التي تزيد من تأثير استنتاجات ويسترمان على جمهور القراء ، يأتي الحشد الكبير ـ لكن المنتقى على نحو احادي الجانب ! ـ من الوقائع ، وأسلوبه الهادىء ، الأكاديمي ، الموضوعي ظاهرياً . ولذا لقيت نظريته ـ بخلاف نظرية ويتفوغل في « المجتمع الهيدروليكي » ـ قبولاً واسعاً في الأدبيات الغربية[٤] .

٤ ـ بعد صدور الطبعة الأولى من كتابنا هذا طرح سلونيمسكي وشوفمان رأياً ، يقول أنه من الصعب ، في الوقت الحاضر ، التحدث عن السيادة المطلقة لنظرية ويسترمان في الأدبيات الغربية ، وذلك نظراً للرواج المتزايد ،الذي بدأت تصادفه نظرات إ.فوغت والباحثين الآخرين ، الذين يعترفون بالدور الكبير للرق في العالم القديم *antique*

١٢ ـ على مشارف المناظرة المعاصرة

في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات كانت الحاجة الى تعميم الوقائع ، التي جمعها المؤرخون ، والنقص في معالجة بعض الموضوعات النظرية (تعريف التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، مفهوم الملكية ، الخ) . وراء ظهور المناظرة الحالية بين الماركسيين حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية . وكانت مناقشة مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي في بعض بلدان الشرق حلقة اتصال بين مناظرات أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وبين مناظرات الخمسينات والستينات .

لم تشمل الموجة الاولى من المناقشات السوسيولوجية ، التي شهدها الاتحاد السوفيتي في العقدين الثالث والرابع ، إلاّ قسماً ضئيلاً من المؤ رخين الغربيين : الماركسي ر . فوكس ، وك . ويتفوغل ، الذي كان يعتبر نفسه ماركسياً آنذاك . لكن علم التاريخ الماركسي مارس ، في تلك الفترة ، تأثيراً كبيراً على علماء بلدان الشرق .

فقد ساهم المؤ رخ الهندي أ موهارجي اسهاماً مباشراً في مناظرة الثلاثينات . ودافع ش . دانجه ، الوجه البارز في الحركة العمالية الهندية ، عن القول بوجود نظام الرق في الهند القديمة ، وذلك في بحث مكرس لتاريخ الهند القديم [١٣٨ م] . وفي اليابان أيد المؤ رخ موريتاني كوكي ، في أواخر العشرينات ، فكرة الأخذ بنظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية . وقد دعمه في هذا الاتجاه العالم الصيني غو مو ـ جو .

وفي عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ نشر غو مو ـ جو ، الذي كان يعيش مهاجراً في اليابان ، « دراسة في مجتمع الصين القديم » [٤٣٠] ، لاقت شهرة واسعة . في هذا الكتاب يعتمد المؤ لف على انجلس بصورة أساسية ، ويدافع عن موضوعة تعاقب التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية في التاريخ الصيني ، ويؤ كد أن الصين القديمة عرفت التشكيلة العبودية . وفي تلك الفترة تقريباً خلص مؤ رخ صيني آخر ، هو ليوي تشين ـ يوي [٤٣١] ، الى استنتاجات مماثلة . غير أن الضجة ، التي رافقت مؤ لفه ، كانت أقل بكثير منها عند صدور كتاب غو مو ـ جو .

وفي اعوام ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ ، أي في فترة توقف مناقشات الباحثين السوفيت حول مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي ، قامت مناظرة واسعة حولها في اليابان . وقد شارك في هذه المناظرة موريتاني كوكي ، وهيرانو استيارو ، وغو مو ـ جو ، وأخصائيون آخرون بتاريخ الصين . لقد دافع موريتاني عن فرضية تشكيلة

طبقيةخاصة ، قائمة على أسلوب الانتاج الآسيوي . ووقف ضد « فرض » قوالب غربية على تاريخ الصين القديم . لكن آراء أخرى طرحت في مجرى المناظرة . فقد ذهب البعض إلى اعتبار المجتمع الصيني القديم عبودياً ، أو عبودياً ـ إقطاعياً مختلطاً ، في حين افترض آخرون أن « الاقطاعية الصرفة » لم تبدأ في الصين إلاّ منذ القرن السابع الميلادي[1] .

هذه المناظرة ، التي قدّم أ . جـ . كريموف عرضاً وافياً لها [٧٢٤ ، ٩٥ ـ ١٢٦] ، كشفت ، برغم كل الغموض النظري وعدم الاتساق لدى عدد من المؤلفين ، عن سعي لتفهم النظرة الماركسية الى التاريخ ، واستعداد للأخذ بها .

وأبان الحرب العالمية الثانية **وجهت** ضربة قوية للاتجاه الماركسي في العلم الياباني . أما في الصين فظلت تصدر أعمال تاريخية ، حاول فيها مؤلفوها الانطلاق من الفهم الماركسي للتاريخ . وفي تلك الفترة وضع فان وين ـ لان نظريته عن تاريخ الصين ، التي يعتمد فيها على القول بالتشكيلات ، وبوجود المجتمع العبودي في تاريخ الصين [انظر : ٤٣٢] . غير أن كل تاريخ الصين القديم **تقريباً** بدا ، في لوحته ، اقطاعياً في حقيقته . وبالمقارنة مع هذا المؤلف نجد غو مو ـ جو وأتباعه ينيطون بالعبودية القسم الأعظم من تاريخ الصين القديم ، لكنهم يرون أن المجتمع الصيني القديم ، لما بلغ أوج ازدهاره ، كان ، بلا شك ، اقطاعياً (منذ حوالي القرن الخامس ق . م) . بعبارة أخرى : لم تستطع جماعة العلماء كلتاهما التخلص حتى النهاية من تأثير الفرضية الاقطاعية . وعلى العكس ، ذهب فو تاكون إلى أن اسلوب الانتاج الآسيوي كان مسيطراً في أقدم عهود التاريخ الصيني [٤٢٩ ، ٣ ـ ٤] . وفي الوصف ، الذاتي إلى حد ما ، الذي يعطيه هو فاي ـ لو للمجتمع الصيني العبودي ، تتكشف ، بوضوح ، الكثير من سمات اسلوب الانتاج الآسيوي [٤٣٣] . تلك هي الحالة ، التي كان عليها العلم العالمي حتى مطلع الخمسينات .

وكانت السنوات العشر الأولى ، التي انقضت بعد انتصار الثورة الشعبية في الصين ، فترة تعارف وتعاون نشيطين بين العلمين الصيني والسوفيتي ، اللذين كانا ، قبل ذلك ، **تطورا** ، لحقبة طويلة من الزمن ، بدون أية صلات بينهما . لقد تصادمت نظريات ، كانت قد شكلت الواحدة بموازاة الأخرى ، مما تطلب من الطرفين كليهما دراسة آراء الطرف الآخر ، واعادة اثبات بعض النقاط اثباتاً مفصلاً . وقد طرح قسم من المؤرخين الصينيين نظرية ، قريبة من نظرية ف . ف . ستروفه . هنا نقصد

١ ـ أما الألف سنة السابقة فاعتبرت « مرحلة انتقالية » من الرق الى الاقطاع .

شان يويه [انظر : ٣٥٣] ، وفان تشون ـ لو ، وتون شو ـ يه[٢] .

وقد درس العلماء السوفيت أعمال زملائهم الصينيين ، وبحثوا فيها عن إجابة على كثير من مسائل التاريخ الصيني ، التي ظلت غامضة . وحاول عدد من المؤلفين ـ ف . م . شتين ، ول . إ ، دومان ، ور . ف . إيتس ـ تطبيق نظرية العلماء الصينيين على دراسة تاريخ الصين ، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل . في هذه المرحلة اعترف معظم الباحثين بأن نظرية ستروفه ، القائلة أن القرون الميلادية الأولى كانت الحد الفاصل بين المجتمعين العبودي والاقطاعي في الصين ، هي أكثر انسجاماً مع الوقائع التاريخية . غير ان إحياء نظرية الاقطاعية في الشرق القديم في الخمسينات قد ترك ، بالطبع ، تأثيره على عقول قسم من الباحثين ، ولاسيما الشباب منهم ، حيث أشارت لديهم نظرة نقدية الى النظرية « العبودية » المسيطرة .

ان علم التاريخ المعاصر ، في الصورة التي صار عليها إلى مطلع الستينات ، لا يرغب في التسليم الأعمى بأية أفكار أو موضوعات . لقد نُسِي ما سيق ، في الثلاثينات ، من براهين على صحة نظرية ستروفه ، ظلت أسيرة مطبوعات علمية صعبة المنال ؛ أما نقاط الضعف فيها (والتي زادت حدتها العرض التبسيطي من خلال الكتب التدريسية والموسوعات) قد كانت واضحة للعيان . كذلك تجدر الاشارة الى تخصص المؤرخين الضيق[٣] ، وغياب المناظرات حول كثير من المشكلات العامة ، وقلة الأعمال التعميمية ، التي صار وضعها عملاً صعباً للغاية في ظل وفرة العلماء وتشعب الاختصاصات . هذه العيوب ، التي بدىء بتجاوزها مع توسع العمل المنهجي المنظم منذ مطلع الستينات (لكنها ، حتى الآن ، لا تزال بعيدة عن التجاوز) ، كانت النقيض المباشر لعيوب العقدين الثالث والرابع . **وفي ظرف كهذا يصبح من الطبيعي إحياء فرضيات نصف منسية منذ العشرينات والثلاثينات ، ما لا يُفسّر باستيعاب وقائع جديدة ، بقدر ما هو نتيجة عدد من النقاط المنهجية الغامضة .**

وبرز مدخل جديد الى المشكلة سواءً من خلال الكتب الصينية ، التي كان يتلو أحدها الآخر ، أو عن طريق الأعمال ، القادمة من الغرب ، وفي مقدمتها أبحاث المؤلفين الألمان التقدميين . ومع اقامة علاقات وثيقة بين العلماء السوفيت وعلماء

٢ ـ لكن شوريه ، اثناء الحملة الايديولوجية عام ١٩٥٧ ، غيّر آراءه فجأة ، واتجه نحو نظرية فان وين ـ لان

٣ ـ في الاربعينات والخمسينات توزع المؤرخون ، في كل بلدان العالم ، الى اتجاهات عديدة في البحث ، التي كثيراً ما يحدث أن بعضها لا يعرف شيئاً عن نشاط الآخر .

ألمانيا الديمقراطية ظهرت الحاجة إلى مناقشة مشتركة لمشكلات تاريخ الشرق المبدئية ، التي لم تكن استنتاجات الكثير من المؤرخين السوفيت والألمان حولها متفقة دائماً . وكان العالم البارز إ . اركيس ، رئيس مجموعة الباحثين الصينويين بمدينة ليبزيغ ، وتلامذته ، يؤ يدون ، في مسألة نظام الصين الاجتماعي ، التصور ، السائد سابقاً في العلم الألماني ، حول الاقطاعية كحالة تقليدية للمجتمع الصيني [انظر : ٣٧٧ ؛ ٣٧٩] .

وكالعادة ، جاء الجدل بين هذه النظرية وبين النظرية « العبودية » ليفتح المجال أمام تسرب نظرية ثالثة إلى العلم ـ النظرية « الآسيوية » . وهكذا فإن المناظرات الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٣١ رجعت من الجهتين ـ من الشرق ومن الغرب ، كما يرجع الصدى ، الى موسكو .

وعليه ، في أواسط الخمسينات طرحت أمام المؤ رخين الماركسيين ضرورة التحقق من موضوعات وأفكار كثيرة ، وتفسيرها أو التوفيق بينها . ويجب ألاّ ننسى ، بهذا الصدد ، أن ويتفوغل كان قد نشر ، في العالم البرجوازي ، عدداً من الأعمال ، اختتمها عام ١٩٥٧ بمؤلف أساسي ، وكان لا بد لهذه الأعمال أن تترك أثرها على علماء مختلف البلدان .

ويجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار أن المؤ رخين الأجانب المعاصرين يتوجهون ، على نطاق واسع ، الى الماركسية ، سواء بهدف الصراع ضدها ، أو نتيجة لميل عدد من العلماء ، وخاصة الشباب ، نحو استيعاب وجهة النظر الماركسية هؤلاء المؤرخون يقفون اليوم تقريباً في نفس تلك المواقع ، التي كان يقف فيها العلماء السوفيت في العشرينات والثلاثينات ، وهم يطلعون ، من جديد ، على نفس المشكلات ، ويقعون ، للأسف ، في نفس الأخطاء .

لقد جاء نشر ترجمة « الأشكال » التي تسبق الانتاج الرأسمالي » في عدد من البلدان ليشد انتباه المؤ رخين إلى مشكلات المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وذلك في ظرف ، تفتش فيه بلدان « العالم الثالث » عن سبل نظرية ، تساعد على فهم ديالكتيك الانتقال من العلاقات ما قبل الرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة . واخيراً ، نعيد الى الأذهان أن مناظرة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ قد أعطت جواباً ، خاطئاً في رأينا ، حول مسألة هامة : هل كان ماركس صاحب فرضية تشكيلة اسلوب الانتاج الآسيوي ؟ حيث نفت اي صلة لماركس بهذه الفرضية[٤] .

٤ ـ أي توصلت الى استنتاج ، يسهل دحضه بعودة بسيطة إلى أعمال ماركس .

في ضوء هذه الاعتبارات كلها يتضح أن المناقشات ، التي بدأت في الستينات ، كان لا بد أن تظهر . لقد كان كافياً إلقاء شرارة في برميل من المشكلات المتكدسة ، كان كافياً القول ، بصوت عال ، أن آراء ماركس حول اسلوب الانتاج الآسيوي قد شُوِّهت وحُرِّفت خلال الثلاثين عاماً المنصرمة ، حتى تنفجر المناظرات حالاً . وقد غدا أسلوب الانتاج الآسيوي تلك الكلمة السحرية ، التي دفعت إلى السطح بكل مشكلات المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، بما بينها من تشابك مريع .

لقد مرت مناظرة العشرينات والثلاثينات بطور من الشغف بأسلوب الانتاج الآسيوي ، أعقبه ، في أعوام ١٩٣١ ـ ١٩٣٣ ، طور التسليم العام بنظرية « الاقطاعية في الشرق القديم والقروسطي » ، وأخيراً ، في الفترة ١٩٣٣ ـ ١٩٤٠ ، حلّ طور أخذ الأغلبية بالنظرية « العبودية » . ويبدو أن المناظرة المعاصرة تتجه لتكرار هذه الأطوار . ان شعلة النقاش ، الذي دار بين العلماء السوفيت حول فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، والذي أثار ضجة كبيرة حوله ، تخبو شيئاً فشيئاً الآن . وفي الوقت الحاضر نجد الاهتمام بها ينحصر بعدد من البلدان الأخرى . غير أن ما ظهر جلياً في أيامنا من كون هذه الفرضية غير مقنعة لا يدع مجالاً للشك في ان أيامها صارت معدودة . وأكثر فأكثر يتركز السجال اليوم بين نظريتين في تطور الشرق : « اقطاعية » تقليدية ، و « عبودية » ، حديثة العهد نسبياً (منذ العقد التاسع من القرن الماضي فقط) . هل يعني هذا أننا سنمر بفترة سيطرة ، طويلة الأمد ، للآراء « الاقطاعية » حول الشرق القديم ؟ أم أن تاريخ العلم ، الذي يقوم أحياناً ، كغيره من التواريخ ، بقفزات ، سيقفز ، هذه المرة ، الى « الرق » مباشرة ، دون المرور بـ « الاقطاعية » ؟

القسم الثالث

عودة إلى التاريخ العياني

ان المعارف الثـافية ضرورية ، لكن ليس كهـدف للمعرفة ، بل كواسطة فقـط ، فهي التي تمهـد لنـا الطريق إلى معبد الحكمة . بيد أن علينا التوقف عند مدخـل الـمعبـد ، فالمضي إلـى الأمـام هو من حق الفلسفة الايجابية ، التاريخية ، التي آن أوانها ، لأن تطور الفلسفة النافية والمنطقية قد بلغ ذروته .

إ.ف. كيريفسكي ، « القرن التاسع عشر».

بعد أن وقفنا وقفة نقدية عند بعض نظريـات تطور الشرق ، وشرحنا منشأها ، يبقى علينا ، الآن ، تحديد مدى تطابق هذه النظريات مع المعطيات التي جمعها العلم الحديث عن التاريخ ما قبل الرأسمالي للشرق . فالرجوع إلـى المـادة العيانية هو ، وحده ، صاحب الحق في إصدار الحكم الأخير على هذه الفرضيات أو تلك . لكن حكماً كهذا ، واعطاء تعميمات على مستوى تلك « الفلسفة الايجابية ، التاريخية » ، التي كان يحلم بها كيريفسكي في حينه ، يحتاجان إلى جهود الكثير من الباحثين ، وإلى مقارنة أعمال مدارس بكاملها .

تكمن الصعوبة الكبرى في ضخامة المواد ، إذ يترتـب علينـا ، في الواقـع ، التعامل مع كل تاريخ البشريه ، من العصر الحجري وحتى انهيار النظام الاستعماري ، رغم أن مفتاح هذه القضايا كلها يكمن ، دون شك ، في تاريخ العصر القديم ومطلع العصر الوسيط .

أما المعلومات ، ولاسيمـا ذات الطابـع الاقتصـادي ـ الاجتماعـي ، عن هذه المراحل فقليلة ، وموزعة ، زمنياً ، بصورة غير متكافئة ، ولذا فقد تحمل النتائج ، في معظم الأحيان ، طابعاً تمهيدياً فقط . بيد أن ثمة أموراً ، حُـدِّدت ، بالنسبة لعصرنا الحاضر ، تحديداً قاطعاً .

وأخيراً ، تواجهنا صعوبات جمة ، ناجمة عن التداخل المعقـد لتفاعـل البنـى الاجتماعية والمجتمعـات المتقدمـة والمتأخـرة . وهـذا العامـل يعيق ، في كثير من الأحيان ، فرز القانونيات الموضوعية الداخلية الأساسية . ولـذا فإننـا سنرجـع ، في المقام الأول ، الى تلك البلدان ، التي كان تطورها التاريخي ، خلال فترة طويلة ، منعزلاً نسبياً . وسنطبق موضوعتنا عن العزلة النسبية بمستويات مختلفة على عدد من الحضارات ، التي لم تكن (على الأقل ، حتى أواخر العصر الوسيط) على اتصال

وثيق ببلدان الشرق الأوسط وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، التي كانت حضاراتها ، منذ الألف الثانية قبل الميلاد ، على احتكاك دائم بعضها ببعض .

في عداد البلدان ، ذات التطور المنعزل نسبياً في العصرين القديم والوسيط ، ينبغي أن ندرج ، في المقام الأول ، الصين ، ثم الهند إلى حدٍ ما . وبعدهما تأتي ، في مرحلة متأخرة ، الدول الطبقية الباكرة ، التي تشكلت في المناطق الاستوائية بافريقيا وجنوب آسيا (كمبوديا) وأمريكا (من المكسيك وحتى البيرو) وأوقيانوسيا . ان القوانين الموضوعية الداخلية العامة ، إذا كانت موجودة حقاً ، لا بد من أن تتكشّف في تاريخ كلٍ من هذه البلدان ، المنعزلة احداها عن الأخرى ، وعن باقي دول العالم المتحضر .

وسنحاول ، في عرضنا، ألاّ نعتمد إلاّ على شواهدوقرائن ، لا ريب فيها، وليس على استنتاجات مؤلفين ، لا تستند ، في أغلب الأحيان ، الى أساس متين (« اقطاعية » ، « لا اقطاعية » ، « ملكية خاصة » ، « غياب الملكية الخاصة » ، « عبيد » ، « لا عبيد أبداً ») . في هذا الجزء من كتابنا يهمنا الواقع التاريخي الأصيل ، أما الاستنتاجات النظرية ، التي تنبثق عنه ، فسنستخلصها بعد ذلك .

١ ـ الصين ما قبل الرأسمالية :

علاقات الملكية

ان الصين هي بلد أكثر الحضارات الكبرى عزلة ، وأكبر الحضارات المنعزلة . فخلال ألفي عام تقريباً ، قبل احتكاكها (في القرنين الأخيرين قبل الميلاد) بآسيا الوسطى والهند ، لم تكن ، في واقع الأمر ، على اتصال مع بلدان متطورة أخرى ، ولم تتعرض ، إلاّ فيما ندر ، للتأثيرات الطليعية . ولذا فإن تاريخها قبل الميلاد يعطينا معلومات ، فريدة من نوعها ، للتحقق من آلية التطور الداخلي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية .

لقد أشرنا أعلاه إلى ان الصين هي « نموذج » رئيسي ، يستخدمه كل من أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي والمدافعين عن نظرية « الاقطاعية في العصر القديم » لاثبات صحة آرائهم . وهذا يضطرنا ـ علاوة على ما ورد ذكره ـ لتوجيه اهتمام خاص لتاريخ هذا البلد .

ان تاريخ الصين ، شيمة تاريخ الشعوب الأخرى ، يضرب جذوره في الأساطير . وقد احتفظ الصينيون ، كباقي الشعوب ، بذكريات غامضة ومبهمة عن أيام

المساواة المشاعية البدائية ، التي صوّروها « عصوراً ذهبية » ، عصور حكام منتخبين ، مثل ياو و شونيا، كانوا يتشاورون مع عامة الشعب . وقد وصلتنا حكايا ، تقص علينا أخبار ذلك الانقلاب الاجتماعي ، الذي حدث عندما قام يويا الأكبر ، أحد أبناء القياصرة المنتخبين ، بالاستيلاء على السلطة عنوة ، والغاء قاعدة انتخاب الحكام ، ليحل محلها نظام الوراثة . ان حكايا مماثلة تصادف في أقاصيص كثير من الشعوب . وتتعامل المعلومات ، التي يمدنا بها تاريخ الفلكلور ، بمعطيات علم الآثار ، الذي يحدد ، بدقة علمية ، انتقال الصين الشمالية من العصر الحجري الى العصر البرونزي ، ومن القرى المشاعية البدائية الى المدن . وعلى هذا النحو تكون بداية تاريخ الصين ، بخطوطه العامة ، مشابهة لتاريخ الشعوب القديمة الأخرى . وبتعبير آخر : إن القوانين الموضوعية العامة للانتقال الى المجتمع الطبقي ماثلة للعيان .

وفي الحقيقة ، ثمة معطيات ، تشهد بأن الحضارة الصينية تشكلت حين كان مستوى القوى المنتجة فيها مشابهاً لمستواها عند الشعوب الأخرى في نفس العصر (عصر الانتقال من الحجر الى المعدن ، واستعمال المحاريث الخشبية والسيوف والحراب البرونزية والعربات الحربية التي تجرها الخيول ، الخ) . وكان ظهور الدولة يسير جنباً إلى جنب مع نمو الفوارق المادية والاجتماعية ، وهو ما تدل عليه الحفريات الأثرية والتقاليد الكتابية . فقد كانت قبور الحكام والأعيان الضخمة تختلف اختلافاً حاداً عن مدافن الفقراء البسيطة . وتحكي لنا الأساطير عن تفاقم الظلم والتناقضات ، مما أدى الى سقوط أول دولة صينية ـ دولة الشان (الاين) ، وإلى خضوعها لسيطرة قبائل التشو (القرن الحادي عشر قبل الميلاد) .

ومن الطريف أن بين الاتهامات ، التي يوجهها التاريخ الصيني التقليدي الى سلالة شان المخلوعة ، هو أن الأعيان كانوا « يسرقون » الأضاحي لولائمهم [انظر : ٣٣٧ ، ٧١] . هنا نجد مثالاً نموذجياً لبواكير مجتمع الطبقات ، حين صار فائض انتاج اعضاء المشاعة ، الذي كان يقدم وكأنه استجابة لـ « الحاجة » العامة ، أي يقدم أضحية للآلهة ، صار يستلب تدريجياً لمصلحة الطبقة الحاكمة .

هل كانت شريحة الأعيان في دولة الشان وراثية الطابع ، أم محصورة بفئات الموظفين ؟ وهل كانت الأرض ملكاً للمشاعات ، أم للأعيان أو للدولة ؟ وهل كان القائمون بجمع المحاصيل من أراضي الفئات العليا هم من العبيد ، أم من أعضاء المشاعة ؟ أم أن الأعيان كانوا يعيشون على حساب خزينة الدولة ؟ ومن كان يقوم بالأعمال الصعبة « المقيتة » عنهم ؟ ـ هذه الأسئلة كلها ما زالت ، حتى وقتنا

الحاضر ، دون اجوبة[1] . لقد عثر في القبور على عدد كبير من الهياكل العظمية لأناس دفنوا مع السادة . ويذهب كثير من الباحثين الصينيين الى أن هؤلاء الناس كانوا من العبيد ، ويرون في ذلك دليلاً قاطعاً على الطابع العبودي للمجتمع الصيني القديم . وبالمقابل ، يشير مؤلفون آخرون إلى أن الابادة الجماعية للأسرى تدل ، قبل كل شيء ، على عدم الحاجة لقوة عمل العبيد ، مما يشكل حجة ضد تصنيف المجتمع الصيني في عداد مجتمعات الرق . وينفي آخرون أن يكون مئات الناس ، المدفونين مع السادة ، من الأسرى ، ويعتبرونهم من أقرباء هؤلاء السادة ، الذين رافقوهم[2] الى العالم الآخر .

هذه الافتراضات كلها لا تستند الى أساس متين . وكان من الأصح القول أن البنية الطبقية لمجتمع الشان غير معروفة . ولذا ليس ثمة اتفاق بين الباحثين . فبعضهم (مثل شان يويه في الصين ، وت . ف . ستيبوجينا في الاتحاد السوفيتي) يرى ضرورة اعتبار عهد الشان من عهود المشاعة البدائية ، في حين يميل معظم الباحثين ـ انطلاقاً من اللوحة العامة للفوارق المادية والاجتماعية التي بلغت حداً كبيراً في ذلك الوقت ، واعتماداً على التقاليد المكتوبة ـ الى اعتبار المجتمع الصيني في عهد الشان مجتمعاً طبقياً تناحرياً .

وبما أننا نريد ، في كل حالة ، الاعتماد على وقائع لا جدل فيها ، فإن من المهم التأكيد أن الأطراف المتجادلة ليست بعيدة بعضها عن الآخر . فهم جميعاً متفقون في أن عهد الشان كان نهاية نظام المشاعية البدائية ، أو بداية المجتمع الطبقي التناحري . ولا يشك أحد من الطرفين في أن جزءاً ضخماً من سكان دولة الشان كان يعيش حياة مشاعية : جماعات (تعاونيات) الجوار ، أو ـ وهو أكثر احتمالاً ـ اتحادات قائمة على قرابة الدم .

يرى ل . س . فاسيليف أن مجتمع الشان (الاين) كان مجتمعاً طبقياً ، يعتمد على استغلال زعماء العشيرة السابقين لأعضاء المشاعة : « ان العمل المشترك لمشاعات « إين » العشائرية في الحقول العامة لا يعني ، مطلقاً ، أن المجتمع الايني كان لا يزال في مرحلة بدائية من المجتمع العشائري ، وأنه لم تكن ثمة فوارق اجتماعية أو استغلال . على العكس ، فقد كان هذا وذاك . إلاّ أن مؤسسات المجتمع الطبقي كانت مغطاة بستار عشائري متين ، لا يجوز ألاّ نقدّر قوته وصلابته . . . . . وبما أن حق التصرف بمجمل انتاج الجماعة كان ، حسب التقاليد ، امتيازاً للزعماء والشيوخ ،

١ ـ رغم أن بعض العلماء ، وخاصة من الصينيين ، يطرحون آراء قاطعة بهذا الخصوص .

٢ ـ قد يكون ذلك « طوعياً » ، نتيجة تصورات دينية معينة .

فليس من المستغرب أن يتوارى استغلال جهد أعضاء المشاعة وراء التقاليد العشائرية [٦٠ ، ٤٨٦] .

إن فكرة المؤلف واضحة تماماً : المجتمع الطبقي ، ومؤسساته ، واستغلال عمل الآخرين ، كانت قد ظهرت ، وبقيت العلاقات العشائرية « ستاراً » . وإذا كان الأمر على هذا الحال في عهد الشان (أواخر الألف الثانية قبل الميلاد) كان علينا القول ، بالأحرى ، أن المجتمع الصيني في العهد التالي ، عهد « التشو الغربي » (أوائل الألف الأولى قبل الميلاد) ، كان مجتمعاً طبقياً . غير أن تقييمات عهد التشو الغربي ، وعهد التشونسيو الذي تلاه (من القرن السابع وحتى الخامس قبل الميلاد) ، متناقضة بما فيه الكفاية : بدءاً من القول أن العلاقات الاجتماعية في الصين ، في هذين العهدين ، كانت تقوم على علاقات الملكية المشاعية ـ البدائية (ف . تيوكيه) ، وانتهاءً باعلان التشو الغربي دولة عبودية متطورة (ل . إ . رومان) ، أو حتى اقطاعية (فان وين ـ لان) . وهكذا نرى أن مدرج التقييمات هذا أوسع بكثير منه حين الحديث عن طبيعة نظام مجتمع الشان .

إن معلوماتنا عن التشو الغربي أكثر منها عن الشان . إلاّ أن الكثير من المعطيات (خاصة معطيات المصادر الأدبية) غير دقيق ، ويحتمل تأويلات مختلفة . وقد اتفق الجميع على واقعة امتلاك العبيد في عهدي التشو الغربي والتشونسيو ، لكن لا يزال النقاش قائماً ، حتى يومنا هذا ، حول الهيروغليف (الرمز) ، الذي يدل على مفهوم « العبد » . وبين الأمور المتنازع عليها يأتي أيضاً تفسير الهيروغليف « تشجون » ، الذي قد يعني جماهير المزارعين : البعض يترجمه بمعنى « عبيد » ، وآخرون بمعنى « فلاحون » ، وهناك من يؤكد على انه يعني « العامة » . كما لا تزال النسبة بين عمل الأحرار وعمل العبيد غير معروفة .

وقد وصلتنا معلومات عن الانتشار الواسع لتقسيم المجتمع في عهد التشو والتشونسيو الى ما يسمى بالبطون ، أي مجموعات من الأسر ، التي تربطها أواصر القرابة ، زد على ذلك أن بعض هذه البطون كان يشغل مكانة متميزة . وإن اللوحة المثالية *ideal* ، التي يرسمها المؤلفون اللاحقون لنظام استثمار الأراضي « تزين تيان » (« نظام الآبار ») ، الذي كان سائداً ـ كما يقولون ـ في عهد التشو ، تعكس ، على ما يبدو ، سمات فعلية للمشاعة القديمة ، حيث كانت كل أسرة تشتغل بالحقل الخاص بها ، وكذلك بالحقل العام ، الذي يعود محصوله لخزينة الدولة .

وعليه ، إذا كانت قد وصلتنا معلومات عن المشاعات والملكية العقارية المشاعية ، فليس لدينا معطيات ، تدل على أن كل الأراضي المزروعة كانت تعتبر ملكاً

للدولة . ان انصار الرأي الأخير يرجعون إلى سطر في كتاب « شي تزين » (مجموعة أغاني من عهد التشو) ، يقول : « ليس تحت السماء أرض ، لا تعود ملكيتها إلى الفان (الى الحاكم) ، وليس على الأرض أحد ، لا يعتبر من رعايا الفان » [انظر : ٨٠٢ ، ١٧٣] . لكن هذه العبارة يمكن أن تفهم ، ببساطة ، على أنها تعبير عن الجبروت السياسي ، ولا يلزم منها أن العاهل هو المالك الوحيد للأرض .

وإذا كان بالامكان التحدث ، إلى حد ما ، عن الدولة كمالك أعلى للأرض ، فإن هذا لا يصّح إلا على فترة سيطرة التشويين على بلاد الشان . فقد كان الفاتحون يعتبرون الأراضي ، المستولى عليها ، غنيمة عامة ، ملكية جماعية لهم ، وكانت الدولة الفاتحة تعتبر من حقها[3] أن توزع الأراضي المفتوحة ، فتمنح حصصاً منها لهذه أو تلك من الشخصيات والبطون والمشاعات . وقد ظلت المشاعات (في الحالة المعنية ـ المشاعات الشانية) على سابق عهدها ، ولذا فإن الحق في الأراضي الموزعة كان يعني ، في الحقيقة ، الحق في استخدام قوة عمل المغلوبين .

بعد توزيع الأراضي يزول ما كنا قد سلمنا به نظرياً من ملكية عليا للدولة بالنسبة للأراضي ، ويصبح أصحاب الحصص ملاكاً لها . وبعد فترة ، قصيرة نسبياً ، تحل محل « ملكية الدولة » صيغتان ، كانتا موجودتين قبل الفتح : الملكية المشاعية الفعلية ، والملكية المؤقتة (غير الوراثية) ، التي للأسر صاحبة الامتيازات .

عدا عن هذا ، هناك مبرر هام للقول بان عهدي التشو والتشونسيو قد شهدا ، إلى جانب الصنفين المذكورين من ملكية الأرض ، صنفاً ثالثاً ، هو ملكية بعض المشاعيين لقطع من الأرض ملكية خاصة كاملة . هذه الأراضي ، التي صارت صالحة للزراعة بفضل استصلاح الأراضي البور الموجودة خارج ممتلكات المشاعية ، كان يستخدمها أصحابها خارج إطار العلاقات المشاعية . ويمكن الحكم بوجود مثل هذه الصيغة لملكية الأراضي على أساس الاجراءات القانونية للمصلحين المتأخرين (القرون ٦ ـ ٤ ق . م) ، التي أضفت المشروعية عليها . وسنعود إلى ذلك لاحقاً .

وهكذا استمرت « ملكية الدولة العليا » للأرض (إذا كان بالامكان التحدث عن ملكية كهذه) لفترة انتقالية محدودة جداً ، وكانت ، في الواقع ، مجرد صيغة لاعادة توزيع الأراضي .

ان توطد أشكال الملكية الخاصة ، التي كانت قاعدة اقتصادية للحكام

٣ ـ من الجلي أن هذا الحق لم يكن قد صيغ ، بعد ، قانونياً .

المحليين ، قد صار ـ في ظروف الاقتصاد العيني ـ أحد الأسباب ، التي أدت (في عهد التشونسيو) الى الانهيار الفعلي لامبراطورية التشو البربرية ، وتمزقها إلى دويلات عديدة .

بيد أن الاعتراف بوجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في عهد التشو لا يعني ، بالطبع ، أن لهذه الملكية كل السمات ، التي نعرفها من الحقوق البرجوازية . ففي هذا العهد كان للأرض عدة ملاك صوريين ، اسميين (من وجهة النظر المعاصرة) . فقد تبقت ، على ما يبدو ، تقاليد ملكية المشاعات الشانية ، التي كانت موجودة في الأراضي المفتوحة . وفي نفس الوقت كانت أراضي دولة الشان ـ وخاصة في الفترة الأولى ـ تعتبر ملكية عامة لدولة التشو المنتصرة . وإلى جانب هذا كانت هناك ، تحت غطاء الملكية العامة الشكلية ، ملكية خاصة حقيقية لأعيان التشو ، وذلك بالنسبة للأراضي المشاعية في حدود الحصص المُقطَعة لهم لقاء « خدمتهم » ، حيث كانوا يحصلون على الايرادات الأساسية لهذه الاقطاعات .

ان الوضع الاجتماعي للمنتجين المباشرين ، الذين يشتغلون في الاقطاعات (سواء أكانوا على غرار عبيد اسبرطة ، أو من أنصاف العبيد ، أو من الأحرار) ، لا يزال غير معروف لنا . وليس لدينا أيضاً معلومات عن كيفية انتزاع فائض المحصول من المنتجين : هل كان يحوَّل ، في البداية ، كاملاً إلى الخزينة ، ثم يوزع ، بعدئذ ، بين أفراد المجتمع ، أم كانت تقدم للمركز بقايا المحصول فقط ، بعد ان تذهب حصة محددة منه الى المزارعين والحلقة الدنيا من المستغِلين . من الواضح أن الطريقة الأولى تعني مستوى رفيعاً من اشراف الطبقة المستغلةعلى المنتجين المباشرين ، يقابله معدل مرتفع من الاستغلال (قد يصل ، نظرياً ، الى درجة ، لا يبقى معها للكادحين إلاّ ما يسد رمقهم) . ان كل هذه التفاصيل عن الانتاج في مجتمع التشو غير معروفة لنا ، إلاّ أن التقاليد الكونفوشية اللاحقة (كتاب « تشو لي ») تتيح لنا الاستنتاج أن جهاز الدولة في التشو الغربي كان كثير العدد والتشعب ، أي كان المنتجون المباشرون يخضعون ، على ما يبدو ، لمراقبة صارمة .

وعليه ، ورغم كل النقص في معلوماتنا عن تاريخ التشو والتشونسيو ، يمكن القول أن لدينا حداً أدنى من الوقائع ، التي لا جدال حولها . بين هذه الوقائع يأتي ، في المقام الأول ، اعتراف جميع المؤرخين بوجود العبيد ، ومن ثم ـ الدور الكبير للمشاعات العشائرية ، وأخيراً ـ المكانة الكبيرة التي كان يشغلها العنف المباشر في استغلال المنتجين المباشرين (عامل الغزو الخارجي ـ والاحتلال ، دور تفرع جهاز الدولة) . ونحن نعتقد ان أحداً من المختصين لن يشكك بتلك الوقائع بحد ذاتها ، مهما كانت النتائج التي يستخلصها منها .

وقد توصل فاسيليف ، صاحب أحد الكتب القليلة عن الفترة المذكورة ، الى الرأي الطريف التالي : « اذا انطلقنا من العلاقات ، التي توطدت بين المشاعة ومستغليها ، سيكون من السهل القول بالطابع الاقطاعي المبكر » لمجتمع التشو ، « وإذا قيمنا هذا المجتمع من وجهة نظر نزعته نحو تطوير مؤسسات العبودية فيه ، فضلاً عن مقارنته مع مجتمعات مماثلة أخرى في الشرق القديم ، يمكن القول أن هذا المجتمع عبودي مبكر ، بطريركي ـ عبودي » [٤٨٦ ، ٢١٩] .

ان الاستنتاج الأول يرتكز ، عند فاسيليف ، الى العلاقات « بين المشاعة ومستغليها » . من هنا يبرز مباشرة السؤال التالي : عن أية « مشاعة » يتحدث المؤلف ؟ هل عن مشاعة التشويين ؟ لكن هذه الأخيرة مشاعة الأحرار ، أما الخلايا المستغلة الأساسية فكانت من مشاعات الشانيين ، والشعوب المحتلة الاخرى . عن هذه الفئات من المشاعات يقول فاسيليف : « ان الوضع الحقوقي لبعض الشرائح (المشاعات غير التشوية) . . . كان ، في فترات متفرقة من أوائل عهد التشو ، قريباً جداً من وضع العبيد » [٤٨٦ ، ٢١٩] . وهكذا نرى أن المؤلف ، في الحالة المعنية ، لا يخلص من « العلاقات . . . بين المشاعة ومستغِليها » الى مجتمع الاقطاعية المبكرة ، بل ـ وربما بعكس ارادته ـ الى مجتمع ، يصفه بأنه « قريب جداً من العبودية » . وفي المحصلة ، يبقى الشكل الأول لتحديد طابع المجتمع الصيني في عهد التشو ـ كمجتمع اقطاعي مبكر ـ معلقاً في الهواء .

لننظر في الاستنتاج الثاني . هنا يذهب فاسيليف إلى أن مجتمع التشو يقيّم فقط في ضوء « نزعة التطور » و « المقارنة مع مجتمعات مماثلة أخرى في الشرق القديم » . ولكن ، هل ثمة سبيل آخر لاستخلاص النتائج ؟! من أين نستنتج ، بشكل عام ، قانونيات التطور الموضوعية ، إذا لم يكن ذلك من « النزعة » العامة ؟ وهل تعني القانونية نفسها أكثر من ذلك العام ، الذي نعثر عليه في سلسلة طويلة من الحالات « المماثلة » ؟ ان من يأخذ بنصيحة فاسيليف (الحكم على الصين على أساس « نزعة التطور » وفي ضوء « المقارنة » مع مجتمعات قديمة أخرى) سيصل حتماً ، كما يقر فاسيليف نفسه ، الى القول أن المجتمع الصيني في عهد التشو هو « مجتمع عبودي مبكر ، بطريركي ـ عبودي » . ونحن نرى أن بالامكان إيراد الحجج ، التي تدعم هذا الاستنتاج دعماً كاملاً . بيد أنه يجب الأخذ بالحسبان ، هنا ، أن كتاب فاسيليف قد نشر عام ١٩٦١ ، أي قبل بدء المناظرة الواسعة عن أسلوب الانتاج الآسيوي ، مما يفسّر ، إلى حدٍ ما ، لهجة الكاتب الحذرة .

وعلى أي حال ، يتضمن الكتاب أيضاً موضوعات ، لا يمكن أن نوافق عليها . فحيناً يعترف المؤلف بوجود المجتمع الطبقي في الصين عهد التشو ، رغم أن « عناصر

جهاز الدولة وجهاز القمع » كانت لا تزال « في طور التكوين » [٤٨٦ ، ٦١] . وهو يؤكد ، حيناً آخر ، ان الدولة في الصين قد ظهرت في القرن الحادي عشر قبل الميلاد » ، عندما « لم تكن الصين تعرف ، بعد ، الملكية العقارية الخاصة » [٤٨٦ ، ٢٢٠] ، أما تشكل المجتمع الطبقي المبكر . . . . . فيجب ردّه إلى خوالي القرن التاسع قبل الميلاد » [٤٨٦ ، ٢١٧] . هاتان الموضوعتان لا تتناقضان الواحدة مع الأخرى ، فحسب ، بل ومع ما جمعه فاسيليف نفسه من وقائع عن النظام الزراعي في الصين القديمة ، لا تدع مجالاً للشك في أن ظهور التفاوت في الوضع المادي والملكية الخاصة (بما في ذلك بعض أشكال الملكية العقارية الخاصة) صار مقدمة لظهور الطبقات والدولة . ولن يكون من الخطأ القول أن عمليتي تشكل الطبقات والدولة في الصين سارتا ، عملياً ، جنباً إلى جنب .

ورغم كل الغموض ، نجد أن فاسيليف قد لاحظ ، في عام ١٩٦١ ، « نزعة لتطوير المؤسسات العبودية » في الصين القديمة ، واعترف بامكانية القول بالطابع العبودي للنظام الاجتماعي . أما في عام ١٩٦٨ ، عندما كان النقاش حامي الوطيس ، فنرى كريوكوف يطرح رأيه بحذر أقل : « ان الأكثر احتمالاً ، والأكثر ملاءمة لطبيعة الأغلبية الساحقة من المجتمعات ، هو ذلك الشكل من التطور ، الذي معه يتطور مجتمع ، كمجتمع التشو ، تطوراً مباشراً نحو الاقطاعية » [٧٣٠ ، ٢٤٩] .

لكن هذه الموضوعة لا تستند الى أساس مكين . فقد ظهرت الملكية العقارية الخاصة (ناهيك عن كل ما عدا ذلك) في الصين عهد التشو في أشكال مبكرة ، ومتنكرة ، متميزة ، بحيث أن كريوكوف نفسه يشك في وجودها [انظر : ٧٣٠ ، ٢٤٩] . إن أبحاثه الخاصة ـ مؤلفه [٦١٣] ، الذي ظهر قبل مقالة ١٩٦٨ المذكورة ، ومؤلفه الآخر [٦١٢] بعدها ـ تصور لنا مجتمعاً ، محاطاً من رأسه وحتى أخمص قدميه بعلاقات عشائرية ، وقليل الشبه بالمجتمعات الاقطاعية المبكرة . هنا نلفت النظر الى أن دراسة العلاقات العشائرية وحدها لا تتيح المجال للاجابة على المسألة ، المتعلقة بالنظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ولذا فإن كريوكوف محق ، حين لا يحاول ، في مؤلفيه المذكورين ، اعطاء حل لهذه القضية .

حقاً إن عهد ولادة العلاقات الاقطاعية يتميز ، عادة ، بوجود عناصر ، أكثر وضوحاً وبروزاً ، للملكية العقارية الفردية ، ذلك أن عهد الاقطاع في التاريخ الانساني هو أول عهد ، نرى فيه الملكية الفردية لوسائل الانتاج (هذه الملكية التي صاغها التشريع الروماني بمنتهى الدقة قبيل سيطرة العلاقات الاقطاعية) تأخذ ، علانية ، شكل العلاقات الاجتماعية الاساسية. أما المجتمع العبودي فيحتفظ بكثير من الصلات المشاعية حتى أثناء النهوض الملحوظ للعلاقات السلعية ـ النقدية . والمجتمع الصيني

القديم يذكّر ، أكثر ما يذكّر ، بهذا اللون من التطور .

ان التناقض في استنتاجات كثير من الباحثين ، وعدم قدرتها على الاقناع الكافي ، يعكسان فجوات وثغرات ، موجودة موضوعياً ، في معارفنا عن المجتمع الصيني في النصف الأول من الألف الأولى قبل الميلاد . وبقدر ما نتقرب من الميلاد تصبح المعلومات اكثر وأدق . ففي الفترة ما بين القرنين السادس والرابع ق . م . اجتاحت الصين ، من مشرقها إلى مغربها ، موجة من التحولات : من محاولات الاصلاح الأولى في عهد دولة تسي الساحلية ، الأكثر تقدماً آنذاك ، وحتى الاصلاحات في دولة التسين ، أقصى أقاليم الصين ، وأوسعها ، وأكثرها تأخراً في الوقت ذاته . هذه الاجراءات تسترعي الانتباه من حيث كونها أول الأخبار الموثوقة عما حدث في الاقتصاد من تغيرات ، تلقي الضوء أيضاً على ما سبقها من أحداث ، مرّت ، بشكل غير ملحوظ ، خلال قرون طويلة .

ان السمة العامة للاجراءات ، التي تمت في القرون ٦ ـ ٤ ق . م . في كثير من الدول الصينية ، تقوم في أن الضريبة صارت تدفع عن وحدة الأراضي ، بينما كانت ، على ما يبدو ، تحصّل ، سابقاً ، من المالك الجماعي ـ من المشاعة . إن مغزى هذه البدعة جلي للعيان : مع تفسخ المشاعة القديمة أخذت الأسر الغنية تشيد مزارع لها في الأراضي البور والأراضي المستصلحة ، التي لم تكن تابعة للمشاعة ، وصار لا بد من ضم هذه الأراضي الى النظام العام للضرائب . وكان اقرار نظام الضرائب على قطع الأرض يعني ، في الحقيقة ، اعتراف الدولة بملكية الأسرة الغنية للأراضي ، التي كانت ، منذ عهود قديمة ، خارج نطاق المشاعات ، أي اعترافاً وترسيخاً للتفسخ ، الذي وصلت إليه المشاعة حتى ذلك الحين . ان الاصلاحات ، التي أسبغت الشرعية على الملكية العقارية الخاصة ، قد ساعدت على تطورها اللاحق . ولم يمضِ قرن أو اثنان على بدء العمل بنظام الضرائب الجديد ، ورغم وجود بقايا لأشكال الاشراف المشاعي ، حتى صارت هذه القطع تتناقل بالوراثة ، وتباع وتشترى . وتحولت المشاعة من مالك تعاوني إلى اتحاد لملاك الأراضي ، ظل يحتفظ بتسييره الذاتي وبعدد من الوظائف السابقة ، كما في مجال العبادة والطقوس مثلاً[٤] .

٤ ـ إن ل . س . فاسيليف ، القائل باستمرار النضال ضد الملكية الخاصة في كافة مراحل تاريخ الصين القديم والوسيط ، لم يرَ من الضروري ، في مؤلفه المكرس للاصلاحات ، حتى الاشارة إلى سلسلة الاصلاحات في القرون ٦ ـ ٤ . فهو لا يبدأ عرضه إلاّ من أواسط القرن الرابع ، من اجراءات شان يان في دولة التسين . كما أن عرضه لمحتوى اصلاحات شان يان يعاني من أحادية الجانب (انظر نقد مقالة أخرى لفاسيليف في تقرير بيريلوموف : ٧٢٩ ، ٩٥) . يذهب فاسيليف إلى أن هدف شان يان كان اجتذاب الأهالي نحو الزراعة ، والحد من

ان المعطيات المتوفرة عن اصلاحات ما بين القرنين السادس والرابع تفسح المجال لفهم أفضل لحضارة التطور السالف . فاذا اخذنا بالحسبان أن عملية تشكل التملك الخاص للأراضي ، في الصورة التي وصل بها الى النصر في القرون ٦ ـ ٤ ، لا يمكن إلاّ تكون طويلة ، يكون لزاماً علينا الافتراض أن الملكية الفعلية ، التي كانت لبعض الأسر ، في الأراضي البور المستصلحة ، كانت موجودة قبل الاصلاحات المذكورة بقرنين أو ثلاثة على الأقل ، بعبارة أخرى : لقد بدأت عملية تفسخ المشاعة البدائية بعد توسع دولة التشو مباشرة . هذا الاستنتاج المنطقي الصرف ، لكن الضروري ، يقودنا إلى القول ان الملكية العقارية الخاصة الفعلية لبعض الأسر خارج اراضي المشاعة قد استمرت ، كما يبدو ، وقتاً طويلاً ، دون أية مقاومة ملحوظة من جانب المجتمع أو الدولة ، ومن الجلي أن هذه الواقعة وحدها تنفي كلياً امكانية كون الدولة « مالكاً أعلى » للأرض في الصين قبل القرن السادس ق . م .

وبغض النظر عن محدودية المصادر ، فإن ما عرفناه أعلاه يملي علينا النتيجة التالية : كانت الحضارة الصينية ، منذ خطواتها الأولى ، تعرف أشكالاً عدة من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بما في ذلك الأرض .

ان العهد اللاحق في تاريخ الصين ، عهد الخان (القرن الثالث ق . م ـ القرن الثاني م) كان ، بلا شك ، عصر انتشار العلاقات السلعية ـ النقدية والملكية الخاصة[٥] . لقد استمر تفتت المشاعات ، وما يتصل بذلك من انفصال تدريجي للمنتجين المباشرين عن وسائل الانتاج . وتشير المصادر إلى وجود الكثير من

الحرف والتجارة ، وإضعاف الروابط العائلة ـ العشائرية . لا جدل في ذلك . لكن فاسيليف يؤكد أن شان يان كان يسعى أيضاً لـ « الحد من الملكية الخاصة » ، لأنه لم يكن ، « موضوعياً على الأقل » ، يعبّر عن مصالح أصحاب الملكية الخاصة [٤٩٤ ، ١٤ ، ١٦] . ويتابع فاسيليف القول : « ان أول من وضع عوائق جدية على طريق تطور الملكية الخاصة انما كان شان يان » ، لكنه (على غرار ما نجده ، في أحيان غير نادرة ، في أعمال أنصار الخصوصية « الآسيوية ») ينهي هذه العبارة بموضوعة معاكسة تماماً : « وليس ذنب شان يان أن الكثير من مراسيمه قد ألغي بعد وفاته ، أو اضمحلت بحد ذاتها (ان الذي اضمحل هو ، بالضبط ، تلك المراسيم ، التي كانت « عوائق جدية على طريق تطور » الملكية الخاصة ! ـ ف . ن) ، في حين صارت العلاقات العائلية ـ العشائرية ، التي عمل على تخريبها ، تربة صالحة للنمو السريع للملكية الخاصة ، والتجارة ، والتفاوت في الأملاك » [٤٩٤ ، ١٦] . ان معنى العبارة الأخيرة واضح للعيان : لقد مهدت اصلاحات شان يان ، موضوعياً ، الطريق أمام تطور الملكية الخاصة . ولكن كيف يمكن ، عندئذ ، التوفيق بين هذا وبين قول فاسيليف ان شان يان لم يكن يعبّر ، « موضوعياً على الأقل » ، عن مصالح اصحاب الملكية الخاصة ؟!

٥ ـ يورد ل . س . بيريلوموف نصوص عقود شراء للأرض ، تعود إلى هذا العهد [انظر : ٧٠٠ ، ٩٤ ـ ٩٨] .

المزارعين المفلسين ، الذين تحولوا إلى عمال مأجورين إلى جانب العبيد ، وكان وضعهم الاجتماعي قريباً من وضع العبيد . لكن من غير المعروف ، حتى الآن ، الوزن الحقيقي لعمل العبيد ، وغيرهم من فئات الكادحين ، في عملية الانتاج الاجتماعي ، وليس من الواضح أيضاً من كان يعمل ، بشكل رئيسي ، في أراضي الوجهاء والأعيان ، وعلى حساب من كانت فئة المستغِلين تحصل على مدخولها الأساسي . ان الوقائع التي وصلتنا لا تسمح إلاّ بالتأكيد على ان العلاقات العبودية ظلت قائمة بغض النظر عن طبيعة المجتمع ، بل وتطورت على نحو تصاعدي بسبب تزايد الاسترقاق الفردي الخاص[٦] . وفي عهد الخان خاصة يصعب الحديث عن غياب الملكية العقارية الخاصة ، وعن الدولة كـ « مالك أعلى » للأرض .

أما ميل الدولة لاعلان نفسها رسمياً مالكاً لوسيلة الانتاج الأساسية ـ الأرض ـ فيلاحظ ، للمرة الأولى ، في القرون الأولى بعد الميلاد . في هذه الفترة ظهر « نظام الحصص » ، حيث صارت كل الأراضي المزروعة تعتبر ملكاً للدولة ، التي توزع الحصص على الفلاحين ، وعلى ملاك الأراضي الكبار آخذة بعين الاعتبار ما يقومون به من خدمات وما يأخذون على عاتقهم من التزامات . وكان القرن السابع (بداية حكم سلالة التانج) عصر ازدهار « نظام الحصص » . وإذا كان بالامكان التحدث عن عهد كامل في تاريخ الصين ، كانت فيه الدولة مالكاً أعلى للأرض ، فإن هذا ينطبق على فترة حكم سلالة التانج فقط .

حتى وقت قريب كان الكثير من العلماء يشككون في درجة التطبيق الفعلي لنظام الحصص ، لكن هذه الشكوك كانت ، على ما يبدو ، بدون أساس . ان الفترة الطويلة ، التي استمرت فيها الفتن والغزوات البربرية بعد سقوط سلالة الخان ، قد استدعت الحاجة الى توحيد كافة قوى البلاد في نظام مركزي سياسي جديد . وحتى ذلك الحين كان جبروت الارستقراطية ، التي لعبت دور قوة الاستقطاب في الامبراطورية القديمة ، قد تقوّض ، وبدأت تبرز طبقة جديدة من الأعيان ـ الموظفين ، غدت ركيزة لأباطرة سلالة التانج . وكان « نظام الحصص » يتطابق تمام التطابق مع مصالح هذه الفئة الصاعدة من الأعيان .

لكن علينا ان نأخذ بالحسبان ، أولاً ، أن نظام الحصص لم يكن يعني استثماراً مقاولاً للأرض (فقد كانت حصص الأعيان والموظفين تفوق حصص الفلاحين بكثير) . ثانياً ، لم يلغ أبداً التملك الخاص للأراضي ، أما التغير الوحيد ، الذي تم

٦ ـ وذلك خلافاً للحقبة الأقدم ، حيث تبين لنا أعلاه أن الصيغ الحكومية للاسترقاق والاستغلال كانت هي الأساسية .

في هذا المجال ، فينحصر في أن التملك المؤقت (غير الوراثي) جاء ليحل محل الملكية الوراثية .

ان سيادة نظام الحصص لم تدم طويلاً : قرن ونيف فقط ، وهذه فترة قصيرة بالنسبة للتاريخ . فبعد توزيع الأراضي عاد ، من جديد ، التطور السريع لأشكال الملكية الخاصة الكاملة ، بما في ذلك حق توريث الأرض وبيعها ووهبها للغير . وفي أواسط القرن الثامن جاءت القوى « المركزية الطاردة » ، التي ظهرت نتيجة هذا التطور ، لتنسف وحدة الامبراطورية التانجية . وصار انتقال حصص قسم كبير من الفلاحين إلى أيدي الاقطاعيين يكتسب صبغة قانونية . ان نظام الحصص في الصين كان ، في الحقيقة ، أداة ، استخدمتها الطبقة السائدة لاعادة توزيع ملكية الأراضي ، معتمدة على سلطة الدولة في تقييد الفلاحين بالأرض [انظر ٧٩٦][٧] .

ورغم أن القطاع الحكومي في مجال ملكية الأرض عاد لينمو في فترات لاحقة من تاريخ الصين ـ فترات الهزات الخارجية والحروب الفلاحية ، بينما أخذ القطاع الخاص بالتقلص ، يبقى من الثابت تاريخياً أنه منذ القرن الثامن الميلادي ظلت الملكية الاقطاعية الكبيرة ـ مع حق التوريث ونقل الملكية للغير ـ قائمة (شكلياً وفعلياً) حتى الثورة الزراعية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢ .

ان الموضوعة ، القائلة أن الصين لم تعرف الملكية العقارية الخاصة ، لا تجد ما يؤكدها في التاريخ الصيني[٨] .

٧ ـ يمكن الرجوع ايضاً إلى دراسة جـ . ي . سمولين الشيقة عن تقييد الفلاحين بالأرض في الصين الاقطاعية [٧٦٤] .

٨ ـ مثال آخر (وغيره كثير !) ، يوضح كيف يبرهن البعض على أن السمة المميزة للصين « كانت القنانة الحكومية ، وليست التبعية الاقطاعية الخاصة » [٣٩٠ ، ٢٠٠] . يقول فاسيليف أنه منذ أقدم العصور (منذ عهد التشو) « كان كل مزارع ، غنياً أم فقيراً ، يدفع للدولة ريعاً ـ ضريبة عن أرضه . . . هنا كان التأجير الخاص يلعب دوراً ثانوياً ، ويتعايش مع التأجير الحكومي . وجدير بالذكر أن الوضع الرسمي *Status* للأراضي الخاصة لم يكن يختلف عن وضع الأراضي ، التي تؤجرها الدولة إلاّ بكمية الضريبة (أحياناً كانت هذه الضريبة من الأراضي الخاصة أقل منها من الأراضي الحكومية) [٤٩٠ ، ٢٠٠] . هنا يستند فاسيليف (دون اشارة الى رقم الصفحة) الى كتاب ن . ب . سفيستونوفا عن السياسة الزراعية للحكومة الصينية في القرن الرابع عشر [٧٣٦] . لكن الكتاب المذكور لا يتناول إلاّ خمسين عاماً من الثلاثة آلاف سنة من تاريخ الصين ما قبل الرأسمالية ، ناهيك عن أن موضوعه كان السياسة الزراعية ، وليس اللوحة العامة للعلاقات الزراعية : ان المصادر لا تسمح لنا ، حتى بالنسبة لفترة معينة كهذه ، بتحديد النسبة بين الأراضي الحكومية والخاصة . وقد اكتفت المؤلفة بملاحظة حذرة عن « التوسع العام في الاراضي الحكومية » ، وهي تفترض ، استناداً إلى أعمال المؤرخ الصيني تشين مين ـ تشون ، « أن الأراضي الحكومية في بداية عهد المينج (اي في أيام أكبر توسع للأراضي الحكومية) كانت تشكل حوالي نصف مساحة الأراضي المزروعة » [٧٣٦ ، ٥] .

٢ ـ الصين ما قبل الرأسمالية :

لغز « الشانشي »

يرى بعض أطراف المناظرة أن الدليل الهام الثاني على طريق الصين « الخاص » هو وجود شريحة سائدة ـ شانشي ، تتميز ، بشكل حاد ، عن طبقة النبلاء الاوروبيين . وهم يتحدثون بنفس ذلك الأسلوب الرومانسي ، المميز لغيرهم من أنصار النظرية « الآسيوية » ، عن « ظاهرة الشانشي » ، و « لغز الشانشي » .

يؤكد هؤلاء أن مكانة الشانشي في المجتمع لم تكن تتحدد بغناها ، ولا بامتلاكها لوسائل الانتاج ، بل بفضل المستوى العلمي لأفرادها ، ذلك أن درجة التحصيل العلمي ، لا الغنى والممتلكات ، هي التي كانت تعطي السلطة في الصين ، أي أن الأولوية كانت للمستوى العلمي ، أما ملكية الأراضي فتأتي في المرتبة الثانية . وهم يرون في ذلك ، انطلاقاً من مثال الصين ، احدى السمات الأساسية لتشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية خاصة (ليست ، في الحقيقة ، اقتصادية ، لأنهم يربطون وجودها وتطورها بالعلاقات « الشخصوية ») .

غير أن العودة الى الوقائع تكشف لنا عن بعض اللامنطقية في تصورات أنصار فرضية أسلوب الانتاج الآسيوي . فالوقائع تبين أن فئة الشانشي لم تكن ظاهرة ، مميزة لكل تاريخ الصين ، القديم والوسيط . لقد تشكلت هذه الفئة في القرون الميلادية الأولى ، وتحولت إلى طبقة حاكمة متميزة في القرون ٧ ـ ١٠ م ، عندما صار نظام الامتحانات يلعب دوراً حاسماً في انتقاء أعضاء الجهاز الحكومي . وفي القرون ١٠ ـ ١٣ (فترة حكم سلالة السون) والقرون ١٤ ـ ١٨ (سلالة المينج) وصل نظام الامتحانات هذا إلى قمة ازدهاره . ولم تتدهور أحوال فئة الشانشي إلاّ خلال قرن واحد : أثناء حكم سلالة يوان المنغولية (القرنان ١٣ ـ ١٤) ، التي حاولت الاعتماد على البوذيين .

كانت تطلق على شريحة العلماء أسماء وألقاب ، تختلف من عصر إلى آخر . فالهيروغليف « شان » يعني الحزام ، الذي كان يرمز قديماً الى السلطة . وكان الأشخاص ، الذين اجتازوا الامتحانات ، التي تمنح الحق في السلطة (أي في تبوء

وعليه ، فإنه حتى في الفترة المذكورة ربما يكون أكثر من نصف الأراضي ملكية خاصة للأفراد ! من هنا نجد أن استشهاد فاسيليف نفسه لا يدعم موضوعته حول الدولة ـ المالك ، الذي يستغل كل السكان (« غنياً أم فقيراً ») عن طريق الريع ـ الضريبة .

مركز في الجهاز الحكومي) يسمّون ، تبعاً للمرحلة الزمنية ، « سيان شان » (السلطات الريفية) و « جولين » (الكونفوشيون) . وفي العصر الحديث شاع مصطلح « الشانشي » (شي ـ رجال العلم ، شان ـ حامل « حزام السلطة »)[1] .

من هنا يأتي عدم الاتساق التالي : ان اسلوب الانتاج الآسيوي ، في رأي الكثيرين من مؤيدي هذه الفرضية ، هو ظاهرة ، تميز ، بصورة رئيسية ، المجتمع الصيني القديم ، في حين تبين أن فئة الشانشي ، المميزة لهذا الأسلوب في الانتاج ، لم تكن موجودة في الصين القديمة ، ولم تتشكل إلاّ في العصر الوسيط . لكننا لن نتوقف عند هذه الفجوة الجديدة ، وسننتقل للنظر في الصفات الحقيقية لهذه الفئة .

لم تكن فئة الشانشي ، في وقت من الأوقات ، ممثلاً وحيداً للطبقة السائدة ، فخلال حكم سلالة المينج ، حين صار لنظام الامتحانات ـ كما تحدثنا سابقاً ـ أهمية كبيرة ، شغلت الدرجة العليا في السلم الاجتماعي حفنة من الارستقراطية الوراثية ، كانت تضم أقرباء الامبراطور . وبعد الاحتلال المنشوري لم يتغير تركيب الطبقة السائدة إلاّ قليلاً ؛ فكل ما حدث هو أن الارستقراطية المنشورية حلت مكان الارستقراطية المينجية . بعد هذه الدرجة يأتي موظفو الجهاز الحكومي من ذوي التحصيل العلمي ، الذين كانوا يُعيّنون في مناصبهم بعد مسابقة . وكانت فئة الشانشي تشغل « الطابق » التالي : كان عددهم يصل إلى بضع مئات من الألوف ، في حين لم يتجاوز عدد الموظفين منهم عشرات الألوف ، وهو رقم زهيد جداً بالنسبة للصين .

كان معظم أفراد الشانشي يحصلون على درجة علمية بعد أداء الامتحانات . وكانوا يتحلون بالحكمة السكولائية (المدرسية) المميزة للصين القروسطية ، بما في هذه الحكمة من حمل ثقيل ، لا فائدة منه ، ومعه بذور ثمينة من خبرة العصر القديم في السياسة والحرب والهندسة . وفي أواخر العصر الوسيط صار بالامكان شراء الدرجة

---

١ ـ في العصر الحديث بدأ مصطلح « الشانشي » ، الذي كان يعكس التناقض العميق في المجتمع ، بدأ ينشطر الى « لي شان » (الشانشي الأشرار ـ وهو اللقب الذي أطلق على أعداء الثورة من حملة أقس أشكال الاستغلال في القرية) و « كايمن شانشي » (الشانشي المتنورين ـ لقب الفئات التقدمية من الاقطاعيين ، المناصرين لطريق التطور الرأسمالي) . وعلى مشارف ثورة ١٩٤٩ كان مصطلح « لي شان » قد أخلى مكانه لمصطلح أعم ـ « ديتشو » (المزارع) ، الذي يؤكد على الطابع الاقتصادي للاستغلال ، والذي يشمل ، إلى جانب كبار الاقطاعيين ، فئات عريضة من صغار الاقطاعيين المستغلين .

وجدير بالذكر أن الكلمة الانكليزية *Gentry* ، التي لا تزال الادبيات العربية حتى الوقت الحاضر تستخدمها كبديل لكلمة « الشانشي » ، هي مصطلح غير موفق ، ففي انكلترا كان مصطلح « *gentry* » يدل على نمط جديد من الاقطاعيين ، الذين لم يكونوا يرتكزون إلى

العلمية بالمال ، لكن صاحبها كان يتمتع ، في هذه الحالة ، بقدر أقل من الحقوق والوجاهة . وكان العامة ، الذين أصابوا نصيباً من الثراء ، واشتروا درجة علمية ، يسعون لأن يجتاز أولادهم ، على الأقل ، كل المراتب اللازمة ليصبحوا ، بفضل تحصيلهم العلمي ، من الشانشي . وكان يلحق بالشانشي أيضاً الموظفون السابقون ، وبعض الشخصيات ، التي لا تمتلك درجة علمية (أقرباء الموظفين) .

كانت فئة الشانشي تشكل نواة الطبقة السائدة في العاصمة ومراكز الولايات . ولم يكن عددهم ، في كل منطقة ، يتجاوز بضع مئات ، يلتفون حول « المدارس المشاعية » (شي سيويه) ، التي كانت أشبه بالأندية في أيام السلم ، وبمراكز قيادة الشانشي ـ في أيام الحرب . وكان « المجتمع الراقي » المحلّي ، المؤلف من الشانشي ، ركيزة للموظف القادم من العاصمة ، الذي كان ، على العموم ، يقيم لمدة غير طويلة في المنطقة ، ولا يعرف الظروف المحلية معرفة كافية ، ولا يفهم اللهجة المحلية . وكانت مذكرة من الشانشي تكفي لأن يرمي هذا الموظف بالعامة في السجون ، أو ينهال عليهم جلداً . وكانت فئة الشانشي تدير أعمال السقي ، وتجمع الضرائب ، وتشكل ، أوقات الهزات الاجتماعية ، حاميات عسكرية ، كانت ، أحياناً ، تخوض المعارك ضد المعتدين الأجانب ، وأحياناً ـ ضد انتفاضات الفلاحين .

وكان الدين التقليدي للأغلبية في الصين مزيجاً من البوذية والكونفوشية والتاوية . كانت الكونفوشية تلعب دور الأيديولوجية الرسمية ، وكان الشانشي حملة الأخلاق الكونفوشية ، وحماة العقيدة ، وأعرف العارفين بالكتب الكلاسيكية .

لقد كان نظام حياة الشانشي يتناقض مع نمط حياة الشعب . فقد كانت لهم امتيازات ضرائبية ، وكانوا يتميزون ، حتى بالملابس ، عن كل من هم أدنى . وفي العصر القديم كانت العلامة الفارقة لهم هي حزام عريض ، ثم صارت قبعة واسعة مدببة من الأعلى ، وغدت ، في القرن التاسع عشر ، بزة استعراضية لها قبة زرقاء ، أو رداءً طويلاً .

كان التحصيل العلمي والمشاركة في السلطة صفتين دائمتين للشانشي ، رغم أن الصفة الأخيرة كانت هي المميزة لهذه الفئة . فقد كان من الممكن ألاّ يصبح المرء من

الألقاب ، ولا إلى النسب ، ولا إلى الاكراه غير الاقتصادي ، بل الى الملكية العقارية الخاصة ، في حين أن القاعدة الاقتصادية لسيطرة الشانشي غير واضحة ، بحيث يؤكد المؤرخون الغربيون أنفسهم أن الـ *gentry* الصينية طبقة ، لا علاقة لها بالاقتصاد [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى البحث ٦٧٩] .

الشانشي حتى ولو كان حاصلاً على درجة علمية[2] . وكان من الممكن أيضاً ألاّ يكون الفرد حاصلاً على درجة علمية ، ويكون ، مع ذلك ، قريباً من السلطة ، ويعتبر من الشانشي (مثلاً ، أقرباء الموظفين السابقين) . وعندما ألغت الحكومة الامبراطورية ، في عام ١٩٠٥ ، نظام الامتحانات القديم اختفت الدرجة العلمية التقليدية ، إلاّ أن مفهوم « الشانشي » ظل متداولاً في الحياة اليومية ، ولم يُقضَ عليه ، فعلياً ، إلاّ بعد ثورة ١٩٤٩ . في ضوء هذا يتضح أن الشانشي لم تكن فئة من العلماء ، بقدر ما كانت فئة سائدة ، رغم أن السلطة والتعلم في الصين القديمة كانا ، كقاعدة عامة ، مفهومين متكافئين .

من الناحية الشكلية لم يكن لقب الشانشي متوارثاً ، ولم يكن مشروطاً بحيازة أملاك غير منقولة ، ومن الصعب للغاية تعيين الحدود الدنيا للنظام الاجتماعي ، الذي يدل عليه مفهوم « الشانشي » ، ذلك أن التقاليد ، وليس القانون ، هي التي كانت ترسم هذه الحدود .

وكان الأشخاص ، الذين اجتازوا الامتحانات العامة ، ينقسمون انقساماً حاداً إلى فئتين . فالقسم الأعظم منهم لم يكن يترقى أعلى من الدرجة العلمية الأولى ـ « شانيواني » أو « سوتساوي » . وهذه الدرجة لا تعطي لحاملها الحق بشغل وظيفة حكومية ، وبالتالي ، لم يكن صاحبها ينتمي إلى فئة الشانشي ، بل يعتبر وكأنه مرشح ليصبح منها . وكان الكثير من السوتساوي يعملون معلمين ، وبعضهم ـ مستخدمين مشاعيين . وكان عددهم يبلغ زهاء ٩٠ بالمئة من مجموع الحاصلين على درجات علمية[3] . وكان المعلم السوتساوي يحصل على دخل لا يتجاوز ، إلاّ قليلاً ، المئة لين ، في حين كان ذوو الدرجات العلمية الأعلى ـ « الغونشاني » ، و « التزيوجاني » ، و « التزينشي » ـ ، الذين كان عددهم ، عموماً ، يصل إلى عشرات الألوف ، يحصلون على خمسة آلاف لين . ان أصحاب هذه الدرجة العلمية ، الثانية ، هم الذين يعتبرون شانشيين « حقيقيين » ، يمثلون السلطة والملكية العقارية الكبيرة .

ليس ثمة اتفاق بين الباحثين الغربيين في الاجابة على السؤال عما إذا كان بالامكان حتى اطلاق لقب « الشانشي » على السوتاوي . إن تشان تشون ـ لي ، الذي ألف كتابين عن الشانشي [٩٥٨ ؛ ٩٥٩] ، يعمّم هذا المصطلح على الفئتين

٢ ـ كان هناك مصطلح خاص للدلالة على شريحة العلماء ـ الانتلجنسيا ، غير المشاركة في السلطة ، هو ، في العصر الحديث ، « شيدافر » .

٣ ـ حوالي المليون ، حسب معطيات أواخر القرن التاسع عشر .

كلتيهما . غير أن باحثاً آخر ، أكثر حذراً ـ ضي بين دي ـ يبرهن أن السوتساوي لم يكونوا يُعدَّون ، أبداً ، من الشانشي [انظر ٩٢٧] . وعلى كل الأحوال ، إذا كان مصطلح « الشانشي » يرمز ، قبل كل شيء ، إلى السلطة ، لن يكون له ، بالطبع ، علاقة بالسوتساوي .

كانت الشواغر في فئة الشانشي تملأ ، في معظمها ، من قبل الشانشي أنفسهم . ومن الناحية الشكلية كان بوسع أي انسان أن يجتاز الامتحان[٤] المعني ، لكن تحصيل المعارف المطلوبة كان يستلزم ، في الواقع ، سنوات طويلة من الدراسة الجادة ، التي لا طاقة بها إلاّ للأثرياء . على هذا النحو ، صار الشانشي فئة وراثية ، لا تتميز عن فئة النبلاء الوراثية إلاّ بأن صفوفها كانت تكتمل ، باستمرار ، بأفراد من فئات اجتماعية أخرى . هذا الامداد بـ « القوى الشابة » لم يكن يجري على وتيرة واحدة خلال مختلف عهود الصين ، بل كان يتوقف على درجة فعالية نظام الامتحانات ، وعلى مدى نجاح المجتمع في كبح جماح الرشوى والمحسوبية .

لقد درس تشان تشون ـ لي الوضع المادي لفئة الشانشي ، حيث أشار الى أن القسم الأعظم منهم كان من ملاك الأراضي . وكانت الأراضي تدر عليهم دخلاً ، يعادل تقريباً ما تدره الوظائف العليا . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت فئة الشانشي تمتلك ٢٥ بالمئة من مجموع الأراضي المزروعة ، أو ٢٢٥ مليون مو ، كان ٢٠٠ مليون منها بأيدي ٣٠ ـ ٦٠ ألف من أفراد هذه الفئة . أما الـ ٢٥ مليوناً الباقية فكانت موزعة بين مئات الألوف ممن يسميهم تشون ـ لي بـ « فقراء الشانشي » ، في حين لا يعتبرهم بين ـ دي من الشانشي أبداً . وكان راتب المعلمين ، الذين بلغ عددهم آنذاك حوالي ٦٠٠ ألف (كان معظمهم من السوتاسوي) ، هو المصدر الرئيسي لمعيشتهم .

هنا نلمس الحد الفاصل بين الشانشي ـ الطبقة السائدة ، التي تستأثر بالسلطة والملكية ـ وبين الأعداد الكبيرة من المثقفين ، الذين يخدمون هذه السلطة ويقتربون منها ، لكنهم لا يشكلون جزءاً مباشراً منها .

ـ وعليه ، كانت فئة الشانشي تمتلك وسائل الاكراه الاقتصادي (الأرض) وغير الاقتصادي (القرب من السلطة السياسية ، درجة التعلم التي تعطي الحق في السلطة ، احتكار الايديولوجيا) . وكانت هذه الفئة ظاهرة محلية بشكل أساسي ، الأمر ، الذي يعكس درجة المركزية ، التي كانت ضعيفة نسبياً في الصين القديمة ، والدور الكبير

٤ ـ من هنا انطلق المؤرخ السوفيتي يجـ . س . كارا ـ مورزه ليعرّف ، في حينه ، الشانشي على أنهم نبلاء ، لا يتوارثون اللقب .

لشرائح الطبقة الحاكمة في المناطق المحلية . إن دور الشانشي في ميدان الايديولوجيا يذكرنا بمهمات رجال الدين في بلدان أوروبا الاقطاعية ، مع فارق هام ، هو أن العناصر الدينية الصرفة في الكونفوشية كايديولوجية كانت أضعف، حيث ركزت ، أساساً ، على النواحي الأخلاقية - العملية .

صحيح أن عدد أفراد الشانشي كان كبيراً ، لكنهم لم يكونوا يشكلون إلاّ قسماً من الطبقة السائدة . أما الفئة الأخرى الحاكمة ، الأعلى مكانة وأقل عدداً من الشانشي ، فكانت من النبلاء بالوراثة . والشريحة الثالثة ، الأدنى مرتبة من الشانشي ، كانت تتألف ، أبان الحكم المنشوري ، من الجيش المنشوري ذي الرايات الثماني ، الذي يمثل ملاك الأرض الصغار ، الذين حافظوا ، بصورة مصطنعة ، على عناصر من التنظيم العسكري المشاعي وملكية الأرض الجماعية .

الى جانب هذه الفئات العليا الثلاث كانت هناك ، في القرن التاسع عشر ، شريحة واسعة جداً من المستغِلين ، المتحدرين من صفوف الفلاحين ، لكنهم لم يتمكنوا ، بعد ، من الحصول على مبادىء العلم السكولائي (المدرسي) . وكانت الحياة تجري على نحوٍ ، يتناقض مع اللوحة التقليدية . فقد أخذ الأفراد ، الأكثر غنى ونفوذاً ، من بين « أشباه البارونات » هؤلاء ، الذين لم يكن لهم الحق في السلطة ، أخذوا باستلام زمام السلطة في مناطقهم دون أساس قانوني . وفي القرن التاسع عشر كان يطلق على هؤلاء المستغِلين ، الجهلة الأفظاظ الذين لا يتمتعون بالهالة التقليدية ، هالة « الاخلاق السامية » ، لقب « خاو » ، أي الطغاة المحليين . ثم صار ينظر إليهم ، في أوائل القرن العشرين ، على أنهم اقطاعيون ، ينضوون تحت سقف واحد مع الشانشي . وكانت الفئة ، المتوسطة بين الفلاحين وملاك الأراضي ، تسمّى ، في مطلع القرن العشرين ، بالكولاك (فونون - أي الفلاحون الأغنياء)[٥] .

ان حقيقة كون الشانشي لا يمثلون كل الطبقة المستغِلة ، بل يشكلون إحدى فئاتها ، ليست ظاهرة مميزة للصين وحدها ، ففي فرنسا كان الاقطاعيون يتوزعون إلى فئتين : النبلاء ورجال الدين . ولقد كانت الفئة السائدة في التيبت ومنغوليا من رجال الدين ، إلاّ أن العناصر الدنيا من هذه الفئة كانت ، في حقيقة الأمر ، أقرب إلى الطبقة المستغلة . وعليه ، لم تكن بنية الطبقة المستغِلة في الصين شاذة من كافة النواحي . ان الخصوصية ، هنا ، تكمن في أن واحدة من الفئات السائدة كانت تتشكل على

٥ - هذه الشريحة الدنيا من المستغِلين ، التي عُرفت في الصين بـ « كولاك النمط الاقطاعي » ، كانت موجودة قبل الاصلاحات الزراعية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ و ١٩٥٠ - ١٩٥٢ . وقد باءت بالفشل كافة محاولات الحزب الشيوعي لعزل هذه الشريحة عن الطبقة الاقطاعية : برغم القرارات الحزبية عمّمت الجماهير الفلاحية ، أثناء القيام بالاصلاح الزراعي ، مصادرتها لأراضي وأملاك الاقطاعيين على الكولاك أيضاً .

أساس الكفاءات العلمية .

لقد كانت فئة الشانشي جزءاً من الطبقة السائدة ، يشغل مكاناً ، محدداً بدقة ، في المكنة الاجتماعية : ضبط هذه المكنة تنظيمياً وإيديولوجياً .

إن بعض المؤرخين ، الذين أدخلوا مفهوم « الدولة ـ الطبقة » قد صوّروا الشانشي ممثلاً نموذجياً لمجتمع ، يشكل فيه جهاز الدولة والطبقة الحاكمة كلاً واحداً ، وتكون فيه الدولة هي المستغِل الوحيد [انظر : ٩٥٩ ؛ ٩٨٠] . وقد بينا أعلاه أن مثل هذه اللوحة لا تتطابق مع الواقع : ان فئة الشانشي لم تندمج اندماجاً كلياً في الجهاز الحكومي ، حيث لم يكن القسم الأعظم منها يشغل مناصب حكومية ، ولم يكن أفرادها يتبوؤن المناصب العليا ، بل كان يشغلها النبلاء .

ومن الطريف أن بعض الباحثين يذهبون ، على العكس ، الى اعتبار استقلالية الطبقة السائدة ـ الشانشي ـ عن الجهاز الحكومي سمةً مميزة للمجتمع الصيني التقليدي . لكن هذا غير صحيح أيضاً ، ذلك أن فئة الشانشي كانت بالتأكيد ، وثيقة الارتباط بجهاز الدولة ، وكانت تشكل احتياطياً وركيزة له .

ومن الخطأ أيضاً القول أن فئة الشانشي كانت المستغِل الوحيد في المجتمع الصيني . فقد رأينا الطابع الاستغلالي لفئات ، أو شرائح اجتماعية ، أخرى ، منها ما يرتبط بالجهاز الحكومي ، ومنها ما لا صلة لها به .

ان دراسة مسألة الشانشي تضطرنا للتعرض إلى قضية هامة أخرى . فقد تبين لنا أن فئة الشانشي نشأت وسادت في المرحلة الثانية من تاريخ الصين « التقليدي » . فهل كان ذلك محض مصادفة ؟ بعبارة أخرى : هل تعتبر فترة وجود الشانشي طوراً خاصاً في مسيرة المجتمع الصيني ؟ هل يجب اعتبار المجتمع « التقليدي » في العصر القديم والعصر الوسيط مجتمعاً واحداً من حيث المبدأ ، أم أن أمامنا حالتين مختلفتين ، مر بهما هذا المجتمع ؟

إن الاجابة على هذا السؤال تتطلب النظر إلى المشكلة في ضوء جملة من المؤشرات .

وهو ما سنتوقف عنده في البند التالي .

٣ ـ الصين ما قبل الرأسمالية :
مرحلتان أم مرحلة واحدة ؟

ترتب علينا، حتى الآن ، أن نقارن قانونيةما ـ فعلية أووهمية، استخلصهابعض الباحثين المعاصرين من الوقائع التاريخية ـ مع وقائع ملموسة[1] . لكن من الأصعب للغاية أن نسلك الاتجاه المعاكس : أن نبحث عن قانونية محددة بين حشد من الوقائع . ان غزارة المادة العيانية ، واختلاف العوامل ، وتعقّد تفاعلها بعضها مع بعض ، تخلق انطباعاً بسيطرة الفوضى والتشوش . غير أن المنهج الماركسي يعطينا المفتاح لشرح مجمل الآلية ، ويكشف تدريجياً عن الصلات الفعلية .

ان كل مؤيدي نظرية « الاقطاعية في العصر القديم » (بما في ذلك المؤلفون الذين طرحوا أشكالاً مختلفة من التشكيلات « المختلطة ») وكذلك جزءاً من أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي ، يدافعون ، كما بينا أعلاه ، عن الرأي ، القائل أن مجمل تاريخ الصين « التقليدية » ، منذ نهاية المشاعية البدائية وحتى ظهور العلاقات الرأسمالية ، هو تشكيلة اجتماعية واحدة ، بعبارة أخرى : انهم يرون في هذه الفترة كلها عصر سيادة علاقات من الملكية والاستغلال ، لم تتغير من حيث الأساس ، وأن هذه السيادة قامت على نفس المستوى من تطور القوى المنتجة ، ولم تمسُّها الثورة الاجتماعية طوال هذه الفترة .

ولكن مهما صعبت احاطة مسيرة المجتمع الصيني بنظرة عامة ، سنحاول بتحديد بعض عصوره الأساسية .

اننا سنعالج سيل الأحداث التاريخية الحي في ضوء معيار التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية . وسنحاول أن نحدد ماهية وزمان تلك التغيرات الأساسية والجذرية التي طرأت على الصين « التقليدية » : ١) في مجال الملكية ، ٢) في البنيان الفوقي السياسي ، ٣) في الايديولوجيا ، ٤) في مستوى القوى المنتجة .

وقبل أن نبدأ بتطبيق معيارنا يجب أن نتذكر أن الصعوبة الأكبر تكمن في ان العوامل الأربعة المذكورة لا تفعل في وقت واحد . صحيح أن التغيرات الجذرية في علاقات الملكية يجب أن يقابلها (وهذا سمة محددة لكل تشكيلة) تبدلات ثورية في البنيان الفوقي السياسي . غير ان الانقلاب في الايديولوجيا يبدأ ـ كما هو معروف في

١ ـ وقد رأينا أن المقارنة لم تكن لصالح بعض الفرضيات

ضوء تجربة الكثير من الشعوب والعصور ـ قبل وقت طويل من الهزات السياسية ، التي تمهد لها ، ومن جهة أخرى ، فإن الصراع بين الايديولوجيا القديمة والايديولوجيا الجديدة يستمر ، على العموم ، زمناً طويلاً بعد أن يكون الانتقال من تشكيلة إلى أخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية قد تم منذ أمد بعيد « كما أن التوافق بين التغيرات الجذرية في القوى المنتجة وبين التبدلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، التي تغير جوهر التشكيلة ، يكون أقل بروزاً وجلاءً . لا شك في أن التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية تتوقف على التغيرات في القوى المنتجة ، بوصفها العامل الحاسم ، غير أن هذا الارتباط لا يظهر إلاّ في نهاية المطاف . وكانت الثورة التكنيكية تتطلب دائماً (وخاصة في عصور ما قبل الرأسمالية) زمناً طويلاً ، حتى تتمكن نتائجها من تحوير الانتاج الاجتماعي تحويراً حقيقياً ، أولاً ، ومن تهيئة ـ بعد ان تكون قد أثرت على الوعي (خلال أجيال عديدة في العصر القديم) ـ العوامل الذاتية للثورة الاجتماعية (العفوية ـ في العصر القديم) ، ثانياً .

بعد هذه الملاحظات الأولية سنبحث ، قبل أي شيء آخر ، عما إذا كان تاريخ الصين ، منذ النصف الثاني للألف الثانية قبل الميلاد[٢] وحتى مطلع القرن الحالي ، قد شهد فترات ، تدل ، بجلاء ، على تغيرات جذرية في علاقات الملكية .

اننا نعثر ، في الفترة المشار إليها والتي تزيد عن الثلاثة آلاف عام ، على نقاط انعطاف ، هامة على ما يبدو ، في التاريخ الاقتصادي : اعادة توزيع الملكية بعد خضوع دولة التشان لسيطرة التشوبين في القرن الحادي عشر ق . م ؛ والاصلاحات ، التي أسبغت الشرعية على نمو الملكية الخاصة ؛ وتحلل المشاعة التدريجي في القرون ٦ ـ ٤ ق . م ؛ وتدابير السلطة المركزية ، الموجهة نحو إعادة توزيع الأراضي ، المشاعية منها أو الخاصة ، في مرحلة سيادة نظام الحصص (القرون ٣ ـ ٧ م) ؛ وانهيار نظام الحصص وسيادة الملكية العقارية الكبيرة (القرن الثامن م) ؛ والتغيرات التي طرأت على الملكية (توسيعات جديدة لاحتياطي أراضي الدولة) نتيجة الاستيلاء على أراض جديدة ، منغولية بشكل خاص ، في القرن الثالث عشر ؛ والنجاحات اللاحقة للملكية الخاصة ، ونمو العلاقات السلعية ـ النقدية في القرون ١٦ ـ ١٨ م . وبعد التدقيق يمكننا أن نميز بين دورتين طويلتين ، كان دور الدولة (كموزع أعلى لوسائل الانتاج أكثر مما هي مالك أعلى لها) بالغ الأهمية في بداية كل

٢ ـ وهكذا يترتب علينا أن نستثني من دراستنا الانتقال من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي ، الذي يستغرق ، دائماً ، وقتاً طويلاً ، كما أن المصادر عنه نادرة جداً : إن أحداً من المؤرخين الماركسيين لا يشكك بوجود المشاعية البدائية في التاريخ الصيني . ولذا يُفضّل بدء بحث المشكلات الخلافية بظهور الحضارة ، الذي يتوافق ، تقريباً ، مع الفترة المذكورة .

منهما ، غير ان هذا الدور كان يتقلص تدريجياً ، مخلياً الساحة أمام الضغوط المتعاظمة من قبل علاقات الملكية الخاصة . ثم يبدأ شريط طويل من سيطرة ، مكشوفة إلى هذا الحد أو ذاك ، للملكية الخاصة ، تعقبها ، مع بداية الدورة التالية ، أزمة ، وتوطد جديد لقطاع الدولة .

وجدير بالذكر أن فترات التفوق الحاد لصيغ ملكية الدولة كانت قصيرة نسبياً . وحتى خلال هذه الفترات لم تختفِ الملكية الخاصة ، رغم تراجعها ، بل اتخذت لنفسها طابعاً جديداً ـ طابع الحيازة . أما ملكية الدولة فكانت تزدهر ، عادة ، بعد الأزمات الشديدة أو الغزوات الخارجية . ولذا لن يكون من الخطأ القول ان دورتي الاقتصاد الصيني ، اللتين أشرنا إليهما ، كانتا فترتي ازدهار الملكية الخاصة لوسائل الانتاج قبل غيرها ، ان سيطرة قطاع الدولة في بداية الدورة الأولى هو أمر طبيعي بالنسبة لمرحلة الخروج من العلاقات المشاعية البدائية ، عندما كانت الملكية الخاصة ضعيفة التطور للغاية ، ومتخفية تحت ستار الملكية العامة . لكن كيف نعلل انبعاث أشكال ملكية الدولة في القرون الميلادية الأولى ؟ لعلّ التعليل الطبيعي الوحيد هو ، على ما يبدو ، ضرورة تحويل احدى صيغ الملكية الخاصة إلى أخرى ، ضرورة انتقال الملكية من طبقة مستغِلة إلى أخرى . وإذا صحّ ذلك ، فإننا ، في الحالتين كلتيهما (في الألف الثانية قبل الميلاد وفي القرن الثالث الميلادي) أمام تغييرات ، ذات طابع تشكيلاتي .

لكن هل كان الأمر على هذا النحو حقاً ؟ كنا قد استخدمنا سابقاً كلمة « دورة » بمعنى غير دقيق ، بمعنى رصد بسيط لتكرار جزئي للظواهر . وماذا لو كنا أمام تكرار مطلق ، أمام دورات مغلقة حقاً : ملكية عامة ـ ملكية خاصة ـ ثم ملكية عامة ـ ملكية خاصة ؟ هل تاريخ الصين التقليدية « دوري » ، أم أن بوسعنا العثور فيه على حركة حلزونية ، لا تنفصل عن مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية .

لمعرفة ذلك سننتقل من تملك الأشياء إلى تملك الناس ـ العاملين . ونحن نلفت النظر مسبقاً إلى أنه إذا كانت دراسة مسألة ملكية الأرض في العصر القديم والوسيط قليلة ، فإن وضع دراسة مسألة تملك الناس أسوأ بعدة مرات . فليس ثمة معلومات كافية عن أشكال الاستغلال ، وعن الوزن النوعي لعمل العبيد ، وليس بالامكان اعطاء وصف اجتماعي دقيق لعدد من فئات الكادحين .

بيد أنه من المعروف أن العبيد موجودون منذ فجر الحضارة الصينية ، وأن الانتقال من أشكال الاستغلال الحكومية إلى الخاصة كان يسير دونما توقف ، وأن عدد ملاك العبيد كان في تزايد حتى القرون الميلادية الأولى .

وبعد ذلك يحدث انعطاف : العبيد ، والشرائح القريبة منهم - « السفلة » ، ينتقلون ، بأعداد متزايدة ، الى صفوف « العامة » ، أي الفلاحين . وقد انعكس هذا ، بوجه خاص ، في سياسة الدولة العقارية : فإذا كان نظام الحصص في القرن الأول يمنح ملاك الأراضي أعداداً اضافية من العبيد (اي توزيع الأراضي تبعاً لـ « أدوات العمل ») فإن هذه الممارسة قد توقفت بعد فترة . وكان تحول العبيد إلى فلاحين تابعين يسير جنباً إلى جنب مع تقييد الفلاحين بالأرض ، وجعلهم فئة ، تابعة لملاك الأراضي ، من المزارعين - المشاعيين الأحرار ومن العبيد السابقين تشكلت طبقة الفلاحين الأقنان ، التي صارت الطبقة المنتجة الأساسية في الصين القروسطية (حتى والحديثة) .

وفي ضوء مقارنة تسلسل تبدل أشكال ملكية الأرض مع تبدل أشكال الاستغلال يتبين لنا التوافق التام بينهما . فهنا وهناك مرحلتان طويلتان ، يفصل بينهما نظام الحصص ، الذي توطد في القرون ٣ - ٧ م . وهكذا يمكن الاتفاق على اعتبار القرن الثالث بداية عهد اقتصادي - اجتماعي جديد . ويغدو من البديهي أيضاً أن الحديث يجري عن مرحلتين متتاليتين من التقدم الاجتماعي ، وليس عن دوران في حلقة : ان مجتمعاً ، قوامه الحفاظ على أقوى الرواسب المشاعية ، والنمو المطرد لأعتى أشكال الاستغلال العبودي ، يخلي المكان لمجتمع ، لُطِّفت فيه ، منذ البداية ، أشكال الاستغلال القاسية ، أما المشاعيون الأحرار فيتحولون ، على العكس ، الى تابعين . وفيما بعد ، في الصين القروسيطة والحديثة ، فاننا لا نلمس نزعة نحو العبودية عموماً . فمع إستمرار الالتحام الكامل بين أشكال الاكراه . الاقتصادية وغير الاقتصادية يتزايد الوزن النوعي للأشكال الاقتصادية على حساب غير الاقتصادية .

ومن الجلي أن هذه الوقائع كلها ، مأخوذة معاً ، لا تعطينا تطوراً دورياً ، بل حلزونياً .

ولنتتبع ، الآن ، التغيرات في البنية الاجتماعية الفوقية . للوهلة الأولى قد يبدو أن هذا أسهل بكثير من البحث في قضايا الملكية والاستغلال غير الواضحة ، إلاّ أن صعوبة من نوع آخر تبرز هنا : ماذا يجب أن ننتقي من حشد المعطيات .

فحين نفتش في تاريخ الصين ، خلال الثلاثة آلاف سنة الأخيرة ، عن شريط الهزات الداخلية ، التي قد تدلنا على لحظة الانتقال الثوري من تشكيلة إلى أخرى ، سنجد وفرة من الانتفاضات ومن الغزوات الأجنبية ، ليس من السهل الاحاطة بها . ولذا سنحاول أن نعرضها على شكل جدول :

القرن (قبل الميلاد)	انتفاضات وغزوات خارجية	القرن (ميلادي)	انتفاضات وغزوات خارجية	القرن (ميلادي)	انتفاضات وغزوات خارجية
الحادي عشر	-	الأول	ب	الثاني عشر	هـ ، جـ
العاشر	-	الثاني	ب	الثالث عشر	هـ
التاسع	-	الثالث	هـ	الرابع عشر	ب
الثامن	-	الرابع	هـ	الخامس عشر	-
السابع	-	الخامس	هـ	السادس عشر	-
السادس	-	السادس	هـ	السابع عشر	ب ، هـ
الخامس	-	السابع	ب	الثامن عشر	ب
الرابع	-	الثامن	د	التاسع عشر	ب
الثالث	ب	التاسع	ب		
الثاني	-	العاشر	هـ ، د		
الأول	-	الحادي عشر	جـ		

هنا : ب ـ انتفاضات شعبية ضخمة ، جـ ـ انتفاضات شعبية كبيرة محلية النطاق ،
د ـ عصيانات ممثلي الطبقات السائدة ، هـ ـ غزوات خارجية .

الانطباع الأول : استمرار الهزات الاجتماعية في الصين ، فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد تفجرت الانتفاضات الشعبية الضخمة ، بمعدل واحدة لكل قرنين تقريباً . وعلى هذا الأساس كان بعض المؤرخين الغربيين ، الذين وضعوا تقاويم لـ « الفتن » في الصين ورسوم بيانية لتأججها وخمودها ، يرفضون الاشارة إلى أية قانونية تحكمها . لكننا لسنا على مثل هذه الدرجة من التشاؤم .

صحيح أن الاحصاء الحسابي لا يعكس كل تعقيدات القضية ، ولا يكشف عن الفوارق النوعية بين الانتفاضات ودرجة عمقها ، وحيوية ما خلفته من تقاليد ، لكنه يقدم لنا مادة للنظر في دينامية الصراعات والنزاعات الداخلية في التاريخ الصيني .

ونحن نلفت الانتباه ، في المقام الأول ، إلى أن الانتفاضات الشعبية الضخمة في القرون الثلاثة الأخيرة في جدولنا ـ السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ـ صارت تتكرر كل قرن (الحرب الفلاحية في القرن السابع عشر بقيادة لي تسي ـ تشان ، وانتفاضة جماعة « اللوتس الأبيض » السرية في أواخر القرن الثامن عشر ، وانتفاضة الفلاحين في القرن التاسع عشر) . ويتشكل لدينا انطباع أن المجتمع الصيني في هذه الفترة الحديثة من التاريخ العالمي يدخل تدريجياً عصر أزمة دائمة ، ستنتهي ، على ما يبدو ، خارج إطار جدولنا ، اي في القرن العشرين .

وثاني ما تقع عليه العين مباشرة ، هو انعدام الاشارة إلى الانتفاضات الضخمة والغزوات الخارجية في بداية الجدول ، أي منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث قبل الميلاد .

في الحقيقة يود بعض المؤرخين الصينيين أن يجدوا صدامات اجتماعية في هذه الفترة أيضاً . فالمصادر تحكي لنا عن فتنة في عاصمة التشوويين عام ٨٤١ ق . م ، هرب بعدها الفان (الامبراطور) ، فحكمت البلاد بعده إدارة مؤقتة عرفت بـ « غونخه » ، وذلك حتى تبوء ابنه العرش . وقد فسّر بعض الباحثين كلمة « غونخه » على أنها تعني « جمهورية »[٣] ، ووصفوا أحداث عام ٨٤١ بأنها أول ثورة في تاريخ الصين . لكن جوهر الأحداث المذكورة ليس معروفاً أبداً ، فضلاً عن أن باحثين صينيين آخرين قد بينوا أن هيروغليف « غونخه » يحتمل تأويلات مختلفة : استيلاء غونبوخه على السلطة ، أو « إدارة مشتركة » (غونخة) للأميرين تشاو غون وجاو ـ غون [انظر : ٣٣٧ ، ٩٧ ؛ ٨٠٨ ، ٣٧] .

ومن الأمثلة الأخرى على استنتاجات عريضة من مقدمات صغيرة نذكر أن المعطيات الغامضة عن نشاط قاطع طريق شريف ، يدعى داو تشي ، خلال حكم التشونسيو ، يعتبرها بعض المؤرخين الصينيين دليلاً كافياً على وجود أزمة ثورية في الصين آنذاك .

وإذا طرحنا حالات خاصة كهذه خارج جدولنا ، يكون لنا الحق في أن نفترض خلو عصري التشو والتشونسيو من الأزمات ، التي تطورت إلى انتفاضات كبيرة لسواد الناس . وجليٌ أنه في تلك الفترة كانت العلاقات الانتاجية تتوافق مع طابع القوى المنتجة وتضمن للمجتمع تطوراً مستمراً في خط صاعد .

وبما أننا لا نستطيع ، لا في بداية الجدول ولا في نهايته ، الاعتماد على معطيات عن الانتقال (اذا وجد) من تشكيلة رأسمالية إلى أخرى ، فإننا سنركز الاهتمام على الفترة ما بين القرن الثالث قبل الميلاد (انتفاضة تشين ـ شين ، التي كانت أول انتفاضة ، اجتاحت الصين كلها) وحتى القرن السابع عشر الميلادي .

وتلفت النظر ، في وسط الجدول ، سلسلة من الانتفاضات من القرن الأول وحتى السادس الميلادي ، تتخللها قرون (من الثالث حتى الخامس) شهدت فيها الصين أكبر اجتياحات الغزو البربري في تاريخها . من هنا يأتي انطباع بأنه لم يكن بوسع النظام الاجتماعي القديم ، الذي زعزعت أركانه الصراعات الداخلية ، أن يتصدى للغزو الأجنبي .

ومن ناحية أخرى ، تبرز فترات لم تعرف أبداً هزات عنيفة : القرنان الثاني والأول قبل الميلاد (الخان الغربية) ، والقرنان الخامس عشر والسادس عشر

٣ ـ ذلك هو مدلول كلمة « غونخه » في اللغة الصينية الحديثة .

الميلاديان (المينج) . وبديهي أنه يمكن اعتبار هذه الفترات عهود الاستقرار الأمثل للنظام الاجتماعي السائد . ويمكن أن نلحق بها ، مع بعض التحفظات ، فترة طويلة أخرى ، تمتد من القرن العاشر وحتى الرابع عشر ، لأن الانتفاضات الطبقية فيها (الانتفاضة الفلاحية في سيتشواني في القرن العاشر ، وعصيانات الجند في القرن الحادي عشر ، والانتفاضات الفلاحية في تشيتسيانه وفي منطقة بحيرة دونتينخو في القرن الثاني عشر) كانت محلية الطابع ، أما الانتفاضة الشعبية الوحيدة (القرن الرابع عشر) ، انتفاضة « الجيوش الحمراء » ، فقد وجهت حرابها ضد الغزاة الأجانب . ولذا فإننا لا نستطيع اعتبار الانتفاضات المذكورة دليلاً على أزمة في التشكيلة . ومن الدلائل على حيوية النظام الاجتماعي السائد في الصين حتى في القرنين ١٣ - ١٤ م يأتي مدى صآلة التغيرات ، التي حدثت في ظروف البلاد الداخلية ، حين كانت تحت نير المنغوليين ، وكيف استطاعت الصين ، وبسرعة (أولى البلدان ، الخاضعة للمنغوليين) ، التحرر من هذا النير .

على هذا النحو تبرز فترات ، يترتب علينا أن نبحث فيها ، قبل غيرها ، عن انقطاع في تطور المجتمع الصيني : القرون ١ - ٦ م ، وذروتها - حوالي القرن الثالث الميلادي . ومن الزاوية التاريخية العريضة يمكن النظر الى انتفاضة تشين - شين في القرن الثالث على انها نذير عاصفة نائية ، أما انتفاضتا آن لو - شان (القرن الثامن) وخوان تشاو (القرن التاسع) ، مع كل ما بينهما من فوارق ، فيمكن أن نرى فيهما آخر الموجات ، التي خلفتها العاصفة . وفي نفس الوقت، تعتبر الفترة ما بين بداية الألف الأولى ق . م والقرن الثالث م أول فترة طويلة لنظام اجتماعي مستقر ؛ أما الفترة الثانية فكانت ما بين القرنين التاسع والثالث عشر . ما هذا : تشكيلتان اجتماعيتان ، يفصل بينهما انقلاب اجتماعي جلي ؟

قد يُعترض علينا بأن انقلاباً على شكل سلسلة من الانتفاضات ، تتناوب مع غزوات أجنبية ، وتمتد طوال ثمانية قرون ، لا يتفق مع تصوراتنا عن الثورة الاجتماعية . لماذا يا ترى ؟! فحتى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما كانت الأحداث تسير بوتائر أسرع بما لا يقارن ، احتاج المجتمع الفرنسي إلى أربع ثورات ، خلال ثمانين عاماً ، حتى تم له الانتقال من الاقطاعية إلى البرجوازية . كذلك عاشت الامبراطورية الرومانية العبودية حوالي خمسمائة عام من الأزمة الحادة ، وعدة محاولات فاشلة للعودة الى النظام الفائت ، قبل أن تثبت الاقطاعية أقدامها (في أشكالها المبكرة) ، في النهاية ، على أرض الامبراطورية الرومانية سابقاً . ومما لا شك فيه أنه لا يصح الظن أن الانتقال الثوري من مجتمع عبودي الى اقطاعي يمكن أن يتم عبر ثورة قصيرة واحدة ، سياسية الطابع .

في حينه لفت المؤرخ الصيني شان يويه الانتباه الى الاختلافات في شعارات الفلاحين الثائرين في فترات تاريخية متباينة ، فالمصادر تشير إلى أن الشعب ، اثناء الانتفاضة القوية في القرن الثالث ق . م ، قد عبّر عن استيائه ، بصورة رئيسية ، من التعسف المباشر والعنف الفظ ، الذي يمارسه الأغنياء . وتروي الحكايات أن ليوبان ، مؤسس سلالة الخان ، عقد مع زعماء المشاعات اتفاقية ، تلزم بالتقيد لصارم بمبدأ : « النفس بالنفس ، أما الجرح والنهب فقصاص » ، وأن جماهير الشعب ارتاحت لهذه الاتفاقية . ومنذ أواخر القرن العاشر الميلادي تظهر شعارات مغايرة ، تدل على النضال ضد التبعية الاقتصادية : « المساواة بين الأغنياء والفقراء » [٨٠٨ ، ٢٢٦ ، ٣٢٦] . يرى شان يويه أن تغير الشعارات يؤكد الفرضية ، القائلة أن الصين كانت ، حتى القرون الميلادية الأولى ، تعيش مرحلة التشكيلة العبودية ، ومنذ القرنين الثالث والرابع الميلاديين ـ مرحلة التشكيلة الاقطاعية . وليس من الصعب أن نتبين أن دينامية الانتفاضات الشعبية وخصوصياتها تؤدي الى الاعتراف بهاتين المرحلتين من تاريخ الصين ، اللتين حددناها أعلاه على أساس التغيرات في أشكال الملكية : ١) الصين القديمة ، ٢) الصين القروسطية ، وإلى اعلان انهيار الدولة الصينية القديمة حوالي القرن الثالث الميلادي حداً فاصلاً بينهما . أما مرحلة التحولات في البنيان الفوقي السياسي فتمتد ، في ضوء جدولنا ، من القرن الثالث وحتى القرن التاسع الميلادي ، أي تتطابق تماماً مع فترة تشكل نظام الحصص وازدهاره وانهياره .

ويمكن أيضاً أن ننظر الى القرون ٣ ـ ٩ م على أنها انعطاف في تاريخ الايديولوجية الصينية . لكن الفترة الانتقالية الاجمالية ، هنا ، أوسع بكثير ، فهي تبدأ ، في الحقيقة ، منذ القرن الأول قبل الميلاد ، وتنتهي في القرون ٩ ـ ١٢ م تقريباً . تلك هي فترة انتشار البوذية ، واندماجها في دين واحد مع الكونفوشية والتاوية (بعد ادخال اصلاحات عليهما) .

لقد شهد الفكر الفلسفي والصراع الايديولوجي أول نهوض له في القرون ٤ ـ ٦ ق . م ، عندما ظهرت الكونفوشية والتاوية والموية والليغية . ان هذه التيارات الجديدة ـ التي كانت تتنافس فيما بينها ، وتتجاوز بعض رواسب النظرات المشاعية البدائية ، وتحتفظ ببعضها الآخر (وهذا يخص الكونفوشية في المقام الأول) ـ كانت تطمح الى تلبية متطلبات المجتمع الطبقي الجديد ، بكل تعقيداته وتناقضاته .

وتدريجياً صارت الكونفوشية والتاوية ، ولا سيما منذ القرن الأول قبل الميلاد ، أساس مذاهب دينية جديدة ، لأن الأفكار كانت عاجزة عن مد جذور في أوساط الجماهير الشعبية دون أن ترتدي مسوحاً دينية . أما الليغية ، التي كانت مذهباً دنيوياً صرفاً ، يقابل بكره من قبل الشرائح الاجتماعية الدنيا لدفاعه الوقح والمكشوف عن

السلطة والقهر ، فقد أدرجت ، بعد ادخال تعديلات عليها ، في الكونفوشية الجديدة . وعلى مشارف الميلاد ، أي في وقت كان تعزز الجوانب الدينية في الكونفوشية والتاوية قد بدأ لتوه ، تسربت من الهند الى الصين ديانة ، ذات عقائد وطقوس متطورة ، هي البوذية ، أولى الديانات العالمية . وكانت الصين ، على ما يبدو ، تربة صالحة جداً ، فقد انتشرت هذه الديانة بسرعة كبيرة ، وهيمنت ، خلال عدة قرون ، في المجال الايديولوجي ، وصارت تلعب دور الدين الرسمي أيام حكم بعض الأباطرة .

وفي القرن التاسع أدت القطيعة بين الأباطرة والمعابد البوذية إلى أن البوذية صارت بعيدة عن التطلع للعب دور الدين الرسمي ، فيما عدا فترة السيطرة المنغولية (ما بين القرنين ١٣ و١٤) ، في حين شرعت الكونفوشية بتولي هذه المهمة . أما القاعدة الايديولوجية الواسعة للنظام الاجتماعي ، وديانة الجماهير العريضة ، فصار ذلك المزيج من البوذية والكونفوشية والتاوية ، الذي غدا ، في الحقيقة ، ديناً شعبياً واحداً . وهكذا ساعدت البوذية مساعدة كبيرة على حدوث عمليات في الايديولوجية الصينية ، كانت قد نضجت حتى بدونها . وعندما تمت التحولات الايديولوجية تراجعت البوذية الى الصف الثاني ، وكأنها قد أدت مهمتها .

وعليه ، أمامنا ثلاث مراحل في تاريخ الايديولوجية الصينية : ١ ـ الحقبة القديمة ، وفيها استمرت ، في أوساط الشعب ، عبادات المجتمع المشاعي البدائي ، وتطورت مذاهب فلسفية (في البداية كان ذلك ، على الأرجح ، بين المثقفين والأوساط المدينية) ، مهدت التربة لانقلاب ايديولوجي . كان ذلك في الألف الأولى قبل الميلاد . ٢ ـ تشكل الديانة المختلطة ، والكونفوشية الرسمية المحافظة (« الكونفوشية الجديدة » حسب الاصطلاح الأوربي) ، وذلك في الألف الأول وبداية الألف الثانية بعد الميلاد . ٣ ـ سيادة هذه المنظومة الايديولوجية في الألف الثانية بعد الميلاد .

ولنتذكر ، الآن ، أننا ، أثناء حديثنا عن تقسيم التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي ، قد جمعنا بين عهود سيادة المنظومات الاجتماعية المتشكلة وبين عهود تشكل هذه المنظومات . وإذا طبقنا هذا المنهج نفسه على تاريخ الايديولوجيا يترتب علينا أن ندمج المرحلة الثانية والثالثة (في تقسيمنا أعلاه) في حقبة واحدة ، هي « فترة تشكل وسيادة الديانة المختلطة والكونفوشية المحافظة (القرون ١ ـ ١٩ م) » . ونحصل ، بالنتيجة ، على مرحلتين ، تتوافق الأولى منهما مع المجتمع القديم ، والثانية ـ مع المجتمع القروسطي (والحديث) .

ونعيد إلى الأذهان أن مرحلتين مماثلتين تم استنتاجهما (وفي كل مرة بمعزل تام عن العوامل الأخرى) من تحليل تطور الملكية والصراع الطبقي في الصين . وهكذا يمكن الحديث عن توافق فعلي بين التقسيمات الثلاثة . وانطلاقاً من القول بالترابط بين تقدم الانتاج ، والحياة السياسية ، والايديولوجيا ، فإن الخط الفاصل بين هاتين المرحلتين من تطور الصين ما قبل الرأسمالية يجب أن نبحث عنه في القرون الميلادية الأولى . ويمكننا الاصطلاح على اتخاذ أهم الفترات السياسية آنذاك خطاً فاصلاً : فترة انهيار امبراطورية الخان القديمة ، وبداية عهد جديد منذ القرن الميلادي الثالث تقريباً .

هنا يمكن ان يعترض علينا الباحثون ، الذين يرون في المجتمع الصيني ، منذ أقدم العصور وحتى تسرب الرأسمالية ، تشكيلة اجتماعية واحدة : أنتم تقسمون تاريخ الصين التقليدي الى مرحلتين ؛ حسناً ، ولكنهما مرحلتان في اطار تشكيلة واحدة .

لكن في هذا الجزء من بحثنا ، حيث ننطلق من وقائع ومواد ملموسة ، يكون تحديد المراحل الواقعية ، في البداية ، اكثر أهمية من تعريفها النظري واعطائها تسميات معينة . هذا أولاً . ونذكر ، ثانياً ، أننا حين أبرزنا ، في المرات الثلاث ، مرحلتين اثنتين . قد انطلقنا من تحليل علاقات الملكية ، والاستغلال ، والصراع الطبقي ، والعلاقات الايديولوجية ، أي من المؤشرات ، التي تؤلف مفهوم التشكيلة . وإذا كان الحديث ، في هذه الحالة ، لا يدور عن تشكيلتين اقتصاديتين ـ اجتماعيتين ، بل عن مرحلتين أخريين ، فإننا نترك لمعارضينا أن يقولوا لنا عن أي مرحلتين يتحدثون .

ولنحاول الآن ، في الختام ، ربط تقسيم التاريخ الصيني ، الذي حصلنا عليه ، مع مراحل تطور القوة المنتجة ، التي هي ، في نهاية المطاف ، أساس الانتقال من تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية إلى أخرى .

ونحن نلفت النظر ، منذ البداية ، إلى أننا لن نعثر ، في هذه الحالة ، على ذلك التوافق الواضح ، الذي وجدناه عند مقارنة التقسيمات التاريخية ، الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية . ان تقدم القوى المنتجة في الصين بين القرن الحادي عشر قبل الميلاد وأواخر القرون الوسطى هو أمر لا شك فيه ، لكنه كان أقرب إلى التطور البطيء ، ويسير أحياناً (كما في القرنين ٤ ـ ٥ م) على شكل تعرجات . في حالة واحدةفقط ـ ما بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد ـ نجدأنفسنا أمام نموجامح للانتاج (الانتقال من استعمال الحجر إلى استعمال البرونز والحديد ، استصلاح

الأراضي ، تطور المدن والتجارة والعلاقات النقدية) ، مما يعطينا بعض الحق في التحدث عن ثورة واسعة في القوى المنتجة آنذاك .

هل يعني هذا أن تاريخ التشكيلة الاجتماعية الجديدة يجب أن يبدأ بالقرون ٦ ـ ٤ ق . م ؟ لربما تدعمت امكانية حل كهذا بما تم ، خلال تلك الفترة ، من اصلاح لنظام الضرائب وازدهار للمدارس الفلسفية ، مما يوهم بـ « ثورة » ، تمت ، في نفس الوقت ، على نطاق القوى المنتجة ، والاقتصاد ، والبنية الفوقية الايديولوجية .

لكن القول بثورة اجتماعية في القرون ٦ ـ ٤ ق . م سيكون استنتاجاً خاطئاً من وجهة نظرنا . هنا يجب ألاّ تغيب عن أعيننا حقيقة أن تاريخ الصراع الطبقي لا يبين لنا ، في تلك الفترة ، تفجراً للتناقضات ، يمكنه ، وحده ، أن يكون دليلاً على انتقال ثوري من تشكيلة إلى أخرى ، بيد أن ثمة اعتباراً ، أكبر أهمية : لقد أشرنا أعلاه الى أن الثورة في القوى المنتجة ، وخاصة في العصر القديم ، لم يكن لها ان تجري في وقت واحد مع وليدتها ، أي مع الثورة الاجتماعية . ان الأولى تتقدم ، حتماً ، على الثانية ، وتسبقها ، في المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية ، بقرون عديدة على أقل تقدير ، حتى ومن الممكن أن تسبقها ، في المجتمع المشاعي البدائي ، بآلاف السنين .

ان الماركسية لم تؤكد ، أبداً ، ان الثورة الاجتماعية يجب أن تأتي مباشرة بعد ثورة في القوى المنتجة . انها لا تذهب أبعد من القول ان الانتقال من تشكيلة إلى أخرى هو نتيجة ظهور عدم توافق حاد بين علاقات الانتاج وبين طابع القوى المنتجة . انطلاقاً من هذا الفهم للترابط بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لا يمكننا القول أن الانقلاب في العلاقات الاجتماعية ، الذي أعقب التحولات في الانتاج في القرون ٦ ـ ٤ ق . م (حتى ولو تبين أن بوسعنا اعتبارها ثورات) ، لا يمكن أن يتم إلاّ بعد انقضاء عدة قرون على هذه التحولات ، ان دراسة التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي قد بيّنت لنا ان القرون الميلادية الأولى كانت مرحلة انعطاف ، أي فترة ، تفصلها ٥ ـ ٦ قرون عن « الثورة » في القوى المنتجة في القرون ٦ ـ ٤ ق . م . ونحن نرى ان وجود هذا الفاصل الزمني هو أقرب لأن يكون دليلاً على ترابط هاتين الظاهرتين التاريخيتين .

٤ ـ كيف يرجع انصار « الاقطاعية في العصور القديمة » الى الوقائع التاريخية

من الطبيعي ان يفتش الباحثون ، الذين ينفون وجود تشكيلتين في تاريخ الصين « التقليدية » ، عن وقائع تاريخية ملموسة ، تدعم رأيهم . ولتقييم قوة هذه البراهين سننظر في حجج الممثلين الرئيسيين لمدرستي المؤرخين الصينيين . فان وين ـ لان ، وغو مو ـ جو . لقد تكونت نظريات هذين الباحثين في فترة ، سعى فيها معظم العلماء الصينيين لامتلاك ناصية الماركسية ـ اللينينية ، ولوضع تقسيم ماركسي لتاريخ بلادهم . وسنأخذ ، كمثال ثالث ، اعمال المستشرق السوفيتي ف . ب . ايليوشيتشكين ، الذي كان الباحث الوحيد ، بين اطراف المناظرة الحالية ، الذي اورد وقائع ملموسة دفاعاً عن نظرية « التشكيلة الواحدة » في الصين القديمة والقروسطية .

ان آراء هؤلاء الباحثين الثلاثة تختلف في ظاهرها . ذلك ان فان وين ـ لان وغو ومو ـ جو يقولان بوجود تشكيلة عبودية ، واخرى اقطاعية ، في تاريخ الصين ، لكنهما يختلفان في تحديد الفترة ، الفاصلة بينهما ، بحوالي خمسمائة سنة ، أما ايليوشيتشكين فيرفض هذه المفاهيم كلها . بيد ان ما يجمع بين الثلاثة فهو انهم يدرجون كل المرحلة القديمة من كل تاريخ الصين (ايليوشيتشكين) ، او كلها تقريبا (فان وين ـ لان) ، او القسم الاعظم منها (غو مو ـ جو) في اطار نفس تلك التشكيلة ، التي كانت قائمة ، حسب ظنهم ، في الصين القروسطية .

كان المرحوم فان وين ـ لان ، الذي كان معظم علماء الصين يشاركونه آراءه حتى اواسط الخمسينات ، يذهب الى ان سقوط دولة الشان (في القرن الحادي عشر ق . م .) بأيدي التشويين كان يعني انهيار نظام الرق وحلول الاقطاع محله .

ونحن نرى أن القول بامكانية تبدل التشكيلات الطبقية في الصين في العهود الأولى من فجر الحضارة لا يصح ، إلاّ في حال التخلي عن مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسه . لقد كررنا مراراً ان التشكيلة الاجتماعية هي ، في جوهرها ، عضوية اجتماعية ، تعيش مراحل الولادة ، والنمو ، والازدهار ، والشيخوخة . ولا تختفي أي من التشكيلات قبل ان تعطي كل ما بوسعها ان تعطيه للتقدم الاجتماعي ، ومن الجلي ان عمليات كهذه لا يمكن ان تبدأ ، ناهيك عن التطور ، في عهد الشان ، الذي كان الباحثون ، حتى فترة قريبة ، يتجادلون فيما بينهم حول اعتباره عبودياً مبكراً ، أم مشاعياً بدائياً .

ان فان وين ـ لان ، الذي « اعطى » عهد الشان للتشكيلة العبودية في

الصين ، قد تخلص ، في الحقيقة ، من مشكلة نظام الرق في التاريخ الصيني ، حيث اعتبر المجتمع القديم ، في اي من مراحله المتقدمة ، مجتمعاً اقطاعياً . هذا فضلاً عن انه لم يثبت الطابع الاقطاعي لهذا المجتمع .

وهو يرى انه لا اهمية لما تذكره المصادر من تحول قسم من الشانيين ، اثناء سيطرة التشويين ، الى عبيد ، وان دولة التشو ، قبل انتصارها على الشان ، قد سنّت قانوناً ، يحرم فيه إيواء العبيد الهاربين . ويذهب فان وين ـ لان الى ان الجوهر الاقطاعي لدولة التشو يبدو جلياً في ضوء وقائع ، مثل القانون ، الذي اصدره عاهل التشو ، والذي بموجبه يحرم على الرعية شرب الخمر والصيد ، كما اتخذ اجراءات ، « تضمن حياة ميسورة للشعب » . من هذه المعطيات ، ذات الطابع البالغ العمومية ، يخلص فان وين ـ لان الى الاستنتاج التالي : « كانت هذه التدابير ترمي الى تنظيم جباية الضرائب والاتاوات ، بحيث يستطيع الفلاحون ادخار بعض المنتوج ، ويخلق عندهم ، بالتالي ، مصلحة بالعمل » [٣٧٧ ، ٨٢] . إلاّ ان بعض التنظيم لجباية الضرائب والاتاوات لا يكفي ، لوحده ، للدلالة على تبدل التشكيلة. أما تحريم الخمر ، والتدابير المماثلة الاخرى ، فانها لا تعبر عن الجوهر الاقطاعي للتحولات الاجتماعية اكثر مما تعبر ، في حينه ، اجراءات قياصرة اسبرطة ، الهادفة الى تدعيم مشاعة المحتلين ، وتوطيد صفوفها .

ويذهب فان وين ـ لان الى ان البرهان القاطع على الانتقال الى العلاقات الاقطاعية هو « الاقطاعات العقارية الكبيرة » في اوائل عهد التشو ، وقيام المراتبية (الهيرارشية) . بهذا الصدد يؤكد « ان كل تنظيم مجتمع التشو كان مشبعاً بالروح الاقطاعية ، القائمة على العلاقات العشائرية وصلات الزواج . ومن الطبيعي ان تكون الملكية العقارية الاقطاعية الاساس الاقتصادي الاكثر واقعية في هذا المجتمع . وكان للمالك ، الذي اقطع الارض ، الحق في جمع الاتاوي من الشخص ، الذي حصل منه على هذه الارض ، وكان الامبراطور المالك الاعلى للاراضي » [٣٣٧ ، ٧٩] .

لكن المعطيات ، الواردة في كتاب فان وين ـ لان نفسه ، تبين ان مفهوم ملكية الارض كان لا يزال غير مستقر ووطيد ، ولم تكن هناك ضريبة على الارض ، بل كانت تحل محلها الضرائب المحصلة من المشاعات ، وكذلك « الهدايا » المقدمة للفان ، كذلك لم يكن العاهل مالكاً للأراضي : « عملياً . . . . كان للشخص ، الذي يتسلم الأرض والرعية ، الحق في ان يتصرف بها كما لو كانت ملكاً له ، وكان بوسعه اهداؤها ، او تبديلها » [٣٣٧ ، ٨١] .

ان محاكمات المؤلف ذاتية للغاية . فمن تفسيره المتسرّع لفئتي « التشين » و

« التشون » على انهما ـ على التوالي ـ العبيد والأقنان (رغم أن النقاش لا يزال يدور حتى اليوم عما تمثله هاتان المقولتان : العبيد ام الاقنان) يخلص الى استنتاجات بعيدة المدى : « رغم ان الفئتين كليتهما استخدمتا في الزراعة ، نجد ان دور « التشين » في عملية الانتاج كان في تقلص دائم (ولم يبرهن المؤلف على هذه الموضوعة البالغة الأهمية ـ ف . ن) ، في حين كانت اهمية « التشون » تنمو باضطراد . على هذا النحو كانت رواسب نظام الرق في المجتمع الاقطاعي تخف تدريجياً » [٣٣٧ ، ٨١] .

وليس المثال التالي بأكثر اقناعاً : في الكتابات ، المنقوشة على إناء برونزي ، يحكى ان الفان اعطى شخصاً ، اسمه كي ، سبع قطع من الأرض ، وزاد على احدى قطع الأرض ، بأن « منحه العبيد وزوجاتهم » ، على هذا الاساس يعلن المؤلف بجرأة : « من هنا يبدو جلياً أن كمية العبيد ، المستخدمين في الزراعة ، لم تكن كبيرة نسبياً » [٣٣٧ ، ٨١] . اما نحن فنرى ـ ونعتقد ان القراء يوافقوننا في ذلك ! ـ ان هذه الواقعة الفردية لا تصلح لأية استنتاجات عامة .

وبما أنه ليس بوسعنا هنا ايراد كل حجج المؤلف ، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمرحلة الأخيرة من تاريخ الصين ، نكتفي بالاشارة الى ان هذه الحجج ليست ، كقاعدة عامة ، أكثر اقناعاً من التي توقفنا عندها اعلاه . ومع اننا نقدر عالي التقدير عمل هذا المؤرخ الصيني ، الذي درس كمية كبيرة من الوقائع التاريخية ، نرى لزاماً علينا القول انه لم يحل المشكلة .

في السنوات الأولى ، التي أعقبت قيام جمهورية الصين الشعبية ، اخذت نظرية فان وين ـ لان تفقد ، تدريجياً ثقة المؤرخين الصينيين (مما يعود ، جزئياً ، الى اطلاعهم على انجازات علم التاريخ السوفيتي) ، وبالمقابل ارتفع نجم غو مو ـ جو، صاحب النظرية المتوسطة ، التي تجعل من منتصف المرحلة القديمة من التاريخ حداً فاصلاً بين الرق والاقطاع في الصين .

لقد بدّل غو مو ـ جو رأيه مراراً . ففي البداية كان يعتبر ان الحد الفاصل بين التشكيلتين العبودية والاقطاعية هو عام ٧٧٠ ق . م ، ثم غيّره الى عام ٢٠٦ ق . م (أكبر اقتراب له من نظرية ف . ف . ستروفه والعلماء السوفيت الآخرين) ، واخيراً ، توقف عند عام ٤٧٥ ق . م . وفي المقالة الأخيرة ، المنشورة عام ١٩٧٢ [١٠٦٢] ، يكرر غو مو ـ جو ، من جديد ، نظريته . واذا تجاوزنا بعض التفاصيل ، التي لا علاقة لها بالعلم ، سنتوقف عند تلك الاعتبارات ، التي يحاول المؤلف بناءها على أساس مواد تاريخية ملموسة .

يقول غو مو ـ جو : « في مخطوطة « تشون ، تسيو ، في الكتابة ، المؤرخة بالسنة الخامسة عشرة من حكم سيوان ـ هون (أي في عام ٥٩٤ ق . م) ، ترد عبارة عن اول تحصيل للضرائب من المو. ورغم ان هذه العبارة تتألف من ثلاثة هيروغليفات فقط ، إلاّ انها تنطوي على مغزى تاريخي عميق ، فهي تشهد على ان طبقة الاقطاعيين قد ظهرت ، للمرة الأولى ، على مسرح الحياة الاجتماعية ، وان هذه الظاهرة قد لقيت اول اعتراف قانوني بهـا . . . . . وهـكذا يصعـب علينـا التشكيك في ان المجتمـع الصينـي ، حتـى منتصف عهـد التشـونسيو ، لم يكن اقطـاعياً ، بل كان عبــودياً » [١٠٦٢ ، ٥٨ ـ ٥٩] .

في هذه المحاكمة تتبدى الجوانب السلبية للمنهج ، الذي يطبقه غو مو ـ جو . فقدأشار المصدر الى اول ظهورللضريبة العقارية ، ولكن خلال فترة قصيرة (يقول غو مو ـ جو : « ٥٠ سنـة ») استبـدل النظـام العبـودي ، في دولـة « لـو » ، بالنظـام الاقطاعي ! ان وتائر سريعة كهذه لا وجود لها ، حتى ولو كان بالامكان اعتبار ظهـور الملكية العقارية الفردية مساوياً لانتصار الاقطاعية . لكننا نعرف ان الامـر مختلف ، وان الملكية العقارية الخاصة ، التي لصاحبها مطلق الحرية في التصرف بها بيعاً وشراء وهبة وتوريثاً ، هي ظاهرة ، مميزة للطور الاخير من المجتمع العبودي ، اكثر مما تميز المجتمع الاقطاعي المبكر .

ويتابع المؤلف قوله : « كان هناك عامل هام آخر ، ادى الى التسريع بوتائر هذه التغيرات الكبيرة وتعزيزها ، هو ظهور الادوات الحديدية في عهد التشونسيو مما اعطى دفعاً قوياً لتطور الزراعة ، وفي اواسط عهد التشانغو صار استعمال المعدات الحديدية في فلاحة الأراضي ظاهرة شائعة . . . . وقد رفع ذلك ، الى حد كبير ، من مستوى تطورالقوى المنتجة في الزراعـة، ممـا ادى ، بالضـرورة ، الـى نمـو سريع لكمية « الحقول السوداء » الخاصة ، التي تركت بعيداً وراءها حقول « التسين ـ تيان » ، المحدودة المساحة ، وخرّبت علاقات الانتاج القديمة . ان استخدام الحديد يمكن ان يساق برهاناً « فولاذياً » على أن الانتقال من العبودية الى الاقطاعية قد تم على تخـوم عهدي التشونسيو والتشانغو » [١٠٦٢ ، ٥٩] .

ومن الافتراض ان استعمال الأدوات الحديدية في الزراعة صار رائجاً منذ اواسط عهد التشانغو ، اي منذ القرن الرابع ق . م تقريباً ، يرى غو مو ـ جو ان له الحق في رد بداية التشكيلة الاقطاعية الى القرون ٦ ـ ٤ ق . م . وهو يذهب الـى ان انتشـار المعدات الحديدية ، الذي حدّد مجمـل الانعطـاف ، اللاحـق في الملـكية ، وفـي البنيان الفوقي الاجتماعي ، يحدث . . . . . في وقت واحد مع هذا الانعطاف ! في الحقيقة ، استخلص غو مو ـ جو تبدل التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتمـاعية من تغير

ادوات العمل مباشرة . وهذا التناول دحضه العلم الماركسي منذ امد طويل .

وفي القرون ٦ ـ ٤ ق . م يبحث غو مو ـ جو عن انتقال ثوري من تشكيلة الى اخرى . وهو يصف الصراع بين فئات الطبقة السائدة في دولة « التسي » ، الذي اسفر عن انتصار فئة ، اكثر اعتدالاً في رأيه ، وقفت ضد النهب الفاحش ، الذي يمارسه جهاز الدولة بالنسبة للأهالي ، في هذا الانقلاب ، الذي عكس ، على ما يبدو ، استبدالاً تدريجياً لأشكال الاستغلال الحكومي بأشكال خاصة ، يرى المؤلف تبدلاً في النظام الاجتماعي : « ان دولة التسي ، التي كانت عائلة تسيان سائدة فيها ، تحولت الى دولة تسي وسلالة تيان . على هذا النحو تحولت دولة التسي العبودية (؟ ـ ف . ن) الى دولة اقطاعية [إ ـ ف . ن] ، لها نفس الاسم » [١٠٦٢ ، ٦٠] .

ويعترف غو مو ـ جو بأن المعطيات المتوفرة عن جوهر صراع العائلات الغنية مع الحكومة في دولة التسين ، لكن ، هنا ايضاً ، » يمكننا ، مع ذلك ، إذا زدنا من حدة خيالنا (! ـ ف . ن) » ، القول ان الأسر الغنية « كانت عاجزة تماماً عن استخدام وسائل النظام العبودي الادارية » . ومن واقعة انهيار دولة التسين ، وتوزعها الى ثلاث مناطق ، يخلص غو مو ـ جو الى القول : « وهكذا فان دولة التسين العبودية (؟ ـ ف . ن) قد تحولت ، بعد تفككها ، الى ثلاث دول اقطاعية (؟! ـ ف . ن) ـ الخان ، والتشاو ، والفيه » . وبعدها : « في التسي والتسين اتخذ استبدال النظام العبودي بالاقطاعي شكل ثورة (؟! ـ ف . ن) ، كان الشعب قوتها الأساسية » [١٠٦٢ ، ٦٠] .

نعم ! بمثل هذه السهولة يستخدم المؤلف كلمات « التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية » ، و« تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة » ، « الثورة » ، و« الدور الحاسم للشعب في التاريخ » .

وهكذا يتضح لنا ، في ضوء اطلاعنا على النظريات السائدة في علم التاريخ الصيني المعاصر ، ان محاولة العثور على حدٍ بين تشكيلات مختلفة ضمن المرحلة القديمة ، و« اعطاء » الاقطاعية جزءاً من تاريخ الصين القديم ، تبدو غير مقنعة . ولكن ربما يكون كل تاريخ الصين ، من اوله الى آخره ، اقطاعياً ؟ بعبارة اخرى : ربما تكون قد سادت على امتداد تاريخ الصين القديمة كله نفس تلك التشكيلة ، التي نجدها في العصر الوسيط ؟

في الحقيقة ، من هذه المواقع ينطلق ف . ب . ايليوشيتشكين ، رغم انه لا يستخدم مصطلح « الاقطاعية » وانه يعتبر المجتمعين الصينيين القديم والقروسطي من نمط واحد ، ويقيّم هذا النظام ، الذي دام اربعة آلاف سنة ، على انه ، في حقيقة

الأمر ، نظام اقطاعي (ملكية عقارية كبيرة . اقتصاد فلاحي صغير ، علاقات الاستئجار ، « الأسلوب الخراجي في الاستغلال ») .

لكن ايليوشيتشكين يتميز عن غيره من الباحثين ، الرافضين الاعتراف بالصين القديمة مجتمعاً عبودياً ، بأنه (مثل ي . إ . كوبيشانوف) يعمم نفيه للتشكيلة العبودية على كل بلدان العالم . وهو يؤكد ان المجتمع الطبقي ما قبل الرأسمالي لم يعرف ، أبداً ، مرحلتين : في كل مكان كانت تقوم ، بين المشاعية البدائية والرأسمالية ، تشكيلة واحدة ، ترتكز الى « الاكراه غير الاقتصادي » .

ويفهم ايليوشيتشكين علاقات الملكية في تاريخ الصين على النحو التالي . في القرون ١٤ ـ ١٢ ق . م ، لم تكن هناك ، كما يقول ، « ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، ولم تكن قد ظهرت ، بعد ، طبقات اجتماعية متناحرة » [٥٦٥ ، ٤٠] لكن هذا القول يعني ، في رأينا ، سيطرة المشاعية البدائية في الصين آنذاك ، غير ان ايليوشيتشكين لا يخلص الى استنتاج كهذا ، ولم يكن بوسعه ان يفعل ذلك ، لان من المعروف جيداً ان الصين في القرون ١٤ ـ ١٢ ق . م كانت تعرف الدولة ، والفئات المراتبية ، والتفاوت في الأملاك ، والاستغلال . من هنا يبقى عليه اما الاعتراف بطبقية هذا المجتمع الصيني القديم ، او الأعلان ان ما في هذاالمجتمع من بنية طبقية ، والاستغلال ودولة وفئات مراتبية ، لا يمت بصلة الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (أي تكرار اقوال أنصار ـ نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي ، الذين اشرنا اعلاه الى انتقاد ايليوشيتشكين الحاد لهم) . وقد اختار في مقالته الأخيرة ، السبيل الثاني .

يقول ايليوشيتشكين : « مما لا جدال فيه ان الدولة في اي من المجتمعات الطبقية ، تحمل طابعاً طبقياً ، وتشكل اداة سيطرة هذه الطبقة او تلك . غير ان (! ـ ف . ن) الدولة بحد ذاتها كتنظيم اداري سياسي للمجتمع ، تختلف اختلافاً حاداً عن التنظيم العشائري المشاعي ـ البدائي ، فهي لا تظهر من التناحرات الطبقية ، بل من المتطلبات الداخلية العميقة للتطور الاجتماعي ، من الحاجة الى تنظيم الاهالي ضمن حدود جغرافية معينة ، وادارة امورهم . . . . . وهذا يعني ، بالنسبة للصين القديمة ، ان الدولة هناك ظهرت قبل وقت طويل من ظهور الملكية العقارية الخاصة الكبيرة والطبقات التناحرية ، ويعني ، بالتالي ، ان الدولة والمجتمع في الصين في القرون ١٤ ـ ١٢ ق . م ، عندما لم تكن قد وجدت بعد الملكية العقارية الكبيرة الخاصة والطبقات التناحرية ، يجب ان يعتبرا على مشارف الطبقية ، دون ان يكونا طبقيين باي حال » [٥٦٥ ، ٣٥ ، ٣٦] .

الى هذه الدولة « غير الطبقية بأي حال » ينسب ايليوشيتشكين الطوائف المراتبية

والاستغلال ، التي « لا ترتبط بغياب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج آنذاك ، وانما تعود الى وجود الدولة فقط »[٥٦٥ ، ٣٩] . ويذهب ، بهذا الصدد ، الى « ان الطوائف تظهر مع الدولة على اساس انقسام الناس الى زعامة عشائرية و الى مشاعيين بسطاء ، هذا الانقسام ، الذي نجده منذ المرحلة الأخيرة من المشاعية العشائرية . اما الطبقات التناحرية فلا تظهر الا بظهور الملكية العقارية الكبيرة الفردية (او ملكية المواشي ـ في المجتمعات الرعوية) » [٥٦٥ ، ٣٨] .

ان ايليوشيتشكين لا يرى في الطوائف المراتبية صياغة حقوقية للطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي ظهرت على المسرح ، وانما يعتبر على العكس ، ان « طبقة كبار الملاك العقاريين » تتشكل « اول الأمر ، على أساس فئة الحكام و قادة الجند صاحبة الامتيازات » [٥٦٥ ، ٤٠] .

ان جذور الخلاف بيننا وبين ايليوشيتشكين تعود الى الاختلاف في فهم مقولات ، مثل « الملكية العقارية الكبيرة » و « وسائل الانتاج » . فهو يحاول اثبات ان الصين في القرون ١٤ ـ ٧ ق . م ، لم تعرف الملكية العقارية الكبيرة الخاصة ، وبالتالي لم تتوفر هناك الشروط الضرورية لكي تتشكل ، على اساس هذه الملكية ، طبقة المستغِلين . هنا نتفق مع ايليوشيتشكين . لكنه ربما لم ينتبه الى ان ما يثبته هو ، في حقيقة الأمر ، غياب اصل العلاقات الاقطاعية ـ وليس العبودية ! ـ في الصين القديمة .

اما تلك الجماعات الكبيرة المتمايزة (« الطوائف المراتبية » عند ايليوشيتشكين) ، التي تسمح لها مكانتها في بنية المجتمع بأن تستأثر بثمار عمل الناس الآخرين ، فهي ، عندنا ، تلك الطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، التي ينفي خصمنا وجودها . ومن الطبيعي ان نعتبر الملكية (التي ليس من الضروري ان تكون فردية دوماً) الكبيرة للناس ولنتاج عملهم شكل الملكية القيادي في مجتمع كهذا . فمن المعروف ان العبد ، من حيث وضعه ، يقف في صف واحد مع وسائل الانتاج الاخرى .

وهكذا فإن المجتمع الطبقي الباكر في الصين ما بين القرنين ١٤ ـ ٧ ق . م (هذا المجتمع ، الذي يرى فيه ايليوشيتشكين مجتمعاً انتقالياً ، يتعذر ، « حتى شرطياً ، ادراجه في المشاعية البدائية ، او التشكيلة الطبقية الأولى) ، الذي لم يكن ، في رأينا ، اقطاعياً مبكراً ، يمكن اعتباره طوراً اولياً من ذلك النظام الاجتماعي ، الذي بلغ اوج تطوره في الصين القديمة ما بين القرنين الرابع والثاني قبل الميلاد .

وعندما ينتقل ايليوشيتشكين لتقييم هذه المرحلة من التاريخ الصيني تراه يركز

اهتمامه على انتشار تأجير الأراضي ، الذي يدل على نمو الملكية العقارية الفردية . ولكننا نلفت الانتباه ، هنا ، الى ان اتساع نطاق الايجار ، كشكل للاستغلال ، بعيد عن ان يكون النزعة الوحيدة في المرحلة المذكورة : على نحو موازٍ نما الاسترقاق الفردي ، وتطورت اشكال الاضطهاد الحكومية .

ان خصمنا يعرف انه ليس لدى الغلم المعاصر معطيات دقيقة عن الوزن النوعي لمختلف اشكال الاستغلال . وهو يعترف بانه يمكن الافتراض « ان التعداد العام للمستأجرين ـ المحاصصين ، بالمقارنة مع الفلاحين المستقلين الاحرار ، كان قليلاً نسبياً » في القرن الثالث قبل الميلاد ، انه وفيما بعد « صار الوزن النوعي للمستأجرين ـ المحاصصين بين جمهور الفلاحين يتضاءل على ما يبدو » [٥٦٣ ، ٢٧ ـ ٢٨] ، اي ان اتجاه التطور الاجتماعي في القرنين الثاني والأول ق . م لم يؤ د ، في نهاية المطاف ، الى تحويل المشاعي الحر الى مستأجر ، بل الى افلاس المستأجرين ، وتحولهم الى اجراء زراعيين وعبيد ، لم يؤ د الى تقييد المنتج المباشر بوسائل الانتاج ، بل الى فصله عنها . لكننا اشرنا اعلاه ، مراراً ، الى ان خصومنا نادراً ما يأخذون اتجاه التطور بعين الاعتبار .

من ذلك ، مثلاً ، ما يذهب اليه ايليوشيتشكين من ان المهم ليس اتجاه التطور ، بل عدد المستأجرين ـ المحاصصين ، الذي يبدو انه كان ، على قلته ، « اكبر بكثير من عدد العبيد وغيرهم من المنتجين المباشرين التابعين شخصياً ، الذين كانوا ، كما في السابق ، لا يستخدمون تقريباً إلاّ في ميدان الخدمات المنزلية لدى الطبقة السائدة » [٥٦٣ ، ٢٧] .

ولكن الوزن الكمي لمختلف فئات الكادحين لا يلعب ، كما ذكرنا اعلاه ، الدور الحاسم في تحديد النمط القيادي . هذا اولاً . ثانياً ، من غير الواضح لنا على اية معطيات يعتمد المؤلف : ان التعداد النسبي للمستأجرين ، والعبيد ، والاجراء الزراعيين ، والوزن النوعي لعمل كل من هذه الفئات ، الذي عليه تعيش الطبقة السائدة وجهاز الدولة ، لا يزال غير معروف لنا . اما اللوحة العامة ، التي ترسمها المصادر لمسيرة المجتمع الصيني القديم ، فتبين ، بالأحرى ان دورة التطور ، التي بلغها حوالي القرن الأول ق . م ، قد اتسمت بانتشار اشكال الاستغلال ، المرتبطة باستخدام العنف المباشر بالنسبة للكادحين ، بفصل المنتج عن الأرض ، عن المشاعة . ولذا فاننا طرحنا ، في الطبعة الأولى من كتابنا هذا ، افتراضاً ، مفاده « ان عدد العبيد وغيرهم من الكادحين ، الذين كانوا يعيشون حياة نصف عبودية (بما في ذلك الاجراء الزراعيين) ، يمكن ان يربو ، في ذلك الحين ، على عدد المستأجرين . وثمة حجة اكبر للافتراض ان دور العبيد وانصاف العبيد في حلقات

الانتاج الاجتماعي الاساسية كان اقل من دور المستأجرين » (ص ٢٢٦) . غير ان ايليوشيتشكين يستخدم هذا المقطع على نحو « انتقائي » ، حيث يستبعد منه العبارات ، التي وضعنا تحتها خط تشديد ، من هنا قوله : « يحاول نيكيفوروف ان يثبت ، بدون ايراد اية وقائع ملموسة ، ان عدد العبيد في فترة حكم اسرة الخان الأولى ، التي تعتبر عادة فترة اوج تطور الرق في الصين ، « قد يكون .... اكبر من عدد المستأجرين » [٥٦٥ ، ٤٣] . بعد هذا « التعديل » ، الذي ادخله على موضوعتنا ، ينتقل ايليوشيتشكين لدحضها ، مؤكداً ان التعداد العام للمستأجرين في الصين في القرن الثاني ق . م « كان يزيد اضعافاً كثيرة ، على التعداد العام **للعبيد** (خط التشديد لنا - ف . ن) » (المصدر السابق) ، اي العبيد « **الكلاسيكيين** » **فقط** !

غير اننا نعتقد ان افتراضنا (بالطبع ، اذا اخذناه كاملاً) لا يزال صحيحاً : ان العناصر العبودية ونصف العبودية **يمكن** ان تلعب الدور الحاسم[1] في اقتصاد الصين الخانية غير المدروس جيداً من قبل العلماء المعاصرين .

اما ما يذهب اليه ايليوشيتشكين من ان عمل العبيد « وغيرهم من المنتجين المباشرين التابعين شخصياً » في الصين كان يستخدم ، في القرنين الثاني والأول ق . م ، في الخدمات المنزلية ، وليس في قطاع الانتاج الرئيسي - في الزراعة) فهو من جهة ، خاطىء : تحتوي المصادر على معطيات تدل على ان الناس ، الذين فُصِلوا عن المشاعات كانوا يعملون في اراضي الوجهاء ومن جهة اخرى ، لا يمكن لهذه الحجة ان تكون حاسمة : لقد اثبت ايلين ان « الخدمة المنزلية لدى الطبقة السائدة » يجب ان ينظر اليها على انها فرع هام من الانتاج الاجتماعي القديم[٧٢٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦] .

وبين الحجج الاخرى ، التي يسوقها ايليو شيتشكين ، تجدر الاشارة الى تنويهه بان فئة الفلاحين التابعين ، شيمة فئة العبيد ، كانتا موجودتين ، على حدٍ سواء ، في الصين القديمة والقروسطية ، لكنه هنا ايضاً لا يرى الاختلاف النوعي بين المشاعيين في الصين القديمة ،الذين كانوا احراراً في معظمهم ، وبين الفلاحين القروسطيين التابعين كلياً ، الذين كانوا مقيدين بالأرض من خلال نظام الحصص [انظر ٧٩٦] . كذلك لا يرى القفزة النوعية ،التي تمت حوالي القرن السابع ق . م ، عندما صار العبيد

١ - بالمناسبة نقول ان هذه العناصر قد لا تلعب الدور المذكور ، لكن هذا لا يعني بالضرورة تغير علائم التشكيلة : اذ تبينت غلبة علاقات الاستئجار يكون بوسعنا التحدث ، مثلا ، عن ظهور تناقض بين القاعدة الاقتصادية وبين البنيان الفوقي السياسي ، لم يجد حلّه الاّ في القرون اللاحقة .

يحوّلون ، افواجاً ، الى فلاحين تابعين ، اي عندما استبدلت النزعة نحو الرق بنزعة معاكسة : نحو التقليص الشديد لعدد العبيد .

ان المصادر ، المتوفرة لدى العلم المعاصر ، تبقي جوانب متنوعة من التاريخ القديم ، وخاصة التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي ، غير معروفة لنا . ولذا ليس لنا الحق في ان نحكم اليوم ، على امور كثيرة الاّ على شكل افتراضات . لكننا نعرف ، على الاقل ، المسيرة العامة للاحداث ، وخطوط التطور العامة ومراحله ، وبودنا الاستناد الى هذه المعرفة . اننا نحترم ابحاث الاطراف الاخرى ، التي لا تشاركنا الرأي لكن مناهج البحث ، عندنا واياهم ، تختلف في منطلقاتها . فهم ينطلقون من انهم يعرفون بدقة كما يظنون ـ ما هو العبد والفلاح التابع ، والنظام العبودي ، والنظام الاقطاعي ، وهم يبحثون عن هذه الحقيقة ، « المعروفة » مسبقاً لهم بكل تفصيلاتها ، في خضم تيار من المعلومات التاريخية المتنوعة والمختلفة فلا يجدونها ، وذلك ، بالطبع ، لان الحياة تظل ، ابداً اكثر تنوعاً ، وتعقيداً ، ودهاءً ، من كافة المفاهيم المجردة . ان التحديدات يجب ان تُدقّق بما يتوافق مع الحياة ، في حين يريدون الانطلاق من تحديدات قْبلية ، وغيرها ، بل نريد الانطلاق من التاريخ نفسه ، من التاريخ غير المرهون بنا . إن التعرف على مسيرته تبين ان التاريخ العالمي قد مرّ بمراحل معينة (سبق ان دلّ عليها عصر النهضة الذين كانوا اول من مَيز بين العصر القديم والعصر الوسيط) ، وان الصين شهدت مراحل مماثلة ، ونحن سنأخذ بهذا على انه شيء معطى .

ان علينا تفسير وجود المرحلتين المذكورتين تفسيراً شاملاً ، من كافة الجوانب ، وهذا التفسير لا يزال يتطلب وقتاً ليس بالقليل ، لكن المهم ان هاتين المرحلتين وجدتا فعلاً .

٥ ـ مقارنة الصين بالهند وكمبوديا

بالمقارنة مع الصين ، من حيث كونها نموذجاً للتطور المنعزل ، تأتي الهند في الدرجة الثانية ، ذلك أن المناطق الشمالية ـ الغربية منها كانت على صلة بحضارات الشرق الاوسط منذ اقدم العصور . ومع ذلك سلكت الهند . عموماً ، سبيلاً يختلف عن سبل تطور هذه الحضارات ، ويستند الى قانونيات الهند الخاصة ، وتأثير العوامل الداخلية . من هنا تكتسب أهميةً نظريةً كبيرةً دراسة هذه القانونيات ، ومقارنتها مع مراحل تطور البلدان الاخرى ، ومنها الصين ، التي فرغنا لتونا من البحث فيها .

ثمة سمتان ، تميزان حالة دراسة تاريخ الهند . الأولى : ان المصادر عن الهند أقل منها عن الصين ، فضلاً عن صعوبة تحديد تواريخها . والثانية : ان هذه المصادر قد درست من قبل العلم المعاصر ، بما في ذلك السوفيتي ، على نحو أكثر اكتمالاً وعمقاً ، منه بالنسبة للمصادر الخاصة بالصين . هنا يكفي الاشارة الى ان مؤلفين تعميميين عن الهند القديمة صدرا ، في الاتحاد السوفيتي ، في السنوات الأخيرة [٤٧٨ ؛ ٤٨١] ، في حين لم يصدر عندنا أي عمل حول تاريخ الصين القديمة ككل ، أو حتى عن احدى مراحله الكبرى (الشان ، التشو الغربية ، التشونسيو ، التشانغو ، الخان) . وتبين المقارنة ان تاريخ الهند ما قبل الرأسمالية يجب ان يكون معروفاً لنا أقل من تاريخ الصين ، غير ان هذا القليل ، المعروف عن الهند ، يمكن اعتباره اكثر يقينية .

في المؤلفين التعميميين المذكورين يُقسّم تاريخ الهند (ما بين نهاية المشاعية البدائية وبداية الرأسمالية) الى مرحلتين : المرحلة الأولى ، التي يسميها بونغارد ـ ليفين وايلين « عبودية » ، وتشغل الألف الأولى ق . م . تقريباً ، اما المرحلة الثانية ، « الاقطاعية » ، فتبدأ منذ القرون الميلادية الأولى وتستمر حتى الاحتلال الانكليزي للبلاد (القرنان ١٨ ـ ١٩) . لدينا ، هنا ، تشابه تام مع تاريخ الصين .

لكن ميدفيديف ، الأخصائي بالهند القديمة ، يتمسك برأي آخر حول التصنيف . فقد أعلن مراراً ، وحاول ان يثبت في عدد من مقالاته ان المجتمع الهندي القديم (والوسيط بالطبع) يجب ان يعتبر مجتمعاً اقطاعياً . ان الحجج ، التي يوردها ميدفيديف ، تستحق اهتماماً خاصاً (ولا سيما من أجل التحقق من صحة استنتاجات بونغارد ـ ليفين وإيلين) . وقد تضمنت مقالته عام ١٩٦٦ [٦٤١] أوفى عرض لهذه الحجج . ومما يلفت النظر طموح ميدفيديف لدعم موضوعاته بالادلة والبراهين ، والالتزام بوقائع التاريخ الملموس. ان لمثل هذا التناول ، حتى ولو كان غير مقنع لنا في بعض الحالات ، افضليته دوماً ، لأنه يسهّل مهمة ايجاد الاختلافات الأساسية والأخطاء .

ان الموضوعة الأولى ، التي ينطلق منها ميدفيديف في مقالته هذه ، هي رفضه التسليم بالانتشار الواسع للعبودية في الهند القديمة . على هذا النحو كان العبيد « يتحررون بسهولة » ، وكانت « الحالات الانتقالية من الحرية الى العبودية » هي الرائجة ، بصورة رئيسية ، في الهند . ولم يكن العبيد وحدهم يعملون في المزارع الكبيرة ، بقدر ما كان يشتغل فيها من عمال اجراء ـ « كارماكار » . وكانت بعض فئات العبيد ـ ملاك الأراضي (لقب « العبيد » اطلق عليهم آنذاك) ، ولا سيما في الجمهوريات الهندية القديمة ـ غاناه وسانغهاه ـ تعيش حياة مشاعية . وكان أسيادهم ـ

« كشاتري » ـ يخضعونهم لمراقبة دائمة ، ويقتطعون لأنفسهم جزءاً من منتوجاتهم ، لكنهم لم يكونوا يتدخلون في حياتهم العملية اليومية .

ان اعتراضات ميدفيديف ، الموجهة ضد اعتبار الفئات المذكورة عبيداً ، غير مقنعة بالنسبة لنا ، فهي تشبه تماماً تلك الحجج ، التي ناقشناها مراراً أعلاه ، والتي ترد ، عموماً ، الرغبة في حشد الوقائع الملموسة تحت تعريف معين ، بدلاً من تكييف التعريف مع الوقائع ، المكتشفة حديثاً ، لقد وجد ميدفيديف في الهند القديمة فئات اجتماعية ، محرومة من الحقوق ، وتعتبر ملكاً لأشخاص آخرين ، وتُستغَل ، بقسوة ، اعتماداً على العنف . وكان الهنود القدامى يطلقون على أفراد هذه الفئات اسم « داسا » (العبيد) . لكن ميدفيديف لا يتفق مع هؤلاء القدامى ، لأنه ، خلافاً لهم يعرف ، بدقة، من هو « العبد ». ان موقفاً كهذا من شأنه أن يربك المؤلفين القدامى ، وهو ، على كل حال ، يضع الباحثين المعاصرين في موقف حرج . فعندئذ يترتب علينا اما الاستغناء عن المصطلحات الاجتماعية عامة ، أو وضع بديل للمصطلحات القصيرة ، المستخدمة منذ امد بعيد ، والتي تعبر ، بدقة ، عن لب الظاهرة (العبد ـ انسان ، يملكه انسان آخر ، انسان محروم من كافة الحقوق ، ويُرغم على العمل) ، والسير في طريق اختلاق مصطلحات جديدة ، ستكون ، حتماً ، مرنة وضبابية : « أتباع من النمط العبودي » ، « الاتباع القدامى » ، الخ . . . أليس من الأصلح أن نحتفظ ، مع ذلك ، بمصطلح « داسا الذي كان يستخدمه الهنود انفسهم ، حتى ولو ترتب علينا التمهل بايضاح المضمون الكامل لهذا المفهوم (لاسيما وان نواحي اقتصادية ـ اجتماعية كثيرة من تاريخ الهند لا تزال مجهولة لنا) ؟

ولربما جاء مثل هذا الاستنتاج من محاكمات ميدفيديف ، التي اوردناها اعلاه . غير أن المنهج الموضوعي ، الذي يسعى المؤلف ـ كما اكدنا ـ ان يكون اميناً له ، يتميز بأنه ، حين يتطرق الى احد جانبي الظاهرة ، لا يرى ان من حقه ان يحجب عن القارىء الجانب الآخر .

في معرض حديثه عن « الكارماكار » يقول ميدفيديف : « يرى بونغارد ـ ليفين وايلين ان احدى خصوصيات العبودية في الهند القديمة كانت « اقتراب العمل العبودي ، من حيث طابعه ، من عمل الأحرار ، التابعين اقتصادياً » . لكن لدينا حجة اقوى للتحدث عن اقتراب عمل الأحرار من عمل العبيد : ان التبعية ، نصف العبودية والمؤقتة ، القريبة ، في شكلها ، من العبودية ، كانت تلعب ، دائماً ، دوراً كبيراً في الهند القديمة ، وكانت وسيلة لتحويل المنتجين الأحرار الى عبيد ، هذه الوسيلة ، المميزة للعهود المبكرة من المجتمع العبودي » [٦٤١ ، ٦٦] . وليس من الصعب

الاقتناع بأن ميدفيديف ، هنا ، يؤكد على الدور الحاسم للنمط العبودي بوضوح أكبر ، منه عند بونغارد ـ ليفين وإيلين . إلاّ ان عبارة ميدفيد يف هذه لا تنسجم ، بأي حال ، مع قوله : « من الطبيعي ان وجود فئة الكارماكار كان يحد ، الى درجة كبيرة ، من دور العمل العبودي ، بما هو عبودي »[٦٤١ ، ٦٧] .

هذا فضلاً عن تأكيد المؤلف أن « العمال الأجراء كانوا يُستغَلون ، في حقيقة الأمر ، كأنصاف العبيد أو الأقنان . ولم يكن من النادر أن يعتبروا ملكاً لأحد الملاّك الكبار ، جنباً إلى جنب مع ما لديه من عبيد (داسا) وخدم (بيسّا) وبهائم » [٦٤١ ، ٦٧] . ومن الواضح أن الصيغة ، التي يستعملها ميدفيديف في وصفه للكارماكار ـ « اقتراب عمل الأحرار من عمل العبيد » ـ تقود ، منطقياً ، الى الاستنتاج أن استغلال هذه الفئة من الاتباع لم تؤد إلى « الحد » من دائرة الاستغلال ، العبودي النمط ، بل إلى توسيعها بدرجة كبيرة .

ولننظر الآن في كلام ميدفيديف عن فئة المشاعيين المضطهدة في الجمهوريات الكشاترية : على النقيض من المواطنين ، الذين يتمتعون بكامل الحقوق ، من المحاربين ، المنتمين الى القبيلة الكشاترية المسيطرة ، كانوا يشكلون « جمهوراً ، محروماً من الحقوق السياسية ، ومرغماً على العمل لصالح الأسياد . . . . . وكان الفاتحون ينظرون الى سكان المناطق المفتوحة على انهم عبيد لهم ، ويعتبرونهم غرباء ، عرقاً وثقافة ، ويفرضون عليهم خدمة الفئات (فارنا) الثلاث العليا من الفاتحين ، ويصنفونهم في فئة « الشودر » ، المرغمة على العمل لصالح الأسياد ، الذين احتلوا أرضهم . لقد كانوا يُعتبرون « داسا » (عبيداً) ، لا سيما وانهم كانوا يخضعون ، شخصياً ، لمجموعة من المالكين (قد تكون سانغها الكشاتريين او مشاعة من المزارعين) ، او لأفراد . . . . ان وضع « الداسا » في الجمهوريات الكشاترية ، ذات الأنظمة الاجتماعية القديمة ، كان ، على ما يبدو ، قريباً جداً من وضع الهيلوت في اسبرطة القديمة ، الذين غالباً ما يسمون ، خطأً (؟ ـ ف . ن) بالعبيد »[٦٤١ ، ٦٨ ـ ٦٩] . كان قدامى الهنود يطلقون ، « خطأً ، على الهيلوت عندهم اسم العبيد . كذلك كان قدامى الأغارقة ـ دون اتفاق مع الهنود ـ يسمّون ، « خطأً » ، الهيلوت الاسبرطيين عبيداً . ولكن ، ماذا لو وافقناهم في ذلك ، حتى ولو بصورة إولية تمهيدية ؟ عندها سيكون لدينا في الهند واليونان القديمة فئتان من العبيد : الهيلوت ، الذي يُستغَلون على شكل مشاعات كاملة (صيغة للاستغلال اكثر بدائية) ، والعبيد الافراد (يبدو انهم كانوا ، اول الأمر من النساء) . وتقترب من هاتين المجموعتين فئة ثالثة كبيرة : فئة الأجراء ، من نمط الكارماكار ، الذين كانوا في طريقهم ليصبحوا عبيداً ، لكن لم يتحولوا ، بعد ، الى عبيد . ويمكن الافتراض ان

هذه الفئات ، مأخوذة معاً ـ العبيد وانصاف العبيد ـ كانت تشكل الكتلة الاساسية من المستغَلين في المجتمع القديم .

وتحكي لنا المصادر ، الخاصة بتاريخ الصين القديمة ، عن فئات اجتماعية مماثلة : عن العبيد الأفراد (كانوا ، في البداية ، من النساء غالباً) ، وعن سكان المناطق المحتلة من نمط الهيلوت (مشاعات الشانيين في دولة التشو) ، وعن الأجراء الزراعيين ، الذين يعيشون حياة نصف عبودية ، هذه الفئات ، سواءً في الهند او في الصين ، لم تكن ، على ما يبدو ، ثابتة لا تتغير ، كما كان وزنها النوعي يختلف من فترة الى اخرى ، فقد تقلصت اهمية اشكال الاستغلال الجماعية (الهيلوت) تبعاً لنمو العلاقات السلعية ـ النقدية ، واقترب وضع الهيلوت من وضع المشاعيين الاحرار الفقراء ، وصارت الفروق بينهم تتلاشى . وتعاظمت اهمية العبودية الفردية ، وكافة اشكال الاستغلال ، المرتبطة بانفصال المنتج المباشر انفصالاً كاملاً عن وسائل الانتاج . وقد استمرت هذه العملية حتى اواخر العصر القديم .

كان المشاعيون الأحرار يشكلون اغلبية كادحي بلدان العصر القديم . هؤلاء المشاعيون يعتبرهم ميدفيديف ـ وفي ذلك نرى الموضوعة الأساسية الثانية لمقالته ـ الطبقة المنتجة الأساسية ، التي تستغلها الدولة من خلال الضرائب (التي « تبلغ ، في اغلب الاحيان ، سدس المحصول ») . يقول ميدفيديف : « كانت ملكية الدولة للأرض تلعب الدور الأهم ، بوصفها شكلاً للاستغلال الطبقي الباكر للفلاحين المشاعيين الأحرار ، ولم تكن لتعيق ، ابداً ، تطور الرق »[٦٤١ ، ٧٦ ـ ٧٧] .

هذه الموضوعة تستحق وقفة خاصة . ونحن نرى ان ميد فيد يف لم يعز الاهتمام الكافي لأهم انجازات المرحلة الأخيرة (بعد النصف الثاني من الخمسينات) من تطور العلم السوفيتي عن الشرق القديم[1] : اثبات أن السيادة المزعومة لملكية الدولة للأرض لم تكن موجودة في أي من بلدان الشرق القديم . بعبارة اخرى : ان « ملكية الدولة للأرض » ، التي يرد ذكرها في الاستشهاد السابق ، كانت ، في الواقع ، ملكية مشاعية ، هذه الحقيقة تسحب البساط من تحت اقدام انصار نظرية استغلال السكان كلهم من قبل الدولة غير الطبقية ، كما من تحت اقدام نظرية الاستغلال « الاقطاعي » للفلاحين من خلال « الريع ـ الضريبة » في ظل دولة ، يُزعم انها المالك الأعلى للأرض .

لقد انفق ميدفيديف كثيراً من الجهد في جداله مع ايلين ، حيث حاول اثبات ان

١ ـ يمكن القول انها « مرحلة ديالونوف » في دراسة الشرق القديم ، لان الانجاز الرئيسي المذكور قد اقترن ، الى حد كبير ، باعمال دياكونوف عن الشرق الأوسط .

الضريبة قد تكون ، من حيث المبدأ ، شكلاً للاستغلال . ونحن نتفق معه في هذا الرأي . ولكن هل كانت الضريبة ، في الهند القديمة ، الشكل الوحيد ، او الرئيسي على الأقل ، للاستغلال ؟

نحن لا نعرف دينامية تطور معايير استغلال مختلف فئات المشاعيين . ويخبرنا ميدفيديف انه « كان بوسع الضريبة ان تؤدي الى افلاس المشاعيين » . ولكن اية ضريبة ؟ هل الضريبة الأوسع انتشاراً ـ سدس المحصول ؟ أم ضريبة اخرى ، تشكل نصف المحصول ؟ ففي الهند القديمة كانت الضريبة تبلغ ، احياناً ، « جزءاً من اثني عشر ، او عشر ، او ثمن ، او سدس ، او ربع ، او ثلث المحصول ، وكانت تصل ، في بعض الحالات ، الى النصف » [٦٤١ ، ٦٩ ، ٧٠] .

في أية حالةمن الحالات المذكورة كانت الضريبة تؤدي الى افلاس المشاعيّ ؟ ليس لدى العلم الحديث (ولدى ميدفيديف ، بالطبع) معطيات بهذا الخصوص . وبالتالي ، لا نعرف هل كانت ثمة ضريبة ، يدفعها معظم المشاعيين ، أدت الى افلاسهم . في ضوء هذا يتبين ان موضوعة ميدفيديف عن الضريبة كشكل لاستغلال الكتلة الأساسية من كادحي الهند القديمة لا تزال بدون برهان . وليس من المعروف ايضاً حجم الواردات الضرائبية في دخل الطبقة السائدة : هل كانت تربو على وارداتها من عمل العبيد والكارماكار حيناً ، ومن عمل الهيلوت ، حيناً آخر . وعليه ، لا توجد حجة لاعتبار الضريبة ، المحصلة من المشاعيين ، وسيلة الاستغلال الرئيسية ، المميزة للهند القديمة .

ان من مآثر ميدفيديف بالمقارنة مع اغلبية انصار نظرية « الاقطاعية في العصر القديم » هو استخدامه لمفهوم نزعة التطور القيادية . وهو يتتبع هذه النزعة في المجتمع الهندي القديم ليقسّم تاريخ الهند القديمة الى مرحلتين . هاتان المرحلتان تتطابقان ، الى حد عجيب سواءً مع مرحلتي تاريخ الصين القديمة ، او مع مرحلتي التاريخ الأوروبي ، اللتين قارناهما اعلاه : ان الحد الفاصل بين المرحلتين كان ، عند ميدفيديف ، في القرون الميلادية الأولى !

يذهب ميدفيديف الى ان علاقات الرق في الهند ، أياً كان وزنها النوعي ، كانت تسير ، قبل الميلاد ، في خط تصاعدي ، وهو يفسّر ذلك بأن « المنافس الحقيقي الوحيد للاقتصاد العبودي كانت الملكية العقارية الخاصة الاقطاعية ، لكنها ، رغم تعدد اشكالها ، بقيت ضعيفة حتى القرون الميلادية الأولى » [٦٤١ ، ٧٦ ـ ٧٧] . وفي موضع آخر يقول ميدفيديف : « ان المستوى المتدني لانتاجية العمل كان ، على ما يبدو ، يقف عائقاً أمام التطور الواسع للعلاقات الاقطاعية في القرون

١٠ ـ ٥ ق . م . وقد كان هذا المستوى يتوافق مع ظروف اسلوب الاستغلال العبودي »[٦٤١ ، ٦٦] . » وظلت **غلبة** (خط التشديد لنا ـ ف . ن) النزعة العبودية قائمة ، اغلب الظن ، حتى مشارف الميلاد »[٦٤١ ، ٦٧] .

اما المرحلة الثانية فتتصف ، عند **ميدفيديف** ، بانتشار واسع للملكية العقارية الاقطاعية الخاصة ، كان ايذاناً بـ« حلول عصر الاقطاعية » في القرنين الثالث والرابع الميلاديين [٦٤١ ، ٧٤] . ويصنّف **ميدفيديف** العهد الجوبتي على انه « بداية عصر التطور الواسع للملكية العقارية الاقطاعية الخاصة »[٦٤١ ، ٧٤] ، ويتحدث عن « مرحلة تشكل المجتمع الاقطاعي في القرون ٤ ـ ٦ م »[٦٤١ ، ٧٤] . وهو يعود الى ذلك في خاتمة المقالة : « تبين المصادر ، بقدر كافٍ من الموضوعية ، ان اقطاع الاراضي لم يغدُ رائجاً إلاّ في اواخر عهد السلالة الجوبتية . ويمكن تحديد زمن هيمنة النزعات الاقطاعية على انه مرحلة انتقالية نحو الاقطاعية (حوالي مشارف الميلاد ـ القرن الخامس)[٦٤١ ، ٧٧] .

وهكذا نرى ان ميد فيد يف ـ بخلاف ايليو شيتشكين ، مثلاً ـ لم يجد في العالم القديم ملكية عقارية اقطاعية كبيرة ، مع انه يعرف ان الدولة في الهند ، كما في الصين وبلدان العصر القديم الاخرى ، كانت تمنح بعض الافراد حق تحصيل الضرائب من هذه المشاعات او تلك ، والاستئثار بها ، وهكذا يبدو ان منحى محاكمات **ميدفيديف** لا يحتمل إلاّ تفسيراً واحداً : غلبة النزعة العبودية قبل الميلاد ، والاقطاعية ـ منذ القرون الميلادية الأولى ، وهذا كله يبدو منسقاً ومنسجماً . حتى أشد المتحمسين للنظرية « العبودية » امثال بونغارد ـ ليفين وإيلين ، لم يكن لهم ان يدافعوا عن هذه النظرية احسن مما فعل **ميدفيديف** .

غير ان مقالة **ميدفيديف** تنطوي على جانب آخر . فهي تتحدث ، منذ البداية عن ان اسلوبي الاستغلال الاقطاعي والعبودي ظهرا ، في وقت واحد ، في الهند [٦٤١ ، ٦٥] . كما يرى **ميدفيديف** ان استغلال الدولة للمشاعيين بواسطة الضريبة كان ذا طابع اقطاعي ، مما يسمح بتسمية هذه الضريبة « ضريبة ـ ريع اقطاعي[٢] » [٦٣١ ، ٦٩][٣] ، وفي الوقت نفسه لم يبلغ تطور العلاقات العبودية « درجة

٢ ـ اوردنا اعلاه رأي المؤلف في ان هذا الشكل « الاقطاعي » لم يمنع ، ابداً ، غلبة النزعة العبودية في المرحلة القديمة

٣ ـ ظلت الضريبة تحتفظ بأهميتها في الهند القروسطية ايضاً ، حيث كانت تشكل احدى صيغ تحقق الملكية الاقطاعية الخاصة . ويرى ك . ز . أ شرفيان انه في هذا العصر ايضاً « لم يكن الريع ـ الضريبة ، ككل لا يتجزأ ، هو ملك للدولة بوصفها المالك الوحيد ، الا وهماً حقوقياً »[٤٥٤ ، ٧٦] .

عالية »[٤] . ويتابع ميدفيديف القول : « صحيح انه ليس من المستبعد ان تكون العبودية في الهند قد بلغت ، كما يفترض بعض المؤرخين (ايلين ، او سيبوف) . . . . . درجة عالية من التطور . ولكن حتى لو صحّ ذلك ، فان هذا محصور بعدد من المراكز (ماغادها ، مثلاً) »[٥] [٦٤١ ، ٦٧] .

إذن ، غلبة اكيدة « للنزعة العبودية » ، من جهة ، وسيطرة كمّية « لعناصر اسلوب الانتاج الاقطاعي » (النمط المشاعي ـ الحكومي) ، من جهة اخرى ، اي نظام كان موجوداً في الهند حتى القرون الميلادية الأولى ـ هذا الحد الفاصل ، في رأي ميدفيديف ، بين « العَصر الاقطاعي » و . . . عصر آخر ؟ في الحقيقة ، يتعذر الجواب على سؤال كهذا . يقول ميدفيديف : « حتى القرنين السادس والخامس قبل الميلاد ، وفي أكثر مناطق الهند تطوراً ، كانت عملية تشكل المجتمع الطبقي والدولة على أساس تفسخ النظام القبلي لا تزال مستمرة (وقبل صفحات من ذلك يبيّن المؤلف ، بصورة مقنعة ، ان هذا المجتمع ، الذي لا يزال في طور « التشكل » ، كان ، مع ذلك ، طبقياً بدون شك ـ ف . ن) . كما يصعب الحديث ، بالنسبة لتلك الفترة ، عن سيطرة الرق (يبدو ان غلبة النزعة العبودية لا تكفي ـ ف . ن) . وتبقى الفترة ما بين القرنين السادس والأول ق . م فترة احتمال سيادة النزعة العبودية ، لكن العلاقات الاقطاعية كانت تلعب ، هي الاخرى ، دوراً كبيراً ، ونحن نجد لما نعرفه عن العلاقات الاقطاعية في العصر القديم اوجه تشابه ، قريبة جداً ، مع معطيات القرون الوسطى الباكرة . وليس ثمة شك (عند مدفيديف ـ ف . ن) في ان جوهر هاتين الظاهرتين واحد ، وبالتالي لا ضرورة لوضع تسمية خاصة للعلاقات الاقطاعية في العصر القديم ، لكن بالامكان بهدف تسهيل التفريق الشكلي بينها وبين الاقطاعية « الحقيقية » تسميتها بروتو اقطاعية او برا ـ اقطاعية ، وهو ما يقترحه ي . سيميونوف » [٦٤١ ، ٧٧] .

وعليه ، حتى القرن الأول قبل الميلاد ، كانت سيطرة الرق « ممكنة » ، لكن الاقطاعية ، بدورها ، لعبت « دوراً كبيراً » . والعلاقات الاقطاعية في العصر القديم لا تختلف عن العلاقات الاقطاعية المتأخرة ، بيد ان « بالامكان » ، بهدف « التفريق » ، تسميتها بروتو اقطاعية . ومع ذلك ، كيف نحدد طبيعة المجتمع

٤ ـ ولكن اية درجة يمكن اعتبارها كافية ؟ الا يكفي ان يبلغ تطور القوى المنتجة مستوى ، يضمن الانتقال ، كما يقول المؤلف ، الى « عصر الاقطاعية » ؟

٥ ـ وهل يمكن للاقتصاد الاقطاعي الصرف ان يكون ، في كل الامكنة والازمنة ، الاّ جزراً في بحر من المشاعات ؟!

الهندي القديم ؟ يترتب علينا اما نفي غلبة النزعة العبودية ، وهذا يعني الاتفاق مع كوبيشانوف وايليوشيتشكين ، اللذين يدمجان التشكيلتين ، او اعتبار « العناصر الاقطاعية » في العصر القديم غير اقطاعية ، وعندئذ ننضم الى رأي بونغارد ـ ليفين وايلين . ويبدو ان ميد فيد يف يرى المخرج في الاعتراف بكون المجتمع الهندي القديم مجتمعاً اقطاعياً . ويخيل له اننا اذا لم نعترف بالطابع الاقطاعي للعلاقات الاجتماعية في الشرق القديم سيكون لزاماً علينا اعتبارها « آسيوية » .

ويمكن الرد على ذلك بالقول : نعم ، بالطبع ، اذا كنا ننفي ، مسبقاً ، الامكانية الثالثة ـ وجود هذا اللون اوذاك من المجتمع العبودي في الشرق القديم . واذا لم ننفِ ذلك ، يكون امامنا مخرج : ان نظرية بونغارد ـ ليفين وايلين تفسر كاملاً ـ في رأينا ـ الوقائع ، المعروفة للمؤرخين[٦] . وعلى كل حال لا بد من الاشارة الى ان ميدفيديف ، برغم كل ما تعانيه فرضياته من تناقض ، لم يعثر على « الاقطاعية » في الهند الا منذ القرون الميلادية الأولى .

وهكذا نرى انه من وجهة نظر تغير علاقات الملكية عرف تاريخ الهند ، شيمة الصين واليونان القديمة ، مرحلتين متميزتين . كما ان تطور الايديولوجية الهندية في خطوطها العامة يسوقنا الى نفس الاستنتاج . ففي القرنين ٦ ـ ٥ ق . م (عصر ازدهار الفكر الفلسفي في بلاد الاغريق والصين) شهدت الهند أيضاً تحولات ايديولوجية هامة : من بين الدعاة الجوّالين برز مؤسسا البوذية (غاوتاما) والجاينية (ماهاويرا) ، لكن الاتجاهات الفكرية الجديدة هنا ، خلافاً لبلدان العصر القديم الاخرى ، اتسمت منذ البداية ، بطابع ديني ، واضح الملامح الى هذا الحد او ذاك .

ان التغيرات الايديولوجية في الهند ، شيمة مثيلاتها في الصين (وفي نفس الوقت تقريباً) قد هيأت العقول ، اول الأمر ، للقبول بالامبراطورية المركزية ، ومن ثم ـ للقيام بتغيرات هامة[٧] في البنية الاجتماعية . ان انصار نظرية العلاقات العبودية في الهند القديمة يعترفون ، كخصومهم ، بان القرنين الثالث والثاني ق . م كانا عصر أكبر نهوض للعلاقات العبودية في تاريخ الصين ، ولا سيما في ماغادها ـ المنطقة الوسطى لمجرى نهر الغانج (بيهار ، حالياً) ، ولا ينفي احد من الطرفين ان ماغادها كانت ، آنذاك ، في طليعة مناطق الهند اقتصادياً وثقافياً . ان ماغادها ، بالذات ، هي التي

٦ ـ ان المشاعة ، كظاهرة مميزة للهند المعاصرة ، والتي تضم ، كما يقول ل . ب . الايف ، صغار المزارعين ـ المستغلين ، هي اقرب الى مخلفات الرق ، منه الى الاقطاعية .

٧ ـ من بينها ما اشرنا اليه اعلاه من تغير علاقات الملكية في القرون الميلادية الاولى .

بسطت سيطرتها ، في القرن الثالث الميلادي ، على كل انحاء الهند والباكستان (حالياً) تقريباً . وفي القرون الاخيرة قبل الميلاد دخلت الصين ، على غرار روما والصين الخانية ، عصر « الامبراطورية العالمية » .

ومنذ القرن الثالث قبل الميلاد ـ في ظل حكم الماوريين ، والكوشانيين بعدهم ـ شهدت البوذية ازدهاراً ملحوظاً . وقد صارت البوذية ديانة للأوساط المدينية ، تجاوزت موضوعياً ، كل الحواجز العرقية والمشاعية والفئوية ، حيث انطلقت من الفرد ، بعقله وعواطفه ، لتعلن قدرته على الوصول الى الكمال من خلال التخلي عن الرغبات الدنيوية الباطلة والتماس النجاة في « النرفانا » (حالة التحرر الهانىء من كل ما هو دنيوي) . وعلى غرار المسيحية في الغرب ، لم يكن لديانة كهذه ان تظهر وتنتشر الاّ في امبراطوريات كبرى ، حطمت اطر العلاقات الاجتماعية التقليدية ، وعلى غرارها ايضاً رضيت البوذية ، عملياً ، بالعبودية ، إلاّ انها ، في الوقت نفسه ، كانت تمهد ، موضوعياً لعصر جديد ، حيث استبدلت نفسية التبرير المكشوف للعنف والقسوة ، وسرّبت الى البنيان الفوقي الايديولوجي الاعتراف من حيث المبدأ ـ بتساوي الناس (على الأقل امام الله !) والرأفة بالاحياء كافة ، والتعاطف معهم . ومن الطبيعي ان هذه المبادىء كانت تُنتهك ، في الواقع العملي ، بفظاظة ، لكن مجرد اعلانها كان بالغ الدلالة .

ونحن لا نزال ، كما في السابق ، غير متسرّعين للوصول الى تعريف لـ « النظام العبودي » و « النظام الاقطاعي » ، لكننا نشير ، مع ذلك ، الى اننا نرى ان ديانات مثل البوذية والمسيحية والاسلام ، قد جاءت ، على العموم ، لتتوافق مع اسلوب الانتاج الاقطاعي[٨] . وليس المهم ، هنا ان المسوح « الانسانية » القروسطية ، التي اصطبغت بها هذه الديانات ، كانت تمهد الطريق لصيغ ومعايير جديدة للاستغلال . إن ما تتميز به الاقطاعية من تعميم للتبعية الشخصية ، المملوكية ، على الكتلة الاساسية من الكادخين كان يتطلب صياغته الايديولوجية ـ الديانات الجماهيرية ، التي تغرس في نفوس الكادحين الرضوخ والاستكانة ، والاستعداد للرضى بشروط حياتهم الجديدة . في ظل العبودية ، حيث لا يمكن للعبد وسيده ان يكونا متساويين « أمام الله » وحيث كان دين العبد ودين السيد مختلفين في اغلب الأحيان ، كان يتعذر قيام مثل هذه الديانة الجماهيرية الهادفة الى تربية الكادحين بروح الايديولوجية السائدة . اما في المجتمع الاقطاعي فكان الدين اشبه بوسيلة قوية اضافية لاكراه الناس على العمل . وليس من الصدفة ، على ما يبدو ان البوذية لم تتأقلم مع الظروف في الهند ، حيث سارت

٨ ـ رغم ان غلبتها بعيدة عن ان تتطابق ، دائماً وبصورة كاملة ، مع مرحلة سيطرة العلاقات الاقطاعية .

المشاعات المتبقية فيها ، على طريق الانتشار الواسع النطاق لعلاقات التبعية الشخصية المباشرة . لكن مما لا شك فيه انها لعبت هناك ، دورها في الانتقال الى اشكال جديدة من الاستغلال .

ان خصوصية الديانة البوذية هي في انها تشكلت ، وصارت مسيطرة ، قبل وقت كثير من المسيحية ، ناهيك عن الاسلام ، لكنها ، بصفتها اولى الديانات العالمية ، كانت اقل هذه الديانات ثباتاً وصلابة . فبعد عدة قرون من الازدهار اخذت البوذية ، في الهند ، تفسح المكان للهندوسية . ولم تعتنق البوذية وتحافظ عليها ، إلاّ المجتمعات « الفتية » ، التي جاء دخولها لعهد العلاقات الطبقية متأخراً ، مثل سيلان وبيرما وكوريا ، ولفترة من الزمن ـ اليابان ، وبعض مناطق الهند الصينية واندونيسيا ، فضلاً عن ان سكان آسيا الوسطى ـ اهالي التيبت ومنغوليا ـ لم يعتنقوا البوذية ويتمسكوا بها إلاّ في صبغتها المعدّلة الى حد كبير : اللاماوية .

ظلت البوذية في الهند (وفي الصين على ما يبدو ، في القرون ١ ـ ٩ م) ديناً للأوساط الدينية ، في حين بقي اهالي الريف على الكثير من جوانب حياتهم السابقة وثابروا على ايمانهم بالآلهة القديمة . ومع الانحطاط ، الذي اصاب المشاعات المدينية القديمة ـ وهذه ظاهرة ، عامة لكل البلدان عصر أفول شمس العلاقات العبودية ـ اخذت البوذية تتراجع الى المقام الثاني ، ولم يأت القرن الثاني عشر الاّ وكانت قد اختفت عملياً .

ويبدو انه ليس من قبيل الصدفة ان عصور الرواج الواسع للبوذية في الهند والصين تتطابق الى حد كبير مع عصور نشوء علاقات جديدة من الملكية والمراحل الاولى من تطورها . وفي البلدين كليهما لعبت البوذية دور الزعيم الايديولوجي اثناء تشكل النظام الجديد . لكنه لم يكن بوسعها ان تعايش مراحله المبكرة ، فأدلت بدلوها ، في نهاية المطاف ، في نشوء الديانة السينكريتية (التجميعية) في الصين والهندوسية القروسطية .

على هذا النحو نجد في كل من تاريخ الصين والهند نفس القانونيات الاساسية ، نفس المرحلتين (اللتين تتسمان ، على ما يبدو بطابع التشكيلة) ونفس الحد الزمني ، الفاصل بينهما . وهناك ، بالطبع ، بعض الفوارق : لم يشهد المجتمع الهندي القروسطي ظاهرة ، شبيهة بـ « الشانشي » في الصين ، اذ ان الطبقة الحاكمة في الهند كانت على غرار اوروبا ـ من الزعامة الحربية الوراثية ؛ كما لا نعثر في الهند على شرائح مماثلة لـ « الفارنا » الهندية القديمة او الطوائف المغلقة (*Castes*) القروسطية ؛ ولا نرى في الهند سلسلة من الانتفاضات الشعبية القوية ، كالتي عرفتها الصين اثناء الانتقال من مرحلة للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الى اخرى ؛ واخيراً ،

ربما كان تغير البنية الفوقية السياسية في الهند قد ارتبط بالغزوات البربرية فقط . لكن تاريخ الهند ، وتاريخ الصين ، على حد سواء ، لا يقدمان شيئاً لصالح فرضية المجتمع « الآسيوي » المتميز .

ولنأخذ مثالاً ثالثاً ، هو هذه المرة ، تاريخ بلد صغير ـ كمبوديا ، ظل ، لفترة طويلة نسبياً ، بعيدة عن التأثيرات الخارجية . ويبدو ان سبيل تطور كمبوديا الخاصّ قد تحدد في الفترة التي فيها بدأت تتسرب اول الافكار الهندوسية ، ومن ثم البوذية ، الى هذا العالم الصغير المنعزل في جنوب شرق آسيا .

كان القرن التاسع الميلادي عصر ازدهار الامبراطورية الكمبودية القوية ، التي اتخذت من انكورا عاصمة لها . وقد جمعت المعطيات ، التي وصلتنا عن نظامها الاجتماعي ، في كتاب ل . أ . سيدوف [٧٣٧] . كان يتربع على رأس الدولة امبراطور ، اضفي على شخصه نوع من التأليه . وفي الدرجات العليا من السلم الاجتماعي كانت تقف براهمة البلاط ، والوزراء ، والقضاة ، ورؤساء المستودعات ، وغيرهم من ممثلي الوجهاء ، الذين يتميزون بعضهم عن بعض تبعاً لمراتبهم . وكانت العلامة ، المميزة لهذه المرتبة او تلك ، عبارة عن كمية من المظلات (الشمسيات) الذهبية الأيدي ، المخصصة للشخص المعني ، ووجود (او عدم وجود) هودج (محفّة) ذهبية لديه . بعد المرتبة « الذهبية » يأتي ولاة الاقاليم والمراقبون والعمدة ، الذين يتميزون بمظلات فضية الأيدي وهودج فضي ، ولم تكن الألقاب ، التي تحدد الانتماء الى الوجهاء ، وراثية ، مما اضفى نوعاً من الدينامية على تركيب الطبقة المسيطرة ، و من الاستعداد لتقبل « قوى جديدة » . وقد افردت للمحاكم مكانة كبيرة في التنظيم الاجتماعي ، حيث كان الامبراطور نفسه يشارك مشاركة نشيطة فيها . وكانت العقوبات قاسية للغاية ، وخاصة جزاء التطاول على الملكية ، وكان الناس الأحرار يحملون السلاح ، وكانت القوات المدنية (شبه العسكرية) تشكل قسماً كبيراً من الجيش ، لكن القادة العسكريين الكبار كانوا الوحيدين ، الذين يلبسون الدرع والخوذة .

ان قول سيدوف بأن الدولة كانت المالك الأعلى للأرض في كمبوديا لا يتفق مع الوقائع ، التي اوردها هو نفسه . فقد كانت هناك حيازة للأرض لدى التجمعات العشائرية ، والمعابد ، حتى وملكية عقارية فردية (في ظل بعض الاشراف من قبل المشاعة) . وكانت الارض تتوارث ، مع مصادقة شكلية من الامبراطور ، احياناً ، وبدونها ، في احيان اخرى [انظر ٧٣٧ ، ٦٠] . وكانت منظومة المشاعات ، التي « تخدم نفسها بنفسها » ، توفر الامكانية للاستعاضة عن التجارة الداخلية والحرف المتطورة . ولم يكن الموظفون يتلقون رواتب ، بل يمنحون حصصاً من الأرض ،

تكون بحيازتهم مدى الحياة ، ثم تنتقل لأبنائهم بعدهم . وفي هذه الأراضي كان يعمل الأفراد الأصغر مكانة في التجمعات العشائرية ، التي ينتمي اليها الموظفون .

وهكذا نرى ان علاقات الاستغلال كانت موجودة حتى ضمن المجتمعات العشائرية . وتتجل هذه العلاقات بوضوح اكبر في ضوء وجود نمطين من مشاعات الاحرار . في مشاعات النمط الأول يعتبر الافراد من الخاصة ، وتعتبر املاكهم ملكاً للمعابد ، ولا تترتب عليهم فروض والتزامات ثقيلة . وكانت هذه المشاعات تمد المعابد والمؤسسات بالطاقم اللازم . اما مشاعات النمط الثاني ، وهي الاكثر شيوعاً ، فكانت تمد الدولة بالمنتجات ، وباليد العاملة ، والجند . وغالباً ما كانت المشاعات الدنيا تخضع للعليا ، وتتبع اراضيها للمعابد ، لكن افرادها يبقون ، عادة ، فيها ، يعيشون ويعملون لـ « وكلاء » عليها . وكانت علاقات التبعية قائمة ايضاً بين المعابد الصغيرة ، اي تجمعات الافراد الذين تربطهم اواصر الدم ، وبين المعابد « المركزية » ، التي كانت تنظيمات نصف حكومية (تطورت كمل هو جلي ، من التجمعات العشائرية الأولى) .

تتضمن مقالة م . جـ . كوزلوفا ول . أ . سيدوف و ف . أ . تيورين رأياً قاطعاً ، يذهب الى ان « عمل المزارعين الأحرار كان المصدر الغالب ، لكن ليس الوحيد ، للثروة الاجتماعية في انكورا » [٧٢٥ ، ٥٥٣] . ان الجزء الأول من قول المؤلفين هذا هو موضع شك عندنا ، لاننا لا نجد وقائع ، تثبت « غلبة » عمل المزارعين الأحرار في الانتاج ، سواء في المقالة المذكورة ، ولا في ابحاث سيدوف الاكثر عيانية شمولاً - في مؤلفه الكبير « امبراطورية انكورا » [٧٣٧] واطروحته للدكتوراه [٧٤٠] . وكل ما نعرفه هو ان عمل السكان غير الاحرار - « الكخنيوم » - كان يلعب « دوراً كبيراً في الانتاج طوال المرحلة الانكورية » [٧٢٥ ، ٥٣٣] . ونحن نرى ان من الأصح اعتبار مسألة غلبة عمل الأحرار او الكخنيوم في الانتاج مسألة مفتوحة للنقاش .

كان الكخنيوم والأحرار فئتين ، متعارضتين بصورة حادة ، لكنه يبدو انه لا يجوز ، مع ذلك ، اعتبار كل السكان الاحرار في كمبوديا من الطبقة المستغِلة . لقد كانت الفئات الدنيا من الأحرار تابعة لحاملي الألقاب واصحاب المراتب ، والتجمعات العشائرية صاحبة الامتيازات ، وشيوخ التجمع العشائري نفسه[9] .

٩ ـ من غير الدقة ، في نظرنا ، ما جاء في كتاب ل . سيدوف : « بغض النظر عن ان فئة الاحرار كانت تضم المستغِلين وبعض شرائح المستغلين ، فانها ، ككل ، كانت تعيش من استغلال الفئة الدنيا من السكان . وكان الحد ، الذي يفصل بين هاتين الفئتين ، هو الخط الأساسي ، الذي تبعاً له جرى التوزع الطبقي » [٧٣٧ ، ١٣٩] .

وكان الكخنيوم ، بوصفهم الفئة **المضطهَدة** الرئيسية في المجتمع الأنكوري ، يتميزون ، كما اشار سيدوف ، بالسمات التالية :

١ ـ كان الكخنيوم يتألفون من الغرباء ، من اسرى الحرب (لم يكن الاسترقاق بسبب الديون منتشراً في امبراطورية انكورا) ؛

٢ ـ كان الكخنيوم فئة وراثية ؛

٣ ـ كان الكخنيوم يباعون ويرهنون ويورَّثون ؛

٤ ـ لم يكن الكخنيوم يتمتعون بأية حقوق ؛

٥ ـ لم يكن يحق لأفراد الكخنيوم تكوين اسرة ؛

٦ ـ كانت معايير استغلال الكخنيوم عالية جداً ـ حوالي ٦٠ بالمئة ؛

٧ ـ في حال اقتراف ذنب ما كان مالك الكخنيوم هو الذي يتولى العقاب عادة (يقطع انف المذنب او أذنه ، مثلاً) ؛

٨ ـ كان الكخنيوم يتواجدون في المدن بأعداد كبيرة : كانت معظم الأسر المدينية تملك عشرات منهم ؛

٩ ـ كذلك كان قسم كبير منهم يعيش في الريف ، حيث كانوا يستخدمون في الزراعة .

ان الاطلاع على هذه السمات يترك في النفس انطباعاً قوياً ، بحيث يتبادر الى الذهن السؤال التالي : هل بوسعنا ان نجد في اليونان القديمة ، او في روما القديمة ، عبودية ، تصل مثل هذا الحد ؟!

لكن سيدوف هو الوحيد ، الذي يرفض ان يرى في **الكخنيوم** عبيداً ، وذلك لان للريفيين منهم ملكية « خاصة » ، حتى وبعض القطع من الاراضي » . لكن العبارة التالية ، التي يقول فيها سيدوف ان **الكخنيوم** كانوا ، عادة ، « يباعون ويشترون مع الاراضي ، التي يعيشون فيها » ، يتبين ، بصورة مقنعة ، ما هي قيمة قطع الأراضي وغيرها من « املاك » **الكخنيوم** . وبعد عدة اسطر يلقي سيدوف مزيداً من الضوء على المسألة ، حيث يؤكد « اننا نصادف ايضاً في الزراعة ، شكلاً عبودياً لاستغلال **الكخنيوم** (! ـ ف . ن) ، اذ يعملون في ارضٍ ، لا تعود ملكيتها لهم (! ـ ف .

وفي مقالة م . جـ . كوزلوفا ول . أ . سيدوف . أ . تيورين نجد موضوعة معاكسة : « رغم ان الخط الفاصل في الدولة الانكورية كان ، من الناحية الحقوقية ، يمر بين الأحرار وغير الاحرار ، فان المشاعيين ـ المزارعين والكخنيوم المستغَلين ، وملاك الارض وموظفي الدولة الذين يستغلونهم ، كانوا يشكلون الطبقتين المتناحرتين في هذه الدولة » [٧٢٥ ، ٥٣٤ ـ ٥٣٥] . فيما يخص الاستشهاد الاول نحن لا نوافق على القول ان الانشطار الطبقي الاساسي كان بين الاحرار وغير الاحرار (من الواضح ان القسم المستغِل من الاحرار هو وحده ، يشكل الطبقة السائدة) . وفي الاستشهاد الثاني يبدو لنا ان من الخطأ دمج القسم المستغل من الاحرار في طبقة واحدة مع الكخنيوم ، الذين كانوا يشكلون ـ كما حاولنا ان نَبين اعلاه ـ طبقة العبيد .

ن) ، ويعيشون على المنتجات الطبيعية » [٧٣٧ ، ١٤٢] .

اذا كانت كل هذه الوقائع صحيحة كان لا بد من ادراج الكخينوم في عداد العبيد . اما موقف سيدوف في هذه المسألة فقد وصفه ايلين (اعتماداً على مقالة كوزلوفا وسيدوف وتيورين المذكورة) وصفاً دقيقاً ، حين رأى فيه « مثالاً جلياً على رفض الاعتراف بالعبد عبداً » [٧٢٤ ، ١٦٤] .

ويأتي التاريخ الديني لكمبوديا الانكورية ليؤكد ، بوجه عام ، صحة فهمنا للمجتمع الكمبودي . ففي البداية نجد فترة سيادة الهندوسية ، لكن الهندوسية المعدّلة ، التي اتخذت صيغة عبادة القيصر - الاله ، الغريبة عن الهند . لقد كان القياصرة يشيدون منشآت معمارية ضخمة ، مكرسة لهم انفسهم ، وكانت عبادة القيصر - الاله تتطور تدريجياً ، لتؤدي الى ظهور عبادة اقارب القيصر واجداده ورجال حاشيته ، في مجابهة الهندوسية كانت البوذية الهينيانية *راية القوى الاجتماعية ، المناوئة للنظام القائم ، ان البوذية ، وليست الهندوسية التي بقيت غريبة عن الجماهير الشعبية ، هي التي تحولت ، في كمبوديا ، الى دين ، اعتنقته الفئات الدنيا .

وفي القرن الثاني عشر شهدت البلاد انتفاضات شعبية قوية . وقد حاول ابرز قياصرة تلك الفترة الخروج من الأزمة ، التي انتابت ، على ما يبدو ، الدولة ، من خلال الاعتماد على البوذية ، ولكن في صورتها الارستقراطية - البوذية الماهايانية . وفي القرن الثالث عشر بدأت فترة انحطاط كمبوديا الانكورية ، وصارت تفقد ما كانت تحتله سابقاً من مناطق ، حتى وغدت هدفاً لغزوات شعب التاي . وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر اندثرت امبراطورية انكورا .

وقد تميزت الصفحة الجديدة في تاريخ كمبوديا ، التي بدأت منذ القرن الرابع عشر ، بتغيرات هامة في البنية الاجتماعية . فقد اختفى النمط السابق من التجمعات العشائرية ، ومزارع المعابد ، والمنظومة الطوائفية - البيروقراطية بتشعباتها وتعقداتها ، وزالت الهندوسية ، لتحل محلها البوذية الهينيانية . وتشكلت طبقة موحدة من الفلاحين التابعين (من الكخينوم السابقين والفئات الدنيا من الاحرار) وطبقة المستغِلين - الملاك العقاريون الكبار ، المرتبطين بالجهاز الحكومي . وكان يفصل بين هاتين الطبقتين حاجز مرابتي دقيق .

هذا الانقلاب الاجتماعي يربطه سيدوف ، وزميلاه في المقالة المذكورة ، بتغير

*فرع البوذية ، يرى انصاره انه سبيل الخلاص والوصول الى الطمأنينة (النرفانا) ، هو حياة الزهد والتنسك . بالمقابل يرى انصار البوذية الماهايانية ان الطريق الى النرفانا مفتوح للجميع . (المترجم)

نمط الحياة الاقتصادية ، باستبدال الزراعة المروية بالزراعة البعلية [٧٢٥ ، ٥٣٥] . لن نتوقف ، هنا ، عند مسألة ما إذا كان قد حدث حقاً هذا الانقلاب في الزراعة ، وانما نكتفي بالاشارة الى ان تغيرات مماثلة في النظام الاجتماعي جرت ايضاً في بلدان كثيرة ، اخرى ، لم تعرف سيطرة اقتصاد الري . ويبدو لنا ان المسألة ليست في نمط الحياة الاقتصادية ، بل في الانتقال من اشكال اجتماعية معينة ، مميزة للعصر القديم بصورة رئيسية ، الى اشكال اخرى ، يمكن ان نسميها ، هنا ، « قروسطية » . واذا صح ذلك ، يكون ظهور النمط « القديم » قد تأخر في كمبوديا ، حيث لم يرَ النور الاّ في اوائل القرون الوسطى ، لكنه عاش حتى القرن الرابع عشر .

هل يمكن النظر الى ذلك على انه شيء مستحيل ؟ لقد قررنا ، منذ البداية ، الانطلاق من الوقائع ، مهما كانت هذه الوقائع . هذا فضلاً عن ان عدداً من الباحثين يسلِّم ، من حيث المبدأ ، بامكانية وجود اشكال قديمة للمجتمع الطبقي التناحري في جنوب شرق آسيا في عصر متأخر جداً . حتى شينو ، الخصم المتحمّس للنظرية « العبودية » ، عثر على النظام العبودي لدى شعب تيام بجنوب فيتنام في القرن الخامس عشر [٨١٤ ، ٥٠] . وسنرى ادناه ان افريقيا شهدت تطور علاقات مماثلة حتى في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

لقد كان لكل من نمطي التنظيم المشاعي ، اللذين تلاشيا في القرون الوسطى ، صياغته الايديولوجية . ومن الطريف ، بهذا الصدد ، ان تسلسل الاشكال الايديولوجية هنا جاء معاكساً لمثيله في تاريخ الهند . فقد انتهى المجتمع الهندي القديم الى البوذية ، وابتدأت العصور الوسطى بالهندوسية المعدّلة . اما في كمبوديا فكان المجتمع « القديم » ذا مسوح هندوسية ، في حين افتُتِحت المرحلة الجديدة من العلاقات الاجتماعية ، والتي حلت محله ، بانتصار البوذية .

ان القول بانه ليس من الضروري ان تكون المذاهب الدينية ، في كل من البلدين ، متطابقة مع نمط معين من التنظيم الاجتماعي ، معناه اعطاء هذه الظاهرة تفسيراً ، مفرطاً في عموميته . وبعبارة اكثر تحديداً يمكن القول ان الهندوسية ، في كمبوديا ، لم تضرب ، بعكس ما هو الحال في الهند ، جذوراً عميقة بين سكان الريف ، لانها اقحمت من الخارج ، ولم تكن متكيفة الاّ مع النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم . تحت تأثير البوذية استطاعت الهندوسية الهندية المتأخرة ان تعدّل نفسها بما يتلاءم ومتطلبات المجتمع القروسطي . اما الهندوسية الكمبودية ، التي انصهرت مع عبادة القيصر ـ الله الرجعية ، فكانت ، على الدوام ، تناصب البوذية العداء ، وتسهر على ابقاء الحاجز بين الديانتين .

ويمكن القول ان البوذية كانت دائماً ، رغم كل الاختلاف بين العصور والظروف من بلد الى آخر ، مبشراً بالتنظيم الاجتماعي القروسطي ، بالنمط القروسطي في الحياة والتفكير . تلك هي السمة ، التي تجمعها مع الديانات العالمية الأخرى : مع المسيحية والاسلام . اما الهندوسية ، والكونفوشية مثلها ، فقد اظهرت مقدرتها على خدمة البنية الاجتماعية القديمة ، اولاً ، ومن ثم ـ لكن بعد ادخال بعض التعديلات ـ القروسطية .

ان الأمثلة الثلاثة ـ الصين ، والهند ، وكمبوديا ـ تتكشف ، في رأينا عن مرحلتيل متشابهتين في تطورها التاريخي ، اما كيف نسمّي هاتين المرحلتين فتلك مسألة ثانوية ، لانه لم يطرح ، حتى الآن ، مصطلحان ، افضل من « النظام العبودي » و « النظام الاقطاعي » .

٦ ـ بلدان ، حدث انقطاع في المرحلة الأولى من تطورها المستقل

ثمة مجتمعات متخلفة ، تطورت ، ردحاً طويلاً من الزمن ، تطوراً منعزلاً ، ثم صارت ـ منذ العصر القديم ـ على احتكاك بحضارات طليعية ، وفقدت ، بذلك ، استقلاليتها .

فقبل ان يعمل الأغارقة ، ومن ثم الرومان ، على إدراج المجتمع المصري الطبقي في دائرة الحضارات المتوسطية ، كان لهذا المجتمع تاريخ مديد ، يبلغ ٣ ـ ٤ آلاف سنة ، لكنه لا يزال ، من الناحية الاجتماعية ، بعيداً عن تجاوز المرحلة القديمة من التطور . في العهود الأولى كان « تفرّد » الدولة المصرية ـ نتيجة لعوامل جغرافية ، وتاريخية (التطور المبكر جداً) ـ قد بلغ مستوى ، يحق لنا ، معه ، ان نتوقع العثور ، هنا ، على خصوصية فريدة للعلاقات الاجتماعية . كما أن مقارنة مصر القديمة مع بلدان الصين والهند وكمبوديا ، التي درسناها أعلاه ، تكتسب أهمية خاصة : انها تتيح تقرير ما إذا كانت ثمة سمات مشتركة بين مجتمعات طبقية ، لم تتأثر ، تقريباً ، أحدها بالآخر .

ان ف . ف . ستروفه و إ . م . دياكونوف يبرزان مصر كنمط خاص من المجتمعات الشرقية القديمة ، يتميز « بالسقاية النهرية والهيمنة المطلقة للقطاع الحكومي » (٧٢٤ ، ١٢٤) ، ماذا تعني « هيمنة القطاع الحكومي » ؟ ما هي أشكال الملكية والاستغلال ، التي نصادفها هنا ؟

ان الفترة ، المعروفة بالمملكة القديمة ، تبهرنا بالهدر الفظيع للعمل البشري . هنا نقصد تشييد الاهرامات . ومما له دلالته البالغة ، بهذا الصدد ، هو أن أكبر المنشآت الضخمة لم تشيد في المرحلة ، الناضجة نسبياً ، من تطور المجتمع الطبقي ، بل في الطور الأقدم ، البدائي ، منه . من هنا يتبادر إلى الذهن الاستنتاج أنه في هذا الطور بالذات كانت السلطة المركزية أقوى ما تكون عليه ، وكانت قوة العمل ، التي تتصرف بها تصرفاً مباشراً ، كبيرة جداً . بعبارة أخرى ، يمكن القول أن ظاهرة القطاع الحكومي أقرب الى المراحل الأولى ، الأدنى رقياً ، من تطور العلاقات الاجتماعية .

في تلك المرحلة كانت هناك ، بالطبع ، ملكية مشاعية للأرض . ونحن نعرف أيضاً بوجود أراض « قيصرية » شاسعة ، وأملاك تابعة للمعابد ، ولبعض الأفراد . ويفترض ت . ن . سافيليوف ، الذي درس المملكة القديمة ، أن شكل الاستغلال العبودي كان مستخدماً في أراضي القياصرة والمعابد والوجهاء : « كانت الكتلة الأساسية من العاملين في هذه الأراضي محرومة من وسائل وأدوات الانتاج . وكانوا يشتغلون « جماعات » . . . . وكان بالامكان بيعهم وشراؤهم وتوريثهم » [٧٣٣ ، ٢٠٧] . ومن جهة أخرى ، كان الارقاء يعتبرون جزءاً من أسرة المالك ؛ حتى وكانت لهم ، أحياناً ، أملاكهم الخاصة بهم ، « ولم يكن السكان الأرقاء يتميزون تميزاً حاداً عن غير التابعين [٧٣٣ ، ٢٠٨] .

أما إ . أ . ستوتشيفسكي ، الطرف النشيط في المناظرة ، فيستهل مؤلفه (٧٨١) بوصف « السجن الرئيسي » بمدينة طيبة عصر المملكة الوسطى . في هذا « السجن » ، الفريد من نوعه ، والوثيق الصلة بـ « ديوان مورِّد الناس » ، يقبع الأشخاص ، المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة لصالح الدولة . وكان بينهم المجرمون ، و « شغيلة الدولة » ، « حتى والعبيد » [٧٨١ ، ٢٠ - ٢١] . ويبدو أن هذا « السجن » أقرب الى معسكرات العمل أو « بيوت العمل » . ويفترض المؤلف أنه كانت هناك « سجون » مماثلة في المدن المصرية الأخرى . كان الشغيلة يتجمعون في فصائل ، تخضع للمراقبة . وكانوا يُعطون أدوات العمل ، والبذور ، والطعام الضروري ليومهم . وإذا لاذ الشغيل بالفرار كانت أسرته تودع في « السجن » .

كان سكان مصر ينقسمون ، كما يقول ستوتشيفسكي ، الى جماعتين كبيرتين : احرار وأتباع . وكان عمل الأتباع يستخدم في البيوت ، وفي الزراعة . وفي الحالة الأخيرة يصعب التفريق بين الأتباع والأحرار . لكن استغلال الأتباع كان أقسى ، حتى أن المصري الحر كان يعاقب ، أحياناً ، بإدراجه في فئة الاتباع . ويسلّم ستوتشيفسكي

بأن فئة الأتباع في مصر قد نشأت ، أول الأمر ، « خلال عملية توحيد وادي النيل نتيجة الغزو ، نتيجة خضوع المشاعات . . . لسلطة القيصر والمقرّبين منه [(٧٨١ ، ٨٥] . وكان الأتباع يقيّدون سواء بأرض القيصر أو بأراضي الملاك ـ الأفراد (على غرار الهيلوت) .

وفيما بعد شهدت مصر القديمة (نتيجة لنمو العلاقات الخارجية) تدفقاً كبيراً للعبيد ـ الأسرى . وكان جزء من العبيد ، المتدفقين على مصر ، يندمج مع السكان الأصليين الأتباع . ويشير ستوتشيفسكي الى « أن العبيد في مصر كانوا يعتبرون قوة عمل اضافية ، تندمج مع الأهالي الأحرار شكلياً ، ومع الشغيلة المقيدين بالأرض ، خاصة . . . لهذا ، بالضبط ، كان بالامكان دمج العبيد ، في الوثائق والتقارير الرسمية ، مع أناس أحرار »[٧٨١ ، ١٣٤] . في مصر كان وضع المزارعين الأحرار ، ناهيك عن السكان ـ الأتباع ، قريباً جداً من وضع العبيد الى درجة ، كان من السهل ، معها ، اندماج العبيد مع هذا الوسط ، وانصهارهم فيه .

وقد جمع أ . د . بيرليوف كمية كبيرة من الوقائع التاريخية الخاصة بالمملكة الوسطى . ان بيرليوف ، الذي يتجنب الأحكام القطعية ، ولا يبتعد خطوة واحدة عن المعطيات العيانية للمصادر ، يبيّن ، بجلاء ، أن المنتجين الأساسيين في مصر ، المسمّين بـ « القيصريين » ، كانوا ، فعلياً ، ملكاً لأفراد ، يتوارثونهم ، ويبيعونهم ويشترونهم . أما تسميتهم بـ « القيصريين » ، أي الحكوميين ، فتعود الى أنهم كانوا يُعتبرون ملحقين بمنصب سيدهم . غير ان خصوصية العلاقات الاجتماعية تقوم في ان المنصب ، نفسه ، كان يعتبر « ملكاً » وراثياً[٤٧٣ ، ٢٦٢] .

كذلك وصلتنا من المرحلة المتأخرة ـ المملكة الحديثة ـ معطيات ، تدل على أن المزارعين « القيصريين » كانوا يخضعون لمراقبة صارمة ، وأن المحصول الذي يجنونه كان يذهب ، كاملاً ، الى خزينة الدولة . وبعد ذلك ، فقط ، كان ثلث محصول الحبوب يبقى في عنابر الدولة ، ويُرّد الثلثان الباقيان الى المنتجين المباشرين لتأمين معيشتهم . وكانت السلطة تزود المزارعين ، عند الضرورة ، بالبذار ، والمواشي ، وتدلهم ماذا يُبذر ، وأين[٧٨٢ ، ١٧ ـ ١٩] .

الى جانب « القيصريين » كان هناك مزارعون أحرار ، يملكون حصصاً من الأرض ملكيةً فعلية ، ويدفعون ضريبة ، غير كبيرة نسبياً . في هذه الحصص كان يشتغل العبيد ، وأنصاف العبيد ـ الأجراء الزراعيون ، والمستأجرون ، وكان هناك ، منذ أقدم الأزمنة ، عبيد ، هم ملك خاص لأفراد معينين ، وكانوا يعتبرون ، بخلاف المزارعين « القيصريين » ، ملكاً وراثياً لصاحبهم ، لا ملحقاً بالمنصب . وفيما

بعد ، في المرحلة الساسانية ، انتشرت في مصر عبودية الديون *

في أواخر عهد الوجود المستقل لمصر القديمة كان عدد العبيد ، التابعين لأفراد معينين ، كبيراً ، لكنه ظلّ ، دائماً ، أقل من عدد المزارعين « القيصريين » . لقد كان المزارعون « القيصريون » الأسلاف المباشرين للكتلة الأساسية من المنتجين في مصر الهيلينيستية ، مصر البطالمة ، الذين كانوا ـ كما يرى بعض الباحثين [أنظر : ٥٥٧ ، ٩٤ ، ١١٧] يُستغلون من قبل الدولة مباشرة ، أي ، فعلياً ، من قبل طبقة الملاك ـ الأفراد ، الذين تجمعوا في إطار تنظيم حكومي واحد ، والذين كانوا يستخدمون آلة الدولة أداةً للاستغلال .

عندما تحدثنا أعلاه عن الملكية الخاصة في مصر القديمة كنا نستخدم ، دائماً ، مصطلح « الملكية » بمدلوله الواسع ، وكنا نعني ان علاقات الملكية قد تكتسب ،حيناً ، شكل الحيازة ، وحيناً آخر ـ شكل الملكية الكاملة ، التي كانت تقترب من نموذجها الروماني المتأخر . وفي فترة الغزوات ، وبعدها خاصة ، يمكن التحدث عن حق لأفراد في حيازة قطع من الأراضي الحكومية ، ومعها مزارعيها « القيصريين » ، ثم تتحول الحيازة الى ملكية كاملة . غير أن حالة المادة الوقائعية ، ومستوى دراسة أصناف الملكية ، لا يسمحان لنا ، في الوقت الحاضر ، بالتحدث بلهجة اكثر دقة وتحديداً .

حين اعتمدنا أعلاه على دراسات المشتغلين بالتاريخ المصري أخذنا منها الوقائع الأساسية فقط ، وطرحنا جانباً النظريات والمصطلحات . غير اننا نشير ، هنا ، الى أن الاستنتاجات ، التي توصل اليها المؤلفون ، كانت متباينة .

يفترض سافيليوف ان المملكة القديمة شهدت ، « بلا شك ، استخدام شكل الاستغلال العبودي » [٧٣٣ ، ٢٠٧] . وعلى العكس من ذلك يؤكد ستوتشيفسكي ، في كل مرة ، ان الاتباع ، في كافة مراحل تاريخ مصر القديمة ، لم يكونوا عبيداً . وهو يرى أن العبيد كانوا حصراً من الاجانب ، وعندئذ يسترقون استرقاقاً كاملاً . أما « سجون » العمل في مصر القديمة فيعتبرها ، على ما يبدو ، مظهراً للاستغلال الاقطاعي[1] .

* اي تحول المدين ، العاجز عن تسديد الدين ، على عبد لدى الدائن ، المترجم

١ ـ وهذه الأشكال نفسها ظلت في المجتمع المصري على امتداد تاريخه القديم كله . بهذا الصدد يقول أ . أ . كريوجر ، في معرض حديثه عن مصر الهيلنستية : « سجن عند الجسور الضخمة ، التي تحتاج الى تصليح ، وعند المناجم ، ومقالع الاحجار . . . والى جانب هذا العمل كان تستخدم في اعمال السخرة فئات عريضة من السكان المستغلين » [١٨٤ ، ١٠٧] .

أمـا بيرليوف فيستخـدم ، في مؤلفـه الصـادر عام ١٩٦٥ [٤٧٢] ، أي قبـل المناظرات الواسعة ، مصطلح « العبيد القيصريون » للدلالة على الفئة الأساسية من مزارعي مصر أيام المملكة الوسطى ، لكنه ، في مؤلفه المنشور عام ١٩٧٢ [٤٧٣] ، يسعى لتجنب اية مصطلحات الزامية ، ويستخدم ، علـى نطـاق واسـع ، الكلمـات المصرية ، مثل « همو » ، وغيرها . وفي نهاية المطاف ، حين وجد نفسه مضطـراً لادخال مصطلح ، عام بما فيه الكفاية وينطوي ، في الوقت ذاته ، على معنى محدد بدرجـة معينـة ، استخـدم ، لتسـمية جزء من الـكادحين ، كلمـة روسية (« تشيليادينتسي ») ، لها نفس معنى « العبد » ، لكنها تبدو لنا أقل ملاءمة .

وبهذا الصدد لا بد من التوقف عند استنتاجات ك . ك . زيلين حول العلاقات الاجتماعية في مصر القديمة ، التي (الاستنتاجات) توصل اليها على أساس مواد عصر البطالمة .

يصوغ زيلين موضوعته الرئيسية على النحو التالي : « على غرار ما نجده ، في ظل الرأسمـالية ، من ان المبـدأ الواحـد ، مثـل الاقتصـاد الحـر ، حرية العـرض والطلب ، يتجلى سواءً في العلاقات بين ممثلي الطبقة السائدة ، او في العلاقات بين العمال وأصحاب الرأسمال ، يمكننا ، في المجتمـع القـديم antique أيضـاً ، تتبع سيطرة مبدأ واحد في شتى الأشكال والدرجات ـ مبدأ الاكراه » [٧ ، ٥٥٧] . من الصعب الموافقة على هذا الرأي . فالعلاقات بين اصحاب الرأسمال انفسهم ، القائمة شكلياً على «الاقتصاد الحر » تختلف جذرياً عن العلاقات بين أصحاب الرأسمال وبين عمالهم . كذلك هو الحال بالنسبة للعصر القديم . ان « مبدأ الاكراه » الـذي يتحدث عنه المؤلف ، مطبقاً على العلاقات بين الناس الأحرار ، كان يختلف جذرياً عن « مبدأ الاكراه » المطبق على العبيد وأنصاف العبيد .

لكن زيلين محق في قوله : « ان خصوصية التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في المجتمعات القديمة تقوم ، بالضبط ، في الجمع بين جوانب ، تبدو وكأنها متناقضة ـ بين الاكراه المباشر ، الذي يتخذ أشكالاً شتى (بـدءاً من الاسـتيلاء المباشـر على الأرض ، والناس ، والثروة التي يحصلونها بعملهم ، وانتهاءً بالتبعية الضعيفة نسبياً ، والتي تنعكس في بعض الحد من الحرية ، أو في دفع هذه المبالغ او تلك كأتاوة) ، وبين العلاقات ، القائمة على الاتفاق . غير ان بوسعنا ، فيما يخص الجانب الثاني ، ان نلاحظ ، في احيان غير نادرة ، الطابع الاكراهي لهذه العلاقـات ؛ وهـذا الاكراه

وجدير بالذكر ان مفهومي « العبد » و « المجرم » كانا شبه متكافئين في الصين القديمة ايضاً [أنظر : ٥٧١ ؛ ١٤٣] .

يكون اما اقتصادياً صرفاً ، أو يعود الى السيطرة المباشرة » [٥٥٧ ، ٨]

كما نتفق مع أراء المؤلف حول دور الدولة القديمة في تحديد النزعة الاقتصادية ـ الاجتماعية العامة . بهذا الصدد يقول زيلين : « هذا التنظيم السياسي ، هذه المنظومة من المقولات الحقوقية ، التي تشمل هذا الجزء أو ذاك من السكان ، هي التي كانت تعبيراً عن الاقتصاد . من بيده السلطة ، والى أي حد ـ ذلك ما كان يحدد ، الى درجة معينة ، وجهة تطور المجتمع »[٥٥٧ ، ٣٢] .

ثم يدرس زيلين النزعات ، الممكنة تاريخياً : ١) السلطة بيد المشاعة النزعة العبودية) ؛ ٢) جزء من الصلاحيات السياسية يتركز بأيدي أفراد ، يغدو بوسعهم ، عن طريق استخدام هذه الصلاحيات ، إخضاع الآخرين اقتصادياً لهم (النزعة الاقطاعية) ؛ ٣) الدولة ، الممثلة بـ « الشريحة الحاكمة » ، تستغل الأهالي من خلال الجهاز الحكومي .

هذا النمط الأخير ـ الثالث ـ من التنظيم يجده زيلين في مصر عهد البطالمة . وهو ينوه ، هنا ، بأنه لا يقصد ، أبداً ، مجتمع « أسلوب الانتاج الآسيوي » رغم انه ، في هذه النقطة من محاكماته ، يقترب ، في حقيقة الأمر ، من الفرضية « الآسيوية » .

ونحن نرى أن استغلال الدولة للأهالي في مصر البطالمة ، هذا الاستغلال الذي كان نتيجة الجمع بين التقاليد المصرية القديمة وبين الغزو الاغريقي ـ المقدوني (استغلال البلاد من قبل المشاعة الاغريقية والهيلينستية) ، لا يعطينا حجة لابراز نزعة في تطور بلدان الشرق ، متميزة عن النزعتين العبودية والاقطاعية[٢] . ومن البديهي ان مجتمع البطالمة[٣] كان أكثر تعقيداً من مجتمع اسبرطة ، مثلاً . لكن فيما يخص مبادىء تنظيم الملكية والاستغلال نجد بينهما سمات مشتركة ، تتيح لنا ادراج هذا المجتمع وذلك في اطار الأشكال والمراحل المختلفة لنفس التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية .

٢ ـ في دراستها لمردود مختلف أصناف العمل في مصر الهيلينستية أثبتت أ .إ . بافلوفسكايا : ١) ان عمل العبيد « الكلاسيكيين » كان ، آنذاك ، أقل مردوداً من عمل المزارعين التابعين ؛ ٢) وأن عمل الأحرار المأجور كان أدنى مردوداً حتى من عمل العبيد « الكلاسيكيين » ؛ ٣) في المزارع الطليعية ، المرتبطة بالسوق ، صار عمل العبيد « الكلاسيكيين » مربحاً » [أنظر : ٦٩٥] . هذه الجوانب كلها ، بالأضافة الى الانتشار الشامل للاكراه المباشر (وهو ما برهن عليه زيلين) ، تبين ، في رأينا ، ان النزعة العبودية في التطور ظلت ، كما في السابق ، مهيمنة في المجتمع المصري .

٣ ـ تجدر الاشارة الى ان هذا المجتمع لم يستثن الملكية الخاصة ، وانه ادى ، تدريجياً ، الى نمو عظيم للتملك العقاري الخاص .

ان عيب اللوحة ، التي يرسمها زيلين ، يكمن في انها لا تحيط بفئات من المجتمع المصري القديم ، مثل كبار الملاكين ـ الأفراد (المستغِلون) ، وصغار الملاك ـ الأفراد (الجند) ، و « الأجراء الزراعيين » الذين انفصلوا عن مشاعاتهم ، والعبيد التابعين لأفراد . ومهما كان ضئيلاً تعداد هؤلاء بالمقارنة مع المزارعين « القيصريين » ، فانهم كانوا ، بلا شك ، موجودين في كافة مراحل تاريخ مصر القديمة . ويناقض زيلين نفسه ، حين يؤكد ، تارة ، ان مشاعة الأحرار لم تكن مفصولة « بهوة شاسعة عن جماهير العبيد ، الذين تستغلهم » [٧ ، ٥٥٧] ، ويعترف ، تارة اخرى ، « ان ثمة حاجزاً حاداً ، كان يفصل ، في أحيان غير نادرة ، بين العبد والحر » [٧ ، ٥٥٧] . بيد ان « مبدأ الاكراه » ، الذي يؤكد عليه زيلين في المجتمع القديم كله ، يعبّر ، في رأينا ، تعبيراً دقيقاً عن السمة الظاهرية الأساسية للاستغلال الشرقي القديم واليوناني ـ الروماني antique : مبدأ الاكراه غير الاقتصادي ، والقهر المباشر ، كان يلعب الدور الأول هناك . ونحن نرى في ذلك أحد الفروق الأساسية ، التي تميز المجتمعات القديمة عن المجتمعات القروسطية ، حيث بقي الاكراه غير الاقتصادي ، لكنه صارت للجانب الاقتصادي من الاستغلال أهمية اكبر بكثير .

من عصور ما قبل الميلاد ننتقل الآن الى القرون ١٦ ـ ١٩ م ، حين اصطدمت الحضارة الاوروبية ، في امريكا ما قبل الكولومبية ، واوقيانوسيا ، وافريقيا الاستوائية الداخلية ، بدول طبقية باكرة ، كانت تجسّد أقدم الانظمة الاجتماعية ، وكانت قد تطورت بمعزل عن البلدان الطليعية ، الأمر ، الذي وفرّ للعلم امكانية التعرف على المجتمع الطبقي الباكر لا من خلال النقوش واوراق البردى ، بل « على الطبيعة » ، بصورة مباشرة .

وقد تبين ان شعوب امريكا ما قبل الكولومبية قد انتقلت ، شأن شعوب « العالم القديم » ، الى العصر الحجري الحديث والزراعة ؛ وقبل عدة قرون من الميلاد ـ الى المدن ؛ ومنذ القرن الاول الميلادي تقريباً ـ الى صهر المعادن . كما وضعت ، بصورة مستقلة عن اوروبا ، نظاماً للكتابة ، ودخلت عصر الحضارة ، أي قامت ، على ما يبدو ، بكل ما من شأنه ان يبيّن لنا عمومية القانونيات التاريخية ـ العالمية ، وخطأ نظرية « الانتشار » diffusion ، التي تستخرج التطور كله من مركز واحد .

يرى البعض ان الخصوصية العجيبة لحضارات « العالم الجديد » تكمن في انه بين المراكز الحضارية الثلاثة ـ وادي المكسيك ، ومنطقة حضارة المايا (المنطقة الحدودية بين المكسيك وغواتيمالا وهندوراس) ، وساحل البيرو ـ كانت البيرو الحضارة الوحيدة ، التي اعتمدت على المعادن . أما حضارة المايا فظهرت ،

ووصلت الى أوج ازدهارها (ما قبل القرن الميلادي التاسع) ، في ظروف سيطرة الأدوات الحجرية .

غير أننا لا نجد في ذلك ما من شأنه أن يزعزع كل تصوراتنا عن القانونيات التاريخية ـ العالمية . فحين انتقلت الحضارات القديمة ـ المصرية ، والصينية ، والهندية ـ الى المدن لم تكن قد بدأت عملية الانتقال من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي ، بل كانت ، على ما يبدو ، تعيش الطور الأخير من هذه العملية . وإن بالامكان استنتاج قانون ، ينصّ على ان تشكل الطبقات والدولة يعود الى فترة الانتقال (في الحدود القصوى لفهم هذه الفترة) من العصر الحجري الحديث على عصر المعدن . في الحضارات الاولى بدأ هذا التشكل في احشاء العصر الحجري الحديث . وعندئذ لا تكون حضارة المايا استثناءً هاماً .

ان العمل الأخير ، الذي وضعه ر . ف . كينجالوف ، يجمع كل ما نعرفه عن مجتمع المايا ، ويرسم لنا لوحة ، معروفة لنا ، في الكثير منها ، في ضوء الأمثلة السابقة . في هذا المجتمع : ثلاث مجموعات اجتماعية أساسية (الوجهاء ، عامة المشاعيين ، العبيد) ؛ مشاعة الجوار (مع آثار واضحة لمشاعة القرابة ، ومع اعادة توزيع دورية لحصص الأرض ، وملكية خاصة للبساتين) ، التي تدفع اتاوي ، وتقدم « الهدايا » للوجهاء ؛ حصص معينة من الأراضي المشاعية ، يذهب محصولها ـ على حد قول افراد المايا ـ الى « وجهائنا » [٥٨٤ ، ١١٤] ؛ النقود الأولى (كانت ثمار الكاكاو تلعب دور « الفكة ») ؛ حاجز حاد ، يفصل بين عامة المشاعة ووجهائها[٤] . وكان العبيد (من الأسرى بصورة رئيسية) يعاملون « بقسوة بالغة » [٥٨٤ ، ١٢٩] .

وليس لدى العلم اليوم ـ كما في معظم الحالات المشابهة ـ معطيات ملموسة ، يمكن الاستناد اليها في تقييم اقتصادي ـ اجتماعي مقنع لمجتمع المايا . فليس لدينا ، مثلاً ، « اية معطيات عددية ، من شأنها اعطاء تصور عن التعداد النسبي للمشاعيين والعبيد » [٥٨٤ ، ١١١] . وليس « ثمة معلومات دقيقة » عن حجم الأتاوى ، المترتبة على المشاعيين [٥٨٤ ، ١١٦] . ولذا فاننا لا نعرف الى اية حجج استند المؤلف في قوله « أن عدد العبيد كان ، على ما يبدو ، اقل بكثير ، وان عامة المزارعين ، الموزعين الى مشاعات ، كانوا يشكلون أساس مجتمع المايا »

٤ ـ كانت سلالات الوجهاء تقوم على صلة الدم ، وتعيش ، عادة ، في المدن . وكانت معفاة من الاتاوى والضرائب ، وتحاكم بقوانين ، تختلف جذرياً عنها بالنسبة لعامة المزارعين . وكانت للوجهاء اعداد كبيرة من العبيد بمثابة ملكية كاملة .

[٥٨٤ ، ١١١] ، و« أن المزارعين ـ المشاعيين كانوا الطبقة المستغلة الأساسية في مجتمع المايا » [٥٨٤ ، ١١٥] . فالمؤلف لم يورد اية حجج ، تدعم الفكرة الاولى . أما الفكرة الثانية فيحاول دعمها بالاستناد الى تنوع اتاوى المشاعيين (« المنتجات الزراعية ، المصنوعات الحرفية ، الطرائد ، الأسماك ، الملح ، الخ . . ») [٥٨٤ ، ١١٥ ـ ١١٦] . لكن قائمة كهذه ، معروفة للعلماء (بأشكال مختلفة) في ضوء مجتمعات كثيرة (عبودية واقطاعية) ، لا تكفي ، بحد ذاتها ، لاثبات الموضوعة المذكورة .

ونحن نود ، بهذا الصدد ، التحذير من ظهور صيغ جديدة للدوغمائية ، حين تطرح ـ بدلاً من التحديدات (« غلبة العمل العبودي » ، أو « الاقطاعية ») ، التي كانت « ضرورية ، في السابق » ، لتقييم المجتمعات الطبقية القديمة ـ « ضرورة » تنصيب « المزارعين ـ المشاعيين » « طبقة أساسية مستغَلة » في هذه المجتمعات[٥] .

ان المدن ـ الدول في أمريكا الوسطى والجنوبية تتيح لنا امكانية ، اوسع بما لا يقارن مما تقدمه المعلومات الشحيحة عن الحضارتين المصرية القديمة والسومرية ، لتكوين صورة عن حياة اولى جزر المجتمع الطبقي في بحر البربرية المشاعية ـ البدائية .

كانت فترات وجود الدول في المكسيك الجنوبية أقصر منها في مجتمع المايا . فقد أخلت حضارة تيوتيهاواكان مكانها للحضارة التولتيكية ، التي أعقبتها الحضارة الاستيكية . وفي كل مرة كان الغزو يؤدي الى انحطاط مؤقت في المدينة ، رغم ان الفاتحين كانوا يرثون بعض منجزات الحضارات السالفة . ومع وجود المعابد والقصور الفخمة ظل مشاعيو الأمس يعيشون حياة ، همجية في الكثير من جوانبها . وهنا نذكر ان المايا والتولتيك والأستيك احتفظوا بعبادة تقديم الأضاحي[٦] .

من المعروف ان مجتمع الأستيك عرف نمطين من المزارعين ـ المشاعيين ،

٥ ـ وهذا ، بدوره ، يعطي لباحثين آخرين حجة للافتراض ان المجتمعات الطبقية الباكرة في امريكا الوسطى (الاستيك ، المايا ، التولتيك ، وغيرهم) « تندرج تماماً تحت مفهوم » اسلوب الانتاج الآسيوي » [٥٢٠ ، ١٦٨] .

٦ ـ يتفق م . م . سلونيمسكي معنا في القول انه عندما نجد لدى شعب ، بدأ السير على طريق المجتمع الطبقي ، أضاحي بشرية كثيرة ، فإن هذا يدل ، على وجه العموم ، على ان أمامنا مجتمعاً عبودياً مبكراً ، وليس اقطاعياً مبكراً .

يختلفان اختلافاً حاداً أحدهما عن الآخر ، يضم النمط الأول عشرين من المشاعات الأستيكية الحرة ، المتساوية الحقوق . وكان لدى كل من هذه المشاعات ، الى جانب الحصص التي تنتقل وراثياً بين افرادها ، حقول مشتركة ، تنفق عائداتها مع الاحتياجات الحكومية ، والمشاعية ، ومتطلبات المعابد . ويبدو ان هذه الحقول العامة كانت تتحول ، تدريجياً ، الى حيازة فردية للوجهاء ، الذين يشغلون المناصب ، بدءاً من عمدة المشاعة وانتهاءً برئيس الدولة . هذا الشكل من الاستغلال ، الذي نجده عند المايا أيضاً[٧] ، يشبه للغاية نظام « تزين تيان » في الصين القديمة . وثمة أسس كافية للافتراض ان هذا الشكل مميز للمجتمعات الطبقية الباكرة . لكن كان هناك شكل للاستغلال ، يرتبط ارتباطاً مباشراً بوجود النمط الثاني من المشاعيين .

لقد عمل الأستيك ـ الغزاة على تحويل السكان المغلوبين الى « دافعي اتاوى » ، تاركين لهم البيوت والأراضي وتسيير أمورهم الداخلية . وكان المشاعيون المغلوبون يعملون في الاراضي « الاستيكية » من ٢٠ الى ٦٠ يوماً في السنة (تبعاً لدرجة مقاومة المشاعة للغزو الاستيكي) . أمامنا ، هنا ، صيغة بدائية للاسترقاق ، حيث التناضد الاجتماعي في اوساط الغالبين والمغلوبين لا يزال ضعيفاً ، والعلاقات السلعية ـ النقدية غير ناضجة ، وانفصال المنتج عن وسائل الانتاج (الأرض) لم يتم حتى النهاية . وفي ظروف كهذه تستغل مشاعة المغلوبين ، عادة ، من قبل مشاعة الغالبين[٨] .

وبوضوح اكبر يمكن تتبع مبدأ « المشاعة تستغل المشاعة » في دولة الاينكيين ، المعاصرة للاستيك . كانت هذه الدولة عبارة عن قبيلة ، قليلة العدد نسبياً ، لكنها استطاعت إخضاع أقوام كثيرة لها ، لتتحول ، كلها ، الى فئة مسيطرة ، ولم يكن الاينكيون يعملون ، بل كانوا يشكلون زعامة حربية ـ وظيفية ، تتميز بثيابها ، وتسريحتها ، وحليها (أقراط كبيرة) . أما الركيزة ، التي كان يعتمد الاينكيون عليها ، فكانت تتألف من زعامة السكان المغلوبين ، التي صارت الفئة الدنيا من الطبقة السائدة . وكان أفراد هذه الفئة يراقبون تأدية الاتاوى ، وكانت لهم أراضيهم الخاصة بهم ، وعشرات الجواري « المنزلية » . وكان الاينكيون يتصرفون بالسكان المغلوبين بحرية مطلقة : ينقلونهم من مكان الى آخر ، من الأراضي ، التي كانت ملكاً تقليدياً

٧ ـ لكن المعلومات ، التي وصلتنا عنه ، أقل .

٨ ـ مع ان الزعامة ، وليس عامة الغالبين ، هي التي تجني ، عملياً ، الربح الأكبر من الاستغلال .

لهم ، الى أراض جديدة ، عليهم العمل فيها لحساب هؤلاء او أولئك من ممثلي الزعامة الاينكية . وفي كل عام كان يعاد تقسيم الأراضي بين أفراد المشاعات المغلوبة ، حتى لا « يألفوا » حصصهم . وكان هذا النظام يؤكد على غياب ملكية الأرض عند المزارعين . لقد كانت « أراضيهم » ملكاً للدولة . غير أن هذه الدولة لم تكن مؤسسة غير طبقية ، تمثل مصالح كل الشعب ، بل كانت حفنة من المستغلين - الاينكيين . والى جانب القطاع الحكومي وجدت هناك ملكية عقارية خاصة لأعضاء الطبقة السائدة (بما في ذلك أفراد الفئة الدنيا) .

ان الاستنتاجات ، التي نتوصل اليها من خلال التعرف على أمريكا ما قبل الكولومبية ، تجد ، عموماً ، ما يدعمها في تاريخ اوقيانوسيا . لكن هنا يجب الأخذ بالحسبان ان المجتمع الطبقي لدى شعوب اوقيانوسيا قد تشكل في ظروف جزر نائية ، بعيدة عن باقي مناطق العالم ، مما أسفر عن بعض خصوصيات التطور الاجتماعي هناك : غياب التجارة الواسعة النطاق ؛ محدودية دور الغزوات الداخلية والخارجية . ولم يتوصل سكان اوقيانوسيا الى استعمال المعادن ، ولا الى الكتابة[٩] . ومع ذلك كانت عملية تشكل الطبقات والدولة قد بدأت ، في بعض مدن عدد من الجزر ، قبل مجيء الاوروبيين ، الذين عجلوا من وتائرها ، حتى وحرموها من استقلاليتها .

ففي جزر التونجا ، التي وصلتنا عنها معطيات مفصلة نسبياً ، كانت هناك ، مثلاً ، فئات اجتماعية ، تتميز بدقة احداها من الاخرى[١٠] .

كانت الشريحة العليا - الحكام (المركزيون والمحليون) - تتألف من ممثلي جماعة واحدة من الأسر ، التي تربطها أواصر القربى . وبعدها تأتي الزعامة ، التي أطلق عليها الاوروبيون اسم « المستشارين » ، اي مستشاري الحكام . ويشغل المرتبة الثالثة الحرفيون(الذين صارت مهنتهم وراثية) والأخوة ، الأصغر سناً ، لممثلي الزعامة[١١] . وفي المرتبة الأدنى يقبع « الشعب » ، الذي كان ملاماً بدفع الضرائب والاتاوى للحاكم وأقربائه - « الساهرين على القانون » ، والذي يعمل تحت مراقبتهم الصارمة . وكان القانون[١٢] يحافظ على النظام المألوف : لم يكن بوسع أحد ، لا من عامة الشعب ولا من الزعامة ، ان يتخلص من الخدمة والاتاوى . وكانت محاولة النزوح من أراضي الحاكم الى غيرها تعاقب ، أحياناً ، بالموت .

٩ - بغض النظر عن الكتابات الغامضات في جزيرة الفصح (Pascua , Rapa Nui)
١٠ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى [٣٢٩] .
١١ - كان اللقب ، المعبر عن الانتماء الى النخبة الاجتماعية ، يورَّث الى الابن الأكبر فقط .
١٢ - في حدود امكانية التحدث عنه في مجتمع بدائي كهذا .

كانت شجرة نسب الحكام تنتهي عند القرن العاشر . أما مؤسس السلالة فكان ، بالطبع ، « من الآلهة » . وكانت المنشآت الضخمة[١٣] ، التي شيدت في القرن الثالث عشر ، مدعومة ـ على غرار الاهرامات المصرية أيام المملكة القديمة ـ للتذكير دائماً بجبروت السادة .

أما عالم السماء فكان نسخة من عالم الأرض : في القمة يتربع كبار الآلهة ، الذين يُمنع على غير « العارفين » (أي الكل ، ما عدا الكهنة والحكام) معرفة اسمائهم ؛ وبعدهم تأتي أرواح الموتى من الحكام ؛ ومن ثم ـ أرواح الموتى من الزعامة ؛ وفي مرتبة ادنى ـ وصيفات الآلهة وخدمها ؛ وفي أسفل الهرم ـ الأرواح الخسيسة الشريرة . كان خدم الآلهة ووصيفاتها ، في « العالم الآخرة » ، يحلون محل عامة الشعب في « عالمنا » . وكان الطريق الى الجنة مسدوداً أمام عامة الشعب . فبعد الموت تذهب أرواح الحكام والزعامة الى « مملكة الارواح » ، أما أرواح العامة فتفنى بعد موتهم .

وقد عرفت جزر التونجا وجود عبيد « صرفين » (« كاملين ») ، لا يُعترف بهم أفراداً في المجتمع ، لكن عددهم ـ كما يرى الباحثون ـ لم يكن كبيراً . ويبدو أنهم كانوا يُستغَلون ، بصورة رئيسية ، من قبل الفئات الدنيا من السكان « الأحرار » (المقيدين بالملك !) ، غير ان السمات الأساسية لعلاقات الملكية ولمعايير الاستغلال غير معروفة لنا .

يمكن الافتراض ان مفهوم الملكية الخاصة في جزر التونجا لم يكن قد رسخ مواقعه بعد : لقد كان بوسع أي من الناس ان يدخل الى البيت ، ويأكل من احتياطي الغذاء . ولم يكن يُعتبر أخذ المنديل أو غيره من الأشياء سرقة . ويدل أيضاً على عدم نضج علاقات الملكية ان الأتاوى ، التي تجمع من السكان ، لم تكن مقررة على نحو ثابت . لكن هذا لم يكن لصالح دافعي الاتاوى : ان الاستيلاء على فائض المنتوج ، الذي لم يكن ، عموماً ، كبيراً ، كان ينعكس بصورة محسوسة على وضع عامة الشعب ، وكان يؤدي ، احياناً ، الى مجاعة في البلاد .

ولا شك في ان الدولة كانت موجودة في جزر التونجا ، وان المؤسسات الديمقراطية المشاعية ـ البدائية ، هنا ، قد كفت ، فعلياً ، عن لعب أي دور . صحيح أننا لا نعثر ، للوهلة الأولى ، على الجانب الرئيسي للدولة ـ على قوات مسلحة ، منفصلة عن الشعب . لكن من المرجح ان فئة « المستشارين » كانت تقوم

١٣ ـ كالبوابات الحجرية ، التي يزن الجزءُ ، المرئي فقط ، من أعمدتها حوالي ٣٠ ـ ٤٠ طن .

بمهمتها ، أي كانت تلعب دور جهاز الاكراه . ويتبيّن لنا ان تشكل الدولة الباكرة ، في الحالة المعنية . أيضاً ، قد ترافق بظهور الملكية الخاصة (وإن تك غير متطورة) والطبقات (التي يدل على قيامها وجود العبيد ، والتفاوت البارز بين الأحرار) .

وعليه ، ليس المجتمع ، الذي أمامنا ، مجتمعاً « مميزاً » لأسلوب الانتاج الآسيوي . ولكن هل هو عبودي أم اقطاعي ؟ بهذا الصدد يلاحظ الباحث السوفيتي س . أ . توكاريف ، بحق ، « أن من المتعذر ، أحياناً ، تمييز النمط العبودي المبكر عن الاقطاعي المبكر » [٣٢٩ ، ١٥٢] . ونحن ، إذ نتفق مع هذا الرأي ، ننوّه ، مع ذلك ، بأن علاقات الملكية العقارية في جزر التونجا قبل قدوم الأوروبيين ليست ، في الحقيقة ، معروفة لنا ، وأن تلك المرحلة لا تحمل أية سمات لاستغلال ، قائم على تملك الأراضي ، في حين كشف الباحثون عن وجود استغلال العمل الانساني بواسطة العنف المباشر (العبودية ، الاتاوى التي تؤدي الى الافلاس) .

وتكتسب أهمية نظرية كبيرة دراسة عملية تشكل الطبقات والدولة في افريقيا الاستوائية . وهذه الأهمية تعود ، أولاً ، الى ان الكثير من الأقوام الافريقية قد تأخرت في تطورها ، وكانت منعزلة عن الشعوب الطليعية في أوروبا وآسيا والبلدان العربية ، لكنها ، مع ذلك ، كانت على احتكاك بعضها ببعض ، وكانت طرق القوافل التجارية تربطها بالحضارات الطليعية البعيدة . بعبارة اخرى : أمامنا ، هنا ، مجتمعات ، لم تكن بنفس عزلة المايا والتونجا ، حيث كان تطورها لا يتم بمعزل عن باقي الشعوب ، بل كانت على احتكاك معها ، وهذه ظاهرة ، نموذجية بالنسبة للتاريخ العالمي . ثانياً ، لم تصبح شعوب المناطق الافريقية الداخلية بمتناول العلم الاوروبي المعاصر إلاّ بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكانت المراحل الأخيرة من تطورها المستقل تجري على مرأى من العلماء .

وقد اتضح ان مستوى الانتاج المادي لدى القبائل الافريقية جنوب الصحراء الكبرى لا يختلف ، قبيل ظهور مؤسسات الدولة عندها ، اختلافاً كبيراً عنه في أمريكا ما قبل الكولومبية ، وجزر التونجا ، والدول الاقدم في الشرق . صحيح ان الأفارقة عرفوا الحديد ، لكنه كان ، عادة ، يكلف غالياً ، وكان يعتبر من المعادن الثمينة . وكان النحاس أغلى ثمناً ، وينحصر استعماله في الحلى وأدوات الزينة .

وكانت الحياة الزراعية لهذه القبائل بدائية ، تعتمد على المعول . وهذه المعول لم تكن دائماً ، عند الافارقة ، ذات طرف حديدي ، بل كانت تنتهي ، غالباً ، بعصى عادية ، وكانت تستخدم ، أحياناً ، الأدوات الحجرية . حتى المحراث كان ظاهرة نادرة في افريقيا الاستوائية . وفي الغالب كانت أدوات العمل محصورة بالفأس والمدية

الثقيلة . وكان نظام الدورة الزراعية ، الذي يتطلب جهوداً مشتركة ، يمسك المشاعة من الانهيار[14] .

وقد حافظت بعض الأقوام ، في افريقيا الاستوائية والجنوبية ، على نظام المشاعية البدائية حتى القرن العشرين . لكن أكثرها كان قد تجاوز ، من حيث الأساس ، هذه المرحلة . وبوسعنا رصد الخلايا الأولى للمجتمع الطبقي اذا أخذنا مثال الدول ـ المدن اليوروبية ، التي كانت قائمة في اراضي نيجيريا المعاصرة ، والتي أعطتنا ن . ب . كوتشاكوفا وصفاً وافياً لها [٦٠٦] .

ان المدينة ـ الدولة اليوروبية (عند الأويو ، مثلاً) هي ، قبل كل شيء ، قلعة ، يحيط بها خندق وسور من الطين ، ويعدّ سكانها بعشرات الآلاف . وكان معظم أهالي القرى ، المحيطة بالقلعة ، هم من سكان المدينة (القلعة) ، يعيشون في هذه القرى أثناء العمل بأراضيهم . بعبارة أخرى : كانت القرى أشبه بقواعد زراعية للمدينة . وفي المدينة كانت تجري الطقوس والشعائر الدينية ، وفيها كان المقر الدائم للحاكم (الملك) .

كان هذا الحاكم يُعدّ إلهاً ، حتى أن أحداً لم يكن يجرؤ على النظر الى وجهه . وكانت تقدم ، عند وفاته ، أضاح بشرية . وبعد الحاكم تأتي سلسلة مراتبية من حملة الألقاب الوراثية : أعضاء المجلس الأعلى (« مجلس السبعة ») ، وحكام المدن التابعة ، وحاشية البلاط ، وممثلو الحلقات الوسطى والدنيا من جهاز السلطة ، انتهاءً برؤساء المشاعات . وكانت الفئات الاجتماعية المختلفة تتميز إحداها عن الأخرى ببيوتها وملابسها وحليها وسلوكها . وكان الوجيه يسير دائماً بصحبة خدمه وعبيده . وكان له الحق في أن يطرد ، من اي مكان ، الأشخاص الأدنى مرتبة منه ، حتى والاستيلاء على أملاكهم . وعندما كان الشخص الأدنى مرتبة يتوجه بالحديث الى من هو أعلى منه كان عليه الركوع أمامه . وفي الطبقة الادنى من أصحاب الألقاب يأتي عامة الأحرار ، أعضاء التجمعات القائمة على صلة الدم (المشاعات) . وبعدهم

١٤ ـ يرى ف . ف . كريلوف ان امكانية الحصول على منتوج زائد في ظل نظام الدورة الزراعية هي احدى السمات ، التي تميز التطور الاقتصادي لافريقيا الاستوائية عنه في اوروبا [٦٨٦ ، ٩٥] . ويثني ن . ب . كوتشاكوف على هذا الرأي ، ويعتبره « نقطة انطلاق لدراسة ذلك الجمع ، الفريد (في مجتمع واحد) بين مؤسسات طبقية وغير طبقية وكذلك أشكالها المعدّلة ، التي تمثل خصوصية المجتمع الافريقي التقليدي » [٧٦٧ ، ٢٥] . لكن المؤلف لم يفسّر ، للأسف ، ماذا يعنيه بـ « الخصوصية » المذكورة . وهذا مهم للغاية ، ذلك أن « الجمع بين مؤسسات طبقية وغير طبقية » ليس ، بحد ذاته ، ظاهرة ، محصورة بالمجتمعات الافريقية الطبقية الباكرة جنوب الصحراء الكبرى .

يأتي العبيد ، الموجودون خارج التنظيم الاجتماعي الرسمي . وهكذا تذكرنا هذه البنية الاجتماعية بما شهدناه في جزر التونجا .

وكان منصب حاكم المدينة ـ الدولة اليوروبية محصوراً بعشيرة معينة ، وكان يتوارث ضمن هذه العشيرة وحدها ، وفي حال وفاة الحاكم ينتخب « مجلس السبعة » خلفا له من بين عدة مرشحين . وكان « مجلس السبعة » ، الذي يجتمع يومياً ، أشبه بهيئة استشارية لدى الحاكم ، الذي لا تصبح أوامره سارية المفعول إلاّ إذا وافقت الهيئة عليها . وكان لهذه الهيئة الحق في اجبار الحاكم ، الذي لا يعجبها ، على الانتحار ، وذلك بأن ترسل اليه اشارة الموت (بيضة ببغاء ، مثلاً) ، التي كانت ترمز الى ان « الشعب » يخلع ملكه . وكان لرئيس مجلس السبعة ديوان خاص من الموظفين . على هذا النحو شهدت المدن ـ الدول اليوروبية نوعاً من « ازدواجية السلطة » ، تجلت في ان الحاكم كان يشكل جهاز الدولة من العبيد المخلصين له ، وذلك في مواجهة مجلس السبعة وباقي المؤسسات ، الموروثة عن النظام العشائري . وقد حدث ذات مرة (عام ١٧٧٥) أن حاكم الأويو تلقى اشارة العزل ـ بيضة الببغاء ، لكنه أخلّ بالتقاليد ، ولم يمتثل للأمر ، وأقدم على اعدام رئيس « مجلس السبعة » وعائلته معه [٦٠٦ ، ١٤٩] .

وعليه ، أمامنا هنا كل صفات الدولة : جهاز الادارة ، والقضاء ، و ١٥٠ من الجلادين والشرطة المحترفين ، ووحدات عسكرية منفصلة ـ فرسان الزعامة ، والحرس الملكي الخاص ، والى جانب الآلة الحكومية الرسمية كانت لدى اليوروبيين جماعات سرية ، صوفية الطابع ، يربطها تنظيم دقيق وصارم . وكانت هذه الجماعات تنظم الأعمال الارهابية ضد الأهالي ، وتفرض الخوّات ، وتصدر الأحكام بالموت ، وتنفذها . ومن خلال « مجلس السبعة » (الذي كان اعضاؤه ينتمون الى الجماعات السرية) كانت تهيمن على الحاكم نفسه . وقد كانت هذه الجماعات السرية ارهاصات بالمؤسسات الحكومية ، ظهرت في اولى مراحل تشكل الدولة . ذلك ان تحويل المشاعي الحر الى انسان محروم من الحقوق ، تابع للغير ، وتعويده على علاقات الخضوع والعبودية ، التي لم يكن يعرفها ، كانا يتطلبان إثارة الذعر في نفسه ، وإيهامه بوجود قوى غيبية فعّالة . وكانت الجماعات السرية هذه تعبرّ عن مصالح تلك الفئة من الزعامة ، التي كانت أقدم نسباً ، والتي ارتبطت بالمؤسسات العشائرية . ان اتحادات الزعامة ، التي تطرح نفسها في مواجهة باقي أفراد المجتمع ، هي ظاهرة مألوفة لدى الشعوب ، التي انتقلت الى مرحلة تشكل المجتمع التناحري في افريقيا واوقيانوسيا .

هل يحق لنا الافتراض ان دولة اليوروبيين ، المعقدة والمنفصلة عن الشعب ، كانت بنياناً فوقياً ، يقوم على القاعدة المشاعية غير الناحرية ؟ ان الاجابة على هذا

السؤال تتطلب الرجوع الى علاقات الملكية .

كانت الأراضي ، عند اليوروبيين ، تُعتبر ملكاً عاماً ، معطى من الله ، ولا يجوز بيعه . بهذا الصدد تشير كوتشاكوفا الى أنه « لم يكن للأرض ان تتحول الى مادة بيع وشراء في ظروف النمو الضعيف للعلاقات السلعية ووفرة الاراضي البكر ، ووجود مشاعة ، قوية بما فيه الكفاية . وكانت المساحة العامة للأراضي المزروعة تتحدد بمدى ما يمكن ان تنتزعه أيدي الناس من سلطة الغابة » [٦٠٦ ، ٧٢] . على هذا النحو نتبين كيف ان مواداً ، أوفر وأدق ، منها بالنسبة للصين القديمة مثلاً ، تتيح لنا ، مباشرة ، الوقوف على سر أسطورة الحاكم ـ المالك الوحيد للأرض .

في الواقع كانت الأراضي ملكاً للمشاعة ـ العشيرة ، او مشاعات القرابة ، في حين كان رؤساء المشاعات ، وفي نهاية المطاف ـ الحاكم الأعلى ، يمثلون ، شكلياً ، هذه الملكية ، ويوزعونها باسم الجماعة . وقد كانت التقاليد ، والرأي العام ، والمؤسسات الموروثة عن النظام البدائي (بما في ذلك « مجلس السبعة ») ، تحد من صلاحيات الحاكم وحريته في التصرف . أما الحاكم ، الذي تدفعه أطماعه الى التطاول على الملكية المشاعية ، فكان يغامر بتلقي بيضة الببغاء .

ورغم ان مداخيل الأرض كانت ، نظرياً ، عامة لكل أفراد المشاعة ، يتبين لنا ، في ضوء الأمثلة التي درسناها ، انها كانت تذهب ، عملياً ، الى أيدي حفنة من الأفراد . وهذا يخص ، في المقام الأول ، ما يسمّى بأراضي البلاط . فقد كان للبلاط ، دوماً ، قسم معين من الأراضي ، يعمل فيها العبيد ، وكذلك المشاعيون الأحرار (كسخرة واتاوى) . ومن حيث المبدأ كان من المفترض ان تُنفَق مداخيل « أراضي البلاط » على الاحتياجات العامة ، ولا سيما ادارة المدينة ـ الدولة . غير أن الحاكم كان يستخدم الطابع الوراثي لسلطته ، وحرية التصرف المتزايدة بعيداً عن إشراف المشاعة ، في استغلال أراضي البلاط لمصلحته الخاصة ، ولمصلحة أقربائه الكثيري العدد . وفضلاً عن ذلك كان جميع السكان الأحرار ملزمين بأن يدفعوا لكل حاكم ـ المركزي او المحلي ـ اتاوة سنوية على شكل « هدايا » . ولم يكن حجم الهدايا مقرّراً بنظام معين ، مما يؤكد على الطابع البطريركي ، المعتدل ، لاستغلال الاتاوة في الطور الأول من تشكل الطبقات . لكن النظام الخراجي هذا صار ، مع تعزز سلطة الحاكم ، اداة لتحويل الرعية الى هدف لتعسف الدولة .

كذلك كان لحاكم المدينة ـ الدولة الحق في نصف مداخيل الحكام المحليين ، بما في ذلك غنائمهم الحربية[١٥] . وعلى هذا النحو كان استغلال عامة المشاعيين احد

١٥ ـ لكنه كان ، فعلياً ، يحصل على أقل من النصف ، لأن السلطات المحلية كانت تخفي جزءاً من ايراداتها .

أما المصدر الثاني لثرائها فكان استغلال العبيد . وقد بينت كوتشاكوفا أن دور العبيد كان كبيراً[١٦] . صحيح أن العبيد كانوا يعيشون مع أسيادهم ، لكنهم كانوا يكلّفون بأصعب الأعمال ، مثل استصلاح الأراضي البكر . وكانت تقاليد اليوروبيين تمنع تحويل أفراد القبيلة اليوروبية نفسها الى عبيد ، ولذا كان العبيد ، هنا ، من الأجانب الأسرى او المباعين . وفي حال ارتكاب اليوروبي جريمة ، يُعاقب عليها بالتحول الى عبد ، كان يباع ، فوراً ، لأهالي المناطق الأخرى ، حيث لا يجوز ـ كما أسلفنا ـ ان يكون عبداً في وطنه .

ولكن رغم صرامة التقاليد كانت توجد في المدن ـ الدول اليوروبية فئة من اليوروبيين ، الذين يقترب وضعهم الفعلي من وضع العبيد : « المدينون » . كان هؤلاء يُستغَلون كالعبيد ، ولا يتميزون عنهم إلاّ بأنهم يعودون الى وضعهم السابق حالما يردّون ديونهم . ومن الطبيعي أن « المدينين » كانوا يتمسكون بهذا الاختلاف عن العبيد ، ويرفضون رفضاً قاطعاً ادراجهم في عداد الأرقاء . وهكذا كانت طبقة العبيد ، المتجانسة والموحدة[١٧] من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، تتوزع ، حقوقياً ، الى فئتين متمايزتين تماماً : العبيد (الأجانب) و « المدينون » (اليوروبيون) .

وليس ثمة ما يثبت صحة الأفتراض ، القائل أن هاتين الفئتين كلتيهما « شكلان انتقاليان ، مصدران لتشكل الطبقة الناشئة ، طبقة الفلاحين التابعين اقطاعياً » [٦٠٦ ، ١٢٩] . على العكس ، تبين الوقائع ان تطور المجتمع اليوروبي كان ينزع نحو نمو وتزايد عدد العبيد ، والتشديد من وتائر الاستغلال . ففي مطلع القرن التاسع عشر كان العبيد ـ حسب رواية بعض الرحالة ـ يشكلون ثلثي أفراد المجتمع اليوروبي [أنظر : ٦٠٦ ، ١١٧] . حتى ولو سلمنا أن هذا الرقم مبالغ فيه ، فإن مجرد ذكره هو

١٦ ـ وهنا نلمس ، مرة اخرى ، ما تعنيه وفرة المصادر نسبياً ويقينيتها .

١٧ ـ يعترض بعض الباحثين ، الذين يفهمون مصطلح « العبد » بمدلول ضيق للغاية (لا يعتبرون العبد المؤقت ، أو غير الكامل ، عبداً) ، على ادراج « المدينين » في عداد العبيد . فيرى سيميونوف ان مفهوم « العبد ـ المدين » خلو من اي معنى : ان المدين ، الذي يصبح عبداً ، يفقد كونه ، بعدئذ مديناً ، ذلك ، أولاً ، لان الدين قد سدد ببيع شخصه . ثانياً ، لقد فقد ، من الناحية القانونية ، كونه شخصاً ، وصار شيئاً ، في حين لا بد للمدين من ان يكون شخصاً » [٧٥١ ، ٢٧٧] . غير ان عبارة « العبد ـ المدين » تدل على السبب ، الذي صيّر الانسان عبداً . وكان بوسع سيميونوف الاعتراض ، بنفس الطريقة ، على مفهوم « العبد ـ الأسير » . أما الشيء الرئيسي ، هنا ، فهو أن « العبد ـ المدين » لم يكن عبداً (شيئاً ، غير شخص) الاّ في حدود معينة : كان له الحق في العودة الى الحرية في حال تسديد الدين .

أمر بالغ الدلالة . ولا تشك كوتشاكوفا في أن مئات العبيد كانوا يعملون في مزارع الأغنياء والوجهاء [٦٠٦ ، ١٢١ ـ ١٢٢] . و « عملياً كان لكل بيت عبيده[١٨] » [٧٦٧ ، ٢٧] . ومع تطور التجارة في أواسط القرن التاسع عشر صار عمل العبيد يستخدم ايضاً من اجل انتاج البضائع .

محل قرية صغيرة ظهر مركز جديد ـ أبادان ، بلغ تعداد سكانه ، في مطلع القرن الحالي ، ١٧٥ ألف نسمة . على قمة السلطة هنا يتربع مجلس من زعماء القبائل ، بدلاً من الحاكم الوراثي سابقاً . وأوكلت السلطة التنفيذية الى مستشارين : مدني (« أب المدينة ») وعسكري (« سيد الحرب ») . وقد تطورت المدينة اعتماداً على تجارة الرقيق . وعلى هذا السبيل في التطور سارت المدينة ـ الدولة بينين . وهنا ايضاً نجد معظم الألقاب ، المرتبطة بجهاز الدولة (ما عدا الحاكم « المقدس » وأعضاء « مجلس السبعة ») ، غير وراثية ، ويتطلب الحصول عليها مبالغ كبيرة . وصارت السلطة الفعلية ، وقوة الثروة ، تحلان شيئاً فشيئاً محل النسب والتقاليد .

وتقدم لنا داهومي نمطاً مميزاً للمرحلة العليا من تطور الرق . هنا شكلت ملكية استبدادية ، وجهاز بوليسي قوي ، يتألف من العبيد . وكانت الطبقة السائدة موحدة الصفوف كتنظيم عسكري واحد ، يضم ملاك العبيد والتجار . وفي مطلع القرن

١٨ ـ تورد كوتشاكوفا كل هذه الوقائع عن دور العبيد (الذين تسميهم « عبيداً » بالتحديد) في الانتاج ، لكنها تخلص ، مع ذلك ، الى الاستنتاج التالي : « تبيّن مقارنة وضع مختلف جماعات العبيد في الدول اليوروبية ان هذه الطبقة ـ « العبيد » ـ لم تكن موجودة هناك ابداً . ففي حين كانت الجماعات الدنيا (بصورة أساسية من العبيد ، الذين نُـقِلوا الى المزارع) تمثل أشكالاً انتقالية ، وأحد مصادر تكون طبقة الفلاحين التابعين اقطاعياً ، نجد ان العبيد ، ذوي الامتيازات ، كانوا يشاركون الى جانب الزعامة ، في سلب المنتوج الفائض ، الذي ينتجه عامة المشاعيين والعبيد . هنا وهناك يمكننا التحدث ، بدقة ، عن نزعات لتحويل هذه الجماعات ، الى هذه او تلك من طبقات المجتمع الاقطاعي . ومن الناحية الحقوقية كان كافة العبيد ـ اصحاب الامتيازات او بدونها ـ يُعتبرون خارج مجتمع الأحرار ، العامة منهم والوجهاء ، الفقراء منهم والاغنياء . ولكن برغم الفوارق الحقوقية بين العبيد والأحرار لم تكن هذه الفوارق هي التي تحدد مكانة **Status** الناس الاجتماعية . وقد قلنا سابقاً ان الفرد التابع (غير الحر) ، الغني وصاحب الامتيازات ، كان اقوى نفوذاً من عامة المشاعيين الأحرار » [٦٠٦ ، ١٣٣] .

أمامنا ، هنا ، فهم خاطيء لمصطلح « الطبقة » (وقد درسنا ، في القسم الاول ، مثالاً مشابهاً) . فمن حقيقة ان الحدود بين الطبقات وبين الفئات الاجتماعية لم تكن متطابقة ، وأن بوسع افراد طبقة معينة ترك طبقتهم والانتقال الى طبقة المستغِلين (رغم انهم يظلون عبيداً من حيث المكانة الاجتماعية **Status**) ، وان طبقة العبيد يمكن ان تغدو ، لاحقاً (كما حدث في بيزنطة ، مثلاً) ، مصدر « تكوّن طبقة الفلاحين التابعين اقطاعياً » (وهو ما لم يحدث ، كما تبين القرائن كلها ، في الدول اليوروبية) ، من هذه الحقائق تستنتج المؤلفة : ان طبقة « العبيد » لم تكن موجودة . وهذا غير مقنع ابداً .

العشرين كانت توجد ، في داهومي ، استثمارات قيصرية كبيرة ، تعمل للتصدير فقط ، وتقوم على عمل العبيد [٧٦٧ ، ٦٤] .

يرى بعض المؤرخين ان ظواهر اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تكاد تكون عرضية ، وأنها ظهرت نتيجة التأثير الميكانيكي للتجارة الاوروبية وتجارة الرقيق في القرون السالفة . غير ان تأثير تجارة الرقيق الاوروبية ، الذي لا شك في انه كان قوياً ، قد تجلّى من خلال تطوير هذه او تلك من المؤسسات الافريقية المحلية . بهذا الصدد تكفي الاشارة الى انه في حال توفر ظروف ملائمة (نمو التجارة الخارجية ، تدفق العبيد بأعداد كبيرة) نجد العلاقات العبودية في المجتمع الطبقي الباكر تنزع نحو التطور السريع . وعندئذ تنشأ امكانية بروز ظواهر ، غير مألوفة بالنسبة للمجتمعات التي درسناها ، مثل اللاتيفونديا العبودية ، وفي مجال البنيان الفوقي السياسي ـ ظاهرة الجمهوريات الارستقراطية المتطورة . وهذه المؤشرات ليست مؤشرات مجتمع طبقي باكر ، بل عبود ناضج ، لكنه لم يتيسر له ، في افريقيا الخاضعة للمستعمرين الاوروبيين ، أن يتطور بعيداً .

هنا نتوقف قليلاً عند الدراسات التاريخية حول المسألة المعنية . اننا نلمس عند الباحثين السوفيت ، الذين أعطوا ـ ولا يزالون يعطون ـ الكثير من أجل الفهم الصحيح لمشكلات القارة الافريقية ، نزعة قوية لاعلان المجتمعات الافريقية الطبقية الباكرة مجتمعات اقطاعية بالتأكيد . وفي أعمال الخمسينات ومطلع الستينات ، خاصة ، تصادف في بعض الأعمال ، المكرسة لافريقيا ، أمثلة ، تبيّن ، في رأينا ، كيف ان هذه النزعة تعيق ، أحياناً ، نقل المادة الوقائعية نقلاً موضوعياً .

لنأخذ ، كمثال ، دراسة د . أ . أو لديروجيه عن الدول الباكرة في السودان الغربي . هنا يشير المؤلف الى جماهير العبيد ، الذين لم يكونوا محرومين من الأرض ، فحسب ، بل ومن الحق في الزواج ايضاً [٦٨٩ ، ١٠٠] ، في حين كان عنوان الدراسة : « الاقطاعية في السودان الغربي » . وفي حين يؤكد المؤلف ، على سبيل المثال ، أننا لا نعرف ، عملياً ، أي شيء[١٩] عن دولة البورنو[٢٠] [٢١] ، نراه يصوغ استنتاجه هذا على النحو التالي : « مما يدعو للأسف ان معلوماتنا عن الأنظمة الاقطاعية (! ـ ف . ن) لهذه الدول القديمة ، التي ظهرت ، على الأرجح ، منذ

١٩ ـ حتى أننا لا نعرف هل كانت هناك طبقة سائدة ، وإذا وجدت مثل هذه الطبقة فما هي ؟

٢٠ ـ احدى الدول السودانية .

٢١ ـ من الجدير بالذكر ان كوبل نفسه من انصار النظرية « الاقطاعية » .

القرن العاشر ، هي أقل بكثير منها عن دولتي سونغاي وهاوسى »[٦٨٩ ، ١٠١] . وعلى أرضية مثل هذه التعميمات ، بالذات ، ظهرت نظرية الاقطاعية « الشاملة » ، التي طرحها ي . م . كوبيشانوف .

وفي النصف الثاني من الستينات ومطلع السبعينات ظهرت أعمال ، أكثر حذراً . وقد جاهد عدد من الباحثين للتخلص من النظريات المسبقة . من ذلك ، مثلاً ، ان ن . جـ . كالينين ، مؤلف الفصل عن افريقيا في الكتاب التدريسي « تاريخ بلدان آسيا وافريقيا في العصور الوسطى » ، يعطي لمجتمع مالي وسونغاي وصفاً ، يتهرب فيه من الاجابة المحددة ، حيث يسم النظام الاجتماعي فيهما بأنه انتقالي من الرق الى الاقطاع [انظر : ٥٧٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥] ، كما يقول : « عناصر العلاقات الاقطاعية والنظام القبلي ـ العشائري ، والرق قد تواجدت معاً » في النظام الاجتماعي للدول ـ المدن اليوروبية [٥٧٢ ، ٣٤٠] . أما كوتشاكوفا ، التي جمعت حشداً كبيراً من الوقائع حول المدن ـ الدول اليوروبية ، ودخلت عملياً ، عام ١٩٦٨ ، في جدل مباشر مع النظرية « الاقطاعية » ، فيخيل الينا انها لم تكن تعي ذلك حتى النهاية . لكننا نلمس ، في مقالتها الصادرة عام ١٩٧٠ ، ادراكاً واضحاً للقطيعة مع النظرية التقليدية : تشير كوتشاكوفا الى ان اعمال بوتيخين ، و سفانيدزه ، وارلوفا ، تفتقر الى الوقائع ، التي تثبت وجود احتكار لملكية الأرض . وهي تقول عن نفسها ايضاً (هنا تشيرالى كتابها الصادر عام ١٩٦٨) : « في السابق كان صاحب هذه المقالة يستخدم ، خطأ ، مصطلح « المالك الأعلى للأرض » في استنتاجاته حول البنية الاجتماعية للمجتمع اليوروبي ، رغم ان هذا كان يتناقض مع مجمل المادة المدروسة »[٧٦٧ ، ٤٨] .

ونحن ننضم الى هذه الافكار الانتقادية ، التي تتضمنها مقالة كوتشاكوفا ، ونضيف اليها ان كتابها (عام ١٩٦٨) يحتوي على استنتاجات اخرى ، لا تتفق مع المادة الوقائعية ، التي جمعتها هي نفسها . وهذا يخص ، بصورة رئيسية ، ما خلفته النظرية التقليدية من عدم رغبة في النظر ، بعينين مفتوحتين ، الى الدلائل الكثيرة حول العبيد . ولم تتخلص المؤلفة تمام التخلص[٢٢] من هذا العيب حتى في مقالتها عام

٢٢ ـ في تقييمها لآراء ف . ب . بوردانسكي ، الباحث الوحيد الذي « وقف ضد التصورات الشائعة عن الاقطاعية في افريقيا الاستوائية » ، تقول كوتشاكوفا : « لكن يوردانسكي ، كما يبدو ، يفهم مكانة الرق الاقتصادية ـ الاجتماعية في افريقيا فهماً ، يختلف عنه في التصورات النابعة من أبحاث السنوات الأخيرة . فهو يرى في المصلحة الاقتصادية في العمل العبودي ، وفي كثرة عدد العبيد ، مؤشراً اكيداً على تطور العلاقات الانتاجية العبودية في افريقيا ما قبل الاستعمار »[٧٦٧ ، ٢٦] . ترى ، ما وجه الخطأ في طرح يوردانسكي ؟

١٩٧٠ ، بحيث وجد ل . ي . كوبل ، المشرف على تحرير المجموعة ، ان من الضروري الاشارة الى « ان بعض المؤلفين قد يتصوّر أشكال الاستغلال ، المتكونة على هذا النحو او ذاك ، على أنها اشكال قريبة من الرق . من هذه الزاوية يمكن النظر ، مثلاً ، الى المجتمعات اليوروبية ، التي تدرسها ن . ب . كوتشاكوفا . . . وفي الحوار حول المحتوى الاقتصادي لهذه البنى الاجتماعية يمكن طرح الكثير من الحجج ، سواءً لصالح النظرية « الاقطاعية » ، او لصالح « العبودية » . ومما ومما يلفت النظر أيضاً أن المجتمعات المذكورة على ساحل بينين تتكشف عن كثير من السمات ، التي يعتبرها قسم من المؤرخين السوفيت سمات مميزة للتشكيلة العبودية بالذات » [٧٦٧ ، ٧] ، أمامنا ، هنا ، طرح موضوعي للمسألة .

***

بوسعنا ، الآن ، الاشارة الى بعض السمات العامة لما درسناه من أمثلة تشكلّ المجتمع الطبقي والدولة في بلدان ومناطق مختلفة .

لقد وجدنا ، في كافة الحالات المدروسة ، ان المجتمع الطبقي نشأ إمّا في المرحلة الأخيرة من العصر الحجري الحديث ، قبيل اكتشاف صهر المعادن ، او بعد فترة قصيرة من الانتقال الى الأدوات المعدنية ـ وتبين مقارنة المعطيات ، الخاصة بمناطق غير مرتبطة إحداها بالأخرى (وأحياناً ، معزولة تماماً عن بعضها البعض) ، ان الدولة لم تظهر ، ابداً ، قبل ظهور الملكية الخاصة والطبقات . على الأقل ، ليس ثمة وقائع لصالح افتراض كهذا . ونحن لا نجد ، في اي من الحالات المذكورة ، ملكية حكومية عليا (او قيصرية) للأرض : في كل مكان كانت توجد ، الى جانب الملكية الخاصة ، ملكية مشاعية . وتتميز كافة المجتمعات المعنية بوجود بقايا قوية للتنظيم القبلي .

وفي كل الحالات المعنية تبين لنا الدور الكبير لأشكال الاستغلال الجماعية (أي الحكومية في أحيان غير نادرة) في المراحل الأولى من تطور المجتمع الطبقي . وبين طرق الاستغلال كان العنف المباشر (إخضاع مشاعات كاملة وفرض الاتاوى عليها ،

عندما يستند خصوم النظرية « العبودية » الى قلة عدد العبيد ، أو ، على الاقل ، الى ضآلة وزنهم النوعي في فروع الانتاج القيادية ، لربما يمكن تفهم مثل هذا الرأي . ولكن عندما توافق كوتشاكوفا على ان عدد العبيد كان كبيراً ، وانه كانت ثمة مصلحة في عملهم ، وانهم كانوا يشتغلون في الزراعة ، وتنفي ، مع ذلك ، سيطرة النزعة العبودية ، فإن تفهم رأي كهذا أصعب بكثير . انه موقف ، يصعب تفسيره إلاّ بأن المؤلفة ، عندما شرعت بتدوين هذه السطور ، كانت تعرف مسبقاً انه لا مكان للمجتمع العبودي في افريقيا .

وأعمال السخرة لصالح الدولة) ، والفوارق الطبقية الحادة (المراتب ، الطوائف المغلقة) ، ومعها تعاشيت صيغ للاستغلال الفردي ـ الخاص (الرقيقات ، العبيد ـ الأسرى) وأشكال للاسترقاق ، ذات منشأ اقتصادي مباشر (« المدينون ») . ومع تطور العلاقات السلعية ـ النقدية كان يتزايد الوزن النوعي للفئات ، المرتبطة بالتملك الفردي .

ان البنية الطبقية في كافة المجتمعات التي درسناها تبدو ، في خطوطها العامة ، على الصورة التالية :

١) المستغِلون ، الذين لا يملكون عبيداً تابعينِ لهم شخصياً ، فحسب ، بل ولهم الحق في الاستئثار بمنتجات عمل أشخاص ، يخضعون ، جماعات ، للدولة (أي عمل المشاعة ، الهيلوت) ، والذين يستخدمون ايضاً الطرق نصف الاقتصادية في استغلال الفقراء الأحرار ؛

٢) طبقة متوسطة من صغار ملاك الأرض والعبيد ، اي المحاربون ، الذين يشكلون الركيزة المباشرة لكبار الملاك ؛

٣) المستغَلون ، الذين يتوزعون ، بدورهم ، الى ثلاث فئات :

ا) العبيد « الصرف » (سواءً من الأسرى او « المدينين » ، والأفراد الذين ادينوا بجريمة ما ، والعبيد المباعون ، الخ) . المحرومون من وسائل الانتاج ، ومن الحرية الشخصية ، وكافة الحقوق .

ب) « الهيلوت » ، المحرومون من الحرية الشخصية ومن الحقوق ، وفعلياً ـ من وسائل الانتاج أيضاً ، لكنهم بقوا ، مع ذلك ، على علاقة شكلية بوسائل الانتاج .

جـ) « الكارماكار »[٢٣] ، المحرومون من وسائل الانتاج ، لكنهم لا يزالون يتمتعون ببقايا الحرية الشخصية ، وببعض الحقوق .

وفي الطور الاول من وجود المجتمعات القديمة تصادف ، على الاغلب ، الشريحتانِ الأوليتان . ومع نمو العلاقات السلعية ـ النقدية يتقلص شأن الشريحة الثانية (ب) على حساب الأولى (ا) ، والثالثة خاصة (جـ) . بعبارة أخرى : نزعة دائبة نحو تعزيز الاسترقاق ، نحو عزل المنتج عن وسائل الانتاج . وفي ظل اسلوب

٢٣ ـ سمحنا لأنفسنا باستخدام هذا المصطلح الهندي ، وكذلك مصطلح « الهيلوت » الأغريقي ، بالنسبة لكافة بلدان العصر القديم .

المنتج ، السائد في كافة الأمثلة المذكورة ، يتضح ان دور العنف المباشر ، كشكل قيادي في الاستغلال ، يحتفظ دائماً بوجوده وحيويته .

وهذه اللوحة تتطابق ، عموماً ، مع التصنيف ، الذي نجده في عدد من أعمال إ . م . دياكونوف[٢٤] .

٢٤ ـ في عام ١٩٧٤ صدر كتاب م . أ . داندا مايف [٥٣٤] . وقد توصل المؤلف ، في ضوء الدراسة الدقيقة لمواد، تعود الى أيام المملكتين البابلية الجديدة والاخيمينيدية ، الى استنتاجات ، قريبة ، في معظمها ، من استنتاجاتنا ، حول البنية الطبقية للمجتمعات الشرقية القديمة : « كانت الطبقة الأولى تتألف من الأفراد ، الذين يملكون وسائل الانتاج ، لكنهم لا يشاركون شخصياً في العمل المنتج . وكانت هذه الطبقة أقل عدداً ، وتشكل الزعامة المستغِلة ـ الموظفون القيصريون ، ورجال المعابد ، وكبار ملاك الاراضي ، والتجار ، الخ . . . وفي عداد أفرادها يجب ان ندرج ايضاً المرابين ورجال الأعمال ، الذين ينتمون ، من الناحية الطوائفية ، الى العبيد .

وكانت الطبقة الثانية ، الأهم من حيث العدد والدور في الانتاج ، تتألف من الأفراد ، الذين يملكون وسائل الانتاج ، ولا يستغلون عمل الآخرين . وكان هؤلاء في معظمهم ، من ملاك الاراضي والحرفيين المدنيين المتساويين من حيث الحقوق . وكان ينتمي اليهم ايضاً الحرفيون الاحرار والمزارعون، الذين يعملون في الاراضي الحكومية، والمحرومون من الحقوق المدنية ، وكذلك قسم ، غير كبير نسبياً ، من العبيد ، التابعين للمعابد او لأفراد ، والذين أعطيت لهم وسائل الانتاج كحيازة شرطية مؤقتة .

وتتألف الطبقة الثالثة من الأفراد ، الذين يشكلون ، الى حد كبير ، قطاع العمل الاكراهي : القسم الاعظم من العبيد والسكان التابعين ، المحرومين من وسائل الانتاج . وبين هؤلاء يمكن تمييز الشريحة ، المؤلفة من أفقر المواطنين ، المتمتعين بكل الحقوق ، والذين يعملون ، لأسباب اقتصادية ، عملاً مأجوراً ، وكذلك العبيد ـ المدينون » [٥٣٤ ، ٣٨٨ ـ ٣٨٩]

لكن من غير الصعب ملاحظة ان المؤلف يضيّق قليلا من مفهوم « العبد » ، حيث ينسب العبيد ، الحائزون على وسائل الانتاج حيازة مؤقتة ، الى طبقة مالكي وسائل الانتاج الأحرار . ومن غير الواضح ايضاً ما يعنيه بصغار الملاك ، « الأهم من حيث الدور في الانتاج » لقد كانوا يشكلون الاغلبية ، فهل يعني هذا ان قطاعهم كان قيادياً في الاقتصاد (انظر اعلاه آراء ف . إ . بافكوف بهذا الصدد) ؟ أليس من الاصح اعتبار « قطاع العمل الاكراهي » قيادياً ؟ فحتى بعد ان يضيّق داندامايف (الى حد مفرط ، في رأينا) مفهوم « العبد » ، نجد ان العبيد (« الكلاسيكيين » فقط ، على ما يبدو) يشكلون حوالي ثلث سكان بلاد بابل ٥٣٤ ، ١٣٢] ، وهي نسبة كبيرة ، أرفع ، على ما يبدو ، منها حتى في بلاد الاغريق وروما القديمة .

ولذا نرى أنه لا أساس لشكوك داندامايف حول ما اذا كان بالامكان التحدث عن « الدور الغالب لعمل العبيد في الاقتصاد » [٥٣٤ ، ٣٨٩] ، أو ما إذا كان يلزم الاستنتاج بأن العبودية « كانت ، على ما يبدو ، . . . قد استنفدت نفسها (؟ ـ ف . ن) في عهود بابل المتأخرة » [٥٣٤ ، ٣٩٠] ، وبالمقابل ، « هل بقيت ، مع ذلك ، بابل المتأخرة في المرحلة الاولى من تطور التشكيلة العبودية (لماذا في المرحلة الأولى ؟ ـ ف . ن) ، أم يجب اعتبار بنية بابل الاجتماعية في الألف الأولى مجرد (؟ ـ ف . ن) بنية ، مميزة لسبيل آخر ، خاص (؟ـ ف . ن) ، في تطور نفس (وإذن ، العبودية ! ـ ف . ن) التشكيلة ، هو السبيل ، الذي فيه بلغ تطور البلاد مرحلة ، رفيعة (أي مرحلة ؟ ـ ف . ن) بما فيه الكفاية [٥٣٤ ، ٣٩٠] . وبرغم النقاط الغامضة هذه (وهي تعود ، في القسم الأكبر منها ، الى صفحة واحدة ، الأخيرة) ، يأتي الكتاب ، ككل ، دعماً قوياً لنظرية إ . م . دياكونوف (هو ، بالمناسبة ، المشرف على تحرير الكتاب) وغيره من ممثلي هذا الاتجاه .

٧ ـ مسيرة التاريخ العالمي

كانت دراسة حضارات ، منعزلة الى هذا الحد أو ذاك ، سهلة ، لأنها تسمح بالتغاضي عن التأثيرات الخارجية . لكن الظاهرة ، النموذجية بالنسبة للتاريخ العالمي ، هي ، بالطبع ، تطور بلدان ، تكون على احتكاك وثيق ودائم احداها بالأخرى .

ان منظومة الحضارات ، الوثيقة الصلة بعضها ببعض ، والتي تجمعت ، أول الأمر ، في منطقة ما بين النهرين ، قد توسّعت غرباً ، لتصل حتى البحر الأبيض المتوسط ، حيث أبدعت ، هنا ، حضارات رفيعة ، توالت احداها على الأخرى : حضارات الفينيقيين والاغارقة والرومان ، ومن ثم انتقل مركز التاريخ القديم الى ايطاليا .

لن نتوقف ، هنا ، عند النظام الاجتماعي للدول الغربية ، وانما سنكتفي بالتذكير بأن نظرية « العبودية في العصر القديم » كانت قد صيغت ، في حينه ، على أساس التاريخ الاغريقي ـ الروماني ، في حين تطورت نظرية « العبودية في الشرق القديم » اعتماداً على وقائع تاريخ بلاد ما بين النهرين بصورة رئيسية . كما أن المجتمع الفينيقي ينتمي أيضاً ـ وهذا ما يعترف به خصم للوحة « الخماسية » ، مثل ميليكشثيلي ـ الى نمط المجتمعات العبودية .

وباختصار ، يمكن القول أن انجازات العلم المعاصر تؤكد أن تاريخ بلاد ما بين النهرين ، مثلاً ، قد شهد نفس تلك القانونيات الأساسية ، التي نجدها في تاريخ الصين ، والهند ، والبلدان الأخرى .

بهذا الصدد تجدر الاشارة الى أنه حتى في ظل الدراسة المتقدمة (بالمقارنة مع الصين والهند) لتاريخ بلاد ما بين النهرين القديم ، لا بد أن تأخذ دوماً بالحسبان أن جوانب كثيرة من هذا التاريخ لا تزال مجهولة ، ولذا نضطر لصياغة أحكامنا ، بالنسبة لكثير من الأمور ، صياغة افتراضية .

مما لا جدل فيه أن الحضارة ، هنا ، تشكلت في عصر الانتقال من الحجر الى المعدن ، أي في نفس تلك المرحلة ، التي شهدناها في كافة الأمثلة المعروفة لنا ، أما خصوصية بلاد ما بين النهرين فتكمن في الظهور ، المبكر نسبياً ، للأدوات المعدنية ، وانتشارها بوتائر سريعة . وفي تطور النظام الطبقي نجد هنا بعض الخصوصية : كان القطاع الحكومي في الاقتصاد يتخذ شكل المزارع التابعة للمعابد ، وكانت حصص أراضي المعابد تمنح لرجال الادارة (الطبقة السائدة) والجند (عامة الأحرار) . وقد

وصلتنا معطيات عن حالات ، كانت فيها هذه الأراضي تزرع من قبل فصائل من الشغيلة ، يشرف مراقبون على عملهم[1] . وفي أيام حكم أسرة أورا الثالثة (حوالي عام ٢٠٠٠ ق . م) وصل القطاع الحكومي ـ المعابدي درجة ، مفرطة في التطور ، فقد كان الشغيلة (جوروش) محرومين من الأرض ، ولم تكن لهم مزارعهم الخاصة بهم ، وكان ينتزع منهم كل وقت العمل مقابل اعطائهم ما يسد رمقهم . ومن الناحية الاقتصادية (والحقوقية ، أغلب الظن) لم يكن هؤلاء يتميزون عن العبيد . وفي الحقيقة ، كانت دولة أسرة أورا الثالثة مثالاً كلاسيكياً سواءً لأسلوب الانتاج الآسيوي المفترض ، أو للنظام العبودي الصرف ، الخالي من الشوائب : كانت الدولة (آلة العنف) الأداة الأساسية في الاستغلال ، وكان العمل عبودي الطابع ، بعبارة أخرى : يتبين أن أسلوب الانتاج الآسيوي الصرف والعلاقات العبودية الصرفة تتطابق تماماً ، ولكن حتى في ظل حكم أسرة اورا الثالثة لا يحق لنا نفي امكانية وجود مزارع للمشاعات الحرة ، الى جانب القطاع الحكومي في بلاد ما بين النهرين ، رغم أن المصادر لا تقدم لنا أية معطيات حول ذلك .

وبعد انهيار حكم أسرة اورا الثالثة البيروقراطي راجت الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وفي حين كانت الطبقة السائدة تتلقى مدخولها الأساسي من خزينة الدولة ، صارت تعيش على حساب مزارعها التابعة لها . وتشير المعلومات المتوفرة لدينا الى أن المحاصصين ، وأحيانا العبيد ، كانوا يعملون في أراضي الوجهاء . وكان العمل العبودي يُستخدم ، بصورة رئيسية ، في الخدمات المنزلية والحرف ، وبذلك توجّهت القوة العاملة لأفراد الأسرة الأحرار نحو العمل في الزراعة . ومما لا شك فيه أن وضع الأفراد ، الذين انفصلوا عن مشاعاتهم وصاروا يشتغلون في أراضي الغير لقاء أجر عيني ، كان قريباً من وضع العبيد .

وقد رسمت لنا الباحثة السوفيتية ن . ق . كوزيروفا لوحة لمدينة لارسا ـ احدى الخلايا السياسية في الدولة السومرية حوالي عام ١٨٠٠ ق . م[٥٩٣] . كانت لارسا مدينة ـ دولة ، كبيرة بمقاييس ذلك العصر ، يحكمها عاهل وراثي ، ويتألف سكانها ، اي معظمهم ، من الحرفيين و « الموظفين » . وكانت القرى ، المنتشرة حول المدينة ، تلعب دور القواعد الزراعية ومراكز لتربية المواشي . وكان كل من أهالي المدينة يملك ، عادة ، حصة من الأرض ، تعتبر ملحقة بمنصبه ،لكنها كانت ، فعلياً ، تنتقل بالوراثة مع المنصب . وكان القسم الأعظم من هذه الحصص يؤجر[2] . ورغم أن المداخيل والأسعار كانت تقدر بالعملة الفضية ، كانت الكمية

١ ـ بالكاد يجد العلماء فرقاً بين هؤلاء الشغيلة وبين العبيد .

٢ ـ ليس من الواضح تماماً لمن كانت تؤجر : ربما للمشاعيين الزراعيين ، الذين كانوا يسكنون أيضاً في ضواحي المدينة .

المتداولة من العملة ضئيلة ، ولم يكن معظم المدنيين يملكون نقوداً . وعلى العموم لم تكن لديهم ماشية . وكان المديني وأسرته يعيش على المدخول ، الذي يأتيه (عينياً ، عادة) من حصة الأرض التابعة له ، ومن خدمة الدولة ـ المشاعة ، ومن الحرف . وكانت الجراية (الطعام) تتألف عادة من الخبز والخضار والفواكه ، أما اللحوم فلم تكن تؤكل إلاّ أيام الأعياد الدينية الكبيرة . وفي حال تردي وضع فرد من سكان المدينة لم يكن يبقى له إلاّ بيع قوة عمله بشروط نصف عبودية ، أو استقراض الديون ، التي تنتهي به الى عبودية كاملة .

وفي ظل المستوى المتدني للانتاج كان وجود عبد أو أكثر في الاسرة ذا أهمية كبيرة . فقد كان العبد ، بالنسبة للأسرة السومرية ، يعني تقريباً نفس ما يعنيه الحصان بالنسبة لعائلة الفلاح الروسي ما قبل الثورة .

فوق الفئات الوسطى ، المتساوية الى حد كبير في أوضاعها ، تأتي فئة الأسر الغنية ، المرتبطة في أغلب الأحيان (ولكن ليس دائماً) بالسلطة العليا . وكانت هذه الأسر تملك البيوت،والمجوهرات والمعادن الثمينة (الفضة) : وقطعاً من الأرض في المدينة وخارجها[٣] . وكان لديهم أيضاً قطيع من النعاج . وفي المزارع التابعة لهم كان يشتغل العبيد ، والأجراء الزراعيون ، والمستأجرون .

وكان عبيد اللارسا يتوزعون الى فئتين : العبيد الدائمين (الأجانب ، الذين وقعوا في الأسر ، أو الذين ابتيعوا) ، وهم الأكثرية ، والعبيد « المؤقتين » ، ويشكلون الأقلية ، ويتألفون من السكان المحليين ، العاجزين عن تسديد ديونهم .

في خارج المدينة كان حوالي ثلث الأراضي المزروعة بحوزة المزارع الحكومية . وفي هذه الأراضي كان يعمل شغيلة ، لا يحق لهم ، على ما يبدو ، ترك مكان عملهم ، ويسلّمون كل المحصول الى الدولة . ولم يكونوا يملكون وسائل الانتاج ، وكانوا يحصلون ، لقاء عملهم ، على « رزق » معين . وكانوا يتميزون عن العبيد بأن لهم الحق في تكوين اسرة . أما باقي الأراضي فكانت ، أغلب الظن ، ملكاً للمشاعات الزراعية ، أو حصصاً لسكان المدينة .

تلك هي ، على ما يبدو ، لوحة المجتمع القديم خلال شوط كبير من مسيرته التاريخية . لقد كان مجتمعاً ، موزعاً الى خلايا (مدن ـ دول) ، فقيراً وذا اقتصاد طبيعي من حيث الأساس ، يشغل فيه التنظيم الحربي مكانة كبيرة ، وتلعب فيه التبعية

٣ ـ في الحالة الأخيرة ليس من الواضح تماماً ـ كما تقول كوزيروفا ـ كيف تشكلت ملكيتهم للحقول المحروثة ، والى أي مدى كانت هذه الملكية كاملة .

الشخصية دوراً هاماً ، هنا القطاع الحكومي قويٌ للغاية ، لكن توجد الى جانبه أشكال معينة من الملكية الخاصة ، كانت ملكية العبد ـ الأجنبي أنصعها واكثرها كمالاً . والى هذا كله يجب أن نضيف ، بالطبع ، تأثير العلاقات المشاعية والرواسب العشائرية : صحيح أننا لا نراها في مثالنا أعلاه ، لكن مصادر عديدة تشير أن الحياة في العصر القديم كانت مصطبغة بها .

لقد وجدنا ، في مراحل مختلفة من تطور بلاد ما بين النهرين ، نفس تلك الفئات الاجتماعية ، التي عثرنا عليها في المجتمعات الصينية والهندية والافريقية ، التي درسناها أعلاه ، وفي العالم الاغريقي ـ الروماني تبرز أمامنا لوحة مماثلة . ففي المرحلة الأول من الحضارة يهيمن استغلال الفاتحين لمشاعات السكان الأصليين (الهيلوتيا) . وهذه الأشكال من الاستغلال لا تصادف في اسبرطة وفيساليا ، فحسب ، بل وفي عدد من المدن ـ الدول الاغريقية الأخرى ، مما يلقي بعض الضوء على عملية ظهور المجتمعات الطبقية في بلاد اليونان كلها . وفي المجتمع الروماني العبودي الباكر نلمس ظاهرة مماثلة (الارستقراطية *patricien* والدهماء *Plébein* *)

ومع تطور العلاقات السلعية ـ النقدية والملكية الفردية صارت الأشكال الأولى تتفسخ . وبدأ الهيلوت السابقون يطالبون بالمساواة مع الأحرار . ومع ذلك كان تفسخ المشاعة يترافق بتحول قسم من الأحرار الى فئة أنصاف العبيد ، من نمط الكارماكار الهنود ، حيناً ، وإلى عبيد كاملين ، حيناً آخر . وقد تتوج بالنصر نضال الفئات الدنيا من الأحرار ضد الاسترقاق في اليونان وروما ، وبذلك سُدَّ هذا السبيل لنمو العلاقات العبودية . وفي ظروف التطور الرفيع للاقتصاد السلعي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كان بامكان الطبقة السائدة أن تجعل عمل الأسرى الأجانب ونهب[٤] سكان الأقاليم المغلوبة أساساً للاقتصاد العبودي ، بدلاً من استرقاق أفراد من نفس القبيلة .

يرى بعض الباحثين (ي . م . شتايرمان ، ج . ق . كورانا شڤيلي) أن الطريق القديم (*antique*) ، طريق اليونان وروما ، هو على قدر من الخصوصية ، بحيث يمكن اعلانه تشكيلة مستقلة ، مختلفة جذرياً عن مجتمعات الشرق القديم . ويذهب كورانا شڤيلي ، الذي انخرط في المناظرة بعد انقضاء سنوات على بدئها ، إلى أن الحجج المساقة لصالح وجود اسلوب الانتاج الآسيوي تبدو غير مقنعة (ونحن نتفق معه في ذلك) ، أما الاختلاف بين الشرق القديم والعالم الاغريقي ـ الروماني فيعود ،

(*) في البداية كانت فئة Patricien تعم كل سكان روما القديمة الأصليين الذين يشكلون الشعب الروماني وفي الطرف الآخر كان يقف « Plébéien » وهم السكان الاحرار الذين لا يدخلون في المشاعة ، ومحرومون من استخدام الأرض المشاعية (المترجم) .

٤ ـ عن طريق الضرائب .

في رأيه ، الى الاختلاف في البنيان الفوقي [انظر : ٥٩٨ ؛ ٧٢٥ ، ٦٣٨ - ٦٧١] .

لا شك في أن البنيان الفوقي السياسي والايديولوجي في المجتمع الاغريقي - الروماني يختلف عنه في بلدان الشرق القديم : ما عدا اليونان وروما لا نجد ، في أي من المناطق ، ذلك المستوى المتطور ، الذي بلغته الأفكار والمؤسسات الديمقراطية . ولا يقتصر الاختلاف على البنيان الفوقي : من المهم للغاية ملاحظة أن الأحرار في اليونان وروما لم يكونوا معرضين لخطر التحول إلى أرقاء ، الأمر ، الذي كان وراء تلك الدرجة الرفيعة من تطور وعي المواطنين ، من الثقافة الروحية ، التي بلغها العالم القديم *antique* . ولكن هل يعني هذا ، بالضرورة ، أن العالم القديم والشرق القديم تشكيلتان اقتصاديتان - اجتماعيتان مختلفتان ؟

يبدو أن بالامكان اعتبار العصر القديم ، الذي فيه بدأت الشعوب ، في مناطق مختلفة من العالم ، بالانتقال إلى المدنية بدون صلات وثيقة بينها ، أو حتى بدون أية صلات ، عصر الاختلافات القصوى في تاريخها . لنتذكر ، بهذا الصدد ، ظاهرة الطوائف المغلقة ، المميزة للهند وحدها ، أو لنتذكر خصوصية الايديولوجية الكونفوشية ، التي جعلتها بعيدة الشبه عن سائر المذاهب الدينية القديمة . هل نقول أن هذه الاختلافات هي نتيجة وجود تشكيلتين متمايزتين ، « هندية » و « صينية » ؟ أم نذهب الى أن الخصوصيات المذكورة ليست بنفس أهمية الفرق بين اليونان وروما ، من جهة ، وبين باقي البلدان ، من جهة أخرى ؟ أين المعايير ؟

أما إذا التفتنا الى السمات المشتركة ، وليس إلى الفروقات ، فسنرى ما يلي . ان المجتمع الاغريقي والروماني يتميز ، شيمة المجتمع الشرقي القديم ، بانشطار أفراده الى عبيد وأحرار . والأحرار يتوزعون إلى ملاك كبار مستغِلين ، والى شريحة متوسطة - الجند . وكان الافلاس يصيب ، شيئاً فشيئاً ، الفئات الدنيا من الأحرار ، وينحدر بها إلى وضع العبيد . في الطور الأول انتشرت ، على نطاق واسع ، أشكال الهيلوتيا . أما المبدأ القديم - المشاعة تستغل المشاعة - فقد انعكس ، في العالم الاغريقي - الروماني ، في صورة المدينة - الدولة العبودية ، التي تضطهد السكان المشاعيين المغلوبين ، وكذلك سكان المدن المغلوبة .

صحيح أننا لا نجد في بلدان الشرق القديم تلك الديمقراطية المتطورة ، التي شهدتها أثينا ، لكن بوسعنا العثور على سمات للتنظيم المشاعي ببلاد ما بين النهرين ، أو في جمهوريات الهند القديمة . ومن جهة أخرى ، يمكن اعتبار تحررُ السكان الأغارقة والرومان من خطر الاسترقاق ظاهرة مؤقتة : في ظل الامبراطورية ، في القرون الميلادية الأولى ، عرفت الدولة الرومانية منظومة من الاضطهاد القاسي لكل

السكان (بغض النظر عن كونهم ، سابقاً ، تابعين أو أحراراً) ، بحيث يمكن اعلان الامبراطورية الرومانية أيام ديو كليتيانوس مثالاً لمجتمعات اسلوب الأنتاج الآسيوي ، اكثر « نقاءً » من الصين الخانية ، مثلاً[٥] .

كانت الحضارة الأغريقية والرومانية ، في عصر ازدهارها ، تختلف اختلافاً حاداً عن حضارات الشرق القديم ، لكنها نمت ، بدون أي انقطاع ، من علاقات انتاجية ، تشبه شبهاً مدهشاً العلاقات الشرقية القديمة ، ونحن نرى أن هذا لا يعني إطلاقاً أنه خلافاً للبلدان المتوسطية يمكن اعتبار البلدان الشرقية ، على امتداد تاريخها القديم كله ، مجتمعات « عبودية مبكرة » . نحن سننطلق من الوقائع : اننا لا نعرف ذلك المستوى من التطور العبودي ، الضروري لاعلان العلاقات الاجتماعية « باكرة » ، أو « ناضجة » ، أو « متأخرة » . يبدو أنه يكفي أن تكون العلاقات العبودية قد بلغت درجة من التطور ، تضمن الانتقال المستقل إلى التشكيلة اللاحقة ، إلى الاقطاعية .

لقد رأينا أعلاه أن الصين والهند ، وبلدان أخرى معزولة نسبياً ، قد انتقلت من المرحلة العبودية إلى الاقطاعية انتقالاً مستقلاً ، حدث تقريباً في نفس فترة انتقال عالم حوض البحر الأبيض المتوسط الى الاقطاع . ومن الجلي أن علاقات الرق في الهند أو الصين القديمة قد مرّت ، بصورة مستقلة عن التأثيرات الخارجية ، بمرحلتي الازدهار والانحطاط ، وأنها مهدت للأنتقال الى الاقطاعية[٦] . ولذالا يصح القول أن المجتمع

٥ ـ إذا كان أسلوب الانتاج العبودي يتميز بالنزعة نحو المركزية وعزل المنتج المباشر عن وسائل الانتاج ، في حين يتميز الأسلوب الاقطاعي بميل نحو التخفيف من المركزية ، وتقييد المنتج المباشر بوسائل الأنتاج ، فإن هذه الخصوصيات الجذرية لأسلوب الانتاج الآسيوي تتجلى ، في خصوصية تشكل الشعوب القديمة والقروسطية . ففي العصر القديم كانت عملية انصهار القبائل والأقوام والمشاعيات الصغيرة تتم في إطار مناطق واسعة للغاية (تذكرنا بها أيضاً اللغات « الكبرى » ، التي ظلت موجودة في العصور الوسطى : اللاتينية في اوروبا الغربية ، وفينيان في شرق آسيا) . لكن هذه العملية لم تنته ، عادة ، بتشكل شعب على مستوى المنطقة ككل ، حيث وقفت الحواجز الاقتصادية عائقاً على هذا الطريق ، على العكس ، تشكلت تدريجياً ، في القرون الوسطى ، أقوام ، صغيرة الحجم في معظمها ، لكنها تستند الى قاعدة جغرافية وعرقية وطيدة . مكّنتها فيما بعد ، في عصر تطور العلاقات الرأسمالية ، لأن تغدو أساساً للقوميات المعاصرة . أما الاستثناء الوحيد ، عندما غطى شعب واحد منطقة كاملة من الحضارات القديمة ، فهو الشعب الخاني (الصيني) . وهذا يُفسّر بوضع الصين المتميز ، وبعزلتها عن باقي مناطق العالم المتطورة . كذلك لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار ضعف تلاحم صفوف الشعب الخاني (اقتصادياً ولغوياً وسياسياً) طوال قرون عديدة .

٦ ـ من الواضح أن الامبراطورية الرومانية المتأخرة يجب أن تعتبر الطور الأخير من التشكيلة العبودية ، أما الآراء ، المخالفة لهذا الرأي ، فتفتقد إلى الحجج ، التي تثبتها . ان ي . م . شتايرمان ، التي كانت ، في حينه ، تعتبر القرنين الثالث والرابع الميلاديين فترة انتقالية من الرق الى الاقطاع [انظر : ٣٥٦] ، كانت تستند ، بصورة رئيسية ، الى نمو الطراز الاقتصادي ـ

الشرقي كان ، حتى آخر أيامه ، عبودياً مبكراً ، أو عبودياً غير ناضج ، الخ . فلقد « طبّقت » الحضارات القديمة كلها « المعايير » الكاملة للتطور العبودي ، لكن هذا التطور بلغ ، في اليونان وروما ، مستوى عالياً متميزاً[٧] .

الاجتماعي الاقطاعي . لكن نظرة كهذه تتجاهل دور الدولة الرومانية ، التي لا شك في أنها ظلت ، حتى القرن الخامس ، عائقاً كبيراً أمام التطور الاجتماعي . فقط بعد انهيار البنيان الفوقي السياسي العبودي على يد البرابرة انفتح الباب أمام التطور الحر على الطريق الاقطاعي .
ونحن نلمس تطرفاً مقابلاً في إحدى مقالات شتايرمان المتأخرة ، حيث تبالغ ، على العكس ، في دور البنيان الفوقي وفي الاختلاف المبدئي بين العالم اليوناني القديم وبين الشرق القديم ،وتعتمد ، بصورة رئيسية ، على الفروقات في ظواهر البنيان الفوقي [انظر : ٧٢٥ ، ٦٣٨ ـ ٦٧١] . وفي أبحاث ن . ف . بيغوليفسكايا [انظر : ٢٣٠ ـ ٢٣٥] ، التي تدرس تطور العلاقات الاقطاعية في ايران الساسانية ، نجد أن التشكيلة الاقطاعية تبدأ في عصر باكر جداً ـ مع إصلاحات كسرى الأول ، اي قبل وقت طويل من تحطيم البنيان الفوقي السياسي على أيدي الفاتحين العرب .
ونحن نرى أن الفتح العربي كان الحد الفاصل ، سياسياً وايديولوجياً ، بين التاريخ القديم والقروسطي لدى شعوب إيران والشرق الأوسط . وهناك قرائن ، تسمح بالقول أن العرب قد لعبوا ، إلى حد ما ، دوراً تحريرياً ، وأنهم ساعدوا على اشاعة أشكال للاستغلال ، أكثر اعتدالاً . حتى أثناء الفتح كانت هناك عناصر « الصلح » مع السكان المحليين [انظر : ٦٦٥] . وهذه العناصر أقرب ، عموماً ، الى روح علاقات الاستغلال الاقطاعي ، منه إلى العبودي . وليس من الصدفة أن يوصي الخليفة أبو بكر قائد جيوشه ، المتوجهة لفتح الشام : « لا تخونوا ولا تغدروا ، ولا تغلوا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً . . . . » . هذه العبارات ، ووصيته بمصالحة أهل الأراضي المفتوحة على أراضيهم ، وفرض جزية معتدلة عليهم ، والمحافظة على تقاليدهم وشرائعهم ، لا تشبه ، أبداً ،لغة أسرحدّون ، أو غيره من غزاة العصر العبودي !
وتدل الوثيقة ، التي نشرتها بيغو ليفسكايا ، على ردود فعل السكان المحليين . وقد جاء في الوثيقة « أن الله ، الذي رأى كيف طفح كيل جرائم الروم ، وما فرضوه من محرمات على شعبنا وكنيستنا . . . . . أخرج من أراضي الجنوب بني اسماعيل . لقد قدّر الله أن يكون خلاصنا على أيدي هؤلاء القوم ، المجهولين والمزدرين ، وغير المعروفين لشعوب العالم . . . . ولذا كانت المدن ، عندما تسمع بقدوم العرب ، تفتح لهم أبوابها ، وتخضع لهم » [٢٣١ ، ٢٧١ ـ ٢٧٢]

٧ ـ ان ما أصاب النفسية الاجتماعية من تغيرات ، رافقت الانتقال من التشكيلة العبودية الى الاقطاعية ، لم تنعكس في ميدان الدين وحده . انها معروفة جيداً للعلماء ، المشتغلين بتاريخ الثقافة ، مثلاً ، وأثناء المناظرات حول تقسيم تاريخ آداب الشرق (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) ؟طرحت مراحل لتطور الآداب ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراحل التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي .وقد أشار المشاركون في المناظرة إلى أن الانتقال من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي يتميز بـ « أنسَنة » الأسطورة ، بخلق صورة الانسان ـ البطل (بالمعنى القديم للكلمة : البطل ـ ابن لوالدين ، أحدهما من الآلهة . ملاحظة المترجم) . وعند الانتقال من العصر القديم الى الوسيط تبرز الى المقام الأول فكرة محبة الأنسان والرأفة به ، وتغدو الشخصية الأساسية شخصية

هذا الاستنتاج حول الوحدة المبدئية لسبل البشرية في المراحل الأولى من المجتمع الطبقي لا يتناقض إطلاقاً مع حقيقة[8] أن كثيراً من شعوب كوكبنا[9] قد انتقلت مباشرة من المشاعية البدائية الى الاقطاع .

ان المشكلة واضحة في نظرنا . ذلك أن أحداً من الباحثين الماركسيين لم ينف (خلافاً لبعض الادعاءات ، التي ظهرت أثناء المناظرة المعاصرة) أن مسيرة شعوب كثيرة لم تمر بمراحل كاملة من التطور الاجتماعي ، لأنها أخذت بالحضارة المادية لبلدان طليعية ، أخذت بخبرتها وايديولوجيتها . ففي عصرنا يجري الحديث عن طريق التطور اللارأسمالي ، وبالنسبة للقرون الوسطى يمكن الحديث عن الطريق اللاعبودي لشعوب عديدة .

ومن الطريف ، في الوقت ذاته ، الاشارة[10] إلى أن المراحل الأولى من تطور المجتمع العبودي لدى الشعوب ، التي انتقلت الى « الطريق اللاعبودي » ، شديدة الشبه بالمجتمع العبودي المبكر . فقد كان لدولة كييف ، قبل اعتناق روسيا للمسيحية ، عدد من السمات العبودية[11] . وشهدت هذه الدولة صراعاً بين النزعة العبودية (ايغور ، سفيتو سلاف ، وفلاديمير الشاب) والاقطاعية (اولغا ، فلاديمير في المرحلة الثانية من حكمه) . وتصادف مراحل مماثلة في بلدان اقطاعية أخرى . لكن هذا لا يعطي الحق ، في رأينا ، في تسمية هذه المرحلة الانتقالية القصيرة تشكيلة عبودية[12] ، ولا يسمح بالافتراض أن المرحلة المذكورة لا تنتمي الى أي من

الانسان ـ الأخ ، الانسان الرؤوف [انظر : ٧٢٧ ، ٧ ـ ٨] . وجدير بالذكر أيضاً أن الجانب القوي في أعمال الأكاديمي كونراد ، التي يخلص فيها الى القول بوجود النظام العبودي في الشرق [٥٩٥] ، هو ، بالضبط ، تحليله لظواهر البنيان الفوقي . لكن ما يحكيه عن العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية هو أقل اقناعاً ، لأن المؤلف يتجرد عن حقيقة الانتشار الواسع لأشكال الاستغلال « غير العبودية » (أي الرق غير الكلاسيكي) في العالم القديم .

٨ ـ الى هذه الحقيقة يستند بعض الباحثين ، الذين يخالفوننا الرأي .

٩ ـ وقد تكون معظم الشعوب : الجرمان ، والسلاف ، وشعوب اليابان وكوريا ، والشعوب الرعوية بآسيا الوسطى .

١٠ ـ سبق للباحث السوفيتي إ . م . دياكونوف التدليل على هذه الحقيقة .

١١ ـ في القرون ٩ ـ ١٢ كان الرق رائجاً في روسيا ، وكذلك علاقات الايجار الاستعبادية ، التي في ظلها كان وضع العاملين بالأجرة قريباً من وضع العبيد . وكان دافعي الاتاوى يتألفون من « السيميورديين » ، أي المزارعين ـ المشاعيين في الأراضي الشاسعة ، التي استولى عليها امراء كييف . وقد لفت ب . أ . رومانوف الانتباه إلى أن السيميوردي كان يُعتبر غريباً وأقل مكانة من العبد [انظر : ٢٧٤] .

١٢ ـ وهو ما تفعله ف . إ . جوريبكينا ، مثلاً . انها تشير ، بحق ، الى كون فرضيتي أسلوب الانتاج الآسيوي و

التشكيلات[١٣] .

نحن نرى أن مراحل انتقالية كهذه يجب أن تُعتبر ، في نهاية المطاف ، جزءاً من التشكيلة الاقطاعية . فكما أن المولود البشري يمر ، على نحو جنيني ، بكافة مراحل التطور البيولوجي ، كذلك فإن المجتمع القديم ، الذي ولد في أحشاء المشاعية البدائية ، يمر (حتى ولو خطا مباشرة نحو مرحلة ارفع) بالمرحلة العبودية ، لكن في اولى تجلياتها الباكرة فقط .

لقد وجدنا أمثلة للمجتمعات العبودية في المراحل القديمة والقروسطية ، والحديثة من التاريخ العالمي لكننا لم نعثر ولو على مثال واحد للتطور الاقطاعي في العالم القديم ، ولا يبقى علينا الاّ الاستنتاج ان أمامنا طورين تاريخيين متتابعين ، بعبارة اخرى ان العلاقات « الاقطاعية » في العصر القديم ليست الاّ ثمرة التأويل الخاطىء للوقائع و (او) الفهم العشوائي الذاتي للمقولات الاقتصادية ـ الاجتماعية المعنية (ولا سيما القنانة في العصر القديم) . وفي الوقت نفسه لم نجد كما في السابق ، مكاناً لأسلوب الانتاج الآسيوي في التاريخ العالمي العامة ، التي تنعكس في التقسيم « الخماسي » *périodisation* . امامنا ، هنا ، ظاهرة ، شبيهة بما يحدث عند التعرف على لوحة فنية كبيرة ، فعند النظر الى اللوحة من مسافة قريبة تتبدى لنا الالوان المنفردة ، وندرك « تقنية » العمل الفني ، ونطلع ، بصورة افضل ، على هذه التفاصيل او تلك ، لكن التآلف *Composition* العام « يفلت » منا . وربما يتكون انطباع بان اللوحة ليست اكثرمن تراكم للالوان والتفاصيل والجزئيات . وفقط عندما نبتعد قليلاً عن اللوحة ، ونحيطها بنظرة شاملة يمكن فهمها وتقييمها. كذلك هو الحال بالنسبة لتقسيم التاريخ العالمي وتاريخ الشرق ، حيث لم تُطرح ، حتى الان ، ادوات وطرق معرفية ، شأنها اثبات عدم ضرورة النظرة الشاملة الى الاشكال والمراحل الاساسية في العملية التاريخية العيانية .

لكن تحليلنا يبين في نفس الوقت ، ان تطبيق الصيغة «الخماسية» على التاريخ الملموس يعاني من بعض نقاط الضعف . مقولتا « النظام العبودي » و « العبد »

« الاقطاعية في العصر القديم » غير مقنعتين ، لتؤكد عى دور الرق في روسيا قبل القرن الحادي عشر . لكنها ترجع بداية الاقطاع إلى أواخر القرن الحادي عشر فقط ، حتى وتكتشف انتقالاً ثورياً من التشكيلة العبودية الى الاقطاعية : الانتفاضات العفوية ، التي فجّرها « السيميورديون » (راجع الهامش السابق ـ المترجم) والفئات المدينية الدنيا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر [٥١٨ ، ٧١] . ونحن نرى ان المؤلفة قد وقعت في نفس الخطأ ، الذي ارتكبه خصومها لم تُعطِ البنيان الفوقي ما يستحقه من التقدير ، الامر الذي حدث في تقييم انقلاب ايديولوجي هام ، مثل اعتناق روسيا للمسيحية . حول ذلك يمكن الرجوع ايضاً الى نقد كتاب جوريميكينا في مقالة ل . ف . تشيريبين [٦٨٣] .

١٣ ـ كما فعل أ . إ نيو سيخين ، مثلا [انظر : ٧٢٥ ، ٦١٦ ـ ٦١٧] .

تفهمان بمعنى مفرط في الضيق ، في حين تفهم « الاقطاعية » و « الفلاحون » و « القنانة » و « المشاعة » بمعنى مفرط في الاتساع . من هنا يحدث ان عدداً من المجتمعات العيانية التي من الواضح انتماؤها الى النمط العبودي (كمبوديا ، افريقيا الاستوائية) ، يُصنف ، بدون اساسٍ كافٍ ، في عداد المجتمعات الاقطاعية ، وهذا التعامل غير المقنع يخلق جواً لنقد اللوحة « الخماسية » .

أما العقبة الهامة الثانية (الى جانب مسألة مدى انتشارالتشكيلة العبودية) على طريق الاعتراف بوحدة سبل تطور الشرق والغرب فهي مشكلة ، معقدة بما فيه الكفاية : مسألة نشوء الرأسمالية في بلدان آسيا . ان تطور الرأسمالية في هذه البلدان لم يرتسم على نحو واضح إلاّ بعد التأثير القوي ، الذي مارسه الرأسمال الأوروبي - الأمريكي على المجتمع الشرقي ، وقد كشفت النقاشات حول فترة ولادة العناصر الرأسماليةوتشكل القوميات المعاصرةفي الشرق إلى مرحلة أقدم. لكن أحداً، فيما نرى ، لم يورد ، حتى اليوم ، الأدلة ، التي تكفي لاثبات امكانية التحدث عن طراز الاقتصاد الرأسمالي في أي من البلدان الآسيوية أو الافريقية قبل القرن التاسع عشر . كذلك تبقى بدون اثبات تلك الفرضية ، الأكثر مرونة ، التي طرحها الأكاديمي السوفيتي ن . إ . كونراد وآخرون من مؤرخي الثقافة حول ما يسمى بعصر « النهضة » (التي تبدأ منذ القرن الثامن !) في الشرق . وإذا فهمنا « النهضة » (« البعث » *Renaissance*) على أنها ظاهرة تاريخية ممهدة ، تضرب جذورها في تلك التغيرات الاجتماعية ، التي تسبق مباشرة صيرورة الانتاج الرأسمالي ، يكون من الصعب إيجاد عصر كهذا في تاريخ الشرق قبل القرن التاسع عشر[١٤] .

ان تأخر ظهور الرأسمالية في بلدان الشرق ، وتطورها الضعيف في معظمها ،

١٤ - في معرض ردّه على انصار فرضية « البعث » الشرقي يؤكد ل . ز . ايدلين ان وقائع تاريخ الثقافة الصينية لا تقدم اي دعم لهذه الفرضية : « لن ندهش لـ « البعث الصيني » ، وسنستمع باهتمام كبير ، الى الاراء عنه ، ونعلن مسبقاً موقفنا انه التالي : نحن نرحب باية فكرة عن الميدان ، القريب منا ، من دراسة الادب الصيني ، لكننا نطلب (من الاخرين ومن انفسنا) الا يودي سناء الفكرة وشمولها بتلك « الحفنة الصغيرة» من الوقائع : التي ماان تظهر الى النور حتى نقف مبهوتين امام الفكرة نفسها ، ونبدأ بالشك فيها : ان جمع الوقائع لا يتم بهذا القدر من السهولة والبساطة » [٨٢٣ ، ٢١٧] . وهذا الموقف قريب منا ، ومفهوم لنا . بيد اننا نشير الى ان ايدلين لا يعزز من موقفه هذا عندما يستشهد بالمؤرخ ق . م . شتين كواحد من انصاره في الرأي . صحيح ان شتين ينفي عصر البعث في الشرق لكنه يفعل ذلك انطلاقا من اعتبارات اخرى . ان شتين ، الذي تأثر ببعض الرياح القادمة من الصين في اواخر الخمسينات ، يبالغ كثيرا في تقييم الانجازات التاريخية لشعوب الشرق في كافة العصور ، حين يقول : « لا يحتاج الشرق الى بعث لانه لم يعرف الانحطاط ، ولا الجمود ، المقترن بالسكولائية (المدرسية) » [٥٣٩ ، ٣٤٠] . وبدون اساس كافٍ يعلن شتين مقالة ل . إ . دومان [٥٤٣] تعبيراً عن رأي « معظم مؤرخينا » ، ودليلاً على ان الصين وصلت الى الاقطاعية قبل اوروبا ، وقد افترض ان الصين سبقت الغرب ايضا من ناحية ولادة العناصر الرأسمالية ايضا . وفي اعماله ، التي تعود الى فترة اسبق ، كان شتين يرجع ظهور بدايات الرأسمالية في الصين الى القرن الثاني عشر [٥٣٨ ، ٨٤ ، ٨٦] .

كانا وراء الزعم بأن المجتمع الشرقي « عاجز أصلاً » عن انجاب الرأسمالية ، وقد ظهرت آراء ، تقول أن العلاقات الرأسمالية ، إذا وجدت في بلدان الشرق ، فإنما تكون مستوزدة من أوروبا .

لكن وجهة النظر هذه تعاني من الطابع التأملي والافتراضي . فمن البديهي أن غزو الرأسمال الأجنبي قد قطع التطور الطبيعي المستقل للمجتمعات الشرقية ، وغيّر طابع ارتقائها . وفي الوقت نفسه كشف العلماء ، بالنسبة لبعض البلدان (الهند ، مثلاً) عن جوانب[١٥] ، تسمح بالقول بإمكانية ظهور الظروف اللازمة لولادة الرأسمالية ولادة مستقلة . فهل كان لهذه الامكانيات أن تتطور الى واقع ، أم كانت غير كافية ؟ من الواضح أننا لن نتلقى ، في يوم من الأيام ، جواباً على هذا السؤال ، ولذا لا يبقى لنا إلاّ تقرير أن التاريخ لا يقدم لنا مادة ملموسة ، تصلح لأن تكون أساس جواب مقنع . وهذا يشمل ، بالطبع ، انكار قدرة المجتمعات الشرقية على التطور الرأسمالي المستقل .

أما النمط الأخير من المجتمعات الانتقالية في تاريخ بلدان الشرق ، الذي (النمط) تطرقت إليه المناظرة الحالية ، فهو المجتمعات المعاصرة ،التي خلعت عن كاهلها نير الاستعمار .

في هذه المجتمعات نلمس تشابكاً معقداً للأنماط التقليدية ، الطبقية وما قبل الطبقية ، مع عناصر النظام الرأسمالي ، التي بدأت بالظهور .

وفي الوقت نفسه تتسم المرحلة المعاصرة من مسيرة حركة التحرر الوطني باستقلالية كبيرة (لا مثيل لها من قبل !) للفئات الوسطى ، التي وصل ممثلوها إلى السلطة في عدد كبير من البلدان الفتية .

ان الباحثين الماركسيين الذين يدرسون العمليات الجارية في هذه البلدان ، ينظرون نظرة جدية الى دور الفئات الوسطى في الثورة ضد الاستعمار ، والى الانظمة السياسية ، التي أقامتها ، وهذه الأنظمة تعتمد ، أساساً ، على تلك القوى الاجتماعية (الفلاحين ، وشغيلة المدن ، وصغار المالكين ، وأنصاف البروليتاريا) التي درجت الأدبيات الماركسية في الخمسينات على تسميتها بـ « البرجوازية الصغيرة » . لكن استعمال هذا المصطلح بدأ يخف شيئاً فشيئاً في أيامنا ، انه مصطلح غير موفق لأن نزعة التطور البرجوازي (أي الحركة نحو المجتمع الرأسمالي المتطور ، والانشطار إلى بروليتاريا وبرجوازية) ، التي كانت هي الغالبة لدى الفئات الوسطى ، يمكن أن تتراجع أمام نزعة التطور اللارأسمالي ، كما أن مصطلح « الفئات الوسطى » غير محدد بشكل كاف . تلك هي الناحية السلبية فيه ،

١٥ ـ تطور ، رفع نسبياً ، للعلاقات السلعية ـ النقدية ، يرافقه رواج معين لعلاقات التشغيل بالاجرة وظهور بدايات الانتاج الرأسمالي [انظر : ٦٨٤] .

وهي ، في الوقت ذاته ، ناحيته الايجابية .

لا شك في أن للأنظمة السياسية ، التي تتزعمها الأحزاب الديمقراطية ـ الثورية ، حظاً أكبر في الانتقال إلى الطريق اللارأسمالي ، منه بالمقارنة مع الحزب الكومينتانغي الثوري في الصين ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧[١٦]، ومن نافلة القول أن امكانية السير على هذا الطريق متعذرة بدون علاقات متينة مع الاسرة الاشتراكية ، مع الحركة الشيوعية والعمالية .

في الدول « الديمقراطية ـ الثورية » يكون المجتمع في طور التحول ، فهو قد خرج لتوه من مرحلةانتقالية (من التشكيلة الاجتماعيةالاقطاعية الى الرأسمالية) ، ليتنقل إلى مرحلة أخرى ، انتقالية أيضاً : من النظام الكولونيالي ونصف الاقطاعي إلى الاشتراكية . وهذا الوضع الأنتقالي مؤقت ، غير مستقر ، وقد تعتريه ، أحياناً ، تراجعات وتقلبات كبيرة في تطوره .

وقد اقترح الباحث السوفييتي ل . ف . ستيبانوف مصطلح « الدكتاتورية الفلاحية ـ الحكومية *étatique* » للتعبير عن سلطة « الديمقراطيين ـ الثوريين » ، الممثلين للفئات الوسطى [٦٣٨ ، ٢١٣] . وثمة اقتراحات أخرى ، تستحق الاهتمام . من ذلك ما كتبه م . أ . تشيشكوف عن « النخبة » *Elite* ، التي تتربع « على رأس الجهاز الحكومي ـ الحزبي » في بلدان « العالم الثالث » . وهذه « النخبة » هي الممثل « الاجمالي » لجمهور المنتحين ، والمستغل « الاجمالي » لهم في نفس الوقت [٨٠٦ ، ٨٩] . وهو يرى أن هذه « النخبة » هي الحامل للنزعة الرأسمالية في بلدان العالم الثالث . وفي الطرف المقابل تقف « لا فئات الشعب الكادحة ، فحسب ، بل وجمهور المالكين البرجوازيين الصغار ، ورجال الأعمال ـ الرأسماليون الصاعدون » [٨٠٦ ، ٩١] .

لكن من غير المفهوم كيف يمكن وجود « ممثل » للكادحين يكون ، في الوقت ذاته ، « مستغلاً » لهم . وكيف يمكن الجمع بين هذين المفهومين ، اللذين لا يجتمعان ؟ ومن غير المفهوم أيضاً كيف يضع المؤلف ، في مواجهة « النخبة » ، كل فئات السكان عملياً .

ان واقع الحياة السياسية اليوم يكشف لنا عن صراع نزعتين في « العالم الثالث » : رأسمالية ، واشتراكية . وعن النزعة الأولى تدافع ، في المقام الأول ، الفئات المالكة ، والبرجوازية الوطنية والاقطاعيون (في البلدان ، التي ظهرت فيها

١٦ ـ وهو ما يراه ، كما نذكر ، ل . س . فاسيليف .

هذه الطبقات) ، أما النزعة الاشتراكية فتلقى التأييد الثابت من قبل البروليتاريا في البلدان ، التي تشكلت فيها البروليتاريا كطبقة) . وبين هاتين النزعتين تتأرجح الفئات الوسطى ، الكثيرة العدد ، والتي تحاول ، ذاتياً ، انتاج سبيل ثالث ، مستقل عن البرجوازية والبروليتاريا ، لكنها ، في نهاية المطاف ، عاجزة عن اختراع نظام ثالث ، يختلف عن الرأسمالية والاشتراكية ، وعندما تكون السلطة بأيدي ممثلي هذه الفئات نراهم ينتهجون سياسة ، تعبّر عن النزعة المميزة لهذه القوىٰ الاجتماعية الوسطى ، لكنها لا تكون ، إطلاقاً ، سياسة فوق ـ طبقية ، أما في اللوحة التأملية ـ النظرية ، التي درسناها أعلاه ، فنجد الأمر على العكس تماماً : « الفئات الكادحة » (وهي تشمل ، أغلب الظن ، البروليتاريا) تقف صفاً واحداً مع « رجال الأعمال ـ الرأسماليين » في الطرف المقابل لـ « النخبة » ، التي هي ، فعلياً ، فوق الطبقات !

ويسعى بعض الباحثين لاستخدام مواد المناظرة حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية في محاولة لتفسير ظواهر العصر الحديث [انظر : ٦٩١ ؛ ٧٦٩] .

على هذا الطريق سار أ . ف . ميليكسيتوف ، الذي وصف نمط التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي في الصين التقليدية بأنه « فلاحي بيروقراطي » ، وإذا كان ل . ف . ستيبانوف (الذي يستشهد المؤلف به) ، في حديثه عن « المجتمع الفلاحي ـ الحكومي » ، يقصد الدولة المعاصرة ، التي على رأسها يقف ممثلو الفلاحين والفئات الوسطى ، فإن ميليكسيتوف ، على العكس من ذلك ، يعمم مصطلحه المقترح على المجتمعات الطبقية ، التي شهدها تاريخ الصين كله .

يذهب ميليكسيتوف إلى « أن الروابط الاقتصادية ، الشيئية ، التي تتجسد في التداول السلعي ، كانت تلعب دوراً كبيراً في حياة المجتمع الصيني التقليدي ، لكن العلاقات المسيطرة كانت ، مع ذلك ، العلاقات الشخصوية ، لأن القوة الوحيدة ، التي يمكنها أن تربط المنتجين المعزولين بعضهم عن بعض ، هي القوة السياسية ، أي الدولة » [٦٤٩ ، ٢٤٦] . سيطرة العلاقات الشخصوية ، لا الاقتصادية ، والدولة المنفصلة عن الطبقات ـ تلك هي الموضوعات ، التي رأيناها أعلاه ، ودرسناها مفصلاً .

على هذا النحو تتكشف اللوحة ، التي يرسمها ميليكسيتوف ، عن خط مستقيم تماماً : كان المجتمع الصيني ، القديم والقروسطي ، يتميز ، دائماً ، ببسيطرة أشكال الملكية الحكومية ، وبالتضييق على الملكية الخاصة ، وكان سون يات ـ سن يجمع ، في مذهبه ، بين المبادىء التقليدية وبين بعض النظريات الغربية ، ليقترح على الصين الطريق اللارأسمالي ؛ كذلك وقف الكومينتانغي الرجعي تشان كاي ـ شيك (الذي

استند الى آراء سون يات ـ سن) إلى جانب التطور اللارأسمالي ، في هذه اللوحة لا نجد إلاّ أنظمة دكتاتورية عسكرية ـ بيروقراطية ، يحل احدهـا محـل الآخـر ، لكن المؤلف لم يُعنَ باستجلاء الجوهر الطبقي لهذه الأنظمة ،من هنا يصبح من غير المفهوم لماذا ثار الفلاحون ، مثـلاً ، ضد الأنظمـة « الفـلاحية » ـ البيروقـراطية في الصين «التقليدية » ، وما هو وجه الاختلاف بين الحزب الجيوميندانى (الكومينتانغ) قبل عام ١٩٢٧ وبعده[١٧] ، ولماذا ظلت الصين ، في عهد الكومينتانغ ، مسرحـاً للحـروب الفلاحية ، وما هو هدف الصـراع القاسـي بين الحـزب الكومينتانغي وبين الحـزب الشيوعي .

ان المبالغـة في تصـورات ميليكسيتـوف عن الآفـاق اللارأسمـالية للصين أيام الكومينتانع تتجلى على أشدها في كتابه [٦٤٥] ، ولا سيما في الفصل ، المكرس للجنرال يان سي ـ شان ، المعروف بنزعته العسكرية . هذا الجنرال « التقدمي » قد أعطى ، في رأي المؤلف ، حلاً ناجحاً للمشكلة ، التي كم شغلت بال سون يات ـ سن وكافة المفـكرين الصينيين في العصـر الحديث :مشكلـة التـراكم . أمـا الحـل المذكور فهو التالي : الضرائب ، المحصلة من سكان المقاطعة ، والتي كان معظمها يبقى ، سابقاً ، لدى المدراء المحليين ، صارت تذهب مباشرة الى خزينة المقاطعة ، وليس إلى الحكومة المركزية (لعموم الصين) . وقد بلغت هذه الضرائب ، التي تفنن الجنرال في جمعهـا ، حدودهـا القصـوى في تاريخ الصين ، وعلـى هذا النحـو تم « تصنيع » المقاطعة على حساب افلاس الكتلة الأساسية من السكان ، على حساب الفلاحين المعذبين ، وقد كان من الطبيعي أن منتجات المؤسسـات ، المشيّدة بهـذا الأسلوب ، لم تُصرّف ، نظراً لما أصاب المستهلك من افلاس ، ورغـم المستـوى العالي الضرائب لم تكن الأموال المحصّلة تكفي : ففي بناء أكبر المشاريع ، ألا وهو الخط الحديدي داتون بوتشو ، تمت الاستعانة بقوى الجيش ، ان كافة نشاطات يان سي ـ شان ، التـي لم يبخـل بعض البـاحثين الغـربيين في الثنـاء عليهـا ، تبّين ، بوضوح ، عمق الأزمة ، التـي انتهـت إليهـا السياسـة الـداخلية لذلك الكومينتانغي الرجعي ، الذي اعتمد على البرجوازية الكبيرة والاقطاع .

نحن لا ننكر الجوانـب الايجـابية الهامـة في كتـاب ميليكسيتـوف . فالمـؤلف يطرح ، بحدة ،مسألة إعادة النظر في عدد من التقييمات الشائعة ، ويعيد إلى الأذهان

١٧ ـ تأسس الحزب الجيوميند اني (الحزب الوطني ، الكومينتانغ)عام ١٩١٢ . وقد لعب حتى عام ١٩٢٧ دوراً تقدمياً ، ثم تحول الى الحزب الحاكم ، المعبر عن مصالح الفئات البرجوازية ـ الاقطاعية الرجعية ، المرتبطة بالامبريالية الاجنبية . وقد ظل في السلطة حتى ثورة ١٩٤٩ . (المترجم)

واقعة أن سياسة الحزب الكومينتانغي في اعوام ١٩٢٨ ـ ١٩٣٧ كانت تنطوي على بعض النواحي الايجابية ، التي تعكس مشاركة البرجوازية الوطنية فيها . لكن الرجوع الى فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي لتفسير الظواهر المعاصرة ليس من شأنه إلاّ أن يقف عائقاً على طريق المؤلف ، ونحن نرى أن استخدام مقولات ، مثل اسلوب الانتاج الآسيوي ، والعوامل الحاسمة غير الاقتصادية ، والعلاقات الشخصوية ، في ميدان التاريخ الحديث والمعاصر لا يقل خطأ عنه بالنسبة للتاريخ القديم والوسيط .

٨ ـ يرجع انصار الفرضية « الآسيوية » الى التاريخ العياني

بين انصار الفرضيات « الآسيوية » و « المختلطة » هناك عدد من الباحثين ، ذوي المعرفة الجيدة بالوقائع والمصادر التاريخية . وهنا يبرز سؤال : ترى هل يستند هؤلاء ، في برهانهم على فرضياتهم ، الى وقائع ملموسة ؟ لقد كان من الطبيعي ان نتوقع ان الادلة ، التي لم نجدها في مقالاتهم الخاصة بالمناظرة الحالية ، موجودة في مؤلفاتهم ، التي صدرت في نفس الفترة .

ان لنا كامل الحق ان نفتش عن المادة الملموسة ، التي من شأنها اثبات فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي ، في الكتب ، المكرسة لتاريخ بلدان جنوب ـ شرق آسيا ؛ ففي هذا الميدان من علم الاستشراق ظهرت اكثر الآراء ، المؤيدة لـ « الفرضية الآسيوية » (ل . أ . سيدوف ، م . أ . تشيشكوف ، ف . أ . تيورين ، إ . أ . بيريزين ، وغيرهم) . هنا تجدر الاشارة الى الواقعة الطريفة التالية : في المناظرات حول النظام الاجتماعي لبلدان الشرق نجد ، في كل مرة ، ان المثال الرئيسي على « المجتمع الآسيوي » هو بلد ، او مجموعة من البلدان ، التي لم تبدأ الدراسة الجدية لتاريخها الاّ منذ فترة قريبة نسبيا .

ففي النصف الاول من القرن التاسع عشر كان المجتمع الصيني يُطرح مثالاً كلاسيكياً للمجتمع « الآسيوي » . وفي اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان تاريخ الهند قد درس على نحو افضل من دراسة تاريخ الصين ، فجاءت مناظرات العشرينات والثلاثينات لتؤكد على تاريخ الصين ملجأ رئيسياً لفرضية اسلوب الانتاج الآسيوي . ومن ثم ، بعد البحث ، العياني الى هذا الحد او ذاك ، للمجتمع الصيني المعاصر « انتقل » اسلوب الانتاج الآسيوي الى الصين القديمة ، المدروسة على نحو اقل . وأخيراً ، في الستينات ، عندما كانت قد تشكلت ، في الاتحاد

السوفيتي ، مدرسة علمية كاملة في ميدان تاريخ الصين ، لها خبرتها وتقاليدها ، في حين ان مدرسة كهذه حول تاريخ جنوب ـ شرق آسيا كانت حديثة العهد ، صار تاريخ بلدان جنوب ـ شرق آسيا « الدليل » الرئيسي على صحة فرضية اسلوب الانتاج الآسيوي .

وقد وضع جـ . شينو احد الكتب الهامة حول تاريخ بلدان هذه المنطقة . في هذا المؤلف ينتقد شينو ، بحق ، المؤرخين البرجوازيين ، لانهم « لم يقدموا اي تحليل مرضٍ للبنية الاجتماعية في فيتنام القروسطية » [٨١٤ ، ٤٧] ، ويتحدث عن النظام « الاقطاعي » والعلاقات « الاقطاعية » ، مؤكداً ان من الخطأ استخدام كلمة « اقطاعي » بالمدلول الضيق ، ذلك ان « الاقطاعية الفرنسية القروسطية ليست إلاّ حالة خاصة من نسق اجتماعي ، اوسع نطاقاً بكثير حيث يمتد من فرنسا وحتى الصين ، مروراً بالقارة القديمة كلها . في ظل هذا النسق تتحكم حفنة من الملاك العقاريين تحكماً مباشراً او غير مباشر بثمار عمل الفلاحين » [٨١٤ ، ٤٧] .

هذه العبارات ، واخرى غيرها [٨١٤ ، ٤٨ ـ ٨٧] ، تبين ان جـ . شينو لم يستخلص فرضية « الآسيوية »[1] من وقائع التاريخ الفيتنامي ، الذي درسه بصورة عيانية : انه يخلص من هذه الوقائع الى القول بالاقطاعية في فيتنام . وهو يؤكد ان الزراعة في فيتنام ظلت ، حتى في القرن التاسع عشر ، « ذات طابع اقطاعي جلي للعيان » [٨١٤ ، ٩١][2] .

كذلك هو الحال بالنسبة لكتب تشيشكوف [٨٠٥] وتيورين [٧٩٥] وبيريزين [٤٧٠] ، المكرسة للتاريخ العياني ، والتي ظهرت اثناء المناظرة المعاصرة . فنحن لانعثر فيها على أية براهين على النظام « الآسيوي » ناهيك عن ان المؤلفين لايستخدمون ، اطلاقاً ، هذا المصطلح ، حيث يصيغون العلاقات الاجتماعية

١ - التي تعرفنا عليها من خلال مقالاته في اطار المناظرة الحالية .

٢ - لكن الى جانب هذه الموضوعات ، التي لا تحتمل اكثر من تأويل ، تصادف ، في نفس الكتاب ، امكنة ، كالتالية : « لم تكن فيتنام ، في القرن التاسع عشر ، تعرف التمايز الطبقي . . . . ومع ذلك كان الفلاحون ضمن المشاعة مقيدين بسلطة اقطاعية النمط ـ سلطة اوليغارشية الأغنياء » [٨١٤ ، ٩١] .

من الصعب علينا تفهم طرح كهذا . فهو يعين ان المجتمع الاقطاعي « الواضح تماماً » كان ، في الوقت ذاته ، لا يعرف « التمايز الطبقي » ، رغم وجود فلاحين « مقيدين » و « سلطة للاغنياء تقيدهم . عندما يقرأ المرأ مثل هذه الطروحات ، التي ظهرت في الخمسينات ، سرعان ما يدرك كم كانت المناظرة حول هذه المشكلة امراً لامناص عنه آنذاك .

التقليدية في فيتنام واندونيسيا والملايو بأنها « اقطاعية »[٣] . فهل تعكس هذه الكتب آراء مؤلفيها قبل انتقالهم الى مواقع اسلوب الانتاج الآسيوي ، ام تدل ، على العكس ، على ابتعادهم عن تلك النظرية ؟ ان من الصعب الاجابة على هذا السؤال ، لأن تلك الكتب قد صدرت سواء قبل بدء المناظرة ، او أثناءها ، او بعدها بفترة طويلة . لكننا لا نجد في اي منها . اثراً لأسلوب الانتاج الآسيوي .

نحن لا نتهم احداً ، ولا نهدف إلاّ إلى تبيان ان المؤلفات ، التي فيها وحدها يمكن اثبات وجود اسلوب الانتاج الآسيوي ، لاتحتوي على أي من البراهين المنتظرة . وهكذا يتبيّن ان المؤرخين ، الذين يتذمرون من خطأ اللوحة « الخماسية » ، يعملون ، في دراساتهم العيانية ، على تجميع الوقائع وتنسيقها وترتيبها وفقاً للوحة « الخماسية » ذاتها . ان هذه اللوحة . . . . اكثر ملاءمة !

٩ ـ مسألة المصطلحات

في الختام لا بد لنا من التطرق إلى المسألة التالية . قد يتساءل القارىء : ألا ترد المناظرة كلها إلى نقاش حول الكلمات ؟ فالبعض يسمّون مجتمعاً معيناً مجتمعاً عبودياً ، في حين يطلق عليه آخرون اسم مجتمع ، قائم على اسلوب الانتاج الآسيوي ، ومن هنا يأتي الالتباس .

إن طرحاً كهذا ينطوي على بعض الحقيقة . فقد بينا أعلاه أن وجهات نظر الأطراف المتخاصمة تكون ، في بعض الحالات ، قريبة ، في حقيقة الأمر ، احداها من الاخرى : « الاقطاعي » ي . م . ميدفيديف ، والقائل بالفرضية « الآسيوية » جـ . ليفين ، حتى و ف . تيوكيه ، الذي يميز « مراحل » ضمن التشكيلة الواحدة القائمة على اسلوب الانتاج الآسيوي ، يقرّون ، في الحقيقة ، بأن تاريخ بلدان الشرق قد مرّ ، في مسيرته من المشاعة البدائية إلى الرأسمالية ، بعصرين كبيرين ، يقابلان ، عموماً ، مفهومي الرق والاقطاع . من هنا قد نتساءل : ربما يكون هذان المصطلحان ـ الرق والاقطاع ـ لا يصلحان حقاً للاستعمال ؟

وهكذا تصبح مصطلحات (نحن نتحدث هنا عن المصطلحات فقط) « اقطاعية » ، « نظام الرق » ، « اسلوب الانتاج الآسيوي » محور النقاش . لكن

٣ ـ حتى ان سيدوف ينتقي ، لهذا السبب ، مؤلف تشيشكوف [انظر : ٧٤١] ، رغم انه لم يستخدم ، هو نفسه ، مصطلح « اسلوب الانتاج الآسيوي » في كتاب عن كمبوديا [٧٣٦] .

درجة بحث هذه المصطلحات غير متكافئة . فمصطلح « الاقطاعية » يستخدم تقريباً من قبل كافة أطراف المناظرة ، حتى ويبدو أن احداً ، باستثناء ف . ب . ايليوشيتشكين ، لا يعترض عليه اعتراضاً جدياً .

وعليه ، يبقى أمامنا مصطلحان : كيف نسمي المجتمع ـ عبودياً أم آسيوياً ؟

يبدو لنا أن مصطلح « عبودي » ليس موفقاً تماماً ، لأنه يخلق انطباعاً بضرورة وجود أشكال رفيعة ، كلاسيكية ، من الرق ، لم تعرفها المرحلة الطبقية الباكرة . لكن هذا مجرد انطباع . فقد تبين لنا أعلاه أن مفهوم المجتمع العبودي لا يستلزم ، في واقع الأمر ، سيطرة أشكال الرق الرفيعة ، اليونانية والرومانية القديمة ان ي . إ. سيميونوف على حق حين يقول « أن المصطلحات لا يجب أن تكون مادة للنقاش ، بل تتفق الأطراف المعنية على مدلولاتها » [٧٣٠ ، ٢٩٠] . ترى ألا يكفي ، في الحالة المعنية ، الاتفاق على مضمون المصطلح المعني ، المستخدم منذ أمد بعيد ؟

في بداية المناظرة كنا قد أكدنا على النقص ، الذي يعاني منه مصطلح « النظام العبودي » ، واقترحنا استبداله بمصطلح « النظام العبودي ـ المشاعي » . وكان يبدو لنا أن هذا المصطلح الجديد أكثر اتفاقاً مع جوهر النظرات المعاصرة الى المجتمع العبودي ، الذي فيه يكون النمط العبودي قيادياً ، لكنه ليس من الضرورة ، أحياناً ، أن يكون هو المهيمن كمياً . وفي المناقشة الشفهية ، التي جرت في آذار ـ عام١٩٦٥ ، لاقينا أول اعتراض من قبل ب . ف . بورشنيف ، الذي أشار إلى أن المشكلة ليست في المصطلح ، وأن مصطلح « المجتمع الاقطاعي » ليس موفقاً بما فيه الكفاية ، لأن منظومة الاقطاعاتfeodum بعيدة عن التطابق مع فهمنا للاقطاعية . ان المهم ، هنا ، هو المعنى ، الذي يضمنه العلم الماركسي لهذه المصطلحات ، التي أخذت ، في حينها ، على نحو ، ربما تشوبه الصدفة إلى هذا الحد أو ذاك .

وبعد ذلك جاءت اعتراضات م . م . سلويفسكي و ي . ف . كاتشانوفسكي . وقد أورد أولهما حججاً ، أكثر تفصيلاً . فقد أعاد إلى الأذهان أن المشاعة كانت موجودة لا في المجتمع العبودي ، فحسب ، بل وفي المجتمع الاقطاعي (وكان بوسعه أن يضيف : « وفي المجتمع المشاعي البدائي أيضاً ») ، ولذا فإن كلمة « مشاعي » لا تحدد خصوصية أولى التشكيلات الطبقية التناحرية ، في حين أن مصطلح « عبودي » يدل على الشيء الرئيسي ـ على اسلوب الانتاج السائد [٧٦١ ، ٢٧٦] . كذلك طرح كاتشانوفسكي ، بصورة مستقلة عن سلونيمسكي ، نفس الفكرة ، حيث أشار إلى أن مصطلح « اسلوب الانتاج العبودي » يعكس « النزعة الرئيسية ، المحور الرئيسي لتطور المجتمعات القديمة » [٥٨٣ ، ٢٢٧] .

من الصعب الرد على هذا كله . ولذا فإننا نسحب اقتراحنا . صحيح أن مصطلح « العبودي » ناقص ، لكن مصطلح « العبودي ـ المشاعي » أسوأ منه وأن ادخاله جنباً إلى جنب مع « المشاعي البدائي » قد يزيد الألتباس في الألفاظ بدلاً من أن يقلل منه بيد أننا نضيف أننا حين اقترحنا في الماضي مصطلح « النظام العبودي ـ المشاعي » ، لم نكن نعني ، أبداً ، مزيجاً من التشكيلتين العبودية والمشاعية البدائية ، بل كنا نقصد ، في الحقيقة ، المجتمع العبودي .

إن من الضروري التأكيد على ذلك ، لاسيما وأن هذا يتعلق باعتراض ، طرحه جـ . ميليكشفيلي ، أحد أكثر الخصوم وقاراً . يقول ميليكشفيلي : « يرى ف . ن نيكيفوروف ان طرح فكرة « المجتمعات المختلطة » هو أحد الأمثلة على اللامنطقية لدى بعض أطراف المناظرة الحالية . وهو يهاجم ، بحدة خاصة ، مصطلح المجتمع « العبودي ـ الاقطاعي » . لكنه ، نفسه ، يقترح مصطلح « العبودي ـ المشاعي » للدلالة على المجتمعات الشرقية القديمة ، هذا المصطلح الذي نشك في أن يكون ، من ناحية « المنطقية » ، أفضل من مصطلح « العبودي ـ الاقطاعي » ، الذي يرفضه » [٦٤٤ ، ٥٦] .

غير أن خصمنا قد يُدهش حقاً ما سنقوله الآن من أننا لم نعترض ، أبداً ، على مصطلح « النظام العبودي ـ الاقطاعي » (مع أنه يبدو لنا ، فعلاً ، غير موفق) . لقد اعترضنا على مفهوم التشكيلة « المختلطة » ، الذي يتناقض مع تصوراتنا حول البنيان الفوقي الواحد ، حول الطراز القيادي الواحد ، حول التحولات الثورية ، التي تفصل بين تشكيلة وأخرى ، ولو أن ميليكشفيلي ضمّن مصطلح « التشكيلة العبودية ـ الاقطاعية » معنى النظام العبودي مع الطراز الاقطاعي السائر في طريق التكون ، لما جادلت في ذلك . . .

وإذا عدنا إلى مسألة المصطلحات يمكننا القول ، الآن ، أن مصطلح « المجتمع العبودي » لا يزال أفضل المصطلحات ، المقترحة بالنسبة للمجتمعات الطبقية القديمة . انه يعكس الشيء الرئيسي ـ الدور القيادي للطراز العبودي ـ وفيما عدا ذلك فإنه ، على علاّته ، مرن بما فيه الكفاية . لكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة لمصطلح « أسلوب الانتاج الآسيوي » . إن هذا المصطلح غير موفق في رأينا ، أولاً ، لأنه ـ بخلاف مصطلحات « المشاعة البدائية » ، و « الرق » و « الاقطاعية » ، الخ . . . ـ جغرافي الأصل ، أي يقرن المرحلة المقترحة في التطور الانساني الشامل بجزء من العالم ـ بآسيا . والمهم ، ثانياً ، هو أن لهذا المصطلح معنى أسياسياً ، بدون أخذه بالحسبان لا يحق لنا استخدامه .

فهذا المصطلح اقترن ، منذ البداية ، بالتصور حول غياب الملكية الفردية

الخاصة لوسائل الانتاج ، للأرض . وإذا وجدت الملكية العقارية الخاصة لن يكون ثمة مكان لتشكيلة آسيوية خاصة . لكننا نعرف تمام المعرفة أن الملكية العقارية الخاصة أو ، كما يحلو للبعض ـ على شكل حيازة فردية ، أحياناً كانت موجودة في كافة المجتمعات الطبقية المتناحرة ، وبينها مجتمعات الشرق القديم . وهل لنا أن نطلق صفة « آسيوية » على علاقات اقتصادية ـ اجتماعية ، يغيب فيها المؤشر الأسلمبي لأسلوب الانتاج الآسيوي ؟ هذا فضلاً عن أن المصطلح المذكور يزيد من الالتباس حول المشكلات المطروحة للنقاش .

في هذه المسألة ـ التي تؤكد ، مرة أخرى ، أنها ذات أهمية ثانوية بالنسبة لنا ـ يصعب أن نتفق مع د . كشيبيكوف ، مؤلف كتاب « العلاقات الاجتماعية الانتقالية » ، الصادر منذ فترة غير بعيدة [٦٢١] . ان المؤلف يوجه نقداً حاداً وصحيحاً للانشاءات النظرية ، التي قام بها أنصار القول بوجود تشكيلات « آسيوية » و « مختلطة »[1]. غير أنه يرغب ، مع ذلك ، في الابقاء على مصطلح « اسلوب الانتاج الآسيوي » . يقول كشيبيكوف : « حقاً ، هل ثمة خصوصيات لأسلوب الانتاج الشرقي ، الآسيوي ؟ نعم ، إن لهذا الأسلوب خصوصياته . هل ثمة أشكال خاصة للملكية العقارية ؟ على هذا السؤال أيضاً يمكن الاجابة بالايجاب » [٦٢١ ، ١٩٢] .

ولكن أين ، في أية منطقة ، وجد المؤلف خصوصية الملكية العقارية ، التي يزعم أنها مميزة لأسلوب الانتاج الآسيوي ؟ هنا يورد كشيبيكوف مثال كازخستان وتركمانيا . فهو يقول « أن كازخستان كانت ، قبل الثورة ، تعرف تملكاً فردياً للقطيع ، غير أنه من المتعذر قول ذلك بالنسبة لملكية الأرض . لكن هل يعني ذلك غياب أي تملك فردي للأرض ؟ لقد كانت هناك ملكية للأرض ، ولا سيما للمراعي ، والمروج ، والبحيرات ، والغابات ، وأمكنة تشتية القطيع . بيد أن هذه الملكية كانت ، بالضرورة ، مشاعية أو اقطاعية كبيرة » [٦٢١ ، ١٩٣] . إذن ، بالنسبة لكازخستان ما قبل الثورة ، يتعذر الكلام ، برغم كل خصوصيات حياتها الاقتصادية ،

١ ـ يسأل د . كشيبيكوف بعض المؤرخين ، الذين يقولون أن العلاقات الاقطاعية يمكن ، من حيث المبدأ ، أن تتقدم على العبودية : « على أساس أية قانونيات يمكن قيام مثل هذا التطور ؟ . . . . . هل هناك ولو بلد واحد ، تقدمت فيه العلاقات الاقطاعية على العبودية ؟ ان باحثينا يستندون ، في ذلك ، الى أعمال ماركس . أين ، في أي موضع من مؤلفات ماركس وجدتم هذه الفكرة ؟ نحن نطرح أسئلة بسيطة ، لكن من الصعب أن نحصل على اجابات عنها . الأدهى من ذلك أن هذه النظرية ، برغم خطئها ، لا تزال تصادف على صفحات أهم مجلات بلادنا » [٦٢٠ ، ٧] .

عن غياب الملكية العقارية الخاصة هناك (أي لم تكن هناك السمة الأساسية لأسلوب الانتاج الآسيوي) ، نظراً لما كان موجوداً من « ملكية اقطاعية كبيرة » . . . . . والمقال الثاني : تركمانيا ، حيث كان من المفترض أن نجد ، في ظروف اقتصاد الري الواسع الانتشار ، مكاناً لعلاقات الملكية ، المميزة للنظام « الآسيوي » الخاص . ولكن هنا أيضاً يؤكد كشيبيكوف « أن كبار الاقطاعيين هم الذين كانوا ينظمون عمل الناس بمنشآت الري ، ولذا كان له حق تملك القنوات والآبار . وفيما يخص ملكية الأرض فإنها لم تكن تتحقق ألاّ من خلال ملكية المياه « [٦٢١ ، ١٩٤] . وعليه ، في تركمانيا أيضاً ، يتبين أن الملكية الفردية للأرض (وللمياه) كانت موجودة ، وبالتالي ليس ثمة مجال للحديث عن علاقات اسلوب الانتاج الآسيوي .

ولا يسوق المؤلف أمثلة أخرى « لصالح » القول بأن أسلوب الانتاج الآسيوي ـ حتى وإن لم يكن على صورة تشكيلة خاصة ، بل على شكل « سمات خاصة للاقتصاد والثقافة والتقاليد المعيشية للبلدان الآسيوية »[٦٢١ ، ١٩٥] ـ كان موجوداً فعلاً في مكان ما . أمامنا هنا تجلٍ لنزعة ، تصادف في عدد من الأعمال ، التي يسعى أصحابها لينقذوا ، بأي ثمن ، مصطلحاً ، يقرنونه بخصوصيات (غير محددة بما فيه الكفاية) أي من البلدان (ذلك أن « الشرق » ، كما ذكرنا مراراً أعلاه ، مفهوم غامض ومبهم للغاية ، ومن المشكوك فيه أن يفلح البعض في العثور على « خصوصيات » عامة ، مشتركة بين كافة بلدان « الشرق ») .

بالطبع ، إذا أعدنا النظر جذرياً بمصطلح « أسلوب الانتاج الآسيوي » ومدلوله ، يزول كل أساس واقعي للمناظرة المعاصرة . ونحن ، الآن ، نعترض على هذا المصطلح لما يقترن به من مضمون خاطىء .

ومن الطريف ، بالمقابل ، الاشارة إلى أن عدداً من المؤلفين ، المؤيدين لنظرية التشكيلة الآسيوية الخاصة ، يشيرون ، هم نفسهم ، إلى بعض عيوب مصطلح « أسلوب الانتاج الآسيوي »[انظر : ٤٦٧ ، ٢٠٤ ؛ ٦٨٦ ، ٤٢٢] . حتى أن جـ . سيوريه ـ كانال ، أحد روّاد المناظرة ، يقول : « يبقى علينا ايجاد مصطلح أكثر ملاءمة من « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، الذي جاء ضيق رقعته الجغرافية انعكاساً لمستوى دراسة المجتمعات الملموسة أيام ماركس »[٧٨٥ ، ١٦٢] .

يبدو لنا أننا قد أثبتنا أعلاه أن المشكلة لا تنحصر في « ضيق الرقعة الجغرافية » . لكننا متفقون تمام الاتفاق مع الباحثين المذكورين في أن مصطلح « أسلوب الانتاج الآسيوي » غير مؤمن . أما مسألة استخدامه ، أو عدمه ، فيقدرونها بأنفسهم .

الخاتمة

هناك اكتشافات لاقت ، وتلاقي ، مقاومة منظمة وضارية من قبل صنف معين من الناس ، يصعب تفسيرها فقط بالحجج والبواعث ، الصادرة عن وعي تام . ويبين تاريخ العلم ان هذه الاكتشافات غالباً ما تكون اكتشافات ، تقول باستنتاج سلبي ، او تدعمه . . . ان استيعاب شيء جديد ، غير مألوف ، يكون ، كما يبدو ، عملية صعبة اذا ترافق بتحريم معين . وهذا يخص ، أغلب الظن ، الابداع أيضاً : ليس من العبث ان « حكمة وضع حدود للذات » تقيم عالياً في عالم الفن ، وفي القطب المقابل ـ في الرياضيات ـ تُعتبر « براهين التعذر » ذات صعوبة خاصة

ب .

بوجريبيسكي . حول تقييم الاكتشافات العلمية .

في القسم الأول من كتابنا درسنا ، من الناحية **المنطقية** ، المشاريع المقترحة لتقسيم تاريخ بلدان الشرق و التاريخ العالمي إلى مراحل ، وتناولناها ، في القسم الثاني ، **تأريخياً** (من وجهة نظر خبرة العلم) و **مصادرياً** (طريقة التعامل مع المصادر ، وفي الحالة المعنية ـ مع نصوص كلاسيكي الماركسية) . وفي القسم الثالث قمنا **بالتحقق** منها في ضوء معطيات التاريخ الملموس .

ما هي النتائج ، المستخلصة من دراستنا هذه ؟

كنا قد صغنا ، في مستهل الكتاب ، عشرة بنود ، ينبغي التحقق من صحتها ، وقد أثبتت عملية التحقق :

١ ـ ان النظام العبودي كان على ما يبدو ، موجوداً سواء في الشرق او في الغرب ؛

٢ ـ وان المجتمع الاقطاعي في التاريخ العالمي كان مرحلة ، اعقبت ، بصورة قانونية ، المرحلة العبودية ؛

٣ ـ وان العلاقات الاقتصادية لعبت الدور الحاسم في العصور القديمة والوسطى ، في الشرق وفي الغرب ؛
٤ ـ وان الاخذ بنظرية ف . ف . ستروفه وانصاره انما كان نتيجة لاستنادها ، في ذلك الحين ، الى اساس راسخ ؛
٥ ـ وان العلم المعاصر ، بما جاء به من وقائع ملموسة ، يؤكد صحة اللوحة « الخماسية » ، في حين ان الفرضيات ، التي تناقضها ، لا تتفق مع مسيرة التاريخ ؛
٦ ـ وان النظريات ، القائلة بأسلوب الانتاج الآسيوي وبالتشكيلة الطبقية التناحرية الواحدة ما قبل الرأسمالية ، متناقضة داخلياً ، وغير مثبتة ؛
٧ ـ وان التصور حول نظام خاص في الشرق ظهر منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر ، رغم ان قسماً من العلماء يشككون فيه منذ امد بعيد ؛
٨ ـ وان ماركس وانجلس تخلصا من التصور حول التطور الخاص للشرق ، وانضم اليهما لينين فيما بعد ؛
٩ ـ وان موضوعة النظام العبودي في الشرق القديم مهدت لها اعمال ماركس ، وصيغت للمرة الأولى ، في مؤلفات انجلس ، ولقيت ، لاحقاً ، تأييد لينين ؛
١٠ ـ وان النتائج ، المستخلصة من المناظرات السوسيولوجية في العشرينات والثلاثينات ، كانت ، برغم كل عيوب هذه المناظرات ، تستند الى اقوى اساس علمي ، ممكن في تلك الايام ، وكانت على اعلى درجة من الدقة ، يسمح بها العلم آنذاك ، وهي لا تزال تحتفظ بقيمتها في الوقت الحاضر .

وليس من الصعب التأكد من ان هذه البنود ، التي توصلنا اليها من دراستنا ، تتناقض مباشرة مع تلك البنود العشرة ، التي اوردناها في مطلع الكتاب . ومن هنا يلزم ان النتيجة ، التي خلصنا اليها ، سلبية عموماً : ان موديلات التشكيلات ، المقترحة من قبل بعض الباحثين ـ اسلوب الانتاج الآسيوي ، « الاقطاعية في العصور القديمة » ، النظام الاقطاعي ـ العبودي « المختلط » ، ومختلف المجتمعات « الشخصوية » ، والانتقالية ، و « الاستعبادية » ، الخ . . ـ لم تصمد امام الاختبار . ان هذه النتيجة ، غير المفروضة ، بالطبع ، على أحد ، امر ، نعلنه بكل وضوح وصراحة . من هنا نختلف مع اولئك الدارسين ، الذين يردّون عيوب النظريات المدروسة الى نوع من الهفوات والهنات وعدم الدقة ، ذي طابع عرضي بحت [انظر ، مثلاً : ٥٧٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧] . ان تغطية الاعتراضات المبدئية بالعسل ليست افضل

بكثير من دهن أراء الخصم بالقطران ! ونحن نصم صوتنا الى اصوات الباحثين ، الذين يعلنون بصدق : النقاش جدي ، والاختلافات هامة بين الفرقاء ، لكن هذا يجب ألاّ يحول ، بالطبع ، دون الاحترام المتبادل [انظر ، مثلاً : ٨٠١ ، ٢٦٥] .

لقد جاءت المناظرة المعاصرة حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية لتعكس نقاط الضعف في المراحل السابقة من الدراسات التاريخية ، ولتساعد على التخلص منها . وان الطابع **الخلاق** للمناقشات ، وغياب اللهجة الحادة والنعوت **غيراللازمة** ، هما من السمات ، المميزة للمناظرة المعاصرة بين العلماء الماركسيين ، والتي تساعد على الاقتراب من الحل الصحيح للمشكلة .

ليس لدينا اية اوهام في ان تجاوز النظريات الخاطئة (من وجهة نظرنا) سيحدث دفعة واحدة . فقد رأينا اعلاه ان الحديث يدور حول ضلالات في العلم ، تعود بجذورها الى قرون خلت . هنا لا يكفي جمع كومة من الوقائع التاريخية ، **ووضعها** امام الخصوم ، ولا يكفي الاقتصار على معالجة وصياغة الرأي الصحيح ، ووضعه جنباً الى جنب مع الرأي الخاطيء : عندئذ سيكون للرأيين ، الصحيح والخاطىء ، ان يتطورا ، الى الأبد ، بالتوازي احدهما مع الآخر . ان من الضروري اختبار منهج البحث لدى مختلف الفرقاء ، وتصادم الآراء المختلفة ، وتنظيم النقاشات والمناظرات .

ان المناظرة هي احد الاشكال الضرورية لتطور العلم . والعالم يقضي قسماً كبيراً من حياته في خضم النقاش والجدل . وهذا امر طبيعي تماماً ، لأن مفهوم « العلم » نفسه يفترض اكتشاف شيء جديد ، غير مألوف ، لا بد وان يتناقض مع الأشياء المسلم بها ، مع الآراء « البديهية » . ترى اليس من « البديهي » ، مثلاً ، انه في المجتمع العبودي يجب ان يشكل العبيد الكتلة الأساسية من المنتجين المباشرين ؟ أليس من « البديهي » أيضاً أن المزارع ، الذي يُستغَل من خلال الاكراه غير الاقتصادي ، هو فلاح اقطاعي ؟ اليس من « الواضح » ان قطعة الأرض ، التي تعمل بها **اسرة الفلاح بصورة دائمة ، هي ملك لها ؟ أليس من « الجلي للعيان » ان الحكومة ، تنتزع المدخول من أيدي المزارعين ، وتنتزع ، أحياناً ، حصة الأرض ، هي المالك الفعلي للأرض ؟ هذه كلها « حقائق » ، لا يرقى اليها الشك ، مثلما أن الشمس « تشرق وتغيب » . . .**

بيد انه يحدث في العلم أحياناً ، أن تطرح آراء ، تبدو وكأنها جديدة ، لكنها ، في الحقيقة ، آراء منسية منذ امد بعيد وعلى العكس ، قد يبدو التصدي للحقائق الكاذبة وشبه العلمية شيئاً محافظاً ، دوغمائياً ومرفوضاً . وهنا لا يجدي إلاّ دواءان : البرهان ، والوقت ، الذي يعمل دائماً لصالح الحقيقة .

المراجع

١ ـ مؤلفات ماركس وانجلس ولينين

١ . كارل ماركس : السيطرة البريطانية في الهند ، ـ المجلد ٩
٢ . كارل ماركس : النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند ، المجلد ٩
٣ . كارل ماركس : رسالة إلى ن . ف . دانيلسون بتاريخ ١٥ ايلول ١٨٧٨ ، ـ المجلد ٣٤
٤ . كارل ماركس : رسالة إلى ن . ف . دانيلسون بتاريخ ١٩ ايلول ١٨٧٩ ، ـ المجلد ٣٤
٥ . كارل ماركس : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، ـ المجلد ١٣
٦ . كارل ماركس : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي . المقدمة ، ـ المجلد ١٣
٧ . كارل ماركس : رأس المال (المجلد الأول) ، ـ المجلد ٢٣
٨ . كارل ماركس : رأس المال (المجلد الثالث ، الكتاب الثالث) ، ـ المجلد ٢٥ ، الجزء ٢
٩ . كارل ماركس : الأمور الصينية ، ـ المجلد ١٥
١٠ . كارل ماركس : رسالة الى م . م . كوفاليفسكي بتاريخ ٩ كانون الثاني ، ١٨٧٧ ، ـ المجلد ٣٤
١١ . كارل ماركس : رسالة الى م . م . كوفاليفسكي ، نيسان ، ١٧٨٩ ، ـ المجلد ٣٤ .
١٢ . كارل ماركس : ملخص كتاب باكونين « الدولة والفوضى » ، ـ المجلد ١٨
١٣ . كارل ماركس : ملخص كتاب لـ . مورغان « المجتمع القديم » ، ـ « ارشيف ماركس وانجلس » ، المجلد ٩ (١٩٤١) .
١٤ . كارل ماركس : ملخص كتاب جـ . فير « القرية الآرية في الهند وسيلان » ، ـ في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٤ ، العدد الأول .
١٥ . كارل ماركس : المصدر السابق ، ١٩٦٥ ، العدد الأول
١٦ . كارل ماركس : المصدر السابق ، ١٩٦٦ ، العدد الخامس .
١٧ . كارل ماركس : مواد معهد الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . من مخطوطات كارل ماركس غير المنشورة ، ـ في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٥٨ ، العدد الثالث .
١٨ . كارل ماركس : المصدر السابق ، ١٩٥٨ ، العدد الرابع .
١٩ . كارل ماركس : المصدر السابق ، ١٩٥٨ ، العدد الخامس .
٢٠ . كارل ماركس : المصدر السابق ، ١٩٥٩ ، العدد الأول .
٢١ . كارل ماركس : مواد معهد الماركسية ـ اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي . من مخطوطات كارل ماركس غير المنشورة ، ـ في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٢ ، العدد الثاني .
٢٢ . كارل ماركس : مسودة جواب على رسالة ف . إ . زاسوليتش ، ـ المجلد ١٩
٢٣ . كارل ماركس : بؤس الفلسفة ، ـ المجلد ٤ .
٢٤ . رسالة الى فـ . إ . زاسوليتش ، ـ المجلد ١٩ .
٢٥ . كارل ماركس : رسالة إلى هيئة تحرير « مفكرات وطنية » ، ـ المجلد ١٩
٢٦ . كارل ماركس : الثورة في الصين وفي اوروبا ، ـ المجلد ٩
٢٧ . كارل ماركس : الأشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالي ، في مجلة « الثورة البروليتارية » ، ١٩٣٩ ، العدد ٣ .

٢٨ . كارل ماركس : الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي ، موسكو ، ١٩٤٠
٢٩ . كارل ماركس : الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي ، ـ المجلد ٤٦ ، الجزء الأول .
٣٠ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس ، بتاريخ ٢ حزيران ، ١٨٥٣ ، ـ المجلد ٢٨
٣١ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس بتاريخ ١٤ حزيران ، ١٨٥٣ ، ـ المجلد ٢٨
٣٢ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس بتاريخ ١٤ آذار ، ١٨٦٨ ، ـ المجلد ٣٢
٣٣ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس بتاريخ ٢٥ آذار ، ١٨٦٨ ، ـ المجلد ٣٢
٣٤ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس بتاريخ ١١ كانون الأول ، ١٨٧٦ ، ـ المجلد ٣٤
٣٥ . كارل ماركس رسالة الى انجلس باريخ ١٧ ايلول ، ١٩٧٨ ، ـ المجلد ٣٤ .
٣٦ . كارل ماركس : رسالة الى انجلس بتاريخ ١٨ ايلول ، ١٨٧٨ ، ـ المجلد ٣٤
٣٧ . كارل ماركس وفريدريك انجلس : البيان الشيوعي ، ـ المجلد ٤
٣٨ . كارل ماركس وفريدريك انجلس : الايديولوجية الألمانية ، ـ المجلد ٣
٣٩ . كارل ماركس وفريدريك انجلس : نداء « اللجنة المركزية » الى « عصبة الشيوعيين » . آذار ، ١٨٥٠ ، ـ المجلد ٧ .
٤٠ . كارل ماركس وفريدريك انجلس : أول استعراض للوضع الدولي ، ـ المجلد ٧
٤١ . كارل ماركس وفريدريك انجلس : مقدمة للطبعة الروسية الثانية من « البيان الشيوعي » ، ـ المجلد ١٩
٤٢ . ف . انجلس : انتي دوهرينغ ، ـ المجلد ٢٠
٤٣ . ف . انجلس : رسالة الى م . ك . جوربونوفا بتاريخ ٥ آب ، ١٨٨٠ ، ـ المجلد ٣٤
٤٤ . ف . انجلس : رسالة الى ك . كاوتسكي بتاريخ ١٢ ايلول ، ١٨٨٢ ، ـ المجلد ٣٥
٤٥ . ف . انجلس : رسالة الى ك . كاوتسكي بتاريخ ١٦ شباط ، ١٨٨٤ ، ـ المجلد ٣٦
٤٦ . ف . انجلس : رسالة الى ك . كاوتسكي بتاريخ ٢٤ آذار ، ١٨٨٤ ، ـ المجلد ٣٦
٤٧ . ف . انجلس : رسالة الى ك . كاوتسكي بتاريخ ٢٦ نيسان ، ١٨٨٤ ، ـ المجلد ٣٦
٤٨ . ف . انجلس : المارك ، ـ المجلد ١٩
٤٩ . ف . انجلس : رسالة الى ماركس [حوالي ٢٦ ايار ، ١٨٥٣] ، ـ المجلد ٢٨
٥٠ . ف . انجلس : رسالة الى ماركس بتاريخ ٦ حزيران ، ١٨٥٣ ، ـ المجلد ٢٨
٥١ . ف . انجلس : رسالة الى ماركس بتاريخ ٨ كانون الأول ، ١٨٨٢ ، ـ المجلد ٣٥
٥٢ . ف . انجلس : رسالة الى ماركس بتاريخ ١٦ كانون الأول ، ١٨٨٢ ، المجلد ٣٥
٥٣ . ف . انجلس : رسالة الى ماركس بتاريخ ٢٢ كانون الأول ، ١٨٨٢ ، ـ المجلد ٣٥
٥٤ . ف . انجلس : مقدمة لكتاب « حول المسألة الاجتماعية في روسيا » ، ـ المجلد ٢٢
٥٥ . ف . انجلس : مقدمة ، ـ ك . ماركس . « رأس المال » ، المجلد ٢ ، ـ المجلد ٢٤
٥٦ . ف . انجلس : مبادىء الشيوعية ، ـ المجلد ٤
٥٧ . ف . انجلس : أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ـ المجلد ٢١
٥٨ . ف . انجلس : مقدمة الطبعة الامريكية من « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » ، ـ المجلد ٢١
٥٩ . ف . انجلس : العصر الفرانكي ، ـ المجلد ١٩
٦٠ . ف . انجلس : أدبيات المهجر ، ـ المجلد ١٨
٦١ . لينين . البرنامج الزراعي للاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس ، ـ المجلد ٦
٦٢ . لينين : مقالة نقدية حول كتاب أ . بغدانوف « موجز علم الاقتصاد » ، ـ المجلد ٤

٦٣ . لينين : الديمقراطية والشعبوية في الصين ، ـ المجلد ٢١
٦٤ . لينين : تقرير عن المؤتمر التوحيدي لحزب العمال الاشتراكي ـ الديمقراطي الروسي ، ـ المجلد ١٣
٦٥ . لينين : ملاحظات حول المشروع الثاني لبرنامج بليخانوف ، ـ المجلد ٦
٦٦ . لينين : كارل ماركس ، ـ المجلد ٢٦
٦٧ . لينين : الحرب الصينية ، ـ المجلد ٤
٦٨ . لينين : ملخص « مراسلات » ماركس وانجلس ١٨٤٤ ـ ١٨٨٣ ، موسكو ، ١٩٦٨
٦٩ . لينين : حول الدولة ، ـ المجلد ٣٩
٧٠ . لينين : حول حق الأمم في تقرير مصيرها ، ـ المجلد ٢٥
٧١ . لينين : اجابات على ملاحظات بليخانوف واكسيلرود حول مقالة « البرنامج الزراعي للاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس » ، ـ المجلد ٦
٧٢ . لينين : تطور الرأسمالية في روسيا ، ـ المجلد ٣
٧٣ . لينين : من هم « أصدقاء الشعب » وكيف يحاربون الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس ؟ ، ـ المجلد ١
٧٤ . Marx K. Grundrisse der Kritik der Politischen Ökonomie (Rohenwurf) 1857—1858, M., 1939.
٧٥ . Marx K. Zur Kritik der Politischen Ökonomie, Vorwort,— K. Marx und F. Engels, Ausgewählte Schriften in zwei Banden, Bd I, M., 1951.

٢ . مراجع القسم الثاني من الكتاب

٧٦ . ف . إ . أفدييف : دراسة تاريخ الشرق القديم خلال ٢٥ سنة ، في « المجلة التاريخية » ، ١٩٤٢ ، العدد ١٠
٧٧ . ف . إ . أفدييف : تاريخ الشرق القديم ، موسكو ، ١٩٤٠
٧٨ . ف . إ . أفدييف : تاريخ الشرق القديم ، موسكو ، ١٨٥٣
٧٩ . ف . إ . أفدييف : المشاعة الزراعية والري الاصطناعي في مصر القديمة ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٣٤ ، العدد ٦
٨٠ . م . الكسندروف : الدولة ، البيروقراطية والاستبداد في تاريخ روسيا ، سان بطرسبرج ، ١٩١٠
٨١ . د . السكي . مقالة نقدية حول كتاب لـ . ماديار « الاقتصاد الزراعي في الصين » ، في مجلة من أجل تصنيع الشرق السوفيتي » ، ١٩٣٢ ، العدد ٢
٨٢ . م . جـ . أندرييف : العبودية في الصين ، في مجلة « مشكلات الصين » ، ١٩٢٩ ، العدد ١
٨٣ . ك . أ . أنتونوفا : حول القانون الاقتصادي الأساسي للتشكيلة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٤ ، العدد ٧
٨٤ . د . ن . أنوتشين : في ذكرى م . م . كوفاليفسكي ، في مجلة « أخبار الاتنوغرافيا » ، ١٩١٦ ، العددان ١٠٩ ـ ١١٠
٨٥ . لـ . ارسيان : كاوتسكي و « نظرية العوامل » ، ـ في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣٢ ، العددان ٥ ـ ٦

٨٦ . ف . بازاروف . العمل المنتج العمل الذي يشكل القيمة ، سان بطرسبرج ، ١٨٩٩

٨٧ . ف . بيرنيه : تاريخ آخر الانقلابات السياسية في دولة المغول العظام ٤ ، موسكو ـ لينيغراد ، ١٩٣٦

٨٨ . ب . بوجايفسكي : الصين في فجر التاريخ ، في مجلة « مشكلات الاستشراق » ، ١٩٢٥ ، العدد ٧

٨٩ . أ . أ . بغدانوف : الفكر التسلطي ، في مجموعة « من بسيكولوجيا المجتمع » ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٤

٩٠ . أ . أ . بغدانوف : موجز علم الاقتصاد ، موسكو ، ١٨٩٧

٩١ . أ . أ . بغدانوف . موجز علم الاقتصاد ، الطبعة الثانية موسكو ، ١٨٩٩

٩٢ . أ . أ . بغدانوف : موجز علم الاقتصاد ، الطبعة التاسعة ، موسكو ، ١٩٠٦

٩٣ . أ . أ . بغدانوف : موجز علم الاقتصاد ، الطبعة العاشرة ، موسكو ، ١٩٢٠

٩٤ . أ . أ . بغدانوف : الأحادية التجريبية ، الكتاب الثالث ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٦

٩٥ . أ . بغدانوف ، إ . سيتبانوف : الاقتصاد السياسي ، موسكو ، ١٩٢٠

٩٦ . س . ن . بيكوفسكي وآخرون : الأشكال الأساسية لنشوء وتطور المجتمع الاقطاعي ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤

٩٧ . ك . بيوخير : نشوء الاقتصاد الوطني ، سان بطرسبرج ، ١٩١٢

٩٨ . ي . س . فارغا . الاقتصاد الدولي والسياسة الاقتصادية في عام ١٩٢٥ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٦

٩٩ . ي . س . فارغا : الأدبيات العلمية الجديدة حول الصين ، « البرافدا » ٦ كانون الثاني ١٩٢٩ .

١٠٠ . ي . س . فارغا : المشكلات الأساسية للثورة الصينية ، في مجلة « بولشيفيك » ، ١٩٢٨ ، العدد ٨

١٠١ . ي . س . فارغا : آفاق الثورة الصينية ، ـ في كتاب : لـ . ماديار ، دراسات حول اقتصاد الصين ، موسكو ، ١٩٣٠

١٠٢ . ي . س . فارغا : رسالة إلى هيئة التحرير ، في مجلة « مشكلات الصين » ، ١٩٣٠ ، العددان ٤ ـ ٥

١٠٣ . ي . س . فارغا : المشكلات الاقتصادية للثورة في الصين ، في مجلة « الاقتصاد المخطط » ، ١٩٢٥ ، العدد ١٢

١٠٤ . م . فيبر : التاريخ الزراعي للعالم القديم ، موسكو ، ١٩٢٥

١٠٥ . م . فيبر : تاريخ الاقتصاد . بطرسبرج ، ١٩٢٣

١٠٦ . أ . ف . فينيديكتوف : الملكية الحكومية الاشتراكية ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٤٨

١٠٧ . ك . أ . ويتفوغل . العلم في المجتمع البرجوازي ، بطرسبرج ، ١٩٢٤

١٠٨ . ك . أ . ويتفوغل . من الشيوعية اللينينية الى الثورة البروليتارية . المجلد الأول : الشيوعية البدائية والاقطاع ، خاركوف ، ١٩٢٣

١٠٩ . ك . أ . ويتفوغل . مشكلات تاريخ الصين الاقتصادي ، في مجلة « اخبار الأكاديمية الشيوعية » ، ١٩٢٧ ، الكتاب ٢٠

١١٠ ك . أ . ويتفوغل . الصين الناهضة ، لينينغراد ، ١٩٢٦

١١١ . ب . ي . فلاديمير تسوف . نظام المنغول الاجتماعي ، الاقطاعية المنغولية الرعوية ، لينينغراد ، ١٩٣٤

١١٢ . م . فولين . تقديم لكتاب م . جـ . اندرييف « العبودية في الصين » ، في مجلة « مشكلات الصين » ، ١٩٢٩ ، العدد ١

١١٣ . م . فولين . معهد البحث العلمي الخاص بالصين . تقديم ، في كتاب ل . ماديار : الاقتصاد الزراعي في الصين ، موسكو ، ١٩٢٨

١١٤ . م . فولين . المسائل الاساسية للاقتصاد الزراعي في الصين ، في مجلة « على الجبهة الزراعية » ، ١٩٢٦ ، العدد ٩

١١٥ . م . فولين . المصدر السابق ، العدد ١٠

١١٦ . ك . ف . فولني . الأطلال ، او تأملات حول ثورة الامبراطوريات ، موسكو ، ١٩٢٨

١١٧ . مسائل التاريخ والاقتصاد . سمولينسك ، ١٩٣٢

١١٨ . التاريخ العالمي ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٥٥

١١٩ . التاريخ العالمي ، المجلد الثاني ، موسكو ، ١٩٥٦

١٢٠ . التاريخ العالمي ، المجلد الثالث ، موسكو ، ١٩٥٧

١٢١ . ب . فيشينسكي . كاوتسكي وظهور الطبقات والدولة ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣٢ ، العددان ٧ ـ ٨

١٢٢ . إ . غازجانوف . آراء بليخانوف التاريخية ، في مجلة « كتابات تاريخية » ، ١٩٢٨ ، العدد ٧ .

١٢٣ . أ . هاكستهاوزن . دراسات في العلاقات الداخلية للحياة الشعبية وخاصة المؤسسات الزراعية بروسيا ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٨٧٠

١٢٤ . ف . هيجل . فلسفة التاريخ ، ـ هيجل ، المؤلفات ، المجلد ٨ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٥ .

١٢٥ . ك . هيلفيتيوس . حول الذهن ، ـ هيلفيتيوس ، مختارات في مجلدين ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٣

١٢٦ . ي . جـ . هيردر . مختارات ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٥٩ .

١٢٧ . أ . إ . غيرتسين . الماضي وافكار ، الجزء الرابع ، ـ المؤلفات ، المجلد ٩ ، موسكو ، ١٩٥٦

١٢٨ . أ . إ . غيرتسين . رسالة الى هيرفيح بتاريخ ٣٠ تموز ١٨٥٠ ، ـ المؤلفات ، المجلد ٢٤ ، موسكو ، ١٩٦١

١٢٩ . أ . إ . غيرتسين . يوميات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ ، ـ المؤلفات ، المجلد الثاني ، موسكو ، ١٩٥٤

١٣٠ . أ . إ . غيرتسين . تأملات جديدة حول موضوع قديم ، ـ المؤلفات ، المجلد ١٢ ، موسكو ، ١٩٥٧

١٣١ . أ . إ . غيرتسين . الى الاصدقاء الموسكوبيين ، ـ المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، موسكو ، ١٩٦١

١٣٢ . أ . إ . غيرتسين . حول تطور الافكار الثورية في روسيا ، ـ المؤلفات ، المجلد ٧ ، موسكو ، ١٩٥٦ .

١٣٣ . أ . إ . غيرتسين . عاش النظام ! ، ـ المؤلفات ، المجلد ١٩ ، موسكو ، ١٩٦٠

١٣٤ . أ . إ . غيرتسين . روسيا ، ـ المؤلفات ، المجلد ٦ ، موسكو ، ١٩٥٥
١٣٥ . أ . إ . غيرتسين . الشعب الروسي والاشتراكية ، ـ المؤلفات ، المجلد ٧ ، موسكو ، ١٩٥٦
١٣٦ . غومو ـ جو . عصر النظام العبودي ، موسكو ، ١٩٥٦
١٣٧ . د . هوبسون . الامبريالية ، لينينغراد ، ١٩٢٧
(١٣٧ م) ب . د . غريكوف . العبودية والاقطاعية في روسيا كييف ، في مجلة « اخبار الاكاديمية الروسية لتاريخ الحضارة المادية » المجلد ٣٨ ، ١٩٣٤
١٣٨ . ل . جومبلوفيتش . أسس السوسيولوجيا ، سان بطرسبرج ، ١٨٩٩
(١٣٨م س . أ . دانجه الـهند من الشيوعية البدائية حتى تفسخ النظام العبودي ، موسكو ، ١٩٥٠
١٣٩ . ك . ن . دير جافين ، الصين في فكر فولتير الفلسفي ، ـ في مجموعة « فولتير . مقالات ومواد » ، لينينغراد ، ١٩٤٧
١٤٠ . ر . جونس . مؤلفات اقتصادية ، لينينغراد ، ١٩٣٧
١٤١ . المناظرة حول التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٣٠ ، العدد ١٦
١٤٢ . المناظرة حول الثورة التايبينية ، في مجلة « مشكلات الصين » ، ١٩٢٩ ، العدد ١
١٤٣ . المناظرة حول أسلوب الانتاج الآسيوي ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣١
١٤٤ . س . م . دوبروفسكي ، حول مسألة جوهر « أسلوب الانتاج الآسيوي » ، والاقطاعية ، والقنانة ، والرأسمال التجاري ، موسكو ، ١٩٢٩
١٤٥ . إ . ب . ديوهالد . وصف جغرافي ، وتاريخي ، وسياسي ، وطبيعي للامبراطورية الصينية وتاتاريا ، الجزء الأول ، سان بطرسبرج ، ١٧٧٤
١٤٦ . أ . ف . يفيموف . نظرية التشكيلات الاقتصادية عند ماركس وانجلس وآراؤهما حول بنية المجتمعات الشرقية ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٣٠ ، العدد ١٦ .
١٤٧ . م . ب . جاكوف . ميسن ـ تزي والاقطاعية الصينية ، ـ في مجموعة « مسائل الفلسفة والسوسيولوجيا الماركسية » ، تفليس ، ١٩٣٠
١٤٨ . اهمية مخطوطة ماركس « الاشكال ، التي تسبق الانتاج الرأسمالى » بالنسبه لتاريخ العصر القديم (تقديم) ، ـ في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ١٩٤٠ العدد ١
١٤٩ . جـ . ف . ايلين . مسألة التشكيلة الاجتماعية في الهند القديمة في الادبيات السوفيتية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٠ ، العدد ٢
١٥٠ . جـ . ف . ايلين . خصوصيات العبودية في الهند القديمة ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥١ ، العدد ١
١٥١ جـ . ف . آيليس . الشودر والعبيد في القوانين الهندية القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٠ ، العدد ٢ .
١٥٢ الهند ، ـ في القاموس الموسوعي لـ ف . أ . بروكهاوز و إ . أ . يفرون ، المجلد ٢٥ ، ١٨٩٤
١٥٣ . ي . س . يولك . حول مسألة أسلوب الانتاج « الآسيوي » ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣١ ، العدد ٣
١٥٤ . ي . س . يولك . مقالة نقدية حول كتاب م . كوكين وجـ . بابايان ، « تزين ـ تيان »

البنية الـزراعية للمجتمـع الصينـي ، في مجلـة « مشـكلات الصين » ، العـددان ٤ ـ ٥ [١٩٣٠] .
١٥٥ . أ . س . يوفه . الحقوق المدنية السوفيتية ، موسكو ، ١٩٥٨
١٥٦ . أ . ب . كاجدان . حول بعض القضايا الخلافية لتاريخ صيرورة العلاقات الاقطاعية في الامبراطورية الرومانية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٣ ، العدد ٣
١٥٧ . أ . ي . كانتوروفيتش . منظومة العلاقات الاجتماعية في الصين ما قبل الرأسمـالية ، في مجلة « الشرق الجديد » ، العدد ١٥ ، [١٩٢٦]
١٥٨ . ك . كاوتسكي . مقدمة ماركس لـ « نقد الاقتصاد السياسي » ، لينينغراد ، ١٩٣١
١٥٩ . ك . كاوتسكي . الفهم المادي للتاريخ ، المجلد الثاني : الدولة وتطور البشرية ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣١
١٦٠ . ك . كاوتسكي . الدولة القومية ، والدولة الامبريالية ، واتحاد الدول ، موسكو ، ١٩١٧
١٦١ . ك . كاوتسكي . القومية في أيامنا ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٥
١٦٢ . أ . س . كاتسنيلسون . حول معنى المصطلح المصري القديم « ميريت » ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٤ ، العدد ٢
١٦٣ . ف . كينيه . الاستبداد الصيني ، ـ مختارات اقتصادية ، موسكو ، ١٩٦٠
١٦٤ . م . كينكولكين . ضد تشويهات النظرية المـاركسية ـ اللينينية في التشـكيلات الاقتصـادية الاجتمـاعية (حـول كتـاب أ . جـ . بريغـوجين « كارل ماركس ومشكلـة التشـكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ») ، في مجلة « أخبار الاكاديمية الشيوعية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٣
١٦٥ . إ . ف . كيريفسكي . جواب على أ . س . خومياكوف ، ـ المؤلفات الكاملة ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩١١
١٦٦ . إ . ف . كيريفسكي . القرن التاسع عشر ، ـ المؤلفات الكاملـة ، المجلـد الأول ، موسكو ، ١٩١١
١٦٧ . إ . ف . كيريفسكي . الجزيرة ، ـ المؤلفات الكاملة ، المجلد الثاني ، موسكو ، ١٩١١
١٦٨ . الصين . تاريخها ، اقتصادها ، ثقافتها ، ونضالها البطولي من اجل الاستقلال الوطنـي ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٤٠
١٦٩ س . إ . كوفاليوف ، بصدد مسألة طابـع الانقـلاب الاجتماعـي في القرنـين الثالـث والرابـع في الامبراطورية الرومانية الغربية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٤ ، العدد ٣ .
١٧٠ . س . إ . كوفاليوف . حول بعض مشكلات التشكيلة العبودية ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٢
١٧١ . س . إ . كوفاليوف . نظرية ماركس وانجلس حول أسلـوب الانتـاج اليونانـي والرومانـي القديم ، في مجلة « اخبار الأكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المـادية » ، المجلـد ١٢ ، الأعداد ٩ ـ ٢٠ ، [١٩٣٢] .
١٧٢ . م . كوفاليفسكي . حياتان ، ـ في مجلة « أخبار أوروبا » المجلد ٤ ، العدد ٧ ، ١٩٠٩
١٧٣ . م . كوفاليفسكي . سيرة حياتي العلمية والأدبية ، في مجلة « الفكر الروسي » ، ١٨٩٥ ، العدد ١
١٧٤ . م . كوفاليفسكي . الملكية المشاعية ، أسباب تفسخها ومسيرته ونتائجه ، الجزء الأول ، موسكو ، ١٨٧٩ .
١٧٥ . م . د . كوكين ، جـ . ك . باباپان . « تـزين ـ تيان » . البنية الـزراعية للمجتمـع الصيني ، لينينغراد ، ١٩٣٠

١٧٦ . م . ف . كولجانوف . الملكية في المجتمع الاشتراكي ، موسكو ، ١٩٥٣
١٧٧ . م . ف . كولجانوف . الملكية . التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، موسكو ، ١٩٦٢
١٧٨ . م . ف . كولجانوف . رسالة الى هيئة تحرير مجلة « كومونيست » ، في مجلة « كومونيست » ، ١٩٥٤ ، العدد ٨
١٧٩ . جـ . أ . كوندورسيه . مخطط اللوحة التاريخية لتقدم العقل البشري ، موسكو ١٩٣٦
١٨٠ . ن . إ . كونراد . سون ـ تزي ، رسالة في الفن العسكري ، ـ في مجموعة « عرض للأبحاث العلمية خلال عام ١٩٤٤ . أكاديمية العلوم السوفيتية . قسم الأدب واللغة » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٤٥
١٨١ . ن . إ . كونراد . سون ـ تزي ، رسالة في الفن العسكري . ترجمة ودراسات ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٥٠
١٨٢ . ي . أ . كوسمينسكي . فولتير مؤرخاً ، في مجموعة « فولتير ، مقالات ومواد » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٤٨ . .
١٨٣ . ي . إ . كوسمينسكي . الاقطاعية ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الأولى ، المجلد ٥٧ ، [١٩٣٦] .
١٨٤ . أ . أ . كريوجر . الانتاج الزراعي في مصر الهيلنستية . الحبوب ، ـ في مجلة « اخبار الاكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المادية » العدد ١٠٨ ، « من تاريخ الانتاج المادي للعالم القديم » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٥
(١٨٤م) . ف . كرياجين . الثورة في الصين ، في « حياة القوميات » ، الأعداد : ٦/٢٩ و٧/٤ و٧/١١ لعام ١٩٢٠
١٨٥ . أ . كوزنيتسوف ، ي . سوليرتنيسكايا . أخطاء جدية في كتاب عن الملكية ، في مجلة « كومونيست » ، ١٩٥٣ ، العدد ١٧
١٨٦ . د . ف . كوزوفكوف . حول الظروف ، التي تسبب الفوارق في تطور العبودية واوج تطورها في العالم (اليوناني والروماني) القديم ، ـ في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، العدد ١ ، ١٩٥٤
١٨٧ . جـ . كونوف . التاريخ العام للاقتصاد ، المجلد الأول : اقتصاد الشعوب البدائية ونصف المتحضرة ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٩
(١٨٧م) . ن . ف . كيونر . دراسات في تاريخ الصين السياسي الحديث ، خاباروفسك ـ فلاديفستوك ، ١٩٢٧
١٨٨ . إ . د . ليفين . حول مسألة الدولة الاقطاعية في الشرق ، في مجلة « الدولة السوفيتية » ، ١٩٣٨ ، العدد ٥
١٨٩ . ي . أ . لينتسمان ـ نظام الرق ، في « الموسوعة السوفياتية الكبرى » ، الطبعة الثانية ، المجلد ٣٥ ، (١٩٥٥) .
١٩٠ . ي . إ . ليبشيتس . مشكلة سقوط النظام العبودي ومسألة بداية الاقطاعية في بيزنطة ، وفي مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٥ ، العدد ١
١٩١ . إ . م . لوريه . حول مشكلة الرق المنزلي في مصر القديمة ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤١ ، العدد ١
١٩٢ . إ . م . لوريه . كلفة العبد في مصر القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٣٨ ،

العدد ٤
١٩٣ . ر . لوكسمبورغ . مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، موسكو ، ١٩٦٠
١٩٤ . ر . لوكسمبورغ . تراكم الرأسمال ، المجلدان ١ ـ ٢ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤
١٩٥ . ل . إ . ماديار . حول مسودة مشروع ، « البرافدا » ، ١٩٢٨/٦/٢٤
١٩٦ . ل . إ . ماديار . مقدمة ، في كتاب م . د . كوكين و جـ . ك . بابايان « تزين ـ تيان » . البنية الزراعية للصين القديمة ، لينينغراد ، ١٩٣٠
١٩٧ . ل . إ . ماديار . ضد تحريف الماركسية ، في مجلة « على الجبهة الزراعية » ، ١٩٢٩ ، العددان ١١ ـ ١٢
١٩٨ . ل . إ . ماديار . الاقتصاد الزراعي في الصين ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٨
١٩٩ . ل . إ . ماديار . الاقتصاد الزراعي في الصين ، الطبعة الثانية ، ١٩٣١
٢٠٠ . جـ . ل . ماورير . مدخل الى تاريخ التنظيم المشاعي والبيتي والزراعي والمديني والسلطة العامة ، موسكو ، ١٨٨٠
٢٠١ . إ . مبير . الرق في العصر القديم ، بطرسبرغ ، ١٩٢٣
٢٠٢ . م . ن . ميمان . القانون الاقتصادي لحركة اسلوب الانتاج العبودي ، في مجلة « كتابات تاريخية » ، العدد ٢٢ ، ١٩٤٧
٢٠٣ . ف . ميسين ، تحريف جديد للفهم المادي للتاريخ ، حول كتاب ك . كاوتسكي ، موسكو ، ١٩٢٩
٢٠٤ . ل . ميتشنيكوف . الحضارة والانهار التاريخية الكبرى ، موسكو ، ١٩٢٤
٢٠٥ . ب . أ . ميف . المسألة الزراعية في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الصيني ، في مجلة « الأممية الشيوعية » ، ١٩٢٨ ، العدد ٤٣ .
٢٠٦ . أ . ف . ميشولين . حول مسألة الرق في الشرق (مقدمة) في كتاب :ف . ف . ستروفه تاريخ الشرق القديم ، موسكو ، ١٩٣٤
٢٠٧ . أ . ف . ميشولين . النظرية الماركسية ـ اللينينية في العملية التاريخية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٣٨ ، العدد ٤
٢٠٨ . أ . ف . ميشولين . دراسة حول الصين في العصر القديم ، في مجلة « صراع الطبقات » ، ١٩٣٦ ، العددان ١ ـ ٢
٢٠٩ . ش . مونتسكيو . روح القوانين ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، موسكو ، ١٩٥٥
٢١٠ . ل . جـ . مورغان . المجتمع القديم ، لينينغراد ، ١٩٣٤
٢١١ . جـ . س . مين . التاريخ القديم للمؤسسات . محاضرات ، سان بطرسبرغ ، ١٨٧٦
٢١٢ . جـ . س . مين . القانون القديم والعادة . دراسات في تاريخ الحق القديم ، موسكو ، ١٨٨٤
٢١٣ . ق . ك . نيكولسكي : مقالة نقدية حول كتاب ن . م . نيكولسكي «التاريخ . المجتمع ما قبل الطبقي . الشرق القديم ، والعالم اليوناني » ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٢
٢١٤ . ن . م . نيكولسكي . التاريخ . المجتمع ما قبل الطبقي ، الشرق القديم ، والعالم اليوناني ، موسكو ، ١٩٣٣
٢١٥ . ن . م . نيكولسكي . حول مسألة الضريبة ـ الريع في بلاد ما بين النهرين القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٣٩ ، العدد ٢
٢١٦ . ن . م . نيكولسكي . المشاعة في بلاد ما بين النهرين القديمة ، في مجلة « اخبار التاريخ

القديم » ، ١٩٣٨ ، العدد ٤
٢١٧ . ن . م . نيكولسكي . الرق في بلاد ما بين النهرين القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤١ ، العدد ١
٢١٨ . حول اسلوب الانتاج الآسيوي ، تقرير حول المناظرة بصدد كلمة الرفيق بيرين ، تفليس ، ١٩٣٠
٢١٩ . أ . م . او سيبوف . موجز تاريخ الهند حتى القرن العاشر ، موسكو ، ١٩٤٨
٢٢٠ . ب . إ . أوسيبوف . حول الرق في المجتمع الصيني القديم ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٥ ، العددان ٧ ـ ٨
٢٢١ . ك . ف . اوستروفيتيا نوف . التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، موسكو ، ١٩٤٥
٢٢٢ . ك . ف . اوستروفيتيانوف . من اجل مدخل تاريخي ـ عياني الى العمل العلمي ، في مجلة « الاخبار الأكاديمية الشيوعية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٢
٢٢٣ . ك . ف . اوستروفيتيانوف . حول مسألة قانونيات تطور التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، في مجلة « اخبار الأكاديمية الشيوعية » ١٩٣٤ ، العددان ٥ ـ ٦
٢٢٤ . من هيئة تحرير مجلة « كومونيست » في مجلة « كومونيست » ، ١٩٥٤ ، العدد ٨
٢٢٥ . تقرير حول مناقشة كتاب عن الشرق القديم ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٣٨ ، العدد ١
٢٢٦ . ن . ب . بافلوف ـ سيلفانسكي : الاقطاعية في روسيا الاقطاعية ، سان بطرسبرج ، ١٩١٠
٢٢٧ . ي . ب . باشوكانيس ، إ . ب . رازوموفسكي : أحدث اكتشافات كارل كاوتسكي . حول كتاب « الفهم المادي للتاريخ » ، موسكو ، ١٩٢٨
٢٢٨ . د . ببير : الامبريالية الاوروبية ـ الأمريكية والثورة الصينية ، في جريدة « البرافدا » ، ١٩٢٧/٥/١
٢٢٩ . ف . بيرتسيف ، ن . ماشكين : المجتمع العبودي ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الأولى ، المجلد ٤٧ ، ١٩٤٠
٢٣٠ . ن . ب . بيغوليفسكايا : العرب عند حدود بيزنطة وايران في القرون ٤ ـ ٦ ، موسكو ، ١٩٦٤
٢٣١ ن . ب . بيغوليفسكايا : بيزنطة وإيران على تخوم القرنين السادس والسابع ، موسكو لينينغراد ، ١٩٥١ .
٢٣٢ . ن . ب . بيغوليفسكايا : بيزنطة على الطرق المؤدية الى الهند ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٥١
٢٣٣ . ن . ب . بيغوليفسكايا : مدن ايران في العصر الوسيط الباكر ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٥٦
٢٣٤ . ن . ب . بيغوليفسكايا : بلاد ما بين النهرين على تخوم القرنين الخامس والسادس ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤ .
٢٣٥ . ن . ب . بيغوليفسكايا : مشكلات انهيار النظام العبودي وتشكل العلاقات الاقطاعية في الشرق الأوسط ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٩ ، العدد ٣
٢٣٦ . جـ . ف . بليخانوف : الافلاس الروسي العام ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ٣ ، موسكو ـ بطرسبرج ، ١٩٢٣

٢٣٧ . جـ . ف . بليخانوف : يوميات اشتراكي ـ ديمقراطي رقم ٥ (آذار ١٩٠٦) ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ١٥ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٦

٢٣٨ . جـ . ف . بليخانوف : تاريخ الفكر الاجتماعي في روسيا ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ٢٠ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٥

٢٣٩ . جـ . ف . بليخانوف : في الذكرى الستين لوفاة هيجل ، ضمن « المؤلفات » المجلد ٧ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٥

٢٤٠ . جـ . ف . بليخانوف : إ . ف . كيريفسكي ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ٢٣ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٦

٢٤١ . جـ . ف . بليخانوف : ل . إ . ميتشنيكوف . نصي ، ضمن « المؤلفات » المجلد ٨ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٦

٢٤٢ . جـ . ف . بليخانوف : حول كتاب ل . إ . ميتشنيكوف ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ٧ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٥

٢٤٣ . جـ . ف . بليخانوف : أسس الماركسية ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ١٨ ، موسكو ـ بطرسبرج ، ١٩٢٣

٢٤٤ . جـ . ف . بليخانوف : المشاعة العقارية ومستقبلها المرتقب ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد الأول ، موسكو ـ بطرسبرج ، ١٩٢٣

٢٤٥ . جـ . ف . بليخانوف : نظرية ك . ر . ياجيتسوف الاقتصادية ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ١ ، موسكو ـ بطرسبرج ، ١٩٢٣

٢٤٦ . ي . ز . بوليفوي : حول نظرات بليخانوف التاريخية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٤ ، العدد ٨

٢٤٧ . أ . س . بوليكوف : حول مسألة قانونيات تطور التشكيلة الاقطاعية في الصين ، ضمن : س . ن . بيكوفسكي وآخرون ، المشكلات الأساسية لولادة وتطور المجتمع الاقطاعي ، مؤتمر « الأكاديمية الروسية لتاريخ الحضارة المادية » ٢٠ ـ ٢٢ حزيران ١٩٣٣ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤

٢٤٨ . م . بوليكوف : مشكلة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ما قبل الماركسية . بصدد كتاب ف . بريوبريجنسكي « موجز اقتصاد التشكيلات ما قبل الرأسمالية » ، في مجلة « أخبار الأكاديمية الشيوعية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٢

٢٤٩ . ف . ي . بوليانسكي : النظام الاقطاعي ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الثانية ، المجلد ٤٤ ، ١٩٥٦

٢٥٠ . ب . ف . بورشنيف : حول مسألة القانون الاقتصادي الأساسي للاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٣ ، العدد ٦

٢٥١ . ب . ف . بورشنيف : موجز الاقتصاد السياسي للاقطاعية ، موسكو ، ١٩٥٦

٢٥٢ . ب . ف . بورشنيف : الاقطاعية والجماهير الشعبية ، موسكو ، ١٩٦٤

٢٥٣ . ل . ب . بوتابوف : حول ماهية العلاقات الاقطاعية ـ البطريركية عند الرحل في آسيا الوسطى وكازخستان ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٤ ، العدد ٦

٢٥٤ . ف . بريو بريجنسكي : موجز اقتصاد التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، موسكو ، ١٩٣٣

٢٥٥ . أ . جـ . بريغوجين : كارل ماركس ومشكلة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية . تقرير الى مؤتمر معهد تاريخ الاكاديمية الشيوعية التابع للجنة التنفيذية المركزية

السوفيتية (*) ، المكرس للذكرى الخمسين لوفاة ك . ماركس ، ٢٣ آذار ١٩٣٣ ، لينينغراد ، ١٩٣٣

٢٥٦ . أ . جـ . بريغوجين : التقرير السابق ، منشور في مجموعة « كارل ماركس ومشكلات تاريخ التشكيلات ما قبل الرأسمالية » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤

٢٥٧ . أ . جـ . بريغوجين : لينين والمشكلات الأساسية لتاريخ التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٤ ، العدد ١

٢٥٨ . أ . جـ . بريغوجين : مشكلة التشكيلات الاجتماعية (ردّ على س . م . دوبروفسكي) ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣٠ ، العددان ٧ ـ ٨

٢٥٩ . أ . جـ . بريغوجين : مشكلة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية في الشرق القديم ، في مجلة « أخبار الأكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المادية » ، المجلد ٧٧ ، ١٩٣٤

٢٦٠ . أ . جـ . بريغوجين : أراء ماركس وانجلس حول الاقطاعية كتشكيلة اجتماعية ، لينينغراد ، ١٩٣٠

٢٦١ . مشكلة سقوط النظام العبودي (حول نتائج المناظرة) في مجلة « أخبار التاريخ القديم » » ، ١٩٥٦ ، العدد ١

٢٦٢ . وثائق برامج الأحزاب الشيوعية في الشرق ، موسكو ، ١٩٣٤

٢٦٣ . مشروع برنامج الأممية الشيوعية ، في « البرافدا » ، ١٩٢٨/٥/٢٧

٢٦٤ . مشروع برنامج حول المسألة الزراعية (ترجمة من الصينية) ، في مجلة « مواد حول التاريخ الصيني » ، ١٩٢٧ ، العدد ٩

٢٦٥ . أ . برونين : مقدمة ، في كتاب : ف . بيرنيه ، تاريخ الانقلابات السياسية الأخيرة في دولة المغول الأكبر ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٦

٢٦٦ . المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي السوفيتي (البلاشفة) محاضر موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٨

٢٦٧ . ل . ب . رادول ـ زاتولوفسكي : الكونفوشية وانتشارها في اليابان ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٤٧

٢٦٨ . إ . رازوموفسكي : التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » الطبعة الأولى ، المجلد ٥٨ ، ١٩٣٦

٢٦٩ . إ . م . ريسنر : ملكية الأرض والتأجير في الهند ، في مجلة « المشكلات الزراعية » ، الكتاب ٣ ، ١٩٢٨

٢٧٠ . إ . م . ريسنر : دراسات في الصراع الطبقي بالهند ، موسكو ، ١٩٣٢

٢٧١ . ف . ف . ريخارت : دراسات في اقتصاد التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٤

٢٧٢ . إ . ركليو : الانسان والأرض ، المجلد ١١ ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٨

٢٧٣ . إ . ركليو : الامبراطورية الوسطى (الصين) ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٨

٢٧٤ . ب . أ . رامانوف : سكان روسيا القديمة وعاداتها ، لينينغراد ، ١٩٤٧

٢٧٥ . أقوال المعاصرين الروس عن كارل ماركس وفريدريك انجلس ، موسكو ، ١٩٦٩

٢٧٦ . جـ . جـ . روسّو : أفكار حول العلوم والفنون ، ضمن « رسائل » ، موسكو ، ١٩٦٩

* ـ حاليًا مجلس السوفيات الأعلى (المترجم)

٢٧٧ . أ . ن . سافين : عصر لودفيغ الرابع عشر ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩١٣
٢٧٨ . د . سالفيولي : الرأسمالية في العالم القديم ، خاركوف ، ١٩٢٣
٢٧٩ . ي . ف . سامارين : خومياكوف والمسألة الفلاحية ، ضمن « المؤلفات » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٨٧٧
٢٨٠ . جـ . أ . سافاروف : الطبقات والصراع الطبقي في التاريخ الصيني ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٨
٢٨١ . جـ . أ . سافاروف : دراسات في تاريخ الصين ، موسكو ، ١٩٣٣
٢٨٢ . أ . أ . سيركينا : مناظرة العلماء الصينيين حول تقسيم تاريخ الصين القديم ، في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٥٦ ، العدد ٦
٢٨٣ . جـ . سيمون : المملكة الوسطى ، أسس الحضارة الصينية ، سان بطرسبرج ، ١٨٨٦
٢٨٤ . ل . ف . سيمونوفسكايا : ظهور الدولة وتطورها في الصين القديمة ، في « المجلة التاريخية » ، ١٩٤٠ ، الغدد ٧
٢٨٥ . ل . ف . سيمونوفسكايا : مسائل تقسيم تاريخ الصين القديم ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٠ ، العدد ١
٢٨٦ . ل . ف . سيمونوفسكايا : الملامح الأساسية لتاريخ الصين القروسطية ، في مجلة « تدريس التاريخ في المدارس الثانوية » ، ١٩٥١ ، العدد ٤
٢٨٧ . ل . ف . سيمونوفسكايا : جـ . ب . اهرنبورغ ، م . ف . يوزيف ـ دراسات في تاريخ الصين ، موسكو ، ١٩٥٦
٢٨٨ . ي . سيتكوفسكي : مقالة نقدية حول كتاب أ . بريغوجين « كارل ماركس ومشكلة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية » ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٣
٢٨٩ . أ . سميث : دراسات حول طبيعة وأسباب غنى الشعوب ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٣١
٢٩٠ . أ . ل . سبيكتور : الصين ، في مجلة « مواد لدراسة الاقتصاد الدولي » ، المجلد الأول ، برلين ، ١٩٢٥
٢٩١ . ت . ف . ستيبوجينا : حول مسألة العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية في الصين في القرون ١٤ ـ ١٢ ق . م ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٠ ، العدد ٢
٢٩٢ . ت . ف . ستيبوجينا : حول أساليب الاسترقاق في الصين القديمة أيام امبراطورية تسين وأول عهد الخان ، ضمن « مجموعة مقالات حول تاريخ الشرق الأقصى » ، موسكو ، ١٩٥٢
٢٩٣ . ف . ف . ستروفه : انتفاضة « الصغار » والعبيد في مصر ، في « الازفستيا » ، ١٩٣٤/٥/١
٢٩٤ . ف . ف . ستروفه : مصر . التاريخ القديم (حتى الفتح العربي) ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الأولى ، المجلد ٢٤ ، ١٩٣٢
٢٩٥ . ف . ف . ستروفه : مصر (القديمة) . في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الثانية ، المجلد ١٥ ، ١٩٥٢
٢٩٦ . ف . ف . ستروفه : مرة أخرى حول اللاتيفوندا العبودية في عهد سلالة أورا الثالثة (ردّ على

ن . م . نيكولسكي)

٢٩٧ . ف . ف . ستروفه : دراسة تاريخ الشرق القديم في الاتحاد السوفيتي ما بين ١٩١٧ - ١٩٣٧ ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٣٨ ، العدد ١

٢٩٨ . ف . ف . ستروفه : ايران . عرض تاريخي ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الثانية ، المجلد ١٨ ، ١٩٥٣

٢٩٩ . ف . ف . ستروفه : موجز تاريخ الشرق القديم ، موسكو ، ١٩٣٤

٣٠٠ . ف . ف . ستروفه : تاريخ الشرق القديم ، موسكو ، ١٩٤١

٣٠١ . ف . ف . ستروفه : نتائج الأبحاث السوفيتية حول تاريخ الشرق القديم خلال ٣٠ عاماً ، في « أخبار أكاديمية العلوم السوفيتية ، السلسلة السابعة ، قسم العلوم الاجتماعية » ، ١٩٣٧ ، العدد ٥

٣٠٢ . ف . ف . ستروفه : حول مسألة خصوصية المجتمعات العبودية في الشرق القديم ، في مجلة « أخبار جامعة لينينغراد ، سلسلة العلوم الاجتماعية » ، المجلد ٣ ، ١٩٥٣

٣٠٣ . ف . ف . ستروفه : تعريف ماركس للمجتمع الطبقي الباكر ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٤٠ ، العدد ٣

٣٠٤ . ف . ف . ستروفه : العمل المأجور والمشاعة الزراعية في جنوب ما بين النهرين أواخر الألف الثالث ق . م ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤٨ ، العدد ٢

٣٠٥ . ف . ف . ستروفه : مقالة نقدية حول كتاب ن . م . نيكولسكي « التاريخ ، المجتمع ما قبل الطبقي . الشرق القديم ، والعالم اليوناني » ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٤ ، العدد ٢

٣٠٦ . ف . ف . ستروفه : معطيات جديدة حول تنظيم العمل والبنية الاجتماعية للمجتمع السومري عهد سلالة اورا الثالثة ، في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٤٩ ، العدد ٤

٣٠٧ . ف . ف . ستروفه : حول « انسانية » القوانين الحثية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٠ ، العدد ٤

٣٠٨ . ف . ف . ستروفه : نظام كريت الاجتماعي ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ١٩٥٠ ، العدد ٤

٣٠٩ . ف . ف . ستروفه : النظام الاجتماعي لبلاد ما بين النهرين عصر سلالة اورا الثالثة ، ضمن « المجموعة اليوبيلية ، المكرسة للذكرى الثلاثين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى » ، الجزء ٢ ، موسكو - لينينغراد ، ١٩٤٧

٣١٠ . ف . ف . ستروفه : دراسات في التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للشرق القديم ، في مجلة « أخبار الاكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المادية » ، المجلد ٩٧ ، ١٩٣٤ .

٣١١ . ف . ف . ستروفه : « الدهماء والهيلوت » ، في كتاب « من تاريخ التشكيلات ما قبل الرأسمالية » ، موسكو - لينينغراد ، ١٩٣٣ .

٣١٢ . ف . ف . ستروفه : مقدمة لكتاب د . فايان « تاريخ الأستيك » موسكو ، ١٩٤٩

٣١٣ . ف . ف . ستروفه : مقدمة لكتاب إ . ماكيه « الحضارة القديمة في وادي نهر الهند » ، موسكو ، ١٩٥١

٣١٤ . ٣١٤ . ف . ف . ستروفه : مشكلة ولادة وتطور وتفسخ المجتمعات العبودية في الشرق

القديم ، في مجلة « أخبار الأكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المادية » ، المجلد ٧٧ ، ١٩٣٤

٣١٥ . ف . ف . ستروفه : مشكلة أزمة النظام العبودي وولادة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٦ ، العدد ٩

٣١٦ . ف . ف . ستروفه : مشكلات تاريخ الشرق القديم في الأدبيات السوفيتية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤٧ ، العدد ٣

٣١٧ . ف . ف . ستروفه : اللاتيفوندا العبودية في سومر عهد سلالة أورا الثالثة ، ضمن مجموعة « إلى س . ف . اولدينبورغ بمناسبة الذكرى الخمسين لبدء نشاطه العلمي ـ الاجتماعي » ، لينينغراد ، ١٩٣٤

٣١٨ . ف . ف . ستروفه : العلم السوفيتي عن الشرق القديم ما بين ١٩١٧ ـ ١٩٣٢ ، في « أخبار الأكاديمية الرسمية لتاريخ الحضارة المادية » ، ١٩٣٢ ، العددان ٩ ـ ١٠ .

٣١٩ . ف . ف . ستروفه : الاستشراق السوفيتي ومشكلة النظام الاجتماعي للشرق القديم ، في « أخبار جامعة لينينغراد » ، ١٩٤٧ ، المجلد ١١

٣٢٠ . ف . ف . ستروفه : الانقلاب الاجتماعي في مصر أواخر عهد المملكة الوسطى (حوالي ١٧٥٠ ق . م) في « أقوال ايبوفيرا . مخطوطة ليدن رقم ٣٤٤ » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٣٦

٣٢١ . ف . ف . ستروفه : الفينيقيون ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الأولى ، المجلد ٥٧ ، ١٩٣٦ .

٣٢٢ . د . أ . سوبيكين : القضايا الأساسية لتقسيم تاريخ الهند القديمة ، ضمن مجموعة « مفكرات علمية لمعهد المحيط الهادىء » ، المجلد ٢ ، موسكو ، ١٩٤٩

٣٢٣ . م . ي . سيوزيوموف : حول مسألة عمليات الاقطاع في الامبراطورية الرومانية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٥ ، العدد ١

٣٢٤ . التايبينيون : مجموعة مقالات ، موسكو ، ١٩٢٨

٣٢٥ . أ . تاكسير . مشكلات التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، في مجلة « تحت راية الماركسية ، ١٩٣٢ ، العددان ١ ـ ٢

٣٢٦ . ف . ثارن : الحضارة الهيلنستية ، موسكو ، ١٩٤٩

٣٢٧ . ب . جـ . تارتا كوفسكي : من تاريخ وضع ونشر مؤلف انجلس « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، في مجموعة « من تاريخ الماركسية . مجموعة مقالات بمناسبة الذكرى ١٤٠ لولادة ف . انجلس » ، موسكو ، ١٩٦١

٣٢٨ . أ . س . تارخانوف : دراسة في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لأقليم هوانسي ، في مجلة « مواد حول التاريخ الصيني » ، ١٩٢٨ ، العدد ١٦

٣٢٩ . س . أ . توكاريف : نشوء الطبقات الاجتماعية في جزر التونجا ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٥٨ ، العدد ١

٣٣٠ . ن . توكين : مقالة نقدية حول كتاب ن . م . نيكولسكي « التاريخ . المجتمع ما قبل الطبقي . الشرق القديم ، والعالم اليوناني » ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٣٣ ، العدد ٥

٣٣١ . س . ب . تولستوف : الديمقراطية الحربية ومشكلة « الثورة الوراثية » ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٥ ، العددان ٧ ـ ٨ .

٣٣٢ . س . ب . تولستوف : تقسيم التاريخ القديم لآسيا الوسطى ، في « أخبار موجزة لمعهد تاريخ الحضارة المادية » ، المجلد ٢٨ ، ١٩٤٩

٣٣٣ . أ . إ . تيومينيف : حول رسالة البشر حسب أساطير ما بين النهرين القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم ، ١٩٤٨ ، العدد ٤

٣٣٤ . أ . د . اودالتسوف : حول نظرية الطبقات عند ماركس وانجلس ، في « أرشيف ك . ماركس و ف . انجلس » ، المجلد ١ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٢٤

٣٣٥ . أ . د . اودلتسوف : حول « أعمال » أ . هـ . بريغوجين الجديدة في ميدان تاريخ الاقطاعية الاوروبية الغربية ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٥ ، العددان ١ ـ ٢

٣٣٦ . ز . إ . اودالتسوف : مقالة نقدية حول كتاب أ . ن . بيرنشتام « موجز تاريخ الهون » ، في مجلة « بولشيفيك » ، ١٩٥٢ ، العدد ١١

٣٣٧ . فان وين ـ لان : تاريخ الصين القديم منذ المشاعية البدائية وحتى تشكل الدولة الاقطاعية المركزية ، موسكو ، ١٩٥٨

٣٣٨ . ر . فوكس : أراء ماركس وانجلس حول اسلوب الانتاج الآسيوي ومصدرها ، في « سجل الماركسية » ، الكتاب ٣ ، ١٩٣٠

٣٣٩ . أ . فرانكة : العلاقات العقارية في الصين ، فلاديفستوك ، ١٩٠٨

٣٤٠ . إ . ف . فرالوف : حول عمل « معهد التاريخ » في النصف الأول من عام ١٩٣٢ ، في مجلة « أخبار الأكاديمية الشيوعية » ، ١٩٣٢ ، العددان ٧ ـ ٨

٣٤١ . إ . فرالوف : ضد تحريف الماركسية ـ اللينينية في علم التاريخ (بعض نتائج المناظرة مع الرفيق دوبروفسكي) ، في مجلة « تحت راية الماركسية » ، ١٩٣١ ، العددان ١ ـ ٢

٣٤٢ . إ . ف . فرالوف : تخبط وتحريف ، في « البرافدا » ، ٢٧/ ١/ ١٩٣٠

٣٤٣ . ك . أ . خارنسكي : الصين منذ أقدم العصور وحتى أيامنا ، خاباروفسك ـ فلاديفستوك ، ١٩٢٧

٣٤٤ . أ . س . خومياكوف : مرة أخرى حول الظروف الزراعية ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣ ، موسكو ، ١٩٠٠

٣٤٥ . أ . س . خومياكوف : حول الظروف الزراعية ، في مجلة « موسكفيتيانين » ، ١٨٤٢ ، العدد ٦

٣٤٦ . أ . س . خومياكوف : حول المشاعة الزراعية ، في مجلة « الارشيف الروسي » ، ١٨٨٤ ، العدد ٤

٣٤٧ . أ . س . خومياكوف : حول القديم والجديد ، ضمن « المؤلفات الكاملة » المجلد ٣ ، موسكو ، ١٩٠٠

٣٤٨ . أ . س . خومياكوف : رسائل أ . س . خومياكوف إلى ي . ف . سامارين ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٨ ، موسكو ، ١٩٠٠

٣٤٩ . أ . س . خومياكوف : مسألة معاصرة ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣ ، موسكو ، ١٩٠٠

٣٥٠ . ن . جـ . تشيرنيشيفسكي : ملاحظات حول المجلات ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣ ، سان بطرسبرج ، ١٩٠٦

٣٥١ . ن . جـ . تشيرنيشيفسكي : نقد القناعات الفلسفية المسبقة ضد الحيازة المشاعية ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٤ ، ١٩٠٦

٣٥٢ . ن . جـ . تشيرنيشيفسكي : مقالة نقدية حول كتاب هاكستهاوزن [٣٨٦] ، ضمن « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣ ، ١٩٠٦

٣٥٣ . شان يويه : (المشرف على الكتاب) . دراسات في تاريخ الصين منذ القدم وحتى « حروب الافيون » ، موسكو ، ١٩٥٩

٣٥٤ . ت . ف . شيبونوفا : في أكاديمية العلوم السوفيتية . المناظرة حول حضارة ايجه ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤٠ ، العدد ٢

٣٥٥ . ر . ف . شميدث : حول المنتجين المباشرين في كريت ، في مجلة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، ١٩٣٥ ، العددان ٩ ـ ١٠

٣٥٦ . ي . م . شتايرمان : مشكلة سقوط النظام العبودي ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٣ ، العدد ٢

٣٥٧ . ف . م . شتين : هوان ـ تزي (دراسة وترجمة) ، موسكو ، ١٩٥٩

٣٥٨ . ف . م . شتين . الصين في القرنين ١٠ ـ ١١ ، في محموعة « الاستشراق السوفيتي » ، الكتاب ٣ ، ١٩٤٥

٣٥٩ . ف . م . شتين : مساهمة شعوب الشرق في تاريخ الثقافة العالمية ، في مجلة « مفكرات معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم » ، المجلد ٢٥ ، ١٩٦٠

٣٦٠ . شتروماير : الصين . أسس الاقتصاد ، في مجلة « الاقتصاد الوطني » ، ١٩٢١ ، العدد ٥

٣٦١ . ف . ي . شولجين : تاريخ العالم القديم ، كيف ، ١٨٥٩ .

٣٦٢ . انجلس وعلم التاريخ ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٤٠ ، العددان ٣ ـ ٤

٣٦٣ . أ . ي . ياكوبوفسكي : من تاريخ دراسة المغول في القرون ١١ ـ ١٣ ، في مجموعة « دراسات في تاريخ الاستشراق الروسي » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٥٣

٣٦٤ . ن . ب . يانكوفسكايا . بعض مسائل اقتصاد الامبراطورية الآشورية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٦ ، العدد ١ المصادر من ٣٦٥ وحتى ٤٢٩ تؤخذ من الكتاب الروسي (باللغات الأوروبية)

٤٣٠ . غومو ـ جو : دراسة في مجتمع الصين القديم ، شانغهاي ، ١٩٣٠

٤٣١ . ليوي تشين ـ يوي : موجز تاريخ الصين ، بكين ، ١٩٥٥

٤٣٢ . فان وين ـ لان : عرض عام لتاريخ الصين ، شانغهاي ، ١٩٤١

٤٣٣ . هوفاي ـ لو : تاريخ المجتمع الصيني القديم ١٩٥٥

٤٣٤ . تفريان ـ بو ـ ثزيان مبادىء التاريخ الصيني ، المجلدان ١ ـ ٢ ـ تشونتسي ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦ .

٣ . مراجع القسمين الأول والثالث

٤٣٥ . س . م . ابرامزون . بعض قضايا النظام الاجتماعي للمجتمعات الرعوية ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٦

٤٣٦ . ف . إ . أفيديف . الديمقراطية الحربية والطابع الطبقي للدولة القديمة ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٠ ، العدد ١

٤٣٧ . العلاقات الزراعية والحركة الفلاحية في الصين، موسكو ، ١٩٧٤

٤٣٨ . المشكلات الملحة لتاريخ روسيا عصر الاقطاعية ، موسكو ، ١٩٧٠

٤٣٩ . ل . ب . ألايف . مشاعة الجوار ومشاعة الطوائف . حول كتاب م . ك . كودريافتسيف «المشاعة والطائفة في هندوستان » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٢ ، العدد ٤

٤٤٠ . ل . ب . ألايف . نمط المشاعة الهندية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ٥

٤٤١ . ل . أ . الكسيفا . تدوينات كارل ماركس حول تاريخ الهند ، في مجلة « مشكلات الاستشراق » ، ١٩٥٩ ، العدد ٢

٤٤٢ . إ . ل . أندرييف . تأثير الوسط الجغرافي على تشكل النظام الاقتصادي في الحضارات ما قبل الكولومبية بأمريكا ، ضمن « المعهد الصناعي بمدينة تيومين . أعمال » ، المجلد ٧ ، الجزء ٢ ، تيومين ، ١٩٦٩ .

٤٤٣ . إ . ل . أ . أندرييف . طريق المماثلة في التاريخ ، ضمن مجموعة « على طريق بناء الشيوعية » ، تيومين ، ١٩٦٨

٤٤٤ . إ . ل . أ . أندرييف . الدراسة المنهجية لمشكلات التاريخ العالمي ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٧١ ، العدد ١٠

٤٤٥ . إ . ل . أ . أندرييف . طريق التطور اللارأسمالي ، موسكو ، ١٩٧٤

٤٤٦ . إ . ل . أ . أندرييف . حول طابع العلاقات الاجتماعية عصر الانتقال من المشاعية البدائية الى المجتمع الطبقي ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧١ ، العدد ٢

٤٤٧ . إ . ل . أ . أندرييف . العام والخاص في التطور الاجتماعي لمالي ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ٢

٤٤٨ . إ . ل . أ . أندرييف . المشاعة والعمليات الاجتماعية في افريقيا المتحررة (تجربة جمهورية مالي) ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٥ ، العدد ٨

٤٤٩ . إ . ل . أ . أندرييف . الدراسة البنيوية ـ التطورية ومشكلة تعاقب التشكيلات في ضوء مواد الانتقال من التشكيلة البدائية الى المجتمع الطبقي ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٧٢ ، العدد ٤

٤٥٠ . إ . ل . أ . أندرييف . خصوصية التطور اللارأسمالي لشعوب ، لم تكتمل عندها عملية تشكل الطبقات ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٧٠ ، العدد ٩

٤٥١ . إ . ل . أ . أندرييف . المقدمات الاقتصادية لتشكل الطبقات ، ضمن « المعهد الصناعي بمدينة تيومين . أعمال » ، المجلد ٧ ، الجزء ٢ ، تيومين ، ١٩٦٩

٤٥٢ . أ . س . أرجانوف . وحدة العملية التاريخية ، والتقدم الاجتماعي (اطروحة دكتوراه) ، غوركي ، ١٩٧٦

٤٥٣ . أ . إ . أفاناسييف . مناقشة مشكلات أسلوب الانتاج الآسيوي في معهد التاريخ التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٥ ، العدد ٦
٤٥٤ . ك . ز . أشرفيان . مشكلات تطور الاقطاعية في الهند ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٩ ، العدد ٤
٤٥٥ . ك . ز . أشرفيان ، س . أ . أزيمجانوفا ، أ . م . دياكوف . مقالة نقدية حول كتاب جـ . م . بونغارد ـ ليفين ، جـ . ف . ايلين » « الهند القديمة » ، موسكو ، ١٩٦٩ ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٢ ، العدد ١
٤٥٦ . جـ . أ . باغاتوريا . أول اكتشافات ماركس الكبرى . تشكل وتطور الفهم المادي للتاريخ ، ضمن مجموعة « ماركس مؤرخاً » ، موسكو ، ١٩٦٨
٤٥٧ . م . أ . بارج . حول بعض مقدمات الصياغة الشكلية للبحث التاريخي ، ضمن مجموعة « مشكلات التاريخ العام » ، المجلد ١ ، قازان ، ١٩٦٧
٤٥٨ . م . أ . بارج . حول ما يسمى بـ « أزمة الاقطاعية » في القرنين ١٤ ـ ١٥ ، في مجلة «قضايا التاريخ » ، ١٩٦٠ ، العدد ٨
٤٥٩ . م . أ . بارج . مقالة نقدية حول كتاب س . ل ه سكازكين « دراسات في تاريخ الفلاحين الاوروبيين الغربيين في العصور الوسطى » ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٩ ، العدد ١
٤٦٠ . م . أ . بارج . الدراسة البنيوية في البحث التاريخي ، في مجلة « قضايا الفل فة » ، ١٩٦٤ ، العدد ١٠
٤٦١ . م . أ . بارج . نظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ضمن مجموعة « دراسات في منهجية بحث الظواهر الاقتصادية ـ الاجتماعية » ، موسكو ، ١٩٧٠
٤٦٢ م . أ . بارج ، ف . ن . نيكيفوروف . الاقطاعية ، في « الموسوعة التاريخية السوفيتية » ، المجلد ١٥ ، ١٩٧٤
٤٦٣ . م . أ . بارج ، ي . ب . تشيرنياك . بنية وتطور التشكيلات الطبقية التناحرية ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٧ ، العدد ٦
٤٦٤ . م . أ . بارج . تطور البنية الاقطاعية في آسيا الوسطى ما بين ١٠٦٨ ـ ١٢٧٩ ، في مجلة « القرون الوسطى » ، القرن ١٩ ، موسكو ، ١٩٦١
٤٦٥ . ف . م . باختا ، د . ف . غوريف ، إ . ف . كوزنيتسوف . مرة أخرى حول كتاب ي . إ . سيميونوف ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٤ ، العدد ٨
٤٦٦ . ف . ب . بيليليوبسكي . مقالة نقدية حول كتاب أ . ل . فيشمان « الرواية الصينية الساخرة (عصر التنوير) » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ١
٤٦٧ . ف . أ . بيليافسكي . مقالة نقدية حول كتاب ي . م . كوبيشانوف » « الأكسوم » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٩ ، العدد ٤
٤٦٨ . جـ . ف . بيلياكوف ، ن . ف . كوليسنيتسكي . مؤتمر حول مشكلة ولادة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٤ ، العدد ٦
٤٦٩ . ن . أ . بينيديكتوف . المنهجية اللينينية في دراسة التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وأهميتها المعاصرة (اطروحة دكتوراه) ، غوركي ، ١٩٧٦
٤٧٠ . إ. أ . بيرزين . تاريخ تايلاند ، موسكو ، ١٩٧٣
٤٧١ . إ . أ . بيرزين . مقالة نقدية حول كتاب ف . أ . تيورين « الحرب الانشيخية » ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٢ | العدد ٢.

٤٧٢ . أ . د . بيرليوف . « عبيد القيصر » في مصر عصر المملكة الوسطى (اطروحة دكتوراة) ، لينينغراد ، ١٩٦٥
٤٧٣ . أ . د . بيرليوف . كادحو مصر عصر المملكة الوسطى ، موسكو ، ١٩٧٢
٤٧٤ . ل . أ . بيريوزني . نقد منهجية الدراسات التاريخية الأمريكية البرجوازية عن الصين ، لينينغراد ، ١٩٦٨
٤٧٥ . ل . أ . بيريوزني . بداية الأطماع الكولونيالية بالصين والأبحاث التاريخية الأمريكية المعاصرة ، موسكو ، ١٩٧٢
٤٧٦ . ي . س . بوغوسلوفسكي وآخرون . المؤتمر الرابع حول الشرق القديم ، مقالة في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٩، العدد ٢
٤٧٧ . أ . أ . بوكشانين . حول تعزز السلطة الاستبدادية بالصين أواخر القرن الرابع عشر ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٩ ، العدد ١
٤٧٨ . جـ . م . بونغارد ـ ليفين . الهند عصر الماوريين . موسكو ، ١٩٧٣
٤٧٩ . جـ . م . بونغارد ـ ليفين . حول مشكلة الملكية العقارية في الهند القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٣ ، العدد ٢
٤٨٠ . جـ . م . بونغارد ـ ليفين . جمهوريات الهند ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ٩٦٦ ، العدد ٣
٤٨١ . جـ . م . بونغارد ـ ليفين . جـ . ف . ايلين. الهند القديمة ، موسكو ، ١٩٦٩
(٤٨١ م) ي . م . بوروداي ، ف . جـ . كيليه ، ي. جـ . بلياك . تركة كارل ماركس وبعض المشكلات المنهجية لدراسة المجتمعات ما قبل الرأسمالية وولادة الرأسمالية ضمن مجموعة « مبدأ التاريخية في بحث الظواهر التاريخية » ، موسكو غ ١٩٧٢
٤٨٢ . ي . م . بوروداي ، ف . جـ . كيليه ، ي . جـ . بياك . تركة كارل ماركس ومشكلات نظرية التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٧٤
٤٨٣ . ي . س . فارغا . دراسات حول مشكلات الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، موسكو ، ١٩٧٤ .
٤٨٤ . ب . فاسين . المناظرة حول طابع المجتمعات الشرقية القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٣
٤٨٥ . ل . س . فاسيليف . العلاقات الزراعية في الصين أوائل الألف الأولى قبل الميلاد ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٧ ، العدد ٢
٤٨٦ . ل . س . فاسيليف . العلاقات الزراعية والمشاعة في الصين القديمة ، موسكو ، ١٩٦١
٤٨٧ . ل . س . فاسيليف . الدولة والبيروقراطية في تاريخ الصين ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي حول » المجتمع والدولة في الصين « كلمات وموضوعات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٠
٤٨٨ . ل . س . فاسيليف . الدولة والمالك الفردي في نظرية الليغية وممارستها ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الخامس حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٤
٤٨٩ . ل . س . فاسيليف . الكونفوشية في الصين ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٨ ، العدد ١٠
٤٩٠ . ل . س . فاسيليف . مقالة نقدية حول كتاب « شعوب آسيا الشرقية » ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٦٥ ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤

٤٩١ . ل . س . فاسيليف . العام والخاص في التطور التاريخي لبلدان الشرق ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ٦
٤٩٢ . ل . س . فاسيليف . السلطة السياسية والضبط الاجتماعي في الصين التقليدية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي حول « المجتمع والدولة في الصين » . كلمات وموضوعات » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٧١
٤٩٣ . ل . س . فاسيليف . مشكلة تزين تيان ، ضمن مجلة « الصين . اليابان . التاريخ والفيلولوجيا . لمناسبة الذكرى السبعين لولادة ن . ي . كونراد » ، موسكو ، ١٩٦١
٤٩٤ . ل . س . فاسيليف . الاصلاحات في الصين : أهدافها ونتائجها الموضوعية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الرابع حول » المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٣
٤٩٥ . ل . س . فاسيليف . الطوائف الاجتماعية في البنية السياسية للصين التقليدية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الخامس حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٢
٤٩٦ . ل . س . فاسيليف . التقاليد ومشكلة التقدم الاجتماعي في تاريخ الصين ، ضمن مجموعة « دور التقاليد في تاريخ الصين وثقافتها » ، موسكو ، ١٩٧٢
٤٩٧ . س . ل . فاسيليف . استغلال المزارعين وأشكال الاستثمار في الصين القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٨ ، العدد ٦
٤٩٨ . س . ل . فاسيليف . د . جـ . ريدر . التاريخ القديم للصين والهند في مؤلف « التاريخ العالمي » الصادر عن أكاديمية العلوم السوفيتية (المجلدان الأول والثاني) ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٧ ، العدد ٣
٤٩٩ . ل . س . فاسيليف ، إ . أ . ستوتشيفسكي . ثلاثة نماذج لظهور وتطور المجتمعات ما قبل الطبقية (حول مشكلة أسلوب الانتاج الآسيوي) . في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٦
٥٠٠ . ي . أ . فاسيلتشوك . ديالكتيك القوى المنتجة ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٧١ ، العدد ٩
٥٠١ . ب . ف . فيتروف . تأميم الأرض ، والسلطة الحكومية في الصين المعاصرة ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الثالث حول » المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات ، المجلد الثاني ، موسكو ، ١٩٧٢
٥٠٢ . ب . ف . فيتروف . حول بعض المناحي المنهجية لدراسة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي للصين التقليدية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الرابع حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكة ، ١٩٧٣
٥٠٣ . ك . إ . فلاسوف . أساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية ، موسكو ، ١٩٦٠
٥٠٤ . ف . س . فورابيوف ـ ديسياتوفسكي ، ر . ف . ايتس ، أ . أ . لابين ، ن . س . بيتروفسكي . دراسات في تاريخ الشرق القديم ، لينينغراد ، ١٩٥٦
٥٠٥ . ن . إ . فيسوتسكايا . حول دور الزعماء عند الغانج والباكونجو ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » . ١٩٦٢ ، العدد ١
٥٠٦ . ب . ن . غالانزا . مشكلات خلافية في تاريخ الدولة الاقطاعية ، في « أخبار جامعة موسكو . الحقوق » ، ١٩٦٨ ، العدد ٥

٥٠٧ . ل . س . جاميونوف . الهند : المشكلات التاريخية، والثقافية ، والاقتصادية ـ الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٧٢
٥٠٨ . ل . س . جاميونوف . حول مقتطفات كارل ماركس من الأعمال حول الشرق ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٨ ، العدد ٢
٥٠٩ . ل . س . جاميونوف . حول مقتطفات وتعليقات كارل ماركس أثناء دراسة لكتاب مكسيم كوفاليفسكي « الملكية المشاعية ، أسباب تفسخها ومسيرته ونتائجه » ، في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٥٨ ، العدد ٢
٥١٠ . ل . س . جاميونوف . حول نظرية ماركس عن النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي بالهند ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٨ ، العدد ٣
٥١١ . ل . س . جاميونوف . حول احد الكتب التدريسية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ١
٥١٢ . ل . س . جاميونوف . المشكلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في « مقتطفات من تاريخ الهند » لماركس ، ضمن مجموعة « ماركس مؤرخاً » ، موسكو ، ١٩٦٨
٥١٣ . ل . س . جاميونوف ، ر . أ . اوليانوفسكي . مؤلف السوسيولوجي الروسي م . م . كوفاليفسكي « الملكية المشاعية ، أسباب تفسخها وسيرته ونتائجه » ونقد ماركس له ، موسكو ، ١٩٦٠
٥١٤ . ي . م . جاروشيا نتس . حول المرحلة اللينينية في تطور الدراسات التاريخية للشرق ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ٥
٥١٥ . ي . م . جاروشيانتس . حول اسلوب الانتاج الآسيوي ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٢
٥١٦ . م . غودليه . مفهوم اسلوب الانتاج الآسيوي واللوحة الماركسية لتطور المجتمع ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ١
٥١٧ . أ . م . غولدوبين ، جـ . ف . يفيموف ، ي . ف . ماريتي . عمل كبير للمؤرخين السوفييت حول تاريخ حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا ، في مجلة «شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٩ ، العدد ٣
٥١٨ . ف . إ . جوريميكينا . حول مشكلة تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية (مثال روسيا القديمة) ، مينسك ، ١٩٧٠
٥١٩ . ف . إ . جوليايف . الحضارات الأقدم في امريكا الوسطى ، موسكو ، ١٩٧٢
٥٢٠ . ف . إ . جوليايف . مقالة نقدية حول كتاب ر . ف . كينجالوف « ثقافة المايا القدامى » ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٢ ، العدد ٢
٥٢١ . ف . إ . جوليايف . بعض قضايا ضرورة المجتمع الطبقي الباكر عند قدامى المايا ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٩ ، العدد ٤
٥٢٢ . أ . ف . جوليكا ، ف . جـ . كيله . حول رسالة ب . ي .لوبيموف (بصدد الملاحظات على كتاب ب . ف . بورشنيف « الاقطاعية والجماهير الشعبية » ، المطروحة في مقالة « حول مسألة دور الجماهير الشعبية في التاريخ » ، المنشورة في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ٩) ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٣
٥٢٣ . أ . ي . جوريفتش . الفلاحون الانكليز في القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر ، في مجلة « العصور الوسطى » ، المجلد ٩ ، ١٩٥٧

٥٢٤ . أ . ي . جوريفتش . بصدد المناظرة حول التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية : التشكيلة والطراز ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٨ ، العدد ٢
٥٢٥ . أ . ي . جوريفتش . حول بعض خصوصيات الاقطاعية بالنروج ، في « المجموعة الاسكندنافية » ، المجلد ٨ ، تالين ، ١٩٦٤
٥٢٦ . أ . ي . جوريفتش . القانون العام والقانونية الملموسة في التاريخ ، في مجلة «قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ٨
٥٢٧ . أ . ي . جوريفتش . المشكلات الأساسية لتاريخ النروج القروسطية في الأدبيات التاريخية النروجية ، في « العصور الوسطى » ، المجلد ٨ ، ١٩٦٠
٥٢٨ . أ . ي . جوريفتش . مشكلة ملكية الأرض في المجتمعات الاقطاعية والاقطاعية الباكرة بأوروبا الغربية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٨ ، العدد ٤
٥٢٩ . أ . ف . جوريفتش . مشكلة ولادة الاقطاعية في اوروبا الغربية ، موسكو ، ١٩٧٠
٥٣٠ . أ . ي . جوريفتش . الفلاحون الأحرار في النروج الاقطاعية ، موسكو ، ١٩٦٧
٥٣١ . أ . ي . جوريفتش . الاقطاعية ، في « الموسوعة الفلسفية » ، المجلد ٥ ، ١٩٧٠
٥٣٢ . س . أ . دالين . مفكرات الصين . (١٩٢١ - ١٩٢٧) ، موسكو ، ١٩٧٥
٥٣٣ . س . أ . دالين . كتاب فارغا الأخير ، في مجلة « العصر الحديث » ، ١٩٦٥ ، العدد ٢
٥٣٤ . م . أ . داندامايف . الرق في بلاد بابل في القرون ٧ - ٤ ق . م ، موسكو ، ١٩٧٤
٥٣٥ . أ . إ . دانيلوف . بصدد مسألة منهجية علم التاريخ ، في مجلة « كومونيست » ، ١٩٦٩ ، العدد ٥
٥٣٦ . ل . ف . دانيلوفا . مناظرة حول مشكلة هامة ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٥ ، العدد ١٢
٥٣٧ . ل . ف . دانيلوفا . تشكل الاتجاه الماركسي في الأبحاث التاريخية السوفيتية عن عصر الاقطاعية ، في مجلة « كتابات تاريخية » ، العدد ٧٦ ، موسكو ، ١٩٦٥ .
٥٣٨ . ل . ف . دانيلوفا ، وآخرون . القنانة ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الثالثة ، المجلد ١٣ ، ١٩٧٣
٥٣٩ . المناظرة حول مشكلة مشاعة القرابة ومشاعة الجوار في الشرق القديم ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٣ ، العدد ١
٥٤٠ . العالم القديم . مجموعة مقالات . تكريماً للأكاديمي ف . ف . ستروفه ، موسكو ، ١٩٦٢
٥٤١ . ل . إ . دومان . حول دور الرق في عهد الإين (القرون ١٤ - ١١ ق . م) ، في مجلة « أخبار موجزة لمعهد شعوب آسيا » ، المجلد ٥٣ ، ١٩٦٢
٥٤٢ . ل . إ . دومان . حول دور الرق في عهد الإين ، ضمن مجموعة « الصين ، الهند . تاريخ وفيلولوجيا » ، موسكو ، ١٩٦١
٥٤٣ . ل . إ . دومان . بصدد مسألة النظام الاقتصادي الاجتماعي بالصين في القرن الثالث قبل الميلاد ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٧ ، العدد ٢
٥٤٤ . إ . م . دياكونوف . حول مشكلة المشاعة في الشرق القديم ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٤ ، العدد ٤
٥٤٥ . إ . م . دياكونوف . النظام الاجتماعي والحكومي لبلاد ما بين النهرين في العصور القديمة ، موسكو ، ١٩٥٩
٥٤٦ . إ . م . دياكونوف . المشاعة في الشرق القديم في أعمال الباحثين السوفييت ، في مجلة « أخبار

التاريخ القديم » ، ١٩٦٣ ، العدد ١
٥٤٧ . إ . م . دياكونوف . السمات الأساسية للاقتصاد في ممالك آسيا الغربية القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ١
٥٤٨ . إ . م . دياكونوف . مشكلات الملكية . حول بنية المجتمع في الشرق الاوسط قبل منتصف الألف الثانية ق . م ، في مجلة «أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤
٥٤٩ . إ . م . دياكونوف . مشكلات الاقتصاد . حول بنية المجتمع في الشرق الأوسط قبل منتصف الألف الثانية ق . م ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٨ ، العددان ٣ ، ٤
٥٥٠ . إ . م . دياكونوف . العبيد ، الهيلوت والأقنان في العصر القديم الباكر ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٣ ، العدد ٤
٥٥١ . إ . م . دياكونوف . الاتنوس والانقسام الاجتماعي في بلاد آشور ، في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٥٨ ، العدد ٦
٥٥٢ . أ . أ . جيدكوف . تاريخ الدولة والحق في الشرق القديم ، موسكو ، ١٩٦٣
٥٥٣ . ي . م . جوكوف . لينين ومفهوم « العصر » في التاريخ العالمي ، ضمن « التاريخ الحديث والأحدث » ، ١٩٦٥ ، العدد ٥
٥٥٤ . ي . م . جوكوف . بعض قضايا نظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، في مجلة « كومونيست » ، ١٩٧٣ ، العدد ١١
٥٥٥ . ي . م . جوكوف . حول تقسيم التاريخ العالمي ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٠ ، العدد ٨
٥٥٦ . ك . ك . زيلين . مبادىء التصنيف المورفلوجي لأشكال التبعية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٢
٥٥٧ . ك . ك . زيلين ، م . ك . تروفيموفا . أشكال التبعية في شرق البحر الأبيض المتوسط في العصر الهيلنستي ، موسكو ، ١٩٦٩ .
٥٥٨ . أ . أ . زيمين . السميورديون في تشريع فلاديمير مونوماخ ، ضمن مجموعة « دراسات في تاريخ روسيا الاجتماعي ـ السياسي » ، موسكو ، ١٩٧١
٥٥٩ . ف . ي . ايزرايتيل . مشكلات التحليل التشكيلاتي للتطور الاجتماعي ، غوركي ، ١٩٧٥
٥٦٠ . ق . جـ . ايلاريونوف . مدخل الى تأريخ التاريخ القديم ، غوركي ، ١٩٦٠
٥٦١ . جـ . ف . ايلين . مشكلات الرق الأساسية في الهند القديمة ، ضمن « تاريخ وثقافة الهند القديمة » ، موسكو ، ١٩٦٣
٥٦٢ . جـ . ف . ايلين . الرق في الشرق القديم ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٣ ، العدد ٤
٥٦٣ . ف . ب . ايليوشيتشكين . الاستئجار ـ المزارعة بوصفها الشكل الأساسي للاستغلال في الصين القديمة والقروسطية ، ضمن « المؤتمر العلمي الثالث حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الثالث ، موسكو ، ١٩٧٢
٥٦٤ . ف . ب . ايليو شيتشكين . مسألة المرحلة الأساسية الثانية من التطور الاجتماعي في ضوء تاريخ الصين ، ضمن « المؤتمر العلمي حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٠
٥٦٥ . ف . ب . ايليو شيتشكين . حول مسألة التقييم التشكيلاتي للمجتمع القديم والقروسطي في الصين ، ضمن « المؤتمر العلمي السابع حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، موسكو ، ١٩٧٦

٥٦٦ . ف . ب . ايليو شيتشكين . حول النظام الاجتماعي والحكومي بالصين في القرنين ١٤ ـ ١٥ ق . م ، ضمن « المؤتمر العلمي الخامس حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٤
٥٦٧ . ف . ب . ايليو شيتشكين . الربح كشكل أساسي لاستلاب فائض المنتوج في المجتمعات القديمة والقروسطية (مثال الصين)، ضمن « المؤتمر العلمي حول » المجتمع والدولة في الصين » . كلمات وموضوعات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧١
٥٦٨ . ف . ب . ايليو شيتشكين . الاسلوب الريعي في الاستغلال بالمجتمعات ما قبل البرجوازية القديمة والقروسطية والحديثة ، موسكو ، ١٩٧١
٥٦٩ . ف . ب . ايليو شيتشكين . نظام الاكراه غير الاقتصادي ومشكلة المرحلة الأساسية الثانية من التطور الاجتماعي ، موسكو ، ١٩٧٠
٥٧٠ . ف . ب . ايليو شيتشكين . سبل ربط العاملين غير الأحرار بوسائل الانتاج في الصين القروسطية ، ضمن « المؤتمر العلمي الرابع حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٧٣
٥٧١ . تاريخ الهند وثقافتها ، موسكو ، ١٩٧٤
٥٧٢ . تاريخ بلدان آسيا وافريقيا في العصور الوسطى ، موسكو ، ١٩٦٨
٥٧٣ . ر . ف . ايتس . حول مشكلة العلاقة بين الطبقات والدولة ، موسكو ، ١٩٦٤
٥٧٤ . ر . ف . ايتس . العلاقات الاقتصادية ـ بالصين في عهد الاين ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٤ ، العدد ٢
٥٧٥ . ر . ف . ايتس ، جـ . ي . سمولين . دراسات في تاريخ الصين منذ أقدم العصور وحتى منتصف القرن السابع عشر ، لينينغراد ، ١٩٦١
٥٧٦ . لمناسبة الذكرى ٧٥ لصدور مؤلف انجلس « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٩ ، العدد ٤
٥٧٧ . ف . ر . كابو . تشكل المجتمع الطبقي لدى شعوب اوقيانوسيا ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٢
٥٧٨ . أ . ب . كاجدان . الوحدة في التنوع ، في مجلة « المؤرخ الماركسي » ، ١٩٦٨ ، العدد ١٠
٥٧٩ . أ . ب . كاجدان . حول الطبيعة الاجتماعية للدولة البيزنطية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٦
٥٨٠ . ل . إ . كازامانوفا . من الأعمال الجديدة حول تاريخ الهيلوتيا وأشكال التبعية القريبة منها ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦١ ، العدد ٢
٥٨١ . ف . ي . كاتسمان . حول مكانة ودور الزعماء في المجتمع الافريقي ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٢ ، العدد ٣
٥٨٢ . ي . ف . كاتشانوفسكي . حول مفهومي « الرق و« الاقطاع » ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٧ ، العدد ٦
(٥٨٢ م) ي . ف . كاتشانوفسكي . مشكلات تاريخ الشرق والتحليل التاريخي ـ المقارن ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٦ ، العدد ٤
٥٨٣ . ي . ف . كاتشانوفسكي . رق ، اقطاع أم اسلوب انتاج آسيوي ؟، موسكو ، ١٩٧١
(٥٨٣ م) . ف . إ . كريموف . المناظرة بين علماء جمهورية ألمانيا الديمقراطية حول مكانة المشاعة في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٥ ، العدد ٦

٥٨٤ . ر . ف . كينجالوف . ثقافة المايا القدامى ، لينينغراد ، ١٩٧١
٥٨٥ . ن . أ . كيسليكوف . بصدد مقالة م . ف . كريوكوف « العلاقة بين التنظيم العشائري والبطوني » ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٨ ، العدد ٢
٥٨٦ . ي . م . كوبيشانوف . الأكسوم ، موسكو ، ١٩٦٦ب
٥٨٧ . ي . م . كوبيشانوف . السخرة في افريقيا الاستوائية (حول مسألة أشكال استلاب فائض المنتوج في المجتمعات الاقطاعية الباكرة) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٢ ، العدد ٤
٥٨٨ . ي . ف . كوفاليوف . « المشكلة الصينية » في فهمها المشوه عند روجيه غارودي ، في مجلة « مشكلات الشرق الأقصى » ، ١٩٧٣ ، العدد ٢
٥٨٩ . ب . كوفال . حول بعض القضايا الخلافية في مقالة س . ل . اوتشنكو و ي . م . شتايرمان ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦١ ، العدد ٣
٥٩٠ . س . ي . كازلوف . حول تقييم بعض البنى الاجتماعية للمجتمع العشائري ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدغ ٥
٥٩١ . س . ي . كازلوف . المراحل الأساسية للتاريخ الاجتماعي لشعب فولبه الغينـي ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٥ ، العدد ٤
٥٩٢ . س . ي . كازلوف العلاقات العقارية في فوتا ـ جالون ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٥ ، العدد ٦
٥٩٣ . ن . ف . كوزيريوفا . مدينة لارسا البابلية القديمة (اطروحة دكتوراه) ، لينينغراد ، ١٩٧٤
٥٩٤ . إ . ف . كولوسينتسكي. حول بعض السمات النموذجية والخاصة للمجتمعات الطبقية الباكرة ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٧
٥٩٥ . ن . إ . كونراد . التشكيلة العبودية ، في « الموسوعة الفلسفية » ، المجلد ٤ ، ١٩٦٧
٥٩٦ . المؤتمر الخاص بدراسة مشكلات العالم اليوناني القديم ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٤ ، العدد ٣
٥٩٧ . جـ . ف . كورانا شفيلي . الشرق القديم والعالم اليوناني القديم ، ضمن « قضايا التاريخ القديم . المجموعة القوقازية ـ الشرق أوسطية » ، المجلد ٤ ، تبليسي ، ١٩٧٢
٥٩٨ . جـ . ف . كوزاناشفيلي . حول أسباب عدم تطور الرق في الشرق القيم ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٩ ، العدد ٩
٥٩٩ . م . أ . كاروستافتسوف . بعض النواحي النظرية لتشكل المجتمع الطبقي ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ٤
٦٠٠ . م . أ . كاروستافتسوف . حول مفهوم « الشرق القديم » ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٠ ، العدد ١
٦٠١ . م . أ . كاروستافتسوف . حول طابع المجتمع الشرقـي القـديم ، في مجلـة « شعـوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٣
٦٠٢ . م . أ . كاروستافتسوف . محاولة لتطبيق التحليل المنظومي في دراسة المجتمعات الطبقية الباكرة (مبادىءبناء موديل « العبودية الباكرة ») ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٣ ، العدد ٦
٦٠٣ . أ . ر . كورسونسكي . مشكلة الانتقال الثوري من النظام العبودي الى الاقطاع في اوروبا

الغربية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٤ ، العدد ٥

٦٠٤ . أ . ر . كورسونسكي . وآخرون ، مقالة نقدية حول المرجع [٤١٧] ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٨ ، العدد ٤

٦٠٥ . م . أ . كوسفين . حول مسألة المشاعة الشرقية القديمة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٣ ، العدد ٤

٦٠٦ . ن . ب . كوتشاكوفا . الدول ـ المدن عند اليوروبيين ، موسكو ، ١٩٦٨

٦٠٧ . س . إ . كرابيفينسكي . تشكيلة خاصة أم حالة انتقالية للمجتمع ؟، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٢

٦٠٨ . نقد الأدبيات التاريخية البرجوازية الأحدث ، لينينغراد ، ١٩٦٧

٦٠٩ . م . ف . كريوكوف . حول تطور القوى المنتجة بالصين في القرون ١٥ ـ ١١ ق . م ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٤ ، العدد ٤

٦١٠ . م . ف . كريوكوف . حول العلاقة ما بين تنظيم العشيرة وتنظيم البطن (طرح المسألة) ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٧ ، العدد ٦

٦١١ . م . ف . كريوكوف . العشيرة والدولة في الصين الاينية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦١ ، العدد ٢

٦١٢ . م . ف . كريوكوف . نظام القرابة عند الصينيين (تطوره وقانونياته) ، موسكو ، ١٩٧٢

٦١٣ . م . ف . كريوكوف . أشكال التنظيم الاجتماعي لدى الصينيين القدامى ، موسكو ، ١٩٦٧

٦١٤ . م . ك . كودريافتسيف . نظرية الاقطاعية الهندية في الأعمال التاريخية السوفيتية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٠ ، العدد ١

٦١٥ . م . ك . كودريافتسيف . حول بعض خصوصيات المشاعات الزراعية في الهند الشمالية ، في مجلة « الاثنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٤

٦١٦ . م . ك . كودريافتسيف . المشاعة والطائفة في هندوستان ، موسكو ، ١٩٧١

٦١٧ . ف . إ . كوزيشين . مفهوم التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية وتقسيم تاريخ المجتمع العبودي ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٤ ، العدد ٣

٦١٨ . ف . أ . كوزميشيف . مرة أخرى حول الانيكيين ، في مجلة « امريكا اللاتينية » ، ١٩٧٣ ، العدد ٢

٦١٩ . ب . إ . كوبريانوف . حول مكانة ودور الزعماء في المجتمع الافريقي ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٢ ، العدد ٣

٦٢٠ . د . كشيبيكوف . مرة أخرى حول اسلوب الانتاج الأسيوي ، في « أخبار أكاديمية العلوم الكازاخية « السلسلة الاجتماعية » ، ١٩٦٧ ، العدد ١

٦٢١ . د . كشيبيكوف . العلاقات الاجتماعية الانتقالية ، ألما ـ آتا ، ١٩٧٣

٦٢٢ . ر . جـ . لاندا . حول خصوصية الظروف المعاصرة للصراع الطبقي والسياسي في الشرق ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ١

٦٢٣ . ن . إ . لابين . مقالة نقدية عن كتاب « ماركس مؤرخاً » ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٩ ، العدد ٦

٦٢٤ . ز . جـ . لابينا ، م . س . ميير . مؤتمر علمي حول قضايا تاريخ بلدان آسيا وافريقيا، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ج العدد ٤

٦٢٥ . ل . ب . لاشوك . البنية التاريخية للعضويات الاجتماعيات لدى الأقوام الرعوية القروسطية ،

في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤
٦٢٦ . ل . ب . لاشوك . حول بعض جوانب الفهم المعاصر للتشكيلة الأولى ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٥
٦٢٧ . ل . ب . لاشوك . حول طابع التشكل الطبقي في المجتمعات الرعوية الباكرة ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٧ ، العدد ٧
٦٢٨ . ي - أ . ليفادا . مقالة نقدية حول كتاب ك . ويتفوغل «الاستبداد الشرقي » ، في مجلة « الصينوية السوفيتية » ، ١٩٥٨ ، العدد ٣
٦٢٩ . س . ز . لوفيوفا ، إ . م . سينيلنياكوف. تركة ماركس المخطوطة في ميدان لتاريخ ، ضمن مجموعة « ماركس مؤرخاً » ، موسكو ، ١٩٦٨
٦٣٠ . أ . ا . ليفكوفسكي . خصوصيات تطور الرأسمالية في الهند ، موسكو ، ١٩٦٣
٦٣١ . الأفكار - اللينينية في دراسة المجتمع البدائي والعبودية والاقطاعية ، موسكو ، ١٩٧٠
٦٣٢ . ي . أ . لينتسمان . بصدد مناقشة مسألة أسلوب الانتاج الأسيوي . ملاحظات تمهيدية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٥ ، العدد ٢
٦٣٣ . س . ي . لدريه . حول مسألة طابع العبودية في المجتمع العبودي الميسيني ، في مجلة « قضايا التاريخ القديم » ، ١٩٦٥ ، العدد ٢
٦٥٤ . س . أ . ماريتينا . حول المشاعة الهندية ومكانتها في تصنيف المشاعات ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٢ ، العدد ٤
٦٣٥ . جـ . ي . ماركوف . بعض مشكلات التنظيم الاجتماعي لرعاة آسيا ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٦
٦٣٦ . ف . م . ماسّون . اقتصاد المجتمعات القديمة ونظامها الاجتماعي في ضوء معطيات علماء الآثار ، موسكو ، ١٩٧٦
٦٣٨ . م . ن . ميان ، س . د . سكاككين . بصدد مسألة الانتقال المباشر الى الاقطاعية على أساس تفسخ اسلوب الانتاج البدائي ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٠ ، العدد ١

٦٣٩ . ي . م . ميدفيديف . مقالة نقدية حول كتاب ج . م . بونغراد - ليفين ، جـ . ف . ايلين « الهند القديمة » ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٢ ، العدد ٢
٦٤٠ . ي . م . ميدفيديف . دراسة المؤرخين السوفيت لمشكلات تشكل المجتمع التقليدي بالهند ، ضمن مجموعة « الأدبيات التاريخية المعاصرة حول بلدان الشرق الأجنبي . دور المؤسسات التقليدية في التطور التاريخي لشعوب الشرق » موسكو ، ١٩٧٥
٦٤١ . ي . م . ميدفيديف . بصدد مسألة النظام الاقتصادي الاجتماعي للهند القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٦
٦٤٢ المؤتمر العلمي الدولي حول مشكلات تاريخ بلدان آسيا وافريقيا في الأدبيات التاريخية السوفيتية (٢٠ - ٢٢ كانون الأول ١٩٦٦) . طروحات الكلمات ، موسكو ، ١٩٦٦
٦٤٣ . جـ . م . ميليكشفيلي . بصددمسألة طابع المجتمعات الطبقية الأقدم ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ١١
٦٤٤ . جـ . أ . ميليكشفيلي . طابع النظام الاقتصادي - الاجتماعي في الشرق القديم ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٢ ، العدد ٤
٦٤٥ . أ . ف . ميليكسيتوف . الرأسمال البيروقراطي في الصين ، موسكو ، ١٩٧٢

٦٤٦ . أ . ف . ميليكسيتوف . حول مسألة الدور التاريخي للرأسمال البيروقراطي في الصين الجومينداني، ضمن مجموعة « بلدان الشرق الأقصى » ، موسكو ، ١٩٧١
٦٤٧ . أ . ف . ميليكسيتوف . بعض خصوصيات التطور الرأسمالي في سنوات السيطرة الجومينداني (١٩٢٧ ـ ١٩٤٩) ، ضمن مجموعة « الرأسمال الكبير والاحتكارات في بلدان آسيا » ، موسكو ، ١٩٧٠
٦٤٨ . أ . ف . ميليكسيتوف . بصدد الطابع التقليدي للضبط الحكومي للحياة الاقتصادية في الصين ، ضمن مجموعة « دور التقاليد في تاريخ الصين وثقافتها » ، موسكو ، ١٩٧٢
٦٤٩ . أ . ف . ميليكسيتوف . بصدد الطابع التقليدي لبعض أشكال الحياة الاقتصادية في الصين ، ضمن مجموعة المؤتمر « حول دور التقاليد في تاريخ الصين » . طروحات الكلمات » ، موسكو ، ١٩٦٨
٦٥٠ . أ . ف . ميليكسيتوف . الجوهر الاجتماعي للنزعة العسكرية الصينية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي حول المجتمع والدولة في الصين » . كلمات وموضوعات » ، المجلد ٢ ، موسكو ، ١٩٧٠
٦٥١ . أ . ف . ميليكسيتوف . الدور الاقتصادي للدول الجومينداني في الصين ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي حول المجتمع والدولة في الصين » ، المجلد ٢ ، موسكو ، ١٩٧١
٦٥٢ . ف . ب . مينشينوف ، بصدد مسألة خصوصية تطور الصين التاريخي ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الرابع حول« المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد ٢ ، موسكو ، ١٩٧٣
٦٥٣ . ف . إ . ميشين . التقدم الاجتماعي ، غوركي ، ١٩٧٠
٦٥٤ . إ . ف . موجيكو . حول بعض سمات الاقطاعية في بورما في القرون ١١ ـ ١٣ ، ضمن مجموعة « دراسات في تاريخ جنوب ـ شرق آسيا » ، موسكو ، ١٩٥٦
٦٥٥ . ل . إ . نادرادزة . مسألة العبودية في دولة الخلافة في القرنين السابع والثامن ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٨ ، العدد ٥
٦٥٦ . إ . س . نارسكي . الخلافي واليقيني في حل مشكلة هامة ، في مجلة « دراسات سوسيولوجية » ، ١٩٧٦ ، العدد ٣
٦٥٧ . أ . ي . نيبومنين . حول منهجية دراسة المرحلة الانتقالية في الصين (القرن ١٩ ـ بداية القرن العشرين) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٨ ، العدد ٤
٦٥٨ . ف . د . نيرونوفا . مدخل الى تاريخ العالم القديم ، بيرم ، ١٩٧٣
٦٥٩ . أ . إ . نيوسيخين . ظهور الفلاحين التابعين كطبقة في المجتمع الطبقي الباكر بأوروبا الغربية في القرون ١١ ـ ١٣ ، موسكو ، ١٩٥٦
٦٦٠ . إ . نيوسيخين . العصر ما قبل الاقطاعي كمرحلة انتقالية في التطور من التنظيم العشائري ـ القبلي الى الاقطاع الباكر ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٧ ، العدد ١
٦٦١ . أ . إ . نيوسيخين . مصائر الفلاحين الأخر ـ بألمانيا في القرون ٨ ـ ١٢ ، موسكو ، ١٩٦٤
٦٦٢ . م . ف . نيتشكين . حول نتائج المناظرة عن الطورين « الصاعد » و« النازل » للاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٣ ، العدد ١٢
٦٦٣ . م . ف . نيتشكين . حول الطورين « الصاعد » و « النازل » للتشكيلة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٨ ، العدد ٧
٦٦٤ . و . نيديم . المجتمع والعلم في الشرق والغرب ، ضمن مجموعة « علم العلم » ، موسكو ، ١٩٦٦

٦٦٥ . ف . ن . نيكيفوروف . قضايا تاريخ الصين في مؤلفات لينين ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٠ ، العدد ١٢
٦٦٦ . ف . ن . نيكيفوروف . الفرضيات والواقع التاريخي . بصدد مسألة اسلوب الانتاج الآسيوي ، في مجلة « مشكلات الشرق الأقصى » ، ١٩٧٣ ، العدد ٣
٦٦٧ . ف . ن . نيكيفورف . غومو ـ جو وتقسيم تاريخ الصين القديم ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الرابع حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٧٣
٦٦٨ . ف . ن . نيكيفوروف . المناظرة بين المؤرخين السوفيت حول نظام الصين الاقتصادي الاجتماعي (١٩٢٥ ـ ١٩٣١) ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ٥
٦٦٩ . ف . ن . نيكيفوروف . الموضوعات التاريخية على صفحات مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٠ ، العدد ١٠
٦٧ . ف . ن . نيكيفوروف . حول مسألة الأساس التاريخي للتقسيم الأدبي ، ضمن مجموعة « مشكلات تقسيم تاريخ آداب شعوب الشرق » ، موسكو ، ١٩٦٨
٦٧١ . ف . ن . نيكيفوروف . حول مناقشة مشكلة مجتمعات الشرق ما قبل الرأسمالية في الأدبيات التاريخية السوفيتية ، ضمن مجموعة « الأدبيات التاريخية المعاصرة حول بلدان الشرق الاجنبي . مشكلات التطور الاجتماعي ـ السياسي » ، موسكو ، ١٩٧١
٦٧٢ . ف . ن . نيكيفوروف . بصدد المناظرة حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية في الصين ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الثالث حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٧٢
٦٧٣ . ف . ن . نيكيفوروف . بصدد مشكلة تطور المجتمع الصيني في المرحلة ما قبل الرأسمالية ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الخامس حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٧٤
٦٧٤ . ف . ن . نيكيفوروف . ن . ل . ماديار ، ثوري وعالم ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٣ ، العدد ٥
٦٧٥ . ف . ن . نيكيفوروف . منطق المناظرة والمنطق في المناظرة ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٨ ، العدد ٢
٦٧٦ . ف . ن . نيكيفوروف . ماركس وانجلس حول اسلوب الانتاج الآسيوي ، ضمن مجموعة « الكلمات ، المقدمة الى المؤتمر الصينوي العالمي العشرين بمدينة براغ » ، موسكو ، ١٩٦٨ .
٦٧٧ . ف . ن . نيكيفوروف . النظام العبودي ، في « الموسوعة التاريخية السوفيتية » ، المجلد ١١ ، ١٩٦٨
٦٧٨ . ف . ن . نيكيفوروف . المؤرخون السوفيت حول مشكلات الصين ، موسكو ، ١٩٧٠
٦٧٩ . ف . ن . نيكيفوروف . خصوصية الطبقة السائدة في الصين القديمة (فئة الشانشي) ، ضمن مجموعة « دور التقاليد في تاريخ الصين وثقافتها » ، موسكو ، ١٩٧٢
٦٨٠ . ف . ن . نيكيفوروف . ف . تيوكيه وتقسيم تاريخ الصين ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي حول « المجتمع والدولة في الصين » . كلمات وموضوعات » ، المجلد ٢ ، موسكو ، ١٩٧١
٦٨١ . ف . ن . نيكيفوروف . التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، في « الموسوعة التاريخية السوفيتية » ، المجلد ١٥ ، ١٩٧٤

٦٨٢ . ف . ن . نيكيفوروف . « الشانشي » ـ الفئة التقليدية في الصين الاقطاعية ، ضمن مجموعة « مؤتمر حول « دور التقاليد في تاريخ الصين » . طروحات الكلمات » ، موسكو ، ١٩٦٨

٦٨٣ . ل . ب . نوفوسيليتسيف وآخرون . سبل تطور الاقطاعية ، موسكو ، ١٩٧٢

٦٨٤ . حول ولادة الرأسمالية في بلدان الشرق (القرون ١٥ ـ ١٩) ، موسكو ، ١٩٦٢

٦٨٥ . تبادل الآراء . حول مجموعة « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، في مجلة « شعوب لآسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ٤

٦٨٦ . العام والخاص في التطور التاريخي لبلدان الشرق . مواد المناظرة حول التشكيلات الاجتماعية في الشرق (اسلوب الانتاج الآسيوي) ، موسكو ، ١٩٦٦

٦٨٧ . م . أ . اوكونيفا . آراء ماركس وانجلس ولينين ، وبعض مشكلات التطور الاجتماعي لـ « العالم الثالث » ، ضمن مجموعة « الأدبيات التاريخية المعاصرة حول بلدان الشرق الاجنبي . مشكلات التطور الاجتماعي ـ السياسي » ، موسكو ، ١٩٧١

٦٨٨ . ب . اوليفا ، ولآخرون . مقالة نقدية حول المجلد الثاني من كتاب « التاريخ العالمي » ، في مجلة «قضايا التاريخ » ، ١٩٥٨ ، العدد ٧

٦٨٩ . أ . س . اولديروجيه . الاقطاعية في السودان الغربي في القرون ١٦ ـ ١٩ ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٥٧ ، العدد ٤

٦٩١ . أ . س . اولسوف . حول مكانة ودور السلطات التقليدية في المجتمع الافريقي ماضياً وحاضراً ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٠ ، العدد ٦

٦٩١ . ي . ك . اوستروفيتيا نوف ، أ . أ . ستيربالوفا . « النمط » الاجتماعي في الشرق وآفاق الدول القومية ، في مجلة « العالم الجديد » ، ١٩٧٢ ، العدد ١٢

٦٩٢ . ف . إ . بافلوف . حول ظروف تشكل الرأسمالية في المجتمع الافرو ـ آسيوي ، في مجلة « الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية » ، ١٩٧٣ ، العدد ١٠

٦٩٣ . م . ب . بافلوفا ـ سيلفانسكايا . النقاد الأجانب حول كتاب ك . ويتفوغل « الإستبداد الشرقي » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ٢

٦٩٤ . أ . إ . بافلوفسكايا . حول نظرية المجتمع الهيدروليكي عند ويتفوغل ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ١٩٦٥ ، العدد ٤

٦٩٥ . أ . إ . بافلوفسكايا . حول مردودية عمل العبيد في مصر الهيلنستية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٣ ، العدد ٤

٦٩٦ . أ . إ . بافلوفسكايا . بصدد المناظرة حول اسلوب الانتاج الآسيوي على صفحات مجلتي « La pensée » و « Eirene » في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٥ ، العدد ٣

٦٩٧ . أ . إ . بافلوفسكايا . المؤتمر حول مشكلة الانتقال من المجتمع ما قبل الطبقي الى الطبقي ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤

٦٩٨ . أ . إ . بافلوفسكايا . س . ل . اوتشينكو . الحياة العلمية في قسم التاريخ القديم بمعهد التاريخ التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية خلال عام ١٩٦٥ ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٦ ، العدد ١

٦٩٩ . ل . س . بيريلوموف . مسألة وجود المشاعة بالصين في القرن الثالث ق . م . بوصفها احد اهم المعايير في تقسيم تاريخ الصين القديمة ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي للمعاهد السوفيتية حول دراسة تاريخ بلدان آسيا وافريقيا ومصادر تاريخها » ، لينينغراد ، ١٩٦٣

٧٠٠ . ل . س . بيريلوموف . امبراطورية تسين ـ اولى الدول المركزية في الصين (٢٢١ ـ ٢٠٢

ق . م .) ، موسكو ، ١٩٦٢

٧٠١ . ن . س . بيرلوموف . الانتفاضة الفلاحية بالصين في الأعوام ٢٠٩ ـ ٢٠٨ ق . م . ، في مجلة « الاستشراق السوفيتي » ، ١٩٥٦ ، العدد ٣

٧٠٢ . ل . س . بيريلوموف . حول دور الايديولوجية في نشوء الدولة الاستبدادية بالصين القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ٣

٧٠٣ . ل . س . بيريلوموف . حول جوهر الديانة الليغية ، في مجلة « مشكلات الشرق الأقصى » ، ١٩٧٣ ، العدد ٢

٧٠٤ ل . س . بيريلوموف . حول اجهزة الادارة الذاتية بالصين في القرون ٥ ـ ٣ ق . م . ، ضمن مجموعة « الصين واليابان . التاريخ والفيلولوجيا » ، موسكو ، ١٩٦١

٧٠٥ . ل . س . بيريلوموف . تطور بلدان الشرق : العام والخاص ، في مجلة « مشكلات الشرق الأقصى » ، ١٩٧٣ ، العدد ٤

٧٠٦ . ي . ي . بيربيلكين . الملكية الخاصة في تصور مصريي المملكة القديمة ، « المجموعة الفلسطينية » ، المجلد ١٦ ، موسكو ـ لينينغراد ، ١٩٦٦

٧٠٧ . أ . إ . بيرشيتس ، تطور أشكال الملكية في المجتمع البدائي كأساس لتقسيم تاريخه ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٥ ، العدد ٤

٧٠٨ . أ . إ . بيرشيتس . حول ملكية القطع التعاونية عند الشعوب الرعوية ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، العدد ٦

٧٠٩ . ي . س . بيتشورو . مقالة نقدية حول كتاب « مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٩ ، العدد ٦

٧١٠ . ن . ف . بيغوليفسكايا . حول مسألة اسلوب الانتاج الآسيوي ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٥ ، العدد ٣

٧١١ . ن . ن . بيكوس . مشكلة الوضع الاجتماعي للمزارعيين والحرفيين بمصر الهيلنيستية في الأدبيات التاريخية السوفيتية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤

٧١٢ . س . ل . بليشكوفا . حول الكتاب التدريسي « مشكلات الاقطاعية في اوروبا الغربية » ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٠ ، العدد ٩

٧١٣ . ي . ز . بوليفوي . جـ . ف . بليخانوف حول الاستبداد الشرقي ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٧ ، العدد ٢

٧١٤ . ف . ي . بوليانسكي . بليخانوف والفكر الاقتصادي الروسي ، موسكو ، ١٩٦٥

٧١٥ . ف . جـ . بوبوف . لينين واسلوب الانتاج الآسيوي ، ضمن مجموعة « قضايا المادية التاريخية ونقد بعض نظريات السوسيولوجيا البرجوازية » ، موسكو ، ١٩٦٩

٧١٦ . ف . جـ . بوبوف . « الاستبداد الشرقي » واسلوب الانتاج الآسيوي ، ضمن مجموعة « مواد المؤتمر العلمي لكلية الفلسفة بجامعة موسكو (تشرين الأول ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٧) » ، موسكو ، ١٩٦٨

٧١٧ . ف . ج . بوبوف . بعض مشكلات التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في فرضية ك . ماركس وف . انجلس حول اسلوب الانتاج الآسيوي (أطروحة دكتوراه) ، موسكو ، ١٩٧١

٧١٨ . ن . ف . بورشنيف . اهتمامات ماركس التاريخية في اواخر سنين حياته . . . ، ضمن مجموعة « ماركس مؤرخاً » ، موسكو ، ١٩٦٨

٧١٩ . ن . ف . بورشنيف . تقسيم العملية التاريخية ـ العالمية عند هيجل وماركس ، في مجلة « العلوم الفلسفية » ، ١٩٦٩ ، العدد ٢

٧٢٠ . ن . م . بوستوفسكايا . دراسة التاريخ القديم للشرق الأوسط في الاتحاد السوفيتي (١٩١٧ - ١٩٥٩) ، موسكو ، ١٩٦١

٧٢١ . إ . إ . بوتيخين . حول الاقطاعية عند الاشانتيين ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٠ ، العدد ٦

٧٢٢ . مبدأ التاريخية في دراسة الظواهر الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٧٢

٧٢٣ . مشكلة التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية في ضوء النظرية الماركسية - - اللينينية ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٧٦ ، العدد ٧

٧٢٤ . مشكلات المجتمعات ما قبل الرأسمالية في بلدان الشرق ، موسكو ، ١٩٧١

٧٢٥ . مشكلات تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، المجلد ١ موسكو ، ١٩٦٨

٧٢٦ . مشكلات تاريخ الهند وبلدان الشرق الأوسط ، في « مجموعة مقالات تكريما لذكرى إ . م . ريسنر » ، موسكو ، ١٩٧٢

٧٢٧ ، مشكلات تقسيم تاريخ آداب شعوب الشرق ، موسكو ، ١٩٦٨

٧٢٨ . مشكلات التنوير في الادب العالمي ، موسكو ، ١٩٧٠

٧٢٩ . مشكلات الدراسات السوفيتية حول الصين ، موسكو ، ١٩٧٣

٧٣٠ . انحلال النظام العشائري وتشكل المجتمع الطبقي ، موسكو ، ١٩٦٨

٧٣١ . د . جـ . ريدر ، ر . أ . اوليانوفسكي . اسلوب الانتاج الآسيوي ، في « الموسوعة التاريخية السوفيتية » ، المجلد ١ ، ١٩٦١

٧٣٢ . أ . إ . روغوجين ، ن . إ . ستراخوف . تاريخ الدولة والحق في الصين العبودية ، موسكو ، ١٩٦٠

٧٣٣ . ق . ن . سافيليوفا ، النظام الزراعي بمصر ايام المملكة القديمة . موسكو ، ١٩٦٢

٧٣٤ . ي . جـ . سامودوروفا . المشكلات الملحة لتاريخ التشكيلة العبودية الباكر ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٩

٧٣٥ . أ . م . ساخاروف . دراسة لينين للمصادر حول التاريخ الروسي ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧٠ ، العدد ٤

٧٣٦ . ن . ب . ن . ب . سفيستونوفا . السياسية الزراعية للحكومة المينجية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر ، موسكو ، ١٩٦٦

٧٣٧ . ل . أ . سيدوف . الامبراطورية الانغورية ، موسكو ، ١٩٦٧

٧٣٨ . ل . أ . سيدوف . حول مسألة النظام الاقتصادي لكمبوديا الانغورية في القرون ٩ - ١٢ ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٣ ، العدد ٦

٧٣٩ . ل . أ . سيدوف . ملكية المعابد بكمبوديا الانغورية كشكل للملكية الاقطاعية ، في مجلة « اخبار موجزة لمعهد شعوب آسيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ٧٥

٧٤٠ . ل . أ . سيدوف . النظام الاقتصادي - الاجتماعي والحكومي بكمبوديا الانغورية (اطروحة دكتوراه) ، موسكو ، ١٩٦٤

٧٤١ . ل . أ . سيدوف . مقالة نقدية حول كتاب م . أ . تشيشكوف « دراسات في تاريخ فيتنام الاقطاعية » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٩ ، العدد ٣

٧٤٢ . ك . ل . سيليوزنيف . مقالة نقدية حول كتاب « اراء كارل ماركس الكولونيالية والعصر » (بالانكليزية) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٢ ، العدد ٢

٧٤٣ . ي . إ . سيميونوف . حول مسألة الشكل الأول للمجتمع الطبقي ، في « المعهد التربوي بكراسنويار . مفكرات علمية » ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ١٩٥٧

٧٤٤ . ي . إ . سيميونوف . مقوله « النمط الاقتصادي ـ الاجتماعي » واهميتها بالنسبة للعلم الفلسفي والتاريخي ، ضمن « محاضرات المدرسة العليا ، العلوم الفلسفية » ، ١٩٦٣ ، العدد ٣
٧٤٥ . إ . سيميونوف . مقولة « العضوية الاجتماعية » وأهميتها بالنسبة لعلم التاريخ ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٦ ، العدد ٨
٧٤٦ . ي . إ . سيميونوف . لويس مورغان : بين الأسطورة والواقع ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٨ ، العدد ٦
٧٤٧ . ي . إ . سيميونوف . حول بعض قضايا نشأة المجتمع البشري ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٥ ، العدد ٦
٧٤٨ . ي . إ . سيميونوف . حول تقسيم التاريخ البدائي ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٥ ، العدد ٥
٧٤٩ . ي . إ . سيميونوف . رسالة الى هيئة التحرير ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦١ ، العدد ٤
٧٥٠ . ي . إ . سيميونوف . مشكلة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي للشرق القديم ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ٣
٧٥١ . ي . إ . سيميونوف . مشكلة نشوء الطبقات والدولة في بلدان الشرق القديم ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ١
٧٥٢ . ي . أ . سيميونوف . المؤرخون السوفيت حول نشأة المجتمع الطبقي في الصين القديمة ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ١
٧٥٣ . ي . أ . سيميونوف . نظرية التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، والعملية التاريخية العالمية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٠ ، العدد ٥
٧٥٤ . إ . د . سيربريكوف . مقالة نقدية حول الكتاب (٤٨١) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ٢
٧٥٥ . المؤتمر العلمي حول مشكلة الانتقال من المجتمع ما قبل الطبقي الى الطبقي ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٤
٧٥٦ . س . د . سكازكين . دراسات في تاريخ الفلاحين الاوروبيين الغربيين بالقرون الوسطى ، موسكو ، ١٩٦٨
٧٥٧ . إ . ف . سليدزيفسكي . المشاعة عند الهاوس المعاصرين (شمال نيجيريا والنيجر) ، في مجلة « الانتوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٦ ، العدد ٣
٧٥٨ . م . م . سلونيمسكي . تاريخ العالم القديم ، موسكو ، ١٩٧٠
٧٥٩ . م . م . سلونيمسكي . حول مسألة « الطريق اليوناني » لتطور المجتمعات القديمة ، ضمن مجموعة « مؤتمر مجلة « اخبار التاريخ القديم » . طروحات الكلمات ، ٢٩ ـ ٣١ ايار » ، موسكو ، ١٩٧٢
٧٦٠ . م . م . سلونيمسكي . حول مشكلة العبودية اليونانية والرومانية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦١ ، العدد ٤

(٧٦٠ م) م . م . سلونيمسكي . حول « اسلوب الانتاج القديم antique » ضمن مجموعة « مشكلات التاريخ الأحدث » ، فارونيج ، ١٩٧٤
٧٦١ . م . م . سلونيمسكي . تقسيم التاريخ القديم في الأدبيات التاريخية السوفيتية ، فارونيج ، ١٩٧٠

٧٦٢ . م . م . سلونيمسكي . مشكلة تقسيم التاريخ القديم في الأدبيات التاريخية السوفيتية (اطروحة دكتوراه) ، تومسك ، ١٩٧٢

٧٦٣ . م . م . سلونيميكس . نظام الملكية العقارية والتناضد الاجتماعي في الشرق الأوسط (القرون الوسطى المتأخرة) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧١ ، العدد ١

٧٦٤ . جـ . ي . سمولين ، حول مسألة الفلاحين في الصين القروسطية ، ضمن مجموعة « لينين ومشكلات تاريخ بلدان لآسيا » ، لينينغراد ، ١٩٧٠.

٧٦٥ . جـ . ي . سمولين . خصوصيات الاكراه غير الاقتصادي للمزارعين بالصين في القرون ١٠ ـ ١٣ (حول القنانة في الشرق) ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٧٠ ، العدد ١

٧٦٦ . م . ن . سوكولوفا ، هل شهدت اوروبا الغربية المرحلة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٩ ، العدد ٨

٧٦٧ . البني الاجتماعية بأفريقيا ما قبل الاستعمار ، موسكو ، ١٩٧٠

٧٦٨ . ل . ف . سيتبانوف . تعقيب على كتاب ي . كلير « دراسة البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان « العالم الثالث » ، موسكو ١٩٦٨

٧٦٩ . أ . أ . سيتربالوفا ! الصين التقليدية المعاصرة خصوصيات التطور الاجتماعي ، في مجلة « قضايا الفلسفة » ، ١٩٦٩ ، العدد ٨

٧٧٠ . جـ . جـ . ستراتانوفيتش . العلاقات الاقتصادية والاجتماعية عند التزين ـ يو ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٥٩ ، العدد ٤

٧٧١ . م . م . ستراخوف ، مقال ضمن مجموعة « مشكلات المعرفة الحقوقية » ، ١٩٧٠ ، المجلد ١٧

٧٧٢ . ن . ن . ستراخوف ، القانونيات الأساسية لنشوء وتطور الدولة في بلدان الشرق القديم (اطروحة دكتوراه) ، خاركوف ، ١٩٧٣

٧٧٣ . ف . ف . ستروفه . دولة اللاغاش ، موسكو ، ١٩٦١

٧٧٤ . ف . ف . ستروقه . التاريخ القديم في الموسوعة التاريخية السوفيتية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٠ ، العدد ٢

٧٧٥ . ف . ف . ستروفه . بعض جوانب التطور الاجتماعي للشرق القديم ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ٥

٧٧٦ . ف . ف . ستروفه . النظام الاجتماعي لمصر الهيلنستية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ١

٧٧٧ . ف . ف . ستروفه . مفهوم « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ١

٧٧٨ . ف . ف . ستروفه . مقالة نقدية حول كتاب : اساطير « بوبول فوش » الغوايتمالية ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٠ ، العدد ٢

٧٧٩ . ف . ف . ستروفه . الاستشراق السوفيتي خلال ٤٠ عاماً ، في « المفكرات العلمية لمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية » ، المجلد ٢٥ ، ١٩٦٠

٧٨٠ . ف . ف . ستروفه . الوزن النوعي للعمل العبودي في املاك المعابد بلاغاش ما قبل السرجونية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٠ ، العدد ٢

٧٨١ . إ . أ . ستوتشيفسكي . السكان التابعون بمصر القديمة ، موسكو ، ١٩٦٦

٧٨٢ . إ . أ . ستوتشيفسكي . « مزارعون » القطاع الحكومي بمصر القديمة (اطروحة

دكتوراه) ، موسكو ، ١٩٧٣
٧٨٣ . إ . أ . ستوتشيفسكي . حول الأشكال الخاصة للعبودية في مصر القديمة ، في مجلة « اخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٠ ، العدد ١
٧٨٤ . جـ . سوريه ـ كانال . افريقيا الغربية والوسطى . جغرافيتها ، حضارتها وتاريخها ، موسكو ، ١٩٦١
٧٨٥ . جـ . سورية ـ المجتمعات التقليدية بافريقيا الاستوائية ، والنظرية الماركسية في « اسلوب الانتاج الآسيوي » ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد ١
٧٨٦ . ف . تيوكيه . حول نظرية التشكيلات الاجتماعية ، مشكلات دراسة الأشكال الاجتماعية في تركة ماركس النظرية ، موسكو ، ١٩٧٥
٧٨٧ . ن . ب . تير أكوبيان . اسلوب الانتاج الآسيوي ، في « الموسوعة السوفيتية الكبرى » ، الطبعة الثالثة ، المجلد ١ ، ١٩٦٩
٧٨٨ . ن . ب . تير أكوبيان . اسلوب الانتاج الآسيوي ، في « الموسوعة الاقتصادية . الاقتصاد والسياسي » ، المجلد ١ ، ١٩٧٢
٧٨٩ . ن . ب . تير أكوبيان . تطور آراء ماركس وانجلس حول اسلوب الانتاج الآسيوي والمشاعة الزراعية ، في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العددان ٢ ـ ٣
٧٩٠ . د . د . توماركين . حول مسألة جوهر العشيرة ، في مجلة « الانتوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٥
٧٩١ . أ . إ . تيومينيفا . الشرق وميسينيا ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٩ ، العدد ١٢
٧٩٢ . أ . إ . تيومينيفا . الاقتصاد الحكومي في شومر القديمة ، موسكو ، ١٩٥٦
٧٩٣ . أ . إ . تيومينيفا . الشرق الأمامي والعالم الاغريقي ـ الروماني (خصوصيات التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي) ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٧ ، العدد ٦
٧٩٤ . أ . إ . تيومينيفا . الشرق الأمامي والعالم الاغريقي ـ الروماني . بلدان الحضارات النهرية (ما بين النهرين ومصر) في العصرين الهيلينستي والروماني ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٧ ، العدد ٩
٧٩٥ . ف . أ . تيورين . الحرب الأتشيخية ، موسكو ، ١٩٧٠
٧٩٦ . أ . ي . تيورين . تشكل الفلاحين التابعين اقطاعياً بالصين في القرون ٣ ـ ٨ (اطروحة دكترراه) ، موسكو ، ١٩٧٣
٧٩٧ . تيان تشان ـ أو . ماركس ، انجلس والمجتمع الآسيوي القديم ، في مجلة « ستوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٦ ، العدد ٣
٧٩٨ . س . ل . اوتشينكو ، إ . م . دياكونوف . التناضد الاجتماعي في المجتمع القديم (المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم التاريخية) ، موسكو ، ١٩٧٠
٧٩٩ . س . ل . اوتشينكو ، ي . م . شتايرمان . حول بعض قضايا العبودية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٠ ، العدد ٤
٨٠٠ . أ . ل . فيشمان . الرواية الصينية الساخرة (عصر التنوير) ، موسكو ، ١٩٦٦
٨٠١ . د . ي . فورمان . بحثاً عن نظرية جديدة ، في مجلة « العالم الجديد » ، ١٩٦٧ ، العدد ١٢
٨٠٢ . أ . ن . خوخلوف . حول ما يسمى بالملكية العليا للامبراطور بالنسبة للأرض في الصين ، ضمن مجموعة « المؤتمر العلمي الخامس حول « المجتمع والدولة في الصين » . موضوعات وكلمات » ، المجلد ١ ، موسكو ، ١٩٧٤
٨٠٣ . د . إ . تشيصنكوف . التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ، في الموسوعة الفلسفية » ،

المجلد ٥ ، ١٩٧٠
٨٠٤ . م . أ . تشيشكوف . دراسة البنية الاجتماعية للمجتمعات الكولونيالية في وثائق الكومنترن (١٩٢٠ ـ ١٩٢٧) ، ضمن مجموعة « الكومنترن والشرق » ، موسكو ، ١٩٦٩
٨٠٥ . م . أ . تشيشكوف . دراسات في تاريخ فيتنام الاقطاعية ، موسكو ، ١٩٦٧
٨٠٦ . م . أ . تشيشكوف . « النخبة » والطبقة في البلدان النامية ، في مجلة « الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية » ، ١٩٧٠ ، العدد١
٨٠٧ . ل . ف . تشيريبينين . المراحل الأساسية لتطور الملكية الاقطاعية في روسيا (قبل القرن السابع عشر) ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٥٣ ، العدد ٤
٨٠٨ . شان يويه (رئيس التحرير) . دراسات في تاريخ الصين (منذ القدم وحتى « حروب الافيون ») ، موسكو ، ١٩٥٩
٨٠٩ . أ . ل . شابيرو . حول طبيعة الملكية الاقطاعية للأرض ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٩ ، العدد ١٢
٨١٠ . ب . إ . شاريفسكايا . حول طابع سلطة الزعماء لدى شعوب افريقيا الاستوائية ما قبل الاستعمار ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٦٢ ، العدد ١
٨١١ . أ . ي . شيفيلينكو . مقارنة سبل نشأة العلاقات الاقطاعية في الدولة الفرانكية واندونيسيا ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ١٢
٨١٢ . أ . ي . شيفيلينكو . أنماط التشكيلة الاقطاعية ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٧ ، العدد ١
٨١٣ . جـ . شينو . المناظرة حول المجتمعات الطبقية الباكرة على صفحات مجلة La Pensée في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٧ ، العدد ٩ .
٨١٤ . جـ . شينو . موجز تاريخ الشعب الفيتنامي ، موسكو ، ١٩٥٧
٨١٥ . م . شيتليخ . مقالة نقدية حول الكتاب (٤٨١) ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٧٢ ، العدد ٢
٨١٦ . أ . س . شوفمان . ماركس ، انجلس ، لينين والمجتمع القديم *Antique* ، قازان ، ١٩٧١
٨١٧ . ي . م . شتايرمان . العالم الاغريقي ـ الروماني في النظريات الغربية التاريخية ـ الفلسفية ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٧ ، العدد ٣
٨١٨ . ي . م . شتايرمان . حول مشكلة التحليل البنيوي في التاريخ ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٨ ، العدد ٦
٨١٩ . ي . م . شتايرمان . حول البنية الطبقية للمجتمع الروماني ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٩ ، العدد ٤
٨٢٠ . ي . م . شتايرمان . حول التكرار في التاريخ ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٦٥ ، العدد ٧
٨٢١ . ف . م . شتين . هوان ـ تزي . دراسة وترجمة ، موسكو ، ١٩٥٩
٨٢٢ . جـ . ب . شوربوفاني . مناقشة لبعض مشكلات منهجية التاريخ ، في مجلة « قضايا التاريخ » ، ١٩٧١ ، العدد ١
٨٢٣ . ل . ز . ايدلين . افكار ووقائع (بعض الأسئلة بخصوص فكرة البعث الصيني) ، مجلة « الآداب الأجنبية » ، ١٩٧٠ ، العدد ٨
٨٢٤ . انجلس ومشكلات الاتنوغرافيا المعاصرة ، في مجلة « الاتنوغرافيا السوفيتية » ، ١٩٥٩ ،

العدد ٦
٨٢٥ . أ . يوروفيتسكي . الملكية ، في « الموسوعة الفلسفية » ، المجلد ٥ ، ١٩٧٠
٨٢٦ . ف . أ . ياكوبسون . البنية الاجتماعيةللمملكةالأشورية الجديدة ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٥ ، العدد ١
٨٢٧ . ز . إ . يامبولسكي . حول أصل ملكيةالمعابد في العالم القديم ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٥٩ ، العدد ٤
٨٢٨ . ز . إ . يامبولسكي . رسالة الى هيئة التحرير ، في مجلة « أخبار التاريخ القديم » ، ١٩٦٢ ، العدد ١

829. Agh A. Adalekok az «áziai» termelési mód marxizmus tortenetehez,— «Magyar filozofiai szemle», 1970, № 6.
830. Agh A. Africai termelési mód,— «Valóság», 1969, № 10.
831. Antoniadis-Bibicou H. Byzance et le mode de production asiatique,— P, № 129, 1966.
832. Arnot R. P. Stages of Social Development,— MT, 1962, [№ 3].
833. Asiaticus. Una questione di teoria da riesaminare: il modo di produzione asiatico,— «Rinascita», 1963 octobre, [№ 10].
834. Assing H. Die Bedeutung der Kategorie «Ökonomische Gesellschaftsformation» für die Erforschung vorkapitalistischer Klassengesellschaften,— EAZ, 1971, № 2.
835. Assing H. Zur Definition des feudalen Grundeigentums,— EAZ, 1970, № 1.
836. Avineri S. (ed.) Karl Marx on Colonialism and Modernisation. His Despatches and Other Writings on China, India, Mexico, the Middle East and North Africa, New York, 1969.
837. Balász E. Chinese Civilization and Bureaucracy, New Haven, London, 1964.
838. Banu J. La formation sociale «asiatique» dans la perspective de la philosophie orientale antique,— P, № 132, 1967.
839. Banu J. La formation sociale «tributaire»,— RI, № 57—58, 1967.
840. Banu J. Sensuir universale si differente specifice in filozofia orientalui antic, vol. I, Bucuresti, 1967.
841. Bannerjee D. M. Pre-capitalist Economic Formation and the Indian Economy (1550—1700),— «The Quarterly Review of Historical Studies», [Calcutta], vol. VI, 1966—1967, № 1.
842. Bartonek A. Zur sozialökonomischen Struktur der mykenischen Gesellschaft,— «Neue Beitrage zur Geschichte der Alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
843. Bartra R. L'ascension et la chute de Téotihuacan,— RI, № 57—58, [1967]
844. Behrsing S. : A. D. Barnett, Cadres, Bureaucracy and Political Power in Communist China, New York — London, 1967,— OL, № 5/6, 1971.
845. Boiteau P. Le droits sur la terre dans la société malgache précoloniale (Contribution a l'étude de «mode de production asiatique») — P, № 117, 1964.
846. Bräutigam H. Erscheinung von Sklaverei bei rezenten Völkern Sudwest Chinas,— «Neue Beitrage zur Geschichte der Alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
847. Brentjes B. Die Sklaverei im nachantiken Europa,— EAZ, 1971, № 4.
848. Brentjes B. Grundeigentum, Staat und Klassengesellschaft im Alten Orient,— EAZ, 1968, № 3.
849. Brentjes B. Zur Einheit der vorkapitalistischen Klassengesellschaft,— EAZ, 1973, № 2.
850. Brentjes B. Zur Stellung der Produzenten materieller Güter im orientalischen Altertum,— EAZ, 1968, № 9.
851. Browning R. On Stages of Social Development,— MT, 1961, № 10.
852. Browning R. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 7.
853. Burian J. Die Sowjetische Diskussion über das Problem der Über-

gangs von Sklaverei zum Feudalismus,— CSCH, 1954, № 11.
854 Büttner T. Das präkoloniale Afrika und die Diskussionen zur asiatischen Produktionsweise,— JfW, 1967, Bd IV.
855. Büttner T. Probleme der sozialökonomischen Struktur der Staaten Tropisch-Afrikas bis zur imperialistischen Kolonialaufteilung, — EAZ, 1971, № 1.
856. Cahen C. Usage du mot «feodalite»,— RI, № 37, 1963.
857. Carrère d'Encausse H., Schram S. Le marxisme et l'Asie, Paris, 1965.
858. Chang Chung-li. The Income of Chinese Gentry, Seattle, 1960.
859. Chang Chung-li. The Chinese Gentry, Seattle, 1955.
860. Chesneaux J. L'Asie orientale aux XIXe et XXe siècles. Chine — Japon — Inde — Sud-Est asiatique, Paris, 1966.
861. Chesneaux J. Histoire contemporaine. La Chine, vol. I, Paris, 1969.
862. Chesneaux J. Le mode de production asiatique. Quelques perspectives de recherche,— P, № 114, 1964.
863. Chesneaux J. Le mode de production asiatique; une nouvelle étape de la discussion,— E, 1964, № 3.
864. Chesneaux J. Où en est la discussion sur le «mode de production asiatique»?,— P, № 122, 1965.
865. Chesneaux J. Où en est la discussion sur la mode de production asiatique? (II),— P, № 129, 1966.
866. Chesneaux J. Où en est la discussion sur le mode de production asiatique? (III) — P, № 138, 1968.
867. Chesneaux J. Le processus de formation des nations en Afrique et en Asie (Essai d'analyse marxistes.),— P, № 119, 1965.
868. Chesneaux J. Qu'est ce que la Démocratie nationale,— P, № 118, 1964.
869. Chesneaux J. Récent travaux marxistes sur le mode de production asiatique (Bibliographie sommaire),— P, № 114, 1964.
870. Chesneaux J. Les sociétés secrètes en Chine (19e—20e siècles), Paris, 1965.
871. Chesneaux J. Le Vietnam, Paris, 1968.
872. Childe G. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 12.
873. Coquery-Vidrovitch C. Recherches sur un mode de production africain,— P, № 144, 1969.
874. Courtieu P. Sur l'ouvrage de Roger Garaudy «Le problème chinois»,— «France nouvelle», № 1136, 1967.
875. Craig D. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 1.
876. Deman A. Die Ausbeutung Nord Africas durch Rom und ihre Folge,— JfW, Bd III, 1968.
877. Dhoquois G. Deux ouvrages de reference sur les sociétés précapitalistes,— P, № 154, 1970
878. Dieter H. Die «Antike» — eine eigenständige ökonomische Gesellschaftsformation?,— EAZ, 1970, № 1.
879. Dittrich L. Wittfogel and Russia,— «Acta neerlandica», Leiden, vol. I, 1966.
880. Divitçhioglu S. Essai de modèles économiques à partir du MPA,— RI, № 57—58, 1967.
881. Divitçhioglu S. Modèle économique de la société ottomane (les XIVe et XVe siècles),— P, № 144, 1969.
882. Djeghloul A. La formation social algerienne à la veille de la colonisation,— P, № 185, 197.
883. Dobb M. From Feudalism to Capitalism,— MT, 1962, № 9.
884. Douglas S. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 12.
885. Dumont L. The Functional Equivalents of the Individual in Caste Society,— CIS, vol. VIII, 1965.
886. Dumont L. The «Village Community» from Munro to Maine.— CIS, vol. IX, 1966.
887. Eberhard W. Additional Notes on Chinese «Gentry Society»,— BOAS, vol. XVII, № 2, 1955.
888. Eberhard W. Conquerors and Rulers, New York, 1960.
889. Eiffler R. Vorkapitalistische Klassengesellschaft und aufsteigende

Folge von Gesellschaftformationen im Werk von Karl Marx,— ZfG, 1972, № 5.
890. E n g e l b e r g E. Asiatische Produktionsweise und einige Problemen der Mischingsformation,— ZfG, 1974, № 2.
891. F a i r b a n k T. J. (ed.) Chinese Thought and Institutions, Chicago, 1957.
892. F e l b e r R. «Asiatische» oder feudale Produktionsweise in China,— ZfG, 1971, № 1.
893. F e l b e r R. : E. Balazs. Chinese Civilization and Bureaucracy,— OL, 1968, № 5—6.
894. F e l b e r R. Bemerkungen zur Erforschung des Systemcharacters der ersten Klassengesellschaft in China,— EAZ, 1969, № 10.
895. F e l b e r R. Die Reformen des Shang Jang und das Problem der Sklaverei in China,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd. I, Berlin, 1964.
896. F e l b e r R. Die Utopie vom Brunnenfeld,— «Wissenschaftliche Zeitschrift der Karl-Marx-Universität», 1965, № 3.
897. F u n k B., Einige Bemerkungen zum altorientalistischen Despotismus.— EAZ, 1975, № 2.
898. G a l l i s s o t R. Essai de définition du mode de production de l'Algérie précoloniale,— P, № 142, 1968.
899. G a n n a w a y F. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 2.
900. G a r a u d y R. A propos de l'article de Paul Courtien sur «le problème chinoise»,— «France nouvelle», № 1138, 1967.
901. G a r a u d y R. Le problème chinois, Paris, 1967.
902. G o b l o t J. J. Pour une approche théorique des «faits de civilisation» (I),— P, № 133, 1967.
903. G o b l o t J. J. Pour une approche théorique des «faits de civilisation» (II),— P, № 134, 1967.
904. G o b l o t J. J. Pour une approche théorique des «faits de civilisation» (III),— P, № 136, 1967.
905. G o d e l i e r M. Discussions et travaux sur la notion de «mode de production asiatique»,— P, № 122, 1965.
906. G o d e l i e r M. Les ecrits de Marx et d'Engels sur le mode de production asiatique (Bibliographie Sommaire),— P, № 119, 1964.
907. G o d e l i e r M. Logique dialectique et analyse des structures. Réponse à Lucien Séve,— P, № 149, 1970.
908. G o d e l i e r M. La notion de «mode de production asiatique», Résumé, Paris, 1963 (roneotypé).
909. G o d e l i e r M. La notion de «mode de production asiatique» et le schemas marxistes d'évolution des sociétés, Paris, 1964 (roneotypé).
910. G o d e l i e r M. La pensée de Marx et d'Engels aujourd'hui et les recherches de demain,— P, № 143, 1969.
911. G o d e l i e r M. Qu'est-ce que définir une «formation économique et sociale», L'exemple des Incas.— P, № 159, 1971.
912. G r i f f i t h s D. A. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 12.
913. G r u n e r t H., G u h r G. Herausbildung und Systemcharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen (Tagungsbericht), — EAZ, 1969, № 2.
914. G u h r G. Ur- und Frühgeschichte und ökonomische Gesellschaftsformationen,— EAZ, 1969, № 2.
915. G u h r G. Ur- und Frühgeschichtsauffassung bei W. I. Lenin und Fragen der historischen Periodisierung,— EAZ, 1972, № 3.
916. G ü n t h e r R. Einige Bemerkungen zur historischen Gesetzmassigkeit in der Sklavenhalterordnung,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
917. G ü n t h e r R. Herausbildung und Systemcharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen,— ZfG, 1968, № 9.
918. G ü n t h e r R. Herausbildung und Systemcharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen,— ZfG, 1969, № 1/2.
919. G ü n t h e r R. Kritische Bemerkungen zu Argumenten für einheitliche gesellschaftsformation der vorkapitalistischen Klassengesellschaften,— EAZ, 1973, № 2.

920. Günther R., Schrot G. Bemerkungen zur Gesetzmässigkeit in der auf Sklaverei beruhenden Gesellschaftsordnung,— WZ, 1963, № 1.
921. Günther R., Schrot G. Einige Probleme zur Theorie der auf Sklaverei beruhenden Gesellschaftsordnung,— ZfG, 1956, № 5.
922. Günther R., Njammasch M., Diesner H.-J. Diskussionsbemerkungen zu den Thesen «Zwei Produktionsweisen die der kapitalistischen vorhergehen», von H. Kreissig,— EAZ, 1970, № 1.
923. Hare K. G. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 11.
924. Harmatta J. Das Problem der Sklaverei im altpersischen Reich,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
925. Hartel G. Herausbildung und Systemcharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen,— ZfG, 1969, № 1/2.
926. Haubert J. K některým otázkám obecných dějin,— Ūkoly Československé Historiografie, Praha, 1972.
927. Ho Ping-ti, The Ladder of Success in Imperial China, New York — London, 1962.
928. Hobsbawm E. The Dialogue on Marxism,— MT, 1966, № 2.
929. Hobsbawm E. From Feudalism to Capitalism,— MT, 1962, № 8.
930. Hobsbawm E. Introduction,— Karl Marx, Pre-capitalist Economic Formations, London, 1964.
931. Hobsbawm E. Progress in History,— MT, 1962, № 2.
932. Hoffmann E. Social-Economic Formations and Historical Science,— MT, 1965, № 9.
933. Hoffmann E. Über die Dorfgemeinde und ihre Stellung im Übergangsprozess von der Urgesellschaft zur Klassengesellschaft, — EAZ, 1972, № 1.
934. Hoffmann E. Über die Kategorie der Gesellschaftsformation im Werk W. I. Lenins,— ZfG, 1970, № 5.
935. Hoffmann E. Zwei aktuelle Probleme der geschichtlichen Entwicklungsfolge fortschreitender Gesellschaftsformationen,— ZfG, 1968, № 10.
936. Hsu Cho-yin. Ancient China in Transition, Stanford, 1965.
937. Jardine R. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 7.
938. Jertel J. Le concept de mode de production asiatique et les interpretations de l'histoire ottomane,— P, № 186, 1976.
939. Klaus G., Schulze H. Sinn, Gesetz und Fortschritt in der Geschichte, Berlin, 1967.
940. Klima T. Zur Stellung der messopotamischen Sklaven,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
941. Kosambi N. D. Marxism and Ancient India,— «India Today», 1951, № 2.
942. Kreissig H. Zwei Produktionsweissen, «die der kapitalistischen vorhergehen» (Thesen) — EAZ, 1969, № 2.
943. Kuczynsky T. Grundzuge der vorkapitalistischen Produktionsweissen, Leipzig, 1968.
944. Le Thanh Khoi. Contribution a l'étude du mode de production asiatique: le Vietnam ancien,— P, № 171, 1973.
945. Lee O. Traditionelle chinesische «Rechtsgebranche» und der Begriff «Orientalischer Despotismus», — «Zeitschrift für vergleichende Rechtswissenschaft», 1964, № 66.
946. Lewin G. Die Erforschung der vorkapitalistischen Gesellschaftsformation Chinas als Schlussel zum Besseren Verständnis der Zeitgeschichte,— WS, «Beitragen zum 12 Internationalen Historikerkongress», Wien, 1965.
947. Lewin G. Geheimgesellschaften in China im 19 und 20 Jahrhundert,— «Mitteilungen des Instituts für Orientforschung», 1967, № 2.
948. Lewin G. Historiker der DDR und das Problem der «Mischformationen»,— EAZ, 1969, № 3.
949. Lewin G. The Marxist Theory of Social Formations,— MT, 1969, № 6.
950. Lewin G. The Problem of Social Formations in Chinese History,— MT, 1967, № 1.
951. Lewin G. Von den «asiatischen Produktionsweise» zur «hydraulic society». Der Werdegang eines Renegaten,— JfW, 1967, Bd IV.

952. Lewin G. Zu einigen Fragen der Entstehung von Besonderheiten der Gesellschaftlichen Struktur in China im Zusammenhang mit den Beziehungen zwischen Ackerbauern und Nomadenvolkern,— сб. «Das Verhaltnis von Bodenbauern und Vichzuchtern in historischer Sicht», Berlin, 1968.
953. Lewin G. Zur einigen Problemen der «asiatischen Produktionsweise», in der Gesellschaftlichen Entwicklung Chinas,— WZ «Gesellschafts- und Sprachwissenschaftliche Reihe», 1964, № 2.
954. Lewin G. Zum Charakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformation in China,— EAZ, 1971, № 3.
955. Lewin G. Zur Diskussion über die «Asiatischen Produktionsweise» in der marxistischen Literatur Frankreichs,— EAZ, 1972, № 4.
956. Lewin G. Zur Diskussion über die marxistische Lehre von den Gesellschaftsformationen,— «Mitteilungen des Instituts für Orientforschung», 1969, № 1.
957. Lichtheim G. Marx and the «Asiatic Mode of Production»,— «Far Eastern Affairs», 1963, № 3.
958. Lichtheim G. Marx and asiatic mode of production,— «St. Antony's Papers», 1963, № 14.
959. Lindsay J. Stages of Social Development,— MT, 1961, № 9.
960. Le Maghreb précoloniale: mode de production archaïque ou mode de production féodal? Un débat du Centre d'études et de recherches marxistes, Paris, 1968.
961. Makarius R. Parenté et infrastructure,— P, № 149, 1970.
962. Manivanna K. Aspects socio-économiques du Laos médiéval,— P, № 138, 1968.
963. Mann B. R. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 8.
964. Masubuchi J. Characteristics of the Unified States of Chin and Han,— «Comité international des sciences historiques. XII Congrès International des sciences historiques. Rapports. Histoire des continents», Wien. 1965.
965. Medvedev E. Le régime socio-économique de l'Inde ancienne,— «Les Cahiers du Centre d'Etude et de Recherche marxistes», № 71, 1969.
966. Meisner M. The Despotism of Concepts: Wittfogel and Marx on China,— CQ, 1963, № 15.
967. Mohr H Vorkapitalistische klassenformationen in der Diskussion,— ZfG, 1972, № 1.
968. Mohr H. Zur Rolle von Ideologie und Kultur bei der Charakterisierung und Periodisierung der vorkapitalistischen Gesellschaften,— EAZ, 1971, № 1.
969. Mylius K. Das Problem der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen in der Werken von Marx und Engels,— EAZ, 1975, № 2.
970. Natsagdorj S. The Economic Basis of Feudalism in Mongolia,— «Modern Asian Studies», 1967, № 1—3.
971. Needham J. Artisans et alchimistes en Chine et dans le monde hellénistique,— P, № 152, 1970.
972. Nguyen Long Bich, Le MPA dans l'histoire du Vietnam. RI, № 57—58, 1967.
973. Nguyen Long Bich, Phuong thuc San xaut chau A-la-gi?,— «Nghien Cuu Lich-su», 1963, № 53.
974. Nguyen Long Bich, Phuong thuc San xuat chau A-la-gi?,— «Nghien Cuu Lich-su», 1963, № 54.
975. Oliva P. Die charakteristischen Zuge der grossen Sklavenaufstande zur Zeit der romischen Republik,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd II, Berlin, 1964.
976. Olmeda M. Sur les sociétés aztèque et maya,— RI, № 57—58, 1967.
977. Osman A. Social Economic Formation,— MT, 1966, № 2.
978. Palloix C. Chronique économique. Inégalité des echanges mondiaux ou inégalité du développement des forces productives a l'échelle mondial?,— P, № 195, 1970.
979. Parain C. Comment caractériser un «mode de production»? — P, № 132, 1967.
980. Parain C. Le mode production asiatique; une étape nouvelle dans une discussion fondamentale,— P, № 114, 1964.
981. Parain C. Protohistoire méditerranéene et mode de production asia-

tique,— F, № 127, 1966.
982. Pečirka I. Die sowietischen Diskussionen über die asiatische Produktionsweise und über Sklavenhalterformation,— E, 1964, III.
983. Pečirka I. Von der asiatischen Produktionsweise zu einer marxistischen Analyse der frühen Klassengesellschaften. Randsbemerkungen zur gegenwartigen Diskussionen in der UdSSR,— E, 1967, VI.
984. Pokora T. Existierte in China eine Sklavenhaltergesellschaft?,— AO, № 31, 1963.
985. Pokora T. Gab es in der Geschichte Chinas eine durch Sklaverei bestimmte Produktionsweise und Gesellschaftsformation?,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
986. Pokora T. Theory of the Periodisation of World History,— AO, № 34, 1966.
987. Polonyi P. Beszamolo egy moszkvai tanulmanyutrol,— «Tarsadalomtudomanji Kozlemenyck», 1971, № 1.
988. Pulleyblank E. G. (рец.): E. Bálasz, Chinese Civilization and Bureaucracy, New Haven — London, 1964,— «Asia major», vol. XII, № 1, 1966.
989. Pulleyblank E. G. (рец.): Chang Chung-li, The Chinese Gentry, Seattle, 1955,— BOAS, vol. 19, № 2, 1957.
990. Pulleyblank E. G. «Gentry Society». Some Remarks on Recent Work by W. Eberhard,— BOAS, vol. 15, № 3, 1953.
991. Pulleyblank E. G. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 3.
992. R[obbio?] E. D. Il modo di produzione asiatico,— «Rinascita», 13.VI.1964.
993. Ruben W. Einige Probleme der altorientalistische Klassengesellschaft, von der indischen Geschichte her gesehen,— EAZ, 1973, № 4.
994. Sachs J. Nowa faza dyskusji o formacjach,— «Nowe Drogi», 1966, № 3.
995. Santis S. de, Les communautés de village chez les Incas, les Aztèques et les Mayas. Contribution à l'étude du mode de production asiatique,— P, № 122, 1965.
996. Schetelich M. Zur Dorfgemeinde in Indien,— EAZ, 1972, № 2.
997. Schrot G. Wissenschaftliche und soziale Veranderungen in der Spatantike,— сб. «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd II, Berlin, 1964.
998. Sedov L. La société angkorienne et le problème du mode de production asiatique,— P, № 138, 1968.
999. Sellnow J. «Asiatische» Produktionsweise — Historikerthema oder aktuelle Problematik?,— «Forum», 1969, № 5.
1000. Sellnow J. Les critères de détermination des périodes historiques,— RI, № 57—58, 1967.
1001. Sellnow J. Periodisierungsprobleme präkapitalistischer Gesellschaftsformationen,— EAZ, 1976, № 1.
1002. Sèvel L. Réponse à Maurice Godelier,— P, 149, 1970.
1003. Seyparth W., Dolle H.-J., Grunert H. Diskussion zum Artikel «zu den Anfangen und zur Rolle der Sklaverei und des Sklavenhandels im ur- und fruhgeschichtlichen Europa, speziell bei den germanischen Stammen» von H. Grunert,— EAZ, 1970, № 1.
1004. Shapiro M. Stages of Social Development,— MT, 1962, № 9.
1005. Shiozawa K. Les historiens japonais et le mode de production asiatique,— P, № 122, 1965.
1006. Simon J. Stages in Social Development,— MT, 1962, № 6.
1007. Skalnik P., Pokora T. Beginning of the Discussion about the Asiatic Mode of Production in the USSR and People's Republic of China,— E, 1966, № 5.
1008. Sochor L. K.-A. Wittfogel, Osud jednoho intellektu,— «Literarni Noviny», 12.IX.1966.
1009. Sofri G. Über asiatischen Produktionsweise. Zur Geschichte einer stritten Kategorie der Kritik der Politischen Ökonomie. Frankfurt, 1972.
1010. Stöber H. Zum Problem des Feudalismus in Africa vor der Kolonialherrschaft, dargestellt vornehmlich an Verhältnissen Westafrikas,— EAZ, 1971, № 1.
1011. Sur le feodalisme, Paris, 1971.
1012. Sur le «Mode de production asiatique», Paris, 1969.

1013. Sur les sociétés precapitalistes, Paris, 1970.
1014. Suret-Canale J. A propos du mode de production asiatique,— P, № 143, 1969.
1015. Suret-Canale J. Afrique Noire; géographie, civilisations et histoire, Paris, 1961.
1016. Suret-Canale J. Chronique africaine, Majhemout Diop: «Classes et Ideologies de classe au Senegal»,— P, № 124, 1965.
1017. Suret-Canale J. Problèmes théoriques de l'étude des premières sociétés de classes,— RI, № 57—58, 1967.
1018. Suret-Canale J. Les sociétés traditionelles en Afrique tropical et le concept de mode de production asiatique,— P, № 177, 1964.
1019. Suret-Canale J. Sur la notion marxiste de «mode de production asiatique»,— «Cahiers du communisme», 1966, № 3.
1020. Suret-Canal J. The Traditional Societies of Tropical Africa.— MT, 1966, № 2.
1021. Tait B. On Stages of Social Development,— MT, 1961, № 10.
1022. Tchechkov M. A. La classe dirigeante du Vietnam précolonial,— P, № 144, 1969.
1023. Thorner D. Marx on India and the Asiatic Mode of Production,— CIS, № 9, 1966
1024. Thornton R. S. Soviet Historians and China's Past,— «Problems of Communism», 1968, № 17.
1025. Tõkei F. A tarsadalmi formak elemeletehez, Budapest, 1968.
1026. Tõkei F. Adalékok az áziai termelési mód vitájához,— «Valóság», 1973, № 5.
1027. Tõkei F. Antikvitas es feudalizmus, Budapest, 1969.
1028. Tõkei F Az «áziai termelési mód» kerdesehez,— «Valóság», 1962, № 5.
1029. Tõkei F. Az «áziai termelési mód» kerdesehez,— «Valóság», 1963, № 4.
1030. Tõkei F. Az «áziai termelési mód» kerdesehez,— «Valóság», 1964, № 1.
1031. Tõkei F. Az «áziai termelési mód» kerdesehez, Budapest, 1965.
1032. Tõkei F. Az áziai termelési mód ju vitájához,— «Magyar filozofiai szemle», 1970, № 6.
1033. Tõkei F. Les conditions de propriété foncière dans la Chine de l'époque Tcheou, — «Acta antiqua Academiae scientiarum Hungaricae», vol. VI, № 3—4, Budapest, 1959.
1034. Tõkei F. Die Formen der Chinesischen Patriarchalischen Sklaverei in der Chou Zeit,— «Opuscula Ethnologica Memorial Ludovici Biro Sacra», Budapest, 1958.
1035. Tõkei F. Le mode de production asiatique dans l'oeuvre de K. Marx et F. Engels,— P, № 114, 1964.
1036. Tõkei F. Le MPA en Chine,— RI, № 57—58, 1967.
1037. Tõkei F. Sur le «mode de production» asiatique, Paris, 1963 (roneotype).
1038. Tõkei F. Sur le mode de production asiatique, Budapest, 1966.
1039. Tõkei F. Sur le terme mong-fou dans le Che King,— «Acta Orientalia», t. V, 1955.
1040. Tõkei F. Vazlatok a Kinai irodalomrol, Budapest, 1970.
1041. Töpfer B. Zu einigen Grundfragen des Feudalismus. Ein Diskussionsbeitrag,— ZfG, 1965, № 5.
1042. Töpfer B. Zur Frage der gemeinsamen Wesensmerkmale der vorkapitalistischen Klassengesellschaften und der Anwendungsmöglichkeit des Revolutionsbegriffs für die Zeit des Bestehens dieser Gesellschaften,— EAZ, 1971, № 1.
1043. Töpfer B. Zur Problematik der vorkapitalistischen Klassengesellschaften,— JfW, Bd IV, 1967.
1044. Tuilier A. Aperçu sur la naissance de la feodalité byzantine (IV—VI siècles),— P, № 66, 1956.
1045. Twitchett D. C. : E. Bálasz, Chinese Civilization and Bureaucracy,— BOAS, vol. 28, № 3, 1965.
1046. Twitchett D. C. : Ping-ti Ho, The Ladder of Success in Imperial China,— BOAS, vol. 28, № 3, 1965.
1047. Valensi L. Archaisme de la société Maghrebine,— P, № 142, 1968.
1048. Varga E. Über die asiatische Produktionsweise,— JfW, Bd IV, 1967.

1049. Vidal-Naquet P. Histoire et idéologie. Karl Wittfogel et le concept de mode de production asiatique,— AESC, 1964, № 3.
1050. Vidal-Naquet P. La Russie et le mode de production asiatique,— AESC, 1966, № 2.
1051 Vittinhoff F. Die Bedeutung der Sklaven für den Übergang von der Antike in das abendländischen Mittelalter,— «XI Congrès International des Sciences Historiques, Rapports. II, Antique», Goteborg — Stokholm — Uppsala, 1960.
1051a. Vogel U. Zur Theorie der chinesischen Revolution. Die asiatische Produktionsweise und ihre Zersetzung durch den Imperialismus. Frankfurt/M., 1974.
1052. Weissgerber K. Zur Definition der vorkapitalistischen Produzentenklassen,— EAZ, 1973, № 2.
1053. Welskopf E. C. Bemerkungen zum Wesen und zum Begriff der Sklaverei,— ZfG, 1957, № 3.
1054. Welskopf E. C. Die Einheit der Weltgeschichte,— «Das Altertum», 1958, № 1.
1055. Welskopf E. C. Probleme der Periodisierung der Alten Geschichte: di Einordnung des Alten Orients und Altamerikas in die Weltgeschichtliche Entwicklung,— ZfG, 1957, № 2.
1056. Welskopf E. C. Die Produktionsverhältnisse im Alten Orient und in der griechisch-römischen Antike. Ein Diskussionsbeitrag, Berlin, 1957.
1057. Welskopf E. C. Du role des rapports de production dans l'évolution historique,— RI, № 57—58, 1967.
1058 Welskopf E. C. Vorbemerkungen,— JfW, Bd IV, 1967.
1059. Wicker H.-R. Zur Frage der asiatischen Produktionsweise im alten China. Ein Beitrag zur marxistischen Formationenlehre, Bern, 1974.
1060. Wolski J. Aufbau und Entwicklung des parthischen Staates,— «Neue Beitrage zur Geschichte der alten Welt», Bd I, Berlin, 1964.
1061. Zell R. Eigentum und Sozialstruktur der vietnamischen Dorfgemeinde,— EAZ, 1972, № 2.

١٠٦٢ . غومو - جو . مشكلة تقسيم تاريخ الصين القديم ، في مجلة « هونتسي » ، ١٩٧٢ ، العدد ٧

١٠٦٣ . ف . ن . نيكيفوروف . حول بعض القانونيات العامة لإنتقال مختلف البلدان من الرق الى الاقطاع ، في مجلة « ليشي يانتزيو » ١٩٥٦ ، العدد ١٠

الفهرس

القسم الأول

القسم الثاني

القسم الثالث

منشورات ١٩٨٠

فلسفة: المادية التاريخية والديالكتيكية

١ ـ مدخل الى المادية الجدلية

١ ـ المادية والمنهج الجدلي

٢ ـ المادية التاريخية

طبعة ثانية

موريس كورنفورث

ترجمة: محمد مستجير مصطفى — ١٥،٠٠

٢ ـ النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة

أ.ب. شبتولين — ١٧،٠٠

ترجمة هيئة تحرير الدار

٣ ـ موجز تاريخ الفلسفة

جماعة من الاساتذة السوفيات

ترجمة: د. توفيق سلوم

مراجعة: د. خضر زكريا — ٦٠،٠٠

فلسفة ـ الفكر العربي

١ ـ مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني العربية

١ ـ في التناقض

٢ ـ في نمط الانتاج الكولونيالى

طبعة ثالثة د. مهدي عامل — ٣٠،٠٠

٢ ـ النزعات المادية في
الفلسفة العربية الاسلامية
الجزء الاول ـ طبعة ثالثة
د. حسين مروه ٥٠،٠٠

٣ ـ النزعات المادية في
الفلسفة العربية الاسلامية
الجزء الثاني ـ طبعة ثالثة
د. حسين مروة ٤٠،٠٠

قضايا حركة التحرر الوطني

١ ـ الولايات المتحدة الاميركية
والنزاع العربي الاسرائيلي
طبعة ثانية
يفغيني بريماكوف
ترجمة: علي هورو ١٠،٠٠

٢ ـ النظرية في الممارسة السياسية:
بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان
د. مهدي عامل ٣٠،٠٠

٣ ـ العمل الشيوعي في فلسطين
الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية
سميح سمارة ١٧،٠٠

٤ ـ الحركات الاجتماعية في الاسلام
د. اميل توما ١٠،٠٠

٥ ـ ثروات السعودية
وسبيل الاستقلال الاقتصادي
فهد مسعود الحمود ٧،٥٠

٦ ـ حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني

د. محمد علي الشهاري ١٥،٠٠

٧ ـ افغانستان الثورة

حنا صالح ١٢،٠٠

٨ ـ دراسات في الاسلام

د. حسين مروة

د. محمود امين العالم

محمد دكروب

سمير سعد ١٠،٠٠

٩ ـ الصهيونية الدولية تاريخها وسياستها

اكاديمية العلوم
في الاتحاد السوفياتي ١٢،٠٠

١٠ ـ قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج

سيف بن علي ١٦،٠٠

١١ ـ مساجلات حول حركة الاحرار اليمنيين

د. محمد على الشهاري ١٤،٠٠

قضايا العالم المعاصر

١ ـ لينين والعالم المعاصر

اكاديمية العلوم
في الاتحاد السوفياتي ٨،٠٠

٢ ـ الحقيقة حول العلاقات الصينية ـ الفيتنامية

وزارة الخارجية الفيتنامية ٥،٠٠

١ ـ **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان**
الجزء الاول ـ طبعة ثانية
الياس البواري — ٢٠،٠٠

٢ ـ **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان**
الجزء الثاني ـ ١٩٤٧ ـ ١٩٧٥
الياس البواري — ٢٠،٠٠

٣ ـ **صفحات من تاريخ جبل عامل**
مجموعة من الباحثين — ٨،٠٠

٤ ـ **صفحات من تاريخ الاسلام والمسلمين في الاتحاد السوفياتي**
الشيخ طه الولي — ١٠،٠٠

٥ ـ **تاريخ الاقطار العربية الحديث**
لوتسكي
ترجمة: عفيف البستاني — ٢٠،٠٠

٦ ـ **الشرق والتاريخ العالمي: حول اسلوب الانتاج الآسيوي**
ف. نيكيفورف
ترجمة وتقديم: د. توفيق سلوم — ٢٥،٠٠

سِيَر حياة ـ مذكرات

١ ـ **الدرب والرفاق**
يوسف خطار الحلو — ٢٠،٠٠

٢ ـ رحلة في الظلام بحثاً عن النور

د. عارف العارف ٨،٠٠

صحافة

١ ـ مدخل الى الصحافة
(صحافة وكالة الانباء)

د. سلافوي هاشكوفيتس
ياروسلاف فرست
ترجمة: جيان ١٤،٠٠

اقتصاد

١ ـ الازمات الاقتصادية

اوتو راينهولد
ترجمة: بو علي ياسين ٧،٥٠

٢ ـ مفهوم التنمية الاقتصادية

د. كاظم حبيب ١٢،٠٠

٣ ـ نظريات اقتصادية على محك الواقع

أ. آنكن.
ي. اولسيفيتش
ترجمة: د. مصطفى كريم ١٢،٠٠

سلسلة العلوم الاجتماعية

دفاتر الاقتصاد

١ ـ نظريات التضخم والاقتصاد السائر على طريق النمو

يو. م. اوسيبوف
ترجمة: د. عارف دليلة ٣،٠٠

دفاتر التاريخ

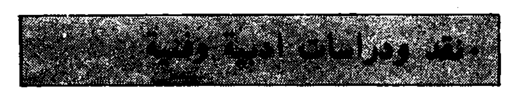
دفاتر الفلسفة

١ ـ **مذهب التحليل النفسي ونظرية الفرويدية الجديدة**
فلاديمير ليبين
ترجمة: نزار عيون السود ١٥،٠٠

٢ ـ **مفهوم الايديولوجيا (الادلوجة)**
د. عبدالله العروي ١٢،٠٠

٣ ـ **السياسة والدين عند ابن خلدون**
جورج لابيكا ١٨،٠٠

٤ ـ **في سبيل الوعي العلمي**
زكي بركات ١٠،٠٠



١ ـ **الادب الجديد والثورة (دراسات نقدية)** محمد دكروب ١٧،٠٠

٢ ـ **النقد الادبي في سوريا - الجزء الاول**
نبيل سليمان ١٦،٠٠

٣ ـ **قضايا الثقافة والديمقراطية**
اتحاد الكتاب اللبنانيين ٢٥،٠٠

٤ ـ **عمر الزعني - شاعر الشعب - موليير الشرق**
إعداد سمير الزعني ٥٠،٠٠

٥ ـ **موضوعات في النقد الادبي**
حسن عزعزي ٧،٠٠

٦ ـ **في الادب والنقد** فيصل حسين صوفي ٨،٥٠



حول أسلوب الإنتاج الآسيوي

يعالج الكتاب المناظرة، الدائرة اليوم حول المراحل الأساسية الكبرى في تاريخ البشرية ـ حول عصور التاريخ العالمي، وخاصة مسألة ما إذا كانت هذه العصور واحدة بالنسبة لمختلف مناطق العالم: للغرب كما لـ «الشرق». وقد انطلقت، في بحثي عن الاجابة على هذا السؤال، من المنهجية الماركسية ـ اللينينية، التي توفر للباحث، في حال تطبيقها تطبيقاً صحيحاً، امكانية رؤية الأمور كما هي عليه في الواقع، وتسمح بالنفاذ إلى جوهر الظواهر، وازاحة كل الستائر المسدلة عليه والضباب الذي يلفُّه، كما تجنب الدارس تأثير الاستنتاجات واللوحات المسبقة.



الثمن ٢٠ ل. ل.
او ما يعادلها